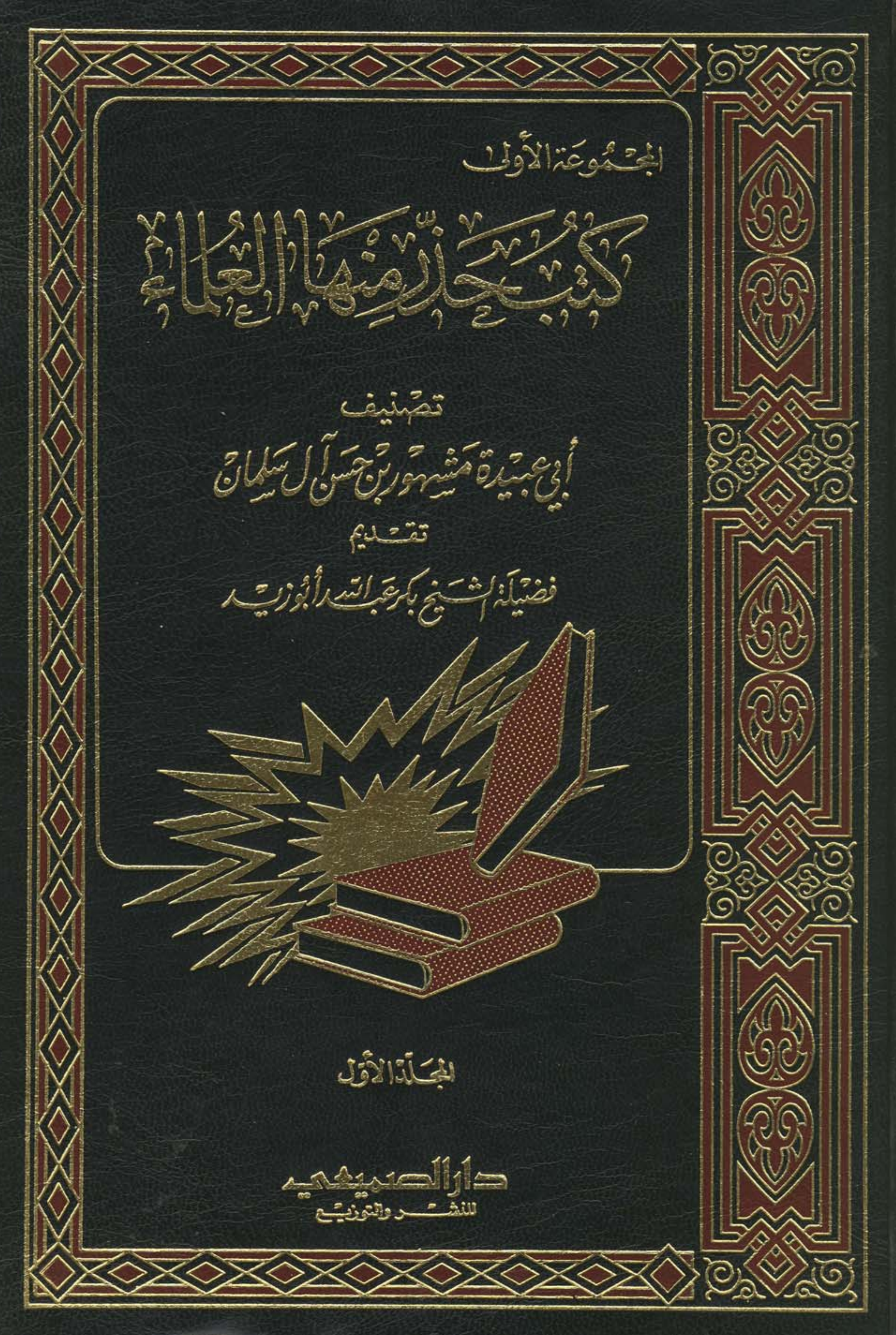

المجموعة الأولى
كتب حذر منها العلماء
تصنيف
أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان
تقديم
فضيلة الشيخ بكر عبد الله أبو زيد
المجلد الأول
دار الصميعي
للنشر والتوزيع

تقديم

فضيلة الشيخ بكر عبد الله أبو زيد

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، وبعد:

فإن التأليف في الكتب التي حذّر منها العلماء باب عظيم من أبواب النُّصح للأُمّة، وصيانتها مما يشوبها في دينها وتعبُّدها وسلوكها وتوحيدها لربِّها، لكن لا يصلح أن يؤلف في هذا الباب الجهاديّ إلاَّ مَنْ طاب مشرباً ومسلكاً، ومَنْ أتبع في العلم سبباً، وبلغ فيه مبلغاً حسناً، ومن أوتي قدراً من سعة الاطّلاع، والجلد على جرد المطوّلات، ورحلة النّظر في عامّة الفنون والمؤلّفات، مع التيقّظ للتَّقييد، وضم النّظير إلى النظير، ثم التمحيص والتدقيق.

ولما قرأتُ مقدمة هذا الكتاب «كتب حذر منها العلماء»، ومواضعَ كثيرة منه؛ رأيتُ أن مؤلِّفه الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان له من هذه الأسباب الحظُّ الوفير، وقد جمع في هذا الكتاب ـ الفريد في بابه ـ تتبّعاً وترتيباً وصياغةً وإعداداً وتوثيقاً، تسمية عشر وأربع مئة كتاب في التوحيد والفقه والتاريخ والانتحال، بعد مقدّمةٍ مُوعبةٍ مهمة من المناسب إفرادُها «نصيحةً لدور النشر» خاصّة، ليطيب لهم الكسبُ، ورحمةً بالخَلْق من نشر ما يضرُّهم في دينهم ودنياهم.

كتب اللّهُ لمؤلِّفه الأَجرَ الجزيلَ، والذّكر الجميل، ونفع به المسلمين.

وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

بكر عبد الله أبو زيد

في ٢٦/٦/١٤١٥ هـ



الموضوعات والمحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوعات والمحتويات



التنضيد والمونتاج

دار الحسن للنشر والتوزيع

هاتف ٦٤٨٩٧٥ = فاكس ٦٤٨٩٧٥ = ص.ب ١٨٢٧٤٢

عمان ١٨ ١١١ = الأردن

المجموعة الأولى

كتب حذر منها العلماء

تصنيف

أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

تقديم

فضيلة الشيخ بكر عبد الله أبو زيد

المجلد الأول

دار الصميعي

للنشر والتوزيع

المقدمة

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله؛ فلا مضلَّ له، ومَن يُضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقاتِهِ ولا تَموتُنَّ إلَّا وأَنْتُمْ مُسْلِمونَ﴾[1].

﴿يَا أَيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثيراً ونِساءً واتَّقُوا اللهَ الَّذي تَساءَلُونَ بِهِ والأَرْحامَ إِنَّ اللهَ كانَ عَلَيْكُمْ رَقيباً﴾[2].

﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وقُولوا قَوْلاً سَديداً . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمالَكُمْ ويَغْفِرْ لَكُمْ ذُنوبَكُمْ ومَنْ يُطِعِ اللهَ ورَسولَهُ فَقَدْ فازَ فَوْزاً عَظيماً﴾[3].

أما بعد؛ فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هديُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة، وكلَّ

(١) آل عمران: ١٠٢

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١.

ضلالة في النار.

أما بعد؛ فإنّ هٰذه التحذيرات بمثابة الإشارات السريعات لطلبة العلم الشرعي، وفيها لفت نظر لهم لمسائل كليات، وضوابط مهمّات، فيما يخص هٰذا الكمّ الهائـل من المؤلّفات والمصنّفات؛ لتتحصّل لهم المراجعات، وتنكشف الضلالات، وتحلّ المشكلات، وليتسنّى لهم الوقوف على مرجعٍ فيه مادّة علميّة تخصّ العـوام؛ فيعملوا على توصيلهـا لهم، ويحذّروا بني قومهم مما يلزمهم مما هو بين أيديهم من (تحذيرات) حول (المصنّفات).

وخصصتُ هٰذه المجموعة ـ وهي الأولى ـ في الكتب التي تتعلق بثلاثة علوم، وجعلت لكل علم فصلاً منفرداً وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: كتب العقيدة، وفيه تحذير من ستين عنواناً.

وتعرضتُ فيه لبعض كتب الزندقة والباطنية والإلحاد، مما أُلّف قديماً وحديثاً، ولأشهر كتب التنبؤات والشّعبذة والسحر والطلاسم، فحُصّةُ كتب التوحيد في هٰذا المجلد هٰذان الأمران، وسيأتي إن شاء الله تعالى فيما بعد التّحذيرُ من كتب الفلسفة وعلم الكلام، ومن كتب الفرق الزائغة عن منهج السلف الصالح، ومن كتب المستشرقين التي كتبت عن هٰذا الدِّين، وكذا من كتب أهل الضلال والمبتدعين.

الفصل الثاني: كتب الفقه والدّعوة السلفية، وفيه تحذير من مئتي عنوانٍ.

وتعرضتُ فيه لكتب الفقه والفتاوى الشاذات، والأقوال الغريبات، وما ذكرتهُ فيه إنما هو على سبيل التمثيل بما يلزم منه التحذير في هٰذه الأوقات، من غير حصـر وعدّ وتتبع؛ فإن ذٰلك يطول، واكتفيتُ في هٰذا القسم بذكر ضوابط وقواعد، ثم خرجتُ في آخره إلى (جولة في كتب المعاصرين)، وفي

بعضهـا طامّـات، وحقّ لهـا أن تسلك في النـوع الأول! وإلى الله وحـده المشتكى من غربـة الإسـلام، وتعرضت في ثنايا البحث إلى الكتب التي شوهت الدعوة السلفية وأشهر رموزها قديماً وحديثاً.

الفصل الثالث: كتب الأخبار والأوائل والتاريخ، وفيه تحذير من مئة كتاب.

وقد قسمتهُ إلى قسمين:

الأول: تحذير من كتب بتفصيلٍ وتمثيل.

وتعرضت في هٰذا القسم لأشهر المصادر والمراجع التاريخية والأدبية، وجلّها مطبوع.

والآخر: مسرد عام فيه كتب حوت أخباراً لا يحل لأحدٍ أن ينقل منها حرفاً حتى يتثبت ويسأل ـ أو يفحص ـ عنها.

وتعـرضت في هٰذا القسم على وجه الإجمال لكثير من كتب الرقائق والـزهـد والتصـوف، وحـذرتُ مما حوته من أخبار واهية، وقصص باطلة، وأحـاديث موضـوعـة أو ضعيفة، وكثير من هٰذه الكتب منتشرة في الآفاق، وبعضها ما زال مخطوطاً، وقد أكتفي بنقل نص لبعض العلماء الربانيين في التحذير.

ثم ختمت الكلام على كتب الأخبار بـ (مسرد عام فيه كتب لأئمة ثقات وعلماء أخيار حوت أخباراً لا بد من الفحص عنها قبل النقل منها)، وذكرت فيه «الحلية» لأبي نعيم، ومؤلفات ابن منده، وكتب ابن الجوزي الوعظية، و «الشفا» للقاضي عياض، وغيرها.

ثم تعرضت في:

الفصل الرابع : إلى كتب منحولة ، وفيه تحذير من خمسين عنواناً .

تعرضتُ فيه لأشهر الكتب التي كذبت على الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء العاملين ، ثم ناقشتُ ما يدّعيه بعض المطلعين والمثقّفين من تشكيك في نسبة بعض الكتب الصحيحة لأصحابها ، وذكرتُ كلاماً مسهباً عن نسبة كتاب «الأم» للشافعي ، وبرهنتُ أنه له ، وفنَّدت دعاوى من زعم غير ذلك ، وكذلك فعلت في نسبة كتاب «الروح» لابن القيم .

وتعرضت في هٰذا الجزء ـ قبل ذٰلك ـ إلى التنبيه على (نشرات مكذوبة وباطلة) ، واعتنيت عناية خاصة بـ (الوصية المكذوبة) المنسوبة للشيخ أحمد (حامل مفاتيح حرم الرسول ﷺ) زعموا ! .

ثم ختمتُ الكتاب بكلمة سريعة عن (سرقة الكتب) ، أشرتُ فيه إلى أن تهمة (السرقة) عظيمة ، وسردتُ فيه معالم لتحديد معنى (السرقة) ، ومثّلتُ على ذٰلك بما يصلح وبما لا يصلح أن يسمَّى (سرقة) ، وجعلتُه الفصل الخامس ، وبه ختمتُ هٰذه المجموعة .

وسيتبع ـ إن شاء الله تعالى ـ هٰذه المجموعة مجموعة أُخرى ، فيها تحذير من (كتب التفسير) ، و (كتب علم الكلام) ، و (المعاجم والقواميس ودوائر المعارف) ، و (كتب الصوفية والتزكية) ، و (كتب الفلسفة) ، و (كتب المستشرقين وأعداء الإسلام) ، وغير ذٰلك مما يلزم التحذير منه والوقوف على ما فيه من شرورٍ وسمومٍ . ومنهجي في التحذيرات سياق كلام الأئمة الثقات ، والعلماء المعتبرين ، والباحثين الشّادّين الجادّين ، والإشارة إلى الشّرّ ومكمن الخطر ، وقد نقتبس بعض العبارات ممثلين بها على مرادنا من وجه التحذير الوارد في الكتاب ؛ ليتعامل معه القراء على حذر بذٰلك القدر من غير شطط ولا إجحاف ، ولٰكن باعتدال وإنصافٍ .

وليعلم أنـه ليس من شرطنـا ذكـر من مدح الكتـاب الـذي وقـع منه التحـذير ؛ إما لمخالفتنا من مدحه بالكليَّة، أو لأنَّ التحذير منصبٌّ على شيء من الكتاب، والمدح متعلّقٌ بأشياء أُخر، ولٰكننا سنحاول ـ إن شاء الله تعالى ـ الإيماء لذٰلك على قدر الحاجة والضرورة.

وليعلم أيضاً أننا لسنا بصدد عرض الكتاب المحذّر منه عرضاً تفصيليّاً دقيقاً، وسنعمل على الاستفادة ممن عمل ذلك في الكتب التي لها ذكر هنا، بالإشارة إلى مثل هٰذه الجهود من غير استقصاء، واللبيب تكفيه الإشارة.

وليعلم أيضـاً أنه ليس غرضي من هٰذا الكتاب التنقيص والتقليل من شأن المؤلِّفين، ولا التحقير من كل الكتب المدرجة في هٰذا التصنيف، كما أنـه ليس هدفي منـه أن يُدرج اسمي في المؤلِّفين، ويشتهـر ذكـري في العالمين، بل مقصودي منه أن يكون وسيلة لطلبة العلم المبتدئين في الوقوف ـ من خلاله ـ على ما ينفعهم يوم الدِّين، وأن يميّزوا ـ بواسطته ـ بين الغث والسمين، ولئلا يختلط عليهم البعر بالدُّر الثمين.

«وفي هٰذه الإشـارة كفاية لمن له هداية، وفي ذنوبنا التي قد أثقلت ظهـورنا لقلوبنا أعظم شغلة، وطوبى لمن شغلته عيوبه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، فالراحلة التي قد حملت ما لا تكاد تنوء به إذا وضع عليها زيادة عليه؛ انقطع ظهرها، وقعدت على الطريق قبل وصول المنزل، وبـلا شك أن التَّوثُّبَ على ثلب أعراض المشكوك في إسلامهم فضلاً عن المقطوع بإسلامهم جراءة غير محمودة؛ فربما كذب الظن، وبطل الحديث، وتقشعت سحـائب الشكـوك، وتجلت ظلمات الظنون، وطاحت الدقائق،

وحقت الحقائق، وإن يوماً يفرُّ المرءُ من أبيه ويشحُّ بما معه من الحسنات على أحبابه وذويه؛ لحقيق بأن يحافظ فيه على الحسنات ولا يدعها يوم القيامة نهباً بين قوم قد صاروا تحت أطباق الثرى قبل أن يخرج إلى هٰذا العالم بدهور، وهو غير محمود على ذٰلك ولا مأجور؛ فهٰذا ما لا يفعله بنفسه العاقل، وأشد من ذٰلك أن ينثر جراب طاعاته وينثل كنانة حسناته على أعدائه غير مشكور بل مقهور، وهٰكذا يفعل عند الحضور للحساب بين يدي الجبار بالمغتابين والنمامين والهمازين اللمازين؛ فإنه قد علم بالضرورة الدينية أن مظلمة العرض كمظلمة المال والدم ومجرد التفاوت في مقدار المظلمة لا يوجب عدم إنصاف ذٰلك الشيء المتفاوت أو بعضه بكونه مظلمة؛ فكل واحدة من هٰذه الثلاث مظلمة لآدمي، وكل مظلمة لآدمي لا تسقط إلا بعفوه، وما لم يعف عنه باق على فاعله يوافى في عرصات القيامة؛ فقل لي: كيف يرجو من ظلم ميتاً بثلب عرضه أن يعفو عنه؟ ومن ذاك الذي يعفو في هٰذا الموقف وهو أحوج ما كان إلى ما يقيه عن النار؟! وإذا التبس عليك هٰذا؛ فانظر ما تجده من الطباع البشرية في هٰذه الدار؛ فإنه لو ألقي الواحد من هٰذا النوع الإنساني إلى نار من نيار هٰذه الدنيا وأمكنه أن يتقيها بأبيه أو بأمه أو بابنه أو بحبيبه لفعل؛ فكيف بنار الآخرة التي ليست نار هٰذه الدنيا بالنسبة إليها شيئاً؟!»[1].

ويجدر بي في هٰذا المقام تسجيل ما يلي:

أولاً: الردّ على مخالف الحق ومتنكِّب المنهج الصدق أمر واجب، فضلاً عن مشروعيته مع من يُظَنُّ أنه أخطأ، ولهٰذا فائدة جيِّدة كشف عنها الذهبي بقوله في «السير» (١٢ / ٥٠٠ - ٥٠١) في آخر ترجمة (محمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم): «وما زال العلماءُ قديماً وحديثاً يردُّ بعضهم على

---

(١) «البدر الطالع» (٢ / ٣٨ - ٣٩).

بعضٍ في البحث وفي التّواليف، وبمثل ذلك يتفقّه العالم، وتَتَبَرْهَنُ له المشكلاتُ، ولكن في زماننا قد يُعاقَبُ الفقيهُ إذا اعتنى بذلك لسوء نيَّته، ولطلبه للظُّهور والتكثُّر؛ فيقومُ عليه قضاةٌ وأضداد، نسأل الله حسن الخاتمة، وإخلاص العمل».

وقد قعَّد هٰذا الأمر وأصَّله الشيخ بكر أبو زيد ـ حفظه الله تعالى ـ في «الرد على المخالف»؛ فانظره غير مأمور.

ثانياً: هنالك نقولاتٌ لأهل العلم أودُّ تسجيلها هنا مؤكِّداً ما ذكرتُ آنفاً من عدم التّلازم بين التحذير من الكتاب والقدح في صاحبه إنْ كان مشهوداً له بالعلم والخير؛ فحالـي في هٰذا التحذير مع هٰذا الصنف من المؤلِّفين ما قاله الخطيب في مقدِّمة كتابه «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١ / ٥ ـ ٦)، وهٰذا نصُّ كلامه:

«ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه ويقف على ما لكتابنا هٰذا ضمناه يلحق سيىء الظن بنا، ويرى أنا عمدنا للطعن على من تقدمنا، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا، وأنَّى يكون ذلك وبهم ذُكرنا، وبشعاع ضيائهم تبصرنا، وباقتفائنا واضح رسومهم تميزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيزنا، وما مثلهم ومثلنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء[1]: «ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال»، ولما جعل الله تعالى في الخلق أعلاماً، ونصب لكل قوم إماماً؛ لزم المهتدين بمبين أنوارهم، والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم ممن رزق البحث والفهم وإنعام النظر في العلم بيان ما أهملوا وتسديد ما أغفلوا إذ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخطل، وذلك حق العالم على المتعلم وواجب على التالي

---

(١) نقله الخطيب بسنده إليه.

للمتقدم» انتهى كلام الخطيب.

وما قاله الإمام ابن قتيبة في مقدمة كتابه «إصلاح غلط أبي عبيد» (ص ٤٦ ـ ٤٧)؛ قال:

«وقد يظنّ من لا يعلم من الناس ولا يضع الأمور مواضِعها أنَّ هٰذا اغتيابٌ للعلماء وطعنٌ على السَّلف، وذكرٌ للموتى، وكان يقال: «اعْفُ عن ذي قبر»، وليس ذٰلك كما ظنّوا؛ لأنَّ الغِيبةَ سَبُّ الناس بلئيم الأخلاق، وذِكرهم بالفواحش والشَّائنات، وهٰذا هو الأمر العظيم المشبه بأكل اللّحوم الميتة، فأمَّا هفوة في حرف أو زلَّة في معنى أو إغفال أو وهم ونسيان؛ فمعاذَ الله أن يكون هٰذا من ذٰلك الباب، أو أن يكون له مشاكلاً أو مقارباً، أو يكون المنبّه عليه آثماً، بل يكون مأجوراً عند الله مشكوراً عند عباده الصالحين، الذين لا يميل بهم هوىً، ولا تدخلهم عصبيَّة، ولا يجمعهم على الباطل تحزُّب، ولا يلفتهم عن استبانة الحق حَسَد.

وقد كنَّا زماناً نعتذِرُ من الجهل؛ فقد صِرْنا الآن نحتاج إلى الاعتذار من العلم، وكنا نؤمّل شكر الناس بالتنبيه والدلالة؛ فصرنا نرضى بالسلامة، وليس هٰذا بعجيب مع انقلاب الأحوال، ولا ينكر مع تغير الزمان، وفي الله خلفٌ وهو المستعان» انتهى.

وما قاله الإمام ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣ / ٢٨٣):

«معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول فقالوا بمبلغ علمهم، والحق في خلافها لا يوجب اطراح أقوالهم جملة وتنقصهم والوقيعة فيهم؛ فهٰذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما؛ فلا نؤثم، ولا نعصم،

ولا نسلك بهم مسلك الرافضة في عليٍّ ولا مسلكهم في الشيخين، بل نسلك مسلكهم أنفسهم فيمن قبلهم من الصحابة؛ فإنهم لا يؤثمونهم، ولا يعصمونهم، ولا يقبلون كل أقوالهم ولا يهدرونها؛ فكيف ينكرون علينا في الأئمة الأربعة مسلكاً يسلكونه هم في الخلفاء الأربعة وسائر الصحابة؟ ولا منافاة بين هٰذين الأمرين لمن شرح الله صدره للإسلام، وإنما يتنافيان عند أحد رجلين: جاهل بمقدار الأئمة وفضلهم، أو جاهل بحقيقة الشريعة التي بعث الله بها رسوله، ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قَدَم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوَة والزَّلَّة هو فيها معذور، بل ومأجور لاجتهاده؛ فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين».

وما قاله ابن رجب الحنبلي في «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص ١٠ ـ ١٢)، وهٰذا نص كلامه:

«فردُّ المقالات الضعيفة وتبيين الحقّ في خلافها بالأدلة الشرعية ليس هو ممّا يكرهه أولٰئك العلماء، بل ممّا يحبونه ويمدحون فاعله ويُثنون عليه؛ فلا يكون داخلاً في باب الغيبة بالكلية، فلو فُرض أن أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحقّ؛ فلا عبرة بكراهته لذٰلك، فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفاً لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة، بل الواجب على المسلم أن يحبّ ظهور الحق ومعرفة المسلمين له، سواءٌ كان ذٰلك في موافقته أو مخالفته.

وهٰذا من النصيحة لله ولكتابه ورسوله ودينه وأئمّة المسلمين وعامّتهم، وذٰلك هو الدين كما أخبر به النبيّ ﷺ.

وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله إذا تأدّب في الخطاب،

وأحسن في الردّ والجواب؛ فلا حرج عليه ولا لوم يتوجّه إليه، وإن صدر منه من الاغترار بمقالته؛ فلا حرج عليه، وقد كان بعض السلف إذا بلغه قولٌ ينكره على قائله يقول: «كَذَب فلان»، ومن هٰذا قول النبي ﷺ: «كَذَب أبو السّنابل، لما بلغه أنه أفتى أنَّ المتوفى عنها زوجُها إذا كانت حاملاً لا تحلّ بوضع الحمل حتى يمضي عليها أربعة أشهر وعشر.

وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالاتٍ ضعيفةً لبعض العلماء وردّها أبلغ الردّ، كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالاتٍ ضعيفةً تفردوا بها، ويبالغ في ردّها عليهم، هٰذا كله حكم الظاهر».

ثم قال رحمه الله تعالى:

«وأما في باطن الأمر؛ فإن كان مقصوده في ذٰلك مجرد تبيين الحق، ولئلا يغترّ الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته؛ فلا ريب أنه مثابٌ على قصده، ودخل بفعله هٰذا بهٰذه النية في النُّصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامَّتهم.

وسواء كان الذي بيّن الخطأ صغيراً أو كبيراً؛ فلهُ أسوة بمن ردّ من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذ بها وأُنكرت عليه من العلماء، مثل المتعة والصّرف والعمرتين وغير ذٰلك.

ومن ردّ على سعيد بن المسيّب قوله في إباحته المطلّقة ثلاثاً بمجرّد العقد، وغير ذٰلك مما يخالف السنّة الصريحة، وعلى الحسن في قوله في ترك الإحداد على المتوفى عنها زوجها، وعلى عطاء في إباحته إعادة الفروج، وعلى طاووس قولَه في مسائل متعددة شذّ بها عن العلماء، وعلى غير هٰؤلاء ممن أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم ومحبتهم والثناء عليهم، ولم يعدّ أحدٌ منهم مخالفته في هٰذه المسائل ونحوها طعناً في هٰؤلاء الأئمة ولا عيباً

لهم.

وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هٰذه المقالات وما أشبهها مثل كتب الشافعي، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور، ومن بعدهم من أئمَّة الفقه والحديث وغيرهما ممَّن ادَّعوا هٰذا المقالاتِ، ما كان بمثابتها شيءٌ كثير، ولو ذكرنا ذٰلك بحروفه؛ لطال الأمر جدّاً.

وأما إذا كان مُرادُ الرادّ بذٰلك إظهار عيب من ردّ عليه وتنقّصه وتبيين جهله وقصوره في العلم ونحو ذٰلك؛ كان محرماً، سواءٌ كان ردّه لذٰلك في وجه من ردّ عليه أو في غيبته، وسواءٌ كان في حياته أو بعد موته، وهٰذا داخل فيما ذمّه الله تعالى في كتابه وتوعد عليه في الهمز واللّمز، وداخل أيضاً في قول النبي ﷺ: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه! لا تؤذوا المسلمين، ولا تتّبعوا عوراتهم، فإنه من يتّبع عوارتهم؛ يتبع الله عورته، ومن يتَّبع الله عورتَه؛ يفضحه ولو في جوف بيته»».

ثم قال مبيناً مشروعية الرد على أهل البدع والضلالة:

«وهٰذا كلّه في حقّ العلماء المقتدى بهم في الدين، فأمّا أهل البدع والضلالة ومن تشبّه بالعلماء وليس منهم؛ فيجوز بيانُ جهلهم، وإظهارُ عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم» انتهى.

ثالثاً: تعرّضتُ في هٰذه المجموعة وفي القسم الأول منها (كتب العقيدة) إلى كتب بعض العلوم المحرمة؛ ككتب السحر، والشَّعوذة، والتنجيم، والطلاسم، وها هنا كلمة للإمام الذهبي أودعها في «مسائل في طلب العلم وأقسامه»، بيَّن فيها وقعد المحرم من سائر العلوم، وقال رحمه الله تعالى في علم الحديث:

«... وقسمٌ يكره حفظه لضعفه واطِّراحه؛ كفضل قزوين، وحديث:

«أنا دار العلم. . .»، وحديث ابن عباس في حفظ القرآن، وأنَّ السّجل اسم كاتب الوحي، وما أشبه ذٰلك من الموضوعات؛ فإن المقتصرَ على حفظ متون هٰذه يتضرّر بها، وتتعلّق بذهنه ويعتقدها ثابتة؛ فلا ينبغي التشاغل بحفظها إلا لمن يعرفها ليحذِّر منها».

ثم قال رحمه الله تعالى:

«وقسم يَحْرُمُ حفظُ متونه كحديث عَرَقِ الخيل[1] والجمل الأورق[2]، وهٰذه الأكذوبات التي وضعت في الصِّفات؛ فلا ينبغي للمرء أن ينطق بها، وإنْ نطق؛ فللتَّحذير منها، فإذا كان هٰذا في الحديث النبوي؛ فما الظَّنُّ بسائر العلوم؟!».

وقال رحمه الله في علم تفسير القرآن:

«فكثرة الأقوال في الآية ـ ومع وهنها وبُعدها عن الصَّواب الذي هو وجهٌ واحدٌ دلَّ السِّياقُ والخطابُ العربيُّ عليه ـ مكروهٌ حفظُها والاعتماد عليه؛ فإنّ القول الصحيح يضيع بينها.

والمحرَّم حفظ تفسير القرامطة والإسماعيلية وفلاسفة المتصوّفة الذين حرّفوا كتاب الله فوق تحريف اليهود، مما إذا سمعه المسلم بل عامة الأمة ببداءة عقولهم؛ علموا أنَّ هٰذا التحريف افتراءٌ على الله وتبديلٌ للتّنزيل، ولا أستجيز ذكرَ أمثلةِ ذٰلك؛ فإنه من أسمج الباطل».

قال رحمه الله: «وهٰذا باب واسعٌ جدّاً يحتاج إليه الطالب ليتعب فيما

(١و٢) انظر نصهما والكلام على بطلانهما في: «الأسماء والصِّفات» للبيهقي (٤٧١ - ٤٧٣)، و«اختلاف اللفظ» لابن قتيبة (٤٠)، و«تبيين كذب المفتري» (٣٦٩)، و«ميزان الاعتدال» (١ / ٥١٢ - ٥١٣).

هو الحق، وليهرب مما هو محضُ الإفك، الذي هو زغل الحديث والتفسير والقراءات وأخبار الأمم والسِّير والمغازي والمناقب وفقه جهلة الروافض».

ثم قال:

«المكروه منه ـ أي: من العلم ـ الدخول في دقائق علم الكلام المحمود منه؛ ليثبت ما يجب وما يمتنع بالعقل، وكُرِهَ الجدال والمناظرة فيه، وربَّما هو محرَّم.

المحرم منه النظر في المنطق والنفس والعقل والكلِّ والكُلِّي والعرض والجسم، وهٰذه الأدواء المهلكة».

قال: «من العلوم المحرمة: علم السحر، والكيمياء، والطِّيرة والسِّيمياء والشَّعبذة والتنجيم والرمل، وبعضها كفرٌ صراح، ومنها ما يحصّل من الكتابة»[1] انتهى.

قلت: وله كلمة حسنة في «السير» (١٠ / ٦٠٤) في ترجمة (نُعيم بن حماد)، قال رحمه الله تعالى:

«فإنَّ العلم الواجب يجب بثّه ونشره ويجب على الأمة حفظه، والعلم الذي في فضائل الأعمال مما يصحُّ إسناده يتعيّن نقله ويتأكّد نشره، وينبغي للأمّة نقله، والعلم المباح لا يجب بثّه، ولا ينبغي أن يدخل فيه إلا خواصُّ العلماء.

والعلم الذي يحرم تعلّمه ونشره علم الأوائل وإلٰهيّات الفلاسفة وبعض رياضتهم بل أكثره، وعلم السحر، والسّيمياء، والكيمياء، والشّعبذة، والحيل، ونشر الأحاديث الموضوعة، وكثيرٌ من القصص الباطلة أو المنكرة،

---

(١) «مسائل في طلب العلم وأقسامه» (ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٤ ـ ٢١٥).

وسيرة البطّال المختلقة ومثلها، ورسائل إخوان الصفا، وشعرٌ يُعرض[1] فيه إلى الجناب النبوي، فالعلوم الباطلة كثيرةٌ جدّاً؛ فلتُحْذَر، ومن ابتُلي بالنظر فيها للفُرجة والمعرفة من الأذكياء؛ فليُقلّلْ من ذلك، وليطالعه وحده، وليستغفر الله تعالى، وليلتجىء إلى التّوحيد والدّعاء بالعافية في الدّين، وكذلك أحاديث كثيرة مكذوبة وردت في الصّفات لا يحلّ بثّها إلا التحذير من اعتقادها، وإن أمكن إعدامُها؛ فحسن، اللّهم فاحفظ علينا إيماننا، ولا قوّة إلا بالله» انتهى.

فهذه العلوم المحرَّمة يتبعها في الحكم (كتبها)، ولكن هنالك تفصيل للعلماء نأتي عليه ـ إن شاء الله تعالى ـ في (التمهيد)؛ إذ فيه الأحكام الفقهية المتعلقة بهذه الكتب.

رابعاً: ومن الجدير بالذّكر هنا أن مجموعةً من الكتب قد رجع عنها أصحابها، مثل:

ـ «كتاب القدر»، لوهب بن مُنَبِّه.

قال حماد بن سلمة عن أبي سنام: «سمعت وهب بن منبه يقول: كنتُ أقول بالقدر حتى قرأتُ بضعةً وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء، في كلِّها: مَنْ جعل إلى نفسه شيئاً من المشيئة فقد كفر؛ فتركتُ قولي».

وقال الجوزجاني: «كان وهب كتب كتاباً في القدر، ثم ندم عليه».

وقال ابن عيينة عن عمرو بن دينار: «دخلتُ على وهب داره بصنعاء فأطعمني جوزاً من جوزةٍ في داره؛ فقلتُ له: وددتُ أنك لم تكن كتبت في القدر. فقال: أنا والله وددتُ ذلك»[2].

---

(١) كذا في الأصل، ولعلها يتعرض.

(٢) «تهذيب التهذيب» (١١ / ١٤٨).

ومثل :

ـ «كتاب في الإرجاء»[1]، للحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، وهو ابن محمد ابن الحنفية.

قال حماد بن سلمة : عن عطاء بن السائب، عن زاذان وميسرة؛ أنهما دخلا على الحسن بن محمد فلاماه على الكتاب الذي وضع في الإرجاء؛ فقال : «وددت أني كنتُ متُّ ولم أكتبه»[2] مع أن الإرجاء الذي تكلم عليه غير الإرجاء الذين يعيبه أهل السنة[3].

وهٰذه الكتب لها تعلُّق بكتابنا، ولم أذكرها في مواطنها.

خامساً: وهنالك صنف آخر من الكتب لا يتعلّق بكتابنا هٰذا مع أن بعضهم قد حذر منها، وما ينبغي أن يلتفت إلى القدح في هٰذا النوع من الكتب؛ فهي لأئمة الهدى، والتحذير منها ناشىء من فساد عقيدة المحذِّر، أو من دخول البدعة على منهجه؛ فكم من محذِّر ـ قديماً وحديثاً ـ من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، ومن سار على منوالهما من أمثال الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، والشيخ الإمام المحدث محمد ناصر الدين الألباني، والشيخ العلامة الفقيه عبد العزيز بن باز وغيرهم، وهٰؤلاء المحذِّرون من مصنَّفات هٰؤلاء الأئمة من أهل البدع والخرافة؛ فكن أخي القارىء على حذر من تحذيراتهم وتمويهاتهم وتلبيساتهم.

---

(١) وقد أودعه العدني في كتابه «الإيمان» (رقم ٨٠) بتمامه.

(٢) «طبقات ابن سعد» (٥ / ٣٢٨)، و«ذيل ميزان الاعتدال» (ص ١٩٠) تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي.

(٣) قال ابن حجر في «التهذيب» (٢ / ٣٢٠).

وقد يقع التحذير من بعض الكتب بسبب اختلاف المشرب الفقهي ، وهٰذا أمر فيه سعة ؛ فما ينبغي التعصب والتشنيع على المخالف ، وهٰذا أمر غير المناقشة والمباحثة بالحجة والبرهان .

وقد وقع تحذير من بعضهم للسبب المذكور من مصنَّفاتٍ مفيدةٍ جليلة ما ينبغي أن يستغنى عنها[1] ، ولا يلتفت إلى التحذير منها ، وإليك بعض الأمثلة على ذٰلك :

ـ **«مصنف ابن أبي شيبة»** .

ـ **«مسند بقي بن مخلد»** .

قال الذهبي في ترجمة (بقيّ بن مَخْلَد) في «السير» (**١٣ / ٢٨٨ - ٢٨٩**) ما نصه : «قال ـ أي : ابن حزم ـ : وكان محمد بن عبد الرحمٰن الأموي صاحب الأندلس محبّاً للعلوم عارفاً ، فلما دخل بقي الأندلس بـ«مصنف» أبي بكر بن أبي شيبة ، وقُرىء عليه ؛ أنكر جماعةٌ من أهل الرأي ما فيه من الخلاف ، واستبشعوه ، ونشّطوا العامّة عليه ، ومنعوه من قراءته ؛ فاستحضره صاحب الأندلس محمد وإياهم ، وتصفّح الكتاب كلّه جزءاً جزءاً ، حتى أتى على آخره ، ثم قال لخازن الكتب : هٰذا كتابٌ لا تستغني خزانتنا عنه ؛ فانظر في نسخه لنا . ثم قال لبقيٍّ : انشر علمك ، وارو ما عندك ، ونهاهم أن يتعرّضوا له» .

ثم قال :

---

(١) بل صدر منع وحظر على بعضها ظلماً وعدواناً ! فها هو محمود شكري الآلوسي يقول في بعض رسائله ـ كما في «أدب الرسائل» (ص ٩٨) ـ : ««مختصر التحفة» مُنع نشره بإرادةٍ سلطانية منذ سنتين بناءً على ما كان من شكاية الأعاجم»!! .

«قال أسلم بن عبد العزيز: حدثنا بقي بن مخلد؛ قال: لما وضعتُ «مسندي»؛ جاءني عبيد الله بن يحيى بن يحيى وأخوه إسحاق؛ فقالا: بلغنا أنك وضعتَ «مسنداً» قدّمتَ فيه أبا مصعب الزهري ويحيى بن بكير وأخّرْتَ أبانا؟ فقال: أمَّا تقديمي أبا مصعب؛ فلقول رسول الله، قال: «قدموا قريشاً ولا تَقَدَّموها»، وأمَّا تقديمي ابن بكير؛ فلقول رسول الله ﷺ: «كَبِّرْ كَبِّرْ» يريد السنة، ومع أنَّه سمع «الموطَّأ» من مالك سبع عشرة مرَّةً، وأبوكما لم يسمعه إلا مرَّةً واحدة.

قال: فخرجا ولم يعودا، وخرجا إلى حدّ العداوة» انتهى.

ـ «**كتاب صحيحي السنة**»، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي (ت ٣٤٠هـ).

قال الذهبي: «صنف المروزي كتاباً في السنة وقرأه بجامع مصر، وحضره آلاف؛ فَجَرَتْ فتنةٌ، فطلبه كافور فاختفى، ثم أدخل إلى كافور؛ فقال: أما أرسلت إليك أن لا تُشهر هٰذا الكتاب فلا تظهره؟ وكان فيه ذكر الاستواء؛ فأنكرته المعتزلة»(١).

فإنكار المعتزلة هو الأمر المنكر، ولا يلتفت إليه.

ومثل التحذيرات التي يصدرها أهل الضلالة والبدع من كتب شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، والشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، والشيخ المحدث الألباني، وسيأتي الكشف عنها ـ إن شاء الله تعالى ـ بالتفصيل.

وكذٰلك تحذيرات السقاف من كتب ابن خزيمة وابن بطة(٢)، وأخيراً ما

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٤٣٠).

(٢) من العجب أن هٰذا ينصح بكتب الكوثري؛ فيقول في تعليقه على «دفع شبه التشبيه» =

طلع علينا الصابوني من تحذير من كتاب الشيخ بكر أبو زيد القيم، الذي سماه بـ:

ـ «التبصير لما في كتاب التعالم من التزوير».

وهٰذا التحذير قمينٌ بأن لا يلتفت إليه؛ إذ زعم فيه أن الشيخ بكراً ـ حفظه الله ـ قد تعدى فيه على علماء الملّة من مثل ابن حجر العسقلاني، مع أنه قال عنه فيه (ص ٣٧): «حافظ الدنيا في زمانه».

وما فعل الصابوني ما فعل إلا انتقاماً واعتداءاً على الشيخ بكر عندما كشف ما في «مختصراته» من سوء وبواطيل، والعاقبة للمتقين.

وهٰذا باب واسع أسأل الله رب العرش العظيم أن يمنَّ عليَّ اجتنابه، وأن يعصمني من الولوغ في أعراض العلماء والصلحاء، وأن يعصمني من التحذير من الكتب النافعة، ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى المُرْسَلِينَ والحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ﴾

«فنختم بهٰذه الآية حامدين الله، مثنين عليه بما هو أهله، وبما أثنى به على نفسه.

= (ص ٢٤٩): «وإنني أنصح طلاب العلم وأهله أن يقتنوا كتب الإمام (!!) الكوثري، وخصوصاً المقالات... إلخ».

وهٰذه النصيحة من النصائح الشيطانية، وإنها لنصيحة بارتكاب البدع والضلالات والانحرافات، وسوف يندم السقاف على هٰذه النصيحة، وكتب الكوثري التي ينصح السقاف باقتنائها مليئة بسب علماء السلف، كما بينه الشيخ بكر أبو زيد في رسالة «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة»، وفيها أيضاً نشر لمذهب الجهمية، وقد ورثه أقوام لا خلاق لهم يدعون لمنهجه ويشيدون بكتبه ويصفونه بصفات فيها تبجيل واحترام!

من كلام الشيخ العلوان في «الكشاف» (ص ٤٤ وما بعدها).

والحمد لله رب العالمين حمداً طيباً مباركاً فيه، كما يحب ربنا ويرضى، وكما ينبغي لكرم وجهه وعزِّ جلاله، غير مَكْفِيٍّ ولا مكفور، ولا مُوَدَّع ولا مستغنىً عنه ربنا.

ونسأله أن يوزعنا شكر نعمته، وأن يوفقنا لأداء حقه، وأن يعيننا على ذكره وشكره وحسن عبادته، وأن يجعل ما قصدنا له ـ في هٰذا الكتاب وفي غيره ـ خالصاً لوجهه الكريم، ونصيحة لعباده.

فيا أيها القارىء له، لك غنمه وعلى مؤلفه غرمه، لك ثمرته وعليه تبعته، فما وجدتَ فيه من صواب وحق؛ فاقبله ولا تلتفت إلى قائله، بل انظر إلى ما قال لا إلى من قال، وقد ذم الله تعالى من يرد الحق إذا جاء به من يبغضه، ويقبله إذا قاله من يحبه؛ فهٰذا خُلُق الأمة الغضبية، قال بعض الصحابة: «اقبل الحق ممن قاله وإن كان بغيضاً، ورد الباطل على من قاله وإن كان حبيباً»، وما وجدت فيه من خطأ؛ فإن قائله لم يألُ جهد الإصابة، ويأبى الله إلا أن يتفرد بالكمال كما قيل:

والنقص في أصل الطبيعة كامن ... فبنو الطبيعة نقصهم لا يجحد

وكيف يُعصَم من الخطأ من خُلق ظلوماً جهولاً؟ ولٰكن من عُدَّت غلطاته أقرب إلى الصواب ممن عدَّت إصاباته.

وعلى المتكلِّم في هٰذا الباب وغيره أن يكون مصدر كلامه عن العلم بالحق، وغايته النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولإخوانه المسلمين، وإن جعل الحق تبعاً للهوى؛ فسد القلب والعمل والحال والطريق، قال الله تعالى: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّماواتُ والأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾؛ فالعلم والعدل أصل كل خير، والظلم والجهل أصل كل شر، والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، وأمره أن يعدل بين الطوائف ولا يتبع هوى أحد منهم؛

فقال تعالى : ﴿فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ واسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ كِتَابٍ وأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ اللهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وإِلَيْهِ المَصِيرُ﴾ .

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على خاتم المرسلين محمد وعلى آله أجمعين»[1] .

وكتب

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

الأردن ـ عمان

●●●●●

(١) خاتمة «مدارج السالكين» (٣ / ٥٢٢ ـ ٥٢٣).

الأحكام الفقهيّة المتعلّقة بالكتب المحذَّر منها

تمهيد

ننصحُ إخواننا طلبة العلم بأن يكون شعارهم: «مع المحبرة إلى المقبرة»، وننصح لهم بأن لا ينقطعوا عن التّحصيل والطّلب، سواء بمجالسة العلماء والجثو على الرّكب بين أيديهم، وهٰذا أسهل وأنفع وأمتع، أم بالانكباب على القراءة ومتابعة النّافع الجيّد مما يُنشر ويُحقق من تراث الأقدمين والمُحْدَثين؛ فإنَّ في السّاحة العلميّة هٰذه الأيام ـ ولله الحمد والمنّة ـ إقبالاً ونشاطاً على التّحصيل العلمي، مما يُنبىء عن مستقبل زاهر، وعودة من الأمة إلى دينها؛ اعتقاداً وعملاً وسلوكاً، وما ذٰلك على الله بعزيز.

ولٰكن هٰذا النّتاج العلمي الهائل التي تقذف به بطون المطابع، ويُعرض على رفوف دور النّشر ليس كلُّه سواءً؛ فمنه المهم ـ وهو على درجات ـ، ومنه الذي ليس منه نفعٌ ولا جدوى، والقسم الثالث هو الضّارّ السّاقط ـ وهو على دركات ـ.

ولذا؛ رأينا من الأهميَّة بمكان أن يكون في كتابنا مبحث يتضمَّن شيئاً من الأحكام الفقهية المتعلِّقة بالكتب التي حذَّر العلماء منها، عسى أن يراعيها المؤلفون والمحقّقون والبائعون والمشترون والمستعيرون للكتب.

* بيع كتب الضَّلالة.

على النّاشرين أن يتّقوا الله في اختيار المواضيع التي تنفع النّاس،

وتصحح عقائدهم، وتقوِّم عباداتهم، ولتكن قاعدتهم: «نشر ما يحتاجه المطّلعون لا ما يطلبونه»؛ فقد تطلب العامّة كثيراً من الكتب المضلِّلة، ويكون لها رواج، وتعود على دور النشر بالربح المادي العاجل، فإن اجتمعت حاجة النّاس في كتاب نافع، مع طلبهم له وشغفهم به؛ فَحَسَنٌ، ولكن لا بدّ من استحضار الثّواب في اختيار هذا الكتاب؛ حتّى يكون الناشر صاحب رسالة زيادةً عن استثمار المال والتّجارة، فإن فعل ذلك؛ فهو مأجورٌ عند الله سبحانه وتعالى إن شاء الله تعالى[1].

سُئِلَ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ عمّن نسخ بيده «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» و«القرآن»، وهو ناوٍ كتابة الحديث وغيره، وإذا نسخ لنفسه أو للبيع؛ هل يؤجَر؟

فأجاب بعد أن مدح «الصَّحيحين»، وكتب «السُّنن»، و«المسند»، و«الموطَّأ» بما نصُّه:

---

(١) أصبح نشر كتب العلم والتراث مهنة عند كثير من الناس، ولا بأس في ذلك؛ فإنهم إن امتهنوا هذه المهنة ووقفوا عند المحاذير التي تواجههم، واحتسبوا في ذلك؛ فإنهم على خير في الدنيا، وينالون أجراً وثواباً في الآخرة إن شاء الله تعالى، ولكن غير واحد منهم ـ ويا للأسف ـ لا همَّ لهم إلا الربح المادي، ولذا يتورطون في جملة من المحاذير، فذات يومٍ أُعاتب بعضهم على طبع كتابٍ فيه نفيٌ لعذاب القبر، فقال لي: «أنا تاجر، لو استطعتُ أن (أحلب) النّملة لفعلتُ»!! وكثير منهم يقصّرون في صلاة الجماعة، وما أجدر هؤلاء بنصيحة ابن الحاج في «المدخل» (٤ / ٩٢) لمجلّد الكتب؛ فإنه قال: «وينبغي له إذا سمع الأذان أن يبادر هو ومن معه إلى إيقاع الصلاة في وقتها المختار في جماعة، وهذا أولى من يبادر إلى ذلك؛ لأنّ المصاحف وكتب الحديث والعلوم الشرعيّة التي يجلِّدها تأمر بذلك، وتنهى عن ضدِّه».

فعلى الناشرين أن يتقوا الله فإن صنعتهم من أهم الصنائع في الدين؛ إذ بها تنشر كتب الأحاديث والعلوم الشرعية، فما أحوجهم للنية الصالحة، وفّقنا الله وإياهم لذلك بمنّه وكرمه.

«ويُؤجَر الإنسان على كتابتها، سواء كتبها لنفسه، أو كتبها ليبيعها؛ كما قال النَّبي ﷺ: «إنَّ الله يدخل بالسَّهم الواحد الجنَّة ثلاثة: صانعه، والرَّامي به، والمُمِدّ به»؛ فالكتابة كذلك لينتفع به، أو لينفع به غيره، كلاهما يثاب عليه»[١].

قلت: وكذلك الكتاب النَّافع، فكما أنَّ الله سبحانه يُثيب مؤلِّفَه عليه؛ فإنَّه يثيب ناشره أيضاً.

ولكن لا بدَّ من مراعاة ما يلي:

*** يحرم بيعُ الكتب المشتملة على الشِّرك وعبادة غير الله تعالى.**

قال ابن القيِّم ـ رحمه الله تعالى ـ في مبحث البيوع المحرَّمة:

«وكذلك الكتب المشتملة على الشّرك وعبادة غير الله؛ فهذه كلها يجب إزالتها وإعدامها، وبيعها ذريعةٌ إلى اقتنائها واتّخاذها؛ فهو أولى بتحريم البيع من كلّ ما عداها، فإنّ مفسدة بيعها بحسب مفسدتها في نفسها»[٢].

*** يحرم بيع كتب الخرافات والشّعوذة.**

قال الونشريشي: «وسُئل بعضهم عن كتب السّخفاء والتّواريخ المعلوم كذبها؛ كـ «تاريخ عنترة»، و «دلهمة»، والهجو والشعر والغناء ونحو ذلك؛

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٧٤ ـ ٧٥).

والحديث الذي ذكره شيخ الإسلام ضعيف، انظر تخريجه في «تخريج فقه السيرة» (ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦) للغزالي لشيخنا.

ولكن عموم معناه الذي استدل به له شيخ الإسلام صحيح يشهد له قوله ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم: «من دل على خير؛ فله مثل أجر فاعله».

(٢) «زاد المعاد» (٥ / ٧٦١).

هل يجوز بيعها أم لا؟

فأجاب: لا يجوز بيعها ولا النّظر فيها.

وأخبر الشيخ أبو الحسن البطرني أنّه حضر حلقة فتوى ابن قِداح فسئل عمّن يسمع حديث عنترة: هل يجوز إمامته؟

فقال: لا تجوز إمامته ولا شهادته.

وكذٰلك حديث دلهمة لأنّه كذب، ومستحلُّ الكذب كاذب، وكذٰلك كتب الأحكام للمنجّمين، وكتب العزائم بما لا يُعرف من الكلام»(١).

قلت: أمّا إمامته فصحيحة؛ لأنَّ من يسقط الصَّلاة عن نفسه يسقطها عن غيره، ولٰكن لا ينبغي أن يخطبها إلّا من كان أهلاً لها، ورجلٌ هٰذا حاله ينبغي أن يُمنع منها، ولٰكن هٰذا على وجه التّمام والكمال، والله أعلم.

*** لا يجوز بيع كتاب كثير الأخطاء إلَّا بعد البيان.**

سُئل ابن رشد ـ رحمه الله تعالى ـ عن رجل اشترى مصحفاً أو كتاباً، فوجده ملحوناً كثير الخطأ غير صحيح، ويريد أن يبيعه؛ هل عليه أن يُبيِّن؟ وإنْ بيَّن لم يُشْتَرَ منه.

فأجاب على ذٰلك بأن قال: «لا يجوز أن يبيع حتى يبيّن ذٰلك، وبالله التّوفيق»(٢).

قلت: فإن كان لا يجوز بيع الكتاب الملحون كثير الخطأ في الرّسم والمبنى؛ فالمنـع أولى فيه إن كان في المضمـون والمعنى، وعليه؛ فعلى بائعي الكتب أن يتّقـوا الله سبحـانه؛ فيبيّنوا الأخطاء العامّة لبعض الكتب

---

(١) «المعيار المعرب» (٦ / ٧٠).

(٢) «فتاوى ابن رشد» (٢ / ٩٢٢ ـ ٩٢٣)، و«المعيار المعرب» (٦ / ٢٠٣).

المشهـورة، وبخاصّةٍ للمبتدئين في طلب العلم والعوامّ؛ إذ (يُفترض) في هٰؤلاء البائعين أن يكونوا ذوي معرفة جيّدة بأحوال الكتب، ولو من باب إتقان الصّنعة، ولو كان ذٰلك ـ في أقلّ الأحوال ـ عن طريق من يثقونَ به من طلبة العلم الذين يتردَّدون عليهم.

والأمثلة على ذٰلك كثيرة لا تُحصَر، نأتي على بعضها في كتابنا هٰذا إن شاء الله تعالى.

*** حرمة بيع كتب العزائم والتمائم والتعاويذ وتحضير الأرواح والجن.**

قال ابن بطة العكبري رحمه الله تعالى:

«ومن البدع: النظر في كتب العزائم والعمل بها، وادّعاء كلام الجن واستخدامهم وقتل بعضهم.

ومن البدع: تعليق التمائم والتعاويذ»[1].

قلت: تفنّن شياطين الإنس والجنّ في نشـر كتب العزائم، وتحضير الجن، وتعليم السحر، وقد ذكرتُ في الفصل الأول جملة منها.

*** حرمة بيع دواوين الشعر الذي فيه هجاء وخمر وخنا.**

قال القرطبي في «تفسيره» **(١ / ٣٣٧)**:

«وكـره ابنُ القـاسم أخذ الأجرة على تعليم الشّعر والنحو، وقال ابن حبيب: لا بأس بالإجارة على تعليم الشّعر والرسائل وأيام العرب، ويكره من الشعر ما فيه الخمر والخنا والهجاء» انتهى.

قلت: ويلزم على قوله حرمة بيع دواوين الشعر الطافحة بما يخالف

---

(١) «الشرح والإبانة» (ص ٣٦١).

الشريعة الإسلامية، وقد صرح بذلك الإمام الذهبي؛ فقال رحمه الله تعالى:

«وكذلك الشعر هو كلام كالكلام؛ فحسنه حسن، وقبيحه قبيح، والتوسع منه مباح، إلا التوسع في حفظ مثل شعر أبي نواس وابن الحجاج وابن الفارض؛ فإنه حرام، قال في مثله نبيُّك ﷺ: «لأن يمتلىء جوفُ أحدكم قيحاً حتى يَرِيَهُ[1]؛ خير له من أن يمتلىء شعراً»[2]»[3].

قلت: وعلى رأس الشعر المحرم هذه الأيام شعر نزار قباني الخالع، وشعر محمود درويش الملحد، وأمثالهما من المستهترين بأحكام الدين؛ فيحرم بيع كتبهم، إلا لمن أراد التحذير منها من أهل العلم وطلبته، والله المستعان لا رب سواه.

ويلحق بذلك دواوين الشعر التي فيها مخالفة للعقيدة الإسلامية، مثل شعر الصوفية الذي يطلقون فيه في حق الله تعالى (الكبريت الأحمر والكنز الأكبر)، ويطلق كثير منهم في حقه ـ عز وجل ـ ما لا يجوز من نوع آخر؛ مثل قولهم ليلى، والخمار، والساقي، وراهب الدير، وما أشبهه من الكفر الشنيع، والعياذ بالله من سخطه سبحانه وتعالى، وتفصيل ذلك في رسالتنا «شعر يخالف الشرع»، يسر الله إتمامها بخير.

قال السكوني في «لحن العوام» (١٤٩) بعد ذكره لأشعار فيها مخالفة للشريعة: «وهذا كله وما أشبهه حرام إطلاقهُ وإقراره، وإحراقُه واجب، ولا

---

(١) أي: يأكل جوفه ويفسده، أفاده النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٥ / ١٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠ / ٥٤٨)، ومسلم في «صحيحه» (٤ / ١٧٦٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «مسائل في طلب العلم وأقسامه» (ص ٢٠٩ ـ ٢١٠) ضمن «ست رسائل» للإمام الذهبي.

يحل بيعُهُ في الأسواق».

*** حرمة بيع المجلات الخليعة والكتب التي يغلب عليها المخالفات الشرعيّة.**

سئل شيخنا الألباني ـ حفظه الله تعالى ورعاه ـ ما نصه:

«هل يجوز للمكتبة أن تبيع الجرائد والمجلات التي فيها صور خليعة، وأخبار كاذبة، ومدح للمنافقين والفاسقين؟ وهل يجوز لها أن تبيع كتباً تشتمل على عقائد وأفكار وفقه لا يتَّفق مع ما كان عليه السلف الصالح، لكي تروّج هي كتبها السلفية؟».

فأجاب بقوله:

«المجلات التي فيها صور خليعة لا يجوز التردد في عدم بيعها؛ فبيعها حرام.

أما كتب الفقه الأخرى؛ فلا بد لمن أراد أن يقف عند حدود الشرع، فإنه يجب عليه أن يكون على علم بما في هٰذه الكتب من آراء وأحكام وأفكار، وحينئذ؛ فالحكم للغالب مما فيه، فإن كان الغالب هو الصواب؛ فيجوز بيعها، وإلا؛ فلا يجوز إطلاق القول ببيعها، ولن يجد المسلم كتاباً عدا كتاب الله خالياً من خطأ، فإذا قيل بعدم جواز بيع أي كتاب فيه خطأ؛ فحينئذ لا يجوز بيع أي كتاب، وينظر للقضية بمنظار الغالب»[1].

وسئل أبو الفضل الغماري: ما حكم اقتناء الصحف والمجلات التي تهتم بنشر الصور الفاضحة والعارية بأوضاع مثيرة ومنافية للأدب؟ فأجاب بقوله: «اقتناء المجلات المذكورة حرام؛ لما فيه من المفاسد والقبائح التي

---

(١) مجلتنا «الأصالة» (العدد العاشر، شوال، ١٤١٤هـ، ص ٣٨).

لا يأتي عليها الحصر، وما أفسد البيوت والعائلات إلا هٰذه المجلات الخليعة التي تنشر الصور الفاضحة حتى ليخيَّل للرجل الغيور إذا رآها أنه وسط جماعة من المتوحشين الذين لا يعرفون ديناً ولا فضائل، ومن المحزن حقّاً أن تصدر هٰذه المجلات بوصفها الذّميم القبيح في بلادٍ تعتبر زعيمة البلاد الإسلامية. . .»[1].

وقد كتب الشيخ عبد العزيز بن باز تحت عنوان «احذروا الصحف الخليعة» في مجلة «راية الإسلام» (العدد السابع، جمادى الثاني، سنة ١٣٨٠هـ) ما نصه:

«أصيب العالم الإسلامي عامة وسكان الجزيرة العربية خاصة بسيل من الصحف التي تحمل بين طياتها أشكالاً كثيرة من الصور الخليعة، المثيرة للشهوات، الجالبة للفساد، الداعية للدعارة، الفاتنة للشباب والشابات، وكم حصل في ضمن ذٰلك من أنواع الفساد لكل من يطالع تلك الصور العارية وأشباهها، وكم شغف بها من الشباب من لا يحصى كثرة، وكم هلك بسمومها من شباب وفتيات استحسنوها ومالوا إليها وقلدوا أهلها، وكم في طيات تلك الصحف من مقالات إلحادية تنشر الأفكار المسمومة والقصائد الباطلة وتدعو إلى إنكار الأديان ومحاربة الإسلام، وإن من أقبح تلك الصحف وأكثرها ضرراً المصور، وآخر ساعة، والجيل، وروز اليوسف، وصباح الخير، ومجلة العربي[2]. . .؛ فالواجب على حكومتنا ـ وفقها الله ـ منع هٰذه الصحف

---

(١) «الحاوي في فتاوى أبي الفضل الغماري» (الجزء الأول، ص ٢٩)، ط دار الأنصار، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٢هـ).

(٢) انظر في التحذير من النزعة القومية التي فيها في «صفوة الآثار» (٣ / ١٢٥) للشيخ الدوسري، وورد في «تفسير المنار» (٢ / ١٢٤) تحذير من جريدة «اللواء» المصرية، وفي «فتاوى رشيد رضا» (٣ / ٦٨٢) تحذير من مجلة «طوالع الملوك»، وفيها (٤ / ٤٨٩) تحذير من =

منعاً باتّاً لما فيها من الضرر الكبير على المسلمين في عقائدهم وأخلاقهم ودينهم ودنياهم، ولا ريب أن ولاة الأمر أول مسؤول عن حفظ دين الرعية وأخلاقهم، ولا شك أن هٰذه الصحف مما يفسد الدين والأخلاق، ويضر المسلمين ضرراً ظاهراً في الدين والدنيا، ويزلزل عقائدهم، ويحدث الشكوك والمشاكل الكثيرة بينهم، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ . الَّذينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقاموا الصَّلاةَ وآتوا الزَّكاةَ وأَمَروا بِالمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ المُنْكَرِ﴾[1].

ويقول تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا إِنْ تَنْصُروا اللهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدامَكُمْ﴾[2]، ولا ريب أن القضاء على هٰذه الصحف ومنع دخولها البلاد من أعظم نصر الله وحماية دينه، وفي الحديث الصحيح يقول النبي ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته؛ فالإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهل بيته ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والعبد راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته»، وقال ﷺ: «ما من أمير يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة». رواه مسلم.

فيا ولاة أمر المسلمين! اتقوا الله في المسلمين، وحاربوا هٰذه الصحف الهدامة، وخذوا على أيدي السفهاء، وأغلقوا أبواب الفساد؛ تفوزوا بالنجاة والسعادة، وتنتشلوا بذٰلك جمّاً غفيراً من الفتيان والفتيات من وهدة هٰذا التيار

= مجلة «البيان» المصرية، ونشر الدكتور مسعود ظاهر في مجلة «الفكر العربي» (العدد ٥٠، السنة الثامنة، آذار، سنة ١٩٨٨م) مقالاً فيه أسماء الصحف والمجلات التي يشرف عليها النصارى وتسير وفق مخطط لهدم الدين، وانظر: «التلويث الفكري والإعلامي» (ص ٥٩ ـ ٦٨).

(١) الحج: ٤٠، ٤١.

(٢) محمد: ٧.

الجارف وحمأة هٰذه الصحف الخبيثة المدمرة، ويا معشر المسلمين! حاربوا هٰذه الصحف الخبيثة المدمرة ولا تشتروها بقليل ولا كثير؛ فإن بيعها وثمنها حرام، وإنما الواجب إتلافها أينما وجدت دفعاً لضررها وحماية للمسلمين من شرها، أراح الله منها العباد والبلاد، ووفق ولاة أمر المسلمين لما فيه صلاح دينهم ودنياهم وسلامة عقائدهم وأخلاقهم، إنه على كل شيء قدير. . .».

وورد إليه سؤال نشر في مجلة «الدعوة» السعودية (العدد ١٠٢٢، الصادرة يوم الاثنين، ٢٩، جمادى الآخرة، سنة ١٤٠٦هـ)، وهٰذا نص السؤال:

«ما حكم إصدار مجلات تظهر فيها النساء سافرات وبطريقة مغرية. . . وتهتم بأخبار الممثلين والممثلات؟ وما حكم من يعمل في هٰذه المجلة ومن يساعد على توزيعها ومن يشتريها؟».

وأجاب حفظه الله تعالى بقوله:

«لا يجوز إصدار المجلات والصحف التي تشتمل على نشر الصور النسائية أو الدعائية إلى الزنا والفواحش، أو اللواط، أو شرب المسكرات، أو نحو ذٰلك مما يدعو إلى الباطل ويعين عليه، ولا يجوز العمل في مثل هٰذه المجلات لا بالكتابة، ولا بالترويج؛ لما في ذٰلك من التعاون على الإثم والعدوان ونشر الفساد في الأرض والدعوة إلى إفساد المجتمع ونشر الرذائل، وقد قال الله عز وجل في كتابه المبين: ﴿وتَعاوَنُوا عَلَى البِرِّ والتَّقوى ولا تَعاوَنُوا على الإِثْمِ والعُدْوانِ واتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقابِ﴾[1].

وقال النبي ﷺ: «من دعا إلى هدى؛ كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذٰلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من

(١) المائدة: ٢.

الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً». خرجه مسلم في «صحيحه».

وقال ﷺ أيضاً: «صنفان من أهل النار لم أرهما: رجال بأيديهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا». خرجه مسلم في «صحيحه» أيضاً.

والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، نسأل الله أن يوفق المسلمين لما فيه صلاحهم ونجاتهم، وأن يهدي القائمين على وسائل الإعلام وعلى شؤون الصحافة لكل ما فيه سلامة المجتمع ونجاته، وأن يعيذهم من شرور أنفسهم ومن مكائد الشيطان، إنه جواد كريم»[1].

*** حرمة بيع كتب الفلسفة وعلم الكلام.**

لستُ هنا بصدد الكلام التفصيلي على ذلك؛ فإن بسط ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ سيأتي في (المجموعة الثانية)، ويكفي هنا ذكر ما أورده ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١ / ٦٩) في حوادث سنة (٢٧٩هـ)؛ قال:

---

(١) وقد نشر ما نقلناه عنه في «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٤ / ٢٠٦ ـ ٢٠٩)، وله ـ حفظه الله ـ كلمة حسنة توجيهية في ضرورة عدم غياب الصالحين عن المجلات والجرائد في المرجع السابق (٥ / ٢٦٩ وما بعدها)، وتعاهدها بكتابة ما يُصلح الناس ويفيدهم فيها، وللشيخ محمد بن صالح العثيمين خطبة «فتنة المجلات» طبعت في رسالة مفردة وهي نافعة، وله فتوى في حرمة شراء وبيع مجلات عرض الأزياء.

انظر: «أسئلة مهمة» (ص ٢٤).

وسيأتي (ص ٤٩) منع الإعلان في مثل هذه المجلات التي تتكسب بإشاعة المنكرات، ولرشيد رضا كلمة في التحذير من أثر الجرائد السيارة في «تفسير المنار» (٢ / ١٩٦ و٤ / ٢٩٠ و٩ / ٥٣٧ ـ ٥٣٨).

«وفيها نودي بأن لا تُباع كتب الكلام والفلسفة والجدل بين الناس، وذلك بهمّة أبي العباس المعتضد سلطان الإسلام» انتهى.

وذكر حافظ الدين بن محمد المعروف بـ «الكردري» (ت ٨٢٧هـ) حكاية حسنة فيها بيان قيمة هذه الكتب عند الصحابة؛ قال: «ويحكى أن عمرو بن العاص لما فتح الإسكندرية وكان فيها من حكماء الفلاسفة يحيى المدعو فيما بين الفلاسفة بتوماطيقوس ـ أي النحوي ـ[1]، وكان عليه اللعنة اسكندرانيا، وكان يعتقد مذهب اليعقوبية من النصارى في التثليث؛ فرجع عن التثليث، فنازعه النصارى بمصر وأسقطوا حرمته، وكان مقيماً بالإسكندرية، فلما فتحها عمرو ولازم عمراً؛ فقال له يوماً: إنك قد أحطت نجو[2] أهل هذه البلدة، وختمت على كل الأصناف الموجودة؛ فما لك به انتفاع؛ فلا يعارضك فيه أحد، وما لا انتفاع لك به؛ فنحن أولى به. فقال له عمرو: وما الذي تحتاج إليه؟ قال يحيى: كتب الحكمة التي في الخزائن. فقال عمرو: ولا أتمكن إلا بإذن أمير المؤمنين. فكتب إليه عمر رضي الله عنه: أما الكتب التي ذكرتها إن كانت توافق كتاب الله تعالى؛ ففيه غنى عنها، وإن كان غير ذلك فلا حاجة بها؛ فتقدم بإعدامها. فأخذ عمرو بن العاص في تفريقها على حمامات الاسكندرية وإحراقها في مواقدها؛ فنفذت في ستة أشهر».

* **حرمة بيع كتب الحلاج وابن عربي وأشباههما من الصوفيين.**

لست هنا أيضاً بصدد البيان والكشف عن عوار هذه الكتب وما حوته

---

(١) في «عيون الأنباء» كان يحيى ملاحاً؛ فتهش نفسه للعلم، وابتدأ بعلم النحو؛ فنسب إليه، وكان قوياً في الفلسفة حتى يقال له: المجتهد فيها.

(٢) في «تاج العروس» النجو: السرُّ؛ أي: أحطت أسرار أهل هذه البلدة.

من أخطار ودمار على العقيدة والشريعة، ونرجىء بيان ذٰلك للمجموعة الثانية إن شاء الله تعالى. ونورد هنا ما يلي:

أورد الملك المؤيّد إسماعيل أبو الفداء في كتابه «أخبار البشر» (٤ / ٧٩) ما نصه:

«لما دخلت سنة سبع مئة وأربع وأربعين، وفيها مزّقنا كتاب «فصوص الحكم» بالمدرسة العصفورية بحلب، عقب الدرس وغسلناه، وهو من تصانيف محيي الدين ابن عربي، تنبيهاً على تحريم قنيته ومطالعته، وقلتُ فيه:

هٰذه فصوص لم تكن بنفيسةٍ في نفسها
أنا قد قرأتُ نقوشها فثوابها في عكسها

وذكر صاحب «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» (٤ / ٢٣٨ ـ مع «حاشية ابن عابدين») أن في الكتاب ـ أعني «فصوص الحكم» مخالفات شرعية، ونص كلامه عنه «فيه كلمات تباين الشريعة، وتكلف بعض المتصلِّفين لإرجاعها إلى الشرع، لٰكنا تيقّنا أن بعض اليهود افتراها على الشيخ[1]؛ فيجب الاحتياط بترك مطالعة تلك الكلمات، وقد صدر أمر سلطاني بالنهي؛ فيجب الاجتناب من كل وجهٍ». انتهى؛ فليحفظ.

قلت: ولي على كلامه الملاحظات التالية:

أولاً: الحكم على «الفتوحات المكية» و«فصوص الحكم»، وما

(١) انظر بعض الكتب التي دُسَّ فيها: «الرفع والتكميل» للكنوي (٣٨١ ـ ٣٨٣) مع التعليق عليه، ورقم (٢٨) من (كتب منحولة)، وقد نبَّه الشيخ محمد نسيب الرفاعي ـ رحمه الله تعالى ـ في «تيسير العلي القدير» أن في طبعة دار الأندلس ـ بيروت لـ «تفسير ابن كثير» زيادات فيها بعض الطامات والخرافات! ثم ذكرها.

تضمّنت من ضلالات، بقطع النظر عمن نسبت إليه، مع ملاحظة أن الحقائق هي الأمور المشهورة ما لم يثبت خلافها، وقد بلغني أن بعضهم قد قابل ما في هٰذين الكتابين من ضلالات على نسخ خطية معتمدة؛ فوجد الأمر كما هو في المطبوع!!

ثانياً: إذا عرف هٰذا؛ فلا قيمة لمن قال إن بعض العبارات المدسوسة على صاحبيهما، وإن جنح إليه عبد الغني النابلسي في كتابه «الرد المتين» والشعراني في «اليواقيت والجواهر» (١ / ٦).

ثالثاً: وعلى فرض أن الأمر ذٰلك كذٰلك؛ فمن الذي يحسن معرفة الحق من الباطل، والسليم من السقيم، ولا سيما أن كثيراً ممن هم مشغوفون بهٰذه الكتب من العامة وأشباههم؟!

وقد ذكر الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٨ / ١٤١) في آخر ترجمة الحلاج بعد سرده قصة قتله أن جماعة من الوراقين أخذوا وأُحلفوا على أن لا يبيعوا شيئاً من كتب الحلاج ولا يشتروها، وسيأتيك مزيد بسط وبيان لهٰذا في (المجموعة الثانية) إن شاء الله تعالى.

*** إتلاف كتب أهل البدع والضّلالة.**

نقل الشوكاني في «الصوارم الحداد..» (ص ٦٨) عن جماعةٍ أنهم قالوا في مثل هٰذه الكتب المحذّر منها ـ منهم: البُلقيني، وابن حجر، ومحمد ابن عرفة، وابن خلدون ـ ما نصه:

«حكم هٰذه الكتب المتضمنة لتلك العقائد المضلَّة وما يوجد من نُسَخِها بأيدي الناس مثل: «الفصوص»، و«الفتوحات» لابن عربي، و«البدّ» لابن سبعين، و«خلع النعلين» لابن قسي، و«على اليقين» لابن برخان، وما أجدر الكثير من شعر ابن الفارض والعفيف التلمساني وأمثالهما أن يلحق بهٰذه

الكتب، وكذا شرح ابن الفرغاني للقصيدة التائية من نظم ابن الفارض؛ فالحكم في هٰذه الكتب كلها وأمثالها إذهاب أعيانها متى وجدت بالحريق بالنار والغسل بالماء. . . » إلى آخر ما أجاب به.

وللشيخ الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى كلام نفيس غاية في بيان أن كتب أهل البدع والضلالة تحرق[1] وتتلف، وأنه لا ضمان فيمن فعل فيها ذٰلك، قال رحمه الله تعالى:

«. . . وكذٰلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلَّة وإتلافها.

قال المروذي: قلت لأحمد: استعرت كتاباً فيه أشياء رديئة، ترى أن أخرقه أو أحرقه؟ قال: نعم، وقد رأى النبي ﷺ بيد عمر كتاباً اكتتبه من التوراة، وأعجبه موافقته للقرآن؛ فتمَعَّرَ وجه النبي ﷺ، حتى ذهب به عمر إلى التنور؛ فألقاه فيه.

فكيف لو رأى النبي ﷺ ما صنف بعده من الكتب التي يعارض بها ما في القرآن والسنة؟ والله المستعان، وقد أمر النبي ﷺ من كتب عنه شيئاً غير القرآن أن يمحوه، ثم أذن في كتابة سنته، ولم يأذن في غير ذٰلك.

وكل هٰذه الكتب المتضمنة لمخالفة السنة غير مأذون فيها، بل مأذون في محقها وإتلافها، وما على الأمة أضر منها، وقد حرق الصحابة جميع

(١) وللفقهاء تفصيل في حرق المصحف، فإن كان صالحاً للقراءة؛ لا يحرق لحرمته، وحرقه امتهاناً كفر، ويحرق إذا صار خلقاً وتتعذر القراءة منه على وجه صيانته، وكذا ما نقش من القرآن على الخشب والألواح، ولا يجوز حرقها لحاجة الطبخ ونحوها، ويلحق بها كتب الفقه والحديث والعلم، وانظر تفصيل ذٰلك في «حاشية الدسوقي» (١ / ١٢٥ و٤ / ٣٠١) و«تفسير القرطبي» (١ / ٥٤ ـ ٥٥)، و«حاشية ابن عابدين» (١ / ١٧٧ و٦ / ٤٢٢)، و«روضة الطالبين» (١ / ٨٠)، و«نهاية المحتاج» (١ / ١١٢)، و«المغني» (١ / ٥٣٣)، و«الفروع» (١ / ١١٥)، و«كشاف القناع» (١ / ١٣٧).

المصاحف المخالفة لمصحف عثمان؛ لما خافوا على الأمة من الاختلاف؛ فكيف لو رأوا هٰذه الكتب التي أوقعت الخلاف والتفرق بين الأمة؟

وقال الخلال: أخبرني محمد بن أبي هارون؛ أن أبا الحارث حدثهم؛ قال: قال أبو عبد الله: أهلكهم وضع الكتب، تركوا آثار رسول الله ﷺ، وأقبلوا على الكلام.

وقال: أخبرني محمد بن أحمد بن واصل المقري؛ قال: سمعت أبا عبد الله ـ وسئل عن الرأي ـ فرفع صوته، وقال: لا يثبت شيء من الرأي، عليكم بالقرآن والحديث والآثار.

وقال في رواية ابن مشيش: أن أبا عبد الله سأله رجل؛ فقال: أكتب الرأي؟ فقال: ما تصنع بالرأي؟ عليك بالسنن فتعلمها، وعليك بالأحاديث المعروفة.

وقال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أبي يقول: هٰذه الكتب بدعة وضعها.

وقال إسحاق بن منصور: سمعت أبا عبد الله يقول: لا يعجبني شيء من وضع الكتب، من وضع شيئاً من الكتب؛ فهو مبتدع.

وقال المروذي: حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا حماد بن زيد؛ قال: قال لي ابن عون: يا حماد! هٰذه الكتب تُضِلُّ.

وقال الميموني: ذاكرت أبا عبد الله خطأ الناس في العلم؛ فقال: وأي الناس لا يخطىء؟ ولا سيما من وضع الكتب؛ فهو أكثر خطأً.

وقال إسحاق: سمعت أبا عبد الله، وسأله قوم من أزدبيل عن رجل يقال له: عبد الرحيم، وضع كتاباً؟ فقال أبو عبد الله: هل أحد من أصحاب

رسول الله ﷺ فعل ذا؟ أو أحد من التابعين؟ وأغلظ وشدد في أمره. قال: انهوا الناس عنه، وعليكم بالحديث.

وقال في رواية أبي الحارث: مـا كتبت من هٰذه الكتب الموضوعة شيئاً قط.

وقال محمد بن يزيد المستملي: سأل أحمدَ رجلٌ؛ فقال: أكتب كتب الـرأي؟ قال: لا تفعل، عليك بالحديث والآثار. فقال له السائل: إن ابن المبارك قد كتبها. فقال له أحمد: ابن المبارك لم ينزل من السماء، إنما أمرنا أن نأخذ العلم من فوق.

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ـ وذكر وضع الكتب ـ؛ فقال: أكرهها، هٰذا أبو فلان وضع كتاباً، فجاء أبو فلان فوضع كتاباً، وجاء فلان فوضع كتاباً؛ فهٰذا لا انقضاء له، كلما جاء رجل وضع كتاباً، وهٰذه الكتب وضعهـا بدعـة، كلمـا جاء رجـل وضع كتاباً، وترك حديث رسول الله ﷺ وأصحابه، ليس إلا الاتباع والسنن، وحديث رسول الله ﷺ وأصحابه، وعاب وضع الكتب، وكرهه كراهة شديدة.

وقال المروذي في موضع آخر: قال أبو عبد الله: يضعون البدع في كتبهم، إنما أحذر عنها أشد التحذير، قلت: إنهم يحتجون بمالك أنه وضع كتاباً؟ فقال أبو عبد الله: هٰذا ابن عون والتيمي ويونس وأيوب؛ هل وضعوا كتاباً؟ هل كان في الدنيا مثل هٰؤلاء؟ وكان ابن سيرين وأصحابه لا يكتبون الحديث؛ فكيف الرأي؟

وكلام أحمد في هٰذا كثير جدّاً، قد ذكره الخلال في كتاب «العلم».

ثم تكلم عن المحظور من الكتب؛ فقال:

«ومسألة وضع الكتب فيها تفصيل ليس هٰذا موضعه[1]، وإنما كره أحمد ذلك ومنع، لما فيه من الاشتغال به، والإعراض عن القرآن والسنة والذب عنهما، وأما كتب إبطال الآراء والمذاهب المخالفة لهما؛ فلا بأس بها، وقد تكون واجبة ومستحبة ومباحة، بحسب اقتضاء الحال، والله أعلم.

والمقصود أن هٰذه الكتب المشتملة على الكذب والبدعة يجب إتلافها وإعدامها، وهي أولى بذٰلك من إتلاف آلات اللهو والمعازف، وإتلاف آنية الخمر؛ فإن ضررها أعظم من ضرر هٰذه، ولا ضمان فيها، كما لا ضمان في كسر أواني الخمر وشق زقاقها»[2].

وقال أيضاً معلِّقاً على قول كعب بن مالك رضي الله عنه في قصة توبته الطويلة: «. . . فتيممتُ بها التنور، فسجرتُها»[3]؛ قال:

«فيه المبادرة إلى إتلاف ما يخشى منه الفساد والمضرَّة في الدين، وأنّ الحازم لا ينتظر به ولا يُؤخّرهُ، وهٰذا كالعصير إذا تخمَّر، وكالكتاب الذي يخشى منه الضررُ والشّرُّ؛ فالحزم المبادرة إلى إتلافه وإعدامه»[4].

---

(١) وقد فصل فيه الشاطبي في «الموافقات» (١ / ٩٧ - ٩٩) وعقد فيه مقارنة بين أخذ العلم عن طريق المشافهة وعن طريق المطالعة، ثم عقد مقارنة بين كتب المتقدّمين والمتأخرين، وقال في آخره: «فلذٰلك صارت كتب المتقدمين وكلامهم وسيرهم أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم، على أيِّ نوعٍ كان، وخصوصاً علم الشريعة، الذي هو العروة الوثقى، والوزَر الأحمى، وبالله تعالى التوفيق».

وانظر في التصنيف وطرقه وأدواته كتاب صالح أحمد العلي: «دراسات في تطور الحركة الفكرية في صدر الإسلام».

(٢) «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» (ص ٣٢٢ - ٣٢٥).

(٣) والقصة في «الصحيحين»، وقد خرجتُها بإسهاب في كتابي «الهجر»؛ فلينظر.

(٤) «زاد المعاد» (٣ / ٥٨١).

وقد أفتى شيخ الإسلام بحرق بعض الكتب، انظر آخر رقم (٥٩) من (كتب الأخبار)، وفي «الجامع»[1] الملحق بـ «مصنف عبد الرزاق» (١١ / ٤٢٤) و«مصنف ابن أبي شيبة» (٦ / ٢١١ ـ ٢١٢، ط دار الفكر، باب . . . وتحريق الكتب)، أورد فيه أن بعض السلف فعل ذٰلك وندم عليه.

وقال أبو عبد الله الحاكم: إسحاق، وابن المبارك، ومحمد بن يحيى وهٰؤلاء دفنوا كتبهم، نقله الذهبي في «السير» (١ / ٣٧٧) وعلق عليه بقوله: «قلتُ: هٰذا فعله عدّةٌ من الأئمة، وهو دالٌّ أنهم لا يرون نقل العلم وجادة، فإنّ الخط قد يتصحّف على الناقل، وقد يمكن أن يُزاد في الخط حرفٌ فيُغيِّرَ المعنى ونحو ذٰلك، وأما اليوم؛ فقد اتّسع الخرقُ، وقلّ تحصيلُ العلم من أفواه الرجال، بل ومن الكتب غير المغلوطة، وبعض النقلة للمسائل قد لا يُحسن أن يتهجَّى».

وعلق الذهبي في «السير» أيضاً (١١ / ٣٩٧) في ترجمة (أبي كُريب محمد بن العلاء الهمْداني) (ت ٢٤٨هـ) على قول مُطَيَّن: «أوصى أبو كريب بكتبه أن تُدفن فدُفنت» بما يلي:

«قلتُ: فعل هٰذا بكتبه من الدفن والغسل والإحراق عدّةٌ من الحفاظ خوفاً من أن يظفر بها محدّثٌ قليل الدّين؛ فيُغيِّر فيها، ويزيد فيها؛ فينسب ذٰلك إلى الحافظ، أو أنَّ أصوله كان فيها مقاطيع وواهيات ما حدَّث بها أبداً، وإنما انتخب من أصوله ما رواه وما بقي؛ فرغب عنه، وما وجدوا لذٰلك سوى الإعدام، فلهٰذا ونحوه دفن رحمه الله كتبه».

قلت: والدفن والإعدام، بل الإحراق أولى وأحرى بالكتب المسمومة

---

(١) انظر عن مؤلفه كتابنا: «الإشارات» (رقم ٢٩٥).

الطافحة بالعقارب والحيات المليئة بالشرور والمنكرات، والله الهادي[1].

ولعل التصور الحديث للحرية الفكرية في العالم المعاصر يرى هٰذا الموقف حيال الكتب عصبية حادة وتزمتاً بغيضاً، ولٰكنه موقف صحيح بالنظر إلى مصالح الأمة المسلمة؛ فإنها جماعة متحدة في فكرها، والمهمة التي ألقاها الإسلام على كواهلها لا يمكن القيام بها من غير هٰذه الوحدة، فلن يرضى الإسلام بأن تتلاشى هٰذه الوحدة الفكرية فتعرض الأمة لردة عقلية أو فوضى فكرية؛ لأن الأمة لا تستطيع أن تقاوم القوى المعارضة لها في العلم والفن ما دام إيمانها بفلسفة حياتها ضعيفاً، وما دامت أسسها الفكرية غير راسخة، بل شهد التاريخ أنه كلما تضعضعت فكرتها الأساسية جعلت الفلسفات الأجنبية غير الإسلامية تصهرها في بوتقتها وتذيبها في أنفسها، والأمة التي ما زالت تنجب الدعاة إلى الله وحملة لواء الحق أصبحت تلد الكفار والفجار والملاحدة.

ولا يعني اتخاذ هٰذا الموقف ضد الكتب المخالفة للقرآن والسنة ألا يعالج الخلاف الناشىء في الأمة برفق ونقاش وتفاهم، ويقضى عليه بالعنف، وإنما يعني ذٰلك استفراغ الجهد لتثبيت الأمة على جادة الحق عاضّة على دينها وإيمانها بالنواجذ، ولا يمنع ذٰلك المناقشات الفكرية الهادفة والرد على البحوث العلمية والفكرية بأمثالها ردّاً علميّاً رصيناً، والإمام ابن القيم أيضاً الذي ذكرنا موقفه تجاه الكتب المخالفة للكتاب والسنة يرى إبطالها والرد العلمي عليها لا مباحاً فحسب، بل واجباً ومندوباً حسب مقتضى الحال؛ فيقول:

«أما كتب إبطال الآراء والمذاهب المخالفة لهما؛ فلا بأس بها، وقد

---

(1) انظر في دفن الكتب ومحوها: «الآداب الشرعية» (٢ / ١٢٢).

تكون واجبة ومستحبة ومباحة بحسب اقتضاء الحال»[1].

ومن اللطائف ما جاء في وفاة الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، قالوا: «أصيب رحمه الله تعالى بالإسهال؛ فطلب له أهله العلاج إلا أنه لم يفده شيئاً.

فجيء له بكتابين: الأول: «الإنسان الكامل» تأليف الجيلي، والآخر: «المضنون به على أهله» للغزالي، وقد قال عنه الصنعاني: «ولا أظنه من مؤلفاته، وإنما هو مكذوب عليه».

قال الصنعاني رحمه الله: «ثم طالعت الكتابين، فوجدت فيهما كفراً صريحاً؛ فأمرت بإحراقهما بالنار وأن يطبخ على نارهما خُبزٌ لي»، فأكل من ذلك الخبز بنيَّة الشفاء؛ فما شكا رحمه الله بعد ذلك الأكل مرضاً».

*** حرمة المتاجرة بكتب أهل البدع والضلالة.**

ذكر ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢ / ١١٧) بسنده إلى ابن خويزمنداد؛ قال في (كتاب الإجارات) من كتابه في الخلاف: «قال مالك: لا تجوز الإجارات في شيء من كتب الأهواء والبدع والتنجيم، وذكر كتباً، ثم قال: وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم، وتفسخ الإجارة في ذلك، قال: وكذلك كتاب القضاء بالنجوم وعزائم الجن وما أشبه ذلك».

وقال ابن السبكي في كتابه «معيد النِّعم»[2] عن (ناسخ الكتب) وما

---

(١) «الطرق الحكمية» (٢٥٦)، وما تقدم من «الأمر بالمعروف» لجلال الدين القمري (ص ١٩١ - ١٩٢).

(٢) (ص ١٣١).

يجب عليه :

«ومن حقّه أن لا يكتب شيئاً من الكتب المضلّة ؛ ككتب أهل البدع والأهـواء ، وكذٰلك لا يكتب الكتب التي لا ينفع الله تعالى بها ، كـ «سيرة عنترة» وغيرها من الموضوعات المختلقة التي تضيع الزمان ، وليس للدين بها حاجة ، وكذٰلك كتب أهل المجون ، وما وضعوه في أصناف الجماع ، وصفات الخمور ، وغير ذٰلك مما يهيج المحرمات ؛ فنحن نحذّر النساخ منها ، فإن الدنيا تغـرّهم ، وغـالبـاً مُستكتِبُ هٰذه الأشياء يعـطى من الأجـرة أكثر مما يعطيه مستكتب كتب العلم ؛ فينبغي للناسخ أن لا يبيع دينه بدنياه» .

وقال أيضاً عن (الدلالين) ما نصه :

«فمنهم دلال الكتب ، ومن حقّه أن لا يبيع كتب الدّين ممن يعلم أنه يضيعها ، أو ينظرها لانتقادها والطعن عليها ، وأن لا يبيع شيئاً من كتب أهل البـدع والأهـواء ، وكتب المنجّمين ، والكتب المكـذوبـة ، كـ «سيرة عنترة» وغيره ، ولا يحل له أن يبيع كافراً لا المصحـف ولا شيئاً من كتب الحديث والفقه»[1] .

قلت : ومنه يلزم حرمة المتاجرة بأمثال هٰذه الكتب بيعاً وطباعة وشراءً ، والله أعلم .

*** حرمة النظر في كتب الملل الأخرى وكتب أهل الضلال وأهل البدع إلا لمن يعرف ما فيها من شرٍّ ليحذِّر منها .**

ألّف ابن قدامة كتاب «تحريم النظر في علم الكلام»[2] ، وذكر فيه أن

---

(١) «معيد النعم» (ص ١٤٣) ، وانظر حول (النساخ) و (المجلّدين) : «المدخل» لابن الحاج (٤ / ٨٣ ـ ٩٢) .

(٢) انظر عنه كتابنا : «الإشارات» (رقم ١٠٧٥) .

السَّلف ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا ينهون عن مجالسة أهل البدع، والنظر في كتبهم، والاستماع لكلامهم[1].

وهٰذا التحذير في حق من لا يعرف عوارها، وفي حق من قد يعرف ذٰلك ولٰكن ينظر فيها لغير مقصدٍ شرعي؛ فإنّ «الشُّبه خطَّافة، والقلوب ضعيفة»، أما إذا انتشرت بين يدي العامّة، وأصبحوا يتكئون عليها، ويدمنون المطالعة فيها؛ فيجب على العلماء الربانيين قراءتها للتحذير منها، كلّ على قدر وسعه وطاقته، وعلى حسب تخصصه وفنّه، والله المستعان.

ولو أن الناشئة من طلبة العلم يلتزمون بفتوى ابن قدامة السابقة؛ لما رأينا كثيراً من دور النشر التي لا تعتني إلا بكتب أهل البدع، ولتعطلت كثير من المطابع التي تقذف بالجديد كل يوم مما هب ودب، ولا قوة إلا بالله.

وسئل الشيخ محمد رشيد رضا عن مطالعة كتب الملل غير الإسلامية، وهٰذا نص السؤال: «ما هو حكم الله فيمن يطالع الكتب السماوية الأخرى مثل التوراة، بقصد الإحاطة بما جاء في غير شريعتنا؟ وهل كان النهي عن قراءتها عامّاً؟ إذا سلمنا ذٰلك تكون الشعوب غير الإسلامية ممتازة على المسلمين بعدم منع أنفسهم إجالة النظر في القرآن الشريف؛ فيستفيدون مما جاء فيه من الآيات البينات، ويحتجون به علينا عند اللزوم، ونحن لا نقدر أن نقابلهم بالمثل؛ لأن كتبهم مغلقة في وجوهنا، أفيدونا بما علمكم الله من العلم ولكم أجران: أجر المفيد، وأجر المصيب.

---

(١) «لمعة الاعتقاد» (رقم ٩٢)، و«الآداب الشرعية» (١ / ٢٦٣)، وكتابنا «الهجر» (ص ١٨٣).

ويمثل هٰذا أفتى الإمام أحمد في «تفسير ابن عباس» من طريق الكلبي.

انظر: (رقم ١٢) من (الكتب المنحولة).

فأجاب بما نصُّه:

«الأمور بمقاصدها، فمن يطالع كتب الملل بقصد الاستعانة على تأييد الحق ورد شبهات المعترضين ونحوه وهو مستعد لذٰلك؛ فهو عابد لله تعالى بهٰذه المطالعة، وإذا احتيج إلى ذٰلك كان فرضاً لازماً، وما زال علماء الإسلام في القديم والحديث يطلعون على كتب الملل ومقالاتهم، ويردُّون عليهم بما يستخرجونه منها من الدلائل الإلزامية، وناهيك بمثل ابن حزم وابن تيمية في الغابرين، وبرحمة الله الهندي صاحب «إظهار الحق» في المتأخرين؛ أرأيت لو لم يقرأ هٰذا الرجل كتب اليهود والنصارى؛ هل كان يقدر على ما قدر عليه من إلزامهم وقهرهم في المناظرة ومن تأليف كتابه الذي أحبط أعمال دعاتهم في الهند، بل وغير الهند؟ أرأيت لو لم يفعل ذٰلك هو ولا غيره؟ أما كان يأثم هو وجميع أهل العلم وهم يرون عوام المسلمين تأخذهم الشبهات من كل ناحية ولا يدفعونها عنهم؟

نعم، إنه ينبغي منع التلامذة والعوام من قراءة هٰذه الكتب لئلا تشوش عليهم عقائدهم وأحكام دينهم؛ فيكونوا كالغراب الذي حاول أن يتعلم مشية الطاووس، فنسي مشيته ولم يتعلم مشية الحجل»[1].

---

(١) «فتاوى محمد رشيد رضا» (١ / ١٣٦ ـ ١٣٧)، وقد سئل الشيخ محمد صالح العثيمين عن رجل عثر على بعض كتب النصارى فأفتى بوجوب إحراقها، وقال: «لا يحل له أن يعطيها النصارى لأن ذٰلك إعانة لهم على ما هم عليه».

انظر: «فتاواه» (ص ٣٨)، إعداد فايز أبو شيخة.

وذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠ / ٣٠٥) حوادث (سنة خمس وعشرين ومئتين) أن المعتصم اتهم (الأفشين) بأشياء تدلُّ على أنه باقٍ على دين أجداده من الفرس، منها: «. . . أنه عنده كتاب «كليلة ودمنة» مصوّراً فيه الكفر، وهو محلّى بالجواهر والذَّهب، فاعتذر أنه ورثه من آبائهم».

وسئل أيضاً عن حكم قراءة بعض المجلات[1] التي فيها عرافة وكهانة وتنجيم وروحانيات وطلسمات، أو عن الإعلان في الجرائد التي تتكسب بإعلان المنكرات وترويجها كترغيب الناس في الخمور ورقص النساء المتهتكات وبعض ضروب القمار؛ فأجاب بالمنع، ثم عرج على ما يشبهها من كتب الضلالة؛ فقال:

«فحكم قراءتها كحكم قراءة الكتب المشتملة على مثل ما تشتمل عليه وهو يختلف باختلاف قصد القارىء، فإن كان يقرأها ليأخذ بأقوالها ويعمل بما فيها مما يحظره الشرع؛ فقراءته إياها محظورة حظراً شديداً، وقد بيّنا من قبل بعض ما قاله العلماء في هٰذا الباب، وممن شدد فيه ابن حجر الهيتمي في «الفتاوى الحديثية»، ويقرب أن يكون تصديق ما فيها من الأخبار عما وقع أو سيقع كتصديق العرافين والكهان، وفي حديث مسلم: «من أتى عرافاً فسأله وهو يصدقه؛ فقد كفر بما أنزل على محمد» صلى الله عليه وآله وسلم، وإن كان يقرأها ليعرف ما فيها، وحذر الناس مما فيه من مخالفة الشرع؛ فهو مثاب على قراءتها، ولا يخفى حكم سائر المقاصد»[2]، وأفتى بمنع الإعلان فيها، والله الموفق.

وقد أفتى الشاطبي في «الإفادات والإنشادات» (٤٤) أن العوام لا يحل لهم مطالعة «قوت القلوب» بخلاف طلبة العلم المتمكنين، الذين يعرفون الأصيل من الدخيل، والصحيح من السقيم، وبمثل هٰذا التفريق ذهب ابن حجر في «الفتح» (١٣ / ٥٢٥) فتعرض فيه لحكم نسخ التوراة والإنجيل، ولكتاب دانيال[3]؛ فقال بعد أن ساق المنع الوارد في الآثار:

---

(١) وهي مجلة «طوالع الملوك».

(٢) «فتاوى محمد رشيد رضا» (٣ / ٨٦٢).

(٣) انظر عنه: (ص ١٣٦) من هٰذا الجزء.

«والـذي يظهر أن كراهية ذٰلك للتنزيه لا للتحريم، والأولى في هٰذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكَّن ويصر من الراسخين في الإيمان؛ فلا يجوز له النـظر في شيء من ذٰلـك، بخـلاف الـراسخ؛ فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج إلى الردّ على المخالف، ويدل على ذٰلك نقل الأئمة قديماً وحديثاً من التوراة، وإلزامهم اليهود بالتصديق بمحمد ﷺ بما يستخرجوه من كتابهم، ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه»[1].

*** حرمة قراءة هٰذه الكتب في المساجد والمجامع العامة ووضعها في مكتباتها.**

أفتى غير واحد من أهل العلم بحرمة قراءة كتب الوعظ المشتملة على قصص باطلة في مجامع الناس العامّة، وكان ابن البراء ـ أحد أئمة المالكية ـ لا يروي «المقـامـات» بالمسجـد الجـامع ـ وكان إماماً له ـ، وإنما يرويها بالدويرة؛ لأنها ليس لها حكم الجامع، قاله الأُبيّ في «شرح صحيح مسلم» (٢ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، وعلل ذٰلك بقوله: «هٰذا ـ والله أعلم ـ لما تضمّنته من الأكاذيب»، وقال الونشريشي في «المعيار المعرب» (٧ / ١١١) ما نصه:

«وسئل الحفار عن قراءة هٰذه الكتب في المساجد؛ فأجاب بأن قال: أما قراءة كتب الوعظ وغيره في المساجد؛ فذٰلك من المستحب الحسن، وقد كان النبي ﷺ يتخول أصحابه بالموعظة، فسواء كان الوعظ بكلام من عند

---

(١) وانـظر حول قراءة التـوراة والإنجيل: «الآداب الشرعية» (٢ / ١٠٦)، و«فتاوى السبكي» (٢ / ٣٣٩)، وانـظر حول شراء أهـل الكتـاب للقـرآن وكتب أهـل العلم: «منتهى الإرادات»(١ / ٣٣٦)، و«حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب» (٢ / ١٧٤ ـ ١٧٥)، و«تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين» (٣٣٠) لابن النحاس أحمد بن إبراهيم (ت ٨١٤هـ).

وقد ألف برهان الدين البقاعي «الأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل» كما في «الضوء اللاّمع» (١ / ١٠٦).

الـواعظ، أو بقـراءة كتاب يتضمن الوعظ؛ فذٰلك كله أمر معمول به، لٰكن يشترط في ذٰلك أن يكون الواعظ من الكتاب أو مما يلقيه الواعظ من حفظه أن يكون صحيحاً لا ترده القواعد العلمية؛ لأن الكتب الموضوعة في الوعظ قد اشتملت على باطـل كثير، وعلى أمور شنيعة ومناكر فاحشة تضاف إلى الرسل والأنبياء، وعلى قصص باطل ترده القواعد العلمية، فمن أخذ في هٰذه الطريقة؛ فليتخير ما يحفظ إن كان يعظ من كتاب، وهٰذا يحتاج إلى حظ وافر من الـطلب، وجـرت عادة بعض فقهـاء المـواضـع يقرئون الناس كتباً في المسـاجـد، ولا يحـل لمسلم قراءتها ولا سماعها إلا منكراً؛ لأنها محض الباطل، منها كتاب يسمى «إسلام أبي ذرٍّ» في سفرين، كله زور وكذب، وكتب كثيرة تشبهه؛ فليتحفظ الإنسان من مثل هٰذا، وكان هٰذا السائل قد ولي قراءة هٰذه الكتب في مسجده فأراد أن يعوض من ذٰلك إقراء القرآن وتعليم الجمهور، وأراد أن يصرف ما وقف لقراءة الكتب من أحباس معينة لذٰلك إلى الإقراء والتكلم» انتهى.

وتكلّم الأستـاذ محمد الأمين المصري في كتابه «ضباب على منابر المسجد» (ص ١٥ ـ ١٦) على مكتبة المسجد ودور الإمام تجاهها وما ينبغي أن يقرأه على جمهور المصلين؛ فقال:

«ويجب أن يأخذ المصحف مكانه في رفوف المساجد؛ فالمصحف الشريف هو كتاب المسجد الأول، وهو مصدر الهداية والاهتداء للمصلين داخل المسجد، ولا يليق أن يشغل عنه المسلم بشيء أو يصرفه عنه صارف، وإذا كان في المسجد مكتبة أو كتب مهما كانت هٰذه الكتب يلزم أن تكون في الـدرجة الثانية بعد المصحف، كما أن هٰذه المكتبة لا يجوز أن تضم من الكتب والقصص ما يتنافى ورسالة المسجد وعقيدة المصلين لأن المسجد بيت الله وبيت الله يجب تطهيره من كل دنس، سواء كان حسيّاً أو معنوياً؛

فالشرك والبدع التي تؤدي إلى الشرك والعصيان، الكتب التي تتضمن ذٰلك لا يجوز أن تجد مكاناً في المسجد باسم الثقافة وخدمة القارىء؛ فالواجب ألا يقرأ في المسجد إلا ما هو خالص لله تعالى؛ صيغ من الإيمان، وعطر بالعمل الصالح لقوله تعالى: ﴿وأَنَّ المساجِدَ للهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحداً﴾[1]».

ثم تكلم عن خلوّ المساجد من الأئمة الأكفاء؛ فقال تحت عنوان (الإمام) ما نصه: «إنّ ساحة المسجد خلت مما يرجى منها إسلاميّاً يوم تقدم العوام والجهال الذين لا يحسنون قراءة الفاتحة فضلاً عن إجابة سائل يسأل عن حكم أو خلق يهمه ويفيده في دينه ودنياه، يوم تقدم هٰؤلاء إلى المسجد ليسترزقوا من طريقه وبابه، ويشغلوا هٰذا المكان الشاغر من أهله وأكفائه. . . !!

لا نستبعد أن نجد إماماً لمسجد من المساجد لا يتوفر فيه شرط من شروط الإمامة، ولا نستغرب أن نجده يحلق لحيته ويطيل من شواربه ويجر ثوبه وعباءته تبختراً، أو يلبس ذهباً أو حريراً، أو يشرب دخاناً، أو يسمع أغاني، أو يتاجر بالربا ويغش في العقارات ويساهم في الحرام، وتتبرج نساؤه ويترك أولاده الصلاة. . . !!

فلا ينعكس عمله الظاهري «إمامة المسجد» فيهم، وفي حياته وسلوك أسرته، وإذا حدث المصلين حدثهم من كتب خرافية لا سند لها فيما تقول ولا أدلة لها فيما يعرض فيها مؤلفوها. . . لا تعلم ولا تفقه في الدين، بل هي أهملت جلَّ جوانب الحياة التي لا يستغني المصلي عن معرفة الضار والنافع فيها، وغير ذٰلك مما يجب أن يجده المصلي في المسجد متوفراً له وداعياً له ليزداد إيماناً دائماً، وعلى هٰذا الأساس أمر الله ببناء المساجد وحث رسوله

---

(١) الجن: ١٨.

ﷺ»[1] انتهى.

ولـلأخ الأستاذ خير الدين وانلي كلمة جيدة في كتابه «المسجد في الإسلام» (ص ٤٠ ـ ٤٢) عن مكتبات المساجد وما ينبغي أن تكون عليه؛ فانظره.

تحذيرات من عناوين الكتب.

ينبغي للمؤلِّف أن يُحسن اختيار عنـــوان كتـابـه؛ فإنَّ للاسم تعلُّقـاً بالمسمَّى، ومن عجائب الاتِّفاق أنَّ الذين أدركهم الإسلام من أعمام النَّبي ﷺ أربعة، لم يُسلم منهم اثنان وأسلم اثنان، وكان اسم من لم يسلم ينافي أسامي المسلمين، وهما أبو طالب، واسمه: عبد مناف، وأبو لهب، واسمه عبد العزَّى، بخلاف من أسلم وهما حمزة والعبَّاس[2].

وأخرج الدارقطني بسنده إلى المدائني؛ قال: «كان خبيَّة بن كنَّاز على الأبلَّة؛ فقال عمر بن الخطاب: لا حاجة لنا فيه، هو يُخبِىءُ وأبوه يكنز»[3].

فالكتاب بالنسبة لمؤلفه لا يقلُّ أهمية عن ولده؛ فهو ابن لأفكاره، والولد ابن لنسله، وكلاهما يحفظ اسمه وشيئاً من رسمه، فكما يختار الأب اسماً حسناً لولده؛ على المؤلِّف أن يختارَ اسماً حسناً لكتابه، وعليه أن يُراعي فيه ما يلي:

أولاً: البعد عن السّجع المتكلف، وعدم الوضوح؛ فإنَّهُ ادعى للإقبال عليه والاستفادة منه.

---

(١) وانظر ما سيأتي برقم (٥٩) من (كتب الأخبار)، ورقم (٢١) من (كتب منحولة)؛ ففيها ما يفيد بهٰذا الصدد إن شاء الله تعالى.

(٢) «فتح الباري» (٧ / ١٩٦).

(٣) أخرجه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١٩٦٥).

ثانياً: مطابقة اسمه لمادّته، وليوافق الخُبر الخَبَر. (استدراك ١).

ثالثاً: عدم التّطويل إلاّ أن دَعَت الحاجة لذلك؛ فإنّه أدعى للاستقرار والحفظ.

رابعاً: عدم تسميته بما يُشعر بموافقة منهج المبتدعة، من مثل الإيمان بالإلهام، والكشف، والفيوضات، والفُتوحات، والعصمة لآل البيت ونحوها من العناوين التي تمجّد خرافات الصّوفية، وبواطيل الشيعة، وترّهات أهل الزّيغ والضّلال.

خامساً: أن لا يكون فيه مخالفات شرعية، من مثل دعوى إلى منهج المستشرقين (الإسرائيليين الجدد)، أو دعوى للرّذيلة والأخلاق السيّئة، أو ما يناقض المُقرّر في العقيدة الإسلامية، أو ما فيه حط على العلماء والكبراء، ذكر السبكي في «طبقاته» (٢/ ٦٩) أن لابن عبد الحكم كتاباً بعنوان «الردّ على الشافعي فيما خالف فيه الكتاب والسنة»، قال: «وهو اسم قبيح». قال أبو علي عمر السّكوني (المتوفى سنة ٧١٧هـ/١٣١٧م): «ويقع في تسمية الكتاب أسماءُ غير جائزة، مثل تسمية بعض الكتب «الإسرى»، وتسمية بعضها: «المعراج»، وبعضها «المعارج»، وهٰذا يوهم أنّ المصنّف سُري به إلى السماء؛ فوجب منعه لكونه يشير إلى مزاحمة النّبي ﷺ في ذٰلك.

ومن ذٰلك تسميةُ بعضها: «مفاتيح الغيب»، وتسمية بعضها: «الآيات البيّنات» لأنّ ذٰلك يوهم المشاركة فيما أنزله الله على نبيه، قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آياتٌ بَيِّناتٌ في صُدورِ الَّذينَ أُوتُوا العِلْمَ﴾[1].

كذٰلك يوهم تسمية كتابه: «مفاتيح الغيب» المشاركة فيما عند الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وعِنْدَهُ مفاتِحُ الغَيْبِ لَا يَعْلَمُها إلَّا هُوَ﴾[2]؛

---

(١) الأنعام: ٥٩. (٢) العنكبوت: ٤٩.

فَلْتُجْتَنب هٰذه التسميات، وما شاكلها من الموهمات»[1] انتهى.

ومن هٰذا البـاب ما ألفه العالم الفاضل مصطفى السباعي رحمه الله تعالى باسم «اشتراكية الإسلام»، وقد تعقبه الشيخ محمد الحامد رحمه الله تعالى ببعض ما فيه في كتاب سماه: «نظرات في كتاب اشتراكية الإسلام»، ومما انتقده عليه هٰذه التسمية؛ فقال:

«هٰذا وإني آخذ على فضيلة الدكتور السباعي قبل كل شيء تسميته كتابه باسم «اشتراكية الإسلام»، وإن كان قد مهد لها تمهيداً، وبرر لها بما يسلك في نفس قارئه، لٰكنه ـ وفقه الله ـ لو فطن إلى أن العناصر اليسارية التي يدافعها أهل العلم الديني وقاية لدين الله، وحماية له من تهديماتها، وبين الفريقين معركة فكرية مستعرة الأوار، وقد طارت هٰذه العناصر فرحاً بهٰذه التسمية، تستغل بها عقول الدهماء التي لا تدرك هدفه من اختياره لهٰذا الاسم، أقول: لو فطن لهٰذا؛ لكان له نظر في هٰذه التسمية، ولاختار لكتابه اسماً آخر يحقق له مراده في احتراز من استغلال المضللين.

الإسلام هو الإسلام وكفى، هو هو بعقائده وأحكامه العادلة الرحيمة؛ فالدعوة إليه باسمه المحض أجدى وأولى من حيث إنه قسمٌ برأسه، وهو شرع الله العليم الحكيم»[2] اهـ.

وشر منه كتاب السحار:

ـ «أبـو ذر الاشتراكي الزاهد». ومثله: «سيرة عمر بن الخطاب أول حاكم ديمقراطي في الإسلام» لرمضان عبد التواب.

---

(١) «لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام» (٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٢) «نظرات في كتاب اشتراكية الإسلام» (ص ٧)، و«معجم المناهي اللفظية» (ص ٤٦ ـ ٤٧).

ـ «الإيدز الحركي»، لفتحي يكن.

فالتسميات واسعة، ولا داعي لهٰذه الأسماء التي فيها مثالب ومعايب، والله الموفق.

وممَّا لا بد من التَّنبيه عليه هنا سوء صنيع كثير من المحققين والنّاشرين بأسماء مصنّفات الأقدمين؛ فتراهم يتفنّنون في تبديل أسمائها أو الزيادة عليها؛ لقلَّة تحصيلهم العلمي تارة، وطمعاً في تغرير القرّاء تارة أخرى، فيوهمونهم أنّ الكتاب لم يطبع بوضع اسم جديد له ـ من عندهم ـ طمعاً في الرّبح المادّي؛ فساء ما يصنعون، فينبغي الأخذ على أيديهم.

ونقول لهم: اتّقوا الله ربّ الأرض والسّماء، ودعوا عنكم هٰذه الأدواء.

والأمثلة على هٰذا كثيرة شهيرة، ونجتزىء منها ما يلي:

ـ «قاعدة العقود»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، طبع بمصر تحت اسم «نظرية العقد»[1]!

ـ «العقد الفريد»[2] لابن عبد ربه.

درج الناس على تسميته بالعقد الفريد دون شك يراودهم في أنَّ زيادة لحقت اسمه، أو تحويراً أصابها، إلى أن كتب المستشرق الألماني بروكلمان مادة «ابن عبد ربه» في «دائرة المعارف الإسلامية»؛ فأوضح أن كلمة «الفريد» أضافها المتأخرون، دون أن يستطرد إلى ذكر ما يساند رأيه، وإن يكن من الواضح الآن أن العالم الألماني قرر ذٰلك اعتماداً على أن جميع المصادر

---

(١) انظر تنبيهاً على خطأ هٰذا الصنيع: «المدخل الفقهي» للأستاذ مصطفى الزرقاء (١ / ٤٢٧).

(٢) انظر عنه: (كتب الأخبار والأدب) (رقم ٨).

الأولية، لا يُرَى فيها العقد منعوتاً بالفريد؛ فلا الفتح ابن خاقان في «مطمح الأنفس»، ولا ياقوت في «إرشاد الأريب»، ولا ابن صاعد الأندلسي في «طبقات الأمم»، ولا ابن خلكان في «وفيات الأعيان»، ولا المقّري في «نفح الطيب»، ولا ابن أبي أصيبعة في «عيون الأنباء في طبقات الأطباء»، ولا ابن خلدون في «تاريخه»، ولا حاجي خليفة في «كشف الظنون» أشار إلى نعت «الفريد»، وكان الوحيد الذي أشار إليها هو الأبشيهي في كتابه «المستطرف من كل فن مستظرف»، ومع ذلك؛ فإن من الصعب الجزم بأن هٰذه الكلمة أُضيفت فيما بعد، وأصعب منه تحديد الزمن الذي أضيفت فيه، وتعدّد من أهملها، وتفرُّد من أوردها، لا يقوم وحده دليلاً على نفي أو إثبات، وبخاصة أن كلمة «الفريد» توجد في كل المخطوطات التي بين أيدينا الآن[1]، وهٰذه إلماعة وددت نقلها هنا لوجود مناسبتها؛ فلتحقق.

نحو هٰذا:

ـ «تاريخ المدينة المنورة»، هٰكذا طبع بتحقيق فهيم محمد شلتوت، وهٰذه التسمية من تصرف الناشرين، واسمه الصحيح «أخبار المدينة»[2].

ـ «البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان»، لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني، وقد طبع هٰذا الكتاب باسم «أسرار التكرار في القرآن»!!

ـ «مقدمة ابن الصلاح»، هٰكذا طبع، والصحيح في اسمه: «معرفة أنواع الحديث».

---

(١) «دراسات في مصادر الأدب» (١ / ٢٨٧) للدكتور الطاهر أحمد مكي.

(٢) «طبقات النسابين» للشيخ بكر أبو زيد (ص ٦٦).

ـ «هوان الحكمة»، لظهير الدين أبي الحسن علي بن زيد البيهقي، المعروف بـ«ابن منده»، طبع بهٰذا الاسم في لاهور سنة (١٣٥١هـ)، ثم طبع في دمشق سنة (١٩٤٦م) بعنوان «تاريخ حكماء الإسلام»!!

ـ «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، هٰكذا طبع واشتهر، واسمه: «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب».

ـ «أخبار القضاة»، لأبي بكر محمد بن خلف بن حيان، المعروف بـ «وكيع القاضي»، هٰكذا طبع، واسمه «غرر الأخيار في أخبار القضاة وتاريخهم وأحكامهم» في سلسلة يطول ذكرها في سائر أنواع العلوم.

وأشنع ما يذكر في هٰذا الباب طبع كتاب باسم كتاب آخر للمصنف نفسه، أي: يكون للمصنف كتابان؛ فيطبع أحدهما باسم الآخر، كما درج «التاريخ الصغير» للإمام البخاري، وهو على التحقيق «التاريخ الأوسط» له، وكما درج «التحبير في المعجم الكبير» لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، وهو على التحقيق: «منتخب» أو «مختصر» له أيضاً[1].

ومن المستبشعات والمستشنعات في هٰذا الباب أيضاً التصحيف الذي يطرأ في اسم الكتاب[2]، أو الخطأ في نسبته[3] أو ضبطه، والأمثلة على هٰذا

(١) انظر: «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين»، للدكتور موفق عبد القادر (ص ٨٥ ـ ٩٢).

(٢) ينبغي أن ينتبه الباحثون والمطلعون إلى أن الصواب في اسم كتاب ابن حجر «التلخيص الحبير» بلام التعريف في «التلخيص» وليس بدونها على أنها إضافة لـ «الحبير» كما درج عليه الكثيرون!!

(٣) وأحياناً يكون ذٰلك عن قصدٍ وعمد لملابسات وظروفٍ معيّنة!! من مثل:

ـ «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان»، لمحمد بشير السهسواني الهندي (ت ١٣٢٦هـ)، طبع في حياته منسوباً إلى العلامة عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم السندي، =

أيضاً كثيرة نجتزىء منها الآتي :

ـ «توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس»، طبع خطأ باسم «توالي التأسيس»[1].

ـ «حَلْبَة المُجَلِّي شرح مُنْية المصلِّي»، يتداوله كثير من الباحثين والعلماء المطلعين، «حلية» بالياء آخر الحروف والصواب بالموحدة التحتية، كما وقعت مضبوطة مشكولة بخط واضح جلي على بعض نسخه الخطية، وبعضها مكتوبة في حياة المؤلف ومن أصله المبيَّض بخطه، ومقابلة بنسخته ومقروءة عليه أيضاً، وعليها خطُّه في مواضع كثيرة جدّاً[2].

ـ «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، طبع منسوباً خطأً لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، وهو مؤلف «غاية المقصود»، أما «عون المعبود»؛ فهو لأبي عبد الرحمٰن شرف الحق محمد أشرف بن أمير بن علي ابن حيدر الصديقي العظيم آبادي، كما تراه في الكتاب نفسه (١ / ١١ ـ ١٢).

ـ «أدب الفُتيا»، للسيوطي، طبعت عن دار عمار سنة (١٤٠٥هـ) بالأردن، «أدب الفِتيا» بكسر الفاء وهو جمع (فتى) بخلاف الصواب جمع (فتوى)!

= ثم باسم مؤلفه بعد ذٰلك.

ـ «غاية الأماني في الرد على النبهاني»، لمحمود شكري الآلوسي، وطبع في الطبعة الأولى معزواً إلى أبي المعالي الشافعي السلامي.

(١) انظر تفصيل ذٰلك في: «توثيق النصوص وضبطها» (ص ١٠٨ وما بعدها).

(٢) انظر تفصيل ذٰلك في: «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة» (ص ١٩٧ ـ ٢٠١).

ومن أسوأ هٰذا النوع ما رأيته ـ من سنوات ـ مثبتاً على «حاشية ابن عابدين» لأبي حنيفة النعمان!! وهٰكذا دواليك، اللهم لطفك وحنانيك! وإليك المشتكى من العابثين.

ولا يقلّ عن هٰذا الصِّنف أولٰئك الذين يمزِّقون كتب أئمة الهدى، ويستلُّون منها فصولاً، ويضعون لها عناوين، وينشَّأ عليها معجبون؛ فلا يرتقون ألبتة في الطلب والتحصيل، وحالهم حال من يعتمد في أكله على (الساندويشات)!! وحال أولٰئك حال من تنتفخ جيوبهم بـ (الدريهمات)، ولا حول ولا قوة إلا بالله[1].

قال الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «التعالم» (ص ٥٧ ـ ٥٨):

«وأما تغيير أسماء الكتب، و«تنتيف الكتب» بمعنى أخذ بحث في موضوع من كتاب، وإفراده بالطبع ويرسم على طُرَّته تأليف فلان دون الإشارة على الغلاف بأنه مستلٌ من كتاب كذا؛ فهٰذا التغرير شيء لا تسأل عنه، فقد بلغ فيه العبث مبلغاً جاوز طوره، وازدحمت عليه ممارسات المتأكلين، وتكسرت منهم النصال على النصال من كتبيين، ووراقين، ومحققين... في فوضى لا نعلم لها على وجه الأرض من رادع، لٰكن لعل التنبيه ينفع من كان له من نفسه وازع» انتهى.

والأمثلة على هٰذا كثيرة، ويجب على كل من أراد أن يفعل نحو ذٰلك ـ إن اضطر إليه ووجد فيه نفعاً وفائدة راجحة ـ أن يثبت على طرة الكتاب «مستل من...» أو نحوها من العبارات.

وأخيراً... هنالك أبحاث أخرى سنتعرض إليها ـ إن شاء الله تعالى ـ

---

(١) انظر: «الرقابة على التراث» (١٢)، و«أخطار على المراجع العلمية لأئمة السلف».

في مظـانهـا، مثل (الدعاء من كتيبات في الطواف والسعي)؛ فهٰذا مما له علاقة قوية بالكتب التي حذر منها، والأحكام الفقهية حولها.

ولا يفوتنا في الختام أن ننوِّه بوجوب الرقابة على الكتب الشرعية، ولا سيما كتب التراث[1] ولو بقوَّة السلطان؛ فإن الله عز وجل «يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن»، وقديماً قال الحافظ زكريا بن يحيى الساجي (ت ٣٠٧هـ) عندما رأى بعض صحف العابثين: «عليَّ بصاحب الشُّرطة حتى أُسوِّد وجه هٰذا»؛ فكلَّموه حتى عفا عنه، ومزَّق الكتاب[2].

●●●●●

---

(١) انظر رسالة الشيخ بكر أبو زيد: «الرقابة على التراث دعوة إلى حمايته من الجناية عليه».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ١٩٩).



كتب العقيدة

١ ـ ٦٠

تمهيد

لا يخفى على أحدٍ أهمية علم التوحيد، وأنَّ مدار النجاة في الآخرة عند الله عز وجل تقوم عليه؛ فهو يمثل الأساس بالنسبة للشخصية المسلمة، وإنْ تتسلل إليها أيُّ شائبة ـ وإنْ دقَّتْ أو صغرت ـ؛ فسرعان ما يظهر العوار والخلل في المواقف أو على الجوارح.

والكتب التي تخالف العقيدة الصحيحة كثيرة، وهي على أشكالٍ وألوانٍ، و«إدمان النظر فيها داءٌ عضال، وجَرَبٌ مُرْدٍ، وسُمٌّ قاتل؛ فالحِذارَ الحِذارَ من هٰذه الكتب، واهربوا بدينكم منها، وإلا وقعتم في الحيرة، فمن رام النَّجاةَ والفوز؛ فليلزم العبودية، وليُدْمن الاستغاثة بالله، وليبْتهل إلى مولاه في الثَّبات على الإسلام، وأنْ يتوفَّى على إيمان الصحابة وسادة التابعين، والله الموفِّق»[1].

ومن أهم الكتب التي ينبغي أن يحذر منها تلك التي وضعت باسم الإسلام وهو منها براء، وهي ما وجدت إلا من أجل هدمه ومحاربته من الدَّاخل، ووقف أهل العلم ـ جزاهم الله خيراً ـ قديماً وحديثاً في وجهها، وحاربوها وحذروا منها، ونسلك هٰذه الكتب جميعاً في عقد:

*** كتب الزندقة والباطنية والإلحاد.**

وهٰؤلاء الزنادقة والملحدون حريصون أشد الحرص على تحسين

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٣٢٨ ـ ٣٢٩) بتصرف يسير.

كتبهم وتنميقها، ونشرها في أحسن صورة، وأزهى وأبهى حلة، وأحلى ثوب وأقشبه؛ حتى قال (الجاحظ):

«قال إبراهيم بن السنديّ مرة: وددت أنّ الزنادقة لم يكونوا حرصاء على المغالاة بالورق النقيّ الأبيض، وعلى تخيّر الحبر الأسود المشرق البرّاق، وعلى استجادة الخطّ والإرغاب لمن يخطّ؛ فإنّي لم أر كورق كتبهم ورقاً، ولا كالخطوط التي فيها خطّاً، وإذا غرِمت مالاً عظيماً ـ مع حبّي للمال وبغض الغرم ـ؛ كان سخاء النفس بالإنفاق على الكتب دليلاً على تعظيم العلم، وتعظيم العلم دليل على شرف النفس وعلى السلامة من سُكْر الآفات. قلت لإبراهيم: إنّ إنفاق الزنادقة على تحصيل الكتب كإنفاق النصارى على البيع، ولو كانت كتب الزنادقة كتب حكم وكتب فلسفة، وكتب مقاييس وسُنن وتبيُّن وتبيين، أو لو كانت كتبهم كتباً تُعرّف الناس أبواب الصناعات، أو سبل التكسّب والتجارات، أو كتب ارتفاقات ورياضات، أو بعض ما يتعاطاه الناس من الفطن والآداب ـ وإن كان ذلك لا يقرّب من غنىً ولا يبعد من مأثم ـ؛ لكانوا ممّن قد يجوز أن يُظَنّ بهم تعظيم البيان، والرغبة في التبيّن، ولكنهم ذهبوا فيها مذهب الدّيانة وعلى طريق تعظيم الملة، فإنما إنفاقهم في ذلك؛ كإنفاق المجوس على بيت النار، وكإنفاق النصارى على صلبان الذهب، أو كإنفاق الهند على سدنة البِدَدة، ولو كانوا أرادوا العلم؛ لكان العلم لهم معرضاً، وكتب الحكمة لهم مبذولة، والطرق إليها سهلة معروفة؛ فما بالهم لا يصنعون ذلك إلا بكتب دياناتهم كما يزخرف النصارى بيوت عباداتهم؟ ولو كان هذا المعنى مستحسناً عند المسلمين، أو كانوا يرون أن ذلك داعية إلى العبادة، وباعثةٌ على الخشوع؛ لبلغوا في ذلك بعفوهم ما لا تبلغهُ النصارى بغاية الجهد»[1].

---

(١) «الحيوان» (١ / ٥٥ ـ ٥٦).

ونعت كتبهم؛ فقال:

«ليس في كتبهم مثلٌ سائر، ولا خبرٌ طريف، ولا صنعة أدبٍ، ولا حكمةٌ غريبة، ولا فلسفةٌ، ولا مسألةٌ كلاميّة، ولا تعريف صناعة، ولا استخراج آلة، ولا تعليم فلاحةٍ، ولا تدبير حرب، ولا مقارعة عن دين، ولا مناضلة عن نحلة، وجلّ ما فيها ذكر النور والظلمة، وتناكح الشياطين، وتسافُد العفاريت، وذكر الصنديد، والتهويل بعمود السنخ، والإخبار عن شقلون، وعن الهامة والهمامة، وكله هذرٌ وعِيٌّ وخرافة، وسخرية وتكذب، لا ترى فيه موعظة حسنة، ولا حديثاً مونقاً، ولا تدبير معاش، ولا سياسة عامة، ولا ترتيب خاصة؛ فأيُّ كتابٍ أجهلُ، وأيُّ تدبيرٍ أفسدُ من كتاب يوجب على الناس الإطاعة، والبخوع بالديانة، لا على جهة الاستبصار والمحبَّة، وليس فيه صلاح معاش ولا تصحيح دين، والناس لا يحبّون إلا ديناً أو دنيا، فأما الدنيا؛ فإقامةُ سوقها وإحضار نفعها، وأما الدِّين؛ فأقلّ ما يطمع في استجابة العامة، واستمالة الخاصّة، أن يصوّر في صورةٍ مغلطة، ويموَّه تمويه الدينار البهرج والدرهم الزائف الذي يغلط فيه الكثير، ويعرف حقيقته القليل؛ فليس إنفاقهم عليها من حيث ظننت، وكلّ دين يكون أظهر اختلافاً وأكثر فساداً يحتاج من الترقيع والتمويه، ومن الاحتشاد له والتغليظ فيه إلى أكثر، وقد علمنا أنّ النصرانيّة أشدّ انتشاراً من اليهوديّة تعبداً؛ فعلى حسب ذٰلك يكون تزيّدهم في توكيده، واحتفالهم في إظهار تعليمه»[1].

ونمثّل عليها بما يلي:

١ - «رسائل إخوان الصَّفا».

صدرت هٰذه الرسائل إبان القرن الرابع الهجري، وكانت ثمرةً لترجمة

---

(١) «الحيوان» (٥٧ - ٥٨).

الفلسفة اليونانية إلى اللغة العربية، ودخول مفاهيمها إلى الفكر الإسلامي في تلك الجولة الضخمة من تحديات فلسفة الإغريق والفرس والهنود وغيرهم، القائمة على مفاهيم الوثنية وعلم الأصنام، وهي (٥٢) رسالة مقسمة إلى أربعة أقسام: الرياضيات، والطبيعيات، والعقليات، والإلٰهيات، طبعت في القاهرة أول مرة سنة (١٨٨٧هـ)، ثم جددها الدكتور طه حسين سنة (١٩٢٩م تقريباً) من بين الأعمال التي خطط لها من أجل إشاعة هٰذا الفكر الشعوبي.

وتعدّ «رسائل إخوان الصفا» إحدى ثمار الحركة الباطنية للجماعة السريّة التي مزجت الفلسفة اليونانية والعقيدة الباطنية؛ لتخرج للناس مذهباً جديداً، يمزج إلٰهيات اليونان، ونظريات أفلاطون وأرسطو وأفلوطين وفيثاغورس وغيرهم بالعقيدة الإسلامية في خليطٍ مضطربٍ فاسدٍ.

وقد أنتج هٰؤلاء العشرة «**رسائل إخوان الصّفا وخلّان الوفا**» التي أذاعوها بعد أن كتموا أسماءهم واستتروا وراء تلك الرموز الخفية التي وضعوها هنا وهناك من فصول كتاباتهم، واستهدفوا منها وضع برنامج للعمل السري الذي يستهدف القضاء على الإسلام ودولته، وتأسيس دولة أُخرى على أنقاض الدولة الإسلامية، تضمّ العقائد الوثنية والمجوسية والإباحية التي نَسّقوها في جماع ركام الفكر البشري الزّائف، الممتد من فارس إلى الهند إلى اليونان، والذي اختلطت فيه «الهلينية الإغريقية» بـ «الغنوصية الشرقية»[(١)]!

وحاولوا أن يلصقوا هٰذه الترهات والأباطيل بجعفر الصادق رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

«كتاب «رسائل إخوان الصفا» الذي صنّفه جماعة في دولة بني بويه

---

(١) «مؤلفات في الميزان» (١١٦).

ببغـداد، وكـانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة، جمعوا بزعمهم بين دين الصّـابئـة المبـدّلين، وبين الحنيفية، وأتـوا بكـلام المتفلسفـة وبأشياء من الشريعة، **وفيه من الكفر والجهل الشيءُ الكثير**، ومع هٰذا؛ فإن طائفة من الناس ـ من بعض أكابر قضاة النواحي ـ يزعم أنه من كلام جعفر الصادق، **وهٰذا قول زنديق، وتشنيع جاهل**»[1].

وقال في موطن آخر: «وكذٰلك أضيف إلى جعفر الصادق «رسائل إخوان الصفا»، وهٰذا في غاية الجهل؛ فإن هٰذه الرسائل إنما وضعت بعد موته بأكثر من مئتي سنة، فإنه توفي سنة ثمان وأربعين ومئة، وهٰذه الرسائل وضعت في دولـة بني بويه في أثنـاء المئـة الـرابعة في أوائل دولة بني عبيد الذين بنـوا القـاهرة، وضعها جماعة، وزعموا أنهم جمعوا بها بين الشريعة والفلسفة؛ فضلُّوا وأضلُّوا»[2].

وقد ذكر واضعها فيها ما حدث في الإسلام من استيلاء النصارى على سواحل الشام، ونحو ذٰلك من الأحداث التي حدثت بعد المئة الثالثة، وهٰذا يؤكد كذب نسبة هٰذه الرسائل لجعفر الصادق رضي الله عنه[3].

وقد حذر منها وكشف عوارها وسمومها جماعة من أهل العلم، على رأسهم شيخ الإسلام؛ إذ قال في أصحابها: «وهم على طريقة هٰؤلاء العبيدين ذريـة عبيد الله بن ميمون القدّاح»، ثم قال: «فهل ينكر أحد ممن يعرف دين المسلمين، أو اليهود، أو النصارى أن ما يقوله أصحاب «رسائل إخوان الصفا» مخـالف للملل الثلاث، وإنْ كان في ذٰلك من العلوم الرياضية والطبيعية،

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤ / ٧٩)، و«نقض المنطق» (٦٦).

(٢) المرجع السابق (٣٥ / ١٨٣).

(٣) المرجع السابق (٣٥ / ١٣٤).

وبعض المنطقية والإلٰهية، وعلوم الأخلاق، والسياسة، والمنزل ما لا ينكر، فإن في ذٰلك مخالفة الرسل فيما أخبرت به، وأمرت به، والتكذيب بكثير مما جاءت به، وتبـديل شرائع الرسل كلهم بما لا يخفى على عارفٍ بملّة من الملل؛ فهٰؤلاء خارجون عن الملل الثلاث»[1].

لماذا هٰذا التحذير؟

هٰكذا نرى بوضوح أن الرسائل كانت مقدّمةً لتحويل الدعوة الباطنية، إلى مؤامرة خطيرة لتدمير الدولة الإسلامية والفكرة الإسلامية معها، أو كما قال أحـد الباحثين: محـاولـة لوضع نظام جديد خلقي إلٰهي علمي يحل محل الشريعة الإسلامية التي يعتقد إخوان الصفا أنها بشكلها الحالي قد أصبحت عتيقة لا تؤدّي رسالتها، وقد أخفقت هٰذه المحاولة إخفاقاً تامّاً فلم تنتج نظاماً علميّاً، ولم تنشىء مجتمعـاً جديداً يقوم على أساسها، وأصبحت في مدّة قريبة من الآثار التاريخية التي لا تأثير لها في الحياة، ولا محل لها إلا في المتاحف والمكتبات.

ويرى الدكتور عبد اللطيف محمد العبد في بحثه التحليلي: أن إخوان الصفـا وخـلان الـوفا يضعون السم في العسل لخدمة أهدافهم، وأن هٰذه الـرسـائل كانت سجلات لمحافلهم السرية، وأنها تمثل المذهب الباطني الإسماعيلي في دور الستر؛ لما تقوم عليه من تأويلات باطنية عديدة، ولقد كان للمذهب الأفلاطوني المحدث تأثير بالغ في هٰذه الرسائل؛ فلم يختلف إخوان الصفا عن أفلوطون في القول بأن العالم وحدة حية متكاملة نابضة بروح سارية في كل أجـزائـه، (وهـو ما يسمى مذهب وحدة الوجود الذي يعتبره الإسلام كفراً).

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣٥ / ١٣٤).

وهم في مفهومهم للإمام يعارضون الإسلام حين يرون أن الإمام (إلٰهي الـذات)، وأنـه معصوم! وقد استغل الباطنية التشيع في نشر دعوتهم، كما استغلوا التصـوف الفلسفي، وتستـروا وراء أهـل البيت والصـوفية! وكـانت دعـوتهم إلى وحـدة **الأديان** وإلغاء التعصب لدين ما علامة على انحرافهم وخروجهم على مفهوم الإسلام الأصيل، كذٰلك؛ فقد كان أشد آرائهم فساداً هو قولهم: إن الخـاصـة لا حاجة لهم إلى الشرائع، ودعوتهم إلى إسقاط التكليف والتحلل من الفـرائض، وقولهم: إن الشرائع للعامة وحدهم، ولا ريب في أن ما سموه (علم الباطن)، إنما يعني أن الرسول كتم شيئاً من الوحي عن عامة الناس، وحاشا لله أن يكتم ﷺ شيئاً.

وقد لاحظ أديب عباسي أوجه شبه بين إخوان الصفا والإسماعيلية؛ فقال[1]:

إن أول ما يلحظ من أوجه الشبه بين الإسماعيلية وإخوان الصفا هو الأسلوب الذي جروا عليه في نشر دعوتهم والدّعاية لمذهبهم، وهو أسلوب الإسماعيلية المعهود (أسلوب التدرّج في بثّ الفكرة والتلطف في عرضها على الناس)، ومن أبواب التشابه بين الجماعتين: اتفاقهما اتفاقاً كليّاً في مذهب الحلول؛ فهو في «رسائل إخوان الصفا» كما في تعاليم الإسماعيلية (المحور) الذي تدور حوله هٰذه الرسائل والتعاليم.

ووجه آخر: هو تفسير القرآن تفسيراً مغايراً لما يدل عليه ظاهر اللفظ، وهٰذا هو الأسلوب الباطن.

ووجه ثالث: هو التشيع لآل البيت والدعوة إلى الإمام المنتظر، ونرى أن المعنى في كلام إخوان الصفا للفاطميين وقرائن الأحوال تدل على أن

---

(١) في مقال له نشر في مجلة «الرسالة» المصرية سنة (١٩٣٤م).

لهم به الصلة.

ويقـول المستشـرق ماكـدونـالـد: إنه مما يثبت علاقة إخوان الصفا بالإسمـاعيلية ومن تفرع منهم وجود قسم من رسائلهم في كتب الحشاشين المقدسة عندهم.

وقد ألقى بعض الباحثين أضواء أخرى على موقف إخوان الصفا تشير إلى أن المثل الأعلى في رسائلهم ليس مثلاً أعلى إسلاميّاً (وإنما هو عبراني في مخبره، مسيحي في منهجه، يوناني في علمه)[1]!

وأخطر ما يدمغهم هو أنهم لم يقفوا عند عقيدةٍ واحدةٍ، وإنما أخذوا من كل دين وعلم وفلسفة ومذهب دون إطار ثابت، هو في حد ذاته دليل على مؤامـرتهم ضـد الإسـلام، وكـونهم لم يعلنـوا أسماءهم على أنهم دعاة لا علماء، كل هٰذا يكشف أن لهم غاية سياسية يخفونها كالوصول إلى الحكم أو القضاء على الدولة القائمة، ولذٰلك؛ فهم يكثرون من ذكر رموز وإشارات معينة لها تفسيرها الخاص.

ولا شك أن عرضهم للإسلام مخلوطاً بالفلسفة اليونانية هو في حدّ ذاته خروج عن مفهـوم الإسـلام الصحيح، ولو كانوا علمـاء حقّـاً؛ لمـا أخفوا أسماءهم، ولما عرفت أسماؤهم تبيّن أنهم لا يملكون أيّ قدر من الشهرة في مجال العلم الصحيح، وأنهم جماعة من المتآمرين على الإسلام.

وقد ذكر السيد محب الدين الخطيب[2] عن آغا خان في كتابه «نور مبين حبل متين» أن مؤلف إخوان الصفا من أئمة الإسماعيلية وهو أحمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق.

(١) انظر: مجلة «الرسالة الإسلامية» العراقية سنة (١٩٧٢م).

(٢) انظر: مجلة «الفتح» المصرية (م ١٨، سنة ١٣٦٧هـ).

ويقول الدكتور حسين الهمزاني ـ أحد دعاة الإسماعيلية البهرة ـ: إن الإسماعيلية يرون القرآن كتاب العامة، و «رسائل إخوان الصفا» كتاب الأئمة!

ومن أجل هٰذا أيضاً كان هٰذا التحذير.

ولقد كان من أبرز أعمال التغريب والغزو الثقافي في العصر الحديث، ممثلاً في الاستشراق والتبشير، إعادة طبع وإحياء «رسائل إخوان الصفا» من جديد بعد أن دفنت وماتت، وكشف زيفها منذ أكثر من ألف سنة؛ فقامت المطبعة الكاثوليكية في بيروت بإعادة طبع هٰذه الرسائل، ثم جاء الدكتور طه حسين من أوروبا سنة (١٩٢٩م) ليعيد طبع «رسائل إخوان الصفا» ويقدم لها، وليس هٰذا عيباً في ذاته إذا ما روعي فيه أصول البحث العلمي، ووضعت هٰذه الرسائل في موضعها الحقيقي من حيث إن جماعة «إخوان الصفا» ظهرت في القرن الرابع الهجري في البصرة على هيئة جماعة سرية من الباطنية والمجوس والزنادقة الحاقدين على الإسلام واللغة العربية، وقد كان هدفهم من كتابة هٰذه الرسائل وضع مخطط لتقويض المجتمع الإسلامي، ولو أن الدكتور طه كشف عن هٰذا الهدف؛ لكان صادقاً في النصح لقومه، ولٰكن الدكتور طه كذب على الناس، وادّعى أن (إخوان الصفا) قوم مجددون مصلحون! قدموا للمجتمع الإسلامي الفلسفات الهندية والفارسية واليونانية لإنشاء ثقافات جديدة، وهي الثقافة التي يجب على الرجل المستنير أن يظفر بها (على حدّ تعبيره).

وهٰذا خداع طه حسين لقومه، وهو يعلم في أعماق نفسه أنه إنما يعمل على هدم القيم الإسلامية بإعادة إذاعة هٰذه الرسائل كجزء من مخطط التغريب والغزو الثقافي، وينضمّ إليه زميله زكي مبارك ليقول:

«من الذي يصدق أن «رسائل إخوان الصفا» هي أعظم ذخيرة أدبية

وفلسفية؟». هٰكذا علّمهم المستشرقون!

أما المطبعة الكاثوليكية؛ فهي تقول: «إن من أسباب عظمة هٰذه الرسائل أن كتب عنها طه حسين وجبور والدسوقي وصليب والهمزاني وماسينيون»، ولٰكن هٰؤلاء جميعاً لم يكونوا في درجة واحدة من الإعجاب بـ «رسائل إخوان الصفا»، وفيهم مَنْ كشف علاقة إخوان الصفا بالمؤامرة الباطنية.

ولقد كان حقّاً على هٰؤلاء جميعاً أن يكشفوا حقيقة «رسائل إخوان الصفا» بالنسبة لمفهوم الإسلام الأصيل، وأن هٰذه الرسائل تعارض هٰذا المفهوم في عدة أصول أساسية:

أولاً: إنكار البعث بالأجساد.

ثانياً: تفسير الجنة والنار والآخرة تفسيراً مخالفاً للتواتر.

ثالثاً: تفسير الكفر والعذاب تفسيراً باطنيّاً معنويّاً.

رابعاً: فساد نظريتهم القائلة بأن النبوة يمكن أن تكتسب عن طريق الرياضة وصفاء القلب.

خامساً: فساد قولهم بأن من ارتقى إلى علم الباطن سقط عنه التكليف واستراح من أعبائه[1].

من أقوالهم الزائفة وتصوارتهم الفاسدة وأعمالهم الباطلة.

ومن أشدّ فساد عملهم محاولتهم صهر الأديان والعقائد كلها في صورة زائفة، ومن ذٰلك قولهم: «الرجل الكامل يكون فارسيّ النسب، عربيّ الدين،

---

(١) انظر تفصيل ذٰلك في «مجموع الفتاوى» (٣٥ / ١٣٢ ـ ١٣٦).

عراقيّ الأدب، عبرانيّ المخبر، مسيحي النهج، شامي النسك، يوناني العلم، هندي البصيرة، صوفي السيرة، ملكي الأخلاق»! ولا يبعد هٰذا عما يقولون أيضاً: «ينبغي لإخواننا ألا يعادوا علماً من العلوم أو يهجروا كتاباً من الكتب، ولا يتعصبوا على مذهب من المذاهب؛ لأن رأينا ومذهبنا يستغرق المذاهب كلها، ويجمع العلوم كلها»[1].

كشف علماء المسلمين زيف «رسائل إخوان الصفا» وتحذيرهم منها.

ونختم كلامنا على هٰذه الرسائل بكلمات لجهابذة العلماء في التحذير منها؛ فقد وجد من علمائنا ـ ولله الحمد والمنّة ـ معرفة واعية لهدفها، وكشفٌ لزيفها على مدى الأجيال بما أسقطها في نظر المثقفين وطلبة العلم.

قال الإمام الذهبي فيها: «**هي داءٌ عُضال، وجَرَبٌ مُرْدٍ، وسُمٌّ قاتِلٌ**»[2].

وقال فيها شيخ الإسلام ابن تيمية: «ظاهرها الرفض، وباطنها الكفر المحض»[3].

وقد وصفها أبو حيان التوحيدي في كتابه «الإمتاع والمؤانسة» بأنها «تبحث في كل علم من غير إشباع وإقناع؛ فهي مبثوثة في كل قيد بلا إشباع ولا كفاية»، وأنها «تشتمل على كثير من الآراء الخيالية، وبعضها ملفّق من اليونان، وبعضها وليد الأذهان، وبعضها تراث الكهان»، وقال: «عرضتُها على شيخنا محمد بن بهرام أبي سليمان السجستاني؛ فنظر فيها أياماً،

---

(١) «مؤلفات في الميزان» (١١٨ ـ ١٢٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٣٢٨).

وانظر أيضاً: (١٩ / ٣٣٤، ٣٤١، ٤٩٥ و٢١ / ١٨٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١١ / ٥٨١).

وتبحـرها طويلاً، ثم ردّها عليّ وقال: «تعبوا وما أغنوا، ونصبوا وما أجروا، وهاموا وما وردوا، وغنّوا وما أطربوا، ونسجوا فهلهلوا، ومشطوا ففلفلوا»، ونقل عنـه قوله: «حصلوا على لوثاتٍ قبيحة، ولطخات ناضجة، وألقاب موحشة، وعواقب مخزية، وأوزار مثقلة».

وعلى الرغم من هٰذا كلّه؛ فقد جاء دعاة التغريب وتلاميذ المستشرقين فجددوا طبع هٰذه الرسائل، وادّعوا أنها علم وفهم وثقافة! وما هي في حقيقتها إلا سموم عرفها أهل الأصالة الإسلامية، وضلال كشفوا عنه وأبانوا فساده، وكان خليقاً بأهل عصرنا أن يعرفوا هٰذا؛ فلا يترددوا في خطر النظر أو المتابعة لهٰذه الأعمال المضلّة.

٢ ـ «النوح على البهائم»، لأبي عيسى محمد بن هارون الوراق[1].

معتـزلي، من أهل بغداد، نشأ وتوفي فيها، «من أرباب المقالات، طاش عقـلُه، ولم يتّسـع لحكمة إيلام الحيوان وذبحه؛ فصنَّف كتاباً سمّاه «النوح على البهائم»؛ فأقام عليها المآتم وناح، وباح بالزّندقة الصّراح»[2].

٣ ـ «مثالب الوزيرين»[3]، لأبي حيان التوحيدي.

ذكر أبو حيان أن سبب تصنيفها أنه وفد على ابن عباد فاتّخذه ناسخاً؛ قال: «وأما حديثي معه ـ يعني ابن عباد ـ؛ فإنني حين وصلتُ إليه؛ قال لي: أبـو من؟ قلت: أبـو حيان. فقال: بلغني أنك تتأدب. فقلت: تأدُّب أهل الـزّمان! فقال: (أبو حيان) ينصرف أو لا ينصرف؟ قلت: إنْ قبله مولانا لا ينصرف! فلما سمع الصاحب هٰذا تنمر وكأنه لم يعجبه، ثم قال لي: الزم

(١) «الأعلام» (٧ / ١٣٨).

(٢) «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (ص ٢٦٨).

(٣) والمراد بهما: أبو الفضل بن العميد، والصاحب بن عباد.

دارنـا، وانسخ هٰذا الكتاب. فقلت: أنا سامع مطيع. ثم إني قلت لبعض الناس في الدّار مسترسلاً: إنما توجهتُ من العراق إلى هٰذا الباب، وزاحمت منتجعي هٰذا الربيع لأتخلّص من حرفة الشؤم، فإن الوراقة لم تكن ببغداد كاسدة، فنمي إليه هٰذا أو بعضه، أو على غير وجهه؛ فزاده تنكراً»[1].

وقد خيّب الصاحب ابن عباد أمل أبي حيان بعد مدة مقامة عنده نحواً من أربع سنين، ورحل عنه خائباً.

قال الحافظ ابن حجر في هٰذا الكتاب: «فمما استنكرتهُ من كلامه في هٰذا الكتاب أنه حكى عن المأمون أنه قال لأبي العتاهية: إذا قال الله لعبده: لِمَ لَمْ تطعني؛ ما يجيب؟ قال: يقول: لو وفّقتني لأطَعْتُك. قال: فيقول: لو أطعتني وفقتُك؟ فيقول العبد: أيكون إليه العبد لسبّه وما مطالب الرب معداً[2]!

وقال فيه: كان الجاحظ واحد الدنيا!!

وقال في ابن العميد وابن عباد: قد قلت فيهما: كانا بالسياسة عالمين، ولأولياء نعمهمـا ناصحين... إلى أن قال: فأراهمـا لو تنبـأ لنـزل الوحي عليهما، وتجدد بها الشرع، وسقط لمكانهما الاختلاف!! واستمر في هٰذا المعنى، وهو ذاك على قلة بركته، وعلى إقدامه على إطلاق ما لا يليق.

وقال فيه أيضاً: إنه فارق ابن عباد سنة سبعين وثلاث مئة راجعاً إلى بغداد بغير زاد ولا راحلة، ولم يعطني في مدّة ثلاث سنين درهماً واحداً ولا ما قيمتهُ درهم واحد، **فلما وقع في هٰذا؛ أخذتُ أتلافى ذٰلك بصدق القول في سواء الثناء، والبادي أظلم**»[3].

---

(١) «معجم الأدباء» (١٥ / ٩)، و«الصاحب بن عباد الوزير الأديب العالم» (٣٣٤).

(٢) كذا في الأصل! ولعل في العبارة تصحيف. (٣) «لسان الميزان» (٧ / ٤٠).

وقال ابن خلكان في هٰذا الكتاب: «ضمّنه معايب أبي الفضل ابن العميد والصاحب بن عباد، وتحامل عليهما، وعدد نقائصهما، وسلبهما ما اشتهر عنهما من الفضائل والإفضال، وبالغ في التعصب عليهما، وما أنصفهما، **وهٰذا الكتاب من الكتب المجدودة**، ما ملكه أحد إلا وتعكّست أحواله، ولقد جربت ذٰلك، وجربه غيري على ما أخبرني مَنْ أثق به»[1].

قلت: والكتاب طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق سنة **(١٩٦٥م)** بتحقيق الأستاذ محمد بن تاويت الطنجي.

وتذكرني كلمة ابن خلكان بما نقله ابن العطار عن شيخه النووي؛ قال: «وخطر لي الاشتغال بعلم الطب؛ فاشتريتُ كتاب «القانون» [لابن سينا] فيه، فعزمتُ على الاشتغال فيه؛ فأظلم عليّ قلبي، وبقيتُ أياماً لا أقدر على الاشتغال بشيء؛ ففكرتُ في أمري، ومن أين دخل عليّ الداخل؛ فألهمني الله تعالى أنَّ سببه اشتغالي بالطب، فبعتُ في الحال الكتاب المذكور، وأخرجتُ من بيتي كلَّ ما يتعلق بعلم الطب، فاستنار قلبي، ورجع إليّ حالي، وعدتُ إلى ما كنتُ عليه أولاً»[2].

ومن أشهر كتب الزنادقة:

كتب الملحد الزنديق الراوندي، وهو أحمد بن يحيى بن إسحاق، وهو معتمد الملاحدة والزنادقة، ويذكر أن أباه كان يهوديّاً وأسلم هو؛ فكان بعض اليهود يقول للمسلمين: لا يفسدنَّ عليكم هٰذا كتابكم كما أفسد أبوه علينا

---

(١) «وفيات الأعيان» (٥ / ١١٢ - ١١٣)، وذكر السخاوي في «الجواهر والدرر» (١ / ٣١٠) أن قصيدة ابن زيدون النونية ما حفظها أحد إلا وفجع ببعض أحبابه؛ فهي مجدودة على هٰذا القول، والله أعلم!

(٢) «تحفة الطالبين» (٥١ - ٥٢ بتحقيقي).

التوراة. فعلم أبو الحسين اليهود وقال: قولوا عن موسى إنه قال لا نبي بعدي.
قال ابن الجوزي: وأنبأنا محمد بن أبي طاهر البزار؛ قال: أنبأنا علي بن المحسن التنوخي عن أبيه؛ قال: كان ابن الريوندي يلازم الرافضة وأهل الإلحاد، فإذا عوتب؛ قال: إنما أريد أن أعرف مذاهبهم، ثم كاشف وناظر، قال: وقد كنت أسمع عنه بالعظائم حتى رأيت مالم يخطر مثله على قلب أن يقوله عاقل، ووقعت على كتبه؛ فمنها:

٤ ـ كتاب «نعت الحكمة».

٥ ـ وكتاب «قضيب الذهب».

٦ ـ وكتاب «الزمرد».

٧ ـ وكتاب «التاج».

٨ ـ وكتاب «الدامغ».

٩ ـ وكتاب «الفريد».

١٠ ـ وكتاب «إمامة المفضول».

وقد نقض عليه هٰذه الكتب جماعة، فأما كتاب «نعت الحكمة» وكتاب «قضيب الذهب» وكتاب «التاج» وكتاب «الزمرد» و «الدامغ»؛ فنقضها عليه أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، وقد نقض عليه أيضاً كتاب «الزمرد» أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط، ونقض عليه أيضاً كتاب «إمامة المفضول»، وقد كان ابن الريوندي وأبو عيسى محمد بن هارون الوراق الملحد أيضاً يتراميان بكتاب «الزمرد»، ويدعي كل واحد منهما على الآخر أنه تصنيفه، وكانا يتوافقان على الطعن في القرآن، وأما كتاب «الفريد»؛ فنقضه عليه أبو هاشم عبد السلام بن علي الجبائي، ورأيت بخط أبي الوفاء

ابن عقيل؛ قال:

«كـان الخبيث ابن الـريونـدي قد سمى كتابه الذي اعترض به على الشـريعـة الإسـلامية المعصـومـة على اعتراض مثله من الملحدين كتاب «الزمرد»؛ فأخذ أبو علي الجبائي يعيبه في تسميته بـ «الزمرد»، ويذهب إلى أنه أخطأ وجهل في تلقيب العلم بالجواهر، وأن أهل العلم لا يعيرون العلوم أسماء ما دونها والجواهر ناقصة بالإضافة إلى العلوم؛ فأزرى عليه بذٰلك ظنّاً منه أنه قصد تلقيبه بالزمرد إعارةِ له اسم النفيس من الجواهر».

قال ابن عقيل: «فوجدنا في بعض كلامه من كتاب آخر ما أبان به عن غير ذٰلك مما هو أخبث مما ظنه أبو علي؛ فقال: إن للزمرد خاصة هي أنه إذا رآه الأفعى وسائر الحيات عميت؛ قال: فكان قصدي أن الشبهة التي أودعتها الكتاب تعمي حجج المحتجين، فاعتقد ما أورده عاملاً في حجج الشرع حسب ما أثر «الزمرد» في حدق الحيات؛ فانظروا في استقصائه في الازدراء بالشرائع».

قال ابن عقيل: «وعجبي كيف عاش وقد صنف «الدامغ» يزعم أنه قد دمغ به القرآن، و«الزمرد» يزري به على النبوات، ثم لا يقتل! وكم قد قتل لص في غير نصاب ولا هتك حرز، وإنما سلم مدة وعاش لأن الإيمان ما صفا في قلوب أكثر الخلق، بل في القلوب شكوك وشبهات، وإلا؛ فلما صدق إيمان بعض الصحابة قتل أباه، ومن بلهه تتبعه للقرآن، وقد مر على مسامع سادات العرب؛ فدهش الكل منه، وعجز الفصحاء عنه؛ فطمع هو من جهله باللغة أن يستدرك عليهم، فأبان عن فضيحته».

قال ابن الجوزي: «وقد نظرت في كتاب «الزمرد»؛ فرأيت فيه الهذيان البارد الذي لا يتعلق بشبهه حتى إنه قال فيه: نجد في كلام أكثم بن صيفي

أحسن من ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾! في نظائر لهٰذا يشبه المصنف، وفيه أن الأنبياء وقعوا بطلسمات كما أن المغناطيس يجذب، وهٰذا كلام ينبغي أن يستحيا من ذكره؛ فإن العقاقير قد عرفت أمورها وجربت؛ فكيف وقع هٰؤلاء الأنبياء بما خفي عمن كان أنظر منهم؟ ثم إن المغناطيس يجذب ولا يردّ، ونبينا عليه السلام دعا شجرة وردها، قال: وقوله لعمار: «تقتلك الفئة الباغية»؛ فإن المنجم يقول مثل هٰذا، فقيل له: إنما يعرف مثل هٰذا المنجم إذا عرف المولد وأخذ الطالع، ثم قد لا يصيب، وقد أخبر نبينا عليه السلام بخبر غيب فكان كما قال، ثم أخذ يعيب القرآن ويدعي فيه لحناً، واستدرك ذاك الخلف بزعمه على الأعادي الفصحاء الذين سلموا لفصاحته».

قال أبو علي الجبائي: «قرأت كتاب الملحد الجاهل السفيه ابن الريوندي؛ فلم أجد فيه إلا السفه والكذب والافتراء، قال: وقد وضع كتاباً في قدم العالم ونفي الصانع وتصحيح مذهب الدهر وفي الرد على مذهب أهل التوحيد، ووضع كتاباً في الطعن على محمد ﷺ وسماه «الزمرد»، وشتم رسول الله ﷺ في سبعة عشر موضعاً في كتابه، ونسبه إلى الكذب وطعن في القرآن، ووضع كتاباً لليهود والنصارى على المسلمين يحتج لهم فيه في إبطال النبوة للنبي ﷺ، إلى غير ذٰلك من الكتب التي تبين خروجه عن الإسلام».

وقال ابن الجبائي: «ابتدأ ابن الريوندي كلامه في كتاب «الفريد»؛ فقال: إن المسلمين احتجوا لنبوة نبيهم بالكتاب الذي أتى به وتحدى به؛ فلم يقدروا على معارضته، قال: فيقال لهم: غلطتم وغلبت العصبية على قلوبكم، أخبرونا لو ادعى مدع لمن تقدم من الفلاسفة مثل دعواكم في القرآن، وقال: الدليل على صدق بطليموس وإقليدس فيما ادعيا أن صاحب إقليدس جاء به فادعى أن الخلق يعجزون عنه، لكانت ثبتت نبوته؟ قلنا: قد

يكون من زمن إقليدس من هو أعرف منه، وإنما شاع كتابه بعده ولو اجتمع أرباب علمه لجمعوا مثله، ثم لو كان نبيّاً بكتابه؛ لم يقدح ذٰلك في دلالة نبينا ﷺ، وذكـر في كتاب «نعت الحكمة» تقبيح اعتقاد من يعتقد أن أهل النار يخلدون، وقال: لا نفع لهم في ذٰلك ولا للخالق، والحكيم لا يفعل شيئاً لا نفع فيه، وهٰذا جهل منه؛ فإنه يريد بهٰذا تعليل أفعال الخالق سبحانه، وأفعاله لا تعلل؛ لأن حكمته فوق العقل المعلل، ثم يلزمه هٰذا بتعذيبهم ساعة».

قال أبو علي الجبائي: «كان السلطان قد طلب أبا عيسى الوراق وابن الريوندي، فأما الوراق؛ فأخذ وحبس ومات في السجن، وأما ابن الريوندي؛ فإنه هرب إلى ابن لاوي اليهودي ووضع له كتاب «الدامغ» في الطعن على محمد ﷺ وعلى القرآن، ثم لم يلبث أياماً يسيرة حتى مرض ومات».

وقال المصنف: «وقد ذكر في كتاب «الدامغ» من الكفر أشياء تقشعر منها الجلود، غير أني آثرت أن أذكر منها طرفاً يعرف مكان هٰذا الملحد من الكفر، ويستعاذ بالله سبحانه من الخذلان؛ فمن ذٰلك أنه قال عن الخالق تعـالى عن ذٰلك: من ليس عنده الدواء للداء إلا القتل، فعل العدو الحنق الغضوب فما حاجته في كتاب ورسول؟ وهٰذا قول جاهل بالله لأنه لا يوصف بالحنق ولا بالحاجة وما عاقب حتى أنذر». وقال: «ووجدناه يزعم أنه يعلم الغيب؛ فيقول: ﴿وما يَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُها﴾، ثم يقول: ﴿وما جَعَلْنا القِبْلَةَ الَّتي كُنْتَ عَلَيْها إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾، وهٰذا جهل منه بالتفسير ولغة العرب، وإنما المعنى ليظهر ما علمناه، ومثله: ﴿ولَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ﴾؛ أي: نعلم ذٰلك واقعاً، وقال بعض العلماء: حتى يعلم أنبياؤنا والمؤمنون به، وقال في قوله: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيطانِ كانَ ضَعِيفاً﴾: أي ضعف لـه، وقد أخرج آدم وأزل خلقاً! وهٰذا تغفل منه لأن كيد إبليس تسويل بلا حجة والحجج ترده، ولهٰذا كان ضعيفاً، فلما مالت الطباع إليه؛ أثر وفعل، وقال: لم يقم بحساب ستة

تكلم بها في الجملة، فلما صار إلى التفاريق وجدناه قد غلط فيها باثنين، وهو قوله: ﴿خَلَقَ الأرْضَ في يَوْمَيْنِ﴾، ثم قال: ﴿وقَدَّرَ فيها أقواتَها في أربَعَةِ أيَّامٍ﴾، ثم قال: ﴿فقضاهُنَّ سَبْعَ سماواتٍ في يَوْمَيْنِ﴾؛ فعدها هٰذا المغفل ثمانية ولو نظر في أقوال العلماء؛ لعلم أن المعنى في تتمة أربعة أيام، وقال في قوله: ﴿إنَّ لكَ أن لا تَجوعَ فيها ولا تَعْرى﴾، وقد جاع وعري، وهٰذا المغفل ما فهم أن الأمر مشروط بالوفاء بما عوهد عليه من قوله: ﴿ولا تَقْرَبا هٰذهِ الشَجَرةَ فتكونا مِنَ الظَّالمينَ﴾، وقال في قوله: ﴿إنَّا جَعَلنا على قُلوبِهِم أكنَّةً أن يَفْقَهوهُ﴾، ثم قال: ﴿وربكَ الغفورُ﴾؛ فأعظم الخطوب ذكره الرحمة مضموماً إلى إهلاكهم، وهٰذا الأبله ما علم أنه لما وصف نفسه بالمعاقبة للمذنبين فانزعجت القلوب ضم إلى ذٰلك ذكر الرحمة بالحلم عن العصاة، والإمهال والمسامحة في أكثر الكسب».

قال: «ونراه يفتخر بالمكر والخداع، وهٰذا المسكين قد نسب المعنى إلى الافتخار، ولا يفهم أن معنى مكره جزاء الماكرين، قال: ومن الكذب قوله: ﴿ولَقَدْ خَلَقْناكُمْ ثُمَّ صَوَّرْناكُمْ ثُمَّ قُلْنا للملائِكَةِ اسْجُدوا لآدَمَ﴾، وهٰذا كان قبل تصوير آدم، وهٰذا الأحمق لو طالع أقوال العلماء وفهم سعة اللغة؛ علم أن المعنى خلقنا آدم وصورناه كقوله: ﴿إنَّا لمَّا طَغى الماءُ حَمَلْناكُمْ﴾، وقال: من فاحش ظلمه قوله: ﴿كُلَّما نَضِجَتْ جُلودُهُمْ بَدَّلْناهُمْ جُلوداً غَيرها﴾؛ فعذب جلوداً لم تعصه، وهٰذا الأحمق لا يفهم أن الجلد آلة للتعذيب؛ فهو كالحطب يحرق لإنضاج غيره ولا يقال: إنه معذب، وقد قال العلماء إن الجلود الثانية هي الأولى أعيدت كما يعاد الميت بعد البلى، قال: وقوله: ﴿لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشياءَ إنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤكُمْ﴾، وإنما يكره السؤال رديء السلعة لئلا تقع عليه عين التاجر فيفتضح؛ فانظر إلى عامية هٰذا الأحمق وجهله، أتراه قال: لا تسألوا عن الدليل على صحة قولي؟ إنما كانوا يسألون

فيقــول قائلهم: من أبي؟ فقــال: ﴿لا تَسْــأَلُــوا عَنْ أَشياءَ﴾ يعني من هٰذا الجنس؛ فربما قيل للرجل: أبوك فلان وهو غير أبيه؛ فافتضح. قال: ولما وصف الجنة؛ قال: ﴿فيها أَنْهارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ﴾، وهو الحليب، ولا يكاد يشتهيه إلا الجياع، وذكر العسل ولا يطلب صرفاً، والزنجبيل وليس من لذيذ الأشربة، والسندس يفرش ولا يلبس، وكذٰلك الإستبرق الغليظ، قال: ومن تخايل أنه في الجنة يلبس هٰذا الغليظ ويشرب الحليب والزنجبيل؛ صار كعروس الأكراد والنبط! فانظروا إلى لعب هٰذا المستهزىء وجهله، ومعلوم المنتظم أن الخطاب إنما هو للعرب، وهم يؤثرون ما وصف؛ كما قال: ﴿في سِدْرٍ مَخْضُودٍ. وطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾، ثم إنما وصف أصول الأشياء الملتذ بها؛ فالقــدرة قد تكــوِّن من اللبن أشياء كالمـطبوخات وغيرها ومن العسل أشياء يتحلى بهــا، ثم قال عز وجــل: ﴿وفِيها ما تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ وتَلَذُّ الأَعْيُنُ﴾، وقال: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»؛ فوصف ما يعرف ويشتهي وضمن ما لا يعرف. وقال: إنما أهلك ثمــود لأجــل ناقة، وما قدر ناقة؟ وهٰذا جهل منه؛ فإنه إنما أهلكهم لعنادهم وكفرهم في مقابلة المعجزة لا لإهلاك ناقة. قال: وقال: ﴿يا عِبادِيَ الَّذينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ﴾، ثم قال: ﴿لاَ يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾، ولو فهم أن الإسراف الأول في الخطايا دون الشرك والثاني في الشرك، وما يتعلق بكل آية يكشف معناه. قال: ووجدناه يفتخر بالفتنة التي ألقــاها بينهم ﴿وكذٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ثم أوجب للذين فتنوا المؤمنين عذاب الأبد. وهٰذا الجاهل لا يدري أن الفتنة كلمــة يختلف معنــاهــا في القــرآن؛ فالفتنــة الابتلاء كالآية الأولى، والفتنة الإحــراق؛ كقــولــه: ﴿فَتَنــوا المؤمِنِينَ﴾. وقال: قوله: ﴿ولَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّماواتِ﴾ خبر محال؛ لأنه ليس كل الناس مسلمين، وكذٰلك قوله: ﴿وإِنْ

مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾، وقوله: ﴿وللهِ يَسْجُدُ ما في السَّماواتِ وما في الأَرْضِ﴾، ولو أن هٰذا الزنديق طالع التفسير وكلام العرب؛ لما قال هٰذا، إنما يتكلم بعاميته وحمقه، وإنما المعنى: وله أسلم استسلم، والكل منقاد لما قضى به وكل ذليل لأمره، وهو معنى السجود، ثم قد تطلق العرب لفظ الكـل وتريد البعض؛ كقوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾، وقد ذكر أشياء من هٰذا الجنس مزجها بسوء الأدب والانبساط القبيح والذكر للخالق سبحانه وتعالى بما لا يصلح أن يذكر به أحد العوام، وما سمعنا أن أحداً عاب الخالق وانبسط كانبساط هٰذا اللعين ويله، لو جحد الخالق كان أصلح له من أن يثبت وجوده ثم يخاصمه ويعيبه، وليس في شيء مما قاله شبهة فضلاً عن حجة فتذكر ويجاب عنها، وإنما هو خذلان فضحه الله تعالى به في الدنيا والله تعالى يقابله يوم القيامة مقابلة تزيد على مقابلة إبليس وإن خالف، لٰكنه احترم في الخطاب؛ كقوله: ﴿فَبِعِزَّتِكَ﴾، ولم يواجه بسوء أدب كما واجه هٰذا اللعين، جمع الله بينهما وزاد هٰذا من العذاب.

وقد حكينا عن الجبائي أن ابن الريوندي مرض ومات، ورأيت بخط ابن عقيل أنه صلبه بعض السلاطين.

والله أعلم.

وقـال ابن عقيل: «ووجدت في تعليق محقق من أهل العلم أن ابن الـريوندي مات وهو ابن ست وثلاثين سنة مع ما انتهى إليه من التوغل في المخازي، لعنه الله لعنه الله»[1].

---

(١) «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» (٦ / ٩٩ ـ ١٠٥).

وانـظر للتحذير من كتب هٰذا الزنديق: «وفيات الأعيان» (١ / ٩٤ ـ ٩٥)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١١٢ ـ ١١٣)، و«السير» (١٤ / ٥٩ ـ ٦٢)، و«اللسان» (١ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٣٥ ـ ٢٣٩).

وفي ترجمة الريوندي من «فهرست ابن النديم»؛ أنه نقض على نفسه أكثر كتبه الكفريات؛ قال: «وقد حكى عنه جماعة أنه تاب عند موته مما كان منه، وأظهر الندم، واعترف بأنه إنما صار إلى ما صار إليه حمية وأنفة من جفاء أصحابه وتنحيتهم إياه من مجالسهم»، والله أعلم.

ونقل ابن حجر أن الذهبي قال في كتبه:

«وأكثر في كتبه الكفريات، صنَّفها لأبي عيسى اليهودي الأهوازي، وفي منزل هٰذا الرجل مات، وذكر ابن النديم أن الكتب التي ألفها قبل انسلاخه كانت في الاعتزال والرفض ونحو ذٰلك، وهي نحو من أربعين كتاباً، وكتبه التي ألفها في الطعن على الشريعة اثنا عشر كتاباً»[1].

وقد جمع الدكتور عبد الأمير الأعسم جميع النصوص التي تناولت ابن الريوندي في كتابه المطبوع: «ابن الريوندي في المراجع العربية الحديثة»، وذكر فيه نصوصاً من القرن الخامس الهجري إلى عصرنا اليوم تعرضت لإلحاد ابن الريوندي؛ فلا داعي للإطالة في هٰذا، والله الموفق.

١١ ـ كتب النعمان بن محمد بن منصور، أبو حنيفة المقرىء القاضي القيرواني (ت ٣٦٣هـ).

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»[2] في ترجمة المذكور:

«كان مالكيّاً، ثم تحوَّل إلى مذهب الشِّيعة لأجل الرياسة، وداخل بني عبيد، وصنَّف لهم كتاب «ابتداء الدعوة»، وكتاباً في الفقه، وكتباً كثيرة في

---

(١) «لسان الميزان» (١ / ٣٢٤).

وانظر: «السير» (١٤ / ٦١)، و«تاريخ الإسلام» (حوادث ٢٩١ ـ ٣٠٠، ص ٨٤ وما بعدها).

(٢) حوادث سنة (٣٥١ ـ ٣٨٠هـ) (ص ٣١٦).

أقوال القوم، وجمع في المناقب والمثالب، وردّ على الأئمّة، وتصانيفه تدلّ على زندقته وانسلاخه من الدّين، وأنّه منافق، نافق القوم، كما ورد أنّ مغربيّاً جاء إليه فقال: قد عزم الخادم على الدّخول في الدّعوة. فقال: ما يحملك على ذٰلك؟ قال: الذي حمل سيّدنا. قال: يا ولدي! نحن أدخلنا في هواهم حَلْواهم، فأنت لماذا تدخل؟

وللنُّعمان كتاب «دعائم الإسلام» ثلاثون مجلداً في مذهب القوم، ومنها «شرح الآثار» خمسون مجلداً، وغير ذٰلك، وكان ملازماً للمعزّ أبي تميم، وولي القضاء له على مملكته، وقدم مصر معه من الغرب.

وتوفي بمصر في رجب سنة ثلاث وستين» انتهى.

وفي «العبر (٢ / ٣٣١) للذهبي أيضاً، و«شذرات الذهب» (٣ / ٤٧):

«والنعمان... الشيعي ظاهراً، الزنديق باطناً، قاضي قضاة الدولة العبيدية، صنف كتاب «ابتداء الدعوة»، وكتاباً في فقه الشيعة، وكتباً كثيرة تدلّ على انسلاخه من الدين، يبدّل فيها معاني القرآن، ويحرّفها»[1].

قلت: وطبع له «افتتاح الدعوة»، نشرته وداد القاضي ببيروت سنة (١٩٧٠م)، وطبعت أجزاء من «دعائم الإسلام» في مصر سنة (١٩٥١م)، وما بعدها، ويروِّج لهٰذه الكتب بعض الدُّخلاء والأعداء، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

١٢ ـ كتب ابن كمونة.

وهو عز الدين سعد بن منصور البغدادي (ت ٦٨٣هـ)، وهو ملحد

---

(١) وانظر: «وفيات الأعيان» (٥ / ٤٨)، و«السير» (١٦ / ١٥٠)، و«لسان الميزان» (٦ / ١٦٧)، و«النجوم الزاهرة» (٤ / ١٠٦).

صريح، ألف «تنقيح الأبحاث عن الملل الثلاث» تعرض فيه للنبوة محاولاً أن يقضي على الأديان الثلاثة قائلاً: «عليَّ وعلى أعدائي»، لٰكن قضى على نفسه من غير أن يقضي على الأديان، حيث ثار الناس ببغداد ضد هٰذا الملحد وهموا بقتله، إلا أنه وجد من يهربه في صندوق إلى الحلة عند ابنه؛ فأقام عنده أياماً وأدركه هناك الموت ـ الأحمر ـ جامعاً بين الخسرانين كما في (ص ٤٤١) من «الحوادث الجامعة في المئة السابعة» للمؤرخ الكبير عبد الرزاق الفـوطي، ومن مريدي هٰذا الملحـد اليهودي في آخر الزمن جميل صدقي الزهاوي، وكان يفتخر بكتاب له محفوظ عنده، وكذا الرصافي المعروف.

وقد رد على كتاب ابن كمونة الإمام الأصولي الفقيه مظفر الدين أحمد ابن علي بن تغلب الساعاتي البغدادي المتوفى سنة (٦٩٤هـ) بكتاب سماه: «الدر المنضود في الرد على فيلسوف اليهود»، ولابن كمونة عدة مؤلفات في المنطق والفلسفة، منها: «شرح التلويحـات للشهاب السُهْرَوردي المقتول»(١).

ومن كتب الزندقة الحديثة:

١٣ ـ كتاب «بل حلمت بالمنام».

مؤلفه حميد الأزري، هٰكذا يسمي نفسه، ولا يعرف بنفسه ولا بديانته، والكتاب ليس عليه اسم المطبعة التي قامت بطبعه، ولا اسم الناشر، وقد طبع بنظام المصحف الشريف من حيث الخط والتشكيل، كما رقم ترقيماً يشبه ترقيم آيات القرآن الكريم.

وقد أتى الكاتب فيه بغرائب أحببت أن أنبه عليها؛ حتى يكون الناس

---

(١) «من عبر التاريخ» (ص ١٤).

في مأمن من الاغترار بما جاء في هٰذا الكتاب، ولينبذه من يصل إليه وراءه ظهرياً، وليتمسك بما جاء في القرآن الكريم من أحكام وأخلاق وقصص الأولين، بعيداً عن فتنة هٰذا الكتاب.

ومؤلف هٰذا الكتاب يدعي النبوة، وأن هٰذا الكتاب وحي أوحاه الله إليه، على مدى حلم استمر ستّاً وستين ليلة متواصلة، ليبلغه للناس، وفاته أن الله تعالى قال عن سيدنا محمد ﷺ: ﴿ما كَانَ مُحَمَّدٌ أبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ ولٰكِنْ رَسُولَ اللهِ وخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾، وقول النبي ﷺ: «أنا العاقب؛ فلا نبي بعدي».

ويحاول أن يجد مخرجاً من هٰذا المأزق بأن سيدنا محمداً أرسل في البلاد العربية، ولا يرسل الله رسولاً بعده في أرضه، ولٰكن يرسل رسلاً على طول المدى في غير أرضه، حيث يقول (ص ٥٤): «لن يقطع ربك عن الأرض رسله إلا في الأرض التي ولد فيها محمد ﷺ؛ فهو خاتم النبيين، ولا نبي بعده فيها؛ أي: أما في غيرها؛ فلا مانع، ويؤكد على اختياره لأن يكون نبيّاً بنقله من الله تعالى قوله: تلك قصص لم نقصصها لغيرك قبلاً، سيقول الجاهلون: أما كان لله أن يختار غيرك نبيّاً؟ قل: لو أتم ما أردتم؛ هل ستقولون غير قولكم هٰذا قولاً؟ كلا، بل قال الأولون كما قلتم كلما بعثنا نبيّاً تشابهت الأقوال؛ أتريدون أن تشيروا على الله بما يجب، إذن فما أقلكم عقلاً، بلغ ما نوحيه إليك بقوة، ولا تلتفت إلى اللاغين أبداً».

ثم يدس الكيد للإسلام مرة بالميل إلى النصرانية في الصيام، ومرة بالميل إلى اليهودية في التحبيب في ديانتهم، حيث يريد نقل الحج من مكة إلى جبل الطور، وفي هٰذا الكتاب من التشويهات للإسلام، ومن التحريف لكلام الله ما يتبين مما يلي:

أولاً: جعله مثل القرآن آيات، ورقّمها كترقيم آيات القرآن الكريم.

ثانياً: يذكر معلومات لا تتمشى مع ما عهد من التواريخ الثابتة، ويأتي بأحكام لا يقبلها عقل مسلم؛ فيقول ما يلي (ص ١٥): «جلس ربك على العرش، وكان ربك يعلمهم الحكمة، ويقص عليهم قصصاً وهم له مشدوهون، وهٰذا من تجسيم اليهود لله عز وجل وهو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1]»[2].

ومن أشهر كتب (الزندقة) التي نشرت في هٰذا العصر، وأثارت ضجّة (مفتعلة)، وتعدى صاحبه فيها على الإسلام ونبي الإسلام ﷺ، ما نشر في عام (١٤٠٩هـ)، ألا وهو كتاب:

١٤ - «آيات شيطانية».

تحت هٰذا العنوان نشر سلمان رشدي روايته الإنجليزية الجديدة في (٥٤٧ صفحة)، وكانت هٰذه الرواية قد رشحت للفوز بالجائزة الأدبية في لندن.

تناقلت الصحف أخبار هٰذا الكتاب وقد مدح في عدد من الأوساط الأدبية الغربية؛ فهٰذه صحيفة الصندى تايمز اللندنية تقول عنه: «قطعة فنية رائعة في شكل رواية تعتبر أكثر طموحاً من أي عمل آخر كتب في هٰذه الأيام...».

كل هٰذا الإطراء والكتاب في حقيقته تهجم بشع وبذيء لأبعد الحدود

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) مجلة «الهداية» (عدد ١٨٣، السنة ١٦، جمادى الأولى، ١٤١٣هـ)، تصدر في البحرين بواسطة «كتب تحت المجهر» (١٠).

على كثير من القيم الإسلامية والإنسانية عامة؛ فالكتاب ممتلىء بالاستهزاء بالخالق ـ تعالى عما يقولون علوّاً كبيراً ـ، وبكلام فاحش يربأ الإنسان حتى عن نقله للآخرين، كلام في حق الرسول ﷺ، وزوجاته الطاهرات أمهات المؤمنين. . . وكثير من صحابته الكرام رضي الله عنهم أجمعين.

وبالواقع لا أحب لنفسي أو لغيري أن تحركنا ردود الأفعال، ولٰكن ما في هٰذا الكتاب أبشع من أن يتمالك الإنسان نفسه، وأجدني مضطراً لنقل ترجمة فقرات صغيرة من الكتاب ليشعر إخواني بما شعرت به وأنا أكتب هٰذه الكلمات؛ فلا أظن أن أحداً سيستوعب بدقة ما أقول دون أن تكون عنده فكرة عن المضمون، وإني لأرجو الله تعالى المغفرة على نقل مثل هٰذه العبارات، و «ناقل الكفر ليس بكافر».

* «مدينة لرجال الأعمال تسمى «جاهلية» (يقصد بها مكة). . . في هٰذه المدينة رجل الأعمال الذي تحول إلى نبي واسمه ماهوند، يقوم بتأسيس أكبر الأديان في العالم. . . هناك صوت يهمس في أذنه: أي نوع من الفكر أنت؟ إنسان أم جرذ؟» (ص ٩٥).

* «البطريرك إبراهيم قدم لهٰذا الوادي مع زوجته هاجر، وابنهما إسماعيل، هنا في هٰذه المنطقة الموحشة يهمل زوجته، سألته: هل يمكن أن تكون هٰذه رغبة الإلٰه؟ فيجيب: نعم، هٰذه هي رغبة الإلٰه، ثم يذهب ابن الزنا هٰذا» (ص ٩٥).

* «هناك حامل الماء خالد، وآخر عربيد من فارس باسمه الغريب سلمان، وحتى يكتمل هٰذا الثالوث في الغثاء هناك العبد بلال، الذي حرره ماهوند، وهو وحش شديد السواد» (ص ١٠١).

* «عاش المؤمنون بلا قانون، ولٰكن في هٰذه السنين فإن ماهوند أو هل

بالأحرى أن يقول الواحد رئيس الملائكة جبريل؟ أم الأولى أن يقول: الله أصبح لديه وسواس القانون، ظهر جبريل للنبي؛ فوجد نفسه يطلق أحكاماً وأحكاماً للنبي، فوجد نفسه يطلق أحكاماً وأحكاماً؛ حتى وصل المؤمنون لحد لا يستطيعون معه تحمل أي وحي جديد إلا بعناء كبير، عندها قال سلمان: أحكام على كل شيء... اللعنة!! إذا أخرج الإنسان ريحاً فليدر وجهه للرياح، حتى حدد أي اليدين يستعمل الواحد لتنظيف مؤخرته» (ص ٣٦٣).

* «قال الوحي للمؤمنين كم يأكلون، كم ينامون، وأي الأوضاع الجنسية قد حرمت، حتى تعلموا أن اللواطة ووضع الجماع المباشر قد أُقرّا من قبل رئيس الملائكة» (ص ٣٦٤).

* «وقد حدد جبريل رئيس الملائكة أسلوب دفن الإنسان، وكيف تقسم ممتلكاته، حتى أن سلمان الفارسي أخذ يتساءل: ما أسلوب الإلٰه هٰذا الذي يبدو تماماً كأنه رجل أعمال» (ص ٣٦٤).

* «وأخيراً كان الذي أنهى علاقة سلمان بماهوند هي قضية النساء والآيات الشيطانية، أفضى سلمان ما في نفسه وهو مخمور: اسمع، أنا لست ممن ينهمك في القيل والقال، ولٰكن ماهوند بعد وفاة زوجته لم يكن ملاكاً، أنت تفهم ماذا أقصد، وهناك في يثرب التقى بمن يوافقه هٰؤلاء النسوة هناك، حولوا نصف لحيته إلى بياض في مدة سنة» (ص ٣٦٦).

ثم يتحدث الزنديق بإسهاب عن مومسات يسميهن بأسماء أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، ويصف حياتهن في بيوت الدعارة وإثارتهن لشهوات الرجال!!

لا يدري الإنسان ـ والله ـ بماذا يصف مثل هٰذه العبارات الشيطانية الرخيصة إلا أنها كفر بواح، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ

أَبِاللهِ وآياتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِؤُنَ﴾، ﴿ومِنْهُمْ الَّذينَ يُؤذونَ النَّبيَّ . . . والَّذينَ يُؤذونَ رَسُولَ اللهِ لَهُمْ عذابٌ أَلِيمٌ﴾.

وكان من الطبيعي أن يثير هٰذا الكتاب مشاعر المسلمين في كل مكان؛ فأصدر عدد من المؤسسات والجمعيات الإسلامية بيانات تستنكر مثل هٰذا العمل وتدعو في جملة ما تدعو إليه:

* منع الكتاب في كل بلاد المسلمين.

* أن يقوم الناشر بسحب هٰذا الكتاب من الأسواق وإتلافه مع الاعتذار على رؤوس الأشهاد.

* إذا لم يفعل الناشر هٰذا؛ فتجب مقاطعة كل كتب دار النشر هٰذه في كل بلاد المسلمين.

* أن يمنع المؤلف من دخول أي بلد إسلامي.

* القيام بإعلان واسع النطاق للإجراءات التي تقوم بها حكومات البلاد الإسلامية كرادع ضد أي عمل مشابه في المستقبل.

* دعوة السفارات في البلاد غير الإسلامية لتتخذ إجراءات فعالة لمنع هٰذا الكتاب وسحبه من الأسواق.

من هو مؤلف هٰذا الكتاب؟

سلمان رشدي من أصل كشميري ومن مواليد بومبي في الهند، درس في مدرسة بومبي التبشيرية، وقد عاش في بريطانيا لأكثر من عشرين عاماً، ومنذ أن كان عمره (١٣) سنة تابع دراسته في مدارس لندن، ثم درس «الآداب» في جامعة كمبردج (١٩٦٥ ـ ١٩٦٨)وبعد غربة سبع سنوات زار الباكستان حيث كانت أسرته قد انتقلت إلى هناك، ولقد كان لهٰذه الزيارة بعد

هٰذا الغياب أثرها السلبي ؛ فتكونت عنده انطباعات سلبية عن تلك البلاد، ثم عاد إلى لندن حيث تنقل بين عدد من الأعمال؛ حتى استقر على التأليف والكتابة، وله عدة مؤلفات منها: «أطفال منتصف الليل»، وقد فاز هٰذا الكتاب بالجائزة الأولى في لندن، تحدث فيه عن الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية في الهند، وكانت أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند في ذٰلك الحين قد اتخذت إجراءات قضائية ضد هٰذا الكتاب؛ فحصلت على اعتذار عام من المؤلف ودار النشر بالإضافة إلى تحملها نفقات القضية، وقد حصلت غاندي على الحق في حذف ما تراه غير مقبول في الطبعات الجديدة، أما مؤلفه الذي تلا ذٰلك؛ فهو «الخجل» أو «الحرام»، والذي تحدث فيه عن الباكستان في زعاماتها وثقافتها ودينها، وهٰذا الكتاب ممنوع في الباكستان، وقد رشح للفوز بالجائزة الأولى في لندن؛ إلا أنه لم يحصل على المرتبة الأولى.

والآن يأتي هٰذا الكتاب «الآيات الشيطانية» ليوجه فيه الحرب على الإسلام وقيم المسلمين، بل حتى قيم الإنسان بشكل عام، ويبدو أن المؤلف مصمم على الفوز بالجائزة الأولى؛ فهو مستعد لأي عمل في سبيل هٰذا، وقد منع هٰذا الكتاب في بعض البلاد ـ أعرف منها عند كتابة هٰذه الأسطر ـ الهند والباكستان، والمأمول أن يسري هٰذا المنع في بقية البلاد الإسلامية والبلاد المتعاطفة معها بإذن الله.

وقد وجه المؤلف رسالة غاضبة ـ بسبب المنع ـ إلى راجيف غاندي رئيس حكومة الهند، أورد فيها عدداً من النقاط التي يظهر فيها التناقض بشكل فاضح لا يحتاج معه لتعليق.

«إن الكتاب ليس عن الإسلام، ولٰكنه عن الهجرة والانسلاخ وانقسام الذات والحب والموت، ولندن وبومبي»، «إنه عالج قضية نبي ليس اسمه

محمداً»، «إن أحداث الرواية تجري ضمن رؤية خيالية لشخصية خيالية»، «في هٰذه الأحداث التي تجري في الرؤية، أحاول أن أقدم وجهة نظري حول ظاهرة الوحي ومولد دين عالمي كبير، وأن هٰذه النظرة تمثل نظرة إنسان ملحد، كان للثقافة الإسلامية وما تزال أهمية مركزية طوال حياته»!

وحتى لا يقف الأمر عند ردود الأفعال؛ فمن المفيد أن نعالج بعض مؤشرات هٰذا الموضوع، وهي متعددة:

أولاً: يعتبر سلمان رشدي نموذجاً ـ وإن كان شديد التطرف جدّاً ـ للإنسان الذي خرج من العالم الإسلامي وقدم إلى بلاد الغرب؛ فإذا به يتشبع بفكرة الغرب عن الإسلام، فينقلب معادياً للإسلام وحاقداً على أتباعه من المسلمين، لا شك أن عوامل متعددة منها الشعور بالمنبوذية من قبل المجتمع الغربي تدفعه ليبرىء نفسه من «تهمة» انتمائه لبلاد الإسلام، فيحاول هجر كل ما له صلة بالشرق وبالإسلام؛ ليحصل على شيء من القبول لدى المجتمع الغربي الغريب، إن كان سلمان رشدي يؤمن بالقلم كوسيلة للتعبير عما في نفسه وإن كانت الظروف المحيطة به... قد ساعدته على التأليف؛ فإن هناك غيره ممن لا يكتب أو يكتب ولٰكن بلهجة أخرى ولغة مختلفة عن هٰذا الأسلوب الخسيس.

أليس في بلاد المسلمين من أصحاب الاتجاهات العلمانية الحاقدة على الإسلام من يكتب في الصحف اليومية أموراً تكاد تكون من ذات النوع من التبرّي من الإسلام والهجوم عليه، وإن اختلفت العبارات لاختلاف الظروف والإمكانات ورقابة المجتمعات؟ فمع إدانة سلمان رشدي هٰذا علينا أن ندرك أن المشكلة قد تتجاوزه، وأنه ليس أكثر من عرض لانحراف فكري وعقيدي أكبر، يتواجد في بلاد غير المسلمين كما يتواجد لحدٍّ ما في بلادنا

الإسلامية . . . ﴿مَنْ كانَ عَدُوّاً للهِ وملائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وجِبْرِيلَ ومِيكالَ فَإنَّ اللهَ عَدُوٌّ للكافِرِينَ﴾ .

ثانياً: بغض النظر عن شخصية المؤلف وعن مضمون الكتاب؛ فإن هٰذا الحدث دليل آخر جديد على أن كاتباً واحداً أو مجموعة من الأدباء أو المؤلفين يمكنهم من خلال كتاباتهم أن يحدثوا تأثيراً لا يستهان به في مثل هٰذه المجتمعات التي تحرص على القراءة وعلى الكتاب، ولا شك أن المطلع على الأمور يدرك غيابنا ـ نحنِ المسلمين ـ عن مراكز التأثير العالمية في نطاق الفكر والثقافة، وقد عبر أحد الأساتذة عن هٰذا الأمر؛ فكتب:

«قال لي أخ كريم ونحن نتذاكر ما ينشر الحين بعد الحين في صحف الغرب وبمجلاته من الطعن على الإسلام والدس الرخيص عليه؟

كم من المسلمين في كل دولة من دول الغرب يا ترى يملك من المعرفة بالإسلام، والمعرفة بلغة البلاد التي يسكنها والقدرة على الكتابة بها ما يمكنه من دحض الافتراء، وبيان الحقيقة ـ إن توفرت له الغيرة والرغبة . . . وقليلاً ما تتوفر هٰذه الأيام!

وفكرنا معاً واستعرضنا ـ في حدود معرفتنا ـ إمكانات المسلمين في بعض الدول؛ فخرجنا من ذٰلك بما لا يحزن عدوّاً ولا يسر صديقاً» .

ويتابع؛ فيقول: «الحق أن نقصنا نحن المسلمين في هٰذا العصر نقص كبير، وقصورنا قصور كبير أيضاً، ولقد تعودنا أن نبرر نقصنا وقصورنا باستمرار بإلقاء التبعة واللوم على الظروف وعلى الحكام وعلى الاستعمار والتبشير، ولا شك أن كثيراً من التبعة واللوم يقع على الحكام المعادين للإسلام، وعلى الاستعمار والتبشير، ولٰكن لا شك أيضاً بأن كثيراً من التبعة واللوم يقع علينا نحن المسلمين» .

* «إن هنالك كثيراً من الحاجات الحيوية، والأمور الضرورية الأساسية للإسلام والمسلمين في هٰذا العصر مما نستطيع اتخاذ الأسباب لتلبيته والنهوض به، ولا يحول بيننا وبينه ـ لو أردنا ـ حائل من طغيان حاكم، أو عدوان ظالم، أو مقاومة عدو. . . ولٰكننا مع ذٰلك لا نفعله على حيويته وضرورته؛ لحوائل من أنفسنا التي استعبدتها الدنيا، وإن لم نعترف بذٰلك، ولا ننبعث في الغالب بجد واجتهاد لما لا يوصلنا لمكسب مادي، أو هدف دنيوي قريب، ونلتمس لأنفسنا شتى المعاذير لتفريطنا بحق من حقوق الله عز وجل، ولٰكن هٰذه المعاذير كلها تزول إن صادف في الأمر المطلوب هوى النفس، أو منفعة عاجلة من منافع الدنيا».

ثالثاً: إن من جملة أضرار مثل هٰذا الكتاب أنه يقف حائلاً بين الكثير من القراء الغربيين وبين الإسلام بصورته النقية التي أرادها الله تعالى؛ فالإسلام لا يمثل في أذهان هٰؤلاء مكاناً مرموقاً ـ لأسباب كثيرة لا نفصلها هنا ـ؛ فيأتي هٰذا الكتاب بما فيه من افتراء وانحطاط وإلباس الحق بالباطل، يأتي ليزيد الناس بعداً عن الهدى، لا شك أن المؤلف قد توقع أن يكون لكتابه هٰذا التأثير، ولا شك أنه توقع ردة فعل المسلمين هٰذه، ومع ذٰلك أصرّ على السير فيه، إنّ العرض المشوه للإسلام لن يتوقف بالطبع عند هٰذا الكتاب، ولا شك أنه لن يرد على كل هٰذه الانحرافات والافتراءات بشكل فعال؛ إلا أن يكون للمسلمين ـ أفراداً ومجتمعات ـ تلك الصورة المشرقة التي تجسد الإسلام حقيقة، والتي تكذب بواقعها كل افتراء وكل «آيات شيطانية».

رابعاً: ويبقى السؤال: لماذا هٰذا البون الشاسع بين موقفنا نحن المسلمين من جهة وموقف كل من دار النشر «ومجمع الأدباء» في بريطانيا؟ فلا شك أن الأمر يثير بعض العجب.

فبينما نرى ـ نحن المسلمين ـ وربما كان معنا أهل الإنصاف من الناس ـ في هٰذا الكتاب صورة الشيطان بعداوته للإنسان، ولكل قيم الإنسان الفاضلة؛ نجد أن دار النشر تقوم بطبع الكتاب رغم أن أحد مستشاريها للتحرير (كوشوانت سين) وهو مؤلف هندي غير مسلم ـ قد حذرها من هٰذا العمل بقوله: «لقد صور النبي في هٰذه الرواية على أنه دجال، وإن كان المؤلف لا يدرك أن هٰذا العمل قد يسبب المشكلات؛ فلا شك أنه لا يفهم أبداً حقيقة الأمور في الهند»، قد كان للجانب المالي الدور الأساسي ـ لا شك ـ في تجاهل هٰذا التحذير بالنسبة لدار النشر؛ فردة فعل المسلمين بالنسبة لهم أفضل وسيلة للإعلان والدعاية لهٰذا الكتاب؛ فعلينا أن نأخذ هٰذا الأمر بعين الاعتبار؛ فلا نسوق لهم إنتاجهم من حيث لا ندري، ولقد بحثت شخصياً عن طريقة أخرى غير شراء الكتاب للاطلاع عليه.

وأما بالنسبة لمن رشح الكتاب للجائزة الأدبية؛ فالموضوع قد يكون أكثر عمقاً، فهٰذا الأمر له أكثر من دلالة، فمن هٰؤلاء الأدباء من يحمل في قلبه الحقد على الإسلام والمسلمين؛ فكيف لهٰؤلاء أن يفوتوا هٰذه الفرصة دون توجيه طعنتهم لهٰذا الدين وأتباعه متسترين بشعارات «الأدب» و «حرية التعبير عن الرأي»[1]؟



(١) من مقال بعنوان «دراسة الآيات الشيطانية» للأستاذ مأمون التائب، نشر في غير جريدة ومجلة، وقد رد على كتاب «آيات شيطانية» جماعة نقدوه، من بينهم: الدكتور محمد يحيى مدرس الأدب الإنجليزي بجامعة القاهرة في كتابه «الآيات الشيطانية الظاهرة والتفسير»، نشر المختار الإسلامي في (١٠١ صفحة)، وأحمد ديدات في «شيطانية الآيات الشيطانية وكيف خدع سلمان رشدي الغرب»، مطبوع عن دار الفضيلة، و «من وراء سلمان رشدي أسرار المؤامرة على الإسلام» لفهمي الشناوي، وغيرهم كثير.

كتب التنبُّؤات والتنجيم والشَّعبذة والسحر والطلاسم

من العلوم المحـرمـة علم التنجيم والشعبـذة والـرمـل[1] والسحـر، و «بعضها كفر صراح، ومنها ما يحصل من الكتابة»[2].

وتعليم هٰذا العلم سواء عن طريق كتبه أو من خلال تلقّي مبادئه على «المشعوذين» و «الكهان»؛ حرام.

قال الحـافظ ابن رجب الحنبلي في «فضـل علم السلف على علم الخلف» (ص ٢١): «فعلم تأثير النجوم باطل، والعمل بمقتضاه ـ كالتقرب إلى النجوم، وتقريب القرابين لها ـ كفر».

وقال ابن أبي العز في «شرحه» (ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤): «وصناعة التَّنجيم ـ التي مضمـونهـا الإحكـام والتأثير وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، أو التمزيج بين القوى الفلكية والغوائل الأرضية ـ صناعة محرمة بالكتاب والسنة، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين».

ثم قال ذاكراً أنواع هٰؤلاء العرّافين والمنجّمين: «نوع منهم أهل تلبيس وكذب وخداع، الذين يظهر أحدهم طاعة الجن له، أو يدعي الحال من أهل

---

(١) وبعضهم يستدل على علم الرمل بحديث أخرجه مسلم في «صحيحه»، انظره والرد عليه في رسالة ابن رشد (ت ٥٢٠هـ): «الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخط لما روي في ذٰلك من أحاديث ووجه تأويلها» بتحقيقي.

(٢) «مسائل في طلب العلم وأقسامه» (ص ٢١٥ ـ مع الرسائل الست).

الحال من المشايخ النصابين، والفقراء الكذابين، والطرقية المكارين؛ فهٰؤلاء يستحقون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمثالهم عن الكذب والتلبيس، وقد يكون في هٰؤلاء من يستحق القتل».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «الصفدية» (١ / ١٧١ ـ ١٧٢) عند كلامهم على جهل المتكلّمين بأن المعجزات والكرامات والسحر قوى نفسانية؛ قال: «وكتب السحر الموروثة عن الكُشدانيين والهند واليونانيين والقبط وغيرهم من الأمم مملوءة بذكر ذٰلك مثل كتب طمطم الهندي، وتنكلوشا البابلي، وكتب ثابت بن قرَّة، وأبي معشر البلخي وغيرهم ممَّن صنف في هٰذا الباب، وأبو عبد الله محمد بن الخطيب قد ذكر في كتابه الذي سمَّاه «السر المكتوم في السحر والطلمسات ومخاطبة النجوم» في ذٰلك أموراً كثيرة.

ثم قال عنهم رحمه الله تعالى:

«وهٰؤلاء يعبدون الكواكب بأنواع العبادات والقرابين، وتتنزل عليهم الشياطين التي يسمونها هم روحانيات الكواكب، وهي أشخاص منفصلة عنهم، وإن لم يروها سمعوا كلامها؛ فتخبرهم وتخاطبهم بأمور كثيرة، وتقضي لهم أنواعاً من الحوائج، وهٰذا موجود اليوم كثيراً في بلاد الترك والخطا[1] والعجم والهند، بل وفي بلاد مصر واليمن والعراق والشام وغير ذٰلك، وأعرف من هٰؤلاء عدداً.

وهم كما قال تعالى: ﴿ولا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ في الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ ما شَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ

---

(١) وهي التي تسمى بلاد تركستان، كما في «نخبة الزهر» (ص ٢٦٤).

(٢) طه: ٦٩.

لَوْ كَانُـوا يَعْلَمُـونَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿واتَّبَعُوا ما تَتْلوا الشَّياطينُ على مُلْكِ سُلَيْمانَ﴾[2]» انتهى.

وكتب هٰذه العلوم كثيرة، وأصحـابها موجودون في كل عصر ومصر، ووسائلهم تختلف، ومقاصدهم تأتلف؛ فهم مشغوفون بمعرفة علم الغيب من طريق شياطينهم عن طريق علومٍ شتَّى، مثل: علم الزيج[1]، ومن أشهر كتبه:

١٥ - «الـزيـج الحـاكمي»، لأبي الحسن علي ابن محدث مصر أبي معيد عبـد الـرحمٰن ابن الفقيـه أحمـد ابن شيـخ الإسلام يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري (ت ٣٩٩هـ).

قال الذهبي: «وأهل التنجيم يخضعون لفضيلة هٰذا التأليف»[3]، وقال:

«لا يحل الأخذ عنه؛ فإنه منجّم ساحر، وهو مصنِّف الزيج الكبير»[4].

قال فيه ابن خلكان: «وهو زيج كبير، رأيته في أربع مجلدات بسط القول والعمل فيه وما أقصر في تحريره، ولم أر في الأزياج على كثرتها أطول منه، وذكر أن الذي أمره بعمله وابتدأه له العزيز أبو الحاكم صاحب مصر»[5].

---

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) وانظر في معرفة بطلان هٰذا العلم وصفته: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢ / ١٤٦ وما بعدها)، وهو جدول يدل على حركة الكواكب ومنه يستخرج التقويم، وبعضهم يدعي من خلاله أشياء من المغيبات.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ١٠٩).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٣ / ١٣٢).

(٥) «وفيات الأعيان» (٣ / ٤٢٩).

وانظر التحذير منه في: «مفتاح دار السعادة» أيضاً (٢ / ١٤٧).

وهٰذا الزيج مطبوع في باريس سنة (١٨٠٤هـ) في (٢٢٤ صفحة)، نشره المستشرق كوسين دي برسيفال.

ومن الزيجات المشهورة أيضاً:

١٦ ـ زيج محمد ـ أو أحمد ـ بن جابر البَتَّاني الصابىء.

قال ابن ناصر الدين: «و«زيجه» نسختان، أولى وثانية، وكان ابتدأ رصده في سنة أربع وستين ومئتين إلى سنة ست وثلاث مئة؛ فأثبت الكواكب في «زيجه» لهٰذه المدة»، وقال قبل ذٰلك: «وهو مشكوك في إسلامه»[١].

وقال الذهبي عنه: «صاحب «الزيج» المشهور»، وقال: «الحاسب المنجم، له أعمال وأرصاد وبراعة في فنه، وكان صابئاً ضالًّا؛ فكأنه أسلم وتسمَّى بمحمد، وله تصانيف في علم الهيئة»[٢].

قلت: وله أيضاً «معرفة البروج فيما بين أرباع الفلك»، ورسالة في مقدار الاتصالات، وكتاب شرح فيه أربع أرباع الفلك، وشرح أربع مقالات بطليموس، وغير ذٰلك[٣].

و«زيجه» المذكور مطبوع في روما سنة (١٨٩٩ ـ ١٩١٧م) في جزئين، نشره المستشرق كارلو نالينو، وأعادت طبعه مكتبة المثنى ببغداد سنة (١٩٦٩م).

والمؤلفات في هٰذا الباب كثيرة، سرد كثيراً منها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٩٦٤ ـ ٩٧٢)، والبغدادي في «إيضاح المكنون» (١ /

---

(١) «توضيح المشتبه» (١ / ٦٠٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٥١٨).

(٣) «وفيات الأعيان» (٥ / ١٦٤).

٦٢١)، وبيَّن العلامة ابن القيم[1] تناقض هٰؤلاء المنجمين، وسرد على وجه السرعة أزمنة ظهور أشهر هٰؤلاء المنجمين، وكيف أنهم ناقضوا بعضهم، ومتأخرهم ينقض ما عرفه سابقه، وهٰكذا، وأورد تحذيرات في تضاعيف كلامه من مجموعة من كتبهم، من مثل:

١٧ ـ مؤلفات الكوشيار بن ياسر بن الديلمي، من مثل «الزيجات»، و«الجامع»، و«المجمل في الأحكام»، وقال: «وهو عندهم نهاية في الفن».

١٨ ـ «معرفة الثوابت»، لأبي الحسين عبد الرحمٰن بن عمر بن عبد، المعروف بالصوفي.

١٩ ـ «أسرار النجوم»، لأبي سعيد بن شاذان بن بحر.

٢٠ ـ «التفهيم إلى صناعة التنجيم»، لأبي الريحان البيروني.

وسرد أسماء كثير من المنجمين، وقال بعد كلام عن النصارى وأصحاب المجمع الذين اجتمعوا في عهد قسطنطين ووضعوا للنصارى هٰذا التثليث والشرك المناقض للعقول والأديان، قال: «ولعلهم عند الله أحسن حالاً من أكثر القائلين بأحكام النجوم، الكافرين برب العالمين وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر»[2].

والكتب والرسائل في هٰذا الباب كثيرة، ولا خير في الاستقصاء فيها، وإنما سأتعرض لأشهرها عند أصحابها[3]، ثم أشهرها عند أهل زماننا.

---

(١) في «مفتاح دار السعادة» (٢ / ١٤٤ وما بعدها).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (٢ / ١٤٨).

(٣) نقلاً عن «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاش كبري زادة (١ / ٣١٣ وما بعدها)، ورأيتُ حديثاً: «كشف الأسرار المخفيّة في علم الأجرام السماوية» لعمر بن مسعود بن ساعد المنذري، طبع في سلطنة عُمان، وحُقَّ له أن يسلك في هٰذه المجموعة.

فمن أشهر كتب علم أحكام النجوم المختصرة:

٢١ ـ «مجمل الأصول»، لكوشيار.

٢٢ ـ و «الجامع الصغير»، لمحيي الدين المغربي.

ومن المتوسطات:

٢٣ ـ «كتاب البارع».

٢٤ ـ و «المغني».

ومن المبسوطة:

٢٥ ـ «مجموع ابن شرع».

٢٦ ـ و «الأدوار»، لأبي معشر.

٢٧ ـ و «الإرشاد»، لأبي ريحان البيروني.

٢٨ ـ و «المواليد»، للخصيبي.

٢٩ ـ و «التحاويل»، للسجزي.

٣٠ ـ و «القرانات»، للبازيار.

٣١ ـ و «المسائل»، للقصراني.

٣٢ ـ و «الاختيارات العلائية».

٣٣ ـ و «درج الفلك»، لتنكلوشا.

٣٤ ـ و «التفهيم»، للبيروني.

أما كتب السحر وطرق استخراجه؛ فهي متنوعة.

واختلفت الطرق فيه:

فطريق الهند: تصفية النفس، وعليه:

٣٥ ـ كتاب «مرآة المعاني في إدراك العالم الإنساني».

وطريق النبط: عمل عزائم في أوقات مناسبة، وفيه:

٣٦ ـ كتاب «سحر النبط»، لابن وحشية.

وطريق اليونان: تسخير روحانية الأفلاك والكواكب، وفيه:

٣٧ ـ «كتاب الوقوفات للكواكب».

وفيه:

٣٨ ـ «كتاب طيماوس»، لأرسطوطاليس.

٣٩ ـ و «رسائله» إلى الإسكندر.

٤٠ ـ و «غاية الحكيم»، للمجريطي.

وطريق العبرانيين والقبط والعرب، ذكر أسماء مجهولة المعاني، كأنها أقسام وعزائم كأنهم يزعمون أنهم يسخرون بها ملائكة قاهرة الجن، وفيه:

٤١ ـ «كتاب الجمهرة»، للخوارزمي.

٤٢ ـ و «الإيضاح»، للأندلسي.

٤٣ ـ و «كتاب العمى»، لخلف بن يوسف الدسماساني.

٤٤ ـ و «كتاب البساتين لاستخدام الإنس لأرواح الجن والشياطين».

٤٥ ـ و «بغية الناشد».

٤٦ ـ و «مطلب القاصد».

وأما علم الطلمسات وهو علم باحث عن كيفية تمزيج القوى السماوية

الفعالة بالقوى الأرضية المنفعلة، في أزمنة مناسبة؛ لما أريد منها من الفعل والتأثير، مع بخورات مناسبة مقوية، جالبة لروحانية ذلك الطلسم ليحدث عن هذه الأمور أفعال غريبة في عالم الكون والفساد، وهو مثل السحر، وأشهر كتبه:

٤٧ ـ و «كتاب طبقانا» نقل ابن وحشية عن النبط.

٤٨ ـ و «كتاب غاية الحكيم»، للمجريطي أودعه قواعد هذا العلم.

قلت: وطبع عن المكتبة الثقافية في بيروت سنة (**١٩٩٢م**) كتاب في (٧٠٤ صفحة) بعنوان:

«الدر المنظوم وخلاصة السرّ المكتوم في السِّحر والطَّلاسم والنجوم»، من تأليف محمد الكشناوي الغلاني (ت **١١٥٣هـ**)، وهو مليء بالخزعبلات والترهات، والمصايب والويلات.

وأما كتب السحر والشعوذة المشهورة بين الناس، ويحتاج العوام والمثقفون إلى التحذير منها، ويجب على العلماء وطلبة العلم بيان ما فيها ـ ولو على وجه الإجمال ـ من الشرور والسموم والبلايا والرزايا والخزايا؛ فهي كثيرة أيضاً، نخص منها ما يلي:

٤٩ ـ كتب أبي معشر الفلكي (وهو جعفر بن محمد بن عمر البلخي، المتوفى سنة ٢٧٢هـ).

وكتبه كلها في الشعوذة والدجل، وقد انتشرت انتشاراً واسعاً، وطبعت طبعات عديدة، على ورق رديء، بسعر رخيص؛ ليتسنى للعوام اقتناؤها، وطبعت بعض فصولها مفردة، ويضع لها الناشرون أسماء خطّافة برّاقة.

قال الذهبي في ترجمته:

«قيل: كان محدّثاً؛ فمكر به، ودخل في النجوم، وقد صار ابن نيف وأربعين ثم جاوز المئة.

ومات في رمضان سنة اثنتين وسبعين ومئتين.

وقد ضربه المستعين لكونه أصاب في أمر قبل أن يقع»، وقال عن كتبه:

«وصنّف كتاب «الزَّيْج»، وكتاب «المواليد»، وكتاب «القرانات»، وكتاب «طبائع البلدان»، وأشياء كثيرة من كتب الهذيان»[1].

قلت: ومن كتبه أيضاً: «المدخل» و«الألوف»، كما قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (١ / ٣٥٨)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (١١ / ٥٤).

وقال ابن كثير في آخر ترجمته: «والظاهر أن الذي نسب إلى جعفر بن محمد الصادق من علم الرجز والطرف واختلاج الأعضاء إنما هو منسوب إلى جعفر بن أبي معشر هٰذا، وليس بالصادق، وإنما يغلطون، والله أعلم».

ومن أشهر كتبه المطبوعة: «بغية الطالب في معرفة الضمير للمطلوب والطالب والمغلوب والغالب»، ويطبع باسم «كتاب أبي معشر الفلكي»، وقد ظهرت طبعته الأولى في القاهرة، طبعة حجرية سنة (١٨٦٣م)، ثم طبع مرات عديدة جدّاً بعدها؛ فإلى الله المشتكى، من ظهور الباطل، وعدم الأخذ على يد هٰؤلاء الناشرين.

٥٠/ أ ـ كتب عبد الفتاح الطوخي.

ولا تقل كتب عبد الفتاح الطوخي التي تطبعها المكتبة الثقافية ببيروت سوءً وشرّاً عن كتب أبي معشر؛ ففيها بلاء مستطير، وفساد خطير، ومن أسوئها

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ١٦١).

كتابه «السحر الأحمر» ؛ فقد حوى الكفر البواح والزندقة الصراح .

قلت : ومن هٰذا الباب أيضاً كثير من الادّعاءات والأكاذيب والأراجيف التي تلصق بعليّ رضي الله عنه، وأهل البيت، وخصوصاً جعفر الصادق، وستمر بنا كثير من الأمثلة تدلُّ على ذٰلك عند كلامنا على «كتب منحولة» .

ومن أشهر الأمثلة على كتب الشعوذة والتنجيم، وسادت في الآونة الأخيرة في الآفاق، وطار بها الناس كل مطار، وانتشرت في كثير من الأصقاع والأقطار والأمصار، ولا سيما بعد ذٰلك الحدث الجسيم الذي وقع في أرض الجزيرة العربية من سنين قليلة :

٥٠/ب ـ «كتاب الجفر»[١]، المنسوب كذباً وزوراً إلى الصحابي الجليل علي بن أبي طالب رضي الله عنه تارة، وإلى جعفر الصادق ـ رحمه الله تعالى ـ تارة أخرى .

وفي هٰذا الكتاب من أمور الغيب والأحداث والأسرار الشيء الكثير، ويزعم الإمامية أن جعفراً الصادق ـ رحمه الله ـ كتب لهم فيه كل ما يحتاجون إليه، وكل ما سيقع ويكون إلى يوم القيامة، وكان مكتوباً عنده في جلد ماعز؛ فكتبه عنه هارون بن سعيد العجلي رأس الزيدية، وسماه (الجفر) باسم الجلد الذي كتب فيه، وهٰذا زعم باطل مخالف لما يعتقده المسلمون من أن الغيب لا يعلمه إلا الله سبحانه، ومن ارتضى من رسله، قال تعالى : ﴿عالِمُ الغَيْبِ

---

(١) وهٰذا الكتاب من مصادر كتاب «الكافي» للكليني ؛ ففي كتاب الحجة منه : (باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامع» (١ / ٢٣٨ ـ ٢٤٠) وفيه على لسان علي رضي الله عنه : «وإنّ عندنا الجفر، وما يدريهم ما الجفر؟ قال : قلت : وما الجفر؟ قال : وعاء من أدم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل»، وفيه : « . . . ما يحدث بالليل والنهار، الأمر من بعد الأمر، والشيء بعد الشيء إلى يوم القيامة»!!

وانظر : «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (١ / ٢٥٨ ـ ٢٦١) .

فَلا يُظْهِرُ على غَيْبِهِ أَحداً إلاَّ مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾[1].

قال السيد محمد رشيد رضا:

«لا يعرف له سند إلى أمير المؤمنين، وليس على النَّافي دليل، وإنما يطلب الدليل من مدَّعي الشيء، ولا دليل لمدّعي هٰذا الجفر»[2].

قلت: المشهور أن الكتاب المزعوم منسوب إلى جعفر الصادق، ولم يصح ذٰلك البتة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الكذب والأسرار التي يدعونها عن جعفر الصادق؛ فمن أكبر الأشياء كذباً؛ حتى يقال: ما كذب على أحد ما كذب على جعفر رضي الله عنه.

ومن هٰذه الأمور المضافة: كتاب «الجفر» الذي يدعون أنه كتب فيه الحوادث، والجفر ولد الماعز، يزعمون أنه كتب ذٰلك في جلده»[3].

وقال أيضاً: «ونحن نعلم من أحوال أئمتنا أنه قد أضيف إلى جعفر الصادق من جنس هٰذه الأمور ـ أي: الاستدلال على الحوادث المستقبلية ـ ما يعلم كل عالمٍ بحال جعفر ـ رضي الله عنه ـ أن ذٰلك كذب عليه؛ فإن الكذب عليه من أعظم الكذب»[4]، ثم ذكر مجموعة من الكتب كُذبت عليه منها «الجفر»، وقال: «وكل ذٰلك كذب عليه باتّفاق أهل العلم»[5].

---

(١) الجن: ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) «فتاوى محمد رشيد رضا» (٤ / ١٣٠٧، فتوى رقم ٥١٥)، ومجلة «المنار» (٤ / ٦٠).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤ / ٧٨ ـ ٧٩)، و«نقض المنطق» (٦٦).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٣٥ / ١٣٨).

(٥) المرجع السابق.

وقال أيضاً في «درء تعارض العقل والنقل» (٥ / ٢٦): «وقد أجمع أهل المعرفة بالمنقول على أن ما يروى عن علي وعن جعفر الصادق من هٰذه الأمور التي يدّعيها الباطنية كذب مختلق، ولهٰذا كانت ملاحدة الشيعة والصوفية ينسبون إلحادهم إلى علي، وهو بريء من ذٰلك».

وقال يرحمه الله في «منهاج السنة» (٢ / ٤٦٤) عند ذكره علياً وجعفراً الصادق رضي الله عنهما: «الكذب على هٰؤلاء في الرافضة أعظم الأمور، لا سيما على جعفر بن محمد الصادق؛ فإنه ما كُذِبَ على أحد ما كُذِبَ عليه، حتى نسبوا إليه كتاب «الجفر»».

وقال في (٨ / ١٠ ـ ١١) منه: «ومن الناس من ينسب إليه ـ أي: إلى علي رضي الله عنه ـ الكلام في الحوادث كـ «الجفر» وغيره، وآخرون ينسبون إليه «البطاقة»، وأموراً أخرى يُعْلَم أن علياً بريء منها، وكذٰلك جعفر الصادق قد كُذِبَ عليه من الأكاذيب ما لا يعلمه إلا الله...».

وقال أيضاً:

«ومن المعلوم بالتواتر علماً ضرورياً لمن له خبرة متوسطة بأحوال الصحابة أنهم كانوا أعظم الخلق منافاة لمثل هٰذه التحريفات التي يسمونها «التعبير والتأويل» خاصتهم وعامتهم، وأن جميع ما ينقل عنهم مما يخالف الظاهر المعروف؛ فهو كذب مفترى، مثل ما يزعم أهل البطاقة[1] والجفر ونحو ذٰلك مما يدعونه من العلوم الباطنة المنقولة عن علي رضي الله عنه وأهل البيت رضي الله عنهم»[2].

وقال ابن خلدون في «مقدمته»: «واعلم أن كتاب «الجفر» كان أصله

(١) انظر عنه ما سيأتي في (كتب منحولة) (رقم ١٦).

(٢) «بغية المرتاد» (ص ٣٢١).

أن هارون بن سعيد العجلي وهو رأس الزيدية كان له كتاب يرويه عن جعفر الصادق، وكان مكتوباً عند جعفر في جلد ثور صغير؛ فرواه عنه هارون العجلي، وكتبه وسماه «الجفر» باسم الجلد الذي كتب فيه لأن الجفر في اللغة هو الصغير، وصار هٰذا الاسم علماً على هٰذا الكتاب عندهم، وكان فيه تفسير القرآن وما في باطنه من غرائب المعاني مروية عن جعفر الصادق، وهٰذا الكتاب لم تتصل روايته ولا عرف عينه، وإنما يظهر منه شواذ من الكلمات لا يصحبها دليل، ولو صح السند إلى جعفر الصادق؛ لكان فيه نعم المستند من نفسه أو من رجال قومه»[1].

وقد حكم ببطلان هٰذه النسبة أيضاً: صديق حسن خان في «أبجد العلوم» (٢ / ٢١٤ ـ ٢١٦) و «لقطة العجلان» فقال:

«فهٰذا الكتاب لا تصح نسبته إلى علي ولا إلى جعفر الصادق، والذين نسبوه إليها من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار، والتمييز بين صحيحها وسقيمها، وعمدتهم في المنقولات التواريخ المنقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع من عرف بالكذب والاختلاق، وغير خافٍ على طلبة العلم أن ما لا يعلم إلا من طريق النقل لا يمكن الحكم بثبوته إلا بالرواية صحيحة السند، فإذا لم توجد؛ فلا يسوغ لنا شرعاً وعقلاً أن نقول بثبوته»[2].

وحُقَّ لهٰذا الكتاب أن ينظم في سلك (كتب منحولة)، ولٰكني ذكرتُه هنا لما رأيت وأحسستُ من أثرٍ بالغٍ له في نفوس العامَّة، وكانوا ـ أو كادوا ـ يعتقدون بما فيه، ويجزمون بوقوع أشياء في المستقبل عليه؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) «المقدمة» (ص ٣٣٤).

(٢) «السير» (١٩ / ٥٤٣ ـ الهامش).

وكنتُ أنا وبعضُ إخواني من طلبة العلم ممن هم على المنهج السلفي القويم، قد حذَّرنا قومنا مما في هٰذا الكتاب عندما بدؤوا يُخرجون ما فيه، ويسقطونه على الواقع الذي يحيونه؛ فكتبتُ لهم محذراً ورقةً هٰذه صورتها:

احذروا من الكذب على النبي ﷺ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فحرصاً منا على أن لا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله، وخوفاً من وقوع الناس في الكذب عليه ﷺ، ولحوقهم وعيد النار الثابت في الحديث المتواتر: «من كذب علي متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار»؛ فنكتب محذرين قومنا من كتاب انتشر ذكره في الآونة الأخيرة، مع تزامن الأحداث التي وقعت بأرض المسلمين، ألا وهو كتاب «الجفر»، وقد حذر علماؤنا المزكون الأخيار من ترهات وأباطيل هٰذا الكتاب قديماً، وبيّنوا أنه مكذوب على جعفر الصادق رضي الله عنه.

ثم ذكرت فيه أقاويل أهل العلم السالفة، ثم قلت:

قال السيد محمد رشيد رضا في «فتاويه» (٤ / ١٣٠٧، رقم ٥١٥):

«لا يعرف له سند إلى أمير المؤمنين، وليس على النافي دليل، وإنما يطلب الدليل من مدّعي الشيء، ولا دليل لمدّعي هٰذا الجفر».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤ / ٧٨ - ٧٩)، و«نقض المنطق» (٦٦): «وأما الكذب والأسرار التي يدعونها عن جعفر الصادق؛ فمن أكبر الأشياء كذباً؛ حتى يقال: ما كذب على أحد ما كذب على جعفر رضي الله عنه، ومن هٰذه الأمور المضافة: كتاب «الجفر» الذي يدعون أنه كتب فيه الحوادث».

وقال أيضاً في «مجموع الفتاوى» (٣٥ / ١٣٨):

«ونحن نعلم من أحوال أئمتنا أنه قد أضيف إلى جعفر الصادق من جنس هٰذه الأمور ـ أي: الاستدلال على الحوادث المستقبلية ـ ما يعلم كل عالم بحال جعفر ـ رضي الله عنه ـ أن ذٰلك كذب عليه، فإنّ الكذب عليه من أعظم الكذب»، ثم ذكر مجموعة من الكتب كُذبت عليه منها «الجفر»، وقال: «وكل ذٰلك كذب عليه باتفاق أهل العلم».

فكأن هٰؤلاء العلماء الأعلام بين ظهرانينا، يحذّروننا من كذب ما يروّجه الجهلة على نبينا ﷺ؛ فرحمهم الله تعالى.

من الذي وضع الكتاب، ويروّج له، وما هي أوجه بطلانه؟

الجفر: من أولاد المعز ما بلغ أربعة أشهر، والمراد به هنا جلد المعز الذي كتب فيه، وهٰذا الكتاب يزعم الشيعة الإمامية أن جعفراً الصادق رحمه الله كتب لهم فيه كل ما يحتاجون إليه، وكل ما سيقع ويكون إلى يوم القيامة، وكان مكتوباً عنده في جلد ماعز؛ فكتبه عنه هارون بن سعيد العجلي (رأس الزيدية)، وسماه «الجفر» باسم الجلد الذي كتب فيه، وهٰذا زعم باطل؛ فإن جعفراً الصادق كجده أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لا يعلم الغيب.

ومن عقيدتنا أن الغيب لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، ومن أطلعه الله عليه من أنبيائه فيما يوحي إليهم، قال تعالى: ﴿فلا يُظْهِرُ على غَيْبِهِ أَحداً إِلَّا مَنِ ارْتَضى مِنْ رَسُولٍ﴾، وقد ثبت عن علي رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ لم يخصه بشيء من دون أصحابه كما هو ثابت في «صحيح البخاري» (رقم ١١١ و١٨٧٠ و٣١٧٢ و٣١٧٩ و٦٧٥٥ و٦٩٠٣ و٦٩١٥ و٧٣٠٠) من طريق أبي جحيفة السوائي؛ قال: سألتُ علياً رضي الله عنه: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن، أو ما ليس عند الناس؟ فقال: «والذي خلق الحبة،

وبرأ النسمة؛ ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهماً يعطى رجل في كتابه، وما في هٰذه الصحيفة. قال: قلت: فما هٰذه الصحيفة؟ قال: «العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر».

قال ابن حجر: «وإنما سأله أبو جحيفة عن ذٰلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت ـ لا سيما عليّاً ـ أشياء من الوحي خصّهم النبي ﷺ بها لم يطلع غيرهم عليها».

وقال العيني في «عمدته» (١ / ١٦١) عن ابن بطال قوله: «فيه ما يقطع بدعة الشيعة والمدعين على علي رضي الله عنه أنه الوصي، وأنه المخصوص بعلم من عند رسول الله ﷺ لم يعرفه غيره، حيث قال: ما عنده إلا ما عند الناس من كتاب الله، ثم أحال على الفهم الذي الناس فيه على درجاتهم ولم يخص نفسه بشيء غير ما هو ممكن في غيره».

على أن الكتاب ـ أي: كتاب «الجفر» ـ لا تصح نسبته إلى جعفر الصادق رحمه الله، والذين نسبوه إليه من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار، والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وعمدتهم في المنقولات التواريخ المنقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع من عرف بالكذب والاختلاق، وغير خافٍ على طلبة العلم أن ما لا يعلم إلا من طريق النقل لا يمكن الحكم بثبوته إلا بالرواية الصحيحة السند، فإذا لم توجد؛ فلا يسوغ لنا شرعاً وعقلاً أن نقول بثبوته؛ فكيف إذا نصص العلماء المحققون على كذبه وزوره مثل: ابن تيمية، ومحمد رشيد رضا ـ كما تقدم ـ، وصديق حسن خان في كتابيه «أبجد العلوم» (٢ / ٢١٤ ـ ٢١٦) و «لقطة العجلان».

إذاً... فمن الذي يروج هٰذا الكتاب، وينشر ذكره في الناس؟

إنهم مدّعو الغيب... الجهلة... الكذّابون على رسول الله

ﷺ. . . المتقوّلون على أئمة العلم ما لم يقولوه. . . الشيعة الإمامية. . . الطُرُقِيُّونَ. . .

شبهة ودفعها.

فإن قيل: في هٰذا الكتاب إخبار عن حوادث وقعت أو ربما ستقع. . . !!

قلتُ: لا يلزم من ذٰلك أن هٰذا حق. . . على فرض صحة ما قيل. . فإن الكهان يأخذون عن مسترقي السمع، وكانوا قبل مبعث النبي ﷺ كثيراً، وأما بعد المبعث؛ فهم موجودون، ولٰكنهم قليل؛ لأن الله تعالى حرس السماء بالشُّهُب، وأكثر ما يقع في هٰذه الأمة ما يخبر به الجن أولياءهم من الإنس عن الأشياء الغائبة بما يقع في الأرض من الأخبار؛ فيظنه الجاهل كشفاً وكرامة، وقد اغتر بذٰلك كثير من الناس يظنون المخبر لهم بذٰلك عن الجن وليّاً لله، وهو من أولياء الشيطان، ورحم الله القرطبي؛ فإنه قال في الكهان:

«يجب على من قدر على ذٰلك من محتسب وغيره أن يقيم من يتعاطى شيئاً من ذٰلك في الأسواق، وينكر عليهم أشد النكير، وعلى من يجيء إليهم، ولا يغتر بصدقهم في بعض الأمور، ولا بكثرة من يجيء إليهم ممن ينتسب إلى العلم؛ فإنهم غير راسخين في العلم، بل من الجهال بما في إتيانهم من المحذور».

قلت: واغربتاه. . . وإسلاماه. . . لقد تعاطى كثير من المتمشيخين الكهانة في بيوت الله. . . وروَّجوا للباطل. . . واعتدوا على علم الله بمشاركتهم غيره زوراً وبهتاناً ـ بعلم الغيب. . . فاحذر أخي القارىء علىٰ عقيدتك، فإن المقرر عند العلماء أن ادّعاء علم الغيب ـ بجميع أضرابه وأقسامه ـ كفر وشرك.

قال علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» (١٢٤) في مبحث الكهانة (وهٰؤلاء الذين يفعلون هٰذه الأفعال الخارجة عن الكتاب والسنة أنواع) وذكر منهم نوعاً؛ فقال:

«نوع منهم: أهل تلبيس وكذب وخداع، الذين يظهر أحدهم طاعة الجن له، أو يدعي الحالَ من أهل المحال؛ كالمشايخ النصّابين، والفقراء الكذّابين، والطّرقية المكارين؛ فهٰؤلاء يستحقون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمثالهم عن الكذب والتلبيس، وقد يكون في هٰؤلاء من يستحق القتل».

وقال أيضاً (ص ١٢٥): «ثم اعلم أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لم يعلموا المغيبات من الأشياء إلا ما علمهم الله تعالى أحياناً، وذكر الحنفية (وغيرهم) تصريحاً بالتكفير باعتقاد أن النبي ﷺ يعلم الغيب؛ لمعارضة قوله تعالى: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السَّماواتِ والأرْضِ الغَيْبَ إلَّا اللهُ﴾» انتهى.

فاحذروا عباد الله من هٰذا الكتاب، وما فيه من الكذب على رسول الله ﷺ، وكتب أخونا علي الحلبي ـ حفظه الله ـ تحذيراً آخر آنذاك، وعنون له «تنبيه ونصيحة» وهٰذه صورته:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

تنبيه ونصيحة

الحمدُ للهِ وحدَه، والصلاةُ والسلامُ على مَن لا نبيَّ بعده، أمّا بعد:

فإنَّ النَّاسَ في هٰذه الأيَّام المُدلهمَّة، أيّامِ الفِتَنِ والمصائب، قد كَثُرَ مِنْهُم ـ بعلمٍ وبغيرِ علمٍ ـ إيرادُ بعضِ ما يسمونَه أو يقرؤونَهُ مِمَّا يُنْسَبُ للنبيِّ ﷺ، مِمّا فيه مُشابهةٌ للواقعِ الذي نعيشهُ، أو الفِتَنِ التي نحيَاها.

فتراهم يتناقلونَه بينَهم دونَ تثبُّتٍ، ومِن غيرِ درايةٍ وتأكُّدٍ، جازمينَ أنَّ هٰذا الحديثَ أو ذاك قد قاله النبيُّ ﷺ!

وهٰذا العَمَلُ منهم ـ هداهمُ اللهُ ـ فيه انحرافٌ جَلِيٌّ عن جادَّةِ العلمِ الـذي به يَنْجـو المَرْءُ مِن الأغلاطِ والأخطاءِ التي تُورِدُه هاويةَ الكذب على رسولِ الله ﷺ.

وفوقَ هٰذا وذاك؛ فإنَّ مثلَ هٰذا التناقُلِ لما هو كَذِبٌ لا يصحُّ، وباطلٌ لا يَثْبُتُ، مَعَ الجَزْمِ بنسبتِهِ للنبيِّ ﷺ يُؤدِّي إلى سَخَطٍ من اللهِ سبحانه على الأمَّة، يتضاعفُ به بلاؤها، وتزدادُ فيه فِتَنُها ومصائِبُها.

فعلىٰ المُسلمين أنْ يكونوا واعينَ لما يسمعون، مُتَنَبِّهينَ لما يقرؤون، حريصين على ما يتناقلون، ولا يجوز لهم بحالٍ من الأحوالِ أن يكونوا أُسراءَ لعواطفهم ومحابِّهم، بل عليهم أنْ يعرضوا أعمالَهم كلَّها، وأقوالهم جميعَها على كتاب اللهِ وسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ، لكي ينجوا من الإثم، ويخلُصوا من العذاب.

وعليهم ـ وفَّقهم الله للخير ـ أن يتذكروا قول نبيِّهم ﷺ مُحَذِّراً من نَقْلِ ما يُنْسَبُ له من غير تَثَبُّتٍ أو تأَكُّدٍ:

«إيَّـاكم وكثـرةُ الحـديثِ عنّي، مَن قال عَلَيَّ؛ فلا يقولَنَّ إلَّا حقّاً أو صِدقاً، فَمَن قال عليَّ ما لم أقُل؛ فليتبوَّأْ مقعَده من النار»، رواه الإمام أحمد وابنُ ماجه بسندٍ حَسَنٍ.

ومِن الأحاديثِ التي اشتهرتْ بين الناسِ ـ أخيراً ـ حديثٌ مكذوبٌ لا أصلَ له، كَتَبَ فيه الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني مقالاً في جريدة الدستور الأردنية، يوم الخميس (٢٩ / ١١ / ١٩٩٠)، يقول فيه مُحَذِّراً منه:

كتـاب الجفر المنسوب لسيدنا علي رضي الله عنه في نظر الإسلام كذب وكفر وضلال.

١ ـ قرأت كتـاب «الجفـر» طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، طبع سنة

(١٩٧١)، من مقتنيات مكتبة الجامعة الأردنية، وتبين لي أنه مكذوب منحول للإمام علي رضي الله عنه، ورأيت فيه مكر الحاقدين على الإسلام وكيدهم في إشاعة الشعوذة وادعاء علم الغيب، وإلهاء المسلمين وإشغالهم بالغيبيات المـزعـومـة عن الأعداد والجهاد وبث التوعية الإيمانية والجهادية في الأمة وتحمل مسؤولياتها.

٢ ـ في الكتاب مخالفة صريحة للعقيدة الإسلامية (انظر: ص ٤ من الكتاب المذكور)، وادعاء علم الغيب للإمام علي رضي الله عنه وإحاطته بعلم اللوح المحفوظ، وهٰذا يعني مشاركة الإمام علي لله في علم الغيب؛ كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً.

وقد بين القرآن الكريم كذبهم وافتراءهم بقوله: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السَّماواتِ والأرْضِ الغَيْبَ إلَّا اللهُ﴾، وقال تعالى على لسان رسول الله ﷺ: ﴿لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الخَيْرِ وما مَسَّنِي السُّوءُ﴾.

وقال ﷺ: «من جاء إلى عراف أو كاهن؛ فقد كفر بما أنزل على محمد».

٣ ـ الكتـاب في خمس وثلاثين صفحة يحتوي على ثمانية وعشرين بابـاً، منها في البداية أبواب متصلة برموز الكواكب وأرقام وحروف، وبيان لدلالاتها وأسرارها ليس لها في الدين دليل. وتعتبر من ادعاء علم الغيب الذي اختص الله بمعرفته بقوله: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السَّماواتِ والأرْضِ الغَيْبَ إلّا اللهُ﴾.

٤ ـ وفي بقية فصول الكتاب تجد مزاعم تدور حول ما يحصل في بلاد الشام والعراق والحجاز وفلسطين واستنبول «القسطنطينية» من فتن وحروب،

واضطراب وتغيير من خصب إلى جدب، ومن يسر إلى عسر وغلاء. . . ومن أمن إلى حرب وأمراض، وتغيير أحوال وكثرة الموت والقتل، «مما يدل على هدف خبيث يضع أهل هٰذه البلاد تحت سيطرة حرب نفسية تملؤهم رعباً وفزعاً من المستقبل؛ فلا يستقرون ولا يطمئنون لشل قواهم الفكرية والنفسية وتعطيلها عن العمل والجد والعطاء.

٥ ـ ومن عباراته وتوقعاته فيما يحصل في أحد الأشهر وتواريخها:

«يكون رخص كثير ومرض، ويكون الموت في الناس، وتكون الخيانة والزنى، ويكثر الوباء والحروب». . . وبعدها السنة كثيرة الخصب، جيدة الكروم والزيتون، ولٰكن تكثر الفتن بين الملوك. . .»، وأسلوب الكتاب قائم على تعريض القارىء للتأثيرات النَّفسية المتقابلة الحادة لينهار ويستسلم؛ فهو كذب على كذب، وظلمات بعضها فوق بعض «ولم يكتف الحاقدون الماكرون في أكاذيب الجفر فأضافوا لها كذبة جديدة ينسبونها إلى رسول الله ﷺ، وقالوا إنها مكتوبة في الجفر المنسوب كذباً لسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهي: يجتمع بنو أظفر في أرض الجزيرة بين جمادى ورجب، ويظهر رجلٌ يقاتل الروم اسمُه صادم. . .» إلى آخرِ هٰذه الروايةِ الباطلةِ الكاذبةِ. . .

وهٰذا كلُّه إفكٌ مفترىً، ناقلُه وناشرُهُ شريكٌ في إثمِ كاذبهِ ومُفتريهِ!!

فاحذروا أيُّها المسلمون، وحذِّروا من هٰذه الأباطيلِ إخوانكم وأحِبَّاءَكم، والسلام عليكم.

وكتب أيضاً الأخ سليم الهلالي تحذيراً ثالثاً، ولم يكن ذٰلك عن تواطىء بيننا، وإنما علم كل منا بما كتب الآخر بعد برهة من الزمن، وهٰذه صورة بعض ما كتب:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وآله وصحبه وجنده... أما بعد؛ فقد تمخضت الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي عن رواج أحاديث منسوبة ومكذوبة على رسول الله ﷺ، استخرجت من بطون كتب الموضوعات التي ألفها أصحابها لتحذير المسلمين مما ينسب لرسول الله كذباً وزوراً.

وقد طارت بذٰلك بعض الصحف السيارة، وردّدها كثير من الخطباء على المنابر، وتحدث العامة، وتساءل عنها المسترشدون.

ولما كان الكشف عن مثل هٰذا الباطل جهاد في سبيل الله والدفاع عن سنة رسول الله لا يقوم به إلا عدول الأمة، ولا يصبر على لأوائه إلا جهابذة الأئمة؛ لقوله ﷺ: «يحمل هٰذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الضالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين». حسن بشواهده.

فقد عزمنا بعد التوكل على الله على تتبعها وبيان مفاسدها وسوء عواقبها».

ثم جاء فيه تحذير من هٰذا الكتاب هٰذه صورته:

«كتاب «الجفر» من وضع الزنادقة الذين يبتغون الفتنة، ونسب للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو منه بريء».

وحسبك قول أئمة الإسلام في ذٰلك، قال ابن القيم رحمه الله في «مفتاح دار السعادة» (٢ / ٢١٦): «فهٰذا لا يعلم ثبوته عن علي والكذابون كثيراً ما ينفقون سلعهم الباطلة بنسبتها إلى علي وأهل البيت كأصحاب القرعة والجفر والبطاقة والهفت والكميان والملاحم وغيرها؛ فلا يدرى ما كذب على أهل البيت إلا الله سبحانه».

وقد أطبق المحققون من أهل العلم على قول واحد وهو أن الإمام علي بريء من كتاب «الجفر» براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليه الصلاة والسلام، وانظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١ / ٥٩١ ـ ٥٩٢)، و«تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص ٤٨ ـ ٤٩).

«كتاب الجفر» يدور على التنجيم والطلاسم، وهي من السحر؛ لقوله ﷺ: «من اقتبس علماً من النجوم؛ اقتبس شعبة من السحر». صحيح ـ أخرجه أبو داود وأحمد عن ابن عباس رضي الله عنه، وقال الله تعالى: ﴿ولا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾[1]» انتهى.

ومعذرة ـ أخي القارىء ـ على هٰذه الإطالة من التحذير من هٰذا «الجفر»! ولٰكن. . . بقي شيء واحد لا بُدَّ منه ونحن بصدد هٰذا الكتاب، ألا وهو نقل عبارات مما في هٰذا الكتاب حتى يتبيَّن العوار، وينزاح السِّتار، فمما جاء في أوله (ص ٤) أن عليّاً صعد المنبر بالكوفة، وخطب خطبة جامعة، ذكر فيها ما أطلعه الله عليه مما هو مثبت في اللوح المحفوظ، فصار يتكلَّم مما شاهده، وكان من الحاضرين جعفر الصادق؛ فكتب ما سمعه في جلد الجفر. . . إلى آخر كذبهم.

وهنالك رواية أُخرى في سر تدوين هٰذا «الجفر»، وهو «إن رسول الله قد أسرَّه لعليّ رضي الله عنه وأمره بتدوينه»، كما في «كشف الظنون» (١ / ٥٩١)، وهٰذا تناقض، وهو دليل من أدلة البطلان.

و«الجفر» كله قائم على التنجيم والطَّلاسم، ومنه ألفاظ كفريّة صريحة، فيها حلف بغير الله؛ كالجنّ والأفلاك السبعة ونحوها، وفيه طلب المدد من الجن والعفاريت، واستطلاع الغيب، ونحو ذٰلك من أمور ينكرها

---

(١) طه: ٦٩.

الإسلام جملة وتفصيلاً .

ومثالٌ لذلك ما قالوه في «الجفر الجامع» (ص ٤٣) لمعرفة استحضار المندل وخدامها الروحانية ، وفي إيراد الزَّجْر الذي يُزجرون به .

«بقوف قوف ، يريش مبروش ، انزلوا بحق نطوش ، وزجرتكم بالحاكم عليكم قرموش . . . »!

وأمثالُ ذلك من الكفريات التي لا تنطلي إلا على الجهلاء الغارقين في البله والغباء!!

وصياغة هذا «الجفر» ظاهرة الصناعة ، بادية التمحل والانتحال ، ودليل ذلك ما سُبِكَ به الكتاب من أسلوب السجع ، وهو أسلوب كتابي لم يعرف في القرون الأولى على مثل هذه الصفة!

ومن صور سجعه السخيف البارد ـ وأمثلته كثيرة ـ ما في (ص ٢٥) منه على لسان علي رضي الله عنه ـ وهو منه بريء ـ: « . . . أنا بثير الترك ، أنا شملاص الشرك ، أنا جنبتا الزنج ، أنا جرجس الفرنج ، أنا عقد الإيمان ، أنا يركم الغيلان ، أنا بدر البروج ، أنا سنشار الكروج . . . »!

ثم قال (ص ٢٦): « . . . أنا والله وجه الله (!)، أنا والله أسد الله . . . »!

ثم قال (ص ٦٧) : «يا صالح سلم ، وللجماعة كلم ، يوسف أعرض عن هذا ، يا موسى أقبل على هذا ، يا سلام سلِّم ، يا جهجاه كلِّم ، يا محمد ارقُدْ ، يا مصطفى اسْجُد . . . »! إلى آخر ما فيه من هراء!

وقد عمل على نقض هذا «الجفر» الإمام ابن قتيبة الدينوري في «تأويل مختلف الحديث» (ص ٤٩)؛ فقال ردّاً على أصحاب التفسير الباطني

الباطل: «. . . وأعجب من هٰذا التفسير تفسير الروافض للقرآن، وما يدعونه من علم باطنه بما وقع إليهم من «الجفر» الذي ذكره هارون بن سعيد العجلي، وكان رأس الزيدية. . .».

ثم قال شارحاً: «وهو جلد جفر، ادَّعَوْا أنه كتب فيه لهم الإمام كل ما يحتاجون إلى علمه، وكل ما يكون إلى يوم القيامة. . .».

ثم ذكر أمثلةً من تفسيراتهم الباطلة؛ فكان مما قاله: «. . . وقولهم في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾: إنها عائشة. . . وقولهم في ﴿الخَمْرُ والمَيْسِرُ﴾: إنهما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، و﴿الجِبْتَ والطَّاغوتَ﴾ إنهما معاوية وعمرو بن العاص. . . مع عجائب أرغب عن ذكرها، ويرغب من بلغه كتابنا هٰذا عن استماعها».

كذا قالوا. . . فُضّت أفواههم! وأين علم الله المختص به سبحانه؟!

وأخيراً هناك عدة من الكتب تعرف باسم «الجفر»، تختلف فيما بينها؛ صياغةً، وحجماً، وأسلوباً، ومادةً! فأيٌّ منها الذي ألفه علي أو جعفر؟!

وما سبق كلّه يدل دلالة لا تقبل الجدل على أن هٰذا «الجفر» كتاب مدسوس على الإسلام، منحول على أئمة أهل البيت، وبخاصَّة الصحابي الجليل علي رضي الله عنه[1]، على الرغم من أنف الكليني القائل فيه في «الكافي» (١ / ٢٣٨): «الجفر من مصادر الأئمة، وإن هٰذا «الجفر» فيه توراة موسى، وإنجيل عيسى، وعلوم الأنبياء والأوصياء، ومن مضى من علماء بني إسرائيل، وعلم الحلال والحرام، وعلم ما كان وما يكون».

---

(١) انظر كتاب أخينا علي الحلبي: «التحذيرات من الفتن العاصفات»؛ ففيه كلام حسن عن هٰذا الكتاب؛ فجزاه الله خيراً.

اللهم إنا نبرأ إليك من هٰذه الترهات، واحفظ علينا عقولنا ودينا، وسلِّمنا من الجنون وسيىء الأسقام.

ومن كتب الشعوذة والسحر:

٥١ ـ «شمس المعارف»، لأحمد بن علي البوني (ت ٦٢٢هـ).

قال الشيخ عبد الله بن جبرين حفظه الله ورعاه: «هٰذا الكتاب من كتب الخرافيين، وقد شحنه مؤلفه بالأكاذيب والخرافات الباطلة، وفيه عقائد باطلة يكفر من اعتقدها، وهو أيضاً مليء بأمور السحر والكهانة، وأكثر من يقتنيه هم السحرة وأهل الشعوذة؛ فقد حصل بسببه مفاسد وأضرار أوقعت جماعات كثيرة في أنواع من الكفريات والضلالة والضرر بالأمة، فننصح كل مسلم بالبعد عنه، ومن حصل عليه؛ فليحرقه، كما ننصح المسلم بقراءة كتاب الله تعالى، وكتب السُّنَّة المطهرة، كالـ «الصحيحين»، والسنن، وكتب التوحيد الصحيحة؛ ففيها ما يحفظ على المسلم دينه وأمانته، والله أعلم»[1].

فهٰذا الكتاب مليء بالكذب والزور والتمويه والإخبار ـ باطلاً ـ عن مستقبلات الحوادث وغائبات الأمور[2].

وقد حذر الشيخ علوي المالكي[3] منه، وذكره تحت فائدة «ذكر العلماء كتباً لا ينبغي للإنسان أن ينقل منها حديثاً إلا بعد المراجعة والتنقيب، بل بعضها يغلب فيه ذكر الأحاديث الموضوعة. . .»، وذكر هٰذا الكتاب.

قلت: يا ليت الشر الذي في هٰذا الكتاب مقتصراً على هٰذا الباب على خطورته، ولٰكنه تعداه إلى صحيح التوحيد؛ فهو كتاب «طلاسم»

---

(١) «فتاوى إسلامية» (٣ / ٢٦٥).

(٢) «التحذير من الفتن العاصفات» (٥٢ ـ الهامش).

(٣) في كتابه: «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف» (ص ٢٩).

و «سحر»، وبتعبير موجز هو كتاب شرك يدعو إليه ويعلِّمه للناس.

وإليك ـ أخي القارىء ـ أمثلةً مما في هٰذا الكتاب من الشركيات:

جاء فيه (ص ٤٠١) ما نصه:

«ولحرف الباء خلوة، وخادمه مهيائيل، فإذا أردت استخدامه؛ اكتب الحرف وضعه في رأسك بعد الرياضة، واتل الدعوة والقسم دبر كل صلاة (٣١) مرة، واتل العزيمة والرياضة (٤٠) يوماً، فإن الملك يحضر ويقضي حاجتك، ومهما أردته تبخر وتقول: أجب يا خادم حرف الباء؛ فإنه يحضر...».

وجاء فيه أيضاً (ص ١٢٢ ـ ١٢٤):

«اعلم أيها الأخ إذا أردت ذٰلك؛ صم ثلاثة أيام أولها الثلاثاء، ثم الأربعاء والخميس، وهو صيامك عن غير ذي روح، وأنت تبخر بحصا لبان وجاوي ليلاً ونهاراً، وأنت تقرأ السورة الشريفة في مدة ثلاثة أيام ألف مرة في تلك المدة المذكورة... واجتهد أن يكون ختمك من قراءتها ليلة الجمعة الثلث الأوسط من الليل؛ فإنه يحضر لك خادمها، وهو رجل قصير طويل اليدين، فيجلس قدامك، ويقول لك: «السلام عليك»، فثبت جنانك، فإن عليه هيبة عظيمة... والعزيمة والدعوة هي السورة الشريفة بتمامها وكذا البخور، واعلم أيها الواصل أنها من الأسرار المختصة، وأنها من كتب الأنبياء والأولياء وأسرارهم، وهي هٰذه، تقول: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ . قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾، اللهم إني أسألك يا منزل الوحي من فوق سماوات... ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ... وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً﴾، اللهم إني أسألك بحق المساجد لله وبحق عبادك الصالحين... يا خدام هٰذه الدعوة الروحانيين.. أقسمت عليكم بهٰذه الدعوة والأسماء والسورة بحق أرقوش،

كلهــوش، بططهــوش، كمـطهلوش، بهـوش، قانـوش، أقسمت عليك يا روقيائيل الملك الموكل بفلك الشمس. . .».

وفيه أيضاً (ص ٢١٣):

«(فصل): تكتب هٰذه الأسماء في وسادة للمتباغضين من الزوجين، وهي أسماء أم موسى، يوم الجمعة عند جلوس الإمام على المنبر، أو شرع في الأذان الأول بالزعفران وماء الورد والطيب والقرنفل مفروكاً في ماء ورد، ثم اطو الكتاب وتصمغه بالغالية، وتجعل الكتابة في جوف الوسادة التي ينامان عليهـا؛ فإنهمـا يتحابان، وهٰذا ما تكتب: طسوم، عيسوم، علوم، حيوم، قيوم، ديوم».

وأما أسانيد علوم البوني صاحب هٰذا الكتاب؛ فهٰذه هي بناء على ما فيه (ص ٥٣٠ وما بعدها):

«. . . (وأيضاً سندي بعلم الحروف) إلى الشيخ الإمام أبي الحسن البصري، وهو أخذ عنه حبيب العجمي، وهو أخذ عنه الشيخ داود الجيلي، وهو أخذ عنه الشيخ معروف الكرخي، عنه الشيخ سري الدين السقطي، عنه شيخ الوقت والطريقة معدن السلوك والحقيقة الشيخ الجنيد البغدادي، عنه الشيخ حمـاد الـدينـوري، عنـه الشيخ أحمـد الأسـود، عنه الشيخ محمد الغزالي، عنه الشيخ أبي النجيب السهروردي وهو لقن الشيخ العارف الفاضل أصيل الدين الشيرازي، وهو لقن الشيخ عبد الله البایاني، وهو لقن الشيخ قاسم السرجاتي، وهو لقن الشيخ السيرجاني، وهو لقن الشيخ الإمام العارف الصمداني والهمام النوراني جلال الدين عبد الله البسطامي، وهو لقن شمس وصلتي وبـدر قلبي طود الحقـائق الشـامـخ وجبل المعارف الراسخ شمس العارفين وسر الله في الأرضين أبا عبد الله شمس الدين الأصفهاني.

(وأيضاً سندي بعلم الأوفاق). . . وأخذ منه أيضاً عن الشيخ الإمام العلامة سراج الدين الحنفي، وهو أخذ عن الشيخ شهاب الدين القدسي، وهو أخذ عن الشيخ شمس الدين الفارسي، وهو أخذ عن الشيخ شهاب الدين الهمداني، وهو أخذ عن الشيخ قطب الدين الضيائي، وهو أخذ عن الشيخ محيي الدين بن عربي، وهو أخذ عن الشيخ أبي العباس أحمد بن التوريزي، وهو أخذ عن الشيخ أبي عبد الله القرشي، وهو أخذ عن الشيخ أبي مدين الأندلسي.

(وأيضاً) أخذت هٰذه الرواية عن الشيخ محمد عز الدين بن جماعة الشافعي، وهو أخذ عن الشيخ محمد بن سيرير، وهو أخذ عن الشيخ شهاب الدين الهمداني، وهو أخذ عن قطب الدين أيضاً، وهو أخذ عن الشيخ محيي الدين بن عربي.

(وأيضاً) سندي بعلم الحروف والوفق إلى الشيخ الإمام العالم العلامة الفقيه الثقة مساعد بن سادي بن مسعود بن عبد الله بن رحمة الهواري الحميري القرشي، وهو أخذ عن الشيخ شهاب الدين أحمد الشاذلي، وهو أخذ عن الشيخ تاج الدين عطاء المالكي الشاذلي، وهو أخذ عن الشيخ أبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري المرسي.

و(أيضاً) سندي بعلم الحروف والوفق إلى الشيخ الإمام العلامة أبي العباس أحمد بن ميمون القسطلاني، وهو أخذ عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد القرشي، عن الشيخ الإمام العلامة أستاذ العصر وأوحد الدهر أبي مدين شعيب بن حسن الأنصاري الأندلسي رأس السبعة الأبدال وواحد الأربعة الأوتاد. . .» إلخ.

قلت: فإذا لم يكن هٰذا هو السحر؛ فلا أدري ما هو السحر؟ فعلم

الحروف وعلم الأوفاق أو الوفق من أبواب السحر المشهورة، ومن راجع كتب السحر؛ تيقَّن على ذٰلك.

ومن الملاحظ أن أسانيد البوني في كتابه هٰذا مشحونة برجال وأعلام الصوفية، ولذا هو مذكور في كتبهم، ويثنون عليه، ولا ينبغي أن يلتفت إلى ذٰلك، من مثل قول النبهاني في ترجمته: «كان من كبار المشايخ ذوي الأنوار والأسرار، وممن أخذ عنه المرسي؛ فمن كراماته أنه كان مجاب الدعوة»[1].

فالمرسي ـ هو أبو العباس ـ المنعوت بـ «القطب الغوث» من تلاميذ هٰذا المخرِّف! والتلميذ يعرف بالأستاذ.

ومن الجدير بالذكر أن هٰذا الكتاب كان له وجود فيما مضى ولا زال يتداوله المشعوذون، وكان يعتمد عليه بعضُ السلاطين عند شعورهم باليأس والضعف؛ ليستشرفوا من خلاله علم الغيب، كما تراه في كتاب «الفكر الشيعي والنزعات الصوفية» (ص ٣٣٥).

وللبوني مؤلِّف هٰذا الكتاب مؤلَّفات أخرى لا إخالها إلا مثله، من مثل: «اللمعة النورانية» مخطوط في مغنيسا تحت (رقم ١٤٥١)، وفي جامعة الرياض تحت (رقم ١٣١)، و«مواقف الغايات في أسرار الرياضات»، و«السلك الزاهر» كلاهما مخطوط بالمكتبة الأزهرية، و«شمس المعارف الوسطى»، و«شمس المعارف الصغرى»، وطبع له «رسالة في شرح اسم الله الأعظم»، وثانية في «فضل بسم الله الرحمٰن الرحيم».

ومنها أيضاً:

---

(١) «جامع النبهاني» (١ / ٥٠٨).

٥٢ ـ «الرحمة في الطب والحكمة».

يُنسَب إلى الإمام السيوطي، وقد ذكر صاحب «كشف الظنون» أن الكتاب للشيخ مهدي بن إبراهيم الصبيري[١].

والكتاب يحتوي على شركيات وضلالات وخزعبلات، وقل ما شئت من الطلاسم والجهالات، ولقد شنّع عليه الشيخ محمد عبد السلام الشقيري ـ رحمه الله تعالى ـ وسَمّاه بكتاب «اللعنة في الطب والحكمة»، وقال في موضع آخر: «النقمة في الطب والحكمة»، ووصف مؤلفه بالجهل والبله والغباء والجنون؛ لما أورده في كتابه من الزيف والدجل.

وبعد أن ساق الشيخ محمد عبد السلام ـ رحمه الله تعالى ـ بعضاً من تلك الخرافات والضلالات الواقعة في ذٰلك الكتاب؛ قال بعد ذٰلك:

«ومن لم يحرق هٰذا الكتاب وأمثاله؛ فسيحرق هو بنار الجهل، وما يجره عليه من فقر وأمراض وتخبط في البلاء والهموم والأحزان»[٢].

قال أبو عبيدة ـ عفا الله عنه ـ: نسوق تحذير الشيخ محمد عبد السلام خضر ـ رحمه الله تعالى ـ بحروفه من هٰذا الكتاب «الرحمة في الطب والحكمة»؛ ففيه غيرة العالم الصادق ـ إن شاء الله ـ على دينه وعقيدته، قال[٣] تحت عنوان «عزيمة للعمى» ما نصه:

«وقال شيخ الدجالين والعرافين وإمامهم وقدوتهم إلى الجهل والبله

---

(١) انظر: (رقم ٤٥) من (كتب منحولة).

(٢) انظر: «مجلة التوحيد» (السنة ٢١، العدد ٤)، و«كتب أخبار رجال أحاديث تحت المجهر» (ص ٧ ـ ٨، الجزء الثاني).

(٣) في «السنن والمبتدعات» (ص ٣٢٦ ـ ٣٢٨، ٣٣٣).

والغباء والجنون، صاحب كتاب «الرحمة ـ بل اللعنة ـ في الطب والحكمة»؛ قال: «يؤخذ دم الحائض التي لم يمسها رجل ويخلط مع المني ويكتحل به؛ فإنه يقطع البياض من العين» اهـ. والحق أنه يقطع النور من العين.

وقال أيضاً: «يكتب للرمد: قل هو الله أحد، إن في العين رمد، احمرار في البياض، حسبي الله الصمد، يا إلٰهي باعترافي في اعتزالك عن ولد، عاف عيني يا إلٰهي، اكفني شر الرمد، ليس لله شريك لا ولا كفواً أحد».

وقال أيضاً: «فائدة: من حفظ هٰذين البيتين لم يرمد أبداً:

يا ناظري بيعقوب أعيذكما   بما استعاذ به إذ مسه الكمد
قميص يوسف إذ جاء البشير به   بحق يعقوب[1] اذهب أيها الرمد»

وقال الشيخ وأقبح بما قال: «أعيذها العين برب عبس وقل هو الله أحد، حجب بها حامل كتابي هٰذا عابس، وشهاب قابس، وليل دامس، وبحر طامس، وحجر يابس، وماء فارس، ونفس نافس، من عين المعيان وحسده، جاعت فجعجعت، طارت فاستطارت، وفي علم الله صارت...» إلخ.

قال الشيخ في كتاب ـ اللعنة ـ «الرحمة»: «عزمت عليك أيتها العين بحق شراهيا براهيا، ادنواي، أصباؤت آل شداي، عزمت عليك أيتها العين التي في فلان، بحق شهت بهت أشهت باقسطاع الحا... أخرجي نظرة السوء، كما خرج يوسف من المضيق، وجعل لموسى في البحر طريق...» إلى آخر أضاليل الشيخ وأباطيله.

---

(١) استعاذة شركية وتوسلات محرمة بدعيَّة.

أقول: كيف يحكم الإنسان على هٰؤلاء الشيوخ؛ أنحكم عليهم بأنهم يهود لأنهم ألفوا كلام اليهود وعلوم اليهود، أو نحكم عليهم بالنصرانية لأن معظم ما ينقلونه هو للكفر أقرب منه للإيمان، أو هم أهل بدعة وجهالة بالدين وبله وغباوة وقلوب عمياء؟ ذٰلك لأنهم هم السبب الأول الأكبر في جهالة هٰذه الأمة وشقائها، وضياعها وذلها واستعبادها، وسقوطها في أيدي الكلاب الجشعين المستعمرين، الذين كانوا أحط وأغبى وأجهل وأضل أهل الأرض، حتى أنقذهم الإسلام بعلومه من الوحشية إلى الإنسانية؛ إلا أن المسلمين نكبوا في علمائهم، فبدلوا وغيروا؛ فجعلوا الحق باطلاً، والباطل حقاً؛ فضاعوا وأضاعوا، وهلكوا وأهلكوا.

وقال[1] أيضاً: «يكتب للحمى في ثلاثة أطراف من عظم قديم: خيصور جهنم ميصور لظى، يصور الحطمة، ويبخر كل مرة بواحدة يبرأ» اهـ.

أقول: لا يكتب هٰذا ويعمل به؛ إلا من سفه نفسه، وضل عقله، وعاش أحمق جاهلاً مغفلاً.

وقال أيضاً هٰذا الطبيب اللوذعي في كتابه الفَذّ:

«تكتب على ثلاث لوزات، حست، مست، انفضت، ويبخر المحموم كل يوم بواحدة مجربة».

وهٰذا كلام فارغ وأقذر من لعاب الكلاب.

وقال:

«تكتب على ثلاث نوايات كوفا كوفا كوفا، لوفا لوفا لوفا، أجاجاً أجاجاً أجاجاً، يا أم ملدم لا تأكلي اللحم ولا تشربي الدم؛ يبرأ».

---

(١) أي: صاحب «الرحمة والحكمة»!!

وكـذب الشيخ ، بل يزاد مرضـه وغمـه وحـزنه ، ولهٰذا التضليل صار المحمـوم يقبـل فرج الحمـارة السوداء ليبرأ أو يلقى عليه ثعبان على غرة ؛ فليبصق كل عاقل على هٰذه الكتب .

وقال أيضاً :

«من كتب هٰذا الخاتم وجعله تحت رأس المحموم ؛ يبرأ وهٰذا هو» .

ثم رسم حجباً وطلاسم .

يقول الشيخ محمد عبد السلام : «من عمل بشيء من هٰذا معتقداً أن فيه شفاءه ؛ أهلكه الله ، ذٰلك لأنه اعتقد أن شفاءه في الكذب على الله ، وترك المفروض عليه من الدعاء والدواء» .

وقال أيضاً صاحب «الرحمة» :

«تكتب هٰذه الأحرف لوجع الرأس أ ح . أ ك ك . ع ج . ا م ا ه . من كتبها ؛ يبرأ بإذن الله» .

قال أيضاً لتقوية الجماع : «تكتب في ورقة بقلم نحاس وتجعله تحت لسـانـك أي وقـت الـجـمـاع ، وهٰـذا ما تكـتـب : ١٩١٦٩١١١٩١١١٥٦٩١٨٦٩٣١١١١٨١١٤٥م» . من عمـل بهـا ؛ فهـو أغفل مغفل على وجه الأرض .

ومن لم يحرق هٰذا الكتاب وأمثاله فسيحرق هو بنار الجهل وما يجره عليه من فقر وأمراض وتخبط في البلاء والهموم والأحزان ، وبعد هٰذا عذاب الآخرة النار يصلونها ولبئس المهاد .

وقال الشيخ : «إذا جامع الكلب وانعقد ذكره ، فبادر إلى قطع ذنبه من أصله ، ثم ادفنه في الأرض أربعين ، ثم أخرجه ؛ تجده عظاماً كالعقد ، فمن

ربطه بخيط وجعله على حقوه وجامع امرأته؛ فإنه لا ينزل ولو أقام من المغرب إلى الصباح» اهـ.

فلهٰذا أصبحنا أجهل الأمم، وأضل وأحقر وأقل وأرذل أهل الأرض، وأصبحنا منحطين في ديننا ودنيانا وأخلاقنا، كل العالم يتقدم ونتأخر، كل الناس يرتفع ونهبط، لكل الناس صناعات نافعة رافعة ولا صناعة لنا؛ فلهٰذه الكتب المنقوصة، وبما فيها من السطور التعيسة المنحوسة أصبحنا غارقين في بحار الجهالة والبله والغباء الفاضح المخزي.

وقال شيخ الأطباء الأغبياء، وإمام العوام والجهلة إلى كل غم ومرض فتاك ووباء، وقائدهم إلى أسفل السافلين، إلى هوة ما لها من قرار مكين، صاحب كتاب ـ النقمة ـ في الطب والحكمة: «تكتب للقرينة: ألم تر كيف فعل ربك بالقرينة، ألم يجعل كيد القرينة في تضليل، وأرسل على القرينة طيراً أبابيل، ترميهم بحجارة من سجيل، فجعل القرينة كعصف مأكول، يا عافي يا قابل يا شديد يا ذا الطول».

فهل هٰذا كلام الله أو هو كلام للشيخ؟ بل هو قرآن مبدل مغير محرف، بدَّله صاحب كتاب النقمة في الطب والحكمة.

ومن كتب التنجيم ما فيه معرفة (الحظ) من خلال معرفة (الاسم) أو (تاريخ الميلاد) أو (التوقيع) وما شابه ذٰلك، ومن أشهر هٰذه الكتب:

٥٣ ـ كتاب «حظك تعرفه من اسمك».

٥٤ ـ كتاب «حظك من شهر ميلادك».

هٰذان كتابان لمن يسمى بالعالم الفلكي (حميد الأزري)، وهو عميد الاتحاد العالمي للفلكيين الروحانيين، وكلا الكتابين يعج بالمغالطات

والخرافات؛ فالكتاب الأول تحدث فيه عن كل اسم على الترتيب الأبجدي، وبين ـ حسب ما يزعم ـ مميزات كل من يحمل اسماً يبدأ بحرف من الحروف، حيث تحدث عن أمزجتهم، وطباعهم، وحظوظهم، وشخصياتهم، وأرقامهم السعيدة، وأيامهم السعيدة، وألوانهم المناسبة، وأفضل الأوقات عندهم، وأسعد زواج لهم، مع ذكر التنبؤات التي تحدث لهم خلال العام، كما تحدث عن الخسائر التي تصيبهم، وعن علاقاتهم إلى غير ذلك من هرطقته التي يهذي بها.

أمّا الكتاب الثاني؛ فقد تحدث فيه عن شخصية الأفراد من خلال أشهر ميلادهم وأبراجهم، وبنى على ذلك معرفة شخصيتهم، وأيامهم السعيدة، وما يجب عليهم أن يفعلوه، وممن يتزوجون، كما تحدث عن عيوبهم، وعن ميولهم، وعن صحتهم وأخلاقهم، وأبرز صفاتهم إلى غير ذلك[1].

●●●●●

(١) قال الشيخ عبد العزيز السدحان في «كتب... تحت المجهر» (١٣): «من رسالة كتبها إليَّ الأخ الفاضل محمد بن إبراهيم الحمد جزاه الله خيراً».

كتب التنبُّؤات بالغيب

ومن الكتب الشبيهة بكتب التنجيم والشعبذة والسحر والطلاسم كتبُ التنبؤات بالغيب، ولهٰذه الكتب وجود في عقول السذج والبسطاء من الناس؛ فتراهم مشغوفين بمتابعتها، ويتردد على ألسنتهم ما فيها، وربما ـ والعياذ بالله ـ يجزم بعضهم بأن كذا ـ مما فيها ـ حق، ولا بُدَّ أن يقع قبل عام كذا، وهٰكذا.

وقد أطلق الخطيب البغدادي تحذيراً من انكباب طالب العلم على الكتب التي اعتنت بأخبار الأوائل؛ فقال: «ويترك المنْتَخِب أيضاً الاشتغال بأخبار الأوائل، مثل كتاب «المبتدأ»[1] ونحوه؛ فإنَّ الشُّغل بذٰلك غيرُ نافعٍ، وهو عن التَّوَفُّر على ما هو أولى قاطع».

ثم أسند عن الإمام أحمد قوله: «الاشتغال بهٰذه الأخبار القويمة يقطع عن العلم الذي فُرِض علينا طلبُه»، ثم قال:

«ونظيره ما ذكرناهُ آنفاً أحاديث الملاحم، وما يكون من الحوادث؛ فإنَّ أَكثرها موضوع، وجلُّها مصنوع، كالكتاب المنسوب إلى دانيال، والخُطب المروية عن علي بن أبي طالب».

قلت: أما الخطب المروية عن علي رضي الله عنه؛ فهي مجموعة في كتاب «نهج البلاغة»، وسيأتي التحذير منه في (كتب منحولة) (برقم ٩).

---

(١) انظر عنه: (كتب الأخبار) (رقم ١، ٢).

أمـا «كتـاب دانيال»؛ فقد وقفتُ على تحذيراتٍ كثيرة منه، وبعضها يعزى إلى الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين.

٥٥ ـ «كتاب دانيال».

أخرج الخطيب في «الجامع» (٢ / ١٦١ ـ ١٦٢، رقم ١٤٩٠)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٥٤)، وابن أبي حاتم وغيرهم؛ أنّ عمر بلغه أن رجلاً كتب «كتاب دانيال»، قال: فكتب إليه يرتفع إليه قال: فلما قدم عليه جعـل عمـر يضـرب بطن كفـه بيده، ويقـول: ﴿الَر . تِلْكَ آياتُ الكِتابِ المُبينِ . إنَّـا أنْـزَلْناهُ قُرآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ . نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ القَصَصِ﴾[١]؛ فقـال عمر: أقصص أحسن من كتاب ربنا؟! فقال: يا أمير المؤمنين! اعفني؛ فوالله لأمْحُوَنَّهُ».

وقد وقع نحو ذٰلك لعمر مع رسول الله ﷺ عندما انتسخ كتاباً من كتب أهل الكتاب[٢].

ونقـل القرطبي عن الحافظ أبي الخطاب بن دحية؛ أنه قال عن دانيال: «نبي من أنبياء إسرائيل، علامة عبراني، وهو على شريعة موسى بن عمران، وكان قبل عيسى بن مريم بزمان»، ثم نقل عنه تحذيراً من هٰذا الكتاب؛ فقال: «ومن أسند مثل هٰذا إلى نبي عن غير ثقة أو توقيف من نبينا ﷺ؛ فقد سقطت عدالته إلا أن يبين وضعه لتصح أمانته، وقد ذكر في هٰذا الكتاب من الملاحم ومـا كان من الحـوادث وسيكـون، وجمع فيه التنافي والتناقض بين الضب والنون، وأغرب فيما أعرب في روايته عن ضرب من الهوس والجنون، وفيه من الموضوعات ما يكذب آخرها أولـها ويتعذر على المتأول لها تأويلها وما

---

(١) يوسف: ١ ـ ٣.

(٢) انظر تفصيل ذٰلك في: «الإرواء» (٦ / ٣٤ ـ ٣٨، رقم ١٥٨٩).

يتعلق به جماعة الزنادقة، ومن تكذيب الصادق المصدوق محمد ﷺ أن في سنة ثلاث مئة يظهر الدجال من يهودية أصبهان، وقد طعنّا في أوائل سبع مئة في هٰذا الزمان، وذٰلك شيء ما وقع ولا كان، ومن الموضوع فيه المصنوع والتهافت الموضوع الحديث الطويل الذي استفتح به كتابه؛ فهلا اتقى الله وخاف عقابه وأن من أفضح فضيحة في الدين نقل مثل هٰذه الإسرائيليات عن المتهودين؛ فإنه لا طريق فيما ذكر عن دانيال إلا عنهم، ولا رواية تؤخذ في ذٰلك إلا منهم»[1].

وقد تكلم على هٰذا الكتاب محذراً مما فيه من الأخبار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى[2].

وأسند الخطيب في «الجامع» (٢ / ١٦٢، رقم ١٤٩١)، والهروي في «ذم الكلام» (ص ١٤٧) بسندهما إلى صَدَقَة بن يسار؛ قال: سمع عمرو بن ميمون يقول: «كنا جلوساً في مسجد الكوفة، وذاك أول ما نُزِلَ[3]، فأقبل من نحو الجسر رجل معه كتاب، قلنا: ما هٰذا؟ قال: هٰذا كتاب. قلنا: وما كتاب؟ قال: كتاب دانيال. فلولا أن القوم تحاجزوا؛ لقتلوه، وقالوا: كتاب سوى القرآن؟ أكتاب سوى القرآن».

ثم أسند الخطيب إلى يحيى بن معين؛ قال: «كان أبو اليمان يقول لنا: «الحقوا ألواحاً؛ فإنه يجيء هٰهنا الآن خليفة بسلمية[4]، فيتزوج ابنة هٰذا

---

(١) «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» (٧١٦ ـ ٧١٧).

(٢) راجع: «مجموع الفتاوى» (١٧ / ٤١ ـ ٤٢).

وانظر كتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ٥٣٠).

(٣) أي: أول ما افتُتح المسجد للصلاة والوعظ وما أشبه ذٰلك.

(٤) سَلَمْيَة: بلد معروف بالشام، شرقي مدينة حماة.

القرشي الذي عندنا، ويفتح باب هٰهنا، وتكون فتنة عظيمة، قال أبو زكريا: فما كان من هٰذا شيء، وكان كله باطل[1]، قال أبو زكريا: وهٰذه الأحاديث كلها التي يحدثون بها في الفتن وفي الخلفاء، تكون كلها كذب وريح، لا يعلم هٰذا أحد إلا بوحي من السماء».

ثم أسند إلى أحمد بن حنبل قوله: «ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير».

وثم قال:

«وهٰذا الكلام محمول على وجه، وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هٰذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها، ولا موثوق بصحتها؛ لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها».

ثم قال:

«فأما كتب الملاحم؛ فجميعها بهٰذه الصفة، وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة، غير أحاديث يسيرة اتَّصلت أسانيدها إلى الرسول ﷺ من وجوه مرضيّة، وطرق واضحة جليَّة»[2].

وقد وقف محقق كتاب «العظمة» على نسخة خطية يظن أنها من هٰذا الكتاب، ذكرها بعض الفضلاء وعنون لها: «مختصر كتاب العظمة»!! وقد ردَّ ذٰلك؛ فقال:

«وكيف تكون هٰذه نسخة مختصرة من كتاب العظمة؟! والحالة أنها لا

---

(١) «كان» هنا تامة بمعنى: «وُجد»، وكذٰلك العبارة التي بعدها بسطرين «تكون كلها كذب».

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢ / ١٦٢ - ١٦٣).

تتفق معه في شيء مما جاء فيه، بل هي مملوءة بالخرافات والسخافات التي لا تتصورها العقول ولا تصدقها، وكل ما جاء فيها مما يتعلق بالأعداد لا يقل عن مئـات الألوف أو أكثر، وقد قيل فيها: إنها من علامات الوضع والاختلاق.

فأول ما جاء فيها قوله: «إن الله سبحانه وتعالى خلق هواء طوله ألف ألف سنة، ثم خلق فوقه بحراً طوله مسيرة ألف ألف ألف سنة، ثم خلق الله تبارك وتعالى على جانبيّ البحر على يمينه ألف ألف ألف مدينة وعلى شماله مثل ذٰلك».

وهٰكذا الحال في الكتاب كله، فإنه لا يذكر شيئاً من هٰذا الكون أو غيره من الجنة والنار؛ إلا ويذكر له هٰذا العدد أو أكبر منه، مما يبوح بنفسه بالكذب والبطلان، وأما السند الذي ذكر في بدايته؛ فهو أيضاً غير معروف، لا يعرف من رجاله إلا البعض، كما أنه يوجد فيه اختلاف كبير بين النسخ الموجودة على هٰذا المنوال، بالإضافة إلى ما وقع في نسبتها من اختلاف؛ فمنها ما نسب إلى أبي الشيخ، ومنها ما نسب إلى ابن أبي الدنيا كما تقدم ذكره، ومنها ما نسب إلى ابن عربي، ومنها ما لا يوجد فيه إلا اسم دانيال وعبد الله بن سلام كما في نسخة باريس والإسكندرية».

ثم قال: «. . . وأما كتابنا ـ كتاب العظمة ـ فيختلف عنها اختلافاً تاماً ولا يمت إلى شيء مما جاء فيها بصلة، وهو كله يشتمل على أحاديث وآثار بغض النظر عما يوجد فيها من الواهيات والإسرائيليات التي لن يخلو منها كتاب من الكتب في هٰذا النوع»[1].

ومن كتب التنبؤات التي أخطأ فيها صاحبها خطأً فادحاً، وعمد فيها إلى تحديد عمر الدنيا كتاب:

---

(١) «العظمة» (١٨٠ ـ ١٨١).

٥٦ ـ «الكشف عن مجاوزة هٰذه الأمة الألف»، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت ٩١٧هـ).

ذكر فيه (ص ٢٣) عدداً من الأحاديث ـ ولم يصح منها شيء ـ والآثار ـ وأغلبها من الإسرائيليات ـ التي فيها تحديد عمر الدنيا، وأنها كم سنة تكون، قال:

«الذي دلَّت عليه الآثار أنَّ مدة هٰذه الأمة تزيد على ألف سنة، ولا تبلغ الزيادة عليها خمس مئة سنة».

وأقام رسالته هٰذه في هٰذا الأمر الخطير على آثار بواطيل، قائمة على تواريخ وحسابات، جمعها الصنعاني ـ كما في كتاب «الإذاعة» (ص ١٨٤) ـ؛ فبلغت معه مئتي سنة وثلاثاً وستين سنة، ثم قال الصنعاني: «ونحن الآن في القرن الثاني عشر، ويضاف إليه مئتان وثلاث وستون سنة؛ فيكون الجميع أربعة عشرة مئة وثلاثة وستين»، ثم قال متعقباً السيوطي:

«وعلى قوله: إنه لا يبلغ خمس مئة سنة بعد الألف، يكون منتهى بقاء الأمة بعد الألف أربع مئة سنةٍ وثلاثاً وستين سنةً، ويتخرَّج منه أن خروج الدَّجال ـ أعاذنا اللهُ من فتنته ـ قبل انخرامِ هٰذه المئة التي نحن فيها، وهي المئة الثانية عشرة من الهجرة النبويّة».

وعقّب على قول الصنعاني هٰذا القَنَّوجي؛ فقال:

«وقد مضى إلى الآن على الألف نحوٌ من ثلاث مئة سنة، ولم يظهر المهدي! ولم ينزل عيسى! ولم يخرج الدَّجال؛ فدلَّ على أن هٰذا الحساب ليس بصحيح».

ونقل أيضاً في «الإذاعة» (ص ١٨٧) عن الشيخ مرعي الكرمي في

«بهجة الناظرين» متعقباً السيوطيَّ بقوله: «وهٰذا مردود؛ لأنّ كل من يتكلَّم بشيء من ذٰلك؛ فهو ظنٌّ وحسبان، لا يقوم عليه برهان».

وقد اعتنى السيد محمد رشيد رضا في تفسيره «المنار» (٩ / ٤٧٠ - ٤٨٢) بنقد كتاب السيوطي هٰذا؛ فارجع إليه.

ومن المناسب في هٰذا المقام التنبيه على كتاب اشتهر في هٰذه الأيام شهرة كبيرة، وتداوله الناس فيما بينهم كالمسلمات واليقينيات؛ ألا وهو كتاب:

٥٧ - «المسيح الدجال؛ قراءة سياسية في أصول الديانات الكبرى»، من تأليف سعيد أيوب، ونشر دار الاعتصام في القاهرة سنة (١٩٨٩م).

وشهرته المذكورة جاءت من جرّاء مشابهة أو مماثلة بعض الوقائع والأحداث المذكورة فيه لما نحياه في عصرنا هٰذا وأيامنا هٰذه بتنزيل الأسماء على الشخصيات والأمكنة حسب ما يقوم في ذهن قارئه من تصور ومشاعر تعكسها الأحداث!

فأقول بعد قراءتي لهٰذا الكتاب قراءةً فاحصة دقيقة: رأيت أنه يقسم إلى أقسام خمسة:

الأول: آيات قرآنية وأحاديث نبوية صحيحة، وهي عمومات وكليات حول الفتن وأشراط الساعة وخطر اليهود ومن شايعهم.

الثاني: نصوص تفصيلية من آثار وأحاديث، وغالبها ضعيفة لا تصح ولا تثبت، ومنها ما هو مكذوب مصنوع، اغترَّ المؤلف بذكره في بعض الكتب الجامعة للأحاديث؛ كـ «كنز العمال» وغيره.

الثالث: نصوص من كتب أهل الكتاب؛ كالتوراة، والإنجيل،

والـزبور، وأوردها منزِّلاً إياها على الواقع الذي نعيشه، بل على المستقبل الذي ننتظره.

الرابع: تفسيرات علماء أهل الكتاب لكتبهم وأناجيلهم، وهي التي دارت رحى الكتاب عليها، وأكثر مؤلفه وجامعه منها!

وهي تفسيرات لا تقـوم على أسـاس ولا تنبني على أصول، بل إنها متنافرة متدابرة، ينقض أولها آخرها، وذيلها رأسها!

وقد ناقض المؤلف ذاته بعض هٰذه التفسيرات في مواضع من كتابه؛ منها (ص ١٦٩) حول دور (مصر) في الأحداث، وما هي نهايتها فيها؟ و(ص ١٧٠ ـ ١٧١) حول مصير (الآشوري) وخاتمته! وهٰكذا في مواضع أخرى!

فليس ـ إذاً ـ للقبول أو الرد ضوابط! فضلاً عن أن يكـون لهـا أصلٌ أو قواعد أو أسس!

الخـامس: مقـالات أو كتب سياسية تنـاقش مسـائل سياسية قديمة ومعاصرة، ومعظمها تحليلات نظرية وتوقعات فكرية.

قلت: فكتـاب على مثل هٰذا الحال جدير بأن ينظر إلى ما فيه بأناة وحيطة وحذر؛ فضلاً عن أن يُقبل أو يُصدق ويُنشر[1]!

ومن الجدير بالذِّكر هنا أن كثيراً من الكتب المنتشرة بين المتصوفة فيها شيء كثير من السحر والطلاسم، وبعضها فيها شيء كثير من التنبؤات وادّعاء علم الغيب؛ منها:

٥٨ ـ «عنقاء مغرب»، لابن عربي الصوفي الحاتمي الطائي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وابن عربي في كتاب «عنقاء مُغْرِب»

(١) «التحذيرات من الفتن العاصفات» (ص ٣٢ ـ ٣٤).

وغيره أخبر بمستقبلات كثيرة، عامتها كذب»[1].

٥٩ ـ بعض كتب الصوفية.

ويكفي للدلالة على أن بعض كتب الصوفية هي السحر؛ الرجوع إلى كتاب «شمس المعارف الكبرى»[2] للبوني، وكتاب «مجموع ساعة الخير» لابن عربي، و«المضنون به على غير أهله» المنسوب للغزالي، و«صفحات من بوارق الحقائق» للمهدي الصيادي، وغيرها...

ومن كتب التنبؤات المشهورة في هٰذه الأيام، وحقّ للناس أن يحذروا منها؛ كتاب:

٦٠ ـ «تنبؤات نوسْتر أداموس»، وهو مطبوع مشهور، ومؤلفه من الكفار، وقد عرض في كثيرٍ من الصحف والمجلات والجرائد، وروّجت له، وتلاقفته أيدي عوام المسلمين، وتواصى به طغامهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

●●●●●

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤ / ٨١).

(٢) تقدم برقم (٥١).



كتب الفقه والدعوة السلفية

١ ـ ٢٠٠

تمهيد

تغص المكتبة الإسلامية بتراث علمائنا الأقدمين في الفقه، سواء في أبوابه كلها، أو في بعض الجوانب والمواضيع، وما تركه الأقدمون ليس سواءً؛ فمنه الغالي النفيس، والدر الثمين، الذي يستحق الجهد الجهيد والمال الوفير، ومنه ما دون ذلك بقليلٍ أو كثير.

ولا يخلو هذا التراث الهائل من أخطاء أو ثغرات أو نقص، ويتمثل ذلك في ثلاثة نواحي[1]:

الأول: من حيث الشكل وطريقة الترتيب والتبويب:

تتداخل الموضوعات في بعض هذه الكتب تداخلاً يصعب معه العثور على المسألة المطلوبة ـ أحياناً ـ حتى على المختصين.

فقد تجد أبحاث (تصرفات المريض) في كتاب العتق ـ باب العتق في المرض ـ، وقد تجد أحكام (الحضانة) في باب الخلع... وهكذا.

ومما يضاعف الصعوبة عدم وجود الفهارس الموضوعية التي تيسّر للباحث مهمته.

---

(١) وهي مأخوذة من: كتاب «ضوابط للدراسات الفقهية» (ص ٢٣ ـ ٢٦) للشيخ سلمان العودة، و«المناهج والأطر التأليفية في تراثنا» (ص ٢٢ وما بعدها) للشيخ محمد لطفي الصباغ مع تصرف.

الثاني: من حيث الأسلوب؛ فأسلوبها ـ وإن ناسب العصر الذي كتبت فيه ـ إلا أنه مما يعسر فهمه على المعاصرين، ومما يلحظ فيه:

ـ ضغط العبارة، وحصر المعنى الواسع في لفظ ضيق قليل موجز، يصل أحياناً إلى التعقيد والركاكة، وهٰذا إنما يوجد في المتون والمختصرات التي كثرت في المتأخرين، وصارت عمدة الدارسين والمتفقهين لقصرها، وإمكانية حفظها.

وقد هاجم ابن خلدون في مقدمته المختصرات، وعقد فصل عنوانه: «كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلة بالتعليم».

وقال في هٰذا الفصل: «ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء، يولعون بها، ويدونون منها برنامجاً مختصراً في كل علم، يشتمل على حصر مسائله وأدلتها؛ باختصار في الألفاظ، وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة من ذٰلك الفن، وصار ذٰلك مخلًّا بالبلاغة، وعسراً على الفهم، وربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطولة في الفنون للتفسير والبيان؛ فاختصروها تقريباً للحفظ، كما فعل ابن الحاجب في الفقه وأصول الفقه، وابن مالك في العربية. . . وأمثالهما، وهو فساد في التعليم، وفيه إخلال بالتحصيل، وذٰلك لأن فيه تخليطاً على المبتدىء بإلقاء الغايات من العلم عليه، وهو لم يستعد لقبولها بعد، وهو من سوء التعليم كما سيأتي، ثم فيه مع ذٰلك شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها، وصعوبة استخراج المسائل من بينها؛ لأن ألفاظ المختصرات تجدها لأجل ذٰلك صعبة عويصة؛ فينقطع في فهمها حظ صالح من الوقت، ثم بعد ذٰلك فالملكة الحاصلة من التعليم من تلك المختصرات إذا تم على سداده ولم تعقبه آفة؛ فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات

البسيطة المطولة، بكثرة ما يقع في تلك من التكرار والإحالة المفيدين لحصول الملكة التامة[1].

وواضح أن نقد ابن خلدون لهٰذا النوع موجه إلى من يضع المختصر بين أيدي المتعلمين المبتدئين ويلزمهم بدراسته.

ولطريقة المتون محاسن وعيوب.

أما محاسنها؛ فهي ضبط مادة العلم في ذهن طلبة العلم واستحضارها دائماً، وقد كان الطلاب يستظهرون هٰذه المتون، ويظلون يرددونها بين الحين والحين.

وعيوبها أن من اقتصر عليها؛ كان محدود الأفق، ضيق النظرة، تغلب عليه الناحية اللفظية التي تجور على المعنى والحقائق في كثير من الأحيان.

قال الأستاذ مصطفى الزرقا يحدثنا عن المتون في الفقه، وهٰذا الكلام ينطبق إلى حد ما على العلوم الأخرى؛ قال:

«ولٰكن المتون انقلبت في العصر المبحوث عنه إلى طريقة عامة تعقيدية في تأليف الفقه، حتى إن من يريد أن يترك له أثراً وذكراً علميّاً لا يفكر أن يخدم العلم بمؤلف مستقل يعمد به إلى التجديد في أسلوب الفقه ولغته، وفي تنقيحه وتقسيمه، وترتيبه، وتبويبه، والرجوع بمسائله المشتتة في غير أبوابها ومناسباتها. . . بل كان كل مؤلف متأخر يحصر جهده في وضع حاشية على شرح أو شرح على متن معقد، أو يضع متناً على نسق سائر المتون الاختزالية اللغزية التي تقدمته»[2].

---

(١) «مقدمة ابن خلدون» (٤ / ١٣٥٢)، تحقيق وافي.

(٢) «المدخل الفقهي» (ص ٢٠٠).

ومع هٰذا؛ فقد فاقت بعض المختصرات والمتون الحواشي والشروح التي وضعت عليها.

قال أبو علي ابن البنا في أول شرحه لـ «مختصر الخرقي»:

«وكان بعض شيوخنا يقول: ثلاثة مختصرات في ثلاثة علوم، لا أعرف لها نظيراً: «الفصيح» لثعلب، و«اللمع» لابن جني، و«كتاب الخرقي»، ما اشتغل بها أحد وفهمها كما ينبغي؛ إلا أفلح»[1].

وربما كان المختصر أفضل من الأصل.

نقل أبو الحسن الشاري في «فهرسته» عن شيخه أبي ذر؛ أنه كان يقول: «المختصرات التي فضلت على الأمهات أربعة: «مختصر العين» للزبيدي (ت ٣٧٩)، و«مختصر الزاهر» للزجاجي (ت ٣٤٠)، و«مختصر سيرة ابن إسحاق» لابن هشام (ت ٢١٨)، و«مختصر الواضحة» للمفضل بن سلمة (ت ٢٩٠)[2].

وقد احتاجت هٰذه المتون والمختصرات إلى شروح[3]، مع أن الأصل في الكتاب أن يوضع على حال لا يكون فيها محتاجاً إلى شرح... بل ينبغي أن يفهم بذاته، ولٰكن الحاجة إلى الشرح كانت بسبب الأمور الآتية:

١ ـ شدة الإيجاز: فلقد أتى على العلماء حين من الدهر كانوا يرون شدة الإيجاز في (المتون)، وهي الكتب التي توضع للطلبة خاصة، لا يقوى

(١) «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» للعليمي (٢ / ٥١، رقم الترجمة ٦٠٨).

(٢) انظر: «المزهر» (١ / ٨٧).

(٣) واحتاجت بعض الشروح إلى الحواشي، حتى قيل: «الزيت مخ الزيتون، والحواشي مخخة المتون».

عليها إلا من أوتي المهارة الفائقة[1]؛ حتى إن كثيراً من المتون بلغ حد الرموز والألغاز بسبب المبالغة في الإيجاز والاختصار وضغط العبارة وتحميل اللفظ القليل المعاني الكثيرة.

قال الأستاذ أبو زهرة: «. . . وقد جاء العلماء؛ فلخصوا هٰذه الكتب، ثم اختصرت هٰذه التلخيصات؛ فاحتاجت المختصرات إلى شروح، واستفاضت الأقلام في هٰذه الشروح. . . وقد اختصر الكتابين المذكورين كثيرون، وكان الاختصار شديداً أحياناً حتى بلغ حد الرموز، ثم جاءت الشروح تحل هٰذه الرموز. . .»[2].

وعند دراسة المتن ومحاولة فهمه؛ كانت تبدو مشكلات عويصة نشأت من غموض الجمل؛ فكانت الحاجة إلى ما يوضح هٰذه المشكلات. . . وكان من أجل ذٰلك الشرح، وقد يبلغ المتن من الرمزية والغموض مبلغاً كبيراً بحيث لا يستطيع كثير من الناس فهم مراده إلا بصعوبة، ومن هنا عمد بعض العلماء إلى شرح كتبهم.

٢ ـ حذف بعض مقدمات الأقيسة اعتماداً على وضوحها، أو لأنها من علم آخر، أو إهمال ترتيب بعض الأقيسة مما أدى إلى إغفال علل القضايا، وعندئذ يحتاج الشارح إلى أن يذكر المقدمات المهملة ويبين ما يمكن بيانه في ذٰلك العلم.

٣ ـ احتمال اللفظ لمعان تأويلية، أو لطافة المعنى ودقته عن أن يعبر عنه بلفظ يوضحه؛ فيحتاج الشارح إلى بيان غرض المصنف[3].

---

(١) «كشف الظنون» (١ / ٣٦، ٣٧).

(٢) «أصول الفقه» (٢٠).

(٣) «كشف الظنون» (١ / ٣٦، ٣٧).

وقد ترتب على ظهور الشروح والحواشي بعض السلبيات نجملها فيما يلي :

أولاً : إن معظم المؤلفين في العصور المتأخرة قد ضعفت حاسة النقد عندهم ، وكأني بهم قد أسقطوا من حسابهم موضوع المناقشة ، ولذلك ؛ فأنت تراهم يوردون الخرافات والأساطير دون أن يعلقوا عليها بشيء ، ويوردون الافتراضات الخيالية ؛ من ذلك ما جاء في «الحواشي المدنية» (١ / ١١٢) للكردي المتوفى (١١٩٤) تعليقاً على قول الشارح «وما تولد من أحدهما مع حيوان طاهر، ولو آدميّاً، تغليباً للنجس» : «قال في «التحفة» : بخلاف التكاليف ؛ لأن مناطها العقل ، ولا ينافيه نجاسة عينه للعفو عنها ؛ فيدخل المسجد ويماس الناس ولو مع الرطوبة ويؤمهم ؛ لأنه لا تلزمه الإعادة» اهـ ملخصاً .

وأفتى م . ر[1] بطهارته حيث كان على صورة الآدمي كما ذكره سم[2] في حواشي المنهج ، فإن كان على صورة الكلب ؛ قال سم في «حواشي التحفة» : ينبغي نجاسته وألّا يكلف ، وإن تكلم وميّز وبلغ مدة بلوغ الآدمي ؛ إذ هو بصورة الكلب ، والأصل عدم آدميته . . . وذكر عن بعضهم أن الآدمي بين شاتين يصح منه أن يخطب ويؤم الناس ويجوز ذبحه وأكله» اهـ قياسه أن الآدمي من حيوان البحر كذلك ، وفي كلام بعضهم أن المتولد بين سمك وآدمي له حكم الآدمي اهـ مقتضاه حرمة أكله . . . » .

---

(١) م ر في كتب الشافعية رمز للعلامة محمد الرملي .
انظر : «كتاب الإملاء» (ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥) لحسين الوالي (ط المنار، سنة ١٣٢٢هـ) .

(٢) سم في كتب الشافعية رمز للعلامة ابن قاسم العبادي .
انظر : «كتاب الإملاء» (ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥) لحسين الوالي (ط المنار سنة ١٣٢٢هـ) .

ثانيــاً: إن الشخصية العلمية النـامية في المؤلفين قل ظهـورهـا في المؤلفات المتأخرة، وذٰلك أننا نجد فيها أقوالاً عدة حفظها المؤلف، وأوردها دون أن يبدي رأيه في الأقوى منها، إلا أن يكون للمتقدمين فيها قول صريح؛ فيأتي به عندئذ ناقلاً.

ثالثـاً: إن دوران هٰذه الأطر التأليفية على حل الألفاظ وشرحها جعل اهتمام طلبة العلم والمؤلفين بالناحية اللفظية كبيراً جدّاً؛ فقد كان لأصحاب الحـواشي والتقريرات جولات مطولة في دلالة الجملة والكلمة، ومناقشات مسهبـة لنواحي لفظية، وكان اهتمامهم يطغى على ما سواه كتسهيل العلوم وضبط مسائلها وتقريب قصيها وجمع شاردها.

وهٰـذا الغـرم لا يتنـاسب والغنم الذي تؤديه من الدقة والوقوف على الدلالة بشكل جيد.

ولا يبالغ من يقول إن الوسيلة انقلبت عند أصحاب الشروح والحواشي والتقريرات إلى غاية؛ فاللفظ وفهمه وسيلة لفهم مسائل العلم، وليس غاية في ذاته، بينما نجد أن ذٰلك غاية عند القوم.

رابعـاً: كثـرة استعمال العبارات الاصطلاحية ذات الدلالة التاريخية التي لا يفهمها إلا من عاصر مدلولها، وقد يكون مؤلف الكتاب في بلدٍ له اصطلاحات لا يفهمها أهل بلدٍ آخر.

وليس ثمة مانع من استعمال اللفظ الاصطلاحي شريطة تحديد مدلوله وضبطه بصورة لا يلتبس معها بغيرها.

الثالث: من حيث المضمون والمحتوى:

فهٰذه الكتب ألفت في عصر له ظروفه المختلفة عما قبله وما بعده،

وهي كانت تُعنى بدراسة المشكلات المستجدّة في ذٰلك العصر، والبحث عن حلولها الشرعية، ولٰكن العصور التالية لها جاءت ـ أيضاً ـ بمشكلات جديدة، وقضايا حادثة، لا يُعثر في الكتب السالفة على حلولها، بل قد لا يكون البحث تطرّق إليها أصلاً.

وإن وجد بعض اللفتات والإشارات التي يمكن الانتفاع بها في دراسة النوازل الجديدة؛ فهي مما لا يستفيد منه إلا الباحث المتخصص العميق.

كما أن من هٰذه الكتب ـ وخاصّة المتأخرة ـ ما يكون تركيزه على تحرير المذهب الذي ألف فيه وحكايته وتقريره، دون أن يعطي الاستدلال حقّه، ودون مقارنة أو ترجيح.

وهناك عدد كبير من الكتب المذهبية المتأخرة غلب عليها داء التعصب المذهبي المقيت، والالتزام المطلق بالمذهب؛ سواء ما كان منه من نصّ الإمام ذاته، أو من زيادات أصحابه وتلاميذه، أو من اختيارات البارزين فيه، أو ما كان مخرّجاً على أحد هٰذه المصادر!

ولـذٰلـك قد يخلو البـاب أو الفصل أو الكتاب من الاستدلال بالآية القرآنية، أو الحديث النبوي، في حين تكثر في بعضها الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة.

ومما يجب التنويه عليه أن الباحث المسلم إنما يبحث عن الحق، وعن مراد الله ـ تعالى ـ ومراد رسوله ﷺ، ولا يعنيه بعد ذٰلك إن وافق قول فلان أو فلان.

خاصّة وأنه إنما يخرج من قول إمام إلى قول إمام آخر.

وهٰذه الملحوظات ـ وغيرها مما لم نذكره ـ لا تعني التقليل من قيمة

هٰذه الثروة العظيمة، كما لا تعني تعميم الحكم عليها جميعاً، بل فيها ما يعتبر نموذجاً حيّاً للدراسة العلمية التي تحتفظ بقيمتها على مرّ العصور.

وإنما أشرنا إشارة عابرة إلى تلك المآخذ ليكون تلافيها وتسديدها أساساً تبنى عليه الدراسات الفقهية المعاصرة، وفق خطة سليمة شاملة.

قال أبو عبيدة: وهنالك أخطاء يقع بها مدرّسو هٰذه الكتب أو من يتعامل معها نلخصها في الآتي:

أولاً: كثير من المشايخ يدرّسون بعض هٰذه الكتب للعوامّ في المسجد، وهٰذا عمل غير سديد منهم؛ إذ وضعت هٰذه الكتب للمنقطعين للعلم يستعينون بها على القضاء والإفتاء في المسائل التي لا يحتاج إليها كل الناس دائماً، ومنها ما تمر الأعصار ولا يقع منها، بل منها ما يستحيل وقوعه.

فيجب على العلماء أن يتصدروا لتعليم الجمهور ما لا يسع أحداً منهم جهله، وأن يأمروهم بالمعروف وينهوهم عن المنكر من أقرب الطرق وأسهلها، وإنما يعرف ذٰلك بالتجربة والاختبار[1].

ثانياً: بعض المشايخ يدرسون هٰذه الكتب ـ ولا سيما المتأخرة منها ـ، ويخرون على ما فيها صمّاً وعمياناً، ومن اعترضهم من طلبة العلم مهتدياً بالكتاب وصحيح السنة؛ أقاموا عليه النكير، ولعله لا يسلم من التبديع والتكفير؛ يزعمون أنهم بهٰذا يحافظون على الدين، وما أضاع الدين إلا هٰذا!

ثالثاً: بعض طلبة العلم المبتدئين يعتقدون مسبقاً أن الحق في مذهب كذا، ويتعاملون مع هٰذه الكتب وفق هٰذه القاعدة، ومن كان كذٰلك لا يظهر له الحق في المسائل كما هو؛ لأنه لا ينظر إليها من كل جانب، بل يوجّه كل

---

(١) راجع: «تفسير المنار» (٥ / ١٧١).

قواه المدركة إلى البحث عما يوافق غرضه من تأييد رأي ، وتفنيد آخر؛ فيكبّر الأوّل، ويصغّر الثاني إن هو أدركه ، وحق لهٰؤلاء أن يستبدلوا ما هم عليه من «اعتقد ثم استدل» بـ «استدل ثم اعتقد» ، وحينئذ يسهل الخطب، ويكاد يُدرك الحق .

رابعاً: بعض طلبة العلم المبتدئين يبدؤن طلب العلم بالانكباب على كتب الفقه المذهبية الخالية عن آراء المذاهب الأخرى وعن الدليل وتوجيهه ، ولا ينبغي لهم أن يبدؤا بذٰلك ؛ لأن الغرض من هٰذه الكتب بيان المذهب، ولم تؤخذ من الكتاب والسنة مباشرة ، ولم يلتزم مؤلّفها ذٰلك ؛ لأنهم يعتقدون ـ في أنفسهم ـ أنهم ليسوا أهلاً للأخذ من الكتاب والسنة! وكما أنه لا يقال فيها أيضاً إنها وضعت على خلاف الكتاب والسنة لأنه لم يقصد بها ذٰلك الخلاف ، فمن يريد ترك تقليد الكتب، واتباع الكتاب والسنة مباشرة؛ لا يحتاج إلى قراءة هٰذه الكتب على طولها وصعوبتها ، بل الأولى والأسهل له أن يقرأ الكتاب والسنة ابتداءً ويعمل بهما ، فإن كان لا يفهمهما بنفسه ، ويقول : أريد أن أستعين على فهمهما بكلام العلماء؛ يقال له : اقرأ التفسير وكتب شرح الحديث، أو استعن بهما على ذٰلك ، فإن اختلف المفسرون والشارحون ؛ فاعمل بما يظهر لك أنه الحق من كلام المختلفين ، ومن لا يريد ترك تقليدها ؛ فلا يسمع لك فيها قولاً ، وإنْ أقمت له عليه ألف دليل[1] .

خامساً: ومما ينبغي أن يحذر منه طالب الفقه الغلط على الأئمة ؛ فقد يشيع وينتشر أن مذهب الإمام مالك مثلاً إرسال اليدين في الصلاة أثناء القراءة وعدم القبض ، أو أن مذهب الإمام الشافعي محمد بن إدريس وجوب الجهر بالنية في الوضوء والصلاة ، ويكون منشأ ذٰلك غلطاً وقع عليه من عبارات قالها

(١) «فتاوى محمد رشيد رضا» (٣ / ٨٥٩) .

ولم يفهم مراده منها، وهٰكذا في سلسلة[1] يطول ذكرها.

سادساً: وينبغي لطالب الفقه أن يحذر من تتبع الرخص[2]، والأقوال الشاذة، والمسائل الغريبة، والافتراضات الخيالية المبثوثة في بطون هٰذه الكتب.

سابعاً: وعلى طالب الفقه أن يعرف قدر نفسه؛ فلا يتطاول على العلماء بألسنة حداد، وعدم قبول القول شيء والقدح في قائله شيء آخر؛ فالأول قد يصل إليه من آتاه الله حظّاً من الفهم والحفظ، وإدمان النّظر في بطون المراجع والكتب، أما الثاني؛ فهو وقيعة في العلماء موصل إلى غضب الله عز وجل.

قال الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ:

«قلت: نعم، من بلغ رتبة الاجتهاد وشهد له بذٰلك عدة من الأئمة؛ لم يسغ له أن يقلد، كما أن الفقيه المبتدىء والعامي الذي يحفظ القرآن أو كثيراً منه لا يسوغ له الاجتهاد أبداً؛ فكيف يجتهد، وما الذي يقول، وعلام يبني، وكيف يطير ولمّا يريش؟

والقسم الثالث: الفقيه المنتهي اليقظ الفَهِم المحدث، الذي قد حفظ مختصراً في الفروع، وكتاباً في قواعد الأصول، وقرأ النحو، وشارك في الفضائل مع حفظه لكتاب الله وتشاغله بتفسيره وقوة مناظرته؛ فهٰذه رتبة من بلغ الاجتهاد المقيّد، وتأهل للنظر في دلائل الأئمة، فمتى وضح له الحق في

---

(1) عمل الشيخ بكر أبو زيد على جمعها في كتابٍ بعنوان: «كشف الأجلّة عن الغلط على الأئمة»، وذكر غير مثال من ذٰلك في كتابه «التعالم» (ص ٩٩ ـ ١٠٦).

(2) انظر رسالة الشيخ جاسم الدوسري: «زجر السفهاء عن تتبع رخص الفقهاء»، وفي «مدارج السالكين» (٢ / ٥٧ ـ ٥٨ ط الفقي) كلام جيد حول تتبع الرخص؛ فانظره.

مسألة، وثبت فيها النص، وعمل بها أحد الأئمة الأعلام كأبي حنيفة مثلاً، أو كمالك، أو الثوري، أو الأوزاعي، أو الشافعي، وأبي عبيد، وأحمد، وإسحاق؛ فليتبع فيها الحق، ولا يسلك الرخص، وليتورَّع، ولا يسعه فيها بعد قيام الحجة عليه تقليد، فإن خاف ممن يشغب عليه من الفقهاء؛ فليتكتم بها ولا يتراءى بفعلها، فربما أعجبته نفسه، وأحب الظهور فيعاقب، ويدخل عليه الداخل من نفسه؛ فكم من رجل نطق بالحق، وأمر بالمعروف؛ فيسلط الله عليه من يؤذيه لسوء قصده، وحبه للرئاسة الدينية؛ فهٰذا داءٌ خفي سار في نفوس الفقهاء، كما أنه داء سار في نفوس المنفقين من الأغنياء وأرباب الوقوف والترب المزخرفة، وهو داء خفي يسري في نفوس الجند والأمراء والمجاهدين؛ فتراهم يلتقون العدو، ويصطدم الجمعان وفي نفوس المجاهدين مخبّآت وكمائن من الاختيار وإظهار الشجاعة ليقال، والعجب، ولبس القراقل المذهبة، والخوذ المزخرفة، والعدد المحلّاة على نفوس متكبرة، وفرسان متجبرة، وينضاف إلى ذٰلك إخلال بالصلاة، وظلم للرعية، وشرب للمسكر؛ فأنَّى يُنصرون؟ وكيف لا يخذلون؟ اللهم فانصر دينك، ووفق عبادك، فمن طلب العلم للعمل كسره العلم، وبكى على نفسه، ومن طلب العلم للمدارس والإفتاء والفخر والرياء تحامق، واختال، وازدرى بالناس، وأهلكه العجب، ومقتته الأنفس ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها وَقَدْ خابَ مَنْ دَسَّاها﴾؛ أي: دسّسها بالفجور والمعصية»[1].

ثامناً: نظرة عابرة في كتب المذاهب الفقهية، وسير الأئمة المتبوعين، وكتابات علماء المذاهب لتقويم مذاهبهم وترجيحها على المذاهب الأخرى تكشف ما بينها من أحقاد متأصّلة، واتهامات متبادلة، وحروب متطاولة،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ١٩١ - ١٩٢).

وهجمات عنيفة حتى على الأئمة، وحَطِّ أقدارهم وتسفيه آرائهم، ما يجعل الإنسان المسلم المنصف العادل يتيقّن أن قول مقلّدة المذاهب الشائع بينهم «إن المذاهب كلها حق وعلى الصواب» من الدعاوى المجردة العارية عن الصحة، والواقع التأريخي يثبت ذٰلك منذ نشوء التعصب الأعمى للمذاهب حتى يومنا هٰذا.

وإليكم بعض الأدلة من كلام بعض المقلدة الذين يدّعون أن الحقّ ما هم عليه، وما عليه غيرهم؛ فباطل.

قال محمد علاء الدين الحصكفي، وهو من أشهر المؤلفين في الفقه الحنفي:

«فيها (أي: في الأشباه): إذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا؛ قلنا وجوباً: مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب»[1].

وأيضاً ذكر الحصكفي أبيات في مدح الإمام أبي حنيفة، ومنها:

فلعنة ربنا أعداد رمل ... على من رد قول أبي حنيفة[2]

وقال أبو الحسن الكرخي الحنفي:

«كل آية تخالف ما عليه أصحابنا؛ فهي مؤولة أو منسوخة، وحديث كذٰلك؛ فهو مؤوّل أو منسوخ»[3].

---

(١) «الدر المختار مع ردّ المحتار» (١ / ٤٨ ـ ٤٩).

(٢) المصدر السابق (١ / ١٦٣).

(٣) «ما لا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين» (٩٥)، و«بدعة التعصب المذهبي» (٣٢٧).

وأنشد منذر بن سعيد عدّة أبيات تصوّر حالة تشبّث المالكية بقول الإمام بدون دليل؛ فقال:

عذيري من قوم يقولون كلّما طلبتُ دليلاً هٰكذا قال مالك
فإن عُدْتُ قالوا هٰكذا قال أشهب وقد كان لا تخفى عليه المسالك
فإن زدتُ قالوا قال سحنون مثله ومن لم يقل ما قاله فهو آفك
فإن قلت قال الله ضجّوا وأكثروا وقالوا جميعاً أنت قرن مماحك
وإن قلت قد قال الرسول فقولهم أتت مالكاً في ترك ذاك المسالك(١)

وقد سار مثل عند العامة من المالكية: «لو لم يكن مالكاً؛ لكان الدين هالكاً».

وقال إمام الحرمين الجويني الشافعي:

«نحن ندّعي أن يجب على كافة العاقلين وعامة المسلمين شرقاً وغرباً، بعداً وقرباً انتحالُ مذهب الشافعي، ويجب على العوام الطغام والجهال الأنذال أيضاً انتحالُ مذهبه بحيث لا يبغون عنه حولاً، ولا يريدون به بدلاً»(٢).

وقال أحد الحنابلة كما وجد مكتوباً على نسخة خطيّة لكتاب «منار السبيل» في الفقه الحنبلي:

أنا حنبليّ ما حييت وإن أمُتْ فوصيتي للناس أن يتحنبلوا

وفيها أيضاً:

لئن قلّد الناسُ الأئمة إنّني لفي مذهب الحبر ابن حنبل راغبُ

(١) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢ / ١٧١ - ١٧٢).
(٢) «مغيث الخلق» (ص ١٥ - ١٦).

أقـلّد فتـواه وأعـشـق قولـه   وللنـاس فيمـا يعشقـون مذاهبُ[1]

وهٰكذا كثير من أصحاب المذاهب، يعظّمون إمامه ويرجّحون مذهبه، ويدعون إلى التقيّد به، ويسفّهون مذاهب الآخرين، ويحاولون في حطّ أقدارهم.

وربما بالغ بعضهم في مدح إمامه؛ فرفعه إلى منزلة لم يبلغها أحد من أصحاب النبي ﷺ، كما قال الحصكفي الحنفي ما نصه:

«والحاصل أن أبا حنيفة النعمان من أعظم معجزات المصطفى بعد القرآن، وحسبك من مناقبه اشتهار مذهبه، ما قال قولاً إلّا أخذ به إمام من الأئمـة الأعـلام، قد جعل الله الحكم لأصحابه وأتباعه من زمنه إلى هٰذه الأيام، إلى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام...»[2].

آثار وآفات التعصب المذهبي

ونتيجة لهٰذه الظاهرة الموجودة في كتب المتعصبة للمذاهب؛ ظهرت آفات وحاقات لا بد لطالب العلم أن يحذر منها، وهي تتمثّل فيما يلي:

أولاً: ردّ النصوص النبويّة والآثار السلفية إنْ خالفت ما في المذهب.

قال أبو شامة عن المتعصبة:

«ومن العجب أن كثيراً منهم إذا ورد على مذهبهم أثر عن بعض أكابر الصحـابة يقول مبادراً بلا حياء وحشمة: «مذهب الشافعي الجديد أن قول الصحابي ليس بحجّة»، ويردّ قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولا يردّ قول

---

(١) «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» للألباني (١ / ٢٢ ـ ٢٣).

(٢) «الدر المختار» (١ / ٥٥ ـ ٥٨ ـ المقدمة) وما مضى مأخوذ من كتاب الشيخ صلاح مقبول «زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً» (٢٢٣ وما بعدها).

أبي إسحاق والغزالي.

ومع هٰذا يرون مصنفات أبي إسحاق وغيره مشحونة بتخطئة المزني وغيره من الأكابر فيما خالفوا فيه مذهبهم؛ فلا تراهم ينكرون شيئاً من هٰذا!!

فإن اتفق أنهم سمعوا أحداً يقول: أخطأ الشيخ أبو إسحاق في كذا بدليل كذا وكذا؛ انزعجوا وغضبوا، ويرون أنه ارتكب كبيراً من الإثم.

فإن كان الأمر كما ذكروا؛ فالأمر الذي ارتكبه أبو إسحاق أعظم؛ فما بالهم لا ينكرون ذٰلك، ولا يغضبون منه؟

لولا قلة معرفتهم وكثرة جهلهم بمراتب السلف»[1].

ثانياً: عدم الإقبال على نصوص الكتاب والسنة، ومذاهب الصحابة والتابعين، وجهل ذٰلك، والتمسك بالأحاديث الباطلة، والقصص الواهية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

«وجمهور المتعصبين لا يعرفون من الكتاب والسنة إلا ما شاء الله، بل يتمسّكون بأحاديث ضعيفة، وآراء فاسدة، أو حكايات عن بعض العلماء والشيوخ قد تكون صدقاً وقد تكون كذباً.

وإن كانت صدقاً؛ فليس صاحبها معصوماً يتمسكون بنقل غير مصدّق عن قائل غير معصوم، ويدعون النقل المصدّق عن القائل المعصوم، وهو ما نقله الثقات الأثبات من أهل العلم، ودوّنوه في الكتب الصحاح عن النبي ﷺ؛ فإن الناقلين لذٰلك مصدّقون باتفاق أئمة الدين، والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، قد أوجب الله تعالى على جميع الخلق طاعته واتباعه، قال تعالى:

---

(١) «مختصر المؤمل» (ص ٧١).

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[1].

وقـال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عذابٌ أَلِيمٌ﴾[2]»[3].

ثالثاً: المكابرة وعدم الرجوع إلى الحق مع وضوحه وتبيُّنه.

قال الإمام ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ:

«ومن ذٰلك (أي: من تلبيس إبليس على الفقهاء) أنّ أحدهم يتبيّن له الصواب مع خصمه ولا يرجع، ويضيق صدره كيف ظهر الحق مع خصمه، وربما اجتهد في ردّه مع علمه أنه الحق، وهٰذا من أقبح القبيح؛ لأن المناظرة إنما وضعت لبيان الحق، وقد قال الشافعي ـ رحمه الله ـ:

«ما ناظرت أحداً فأنكر الحجّة؛ إلا سقط من عيني، ولا قبلها إلا هبته وما ناظرت أحداً فباليت مع من كانت الحجّة، إن كانت معه؛ صرتُ إليه»[4].

وقال الإمام محمد حياة السندي ـ رحمه الله ـ:

«لـو تتبع الإنسان من النقول لوجد أكثر مما ذُكِر ودلائل العمل على الخبر أكثر من أن تُذْكَر، وأشهر من أن تُشْهَر، ولٰكن لَبّس إبليس على كثير من البشـــر؛ فحسّن لهم الأخـذ بالـرأي لا الأثـر، وأوهمهم أن هٰذا هو الأولى والأخْيَر؛ فجعلهم بسبب ذٰلك محرومين عن العمل بحديث خير البشر ﷺ،

---

(١) النساء: ٦٥.

(٢) النور: ٦٣.

(٣) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٢ / ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٤) «تلبيس إبليس» (١٢٠).

وهٰذه بليَّة من البلايا الكبر، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ومن أعجب العجائب أنهم إذا بلغهم عن بعض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ما يخالف الصحيح من الخبر، ولم يجدوا له محملاً، وجوّزوا عدم بلوغ الحديث إليه ولم يثقل ذٰلك عليهم، وهٰذا هو الصواب.

وإذا بلغهم حديث يخالف قول من يقلّدون؛ اجتهدوا في تأويله القريب والبعيد، وسعوا في محامله النائية والدانية، وربّما حرفوا الكلم عن مواضعها، وإذا قيل لهم عند عدم وجود المحامل المعتبرة: لعلّ من تقلّدونه لم يبلغه الخبر؛ أقاموا على القائل القيامة، وشنّعوا عليه أشدّ الشناعة، وربّما جعلوه من أهل البشاعة، وثقل ذٰلك عليهم.

فانظر أيها العاقل إلى هٰؤلاء المساكين، يجوّزون عدم بلوغ الحديث في حق أبي بكر الصديق الأكبر وأحزابه، ولا يجوّزون ذٰلك في أرباب المذاهب، مع أن البون بين الفريقين كما بين السماء والأرض.

وتراهم يقرؤون كتب الحديث ويطالعونها ويدرسونها لا ليعملوا بها، بل ليعلموا دلائل من قلّدوه، وتأويل ما خالف قوله، ويبالغون في المحامل البعيدة، وإذا عجزوا عن المحمل قالوا: «من قلّدنا أعلمُ منّا بالحديث».

أولا يعلمون أنهم يقيمون حجة الله تعالى عليهم بذٰلك، ولا يستوي العالم والجاهل في ترك العمل بالحجّة.

وإذا مرّ عليهم حديث يوافق قول من قلّدوه انبسطوا، وإذا مرّ عليهم حديث يخالف قوله، أو يوافق مذهب غيره ربما انقبضوا، أولم يسمعوا قول الله: ﴿فلا وَرَبِّكَ لَا يُؤمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّموكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا في أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[1]؟

---

(١) النساء: ٦٥.

وكثير من هٰؤلاء الطائفة المتعصِّبة من يدّعي عدم فهم الحديث، إذا قيل له: لِمَ لا تعمل بالحديث؟ مع ادّعائه الفضيلة وتعليمه وتعلمه واستدلاله لمن قلده.

وهٰذا من أغرب الغرائب، ولو أذهب لأذْكُرَ لك ما فيهم من العجائب لطال الكلام، وفي هٰذا المقدار كفاية لمن نوَّر الله بصيرته وأرشده إلى الصواب»[1].

رابعاً: التّلاعب بالاستدلال بالنصوص، وتطويعها لما بُيِّت سابقاً، وقد اجتمع لي في هٰذا الباب أمثلة كثيرة جمعتها على الأبواب الفقهية، مصدراً إياها بنص الكتاب أو السنة، مبيناً الخطأ ومن وقع به، ويكون هٰذا في مجلدٍ لطيفٍ، وفيه عجائب وغرائب، يسر الله إتمامه ونشره.

خامساً: تحريف النصوص النبوية لموافقة المذهب، وإليك بعض الأمثلة على ذٰلك:

١ ـ أخرج الحاكم في «المستدرك» (١ / ٣٠٤) بسنده من حديث عائشة؛ قالت: «كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاثٍ لا يسلّم إلا في آخرهن...»، هٰكذا جاءت في المطبوع، والصواب: «لا يقعد» بدل «لا يسلم»، كما بيّنه أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي في «التعليق المغني» (١ / ٢)، وعلى هٰذا يدل كلام ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢ / ١٥)، و«فتح الباري» (٢ / ٤٨١)، وهٰذا التصحيف وقع من بعض علماء الحنفية على ما ذكر شمس الحق.

٢ ـ أخرج أبو داود في «السنن» (رقم ١٤٢٩) بسنده أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبيّ بن كعب؛ فكان يصلي لهم عشرين

---

(١) «تحفة الأنام في العمل بحديث النبي عليه السلام» (ص ٦٣ ـ ٦٧).

ليلة[1]. . . فحرِّفت كلمة (ليلة) في بعض الطبعات الهندية إلى (ركعة)! وقد فصل ذٰلك الشيخ سلطان محمود في رسالته «نعم الشهود على تحريف الغالين في سنن أبي داود».

٣ ـ أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٣٩٠) بسنده إلى وائل ابن حجر؛ قال: «رأيتُ النبي ﷺ وضع يمينه على شماله في الصلاة»، زيد عليه في بعض الطبعات: «تحت السرة»، وهو تحريف مكشوف على ما فصله الشيخ إرشاد الحق الأثري في مقال له بعنوان: «تحريف الحديث تحت ستار خدمة الحديث»، وهو منشور في جريدة «الاعتصام» الأسبوعية، المنشورة في لاهور، (عدد ٢٠، جمادى الآخرة، سنة ١٤٠٧هـ، ص ٩ ـ ١٤)، وقارن بـ «فيض الباري» (٢ / ٢٦٧).

٤ ـ أخرج الحميدي في «مسنده» (رقم ٦١٤) بسنده إلى ابن عمر؛ قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة؛ رفع يديه حذو منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع؛ فلا يرفع، ولا بين السجدتين».

فصحف فيه الحديث نصرة لمذهب الحنفية، والحديث كما في النسخة الخطية من الكتاب المحفوظة في دار الكتب المصرية هٰكذا:

«. . . وبعد ما يرفع رأسه من الركوع، ولا يرفع بين السجدتين»، وقد نشرت دار الدعوة السلفية ردّاً على هٰذه المشاغبة: «دراسة تحقيقية للمحاولة الجديدة في مسألة رفع اليدين».

٥ ـ وقع في «المجموع شرح المهذب» أثر سعد بن طارق هٰكذا قال: «قلت لأبي: يا أبي! إنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر

---

(١) وهٰكذا وقعت في «المغني» في إحالته على «سنن أبي داود»، ونقله عنه الصابوني في «الهدي النبوي الصحيح» محرفة إلى (ركعة)!!

وعثمان وعلي، فكانوا يقنتون في الفجر؟ قال: أي بني! فحدِّث»، هٰكذا وقع في مطبـوع «المجموع» (٣ / ٥٠٤)، والصواب: «محدث» بالميم وليس بالفاء في أوله!

هٰذه بعض الأمثلة وغيرها كثير جدّاً[١].

سادساً: وضع الحديث في موافقة المذهب.

وهٰذه الطامَّة الكبرى، وعلة السقم؛ فيجد الباحث في كتب المذاهب أن هنالك أحاديث ليس عليها نور النبوّة ولا سند لها ولا أزمة، جاءت لتفصل الخلاف في مسألة فرعية!! وقد لاحظ هٰذا أبو العباس القرطبي؛ فقال:

«استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دلَّ عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية؛ فيقول في ذٰلك: قال رسول الله ﷺ كذا، ولهٰذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة؛ لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً»[٢].

سابعاً: القول بوجوب الأخذ من إمام واحدٍ وتقليده، وهٰذا قول باطل، ولأهـل العلم مصنفـات في بطلانـه قديمـاً وحـديثاً، من أشهرها: «إعلام الموقعين» للإمام ابن القيم، و«بدعة التعصب المذهبي» للشيخ محمد عيد

---

(١) وقد تعدّى بعضهم هٰذا التحريف إلى مسائل العقيدة؛ فلعب في بعض النصوص بطريقةٍ فيها خبث ودهاء.

انـظر لهٰـذا ولمـا ذكرته آنفاً: «تحريف النصوص»، و«عقيدة ابن أبي زيد القيرواني» كلاهما للشيخ بكر أبو زيد، و«زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً» (٢٤٤ وما بعدها) للشيخ صلاح مقبول، و«الماتريدية» (٢ / ٢٥٨ وما بعدها) للشيخ الشمس السلفي الأفغاني.

(٢) «تنزيه الشريعة» (١ / ١١)، وانظر أمثلة على ذٰلك في «زوابع في وجه السنة» (ص ٢٧١ وما بعدها).

عباسي.

ولا بد هنا من التحذير من الكتب الآتية:

١ - **«أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء»، لمحمد عوامة.**

واسم هٰذا الكتيب - الذي طبع مراراً - ينبىء ويشير إلى أن الذنب كل الذنب للأحاديث الشريفة لا لمن لا يعمل بها من المقلدة، والسبب في الوقوع في هٰذه الهوة أنه يستنبط الحكم الكليّ من الأحداث الجزئية لإثبات ما يراه من الالتزام بالتقليد.

فالكتاب محاولة مستميتة لإقناع الناس بمحض التقليد، وصدهم عن قبول النصوص الشرعية، وزد على ذٰلك أنه يهمز ويلمز بمن يدعو إلى العمل بالحديث وترك التقليد الأعمى، ويرميهم بالجهل، ويدّعي أن الدعوة إلى العمل بالحديث الآن تعد هدماً لبناء السنة؛ فنسأل الله السلامة.

وقد حذر شيخنا الألباني - حفظه الله تعالى - من هٰذا الكتاب في مقدمة الطبعة الثالثة من تحقيقه لكتاب الآلوسي «الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات» (ص ج - ك)، وهٰذا نص كلامه:

«. . . وبينا أنا أعدُّ الكتاب وأهيّئه لهٰذه الطبعة الثالثة أهدى إليّ أحد الشباب المؤمنين الذين تعرفت عليهم هنا في بيروت كتيّباً صغيراً من تأليف متعصّب من متعصّبة الحنفية الحاسدين الحاقدين من أهل الشمال، خصّه بالرد على السلفيين الداعين إلى اتباع الكتاب والسنة، وترك التعصب للأئمة، مسمِّياً كتيّبه هٰذا بـ «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم».

وهٰذا العنوان وحده ينبيك أيها القارىء الكريم عن مبلغ تقدير واضعه

للحديث النبوي، أما مضمونه؛ فهو صدٌّ صريح عن اتباع الكتاب والسنة، ودعوة مكشوفة إلى الجمود على التقليد لإمام واحد من الأئمة، وليس إلى اتباعهم والأخذ بما وافق السنة من أقوالهم، كما هي دعوتهم التي كنت شرحتها في مقدمة كتابي «صفة صلاة النبي ﷺ» اعتماداً مني على أقوالهم وأقوال بعض من جاء بعدهم من أتباعهم؛ فأبى هٰذا الظالم لنفسه، والمخالف لأئمته، بله الكتاب والسنة؛ إلاَّ إثارة العصبية المذهبية من جديد، تحت ستار دفع «سوء الظن بالأئمة وتشويه سيرتهم العلمية والعملية، مع الترفع عليهم...».

وكذب ـ والله ـ هو ومن وراءه؛ فليس هناك مسلم يسيء الظن بالأئمة، ومقدمتي المشار إليها أكبر دليل على ذٰلك[1]، ولٰكن أمثال هٰؤلاء المتعصبة لا يخشون الله ولا يستحيون من الناس، ولذٰلك؛ فهو في الحقيقة يرد على أناسٍ لا وجود لهم؛ إلا في مخّه، فإنه يصفهم تارة (بالمتطاولين المتعالين المنتهكين لحرمات السلف رغم الانتساب إليهم وإنما هو الشرود والمروق)، وتارة بـ (المتفرّدون المشوشون)، وأخرى بـ (أدعياء الدعوة)، ونحو ذٰلك من الافتراءات والأكاذيب المعروفة، عنهم يتهمون بها الأبرياء ليضل بها المقلدون الأغبياء، وهم ﴿وكانوا أَحَقَّ بِها وأَهْلَها﴾[2]، ولٰكن صدق المثل: «رمتني بدائها وانسلت».

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأني كامل

ولو أن هٰذا الرجل كان مخلصاً في رده، غير متعصب لمذهبه ـ ولا أقول: لمذهب إمامه ـ؛ لنقل من «المقدمة» المشار إليها كلامي الذي يراه

(١) انظر: فصل «أقوال الأئمة في اتباع السنة وترك أقوالهم المخالفة لها».

(٢) الفتح: ٢٦.

خطأ ورد عليه، وقارع الحجة بالحجة، وحين ذٰلك يتبين الحق لكل ذي عينين.

أما أن ينقل نقولاً عن بعض الأئمة نحن نعتقد بها من قبل أن يتمكن هو أن يسطِّر في العلم سطراً واحداً، ويوهم الناس أننا نخالفهم في ذٰلك؛ فهٰذا ليس شأن من يريد الحق بكتابته، وحسبك دليلاً هٰذا التعليق الذي سيأتي في الكتاب (ص ٣٨)؛ فإنك إذا قابلته بما أشرت إليه من النقول؛ يتبين لك جليّاً أنها غير واردة علينا، بل نحن سبقناهُ إلى الأخذ بها، وغنانا الله عن أن نحتاج فيها إلى أحد من المقلدين المتعصبين العمي! ونقولاً أخرى لا علاقة لها بموضوع دعوتنا إطلاقاً؛ لأننا بحمد الله إنما ندعو إلى اتباع الكتاب والسنة، مع احترام الأئمة والاستفادة من علومهم، كما هو مصرح به في «المقدمة»، وبعض ما ينقله إنما هي أقوال وشروط لم توضع من أئمة مجتهدين، وإنما من بعض أتباعهم المقلدين باعترافهم؛ فهي لا تلزم أحداً منهم ـ أعني المقلدين ـ لأن واجبهم إنما هو تقليد إمام مجتهد كما هو مصرح به في أصولهم؛ فكيف يُلزم بها أو يصح أن تقام الحجة بمثلها على من يصرحون بوجوب اتباع الكتاب والسنة وإن خالف المذهب، بل إمام المذهب المجتهد؟!

وهنا نقطة هامة أرجو الانتباه لها وهي: أن هٰذا المتعصب الهالك لو كان يدعو من يفتري عليهم الأكاذيب أن لا يخرجوا في اتباعهم عما اتفقت الأئمة ـ جميعاً ـ عليه من الأحكام؛ لكانت دعوته موضع تقدير واحترام، ذٰلك لأننا نحن الذين ندعوا إلى هٰذا، ولٰكن بتوسيع رحمة الله، واعتقاد أن العلم ليس محصوراً في أئمة أربعة، ولٰكنه هو إنما يدعو أن يظل كل مسلم في مذهبه الذي نشأ عليه، مهما كان دليل المذهب المخالف له قوياً لديه.

وقد يستغرب بعض القراء هٰذا، ولٰكن إذا اطلع على كلامه الصريح

في ذلك؛ فسيقول معي: «إنا لله وإنا إليه راجعون»!

قال (ص ٤٠):

«فإذا كان ـ السبكي قد حصل له هذا التردد ـ وهو بهذه المنزلة في العلم؛ فهل يجوز لمن هو دونه أن يتمسك بظاهر كلام الشافعي رضي الله عنه ويسرع إلى العمل بما صح من الحديث، مشوشاً على نفسه وعلى غيره من الناس، متظاهراً أنه يعمل بمقتضى قول إمام معتبر من أئمة المسلمين معتمدٍ عندهم؛ فلم ننكر عليهم؟

أفلا يحق لنا أن نعتبر من واقع غيرنا؛ فنثبت عند أقوال الإمام الذي يسر الله تعالى لنا الاقتداء به منذ أول نشأتنا؟»!

هذا نص كلامه، وهو يذكرني بأحد الدكاترة من المتعصبين للمذهب الشافعي حيث كان يصرح بأنه يفخر أو يحمد الله، على أنه مقلد! ﴿فاعْتَبِرُوا يا أُولي الأَبصارِ﴾.

وظني أن هذا المقلد وذاك على ما بينهما من الخلاف في الأصول والفروع؛ إلا في التقليد الأعمى، فهما يلتقيان في التمسك به والدعوة إليه، يجهلان أو يتجاهلان أن (المقلد) يساوي عند العلماء الجاهل، ولذلك نصوا على أنه لا يجوز أن يولى القضاء، بل قال بعض أئمة الحنفية المتقدمين وهو العلامة أبو جعفر الطحاوي: «لا يقلد إلا عصبي أو غبي»! فما حيلتنا مع أناس ندعوهم إلى اتباع الكتاب والسنة لينجوا بذلك من العصبية المذهبية، والغباوة الحيوانية؛ فيأبون علينا إلا أن يستمروا على عصبيتهم وغباوتهم؟ وليس هذا فقط، بل ويدعونا والناس جميعاً إلى أن نقلدهم لنصير ضالين أغبياء مثلهم!! وهنا أتذكر أن من السنة أن يقول المعافى إذا رأى مبتلى: «الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به، وفضلني على كثير ممن خلق

تفضيلاً»، ومما لا شك فيه أن المبتلى في دينه أخطر من المبتلى في بدنه.

واعلم أيها القارىء الكريم أن ما ألزمنا به المقلد من الجهل والغباوة لازم له؛ إلا إذا استجاب لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تنازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤمِنُونَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ﴾[1].

فإن فعل في كل خلاف بينه وبين مذهبي أو سلفي؛ فقد صنع مثل صنعنا وانضم إلينا، وخالف كل ما بني عليه «كتيِّبه»، وذٰلك ما نرجوه له ولكل متعصب هالك، وإن لم يقبل وقال: الآية المذكورة الخطاب فيها موجه إلى أهل العلم ولست منهم؛ فقد لزمه مـا ألزمناه، بل ألزمه العلماء من الجهل والغباوة (وعلى نفسها جنت براقش)!

لقد غرر صاحب ذٰلك الكتيب بكثير من قرائه، حين نقل تلك النقول عن العلماء، مؤيداً بها دعوته للتعصب المذهبي، مع أنها ليست حجة فيما ذهب إليه كما ذكرنا؛ فإنه تعامى عن نقول أخرى عنهم كنا ذكرناها في مقدمة «صفة صلاة النبي ﷺ» منها ما نقله الإمام النووي عن أبي عمرو بن الصلاح؛ قال:

«فمن وجد من الشافعية حديثاً يخالف مذهبه؛ نظر إن كملت آلات الاجتهاد فيه مطلقاً، أو في ذٰلك الباب أو المسألة؛ كان له الاستقلال بالعمل به، وإن لم تكمل وشق عليه مخالفه الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفه عنه جواباً شافياً؛ فله العمل به، إن كان عمل به إمام مستقل غير الشافعي، ويكون هٰذا عذراً له في ترك مذهب إمامه هنا، وهٰذا الذي قاله حسن متعين، والله أعلم».

فهٰذا الإمام ابن الصلاح يتكلم عمن لم تكتمل آلات الاجتهاد فيه،

(١) النساء: ٥٩.

أمثال جماهير العلماء اليوم؛ فقد أجاز له العمل بالحديث المخالف لمذهبه إن كان عمل به إمام مستقل غير الإمام الشافعي!

فنسأل الآن ذٰلك المتعصب الجائر: لماذا لم يتعرض لهٰذه المسألة التي أجازها الإمام ابن الصلاح وأقره الإمام النووي عليها، وهي التي نسميها نحن: «الاتباع»، والتي لا يشترط فيها ما يهول به المتعصب الجائر في كتيبه، تضييقاً منه لدائرة الاهتداء بهدي النبي ﷺ، ونحن قد استشهدنا بها في منهجنا الذي وضعنا عليه كتابنا «صفة الصلاة»؟! أليس هٰذا من الأدلة الكثيرة على أنه هو الذي يضلل الناس ويصدق فيه «من حفر بئراً لأخيه وقع فيه»، كما صدق ذٰلك من قبل على شيخ له جائر؟!

بل لماذا لم يتعرض للجواب عن ما هو أخطر عنده من كلام ابن الصلاح والنووي رحمهما الله تعالى، وأقوى لنا في اتجاهنا السلفي؟ ذٰلكم هو قولي هناك عقب كلام ابن الصلاح:

«قلت: وهناك صورة أخرى لم يتعرض لذكرها ابن الصلاح، وهي فيما إذا لم يجد من عمل بالحديث؛ فماذا يصنع؟

أجاب عن هٰذا تقي الدين السبكي في رسالة «معنى قول الشافعي: إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي» (ص ١٠٢ / ٣)؛ فقال:

«والأولى عندي اتباع الحديث، وليفرض الإنسان نفسه بين يديّ النبي ﷺ، وقد سمع ذٰلك منه؛ أيسعه التأخر عن العمل به؟ لا والله. . . وكل واحد مكلف بحسب فهمه»، وتمام هٰذا البحث وتحقيقه تجده عند الإمام ابن القيم في «إعلام الموقعين عن رب العالمين». . . وغيره.

هٰذه الكلمة هي القاصمة لظهر المتعصب الجائر؛ فلا جرم أنه لم ينقلها مع أنه نقل عن السبكي ما ليس له علاقة بهٰذه الصورة، ولا بالتي قبلها؛

ليوهم الناس أن الإمام السبكي لا يقول بهذا الذي نقلته عنه، مما يشهد لما عليه السلفيون من اتباع الحديث ولو خالف المذهب، بل المذاهب؛ فبماذا يتهم الناس من صنع صنيع هذا المتعصب الجائر؟

فقد وضح للقارىء الكريم أن هؤلاء المقلدة من أهل الأهواء؛ لأنهم يتظاهرون بالاحتجاج بأقوال العلماء وتقليدهم، وهم في الواقع يأخذون من أقوالهم ما يؤيدون به أهواءهم، ويعرضون عن أقوال من يخالفها منهم، ولو أنهم كانوا كالسلفيين، يأخذون بقول من كان الدليل معه؛ لما كان هناك مجال للطعن فيهم، ونسبتهم إلى كتمانهم للعلم الذي لا يجدونه إلا في أقوال من يقلدونهم بزعمهم.

وبعد؛ فإن مجال القول والرد على هذا المتعصب الجائر، وبيان ما في كتيّبه من النقول الواهية، والآراء الكاسدة، والروايات الضعيفة، والمتناقضات العجيبة، والأكاذيب المفضوحة، والاتهامات الجريئة، واسع جدّاً مما لا يناسب الخوض فيه هنا، خاصة في موضوع الاجتهاد والاتباع والتقليد، وقد أُلِّفَتْ في ذلك كتب كثيرة قديماً وحديثاً، فمن شاء أن يعرف الحق مما اختلف فيه الناس؛ فعليه بمطالعتها، والاستفادة من العلم الوارد فيها، والاهتداء بنورها، مثل كتاب «الإعلام» المشار إليه آنفاً، وإلا؛ ﴿فَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُوراً فَما لَهُ مِنْ نُورٍ﴾[1].

وقبل أن أختم هذه الكلمة؛ أريد أن أكشف القناع عن طبيعة بعض هؤلاء المتعصبة، ألا وهي أنك تراهم من أجرأ الناس في محاربة السنة إذا كانت عليهم، وفي هذه الحالة يتسترون وراء ادعاء التمسك بالمذهب؛ لأن في التمسك بالسنة طعناً في الأئمة وتجهيلاً! وهم كاذبون في ذلك، وهذا ما

---

(١) النور: ٤٠.

صنعه هٰذا المتعصب الجائر.

وأما إذا كان المذهب عليهم وخلاف أوهامهم وتقاليدهم، وكانت هناك أحاديث هي حجة لهم ولو على التوهم؛ ففي هٰذا الحال يتناسون حميتهم للتمسك بالمذهب ويتجاهلون كل ما قالوه من الطعن في أهل السنة والعاملين بها، وركنوا هم أنفسهم إلى العمل بالحديث ولو خالف المذهب، وهٰذا ما فعله ذٰلك الرجل الحنفي الذي أشار إليه المؤلف رحمه الله في آخر الفصل الثاني من هٰذا الكتاب، وأنه كان يقول ويشيع: إن مذهب الحنفية سماع الموتى لقول إمامنا الأعظم: إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي! ورد عليه المؤلف وأيدناه بما تراه هناك (ص ٣٨).

وظني أن ذاك المتعصب الجائر وشيخه الأجأر، وسيده الآخر الصوفي، ومولاه النبيل الأعظمي زعم أنه قال له: أنا أوافق على ما قرأته عليَّ حرفياً![1] سيكون موقفهم بالنسبة لهٰذه الرسالة، وما فيها من أدلة الكتاب والسنة، وأقوال أئمتهم الحنفية في عدم سماع الموتى عين موقف ذٰلك الرجل الحنفي، الذي وضع قول الإمام؛ إذا صح الحديث فهو مذهبي في غير موضعه، وسيردون كل تلك الأقوال، بله الكتاب والسنة بدون أي خجل! اتباعاً لأهوائهم!

نعرف هٰذا عنهم وعن أمثالهم الشيء الكثير؛ فهم والحق يقال في أمر مريج؛ لا الكتاب والسنة يتبعون، ولا أئمتهم يقلدون، ومن كان في شك من هٰذا؛ فإني أقول لهم: ﴿فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كانوا يَنْطِقُونَ﴾[2] عن عنوان هٰذا الكتاب فقط! وحينئذٍ لترون العجب العجاب، وينكشف الغطاء، ويتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود لكل ذي بصيرة ودين، ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ

---

(١) انظر: كتيبه (ص ٥).

(٢) الأنبياء: ٦٣.

جُفاءً وأَمَّا ما يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ في الأَرْضِ﴾[1]، ﴿وقُلْ جاءَ الحَقُّ وَزَهَقَ الباطِلُ إِنَّ الباطِلَ كانَ زَهُوقاً﴾[2].

وختاماً أعتذر إلى القراء الكرام؛ فقد طال بنا الكلام على كتيّب ذٰلك المتعصب المقلد الجائر أكثر مما كنت أتصور، فإن الكلام ذو شجون كما يقولون، والمناسبة قد وجدت للكشف عن جهل بعض الناس وظلمهم وبغيهم، واتباعهم لإخوانهم، ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وما تَهْوَى الأَنْفُسُ ولَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الهُدى﴾[3].

أسأل الله تعالى أن يبصرنا بعيوننا، ويهدي قلوبنا، ويرزقنا التقوى، ويجعلنا من ﴿الَّذينَ يَسْتَمِعونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولٰئكَ الَّذينَ هَداهُمُ اللهُ وأُولٰئكَ هُمْ أولو الأَلْبابِ﴾[4]، وأن لا يجعلنا كغيرنا من الضالين، الذين يصدق فيهم قول رب العالمين: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ المَوْتى ولا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعاءَ إذا وَلَّوا مُدْبِرينَ وما أَنْتَ بِهادي العُمْيِ عَنْ ضلالَتِهِمْ إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤمِنُ بآياتِنا فَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾[5].

وآخر دعوانا ﴿أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ﴾» انتهى.

قلت: ولبعض الفضلاء مصنّف خاص في بيان ما حواه هٰذا الكتاب من أخطاء قيد الإعداد، والله المستعان.

---

(١) الرعد: ١٧.

(٢) الإسراء: ٨١.

(٣) النجم: ٢٣.

(٤) الزمر: ١٨.

(٥) الروم: ٥٢ ـ ٥٣.

٢ ـ **«اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية»، لمحمد رمضان البوطي.**

رسالة فيها خطأ وباطل، وحشيت بالتحريف والتزوير، وامتلأت بالجهل الفاحش والتضليل، وصوّرت الدعوة السلفية على غير حقيقتها، ومليئة بالافتراء عليها[1]، وهي تدعو إلى وجوب التقليد، وتقلل ـ بل تمسح ـ من ضرورة الاستدلال بالنصوص في المسائل الفقهية؛ إذ فيها وجوب اتباع إمامٍ من الأئمة على ما يفهم من المتبادر من لفظة (المذهبية)؛ إلا أن شيخنا الألباني قال: «فلما ناقشته في هٰذا العنوان وغيره تبيّن أنه يعني غير ما يفهمه كل مسلم اليوم من لفظة (المذهبية)؛ فإنه قال: «هي أن يلتزم الرجل الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد إماماً ما، سواء تعدد هٰذا الإمام أم لم يتعدد»، وبذٰلك هدم رسالته كلها»[2].

ومثل هاتين الرسالتين في تزهيد الناس في الإقبال على الأدلة، والجمود على مذهب فقهي:

٣ ـ **كتيب «لزوم اتباع مذاهب الأئمة حسماً للفوضى الدينية»، للشيخ محمد الحامد.**

٤ ـ **كتاب «الاجتهاد والمجتهدون» بإشراف الشيخ أحمد البيانوني[3].**

وما قاله شيخنا على الكتاب الأول ينطبق على هٰذه الكتب جميعاً، وهٰؤلاء وأمثالهم هم الذين عناهم عبد الحي اللكنوي بقوله في «الفوائد

---

(١) من «بدعة التعصب المذهبي» (ص ١٠)، وهٰذا الكتاب للأخ محمد عيد عباسي، وهو رد على ما حواه كتاب البوطي المذكور من مخالفات.

(٢) «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ٢١٢ ـ ٢١٣)، ط المعارف.

(٣) ويلحق بها رسالة «اللامذهبية قنطرة اللادينية» مع تعليقات حسن السقاف عليها.

البهية» (١١٦): «وإلى الله المشتكى من جهلة زماننا، حيث يطعنون على من ترك تقليد إمامه في مسألة واحدة لقوّة دليلها، ويخرجونه عن جماعة مقلديه، ولا عجب منهم؛ فإنهم من العوام، إنما العجب ممن يتشبه بالعلماء ويمشي مشيهم كالأنعام».

وبعد هٰذه الكليات والضوابط المهمّات التي ينبغي سلوكها؛ نأتي على جملة من التحذيرات في الأبواب عامة وبعض المفردات، وما نذكره هنا؛ فهو من باب التنبيه على ما يشاكله ويشابهه، وإلا؛ فلا يستطاع أن يحاط بكل ما صنّف ودوّن في هٰذا العلم الواسع.

ونبدأ بالتحذير من الكتب التي كتبت في باب الحيل، وليس مبحثنا هنا التأصيل والتقعيد[1] لهٰذا الموضوع، ومرادنا من الحيل هنا ما هدم أصلاً شرعيّاً، وناقض مصلحة شرعية، وضاد مقصداً شرعيّاً خاصّاً[2]، ونأخذ هٰذا كمثالٍ على الأبواب التي وقع للأئمة منها تحذير، ثم نتبع ذٰلك بفتوى باطلة صدرت من عالم فاضل، تتابع العلماء على إنكارها والتحذير منها، ثم نسرد أسماء بعض المصنّفات في مسائل خاصة، لم يوفّق أصحابها لإصابة الحق فيها، وبعضها يمثّل العصبيّة المذهبيّة، فنقول والله المستعان:

● ● ● ● ●

---

(١) انظر في ذٰلك كتاب «الحيل الفقهية في المعاملات المالية» لمحمد بن إبراهيم، طبع الدار العربية للكتاب، سنة (١٤٠٣هـ).

(٢) انظر ـ لزاماً ـ: «الموافقات» (٢ / ٢٤٧، ٢٨٠ و٣ / ٢٨٥).

كتب الحيل

لا يحـل لمسلم أن يفتي بالحيل في دين الله تعـالى، ومن استحلّ الفتوى بهٰذه؛ فهو الذي كفّره الإمام أحمد وغيره من الأئمة، حتى قالوا: إنّ مَنْ أفتى بهٰذه الحيل؛ فقد قلب الإسلام ظهراً لبطن، ونقض عُرَى الإسلام عُروةً عُروةً.

قال أحمد بن زهير بن مروان: «كانت امرأة هنا بمرو أرادت أن تختلع من زوجها؛ فأبى زوجها عليها، فقيل لها: لو ارتددت عن الإسلام لبنتِ منه، ففعلت، فذكرتُ ذٰلك لعبد الله بن المبارك؛ فقال: مَنْ وضع هٰذا الكتاب؛ فهو كافر، ومن سمع به ورضي به؛ فهو كافر، ومن حمله من كورة إلى كورة؛ فهو كافر، ومن كان عنده فرضي به؛ فهو كافر».

وقال إسحاق بن راهويه عن شقيق بن عبد الملك: «إنّ ابن المبارك قال في قصة بنت أبي روح حيث أُمرت بالارتداد، وذٰلك في أيام أبي غسان؛ فذكر شيئاً، ثم قال ابن المبارك وهو مغضب: أحدثوا في الإسلام، ومن كان أمر بهٰذا؛ فهو كافر، ومن كان هٰذا الكتاب عنده أو في بيته ليأمر به أو هويه ولم يأمر به؛ فهو كافر. ثم قال ابن المبارك: ما أرى الشيطان كان يحسن مثل هٰذا حتى جاء هٰؤلاء فأفادها منهم؛ فأشاعها حينئذ، أو كان يحسنها ولم يجد مَنْ يُمضيها فيهم حتى جاء هٰؤلاء».

وقال إسحاق الطالقاني: «قيل: يا أبا عبد الرحمٰن! إن هٰذا الكتاب وضعه إبليس. قال: إبليسٌ من الأبالسة».

وقال النّضر بن شميل: «في كتاب «الحيل» ثلاث مئة وعشرون أو ثلاثون مسألة كلها كفر».

وقال أبو حاتم الرازي: «قال شريك ـ يعني ابن عبد الله ـ قاضي الكوفة وذكر له كتاب «الحيل»، فقال: مَنْ يخادع الله يَخْدَعْهُ، وقال أيضاً فيه: هو كتاب المخادعة».

وقال حفص بن غياث: «ينبغي أن يكتب عليه كتاب الفجور».

وقال إسماعيل بن حماد: «قال القاسم بن معن ـ يعني: ابن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود قاضي الكوفة ـ: كتابكم هٰذا الذي كتبتموه في الحيل كتاب الفجور».

وقال حماد بن زيد: «سمعتُ أيوب يقول: وَيلهم! مَنْ يخدعون (يعني أصحاب الحيل)؟».

وقال عبد الرحمٰن الدارمي: «سمعت يزيد بن هارون يقول: لقد أفتى أصحاب الحيل بشيء لو أفتى به اليهودي والنصراني؛ كان قبيحاً»[1].

وقال أبو طالب: «سمعتُ أبا عبد الله قال له رجل: في كتاب «الحيل» إذا اشترى الأمة فأراد أن يقع بها، يعتقها ثم يتزوّجها؟ فقال أبو عبد الله: سبحان الله! ما أعجب هٰذا! أبطلوا كتاب الله والسنة، جعل الله على الحرائر العدَّة من أجل الحمل؛ فليس من امرأة تطلّق أو يموت زوجُها إلا تعتدّ من أجل الحمل؛ فَفَرْجٌ يوطأ يشتريه ثم يعتقه على المكان؛ فيتزوجها فيطؤها، فإن كانت حاملاً كيف يصنع؟ يطؤها رجلٌ اليوم ويطؤها الآخر غداً؟ هٰذا نقض

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٣ / ١٥٤ ـ ١٥٥، ١٦١، ١٧٥ ـ ١٧٨)، و«إغاثة اللهفان» (١ / ٣٤١، ٣٥٧)، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ترجمة عبد الخالق بن منصور (١ / ٢١٨).

للكتاب والسنة. قال النبي ﷺ: «لا توطأ الحامل حتى تضع، ولا غير الحامل حتى تحيض»[1]، ولا يدري هل هي حامل أم لا؟ سبحان الله ما أسمج هٰذا!».

وقال محمد بن الهيثم: «سمعتُ أبا عبد الله ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ يحكي عن مقاتل بن محمد؛ قال: شهدتُ هشاماً وهو يقرىء كتاباً؛ فانتهى بيده إلى مسألة فجازها؛ فقيل له في ذٰلك؛ فقال: دعوه، وكره مكاني، فتطلعت في الكتاب؛ فإذا فيه: لو أنّ رجلاً لَفّ على ذكره حريرة في شهر رمضان، ثم جامع امرأته نهاراً؛ فلا قضاء عليه ولا كفارة»[1].

والمقصود أن هٰذه الحيل لا تجوز أن تنسب إلى إمام؛ فإنّ ذٰلك قدح في إمامته، وذٰلك يتضمن القدح في الأمة، حيث ائتمت بمن لا يصلح للإمامة، وهٰذا غير جائز، ولو فرض أنه حكي عن واحد من الأئمة بعض هٰذه الحيل المجمع على تحريمها؛ فإما أن تكون الحكاية باطلة، أو يكون الحاكي لم يضبط لفظه؛ فاشتبه عليه، ولو فرض وقوعُها منه في وقتٍ ما؛ فلا بُدَّ أن يكون قد رجع عن ذٰلك[2].

وقد توالت أقوال العلماء في التحذير من كتب الحيل قديماً وحديثاً، وأفرد في ذٰلك الإمام عبيدالله بن بطّة العقيلي (المتوفى سنة ٣٨٧هـ) كتاباً بعنوان «إبطال الحيل»، وهو كتاب مطبوع متداول.

وحذّر منها محمد رشيد رضا؛ فقال: «. . . ولٰكن الذين لا يعرفون من الدين والإيمان إلا تقليد **بعض الكتب التي ألّفها الميّتون**، ونشرها الرؤساء والحاكمون، يمنعون الزكاة عمداً باسم الدين، **بما تعلمهم هٰذه الكتب من**

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣ / ١٧٩ ـ ١٨٠).

(٢) «إعلام الموقعين» (٣ / ١٧٨).

الحيل التي تمنع بها الحقوق الثابتة، وآكدها الزَّكاة التي ذكر الكتاب مصارفها الثمانية، وقضى بأن تبقى ببقائها كلّها أو بعضها، ويسمونها **حيلاً شرعية، وما نسبتُها إلى الشرع إلا كنسبة منجل الحاصد إلى الزّرع، أو العاصفة في القلع**»[1].

وقال الشيخ عبد الرحمٰن الدوسري: «وقد جرى في العصور المتأخّرة احتيال على منع الزكاة، من قومٍ لا خلاق لهم، قد ضعف إيمانهم؛ فلم يقدروا الله حقّ قدره، **معتمدين على كتب فيها من الحيل التي تسقط الحقوق الثابتة في ظاهر الأمر ﴿والله أَعْلَمُ بما يَكْتُمُونَ﴾**[2]، **﴿والله مِنْ وَرائِهِمْ مُحِيطٌ﴾**[3]»، ثم قال رحمه الله تعالى:

«ولا أدري هل المحتال على الله يعتقد نقصان علمه وأنه غافل عن حِيْلَتِهِ أم لا؟ فإن كان يعتقد ذٰلك؛ فهو ملحد في أسماء الله، وعلى خطر عظيم، وإنْ كان لا يعتقد ذٰلك؛ فكيف يتمادى بجراءته على الله»[4].

وقد ذكر صاحب «كشف الظنون»[5] جماعةً صنّفوا فيه كتباً، وقال: أشهرها:

٥ ـ «كتاب الحيل»، للشيخ أبي بكر أحمد بن عمر المعروف بـ (الخصاف)، المتوفى سنة (٢٦١هـ).

وهو في مجلدين، ذكره التميمي في «طبقات الحنفية»، وله شروح وذكرها.

---

(١) «تفسير المنار» (٢ / ١١٨).

(٢) آل عمران: ١٦٧. (٣) البروج: ٢٠.

(٤) «صفوة الآثار والمفاهيم من تفسير القرآن العظيم» (٣ / ٢٠، ٢١).

(٥) (١ / ٦٩٥).

ومنها:

٦ ـ كتاب محمد بن علي النخعي.

٧ ـ وكتاب ابن سراقة محيي الدين أبو بكر محمد بن محمد، المتوفى سنة (٦٢٢هـ).

٨ ـ وكتاب أبي بكر الصيرفي محمد بن محمد البغدادي الشافعي، المتوفى بمصر سنة (٣٣٠هـ).

٩ ـ وكتاب أبي حاتم القزويني.

ثم قال: «وغير ذلك».

ثم ذكر:

١٠ ـ «الحيل»، لأبي عبد الرحمن محمد بن عبيدالله العتبي الشاعر، المتوفى سنة (٢٢٨هـ).

١١ ـ «الحيل»، لابن دريد محمد بن الحسن اللغوي، المتوفى سنة (٣٢١هـ).

١٢ ـ «الحيل»، لأبي عبد الله محمد بن عباس اليزيدي النحوي، المتوفى سنة (٣١٣هـ)[1].

قلت: وينسب أيضاً:

١٣ ـ كتاب في «المخارج والحيل»، لمحمد بن الحسن الشيباني وهو مطبوع!

ولكن قال الذهبي: قال الطحاوي: «سمعت أحمد بن أبي عمران

---

(١) «كشف الظنون» (١ / ٦٩٥).

يقول: قال محمد بن سماعة: سمعتُ محمد بن الحسن يقول: «هٰذا الكتاب - يعني: كتاب «الحيل» - ليس من كتبنا، إنما أُلقي فيها». قال ابن أبي عمران: «إنما وضعه إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة»[1].

وقال أبو الليث السمرقندي في «عيون المسائل»[2]: «روي عن أبي سليمان الجوزجاني أنه قيل له: ألا تخرج إلينا كتاب «الحيل»؟ فقال: كذبوا على محمد، ليس له كتاب «الحيل»، وكل كتاب لمحمد فقد أخرجته إليكم؛ إلا كتاباً صنّفه للسلطان، وليته لم يفعل».

فلعله يريد أن كتاباً في (الحيل) كان يتداوله مَنْ قلّ ورعُهم من الناس في ذٰلك العهد، ولم يكن اسم المؤلف مذكوراً في الكتاب؛ فظنّوا أنه من كتب أصحاب أبي حنيفة، وليس كذٰلك.

١٤ - ولٰكن الكتاب الذي حوى كل زيغ في الحيل، إنما هو رواية الكذاب ابن الكذاب ابن الكذاب محمد بن الحسين بن حميد بن محمد بن بشر الرقي عن خلف بن بيان، راويه مجهول عن مجهول.

١٥ - أما ما يعزى لأبي يوسف من أنه اتّصل بالرّشيد بحيل شرعية، أجابه فيها فولاه القضاء؛ فكذب مختلقٌ عليه - كتخصيص مالك الرشيد برخص - لأنه ولي القضاء قبل الرشيد في عهد الهادي، واستمرّ عليه في زمن الرشيد كما ذكره السمعاني وغيره، ولم يكن من خلاله المحاباة كما يظهر من كتاب (الخراج) له، ومن سيرته المعروفة.

ومن كتب الحيل أيضاً:

---

(١) «مناقب أبي حنيفة وصاحبيه» (ص ٥٤).

(٢) (٢ / ٤٤٢).

١٦ - «حيل اللصوص»، للجاحظ.

عابه عليه البغـدادي في «الفرق بين الفرق»؛ لأنه يعلِّم فيه الشطار واللصوص كيف يحتالون ويسرقون.

ومن تعاسة وفساد العوام اللجوء إلى أهل الحيل، قال الذهبي معلقاً على مقولة الإمام أبي عبد الله محمد بن الفضل البلخي الواعظ: «ذهاب الإسلام من أربعة: لا يعملون بما يعلمون، ويعملون بما لا يعلمون، ولا يتعلَّمون ما لا يعلمون، ويمنعون الناس من العلم»، قال:

«قلتُ: هٰذه نعوت رؤوس العرب والتُّرك، وخلق من جَهَلةِ العوام، فلو عملوا بيسير ما عرفـوا؛ لأفلحوا، ولو وقفوا عن العمل بالبدع؛ لوفِّقوا، ولو فتَّشوا عن دينهم وسألوا أهل الذكر ـ لا أهل الحيل والمكر ـ؛ لَسَعِدوا، بل يُعرضون عن التعلم تيهاً وكسلاً، فواحدةٌ من هٰذه الخلال مُرْدِيةٌ؛ فكيف بها إذا اجتمعت؟ فما ظنُّك إذا انضمَّ إليها كِبرٌ، وفجورٌ، وإجرام، وتَجهْرُمٌ على الله؟ نسأل الله العافية»[١].

١٧ - فتوى ابن الصلاح في صلاة الرغائب.

كان الإمـام أبـو عمـرو بن الصـلاح في بداية أمره يفتي بمنع صلاة الرغائب وبدعيتها، وله فتيتان في ذٰلك، ومن ثم أفتى بالإباحة والمشروعية! وكتب وريقات في ذٰلك، وردَّ عليـه العزّ بن عبد السلام، وكلامهما مطبوع بعنـوان «مسـاجلة علمية بين الإمامين الجليلين: العزّ بن عبد السلام وابن الصّـلاح»، وعلّل العزّ موقف ابن الصلاح الأخير بقوله: «فما حملهما ـ ابن الصلاح وآخر ـ على ذٰلك ـ أي تحسين صلاة الرغائب ـ إلا أنهما قد صلّياها

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٥٢٥).

مع الناس، مع جهلهما بما فيها من المنهيات، فخافا وفرقا إنْ نهيا عنها أن يقال لهما: فلم صليتماها؟ فحملهما اتِّباع الهوى على أنْ حسّنا ما لم تحسّنه الشريعة المطهّرة»[1].

وكان الإمام أبو شامة المقدسي رحمه الله تعالى حكماً عدلاً بين شيخيه المذكورين في كتابه «الإنصاف لما وقع في صلاة الرغائب من الاختلاف»[2]؛ فقال: «وسنورد ما اعتمد عليه كل واحدٍ منهما، والحقّ أبلج واضح لمن أنصف»، ونصر العزّ ومدح كتابهُ وردَّهُ على ابن الصلاح بقوله: «... فصنّف لهم بعض مفتي البلد - أي: ابن الصلاح - جزءاً في تقريرها، وتحسين حالها، وإلحاقها بالبدع الحسنة من جهة كونها صلاة؛ فرد عليه الفقيه أبو محمد أحسن رد، وبيّن أنه هو الذي أفتى فيما تقدّم بالفتيتين المقدّم ذكرهما؛ فخالف ما كان أفتى به أوّلاً، وجاء بما وافق هوى السلطان، وعوام أهل الزمان، وهو - أي: ابن الصلاح - من العلماء الصالحين، والأئمة المفتين ﴿ولٰكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾[3]، ﴿وجَعَلْنا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وكانَ رَبُّكَ بَصِيراً﴾[4]»[5].

وقد ذكر العلماء كتاب أبي شامة وإنصافَهُ؛ فمدحوه، فقال فيه الإمام النووي: «وقد صنّف الشيخ الإمام أبو محمد عبد الرحمٰن بن إسماعيل المقدسي كتاباً نفيساً في إبطالهما - أي: صلاتي الرغائب والنصف من

(١) «مساجلة علمية» (ص ٩).

(٢) وهو مطبوع برمته في «الباعث على إنكار البدع والحوادث».

(٣) محمد: ٤.

(٤) الفرقان: ٢٠.

(٥) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٤٣ - بتحقيقي).

شعبان ـ؛ فأحسن فيه وأجاد، رحمه الله»[1].

وحذر من فتوى ابن الصلاح؛ فقال: «ولا يغترّ ببعض من اشتبه عليه حكمها من الأئمة، فصنّف ورقات في استحبابها؛ فإنه غالط في ذلك»[2].

تنبيهات:

الأول: صنّف جماعة من الأئمة مصنّفات نفيسة في تقبيح هٰذه الصلاة، وتضليل مصلّيها ومبتدعها، ودلائل قبحها وبطلانها وتضليل فاعلها أكثر من أن تحصر، انظرها في: «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٢٨٣)، و«مساجلة علمية»، و«الحوادث والبدع» للطرطوشي، و«الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٣٩ وما بعدها)، و«المدخل» لابن الحاج (١ / ٢٩٣)، و«السنن والمبتدعات» (ص ١٤٠)، و«تبيين العجب بما ورد في فضل رجب» (ص ٤٧)، و«فتاوى الإمام النووي» (ص ٢٦)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (٨ / ٢٠)، و«المجموع» (٤ / ٥٦)، و«مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢ / ٢)، و«الموضوعات» (٢ / ١٢٤)، و«اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٥٧)، و«تنزيه الشريعة» (٢ / ٩٢)، و«المغني عن الحفظ والكتاب» (ص ٢٩٧ ـ مع نقده جنة المرتاب).

الثاني: قال الإمام النووي وغيره: «لا يغتر بذكر هٰذه الصلاة في «قوت القلوب»[3] و«إحياء علوم الدين»[4] ونحوهما؛ فإنها بدعة باطلة»[5].

---

(١) «المجموع» (٤ / ٥٦).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) سيأتي الكلام عليه في (كتب الصوفية).

(٤) سيأتي الكلام عليه في (كتب الصوفية).

(٥) «فتاوى الإمام النووي» (٢٦).

الثالث: تابع الشيخ عليّ بن سلطان محمد القاري ابن الصّلاح في القول بمشروعية صلاة الرغائب، كما تجده في كتابه «الأدب في رجب»[1]؛ فاحذر من ذلك فإنها زلّة عالم.

١٨ - «إيضاح الدَّلالات في سماع الآلات».

رسالة للشيخ عبد الغني النابلسي صنّفها في إباحة استخدام آلات الطّرب على اختلاف أسمائها وأشكالها وأنواعها، وهي مطبوعة عن دار العلم بدمشق، واستدل - عفا الله عنه - بقوله تعالى: ﴿قُلْ ما عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ ومِنَ التِّجارةِ﴾[2] لمكان أفعل التفضيل، لإثبات أصل الخيرية للهو كالتجارة! وأنت تعلم أن ذلك مبني على الزّعم والتّوهم، وأعجب منه استدلاله على ذلك بعطف التجارة المباحة على اللهو في صدر الآية، والأعجب الأعجب أنّه ألّف رسائل في إباحة ذلك[3]، مما جعل بعض طوائف الصوفية يستعمل هذه الآلات.

حذّر من الرسالة المذكورة العلامة الألوسي في تفسيره «روح المعاني» (٢٨ / ١٠٦)؛ فوصفها بقوله: «... دائرة على أدلّة أضعف من خصر شادن، تدور على محور الغنج في مقابلتهم، ومنها أكاذيب لا أصل لها لن يرتضيها عاقل، ولن يقبلها، ولا أظن ما يفعلونه - أي: الصوفية من السماع والرقص -؛ إلا شبكة لاصطياد طائر الرّزق، والجهلة يظنونه مخلصاً من ربقة الرق؛ فإياك أن تميل إلى ذلك، وتوكل على الله تعالى المالك» انتهى.

وقد رد عليه في رسالته المذكورة غير واحد من العلماء، وصنّف جماعة

---

(١) (ص ٤٥ - ٤٦ - بتحقيقي).

(٢) الجمعة: ١١.

(٣) من مثل: «تُحفة أولي الألباب في العلوم المستفادة من النّاي والشبَّاب»!!

من العلماء المنصفين في حرمة الغناء والمزامير، وهو القول الحق، الموافق للكتاب والسنة.

١٩ - «جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية»، للقُهُسْتاني.

قال الشيخ علي القاري رحمه الله تعالى:

«ولقد صدق عصام الدين في حقّ القُهُسْتاني أنه لم يكن من تلامذة شيخ الإسلام الهروي، لا من أعاليهم ولا أدانيهم، وإنما كان دلّالَ الكتب في زمانه، ولا يُعرف بالفقه وغيره بين أقرانه، ويؤيّده أنه جمع في شرحه هٰذا بين الغثّ والسّمين، والصحيح والضعيف، من غير تحقيقٍ وتصحيحٍ وتدقيق، هو كحاطب الليل، جامع بين الرطب واليابس في النَّيْل، سامحه الله بفضله وكرمه، ولا جعلنا ممن زلّ بقدمه أو قلمه»(١).

وقد يملي العالم الفذّ إملاءات ويقيدها الطلبة، ويتداولها الناس من غير أن ينعم النظر فيها؛ فلا تكون معتمدة عنده، وكم من كتاب مات صاحبه وهو في مسوداته ولم يراجعه؛ فوقع فيه أغلاط ينزّه مثله عن مثلها، وعلى الرغم من ذٰلك؛ ففيها فائدة، وأضرب على ذٰلك مثالاً من كتب الفقه بما أملاه أبو الحجاج الأنفاسي على «رسالة القيرواني»؛ فأقول:

٢٠ - «تقييد على رسالة أبي زيد القيرواني»، ليوسف بن عمر الأنفاسي أبي الحجاج (ت ٨٢٩هـ).

قال ابن فرحون: «وللشيخ يوسف تقييد مشهور على الرسالة متداول بين الناس، قال الشيخ زروق: وإن تقييده وتقاييد الجزولي ومن في معناها لا ينسب إليهم تأليفاً، وإنما هو تقييد للطلبة زمن الإقراء؛ فهي تهدي ولا

---

(١) «شم العوارض في ذم الروافض» (ص ١٧٣ - ١٧٤ بتحقيقنا).

تعتمد»[1].

ومن الأمثلة التي تذكر في الغلط على الأئمة ما يضيعه بعضهم من وقت في ردٍّ على قولٍ موهومٍ، مثلما فعل عبد الحي اللكنوي ـ رحمه الله ـ؛ فقد ألف ثلاثة كتب في الرد على من حرم زيارة قبر رسول الله ﷺ! والذي أنكره شيخ الإسلام وتلميذه محمد بن عبد الهادي: «شد الرحال إلى القبور»، وأما زيارة قبره ﷺ بلا شد رحل؛ فهي من السنن، وكلامه واضح في هٰذا، قال الكتاني في ترجمة اللكنوي:

«وله في مسألة زيارة القبر النبوي وشد الرحال له عدة مصنفات منها:

٢١ ـ «الكلام المبرم في نقض القول المحكم».

٢٢ ـ و «الكلام المبرور في رد القول المنصور».

٢٣ ـ و «السعي المشكور في رد المذهب المأثور».

قال رحمه الله: «ألفها ردّاً لرسائل من حج ولم يزر قبر النبي ﷺ، وحرم زيارة قبره المعهودة في العصور الإسلامية من كتابه «أبرز الغي الواقع في شفاء العي»، وكتبه هٰذه الثلاثة هي كالرد على «الصارم المنكي» لابن عبد الهادي الحنبلي الذي قال عنه المترجم أيضاً في محل آخر: «راجعته فوجدته منقلباً على نحر شيخه. ودعوى أنه لم يقو أحد من المخالفين على معارضته صادر عن الغفلة؛ فقد رده على أحسن وجه ابن علان، ورددت كثيراً من مواضعه في «السعي المشكور»»[2].

---

(١) «الديباج المذهب» (ص ٣٥٣).
وانظر ـ لزاماً ـ: «أزهار الرياض» (٣ / ٢٩ ـ ٣١).

(٢) «فهرس الفهارس والأثبات» (٢ / ٧٣٠).

ومن أبشع وأشنع الأمثلة أيضاً ما يذكره أعداء ابن تيمية[1] المعاصرون من مسألة الحد، والقول بحوادث لا أول لها، وقدم العالم، فهم أعجز وأحقر من أن يفهموا كلامه؛ فراحوا يتخبطون ويهرفون بما لا يعرفون؛ فخرجت معهم مؤلفات في وريقات الواقف عليها يعلم بيقين أنهم جمعوا فيها ما يناقض العلم والأدب، والله حسيبهم، وهو المتكفل بمعاقبتهم وفضحهم؛ إذ «حبل الكذب قصير».

ومن أشهر الأمثلة على التعصب المذهبي المقيت ما يهدره كثير من المؤلفين في نصرة قول شاذ في المذهب، كادت أن تجمع كلمة العلماء المنصفين على بطلانه لمخالفته الواضحة للنصوص الشرعية المتضافرة، وهاك مثالاً على ذٰلك:

٢٤ ـ مؤلف في بطلان صلاة من رفع يديه فيها.

ألّف قوام الدين أمير كاتب ابن أمير عمر الأتقاني (ت ٧٥٨هـ) مصنّفاً في بطلان صلاة من يرفع يديه فيها على إثر حادثة وقعت له.

ذكر صاحب «كشف الظنون» أن للأتقاني رسالة في رفع اليدين، أولها الحمد لله على نعمائه، قال فيها: «لما قدمت بلاد الشام سنة (٧٤٧)، ودخلت دمشق في الليلة السابعة والعشرين من رمضان والناس يجتمعون لصلاة المغرب؛ فصلينا ورفع الإمام يديه في الركوع والرفع، فأعدت صلاتي، وقلت له: أنت مالكي أم شافعي؟ فقال: أنا شافعي. فقلت له: ما كان يضرك لو لم ترفع يديك في الصلاة ولا تفسد صلاة من هو على غير مذهبك؟ فلما رفعت؛ فسدت صلاتنا، أما كان الأولى أن لا ترفع حتى تكون صلاتك جائزة بالاتفاق ولا تفسد صلاة من هو على غير مذهبك؟ ولامه بعض

---

(١) انظر أيضاً الأرقام (٤٠ ـ ٤٨) من هٰذا القسم.

من كان على مذهبنا فما أجاب بطائل، وخوفاً على سقوط خدمته؛ قال: لا تفسد الصلاة. ولم يرد عن أبي حنيفة فيه شيء. فقلنا: روى ذلك عنه مكحول النسفي؛ فطال الجدال إلى أن صنف رسالة» انتهى.

قال اللكنوي فيها: «ما أقبح كلامه وما أضعفه؛ أتفسد الصلاة بما تواتر فعله عن رسول الله ﷺ وأصحابه؟ أما علم أن الصحابة منهم من كان يرفع ومنهم من كان لا يرفع؟ وكان يقتدي أحدهما بالآخر، ولم يرو عن أحد ما تفوه به، أما فهم أن إمامنا وإن لم يأخذ بأحاديث الرفع ورجح عليها أخبار ترك الرفع؟ لكن لم يشدد في ذلك كما تشدد هو فيما هنالك، أما تدبر في أن مكحولاً الراوي لرواية الفساد من هو وكيف هو، وهل تقبل روايته مرسلة أم ترد عليه منتقضة؟ أما تفكر في أن مشايخنا الثقات وفقهاءنا الأثبات قد صرحوا بعدم الفساد ولم يعتبر أحد منهم رواية الفساد؛ أفلا يكون إعراضهم موجباً لهجران تلك الرواية، أفلا يكون ذلك دليلاً على أنها خلاف الدراية؟ وبالجملة؛ فمقاصد التعصب وعدم التدبر لا تعد، والبشر له ذنوب وخطأ لا تعتد»(١).

ومن الكتب التي ينبغي أن يحذر منها بهذا الصدد:

٢٥ ـ كتب دواوين خطب الجمعة والعيدين.

وقد أطلق الشيخ محمد عبد السلام خضر ـ رحمه الله تعالى ـ تحذيراً منها؛ فقال تحت عنوان «في بيان أن دواوين الخطب هي السبب الأكبر في انحطاطنا الديني والخلقي والمادي»؛ قال رحمه الله تعالى ما نصه:

---

(١) «التعليقات السنية» (٥٠).

وانظر لزاماً: «الدرر الكامنة» (١ / ٤١٤ ـ ٤١٥)، وتعليق شيخنا الألباني على حديث (رقم ٥٦٨) من «السلسلة الضعيفة».

«أتعلم أيها المسلم ماذا في دواوين الخطب المطبوعة التي تقرأ في جميع البلاد الإسلامية على المنابر في أيام الجمعات والأعياد، وهي مطبوعة ومؤلفة من عشرات السنين، وقد أضرت بالنشء الجديد وبعقول الخطباء العامة، بل وجميع الناس ضرراً بليغاً، لا يكاد يدرك تلافيه وتصحيحه في عدة قرون، وليس فيها سوى نصح جاهل بالدين لمن هو أشد منه جهلاً؛ فمقلد غبي جاهل بالقرآن وتفسيره، ومواطن أوامره ونواهيه وزواجره، وترغيبه وترهيبه، وحلاله وحرامه، لا شك أنه لا يستطيع أن يبلغ أمته وقومه الدين الصحيح الذي يتمكن معتنقه من أداء واجبه الديني والخلقي والمادي بين الجماعات والأفراد الذين يجاورهم ويشاركهم في كثير من الأعمال في حياته.

وكذٰلك الأمر في واعظ يجهل هدي الرسول ﷺ وسنته ولا يفرق بين الصحيح والمكذوب، كما يجهل تاريخ كبرائنا وسيرة عظمائنا، وحروبهم وجهادهم ونضالهم لدينهم ودنياهم»[1].

ثم أسهب في بيان بعض المغازي المنافية للعقيدة الإسلامية في هٰذه الدواوين، ثم قال:

«فانظروا رحمكم الله إلى قلب الحقائق الدينية، ونشر الكذب والباطل والزور على الله ورسوله، وجعل السنة بدعة والبدعة سنة، وكيف عكسوا وانتكسوا بغرورهم وجهلهم، وكيف ضلوا وأضلوا الألوف، بل الملايين من الناس وما زالوا لهم أتباعاً؟ لا يستحيون من قراءة هٰذا الإفك والإثم المبين، ولا أستطيع أن أنصح المسلمين بشيء أكثر من أن يحرقوا بالنار هٰذه الدواوين، وأن يعتقدوا بطلان كل ما فيها ـ على أن يستبدلوا هٰذا الأدنى بالذي هو خير ـ القرآن الكريم والسنة المطهرة الصحيحة؛ فلا يخطبون، ولا

(١) «السنن والمبتدعات» (ص ٩١).

يعظون، ولا يذكرون، ولا يعلمون الناس إلا بمـا فيهما، مع تطبيقهما على السنن الكونية والعلوم العصرية»[1].

والأمثلة والقصص ـ من واقع بعض الخطباء ـ كثيرة؛ فكثير منهم يعمل على نشـر الخـرافـة في خطبـه بسبب هٰذه الكتب تارة، ولجهله البالغ تارة أخرى، ونمـي إليَّ أن بعض الخطباء يكثر من سرد الغرائب والعجائب على لسـان رسـول ﷺ، ويقول متبجحاً بعد ذٰلك معتقداً أنه أسند «أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات»[2]!!

ومن الدواوين التي ينبغي أن يحذر منها:

٢٦ ـ خطب ابن نباتة في وفاة الرسول ﷺ.

٢٧ ـ حسن السمعة في خطب الجمعة.

فقـد كشف صاحب «السنن والمبتـدعـات» (ص ٩٣، ٩٤) بعض الأكاذيب التي فيها وحذر منها رحمه الله تعالى.

وقـد نعت السيد محمـد رشيد رضـا من يعتمـد على هٰذه الدواوين بأوصاف كثيرة؛ فقال بعد أن ذكر أحاديث غير صحيحة وخرافات ما نصه:

«وهي تذكـر في بعض الكتب المتداولة وخطب الجمعة المطبوعة، التي يختـارهـا على غيرهـا خطبـاء الفتنة الجاهلون، والوعاظ الخرافيون، يتقرَّبون بها إلى العوام؛ ليهوّنوا عليهم ارتكاب الآثام، وناهيك بـحديث عتق الملايين وهو افتراء على رسول الله ﷺ»[3].

---

(١) «السنن والمبتدعات» (٩٤).

(٢) انظر كتابنا: «قصص لا تثبت» (ص ١٥، الجزء الثاني).

(٣) «تفسير المنار» (١٠ / ١٧٥).

=

وقـد حذر من هٰذه الـدواوين الشيخ محمد أحمد عدوي؛ فقال في معرض وصفه لحال وعّاظ وخطباء زمانه:

«ومن الجهل الفاضح أن ينهى القوم عن منكرات لا يعرفونها وليست مألوفة لديهم، وقد يكون كلام الدّاعي في هٰذه المنكرات مدعاة لسؤالهم عنها وتعرّفهم لها؛ فيكون الواعظ أشبه بداعية إلى المنكرات بدل أن يكون داعية إلى الفضـائل، وجملة القول أن مركز الواعظ من الأمّة مركز الطبيب الذي يعرف الداء فيصف الدواء، وقد يكون هناك أدواء كثيرة ولٰكن بعضها أخطر من بعض، فمثلاً مرض الحميات والأوبئة أخطر على الناس من الأمراض الجلدية؛ فهل من العقل أن يعنى الطبيب بمرض جلديّ يستطيع المريض أن يعيش معه أياماً وشهوراً، ثم يغفل عن مرض من أمراض الحمى الفتاكة، أو يتغـاضى عن نوع من أنـواع الـوبـاء حتى ينتشـر ويقضي على الأخضر واليابس؟!»، ثم قال:

«الحق أن الأمّة سئمت ذٰلك النوع من الوعظ الذي لا يتصل بحياة الأمّة في أخلاقها، وعلومها، وصناعاتها، لا في قليل ولا كثير، والحق أن للأمّة بعض العذر إذا هي نفرت من ذٰلك الوعظ نفور الشاة من الذئب»، ثم حذر من (دواوين) الخطب بقوله:

«وإذا كان السواد الأعظم من خطباء المساجد لا يزالون عاكفين على دواوين فات زمـانها، وانتهى وقتها، وعملت لجيل غير الجيل، وزمان غير الزمان؛ فكيف ننهض بأولٰئك الخطباء، وكيف نسعد بقوم لا يحسون ما نحسّ ولا يشعرون ما نشعر من آلام؟! ويا ليتهم يأخذون من الديوان الفكرة، ثم

= وانـظر كتابنا: «القول المبين في أخطاء المصلين» (ص ٣٨٢) في بيان الآثار الضارة لهٰؤلاء الخطباء على الأمة.

يصوغونها في أسلوب جذّاب وقول طليّ، أو ليتهم حفظوا ما في الديوان من عبارات، ثم أخذوا يؤدّونها للناس، ولٰكنهم مع الأسف يصعد الرجل منهم إلى المنبر، ووريقات الديوان في جيبه، فإذا جاء أوان الخطبة وضع عينه في الوريقات، لا يرفعها إلا حيث انتهت الخطبة.

فقل لي بربك: أيّ صلاح للأمّة يرجى من ذٰلك الواعظ البالي في موضوعه وشكله، وأيّ حياة للناس يطلبونها من هٰذه الطائفة التي لم تستطع أن تفهم ما تريد أداءه، فتؤدّيه بعبارة طلية جذّابة؟!

وإنك لو حاولت أن تصلح من شأن أولٰئك الضعفاء؛ لرجعت بائساً خائب الأمل»[1].

ومن الكتب التي ينبغي أن يحذر منها بهٰذا الصّدد:

٢٨ ـ كتيّبات الدّعاء المخصصة للحجاج والعمّار.

وهٰذه الكتب فيها تخصيص كل شوط من الأشواط السبعة في الطواف بدعاء خاصٍ، وقد سئل عن أدعية هٰذه الكتيبات الشيخ صالح الفوزان؛ فأجاب بقوله:

«الالتزام بهٰذا لا يجوز لأن النبي ﷺ لم يحدد للطواف دعاءً مخصوصاً، وإنما كان يقول عليه الصلاة والسلام بين الركن اليماني والحجر الأسود: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار». . هٰذا ما ثبت عنه ﷺ.

أما في بقية الشوط؛ فإن المسلم يدعو ما تيسر له من الأدعية أو يذكر الله بالتسبيح والتهليل، وكل يطيق ذٰلك، أو يقرأ ما تيسر من القرآن وهو أفضل

(١) «دعوة الرسل إلى الله تعالى» (ص ١٥٣، ١٥٤).

الذكر.

أما أن يلتزم الناس بأدعية مخصصة لكل شوط؛ فهٰذا ليس له أصل في الشرع، وينبغي منع مثل هٰذا، لا سيما وأن الناس اتخذوه وكأنه من فرائض الطواف، وأيضاً يجتمع جماعة خلف قارىء واحد يقرأ بصوت مرتفع، ثم يرفعون أصواتهم خلفه، وقد لا يعقلون هٰذا الدعاء ولا يعرفون معناه، ويشوشون على غيرهم.

والدعاء إذا كان عن غير حضور قلب ولا معرفة لمعناه لا ينفع صاحبه؛ فينبغي للمسلم أن يدعو لنفسه بما تيسر بدعاء يحضره قلبه ويفهم معناه لينفعه الله به»[1].

*** تحذيرات كليَّة:**

ذكر المقَّري في «قواعده» (١ / ٣٤٩) تحذيرات كليَّة، ينبغي لطالب العلم أن ينتبه إليها، قال رحمه الله تعالى ما نصُّه: «حذّر الناصحون من أحاديث الفقهاء، وتحميلات الشيوخ، وتخريجات المتفقهين، وإجماعات المحدّثين، وقال بعضهم: احذر أحاديث عبد الوهاب والغزَّالي، وإجماعات ابن عبد البر، واتّفاقات ابن رشد، واحتمالات الباجي، واختلاف اللخمي»، ثم نقل عن هلال الدين القزويني قوله عن القاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي (ت ٤٢٢هـ): «ما أحسن فقه قاضيكم، لولا ما يحتج به من الحديث الضعيف».

●●●●●

(١) «نور على الدرب»، فتاوى الشيخ صالح الفوزان (ص ٩٦)، إعداد فايز أبو شيخة.

كتب تطعن في العلماء والدعوة السلفية

ومن الكتب التي ينبغي أن يحذر منها تلك التي تقدح في الأئمة والعلماء، ومن الأمثلة على ذلك:

٢٩ ـ «كتاب التعليم»، لمسعود بن شَيْبَة بن الحُسَين السِّنْدي عماد الدين الحنفي.

قال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى:

«مجهول لا يُعْرَف عن مَنْ أخذ العلم، ولا مَنْ أخذ عنه، له مُخْتَصر سمّاه «التعليم»، كذب فيه على مالك وعلى الشافعي كذباً قبيحاً، فيه ازدراء بالأنبياء، وقال فيه: لا يعرف للشافعي مسائل اجتهد فيها ولا حادثة استنبط حكمها غير مسائل معدودة تفرّد بها، كذا قال. قلت: وأظنّه كان في عصر المعظَّم بن العادل»[1].

٣٠ ـ «كتاب البيوع»، لداود بن خلف الأصبهاني.

قال عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي:

«داود بن خلف الأصبهاني كان ضالاًّ مبتدعاً مموهاً ممخرقاً، قد رأيته وسمعت كلامه وحكيته لأبي وأبي زرعة؛ فلم يرضيا مقالته، وأما أبي رحمه

(١) «ذيل ميزان الاعتدال» (ص ٤١٧ ـ ٤١٨، رقم ٦٨٨)، و«لسان الميزان» (٦ / ٢٦).

الله؛ فحمل إليه كتاب له يسميه «كتاب البيوع»، وقصد أهل الحديث وذمهم وعابهم بكثرة طلبهم للحديث ورحلتهم في ذٰلك؛ فأخرج أبي كتاباً في الرد عليه في نحو خمسين ورقة»[1].

٣١ ـ «كتاب المدلِّسين»، لأبي علي الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي (ت ٢٤٥هـ).

وهو ممّن تفقه بالشافعي، و«له كتب مصنَّفة ذكر فيها اختلاف الناس من المسائل، وكان حافظاً لها، وذكر في كتبه أخباراً كثيرة»[2]، ومع هٰذا؛ فقد صنَّف كتاب «المدلسين» وطعن فيه على بعض التابعين؛ فحذر منه العلماء الربانيّون.

وقال المروذي في كتاب «القَصَص»: «عزم حسن بن البزاز وأبو نصر ابن عبد المجيد وغيرهما على أن يجيئوا بكتاب «المدلسين» الذي وضعه الكرابيسي يطعن فيه على الأعمش، وسليمان التيمي؛ فمضيتُ إليه في سنة أربع وثلاثين؛ فقلت: إن كتابك يريد قوم أن يعرضوه على أبي عبد الله؛ فأظهِرْ أنك قد ندمتَ عليه.

فقال: إن أبا عبد الله رجل صالح، مثله يوفَّق لإصابة الحق، قد رضيتُ أن يعرض عليه، لقد سألني أبو ثور أن أمحوه؛ فأبيت.

فجيء بالكتاب إلى أبي عبد الله، وهو لا يعلم لمن هو؛ فعلّموا على مستبشعات من الكتاب، وموضعٍ فيه وضع على الأعمش، وفيه: إن زعمتم أن الحسن بن صالح كان يرى السيف؛ فهٰذا ابن الزبير قد خرج.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣ / ٤١١).

(٢) «الكامل في الضعفاء» (٢ / ٧٧٦).

فقـال أبـو عبد الله: هٰذا أراد نُصْرة الحسن بن صالح؛ فوضع على أصحاب رسول الله ﷺ، وقد جمع للرّوافض أحاديث في هٰذا الكتاب.

فقال أبو نصر: إنّ فتياننا يختلفون إلى صاحب هٰذا الكتاب.

فقال: حذِّروا عنه»[1].

وقد حذر من هٰذا الكتاب الحافظ ابن رجب رحمه الله بقوله في «شرح علل الترمذي» (٢ / ٨٩٢ ـ ٨٩٣): «وقد تسلَّط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هٰذه العلل، وكان مقصوده بذٰلك الطعن في الحديث جملة والتشكيك فيه، أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سمَّاه بـ «كتاب المدلسين».

وقـد ذكر كتابه هٰذا للإمام أحمد فذمَّه ذمّاً شديداً[2]، وكذٰلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء». ثم أورد ما نقلناه عن الإمام أحمد آنفاً، وعلق عليه بقوله:

«وقد تسلَّط بهٰذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعن على أهل الحديث؛ كابن عباد الصاحب ونحوه، وكذٰلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس، إما أنه يخفى عليه أمرها، أو لا يخفى عليه في الطعن في الأعمش ونحوه؛ كيعقوب الفسوي وغيره».

قلت: وقد تسلَّط بهٰذا الكتاب أيضاً أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي المعتزلي (ت ٣١٩هـ) عندما رأى رسالة لحرب بن إسماعيل السيرجاني (ت ٢٨٠هـ) بعنوان «السنة والجماعة»؛ فكتب في نقضها:

---

(١) «تاريخ الإسلام» (وفيات ٢٤١ ـ ٢٥٠هـ) (ص ٨٤ ـ ٨٥).

(٢) انظر: «مسائل إسحاق» (رقم ١٨٦٥).

٣٢ ـ «كتاب الطعن على المحدِّثين»، لأبي القاسم البلخي[1]، (ت ٣١٩هـ) المذكور.

قال القاضي المحدث الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) ما نصه:

«وليس للراوي المجرّد أن يتعرض لما لا يكمل له، فإن تركه ما لا يعنيه أولى به وأعذر له، وكذٰلك سبيل كل ذي عام، وكان حرب بن إسماعيل السيرجاني قد أكثر من السماع وأغفل الاستبصار، فعمل رسالة سماها «السنّة والجماعة» تعجرف فيها، واعترض عليها بعض الكتبة من أبناء خراسان ممن يتعاطى الكلام، ويذكر بالرياسة فيه والتقدم؛ فصنف في ثلب رواة الحديث كتاباً تلفظ فيه من كلام يحيى بن معين وابن المديني، ومن كتاب «التدليس» للكرابيسي، و«تاريخ ابن أبي خيثمة»، والبخاري ما شنع به على جماعة من شيوخ العلم؛ خلط الغث بالسمين، والموثوق بالظنين، وادعى دعاوى لم يضبط أكثرها، ولا عرف وجود التصرف فيها، وتساخف في حكايات أوردها، وروايات أسندها إلى رجال له ممن لا يعدُّ كلامه من عمله، ولا له واعظ يزجره من نفسه، ولو أنصف لأيقن أن الغامز على حزبه أكثر، والخلاف الواقع بين كبراء أهل مقالته أوسع، وما يلحق به وبهم من أنواع الشناعة أعظم، ولقاده الإنصاف إلى أن يحكم على نفسه بمثل ما حكم به على خصمه؛ فإنه ذكر ابن شهاب الزهري فيمن ذكره، وعيَّره بتقليد الأعمال، وأنه عزّر رجلاً فمات، وهو مع هٰذا القول في ابن شهاب ـ حامل سيف تارة، وصاحب قلم أخرى، يمضيان على غير مراده، ويعصيان الله في عباده، على أن ما حكي عن ابن

---

(١) وللبلخي هٰذا كتاب «قبول الأخبار ومعرفة الرواة» أيضاً، منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية تحت رقم (ب ٢٤٠٥١)، ولا يبعد أن يكون هٰذا الكتاب هو المراد من كلام الرامهرمزي الآتي؛ إذ صرح في مقدمته أنه وضع لمعارضة شيخه! أفاده الأستاذ محمد عجاج الخطيب.

شهـاب نادر شاذ، وأمره حاضر مشـاهد ولـو اقتصر على ما بيَّن من دلائل التوحيد، وعظم من شأن الوعيد؛ لكان كأحد المتكلفين الذين يأمرون ولا يأتمرون، ويقولون ما لا يفعلون، وجدير أن يعقل اللسان عن الخطل، ويقرن العلم بصـالـح العمل - من كان ذا فهم ثاقب، ولسان بين؛ ليكون العمل داعياً، والعلم هادياً، واللسان معبراً، ولو كان حرب مؤيداً مع الرواية بالفهم لأمسك من عنانه، ودرى ما يخرج من لسانه، ولٰكنه ترك أولاها، فـ «أمكن القارة من راماها»[1]، ونسأل الله أن ينفعنا بالعلم، ولا يجعلنا من حملة أسفاره والأشقياء به، إنه واسع لطيف قريب مجيب»[2].

●●●●●

---

(1) هو مثل عربي مشهور، انظر عنه: «مجمع الأمثال» (٢ / ١٠٠، رقم ٢٨٦٧).

(2) «المحدث الفاصل» (ص ٣٠٩ - ٣١١).

وانظر بشأنه أيضاً: «لسان الميزان» (٣ / ٢٥٥)، و«بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (١٢٠ - ١٢١).

كتب تقدح في الدعوة السلفية

من علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الحديث والأثر، والتاريخ يعيد نفسه؛ فها هم أهل البدع يرمون أهل السنة (السلفية) بوابلٍ من التُّهم، ويرشقونهم بسيل من الظُّلَم؛ فها هو أحدهم[1] يذكر (السلفية) ضمن (الآفات العشرون) في كتابه الذي صدر عن المركز الإسلامي للدراسات والبحوث التابع لمجلة «الدَّعوة» المصرية، ويحمل اسم:

٣٣ - «نحو جيل مسلم».

وينعى فيه على (السلفيين) بقوله: (ص ١٠٥ وما بعدها):

«لماذا يتذكر بعض الأفراد سلفنا الصالح بشعورهم الطويلة المفروقة، والثياب القصيرة، ولفلفة العمائم، وإسدال الغترة والعزبة، واللحى الطويلة الشعثاء، ووضع الكحل في عيون الرجال؟!

لماذا نرى في سلفنا الصالح صفات البداوة؛ فالجلوس على الأرض، وتناول الطعام كذلك، والنوم أيضاً... لقد ضحكت كثيراً لخبر الذين دُعوا لتناول الطعام على ترابيزة سفرة فقاموا بتكسيرها!! وأنزلوا الطعام وأكلوا على الأرض!! وحزنت كثيراً لخبر الذين طلقوا زوجاتهم لمّا رفضن بيع الأثاث «الموبليات»؛ لأنهن بذلك عصريات متفرنجات!!

---

(١) واسمه عبد القادر أحمد عبد القادر، ولعله مستعار.

لماذا نتصور سلفنا الصالح سكاناً للجبال والصحاري، ورعاة للإبل والغنم؟

ولماذا نتصورهم ركاب الخيل والبغال والحمير، وصناع السرج والبرادع؟

والبعض يحاول الارتقاء في فهم السلف الصالح؛ فيحاول أن ينقل إلينا في عصرنا مشاكلهم ومسائلهم العقيدية والفقهية!!

قلت: يا هٰذا! هٰذه التصوّرات ـ والله ـ لا وجود لها في الخارج، وإنما هي في ذهنك، وقد تكوّنت بدافع حقدٍ على هٰذه الدعوة ورجالاتها، وبسبب قصص يتندّر بها أمثالك، وتكون قد صدرت من (معجبين) بـ (السلفية)، ولا يمثلون شيئاً، وإلا؛ فقل لي ـ بالله عليك ـ: مَنْ مِنْ أئمة الدعوة السلفية ـ قديماً وحديثاً ـ قال ما ذكرتَ وسطرتَ، وعلى من تنعى وترد بكلماتك التي لا تسمن ولا تغني من جوع؟! نعم، السلفية فهم الدين ـ كل الدين ـ على وفق فهم (السلف) الصالح للكتاب والسنة، ولقواعده العامّة المضبوطة بهما، مظهراً ومخبراً عقيدة وسلوكاً وخُلُقاً؛ فماذا ترى. . . أترى أن نلتزم (زي الكفار)؟ أو لماذا الدندنة بحرص وتأكيد على التقليل من شأن المظهر؟ أفلا تعلم ـ هداك الله ـ أن لذٰلك صلة قوية بـ «المخبر»؟ فإن كنت مبتلىً بشيء من هٰذا؛ فلتتستَّر، ولا تجهر بقولك (ص ١٠٧):

«والبعض رأى في «البدلة» والقميص الإفرنجي والبنطلونات الحديثة خروجاً على صلاح السلف؛ فلبسوا الجلاليب، وحاولوا أن يجعلوا من هٰذه الجلاليب مشاكل في الجامعات والدواوين».

أسألك: أيها الأفضل ما ذكرت عن هٰؤلاء، أم ما وصفته بأنه (الإفرنجي)؟! فعلى فرض أن (البعض) على رأيك ـ التزم الأفضل ـ؛ ماذا

يقال له وكيف يعامل؟

ومن ثم تقول عن هٰذا البعض ما نصه (ص ١٠٨ ـ ١١٠):

«والبعض يرى أن الإمام أحمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ إمام وأستاذ السلف، ولا يرى الشافعي إلا نكرة، رغم أن الشافعي شيخ ابن حنبل!!

والبعض يحدد زمان السلف الصالح بالقرون الثلاثة الأولى، ثم ينسبون ابن تيمية وابن القيم إلى السلف الصالح، ولا يدرون أن هٰذين الإمامين من أبناء القرن السابع!!

والبعض يرى أن التصوف كله يعني الخزعبلات والبدع والسحر والشعوذة وأنواع الشرك بالقبور والنذور والتوسل والطواف بالمقابر، وما إلى ذٰلك، ولا يدري هٰذا البعض أن التصوف كان يعني الإسلام على حقيقته لمدة تزيد على خمسة قرون!!

والبعض يرى أن من مظاهر السلفية الصالحة أن نتداوى بالأعشاب وما في كتاب «الطب النبوي»، وأن نغض الطرف عن الأدوية الحديثة!!

بل لقد حرم بعضهم الاستعانة بطبيب التوليد!! وقالوا: إن القطة تلد، والعنزة تلد، والحيوانات كلها تلد دون الاستعانة بطبيب!

والبعض يرى أن مقاومة البق والبراغيث والقمل والآفات الزراعية عملاً محرماً، حيث تقتل هٰذه المقاومة مخلوقات تسبح الله!!

والبعض يرى أن المرأة لا تتعلم في المدارس، وإذا خرجت؛ فداخل النقاب الأسود فقط، وغير ذٰلك يعتبر من باب التبرج!!

والبعض يرى أن السلفية الصالحة هي التزام الرأي الواحد في مسائل الفقه، وإلقاء الاجتهادات الأخرى في الترع والمصارف!! وهم لذٰلك

يخرجون الأئمة من الإسلام؛ لأنهم اختلفوا في مسائل الفقه!!

والبعض يرى أن رفع الصوت، وحدَّة الكلام، وسلاطة اللسان في مخاطبة الناس قوة في الدين ورسوخاً في العقيدة!!

والبعض يرى أن تجهم الوجه، وتقطيب الجبين، و«الشخط» في الناس، وتعنيفهم على أعمالهم سلفية صالحة، حيث يعتبرون ذلك أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر!!».

لا أُريد أن أطيل في الرد، وإنما أدعوك أيها الكاتب أن تراجع تصوّراتك عن السلفية، وإذا كنت ترد على جماعةٍ معينة؛ فلم لا تخصصهم، ولماذا هذا التعميم الذي فيه ظلمٌ للدعوة السلفية، وتنفير عنها، وصد عن سبيلها؟!

فأحذّرك ـ أخي القارىء ـ من هذا الكتاب، وانظر ـ رعاك الله ـ ماذا يقولون عنك، ويتقوّلون عليك، وما ذلك إلا لأنك أبيت أن تمسخ نفسك بهذا الواقع المرير، وتقوم بمجاراته على علاّته وأمراضه، عافاني الله ـ وإياك ـ من سيىء الأسقام، وأعاذنا من شر الأفهام، والله الهادي.

ومن الكتب التي ظلمت هذه الدّعوة المباركة:

٣٤ ـ «السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي»، لمحمد سعيد رمضان البوطي.

عنوان هذا الكتاب غريب؛ إذ يوحي إنكار أن يكون للسلف مذهب ومنهج، ومضمونه أغرب من عنوانه حيث يقول فيه: «إنّ التمذهب بالسلفية بدعة»!! وفيه شنّ حملة على السلفيين، وما حمله على ذلك ـ حتى تناولت القدامى من أئمة الدعوة كشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام محمد بن عبد الوهاب ـ كراهيته للبدعة؛ لأنه يؤيِّد في هذا الكتاب كثيراً من البدع؛

كالأذكار الصوفية المبتدعة، والدعاء الجماعي بعد الصلاة، وغيرها[1]، وقد انبرى الشيخ صالح الفوزان ـ حفظه الله ورعاه ـ إلى كشف هفوات هٰذا الكتاب وأخطائه في كتيب جيد بعنوان: «نظرات وتعقيبات على ما في كتاب السلفية لمحمد سعيد رمضان من الهفوات»، وهو مطبوع، ذكر فيه واحداً وأربعين تعقيباً، وللشيخ المنفيخي أيضاً ردود على هٰذا الكتاب، نشرت في مجلة «الجامعة السلفية» وفي مجلتنا «الأصالة» العدد الثالث عشر.

٣٥ ـ «السلف والسلفيون (رؤية من الداخل)»، لإبراهيم العسعس.

ذهب فيه مؤلفه (ص ١٧) إلى بدعية التسمية بـ «السلفية»!!وذكر (ص ٣٥ وما بعدها) أن من يتسمّون بـ «السلفيين» هٰذه الأيام إنما هم «ناصريون»!! فعقد باباً في كتابه بعنوان: «سلفية أم ناصرية»[2]! ثم يعمم بعض التصوّرات التي دوّنها بعض السلفيين على جميعهم، فها هو يقول تحت عنوان «الترويج للعقيدة الجبرية» (ص ٥٩): «الجبرية التي يروِّج لها السلفيون...»، ولا ينقل في كثير من المآخذ التي رآها إلا من كتب الأستاذ محمد إبراهيم شقرة؛ فلماذا هٰذا الهجوم والتعميم؟!

وذكر في المقدمة (ص ١) ما نصه: «تأتي هٰذه الدراسة في وقت الحاجة إلى البيان، بعد أن أصبحت «السلفية» وصفاً محتكراً في أيدي مجموعة من الناس، يظن الواحد منهم أنه قيِّمٌ على منهج السلف، فينادي بأعلى صوته «أنا السلفية»، فمن كان «أنا»؛ فهو «سلفي»، وإلا؛ فليخرج من «السلفية» مذموماً مدحوراً»، ثم يقع هو ـ نفسه ـ في هٰذا الخطأ؛ فاسمع إليه

---

(١) من كلام الشيخ صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ «نظرات وتعقيبات» (ص ٩ ـ ١٠) بتصرف.

(٢) لم يوفَّق المؤلف في هٰذا العنوان؛ فـ «الناصرية» نسبة معروفة وأصبحت علماً على أناس منسلخين من الدين، وهم علمانيون!!

وهـو يقـول (ص ١٢): «. . . ولـذٰلـك؛ فإننـا نريد الخـلاص من هٰذه الازدواجية، فنعلن بهٰـذا البيان: أن هٰذا هو منهـج السلف، نسبـة وعقيدة ومنهجاً[1]، ومن كان على غيره؛ فليس له الانتساب إليه، فضلاً عن أن يحتكره»!!

فما الفرق بين قوله هٰذا الأخير، وقول من نعى عليهم سابقاً «فينادي بأعلى صوته: «أنا السلفية». . . إلخ»؟!

والخـلاصـة في هٰذا الكتـاب تضخيم لبعض الجـزئيات، وتعميم للأخـطاء والهفوات، وفيه تصوّرات شنيعات قامت في ذهن المؤلف مسبقاً حول الدعوة والدّعاة.

وقد ردّ شيخنا حفظه الله تعالى على من ينكر التسمية بالسلفية؛ فقال كلاماً ماتعاً نافعاً، نثبته هنا وهو بمثابة الرد على ما في هٰذا الكتاب والذي قبله بهٰذا الخصوص، قال حفظه الله تعالى:

«إنَّ كلمة السلف معروفة في لغة العرب وفي لغة الشرع، وما يهمّنا هنا هو بحثها من الناحية الشرعية:

فقد صح عن النبي ﷺ؛ أنه قال في مرض موته للسيدة فاطمة رضي الله عنها: «فاتقي الله واصبري، ونعم السلف أنا لك»[2].

ويكثـر استعمـال العلمـاء لكلمـة السلف، وهٰـذا أكثـر من أن يعد ويحصى، وحسبنا مثالاً واحداً وهو ما يحتجون به في محاربة البدع:

وكـل خير في اتـبـاع من سلف وكـل شر في ابـتـداع من خلف

---

(١) هٰكذا في (٦٦ صفحة) من القطع الصغير.

(٢) رواه مسلم (٢٤٥٠، ٩٨).

ولٰكن هناك من مُدَّعي العلم من يُنكر هٰذه النسبة زاعماً أن لا أصل لها؛ فيقول: «لا يجوز للمسلم أن يقول أنا سلفي»، وكأنه يقول: «لا يجوز أن يقول مسلم: أنا متبع للسلف الصالح فيما كانوا عليه من عقيدة وعبادة وسلوك»!

لا شك أن مثل هٰذا الإنكار ـ لو كان يعنيه ـ يلزم منه التبرُّؤ من الإسلام الصحيح الذي كان عليه سلفنا الصالح، وعلى رأسهم النبي ﷺ كما يشير الحديث المتواتر الذي في «الصحيحين» وغيرهما عنه ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

فلا يجوز لمسلم أن يتبرأ من الانتساب إلى السلف الصالح، بينما لو تبرأ من أية نسبة أخرى؛ لم يمكن لأحد من أهل العلم أن ينسبه إلى كفر أو فسوق.

والذي ينكر هٰذه التسمية نفسه تُرى ألا ينتسب إلى مذهب من المذاهب سواءٌ أكان هٰذا المذهب متعلّقاً بالعقيدة أو بالفقه؟!

فهو إما أن يكون أشعريّاً أو ماتريديّاً، وإما أن يكون من أهل الحديث، أو حنفياً، أو شافعياً، أو مالكياً، أو حنبلياً؛ مما يدخل في مسمّى أهل السنة والجماعة، مع أن الذي ينتسب إلى المذهب الأشعري أو المذاهب الأربعة؛ فهو ينتسب إلى أشخاص غير معصومين بلا شك، وإن كان منهم العلماء الذين يصيبون؛ فليت شعري هلا أنكر مثل هٰذه الانتسابات إلى الأفراد غير المعصومين؟

وأما الذي ينتسب إلى السلف الصالح؛ فإنه ينتسب إلى العصمة ـ على وجه العموم ـ، وقد ذكر النبي من علامات الفرقة الناجية أنها تتمسّك بما كان عليه رسول الله ﷺ وما كان عليه أصحابه.

فمن تمسّك بهم كان يقيناً على هُدى من ربه.

وهي نسبة تُشرِّف المنتسب إليها وتُيَسِّر له سبيل الفرقة الناجية، وليس ذٰلك لمن ينتسب أية نسبة أخرى؛ لأنها لا تعدو واحداً من أمرين: إما انتساباً إلى شخص غير معصوم، أو إلى الذين يتّبعون منهج هٰذا الشخص غير المعصوم؛ فلا عصمة كذٰلك، وعلى العكس منه عصمة أصحاب النبي ﷺ، وهو الذي أُمِرنا أن نتمسّك بسنته وسنّة أصحابه من بعده.

ونحن نُصِرُّ ونُلِحُّ أن يكون فهمنا لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وَفْق منهج صحبه، لكي نكون في عصمة من أن نميل يميناً أو يساراً، ومن أن ننحرف بفهم خاص لنا ليس هناك ما يدل عليه من كتاب الله سبحانه وسنة رسوله ﷺ.

ثم لماذا لا نكتفي بالانتساب إلى الكتاب والسنة؟

السبب يعود إلى أمرين اثنين:

أحدهما: متعلق بالنصوص الشرعية.

والآخر: بواقع الطوائف الإسلامية.

بالنسبة للسبب الأول؛ فنحن نجد في النصوص الشرعية أمراً بطاعة شيء آخر إضافة إلى الكتاب والسنة، كما في قوله تعالى: ﴿وأَطِيعُوا اللهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولي الأمْرِ مِنْكُمْ﴾، فلو كان هناك ولي أمر مبايع من المسلمين؛ لوجبت طاعته كما تجب طاعة الكتاب والسنة، مع أنه قد يخطىء هو ومن حوله؛ فوجبت طاعته دفعاً لمفسدة اختلاف الآراء، وذٰلك بالشرط المعروف: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[1].

وقال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الهُدى وَيَتَّبِعْ

---

(١) «الصحيحة» (١٧٩).

غَيْرَ سَبيلِ المُؤمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ .

إن الله عز وجل يتعالى ويترفّع عن العبث، ولا شك ولا ريب أن ذكره سبيل المؤمنين إنما هو لحكمة وفائدة بالغة؛ فهو يدل على أن هناك واجباً مهماً، وهو أن اتباعنا لكتاب الله سبحانه ولسنة رسوله ﷺ يجب أن يكون وفق ما كان عليه المسلمون الأولون، وهم أصحاب الرسول ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وهٰذا ما تنادي به الدعوة السلفية، وما ركّزت عليه في أُسِّ دعوتها، ومنهج تربيتها.

إن الدعوة السلفيّة ـ بحق ـ تجمع الأمة، وأي دعوة أخرى تفرّق الأمة، يقول الله عز وجل: ﴿وكُونوا مَعَ الصَّادقينَ﴾، ومن يفرّق بين الكتاب والسنة من جهة وبين السلف الصالح من جهة أخرى؛ لا يكون صادقاً أبداً.

أما **بالنسبة للسبب الثاني**؛ فالطوائف والأحزاب الآن لا تلتفت مطلقاً إلى اتباع سبيل المؤمنين الذي جاء ذكره في الآية، وأيَّدته بعض الأحاديث منها حديث الفِرَق الثلاث والسبعين، وكلُّها في النار إلا واحدة، وصفها رسول الله ﷺ بأنها: «هي التي على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»[1].

وهٰذا الحديث يشبه تلك الآية التي تذكر سبيل المؤمنين، ومنها حديث العِرْباض بن سارية، وفيه: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي»[2].

إذن هناك سُنّتان: سنة الرسول ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين.

ولا بدَّ لنا ـ نحن المتأخرين ـ أن نرجع إلى الكتاب والسنة وسبيل

---

(١) «الصحيحة» (٢٠٣، ١٤٩٢).

(٢) «إرواء الغليل» (٢٤٥٥).

المؤمنين، ولا يجوز أن نقول: إننا نفهم الكتاب والسنة استقلالاً دون الالتفات إلى ما كان عليه سلفنا الصالح!

ولا بُدَّ من نسبة مميزة دقيقة في هٰذا الزمان؛ فلا يكفي أن نقول: أنا مسلم فقط، أو مذهبي الإسلام؛ فكل الفرق تقول ذٰلك؛ الرافضيّ والإباضيّ، والقادياني، وغيرهم من الفرق؛ فما الذي يُمَيِّزك عنهم؟!

ولو قلت: أنا مسلم على الكتاب والسنة لما كفى أيضاً؛ لأن أصحاب الفرق ـ من أشاعرة وماتريدية وحزبيِّين ـ يدّعون اتباع هٰذين الأصلين كذٰلك.

ولا شك أن التسمية الواضحة الجليّة المميّزة البيّنة هي أن نقول: أنا مسلم على الكتاب والسنة وعلى منهج سلفنا الصالح، وهي أن تقول باختصار: «أنا سلفي».

وعليه؛ فإنَّ الصواب الذي لا محيد عنه أنه لا يكفي الاعتماد على القرآن والسنة دون منهج السلف المبين لهما في الفهم والتصور، والعلم والعمل، والدعوة والجهاد.

ونحن نعلم أنهم ـ رضي الله عنهم ـ لم يتعصّبوا لمذهب معين أو شخص بعينه؛ فليس فيهم من كان بكريّاً أو عمريّاً أو عثمانيّاً أو علويّاً، بل كان أحدهم إذا تيسَّر له أن يسأل أبا بكر أو عمر أو أبا هريرة سأله، ذلك بأنهم آمنوا أنه لا يجوز الإخلاص في الاتباع إلا لشخص واحد؛ ألا وهو رسول الله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

ولو سلمنا للناقدين جدلاً أننا سنتسمى بالمسلمين فقط دون الانتساب للسلفية ـ مع أنها نسبة شريفة صحيحة ـ؛ فهل هم يتخلّون عن التسمي بأسماء أحزابهم، أو مذاهبهم، أو طرائقهم على كونها غير شرعية ولا صحيحة؟!

فحسبُكمُ هٰذا التفاوت بيننا　　وكلُّ إناءٍ بما فيه ينضح

والله الهادي إلى سواء السبيل، وهو ـ سبحانه ـ المستعان»[1] انتهى.

قلت: وهٰذه كلمات لإمام رباني فيها تأكيد لما بيّنه شيخنا حفظه الله ورعاه:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤ / ١٤٩):

«لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه، واعتزى إليه، بل يجب قبول ذٰلك منه بالاتفاق، فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقّاً».

وغيرها كثير، ولتفصيل ذٰلك موضع آخر.

ومن الكتب التي تعرضت للسلفية وهي تحمل صورةً مسبقة خاطئة عنها:

٣٦ ـ كتاب «بين السلفية والصوفية، الاعتقاد الصحيح والسلوك السليم»[2]، لزاهد يحيى الزَّرقي.

تعرض فيه للسلفية في النصف الأخير من الكتاب من (ص ٧٥ ـ ١٤٢)، ومباحثه محصورة في أشياء محدودة وحول أخطاء بعض الأشخاص؛ فتعرض للخلط بين فكر السلف والفقه الحنبلي أو آراء أهل الظاهر في أربع ورقات، ثم أسهب في أخطاء محمد حامد الفقي ـ رحمه الله تعالى ـ بأخذه بأفكار المعتزلة في نحو عشر ورقات، ثم ذكر من أخطاء السلفية غلبة طابع (الوهابية) عليها! ثم راح يخلط بين آراء ابن تيمية حول (زيارة القبور)، و(قراءة القرآن عند القبور) و(بناء المساجد على القبور)، و(الدعاء عند

---

(١) مجلتنا «الأصالة» (ص ٨٦ ـ ٩٠).

(٢) وهو مطبوع في العراق، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٠هـ ـ ١٩٨٠م).

القبور)، و(التوسل بحق أو بجاه)، وآراء (الوهابيين)، وأن شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام محمد بن عبد الوهاب كانا منصفين معتدلين في هٰذه المسائل بخلاف (الوهابيين) المتأخرين!! سبحانك هٰذا بهتان عظيم.

ومن الكتب التي تعرضت للسلفية مركزةً على أنها دعوة زمنية وليست منهجاً متّبعاً.

٣٧ ـ «الاتجاه السلفي بين التأصيل والمواجهة»، لراجح الكردي، طبع دار عمار.

٣٨ ـ «ردود على شبهات السلفية»، لمحمد نوري الشيخ رشيد النقشبندي، مطبوع في سوريا عن مطابع الصباح في (٣٧٢ صفحة).

وهو كتاب يتعرض فيه لمسائل شتى، ويأتي فيه بنقولٍ عن علماء مشهورين، ويركز على من قال قولاً مرجوحاً، أو خالف فيه ما يقول به الشيخ الألباني، ثم يخرج بنتيجة عجيبة؛ فهو مركب على غير أساس ولا منهج، وصاحبه تكلم فيه عن السلفية ظانّاً بهم أنهم عصابة تخريبية همهم الشذوذ، غير ملتفت إلى الأدلة الشرعية، ولا إلى الإنصاف في الحكم على الآخرين، والله المستعان.

٣٩ ـ «هموم داعية»، لمحمد الغزالي.

إن الأستاذ محمد الغزالي قد جانب الصواب في كتابه عندما تعرض للدعوة السلفية، فليسمح لي الأستاذ بعرض بعض الملاحظات على كتابه؛ فالدين النصيحة، وقبل ذٰلك أحب أن أبيّن ما يلي:

أولاً: إنه إذا كان هناك جماعة لها منهج قائم على الكتاب والسنة تدعو إليه وحصل من أفراد بعض تلك الجماعة خطأ في سلوكهم تجاه الآخرين أو

خطأ في مفهوم من مفاهيم ذلك المنهج ؛ فلا يعني ذلك أن نستبيح أعراض تلك الجماعة ونصفها بالجهل والقصور وعدم الفهم والعلم، ونهدر ما لها من حسنات وإيجابيات ؛ فهٰذا حيف لا يقبله ميزان العدل والإنصاف.

ثانياً: إن المؤلف يقول: «ليست مهمة الدعاة تلمس الأخطاء وكشف أصحابها»[1]، هنا أذكّر المؤلف بقوله تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمنوا لِمَ تَقُولونَ ما لا تَفْعَلُونَ كَبُـرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا ما لا تَفْعَلُونَ﴾[2]؛ إذ إن القارىء لكتاب «هموم داعية» يكاد يجزم بأن المؤلف خالف قوله السابق فعلهُ في هٰذا الكتاب.

وذلـك أنـه أكثـر من ذكر ـ ما يعتبره خطأ ـ ما وقع من أتباع المنهج السلفي المبتني على الكتاب والسنة، ويا ليته اقتصر على مجرد الذكر فقط، بل نجده يتبع ذلك بألفاظ ينبغي أن تستبعد من قاموس (الدعوة والدعاة) ؛ مثل ألفاظ التجهيل والتنقص، كما سيتبين ذلك فيما سيأتي ذكره إن شاء الله.

ثالثاً: أن هناك مسائل عامة تتعلق ببعض الأحاديث التي أوردها وبعض القضايا التي أثارها لم أتطرق إليها هنا لأنها تحتاج إلى بسط من القول وشيء من الشرح والإيضاح ليس المقام هنا مقامها، إضافة إلى أنه سبق أن تكلم فيها علماء أفاضل أجادوا فيها وأفادوا مثل ما يتعلق بدلالة أحاديث الآحاد في باب العقيدة وغير ذلك.

ولنبدأ الآن بـ (نظرات حول كتاب «هموم داعية») :

النـظرة الأولى: أن المؤلف وصف نفسـه على غلاف كتـابه بوصف

---

(١) كتاب الطريق من هنا، ط دار القلم (ص ١٣٥).

(٢) الصف: ٢ ـ ٣.

«داعية»، وهٰذا الوصف لا يتحقق لصاحبه؛ إلا بعد أن يستكمل عدة صفات من أبرزها ما ورد في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾؛ فهل هٰذه الصفات تنطبق على من أطلق للسانه العنان ليصف طائفة من المسلمين وهم ما يطلق عليهم (السلفيون) بصفات لا تليق بهم لمن عرفهم وأدرك حالهم.

فهل الذي حصل للمؤلف من مواقف مع أفراد قلة من هٰذه الطائفة يُجوّز له ذٰلك أن يصفهم بهٰذه الصفات التي لا يرضى منها واحدة لنفسه؛ فكيف يرضاها لغيره؟ وهاك بعضها:

١ ـ (... جهلة المحدّثين...) (ص ٤٤).

٢ ـ (... فكانوا للأسف بلاءً على السُّنَّة وفتانين على الإسلام كله...» (ص ١٠٢).

٣ ـ (... الواقع أن الأمراض النفسية عند هٰؤلاء المتعصبين...) (ص ١٢).

٤ ـ (... أصحاب الفكر المختل...) (ص ٢١).

٥ ـ (... عقول بها مسّ...) (ص ١٤٤).

٦ ـ (... فكم ظُلمت السنة ممن يتشدقون بها...) (ص ٢٧).

٧ ـ (... خفاف الفقه...) (ص ١٠٦).

٨ ـ (... الجهال القاصرين...) (ص ١٤١).

٩ ـ (... إن الإسلام لا يؤخذ من أصحاب العقد النفسية، سواء كانت غيرتهم من ضعف جنسي أو شبق جنسي...) (ص ١٤٣).

١٠ ـ (. . . متكلمين باسم الإسلام. . .) (ص ١٤٤).

١١ ـ (. . . أعداد غفيرة من المتحدثين في الدعوة يشبهون هٰذا المدرس الجهول. . .) (ص ١٥٠).

١٢ ـ (. . . إن فهم هٰؤلاء الناس للدين غريب، وإثارة هٰذه القضايا دون غيرها من أساسيات الإسلام مرض عقلي، إنه ضرب من الخبال. . .) (ص ١٥٢).

١٣ ـ (. . . وإننا نحمي السنة من أفهام الأراذل. . .) (ص ١٥٢).

١٤ ـ (. . . ودين الله أشرف من أن يتحدث فيه هٰؤلاء الحمقى. . .) (ص ١٦١).

قلت: هٰذه بعض الصفات التي وصف بها المؤلف الجماعة السلفية، وأترك الحكم للقارىء المنصف الذي يريد وجه الله والدار الآخرة، ولٰكني أسأل المؤلف: ألم تضع في كتابك عنواناً يحمل (ضرورة العناية بالقرآن الكريم)[1]، ويبدو أن قصدك من ذٰلك تدبر القرآن وفهمه وتطبيقه على الوجه الأكمل. . . فأين أنت من قوله تعالى واصفاً عباده المؤمنين ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾[2]؟ أمن الرحمة والشفقة وصف إخوانك المسلمين بالخبال والجهل والحمق والمرض العقلي والفكر المختل. . .؟

كما وضع المؤلف في كتابه فصلاً بعنوان (لا سنَّة من غير فقه)[3] كأنه يريد من دارس السنة أن يكون عنده فقه وفهم لنصوصها، وهٰذا حق؛ فأين

---

(١) (ص ٢٤).

(٢) الفتح: ٢٩.

(٣) «هموم داعية» (ص ١٩).

فقه الأستاذ لقول المصطفى ﷺ: «المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً»، وقوله: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، أين أنت من قولك: «. . وإذا كان من يخالفنا في الرأي مأجور؛ فلم نسبه، ونجرحه، ونضيّق عليه الحناق»[1]، وقولك: «. . . يجب أن نتعاون في المتفق عليه، ونتسامح في المختلف فيه، ونتساند صفّاً واحداً»[2]، أليست هٰذه الألفاظ تخالف تمام المخالفة معنى التعاون والتسامح والتساند؟ أم أنها ليست سبّاً ولا جرحاً؟ أليس هٰذا العمل يخالف معنى الإخاء الديني الذي تدعو إليه في كتابه هٰذا (ص ١٦).

النظرة الثانية: قول الأستاذ «خصومات علمية فات وقتها» (ص ٩)، وقوله: «اسمع يا بني: لماذا تحيون الخصومات العلمية القديمة» (ص ١١)؛ فهل أتباع المنهج السلفي هم سبب هٰذه الخصومات التي فات وقتها؟ «ويقصد الأستاذ بهٰذه الخصومات ما حصل بين أهل السنة والجماعة وغيرهم من طوائف المبتدعة والأشاعرة والمعتزلة، وغيرها في باب توحيد الأسماء والصفات»، وهل هم الذين يحيون هٰذه الخصومات وينشرونها بين الناس؟ أخي القارىء! من أجل أن تعرف الجواب من غير كدّ لذهنك وبصرك؛ أذكر لك دليلاً واحداً من واقعنا المعاصر لتحكم أنت بنفسك وتعرف من هو الذي سبب هٰذا الخلاف وحرص كل الحرص على نشره بين أجيال المسلمين، وهاك المثال:

نشرت مجلة المجتمع الكويتية في عددها (٦٢٧) إلى عددها (٦٣٢) مقالات للأستاذ الصابوني، يريد بهٰذه المقالات أن يبين للقراء أن

---

(١) (ص ١٢).

(٢) (ص ٤٧).

مذهب الأشاعرة في العقيدة هو مذهب أهل السنة والجماعة، ولا شك أن الأصل أن المسلمين يأخذون أحكام دينهم من نصوص الكتاب والسنة؛ سواءٌ في باب العقيدة، أم في سائر أبواب أحكام الشريعة الإسلامية، وهٰذا ما يدعو إليه أتباع المنهج السلفي ـ فماذا يريد الأستاذ الصابوني من هٰذه المقالات التي تخالف هٰذا الأصل في باب العقيدة؛ أترى أن هٰذه المقالات خصومات علمية فات وقتها؛ فلماذا يكتبها هٰذا الأستاذ؟ أم ترى أنها خصومات علمية ماتت؛ فلماذا يحييها وينشرها الأستاذ الصابوني؟

فنحن الآن أمام أمرين:

الأمر الأول: أن نقول إن عمل الصابوني هٰذا القصد منه العبث وضياع الجهد وهدر الوقت، وهٰذا لا يصدر من أحمق عابث؛ فكيف يصدر من أستاذ جامعي؟

الأمر الثاني: أن الصابوني أراد من نشر هٰذه المقالات تقرير منهج معين يدعو إليه، وذٰلك المنهج هو منهج الأشاعرة في باب العقيدة وهٰذا هو الواقع الذي لا محيص عنه.

إذن من هو سبب هٰذه الخصومات التي فات وقتها، ومن هو الذي يحييها وينشرها بين الناس؛ هل هم أتباع مدرسة السلف، أم أتباع مدرسة الخلف؟

النظرة الثالثة: أن الأستاذ يذكر أنه وجه إليه سؤال وهو ما يلي: «ما رأيك في الفوقية بالنسبة إلى الله تعالى؟» (ص ٩).

قال الشيخ الغزالي: «تسألني عن هٰذه الفوقية؟ لا أدري[١]، أنا مع

(١) والأستاذ هنا لا يقصد عدم علمه بالكيفية؛ فهٰذا أمر متفق عليه بيننا وبينه، ولٰكنه =

العقلاء الذين يقولون السماء فوقنا والأرض تحتنا» (ص ٩)، ثم قال الأستاذ: «بين الحين والحين يطوف بي من إجلال الله وإعظامه ما أظنني به واحداً من الذين قيل فيهم: ﴿يَخافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤمَرُونَ﴾، ثم قال الأستاذ: «تسألني عن هٰذه الفوقية؟ لا أدري!».

نعم، لقد ذكر الأستاذ في ضمن جوابه قوله: «.. وعلى أية حال؛ فالخالق الأعلى له فوقية تقهر الخلائق جميعاً، وتستعلي وتستعلن على الجن والإنس والملائكة وسائر الموجودات...» (ص ١١).

قلت: هٰذا الكلام فيه نوع من الإيهام والتدليس والتضليل؛ إذ أن الأستاذ أشار هنا إلى صفة علو القهر فقط، وهٰذا ما تقول به طائفة الأشاعرة وغيرهم، أما أهل السنة والجماعة؛ فيثبتون لله عز وجل جميع أنواع العلو التي هي:

١ ـ علو القدر (بمعنى أن صفاته تعالى عليا ليس فيها نقص بوجه من الوجوه)[١].

٢ ـ علو القهر (وهو ما أشار إليه الأستاذ آنفاً).

٣ ـ علو الذات (بمعنى أن ذاته تعالى فوق جميع مخلوقاته)[٢].

ويترجح لديّ أن السائل أراد استفسار الأستاذ عن معنى علو الذات لأنه هو الذي طال فيه الجدل والكلام بين أهل السنة والجماعة وغيرهم من الفرق

= يقصد نفي المعنى الذي تدل عليه نصوص الكتاب والسنة، وهو إثبات العلو المطلق لله عز وجل؛ فهو سبحانه بائن من خلقه مستو على عرشه استواءً يليق بجلاله وعظمته من غير تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل.

(١) «شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد» للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

(٢) نفس المصدر السابق.

المبتدعة، فلو أن الأستاذ أجاب السائل على حسب المنهج الذي أشار إليه بقوله: «أما كان حسبنا منهج القرآن العزيز في تعليم العقائد؟»[1] (ص ١١)؛ لأصاب الإجابة، ولٰكنها شنشنة نعرفها من أخزم.

وهاك أخي القارىء إشارة إلى منهج القرآن العزيز في إثبات هٰذه الصفة العظيمة، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوى﴾، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ والعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، وقال تعالى: ﴿وهُوَ القاهِرُ فَوْقَ عِبادِهِ﴾... إلى غير ذٰلك من الآيات الكثيرة الدالة على إثبات هٰذه الصفة العظيمة لله عز وجل؛ فهو سبحانه بائن من خلقه له صفة العلو المطلق مستوٍ على عرشه استواءً يليق بجلاله وعظمته من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تحريف، وهٰذا هو مذهب السلف في إثبات هٰذه الصفة وغيرها من صفات الرب جل وعلا.

النظرة الرابعة: لمز الأستاذ بعض علماء الإسلام الأفاضل الذين بذلوا حياتهم خدمة للإسلام والمسلمين؛ أمثال الحافظ العلامة ابن حجر العسقلاني، والشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله تعالى، وهاك ما قاله الأستاذ بعد أن أورد قوله تعالى: ﴿لا يَأْتِيهِ الباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾؛ قال: «فهل وعى ذلك من قبل حديث الغرانيق[2] وقال: إن تظاهر الروايات يجعل له أصلاً ما، والقائل محدّث كبير؟!»، وهٰذا المحدث الكبير الذي لمزه الأستاذ بعدم الوعي لم يسمه لنا هنا، ولٰكن سماه لنا في كتاب آخر بأنه «ابن حجر»[3]، سبحان الله! حافظ علامة عالم رباني ـ رحمه

(١) وينبغي أن يقال: أما كان حسبنا منهج القرآن العزيز والسنة المطهرة في تعليم العقائد؟!

(٢) قصة الغرانيق غير صحيحة.

(٣) كتاب «الطريق من هنا»، ط دار القلم (ص ٦١).

الله تعالى ـ تعتبر كتبه من أعظم الكنوز في المعارف الإسلامية يلمزه الأستاذ ـ هداه الله ـ بقوله: «فهل وعى»؟ هٰذه الكلمة قد تقال في بعض المتعلمين، أما جبال العلم أمثال ابن حجر رحمه الله؛ فلا أتصور أن الأستاذ يوافقني على لمزهم بهٰذا.

ويستطرد الأستاذ قائلاً: «وقد قبل فرية الغرانيق مدّعٍ للسلفية كبير ووضعها في سيرة ألفها»، نعم لقد أشار الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله إلى قصة الغرانيق في مختصر السيرة الذي ألفه[1]، ولٰكن؛ هل يعني هٰذا الخطأ الذي لا يتجاوز ثلاثة أسطر أن يوصف صاحبه بأنه (مدّع للسلفية)، ما رأيك يا أستاذ لو وضعنا كل من أخطأ خطأً في كتاب ألفه في طريق الدعوة إلى الله بأنه (مدّع)؛ هل ينجو أحد من علمائنا الأفاضل؟ طبعاً لا أحد ينجو؛ فكل واحد يؤخذ من قوله ويرد إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ فهل علماء الذرة والفلك والأحياء (البيولوجيا) والرياضة (طبعاً من المسلمين والملاحدة) يستحقون عندك أيها الأستاذ بأن يوصفوا بأنهم (أولو العلم وأرباب البحث)[2]، وأما علماء السلف أمثال ابن حجر وابن عبد الوهاب؛ فتشير إلى الأول بقولك: «فهل وعى»، وإلى الثاني بقولك: «مدّع للسلفية».

أليس من حق هٰذين العالمين إذا جاء ذكر أحدهما أن نصفهما بما يستحقانه من صفات التكريم والرفعة، وأن نغتفر ما صدر منهما من أخطاء بجانب ما قدماه من خدمة للإسلام وللمسلمين، أتصور أيها الأستاذ أن توافقني على هٰذا وعلى أنهما أحق بوصف (أولو العلم وأرباب البحث) من علماء الذرة والفلك، ولا يعني هٰذا أن علماء الذرة والفلك والرياضة ليس عندهم علم، بل عندهم علم ولٰكن علماء الشريعة الإسلامية أحق بهٰذا

---

(١) ط دار العربية (ص ٥٧).

(٢) «عقيدة المسلم» (ص ٢٥ ـ ٢٦).

الـوصف منهم، وليسمح لي الأستاذ بالسؤال عن معنى قوله: «فهل وعى» بالنسبة لابن حجر، وبقولة «مدّع للسلفية» بالنسبة إلى ابن عبد الوهاب، فإن كان القصـد من هاتين الإشارتين إلى خطأ هٰذين العالمين؛ فهناك أساليب كثيرة تدل على هٰذا القصد بدون تجريح وتنقص أتصور أن الأستاذ يعلمها ويدركها، كأن يقول: «وهم أو خطأ»، وإن كان المقصود منهما الإشارة إلى قصور علمهما وتجريحهما ولا أظن الأستاذ يقصده؛ فقد شهد لهما بالعلم والفضل خلق عظيم يبلغ حد التواتر إضافة إلى ما تركاه من آثار علمية تشهد لهما بغزارة العلم والمعرفة، غفر الله لنا ولهم.

النظرة الخامسة: ذكر الأستاذ أنه قرأ في صحيفة «الجزيرة» موضوعاً يحمل عنواناً عن الخلق والإبداع والأدب المعاصر، ويندهش الأستاذ عندما يجد أن المتنبي ذُكر اسمه في سياق واحد مع نزار قباني، ثم يذكر بيتين في تصـوير المجـد للمتنبي ويتبعه بذكر رثاء لنزار قباني في امرأته، ثم يقول: «الحق أني لا أستنكر الجمع بين الحكمة والقمامة، بين الأدب في الأوج والأدب في القاع، بيد أني عدت إلى نفسي أقول: إن ما وقع في ميدان الشعر والنثر صورة مساوية لما وقع في ميدان الدعوة. . .» اهـ (ص ٢٦)، ويبدو أن دلالـة الأستاذ تعني أن هناك في ميدان الدعوة يوجد حكمة ويوجد قمامة، ولعله يقصد «بالقمامة» ما أطلق عليه الأوصاف التالية: «القضايا التافهة» (ص ٢٦)، «. . . بقضـايا نظريـة عفا عليها الزمن» (ص ٥٦)، «. . . هٰذه المخلفات البالية» (ص ١٢٩) اهـ.

ثم وصف الأستاذ الذين يهتمون بهٰذه القضايا التافهة والمخلفات البالية (على حسب زعمه) بأنهم «المشتغلون اليوم بإعلان الحرب على الجهمية والمعتزلة والأشاعرة؛ فإنهم قد يحرزون نصراً في ميدان لا عدو فيه، إنه نصر على الأشباح ولا يغنم إلا الوهم» (ص ١٢٩)، قلت: ليسمح لي الأستاذ

بالقـول بأنـه لا ينبغي أن نطلق لفظ «القمامة»[1] على أي عمل من أعمال الدعوة إلى الله عز وجل لأن مثقال الذرة في ميزان الإسلام له اعتبار وعليه حساب.

ثم لا ينبغي أيضـاً أن نطلق هٰذه الألفـاظ على أمـور تتعلق ببـاب (العقيدة)؛ فالعقيدة أسـاس لجميع الأعمـال، فإن صلحت صلح سائـر العمـل، وإن فسـدت فسد سائر العمل، وهٰذا أمر يدركه الأستاذ، ويقول الأستاذ: «. . . قضايا نظريـة عفا عليها الزمن. . .»[2]، نعم إن هٰذه القضايا بدأت في العصر الإسلامي منذ أمد بعيد، ولٰكن إذا وجد من يثير هٰذه القضايا ويبعثها من جديد بين أجيال المسلمين؛ فما هو موقف أتباع المنهج السلفي تجاه هٰؤلاء؟

أتصـور أن الأستـاذ يوافقني على القول بأنه ينبغي لمن يعرف منهم القرآن الكريم والسنة المطهرة في العقائد أن يتصدّى لهٰؤلاء الذين يريدون أن يكـدروا صفو العقيدة الإسلامية، ويشغلوا الناس عن المنبع الصافي منبع الكتاب والسنة، وهل عمل الأستاذ الصابوني الذي قام بنشره على صفحات مجلة «المجتمـع» يعتبر أمـراً عفا عليه الزمن وانتهى، أم أن الواقع خلاف ذٰلك، «لقد كان يقال لنا: إن هٰذه الأمور ـ البدع والشركيات ـ انتهت ودفنت؛ فكشفت الأيام أنهـا حية باقية على أشدها، ولها مدارس وحكومات تؤيدها وتحميها، ولها أحبارها ورهبانها وسدنتها. . .»[3].

---

(١) انظر (ص ٢٩) من الكتاب المذكور.

(٢) ويقصد بهٰذه القضايا مسائل الخلاف بين أهل السنة والجماعة وسائر فرق المبتدعة في باب توحيد الأسماء والصفات.

(٣) «منهـج الأنبياء في الـدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل» (ص ١٣١)، ط الدار السلفية، د. ربيع مدخلي.

النظرة السادسة: قول الأستاذ: «. . . نعم، من هٰؤلاء - أي: أتباع المنهج السلفي - من ظن الأفغانيين من أتباع أبي حنيفة لا يقلون شرّاً عن الشيوعيين أتباع كارل ماركس، لماذا؟ لأنهم وراء إمامهم لا يقرؤون الفاتحة» (ص ٢٤).

قلت: إن مسألة قراءة المأموم للفاتحة خلف إمامه تعتبر إحدى المسائل التي حصل فيها خلاف بين الأئمة رحمهم الله منذ أمد بعيد، ولٰكن القول بأن بعضاً من أتباع المنهج السلفي[1] يساوي إخوانه المسلمين الأحناف بالشيوعيين الملاحدة بسبب عدم قراءتهم للفاتحة خلف إمامهم قول بعيد جدّاً مجانب للصواب، بل لقد رأينا كثيراً والحمد لله من أتباع المنهج السلفي من يشارك إخوانه المسلمين في جهادهم ضد الروس الملاحدة على أرض أفغانستان؛ فهل يقصد الأستاذ بمثل هٰذا الكلام تشويه سيرة أتباع المنهج السلفي أم ماذا؟ فإن كان الأمر كذٰلك؛ فهو على حد قول القائل:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

النظرة السابعة: قول الأستاذ: «. . . إن وجه المرأة وصوتها ليسا عورة. . .»، وقوله: «. . . ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ أن وجه المرأة عورة يجب ستره، إن أناساً غلبهم الهوى الجنسي هم الذين شرعوا هٰذه التقاليد بعدما تعسفوا في شرح الآي بتفاسير مرفوضة. . .» (ص ١٤١)، ثم وصف الأستاذ من قال بأن وجه المرأة عورة يجب ستره بـ «الجهال القاصرين» (ص ١٤١).

قلت: لا أريد هنا الوقوف عند مسألة كون وجه المرأة عورة يجب ستره؛ فالحق في هٰذه المسألة واضح لا غبار عليه لمن أراده، وقد كُتب في

(١) ونقصد بهٰؤلاء الأتباع أصحاب العلم والفهم والفقه في دين الله عز وجل.

ذلك عدة كتب ورسائل[1]، ولكني أريد الوقوف عند قول الأستاذ: «. . . إن أناساً غلبهم الهوى الجنسي هم الذين شرعوا هذه التقاليد. . .»[2]، هذه الفرية العظيمة لو صدرت من مستشرق حقود أو من ملحد كافر كسلمان رشدي؛ لم يكن في الأمر غرابة، ولكن أن تصدر من مؤلف مسلم يصف نفسه على غلاف كتابه بوصف «داعية»؛ فهذا هو الأمر العجب والمصاب الأكبر، ثم لعل الصواب أن يقال: إن الهوى الجنسي عند أكثر الناس لا يدعو إلى التحجب وعدم السفور، وإنما يدعو إلى التبرج ونبذ الحجاب الشرعي كما هو الحال بالنسبة لدعاة الإباحية والتفسخ الأخلاقي.

والأستاذ هنا بين أمرين:

الأمر الأول: أن يكون قد اطلع على الكتب والرسائل التي ألفت في هذه المسألة؛ فيكون قوله محض الفرية والبهتان، كما يعتبر خيانة علمية في حق أولئك العلماء الأفاضل الذين بينوا الحق في هذه المسألة على ضوء ما ورد من أدلة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة رضي الله عنهم.

الأمر الثاني: أنه لم يطلع على تلك الكتب والرسائل، وهذا أمر أستبعده؛ فيكون حكم بغير علم، وقول بدون برهان، وهذه صفة ذميمة يتنزه عنها عامة أتقياء المؤمنين؛ فكيف بمن وصف نفسه بوصف «داعية»؟

وأخيراً أقول بأن الذين قالوا بأن وجه المرأة عورة لم يكن قولهم هذا

---

(١) من ذلك: «حجاب المرأة ولباسها في الصلاة» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، و«جلباب المرأة المسلمة» لشيخنا الألباني، ورسالة «الحجاب» للشيخ محمد صالح العثيمين، و«حكم السفور والحجاب» للشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز وغيرهم.

(٢) ويقصد بالتقاليد وجوب ستر المرأة عن الأجانب وغير ذلك مما يجب على المرأة ستره؛ صيانة لها، وحفظاً لكرامتها.

صادر عن (هوى جنسي)[1] ـ والعياذ بالله ـ كما تفوه به الأستاذ هداه الله، وإنما هو ما ظهر لهم من أدلة الكتاب والسنة وأقوال السلف والقياس الصحيح.

فهم إذاً لم يشرعوا من عند أنفسهم كما قال الأستاذ، وإنما بينوا للناس القول الحق في هٰذه المسألة الشرعية، كما أن هٰذه المسألة تعتبر شعيرةً من شعائر هٰذا الدين في حق المرأة المسلمة وليس تقليداً من تقاليد الآباء والأجداد كما وصف المؤلف.

وفي النهاية أقول هٰذه بعض النظرات على كتاب «هموم داعية»، أقصد بذلك الإشارة لا الإحاطة، والتنبيه لا التجريح، والله الهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين»[2].

وقد شُنَّتْ الحربُ على رموز الدعوة السلفية ـ قديماً وحديثاً ـ، ولم يرد الشانئون المهاجمون شخوص هٰؤلاء الأعلام، وإنما أرادوا محاربة (الدعوة السلفية) من خلال تحطيم وتهشيم رموزها، وأتعرض هنا للكتب التي نال أصحابُها من أشهر ثلاثة من رموز الدعوة السلفية، هم: شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام محمد بن عبد الوهاب، والشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني.

---

(١) أو ضعف جنسي أو شبق جنسي، وهٰذا يفهم من كلامه في (ص ١٤٣)؛ حيث قال: «إن الإسلام لا يؤخذ من أصحاب العقد النفسية سواء كانت غيرتهم عن ضعف جنسي أو شبق جنسي».

(٢) من مقال للأستاذ عبد العزيز سليمان السلومي بعنوان: «نظرات في كتاب هموم داعية» نشر في مجلة «المجاهد» الأفغانية (عدد رمضان ـ شوال، سنة ١٤٠٩هـ، عدد ٦٥٥، ص ٥٠ ـ ٥٥) بتصرف يسير، وقد تعرض الأخ الشيخ صلاح مقبول في كتابه «زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً» (ص ١٨٥ ـ ١٩٠) لكتاب الغزالي بكلمةٍ جيِّدة.

كتب فيها طعن على ابن تيمية

الطاعنون في شيخ الإسلام ابن تيمية كُثرٌ، والقدماء منهم معروفون عند المطلعين والباحثين[١]، ونبتت نابتة بين ظهرانينا ليس لهم ديدن إلا الكلام على ابن تيمية، ويعتمدون في هٰذا على مجموعة من الكتب، ويرددون كلمة «العلاء البخاري»[٢]، و«فرية ابن بطوطة»[٣]، و«تحامل الهيتمي»[٤]، و«أباطيل الكوثري»[٥]، وكلمات تلاميذه[٥]، ويشنّعون على ابن تيمية ومن

---

(١) وقد كذب على شيخ الإسلام في حياته، كما نقل ذٰلك تلميذه ابن القيم في «روضة الطالبين» (ص ١٢٢ وما بعدها) في معرض حديثه عن فتوى فيها جواز العشق، قال عنها (ص ١٢٥): «. . . نقول كاذبة عمن نسبت إليه من وضع الفُسَّاق والفجار».

(٢) انظر نقضها كتاب ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ): «الرد الوافر على من زعم بأنّ من سمَّى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر».

(٣) انظر في تفنيدها في: «حياة شيخ الإسلام ابن تيمية» لمحمد بهجة البيطار (٤٣ - ٤٩)، و«شرح النونية» لابن عيسى (١ / ٤٩٧ - ٤٩٩)، و«أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام» (٥٨ - ٥٩)، و«دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في الحركات الإسلامية المعاصرة» (٢١٤)، و«قصص لا تثبت» (الجزء الأول، ص ٦٥ - ٦٩).

(٤) انظر في الرد عليه: «فتاوى رشيد رضا»، و«جلاء العينين» للسيد نعمان الألوسي.

(٥) انظر تفنيدها في: «براءة أهل السنة»، و«مقدمة شرح العقيدة الطحاوية» لشيخنا الألباني، و«التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للمعلِّمي اليماني، و«المقارنة بين الهدى والضلال» لعبد الرزاق حمزة، و«تنبيه الباحث السري إلى ما في رسائل وتعاليق الكوثري» لمحمد العربي التباني، و«الماتريدية» للأفغاني (في مواطن تطلب من الفهرس).

وقد نوقشت رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية سنة (١٤٠٣هـ) بعنوان: «جهود الكوثري =

كان هو على منهجهم من الصحابة الكرام، والتابعين الأعلام، ومن تقدّم من رجالات هٰذه الأمة بالدعوة والجهاد، ومن جاء بعدهم وسار على هداهم.

وما عداوة ناقلي الزّور ومردّدي الافتراء في الحقيقة؛ إلا للعقيدة الصحيحة، ولٰكن من عجز عن مجابهة الحق باسمه الصّريح؛ عمد إلى مهاجمة أتباعه لأنّ الهجوم على الأفراد أسهل من الهجوم على الحق نفسه، وفي تحطيم رجالات الحقّ يضيع الحق.

وقد سلكوا لذٰلك مختلف السُّبُل، وأعطوا كلَّ مجلسٍ ما يناسبه، وكل

= في علوم الحديث»، خلص معدها ـ وهو الأستاذ ضيف الله المناصير ـ في نتائج البحث (ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥) إلى قوله:

«درست ما يزيد على (٢٥٠) راوي، وكانت النتيجة أن الكوثري وهم أو أخطأ فيما يزيد على نصف الرواة الذين درستهم، وكانت صور الوَهَم أو الخطأ ما يلي:

أ ـ يجتزىء النقل في الرواة، فإذا أراد تعديل راوٍ؛ جاء بالأقوال الموثقة، وإذا أراد توهينه؛ جاء بالأقوال المجرحة، والأمانة تقتضي جمع كل ما يتعلق بالراوي من جرح وتعديل.

ويظهر أن كثيراً من الأخطاء في الأحكام على الرواة كان منشؤها أنه كان يحكم عليهم من الذاكرة، (والله أعلم).

ب ـ كان الكوثري ـ رحمه الله ـ يبتسر النقل مما يؤدي إلى الإخلال بالمعنى ويكون في تمام النقل توضيحاً وافياً للمعنى.

ج ـ التناقض في الحكم على بعض الرواة؛ فيوثق الراوي تارة ويضعفه أخرى.

د ـ لا يثق الكوثري ببعض المعدلين والمجرحين، وعندما يعوزه النقل عنهم لا يتوانى عن ذٰلك أبداً.

هـ ـ يذكر أحياناً كلاماً لبعض العلماء لا أجده لهم ولا لغيرهم.

و ـ التصرف في العبارة مما يؤدي إلى قلب المعنى المراد الذي أراده قائله.

ز ـ التلاعب بالألفاظ؛ فيحكم على الرجال بعبارات تشي بالجرح وهي ليست كذٰلك، أو تشي بالتعديل وهي ليست كذٰلك».

إنسـان ما يوافق هواه، شأن المنـافقين؛ فألَّفـوا الكتب والنَّشـرات، ونشروا الكلمات والمقالات، تحمل النّقد اللاذع، والافتراء الكاذب»[1].

ومن أشهر هٰذه الكتب:

٤٠ - «دفع شُبه من شبه وتمرَّد ونسب ذٰلك إلى الإمام أحمد»، لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني (ت ٨٢٩هـ).

لما التقى برهان الدين سبط ابن العجمي بمؤلِّف هٰذا الكتاب، الذي كان يحطّ على شيخ الإسـلام ويتكلّم فيه، سألـه البـرهـان عن شيوخـه؛ فسمَّـاهم؛ فقال له البرهان: «إنّ شيوخك الذين سَمَّيْتهم عبيدُ(!) ابن تيمية، أو عبيد من أخذ عنه؛ فما بالك تحطّ أنت عليه؟!»؛ فما وسع الحصيني إلا أن أخذ فعله وانصرف، ولم يجسر يردُّ عليه[2].

٤١ - «فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان»، لسلامة القضاعي العزامي (ت ١٣٧٩هـ) (في ١٤٤ صفحة).

طبع في مقدمة «الأسماء والصفات» للبيهقي، في طبعته الأولى التي علق عليهـا الكـوثري، وهو يردد دعاوى خصوم شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، من غير أن يكلِّف نفسه بالمراجعة والتثبّت، ومثله كتابه الآخر:

٤٢ - «البراهين الساطعة في ردّ بعض البدع الشائعة».

فهٰـذا الكتـاب مسمـوم مثل الذي قبله؛ فقد ملأه صاحبه بمفتريات وأباطيل على شيخ الإسلام ابن تيمية.

---

(١) «الرد الوافر» (ص ٦).

(٢) «البدر الطالع» (١ / ٣٠)، و«الضوء اللامع» (١ / ١٤٥).

٤٣ ـ «شمس الحقيقة والبداية على أهل الضَّلالة والغواية»، لأحمد علي بدر.

ملأه بالاتهامات الجائرة، ولصق به دعاوى كاذبة.

٤٤ ـ «تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد»، لمحمد بخيت المطيعي (ت ١٣٥٤هـ).

وهٰذا الكتاب والذي قبله أهون شرّاً مما سبق ومما سيأتي، على الرغم ما فيه من أقوال وآراء لم يقل بها ابن تيمية، وفهمت على غير ما أراد، والله المستعان لا ربّ سواه.

ومن شر الكتب التي هاجمت شيخ الإسلام ابن تيمية:

٤٥ ـ مقدمة «الرسائل السبكية»، لكمال أبو المنى.

٤٦ ـ «التوفيق الرباني على ابن تيمية الحراني».

وقد تعرض لهٰذين الكتابين كاشفاً ضلالهما وما فيهما من سمومٍ الأخ الفاضل صلاح مقبول في كتابه «دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية»؛ فقال ما نصه (ص **٣٢٨** وما بعدها):

«كلّما يتضايق أهل الأهواء من متأخري الجهمية، وغلاة المقلّدة والصوفية، وأصحاب الحلول والاتحاد ـ من كتابات شيخ الإسلام الهادفة ودورها الفعّال في إنعاش الحركات الإسلامية على منهج السلف الصالح ـ، ينشرون بعض ردود التقي السبكي وغيره عليه؛ شفاءً لغيظهم منه، وتنفيراً للناس من دعوته التي عمّت القارّات الخمس كالنار في الهشيم؛ لملاءمتها مع الكتاب والسنة الصحيحة.

وقد ردّ شيخ الإسلام نفسه ـ وكذٰلك تلاميذه وأنصاره ـ على الشبهات

التي أثارها التقي السبكي وغيره من معاصريه في كتبهم ورسائلهم، ردّاً وافياً مفحماً؛ حتى لا يرجى أن يجترىء على نشرها الآن إلَّا المغرضون الهالكون في البدعة والضلال، والتعصب والهوى ممن أعماهم التقليد والعناد، وأصمَّهم الشرّ والفساد.

من هٰؤلاء الحانقين على شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ رجل مجهول مشبوه يدعى (كمال أبو المنى) الذي قدّم على «الرسائل السبكية في الردّ على ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية» بمقدّمة نال فيها من كرامة شيخ الإسلام وتلاميذه وأنصاره، وفضح بها نفسه في الأوساط العلمية والدينية، ولم يستطع فيما بعد أن يواجه الناس بهٰذا الاسم المشبوه[1].

كناطح صخرة يوماً ليوهنها ... فلم يضرها وأوهى قرنَه الوعلُ

وقد نصب نفسه في هٰذه المقدّمة المشبوهة «بشيراً ونذيراً» للأغرار والبسطاء من الناس، وقال:

«لقد ابتلي المسلمون بكثير من الفرق الضالة الضارّة سلفاً وخلفاً؛ فكانوا وصمة في المسلمين وعضواً فاسداً، فلذٰلك وجب التحذير منهم لما انتشر من فسادهم، نسأل الله تعالى أن يحمينا من الفساد والضلال.

ومن هٰؤلاء ابن تيمية الذي ألّف كتباً، وابتدع ما خرق به إجماع المسلمين، وخالف فيه الكتاب والسنة الصريحة والسلف الصالح[2]، واسترسل مع عقله الفاسد ظنّاً منه أن ما قاله حق، ومن أين يكون حقّاً وقد اتبع

---

(١) بدليل أنه حذف اسمه المزعوم حينما طبع «الرسائل السبكية» باسم «التوفيق الرباني» بشيء من الحذف والزيادة.

(٢) لعله يريد بهم: ابن عربي، وابن الفارض، وابن السبعين، والرفاعي، والشاذلي وغيرهم من أصحاب الحلول والاتحاد والزندقة.

من لا يوثق بقوله من أهل الأهواء والأغراض؟

ولما أن نظاهر قوم في هٰذا العصر بتقليد ابن تيمية في عقائده الكاسدة، وأقواله الفاسدة، وبثّها بين العامّة والخاصة، واستعانوا على ذٰلك بطبع مؤلفاته، ومؤلفات تلميذه ابن قيم الجوزية . . .[1]؛ فأيقظوا فتنة كانت نائمة، وانكشفت حقيقة شيخيهما (؟) انكشافاً تامّاً لكل من سلم من داء التعصب، وتستّروا بألقاب ضخمة ليصطادوا العامّة والبسطاء من طلبة العلم . . .

فقياماً بما يجب[2] عليَّ أردت التحذير من هٰؤلاء، لكي لا يقع المسلمون بواسطة ابن تيمية، ومن هم على شاكلته في مهواة الضلال والهلاك . . .

---

(١) وكتب على ظهر غلاف «التوفيق الرباني» ـ وهو يتأجج حقداً على شيخ الإسلام ـ قائلاً:

«تدفقت كتب ابن تيمية على البلاد، وكان لها من يوزعها بالمجان في أفخر الطبعات، وأنصع الحروف، وقد افتتن بها كثير من الناس من العامة، ومن المثقّفين ثقافة دينية غير متينة، وأصغى لها البعض، فلما طلعتُ في فتاويه وفي غيرها من مؤلفاته مما وقع تحت يدي، فوجدتها موسوعة بدع لم تكن تدع بدعة إلا أتت بها ونصرتها؛ فوجدت نفسي مضطراً أن أبيّن للقراء طرفاً من حقيقة أمره . . .».

أقول لهٰذا الظالم المغرور: مت بغيظك أنت ومن معك من الرعاع؛ فقد تدفقت كتب شيخ الإسلام على القارات الخمس كلها، واهتدى بها إلى الحق جم غفير وخلق كثير في كل البلاد من مشارق الأرض ومغاربها، ولو عرف الأغرار الذين خدعتهم بكتابك هٰذا حقيقة الأمر؛ لضربوك بالحديد والنعال.

(٢) قال في «التوفيق» (ص ٦): «فقياماً بالواجب الذي عليَّ؛ رأيتُ أن أجمع في هٰذا الكتاب رسائل الإمام المجتهد السبكي وغيره من المعاصرين لابن تيمية، وضعتُ له مقدمة في كشف حاله؛ فإن هٰذا ليس أكلاً للحوم العلماء ـ كما يدعي الجهلة ـ إنما هو نصرة لهٰذا الدين.

ولو لبس الحمار لباس خز لقال الناس يا لك من حمار

وأخيراً هٰذه نصيحتنا نقدّمها إليكم يا معشر المسلمين لتحذروا من الوقوع في شرك الضالين؛ فاسمعوا وأنيبوا إلى ربكم، وإياكم أن تغتروا بزخرف القول الذي لا يقصد به وجه الله، والذي هو مخالف للكتاب والسنة. . . »[1].

هٰكذا زُيِّنَ لهٰذا الظالم سوءُ عمله؛ فيرى الدفاع عن بدعة «جهم»، وحلول «ابن عربي»، وزندقة «الشاذلي» من الواجب عليه، ويقع في أعلام هٰذه الأمة ـ الذين قضوا حياتهم في الدعوة إلى الكتاب والسنة المحضة، وإنقاذ الناس من غياهب الشرك والوثنية، والردّ على تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين ـ أمثال شيخ الإسلام وتلاميذه البررة، وأنصاره الكرام، رحمهم الله تعالى أجمعين.

ويقدّم إلى معشر المسلمين «نصيحته الغالية» تمهيداً لإضلالهم بقوله المخبول، وكلامه المعسول متستّراً بالنصح والشفقة، ولله در القائل:

فما كل ذي لبٍّ بمؤتيك نصحه ... ولا كل مؤتٍ نصحه بلبيبِ

حاول هٰذا الكاتب الظالم بكلّ ما عنده من أساليب الدجل والخداع، والمكر والتمويه أن يصدّ الناس عن الاستفادة من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لما رأى أنها تنسف ما بناه هو وغيره من الضالين، من قصور البدع والأوهام، وتُجَلِّي الحقائق المطمورة تحت صخور المغالطات والتمويلات.

ومن هنا رأى هٰذا الكاتب المموه من الواجب عليه أن يقطع كل طريق يؤدي إلى فهم المسائل في ضوء الكتاب والسنة الصحيحة على منهج السلف الصالح.

---

(١) مقدمة «الرسائل السبكية» لكمال أبو المنى (ص ٧ ـ ٨).

﴿قالَ فَبِما أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ المُسْتَقِيمَ . ثُمَّ لآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيمانِهِمْ وَعَنْ شَمائِلِهِمْ ولاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شاكِرِينَ﴾[1].

لم يرقب هٰذا الغشوم في شيخ الإسلام إلاَّ ولا ذمة لإغواء البسطاء من الناس، وعَدَّ حسناته ذنوباً، ورماه بالفسق والبدعة، والضلال والكفر، والزيغ والخبث[2]؛ فلعنة الله على الظالمين.

أقـول له: قف، هٰذا مبلغك من العلم، اخسأ لن تعدو قدرك؛ لأن معـرفة الخبيث والطيب ليست من اختصاص أمثالك من الرعاع المتصفين بالعلم الـذين مسخت الشياطين فطرتهـم؛ فرأوا الـطيّب خبيثاً، والمستقيم زائغاً، والسنيّ مبتدعاً، والمهتدي ضالاًّ، والمؤمن كافراً.

وهـبـنـي قلت إن الـصـبـح ليل أيعـمـى الـمبصـرون عن الضياء

ثم قال تحت عنوان «التوفيق الرباني أم التوفيق الشيطاني» ما نصه:

«لما رأى (كمال أبو المنى) الكاتب المشبوه أن شخصية شيخ الإسلام العملاقة حالت دون بلوغ مناه في تضليل الطبقة الذكية من المسلمين، وأن تجارته خسرت وبضاعته كسدت، ﴿وقَدْ خابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْماً﴾[3]؛ فاحتال حيلة أخرى ليغوي «الجهلاء الهمج الرعاع» من شيعته، الذين «يتبعون كل ناعقٍ» من أهل البدع والأهواء.

وهي أنه غيّر اسم الكتاب من «الرسائل السبكية» إلى «التوفيق الرباني

---

(1) الأعراف: ١٦ ـ ١٧.

(2) راجع مقدمة «التوفيق» وهي مليئة بمثل هٰذه المهاترات.

(3) طه: ١١١.

في الردّ على ابن تيمية الحرّاني»، وحذف منه رسالة السبكي في الردّ على نونية الإمام ابن قيم الجوزية، وزاد فيه رسالة أحمد الكلابي في «نفي الجهة» في الردّ على ابن تيمية.

وكـذٰلـك قام بتغييرات طفيفة في المقدمة أيضاً؛ فحذف منها بعض الفضائل وأودعها بعض الرذائل؛ حتى جعل محتوى «التوفيق الرباني» أخبث من لحم خنـزير في صينية من ذهب[1]، ومـا أحسن تسميتـه بـ «التـوفيق الشيطاني في الردّ على ابن تيمية الحرّاني»! الله أعلم به وبما اشتمل عليه من غيظ وحنق على شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ وتلاميذه وأنصاره.

ذكـر في هٰذا الكتـاب من الآراء أوهنها، ومن الأقوال أبشعها، ومن السباب أشنعها، وبرهن بذٰلك على نفسه أن الذباب لا يهوى العيش إلا على أكوام القاذورات.

من يهـن يسهـل الـهـوان عليه ما لجـرح بمـيت إيلام

محتويات «التوفيق الرباني» والرد عليها:

يحتوي هٰذا الكتاب على ست رسائل في الردّ على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

الرسالة الأولى: «الدرّة المضيئة في الرد على ابن تيمية» للتقي السبكي.

الرسالة الثانية: «نقد الاجتماع والافتراق في مسائل الإيمان والطلاق» له أيضاً.

الرسالة الثالثة: «النظر المحقق في الحلف بالطلاق المعلّق» له أيضاً.

---

(١) هٰذا التعبير مأخوذ من «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤ / ٣٧ ـ ٧٤).

الرسالة الرابعة: «الاعتبار ببقاء الجنّة والنار» له أيضاً.

الرسالة الخامسة: «رسالة في نفي الجهة»، لشهاب الدين أحمد بن جبريل الكلابي.

الرسالة السادسة: «النصيحة الذهبية» (رسالة منحولة إلى الإمام الذهبي).

تقدّم الرّد على محتويات هٰذه الرسائل باختصار، ويكفي من القلادة ما أحاط بالجيد، وللعاقل تكفيه الإشارة، و «إن اللبيب بالإشارة يفهم».

وأما العنيد البليد الذي يبطر الحق ويغمط الناس؛ فلو سودت له صحائف الدنيا؛ لقال في الأخير بكل حمق ـ وهو داء لا علاج له ـ كما حكى الله تعالى عن الكفار قولهم: ﴿بَلْ قالُوا إِنَّا وَجَدْنا آباءَنا على أُمَّةٍ وإِنَّا على آثارِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾[1].

مقدمة «التوفيق»:

طبع «التوفيق الرباني»، ولا يوجد فيه أي إشارة إلى اسم المطبعة ومكان الطبع وتاريخه.

وكذٰلك (كمال أبو المنى) حذف اسمه المشبوه أيضاً من المقدّمة راجياً أن يروج الكتاب، واكتفى بوصف نفسه «كتبه ناصح شفوق»[2]، وبالأحرى أنه «منافق خلوق» تستّر بالنصح والشفقة؛ لأنه لم يستطع أن يواجه الناس بمخازيه، ومثله كمثل الخفّاش الذي رأى النور يؤذيه فاختفى، وخرج في الظلام الدامس يضلّل سفهاء الأحلام.

---

(١) الزخرف: ٢٢.

(٢) «التوفيق» (٦).

خطوط عريضة لفواقر هٰذه المقدمة:

كان الكوثري يرتجل الكذب ويغالط أحياناً، ولم يكن يحيل الكلام إلى مصدر، ولٰكن صاحب مقدمتي «التوفيق» و«الرسائل السبكية» فاقه في بعض المغالطات والتمويهات؛ فإنه يحيل الكلام إلى بعض الكتب مع ذكر الجزء والصفحة، وإذا راجعتها وجدت خيانته في النقل واضحة؛ إما بتشويه العبارة بنقل جزء منها وترك الآخر، وإمّا بصرف معانيها إلى ما لا يفهم منها ولا يتبادر إليه الذهن، وإمّا بالتشبّث ببعض الكلام المجمل وترك المفصل، وإما بالنقل عن مؤلفٍ ما أشنع الرأيين والتغاضي عن رأيه الآخر الموافق للآخرين»، ثم أسهب في بيان أمثلة على ذٰلك[1].

وقد حذر الأخ الفاضل الشيخ الشمس السلفي الأفغاني في كتابه «الماتريدية» (٣ / ٥٧٤) من مقدمة «الرسائل السبكية»؛ فقال:

«لهٰذه الرسائل مقدمة خطيرة، فيها سباب وشتائم للعقيدة السلفية وحامليها، ولا سيما شيخ الإسلام وابن القيم الإمام، مكتوب في آخرها اسم رجل «كمال أبو المنى» وهو مع جهالته في كمال الأماني والأكاذيب.

ثم بعد ذٰلك مقدمة طويلة في (٦٦ صفحة)، كأنها رسالة مستقلة غير منسوبة إلى أحد، وهي عبارة عن سباب وشتائم شنيعة وتكفير وتضليل لأئمة السنة ولا سيما شيخ الإسلام وابن القيم الإمام، وهي أبعد غوراً في الضلال والإضلال، ومكتظة بالأكاذيب الواضحة والأساطير الفاضحة.

وقد سعيت في الوقوف على صاحبها حتى تعبت كثيراً بدونْ جدوى، ولٰكن كنت أظن أنها للكوثري لأن هٰذا هو أسلوب ذٰلك «المجرم الآثم الأفاك

---

(١) وقد حذر منها في تقديمه لـ «الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية» (ص ١٠٠).

الأثيم المفتون، عليه من الله ما يستحق»[1].

ثم وجدت كلام الشيخ حسام الدين القدسي تلميذ الكوثري وصديقه؛ فصرح بأنها للكوثري بعد ما كشف الستار عن مخازيه وخياناته، هٰكذا وفقه الله تعالى للصراحة بالحق وفي ذٰلك عبرة للكوثرية؛ لأن هٰذا من قبيل «وشهد شاهد من أهلها»[2]».

هٰذه هي بعض نقائص المدعو «كمال أبو المنى» التي حاول بها تحقيق مناه بكل لؤم وخبث، وأنى له ذٰلك.

منى إنْ تكن صدقاً فأحسن المنى وإلا فقد عشنا بها زمناً رغداً

٤٧ ـ كتاب «ابن تيمية ليس سلفيّاً»، لمنصور محمد محمد عويس.

كتاب مليء بالأباطيل ومحشو بالبدع؛ ففيه (ص ٢٦٣):

«سادتي رسل الله! سيدي يا رسول الله! عفواً من مكارمكم»، وفيه: «اللهم إني أستشفع رسولك سيدنا وحبيبنا محمد ﷺ أن تعفو عني وتغفر لي».

---

(١) هٰذه الكلمات بحرفها ونصها وفصها أطلقها سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز حفظه الله على الكوثري.

انظر تقريضه على براءة أهل السنة للشيخ أبي زيد بكر بن عبد الله: (٣-٤) مع كونه ليناً سمحاً، ولٰكن لما كانت جرائم الكوثري وولوغه في أعراض أئمة الإسلام مما لا يخطر بالبال؛ أطلق سماحته ذٰلك عليه.

(٢) مقدمة الشيخ حسام الدين القدسي لكتاب «الانتقاء...» لابن عبد البر (٣ ـ ٤).

وانظر ما سبق في (ص ١١٩)، وقد نقل الأخ علي الحلبي ـ حفظه الله ـ في مقدمة «التذكرة والاعتبار» لابن الشيخ الحزّامين (ت ٧١١هـ) ثناء السبكيين على ابن تيمية، وألمع إلى التحذير من مقدمة «رسائل السبكي» وأنها مليئة بالطامات.

ويعرف السلف في (ص ٧) بقوله: «قيل ما قبل الخمس مئة»!! ولذا يعتمد في تقرير العقيدة السلفية على «أساس التقديس» للفخر الرازي، و«فوائد الفرائد في ضابط العقائد» لأحمد الدردري الخلوتي، و«المسامرة» للكمال بن أبي شريف، و«حاشية البناني على جوامع الجوامع»، و«العقائد النسفية»[1] للتفتازاني، و«جوهرة التوحيد»[2].

وبعض هٰؤلاء بعد القرن الخامس الهجري!! فإن كان المذكورون هم «السلفيون» على رأي هٰذا الكاتب الجريء؛ فوالله إنّ ابن تيمية ليس سلفيّاً، ولٰكن... والله إن السلف بريئون مما سطره هٰؤلاء من علم الكلام والفلسفة وهم الخلفيون، وابن تيمية ممن خدم منهج السلف، ولذا قال ابن الوردي في ترجمته: «لقد نصر السنة المحضة والطريقة السلفية».

وخبَّط هٰذا المؤلِّفُ في مسألة الحقيقة والمجاز، وكذا في مسألة (عصمة الأنبياء)، وجعل ما في كتاب الفخر الرازي «عصمة الأنبياء» هو مذهب السلف، وبالتالي؛ فإن أقوال ابن تيمية في هٰذا الباب ليست سلفية؛ فاسمع إليه وهو يتهجم على هٰذا الإمام بكلامٍ سمجٍ لا يصدر إلا عمن أكل الحقد قلبه، قال:

«ما سر غضبتك يا ابن تيمية؟ أهٰؤلاء الأنبياء أعداؤك حتى تمنع الدفاع عنهم، إنه لا يمكن أن تقول بأنهم أعداؤك، ولا يمكن أن تقر هٰذه التهمة لأنك عالم مسلم تعلن محبتك لله ولرسله ولأنبيائه، فلو وجد مؤمنون يرون في الأنبياء المثل الأعلى في الإنسانية، ودافعوا عنهم بتأويل ما يوهم إلحاق

---

(١) انظر في الرد عليه وعلى سائر مصادر العقائد الماتريدية في: كتاب الشيخ الشمس السلفي الأفغاني «الماتريدية، موقفهم من توحيد الأسماء والصفات».

(٢) انظر في الرد عليه: «الرد المفيد» للشيخ عمر أبو عمر.

النقص البشري بهم واللغة العربية تقرّهم وتساعدهم في تأويل يحفظ للأنبياء قداستهم البشـرية، ويجمع القلوب حولهم؛ فما الذي يضيرك، وما الذي يضير دينك يا هٰذا؟ قل لي بربك أهي صنعة الجدل المستحكمة في نفسك المنطلق بها لسانك يا ابن تيمية؟».

هٰذا غيض من فيض مما حواه هٰذا الكتاب من فساد وخطأ، وهو قائم على أساس منهار، لا يقوى على مواجهة الأدلة والبراهين، ولله في خلقه شؤون[1].

٤٨ - «شرح كلمات الصوفية والردّ على ابن تيمية»، لمحمود محمود غراب.

حذر منه الشيخ علي الطنطاوي بقوله بعد كلام طويل عن ابن عربي الطائي: «أما ملاحظاتي على الكتاب؛ فكثيرة جدّاً، الكتاب وصل إليَّ وأستطيع أن أقول إنني قرأت كتباً كثيرة مما كتب غلاة الصوفية؛ فما وجدت كتاباً أصرح، بل أقول: ما وجدت كتاباً أوقح من هٰذا الكتاب، وإذا كان الزبال يدور على البيوت والحارات فيجمع القمامة التي تطرح من كل بيت؛ فصاحب هٰذا الكتاب دار على المكتبات فجمع الأقوال المخالفة للدين، التي يسمونها «الشطحات» وغيرها، وأودعها كتابه هٰذا.

أعطيكم مثالاً لهٰذه الكلمة الصوفية التي يشرحها:

يقول في أول الكلام: «إنه ما ألف هٰذا الكتاب لرفع الخلاف بين الصوفية وغيرهم؛ فإن الله «ما رفع الخلاف في الحكم الظاهر، بل بقيت مذاهب مختلفة؛ فكيف يتصور أن يرتفع الخلاف في الترجمة عن علوم الأذواق التي لا تحد معانيها حدود الألفاظ والأرقام، ولا تسمو إليها الضمائر

---

(١) انظر في التحذير من هٰذا الكتاب: مقدمة حامد إبراهيم أحمد ومحمد حسين العقبي على «المهذب في اختصار السنن الكبير» آخر المجلد الأول (ص ٤٨٥ - ٤٨٨).

والأوهام، ولا يترجم عنها لسان لأنها ذوق ووجدان».

هٰذا كلامه.

أولاً: من أخطر ما جاء به الصوفية أنهم جعلوا الدين دينين: جعلوه شريعة وحقيقة؛ فالشريعة عندهم كما فسرها صاحب هٰذا الكتاب أحكام محدودة وضيقة، والحقيقة هي المجال الواسع، وهي الطبقة الأعلى، مع أن الله إنما أنزل جبريل على محمد عليه الصلاة والسلام بالقرآن الذي هو الشريعة، والرسول عليه الصلاة والسلام بلغ أصحابه القرآن، وما جاء به من بيان لا يقوله إلا عن وحي من الله هي السنة الصحيحة؛ فالكتاب والسنّة هما الدين كله وما خالفهما ليس من الدين.

ثانياً: إذا كانت هٰذه الأذواق التي سماها علماً لا تحد معانيها الألفاظ والأرقام، والإنسان إنما هو حيوان ناطق، يعبر عما في نفسه بالألفاظ؛ فكيف ينقل هٰذا العلم من واحد إلى آخر، إذا كانت الألفاظ لا تستطيع أن تحده، وإذا كان هٰذا العلم لا تسمو إليه الضمائر ولا الأوهام؛ فما الذي يبقى؟ ما الذي يبقى إذا لم يكن في هٰذا العلم حقائق تعبر عنها الألفاظ، حتى ولا أوهام وخيالات ربما يصورها الفن والشعر والبيان؟ ما الذي يبقى؟ هل يبقى إلا ما يحس به السكران أو الحشاش، أو ساكن مستشفى الأمراض العقلية؟

ثالثاً: يقول في هٰذا الكتاب نقلاً عن أبي يزيد البسطامي أن من كلامه: «حدثني قلبي عن ربي»، هٰذه الكلمة الشائعة بين غلاة المتصوفة، فإذا كان يأخذ العلم عن ربه رأساً؛ أليس في ذٰلك إلغاء للرسالة، ولما نزل به جبريل؟ والله يقول: ﴿وما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ﴾ الآية.

في هٰذا الكتاب من الكلمات الصوفية التي يشرحها، ويزعم أنه يرد بها على شيخ الإسلام ابن تيمية أن أبا يزيد البسطامي يقول في (ص ١٥٣):

«أخذتم علمكم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»؛ أي: إننا نحن أخذنا علومنا عن الأئمة وقد ماتوا، وهم أخذوا عن التابعين وقد ماتوا، والتابعون قد أخذوا عن الصحابة وقد ماتوا، والصحابة أخذوا عن رسول الله وقد مات بنص القرآن عليه الصلاة والسلام؛ أي انتقل إلى الرفيق الأعلى، وهم أخذوه رأساً كما يدعي عن الله؛ أليس في هٰذا ما يخالف الإسلام وما يلغي الشريعة؟

في الصفحة (١٧٨) من الكتاب يقول: إنه قرأ على أبي يزيد: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾؛ فقال: «بطشي أشد»، وفي (ص ١٨٤) أن أبا يزيد البسطامي قال: «أنا الله»، وقال: ﴿إِنِّي أَنا اللهُ لا إِلٰهَ إِلَّا أَنا فَاعْبُدْنِي﴾.

هٰذه الكلمات كلها وفي الكتاب ما هو أفظع منها، يشرحها هٰذا الغراب مؤلف الكتاب، يشرح هٰذه الكلمة؛ فيقول: «أي أن العبد إذا أعتق نفسه من الرق مطلقاً يقيم من نفسه في حال كون الحق عينه في قواه وجوارحه، إذا كان في هٰذه الحال وكان هٰذا نعته؛ كان سيداً وزالت عبوديته مطلقاً، لأن العبودية هنا راحت؛ إذ لا يكون الشيء عبد نفسه، فهو هو كما قال أبو يزيد في تحقيق هٰذا المقام مشيراً تالياً؛ ﴿إِنِّي أَنا اللهُ لا إِلٰهَ إِلَّا أَنا فَاعْبُدْنِي﴾.

يا أيها القراء! ناشدتكم الله؛ هل قال أبو جهل، وهل قال أبي بن خلف، وهل قال مشركو مكة مثل هٰذا القول، أو قالوا بعضه، أو اقتربوا منه؟ لقد كان كفرهم بالنسبة لهٰذا كفراً بدائياً بسيطاً، وهٰذا كفر معقد مركب.

أنا لا أريد أن أرد على كل ما جاء في هٰذا الكتاب؛ ففي الصفحة (١٨٥) منه هٰذا البيت المشهور، جاء محرفاً يقول:

وفي كل شيء له آية   تدل على أنه عينه

إذا كان النصارى جعلوا الله ثالث ثلاثة؛ فكم زاد هٰذا الغراب عن

الثلاثة؟ إذ جعل كل شيء هو عين الله.

إذا كان من يدعي بأنه هارون الرشيد، أو أنه هتلر، أو أنه أمير المؤمنين، يحوله طبيب الأمراض العقلية إلى شهار في الطائف، أو إلى القصير في الشام، أو إلى العباسية في مصر، أو إلى العصفورية في لبنان، أو إلى ديورن بألمانيا؛ فأين يوضع أبو يزيد البسطامي وهٰذا الغراب الذي ينعب بشرح كلماته؟ ثم تبلغ به الوقاحة وقلة الحياء وصفاقة الوجه أن يرسل منه ـ إن صدق ـ نسخاً لسماحة الشيخ ابن باز ولكل جامعة في المملكة.

القط إن قضى حاجته حفر في التراب؛ فستر ما يخرج منه، ومؤلف هٰذا الكتاب ـ كائناً من كان ـ يكشف للناس هٰذا الكفر كله!

لو أنه جعل موضوع هٰذا الكتاب في الدعارة والفسق بأبشع أشكالها؛ لكان أقل ضرراً مما جاء فيه لأن الدعارة والفسق معصية وكبيرة من أكبر الكبائر، أما هٰذا؛ فكفر، كفر شر من كفر أبي لهب وأبي جهل، ما قال مثله فيما نعلم إلا فرعون، ولٰكن فرعون ما وجد في أيامه غراباً آخر يشرح قوله ويفلسفه ويحاول أن يبرره.

أنا لا أريد من هٰذا أن أرد على ما في هٰذا الكتاب؛ فأمره أظهر من أن يحتاج إلى رد، ولٰكن أنبه المخدوعين بالتصوف من أن يصلوا إلى مثل هٰذا، ثم يقول:

«فأنا أنصح من وقع في يديه هٰذا الكتاب، وأمثال هٰذا الكتاب، أن يحرقه لئلا يتعدّى ضرره إلى غيره.

والعجيب أن الكتاب مطبوع طبعة أنيقة، على ورقٍ صقيل، وأن ثمن النسخة الواحدة ـ كما كتب على غلافه ـ ثمن النسخة (٦٦) ليرة سورية،

وهٰذه أول مرة نسمع فيها بأن من حكم عليه بالسجن يدفع أجرة الدخول إلى السجن؛ فهٰذا إنما يشتري بهٰذا المبلغ بطاقة دخول إلى جهنم؛ فليستغفر الله مؤلف هٰذا الكتاب، وليستغفر الله من يذهب هٰذا المذهب، ولنرجع جميعاً إلى القرآن الذي أنزله الله بشرط أن نفسره التفسير الذي لا يخالف المأثور عن رسول الله عليه الصلاة والسلام، ولا يخالف قواعد العرب ومصطلحاتهم في لسانهم لأن القرآن إنما أنزل بلسان عربي مبين، وإذا ورد تفسير الآية في آية أخرى تكون نصّاً لا يعدل عنه، وإذا ورد تفسير الآية في حديث صحيح نقف عنده ولا نجاوزه ولا نعمد إلى هٰذه التفسيرات، تفسيرات بعض الصوفية الذين أخرجوا الألفاظ عن معناها وبدلوا المصطلحات العربية وجاؤوا بشيء لا يطابق النقل ولا العقل، هٰذه هي النصيحة.

يا أيها الناس! نحن في زمان فاسد[1]؛ فينبغي أن نحافظ على عقيدتنا وعلى إيماننا، لقد كتب أخ من إخواننا كتاباً معروفاً: «حصوننا مهددة من الداخل»، نعم، حصوننا مهددة من الداخل ومن الخارج، الله حافظ دينه بلا شك، ولٰكن ينبغي أن نحفظ نحن أنفسنا؛ لئلا نخرج عن جادة الدين من حيث لا نشعر؛ فقد ورد أن من علامات آخر الزمان أن الرجل يصبح مؤمناً ويمسي كافراً؛ لأن حدود الإيمان والكفر قد تداخلت وخفيت على كثير من الناس، وصارت للشيطان مداخل خفية لا نكاد ننتبه إليها، فمن أراد سلامة دينه؛ فليبتعد عن هٰذا الكتاب وعن أمثاله، وليتمسك بكتاب الله، وبما صح من سنة رسول الله، وبما استنبطه العلماء المحققون منهما، والعض عليهما بالنواجذ، هٰذه نصيحتي وهٰذا ردي على ما جاء في الكتاب»[2].

---

(١) قلت: أهل الزمان هم الفاسدون!

(٢) «فتاوى علي الطنطاوي» (ص ٨١ - ٨٥).

تحاملات وأحقاد أخرى على ابن تيمية .

إن الأحقاد توارثت؛ فالذي افتراه عليه معاصروه ومترجموه هو الذي يجترّه ناقدوه، مع زيادة الكذب والافتراء والبذاءة والفجور، ونرى ظاهرة الكلام على ابن تيمية قديمة؛ فقد قدح فيه جلال الدين محمد بن أسعد الدواني (ت ٩١٨هـ) في «شرح العضدية»، ومحمد بن علي بن طولون الحنفي (ت ٩٥٣هـ) في «ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر»، وأحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) في «فتاواه الحديثية» و «الجوهر المنظم في زيارة القبر المعظم»، ومحمد أمين الكردي ويوسف بن إسماعيل النبهاني، أما المعاصرون؛ فجلُّهم كوثريّون، ونبزهم صريح تارة، وخفيٌّ أخرى، ونمسك عن ذكرهم مكتفين بما قدّمنا عنهم.

أما تحاملات تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) على شيخ الإسلام وتلاميذه البررة أمثال المزي، والذهبي، والبرزالي، وعلى كل من ليس أشعرياً؛ فحدث عنها ولا حرج، وما مثل من تكلم في هٰؤلاء الجبال في العلم والفضل إلا كما قال الشاعر:

يا ناطح الجبل العالي ليكلمه ... أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

لغلوه في نقد السنة المحضة، والطريقة السلفية وعلمائها، ولإطرائه في الأشعرية والأشاعرة، وصف العزّ الكناني بقوله: «هو رجل قليل الأدب، قليل الإنصاف، جاهل بأهل السنة ورتبهم، يدلّك على ذٰلك كلامه»[1].

ومن كان هٰذا شأنه لا يعتمد عليه في شكر أشعري، وذم سلفي، كما رمى شيخه الإمام الذهبي بما ليس فيه؛ فقال:

---

(١) «الإعلان بالتوبيخ» (ص ١٠١).

«وهٰـذا شيخنا الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ من هٰذا القبيل؛ له علم وديانة، وعنده على أهل السنة تحامل مفرط؛ فلا يجوز أن يعتمد عليه»[1].

ومن قلَّة إنصافه مع شيخ الإسلام أنه كلما يذكره ـ بمناسبة أو من دون مناسبة ـ ينسب إليه نقيصة من النقائص، حتى أتى بفاقرة عظيمة؛ فقال:

«اعلم أن هٰذه الرفقة ـ المزي والذهبي والبرزالي، وكثير من أتباعهم ـ أضرّ بهم أبو العباس ابن تيمية إضراراً بيّناً، وحملهم من عظائم الأمور أمراً ليس هيناً، وجرّهم إلى ما كان التباعد عنه أولى بهم، وأوقفهم في دكادك من نار...»[2].

كل هٰذا لمـا كان بين شيخ الإسـلام وأبيه التقي السبكي من ردود ومنـاقشـات، ولا ريب أن التـاج السبكي وقع في هوّة ساحقة لأجل إفراطه وتفريطه في حق علماء الإسلام، في حين أنه يبخس حقّ هٰؤلاء، يأتي ويقول

---

(١) «قاعدة في الجرح والتعديل» (٣٢ ـ ٣٦).

(فائدة): قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاستقامة» (١ / ١٣ ـ ١٤، طبعة ثانية) ما ملخصه: «ليس المقصود هنا ذكر البدع الظاهرة... كبدعة الخوارج والروافض، ولٰكن المقصود التنبيه على ما وقع من ذٰلك في أخص الطوائف بالسنّة... كالمنتسبين إلى الحديث مثل مالك والشافعي وأحمد؛ فإنه لا ريب أن هٰؤلاء أعظم اتباعاً للسنّة وذمّاً للبدعة من غيرهم والأئمة... يذكرون من ذم المبتدعة وهجرانهم وعقوبتهم ما شاء الله تعالى، هٰذه الأقوال سمعها طوائف ممن اتبعهم وقلّدهم، ثم إنهم يخلطون في مواضـع كثيرة السنـة والبـدعـة، حتى قد يبدّلون الأمر فيجعلون البدعة التي ذمها أولٰئك هي السنة، والسنة التي حمدها أولٰئك هي البدعة، ويحكمون بموجب ذٰلك حتى يقعوا في البدع والمعـاداة لـطريق أئمتهم السنية، وهٰؤلاء بالعكس يسبّون المبتدعة ويعنون غيرهم، ويكونون هم المبتدعة كالذي يلعن الظالمين ويكون هو الظالم أو أحد الظالمين».

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٦ / ٢٥٤).

في حق أبيه التقي السبكي:

«اعلم أن باب مباحثه بحر لا ساحل له، بحيث سمعت بعض الفضلاء يقول: أنا أعتقد أن كل بحث يقع اليوم على وجه الأرض؛ فهو له، أو مستمدّ من كلامه وتقريراته التي طبقت الأرض...».

إن تعجب؛ فعجب أمر التاج السبكي أنه قد نسب إلى أبيه محالاً ـ وليست هٰذه أوّل قارورة كسرت ـ، ولعله عرف بأن العقلاء لا يصدّقون في أبيه مثل هٰذه المبالغات؛ فقال:

«وأنا أعرف أن الناظرين في هٰذه الترجمة على قسمين:

قسم عرف الشيخ كمعرفتي، وخالطه كمخالطتي؛ فهو يحسبني قصّرت في حقه.

وقسم مقابله؛ فهو يحسبني بالغت فيه، والله المستعان».

لا تغل في شيء من الأمر واقتصد   كلا طرفي قصد الأمور ذميم

إن التحاملات على شيخ الإسلام قديمة قدم تراثه، وكانت الفرصة مؤاتية لخصومه من أهل الأهواء أن ينسبوا إليه ما يحلو لهم، حسداً من نشاطه في إيضاح الحق، وتقليلاً من أهميته في أعين الناس؛ فعدوا حسناته ذنوباً، وخيراته حوباً.

كضرائر الحسناء قلن لوجهها   حسداً وبغضاً إنه لدميم

ومن جاء بعدهم ولم يعرف دخائلهم فحذا حذوهم، واعتمد على قولهم، وكلّ يؤاخذ على نيّاته: «إنما الأعمال بالنيات».

ولٰكن الآن طبع من تراث شيخ الإسلام الشيء النافع الكثير في أفخر

الطبعات وأنصع الحروف، وتناقلت بتعريفه الجرائد والمجلّات، وعرفت كنوزه العلمية المكنونة ما يثلج صدور أهل السنّة، ويغيظ أهل البدعة والفتنة، ووزّعت كتبه بالآلاف المؤلفة، وتداولها المسلمون في القارات الخمس، وقرؤوها بكل لهفة وشوق؛ فوجدوا فيها بغيتهم المنشودة، وضالتهم المفقودة، الأمر الذي جعل جهمية عصرنا تعضّ على يدها حسرة وندامة، وتتغيظ به أكثر، وتتأجج عليه حقداً وحنقاً.

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه والقوم أعداء له وخصوم

هٰؤلاء القوم ـ أيضاً ـ قاموا بطبع ما كتبه خصوم شيخ الإسلام في فترات مختلفة، مع الدعاية الخبيثة المغرضة التي تنفّر العامة، وكثيراً من المثقفين أيضاً الذين لا يفرقون بين الغث والسمين لضعف ثقافتهم الدينية، تبعاً لأهواء كبرائهم.

سمّوه حامضاً وهو خلّ مثل من لم يصل إلى العنقود

ومن الجهل المضاف إلى الجهل أنهم يسمّون تراث ابن تيمية «موسوعة بدع» لينفر عنه أتباعهم كحمر مستنفرة، خوفاً أن يقع في يد أحدهم؛ فيستنير به في الظلام، ويهتدي به إلى سواء السبيل[1].

●●●●●

---

(١) «دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في الحركات الإسلامية المعاصرة» (ص ٣٠٦ وما بعدها) بتصرف.

كتب فيها طعن على الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب ودعوته السلفية

لم يَسلم الشيخُ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، الذي أحيى الله به ما اندثر من معالم العقيدة السلفية الحقة من أولٰئك النفر الذين أشربوا حب الفتنة، ممن عادوا الدعوة السلفية، وأثاروا الشبه ضدها، وحاولوا جاهدين صدَّ الناس عنها، وسأذكر هنا أشهر من حارب دعوة الشيخ ـ رحمه الله ـ بترَّهاتهم المشؤومة، وأقلامهم المسمومة، وأشير إلى من رد عليهم من العلماء، والله المستعان.

٤٩ ـ «الدُّرر السَّنية في الردّ على الوهابيّة»[١]، لأحمد زيني دحلان (ت ١٣٠٤هـ).

وقد طبع عدة مرات، وهو موجود ضمن كتابه «خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام»، وضمن كتابه «الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية»، وهما مطبوعان بمصر قديماً، كتاب تدور مسائله على قطبين اثنين: قطب الكذب والافتراء على الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقطب الجهل بتخطئته فيما هو مصيب فيه[٢].

ومن الأول قوله (ص ٤٦): «والظاهر من حال محمد بن عبد الوهاب

---

(١) نشره حسين حلمي إيشق عن مؤسسته القائمة خصيصاً لمحاربة الدعوة السلفية بتركيا، وسيأتي عنها كلمة.

(٢) مقدمة الشيخ محمد رشيد رضا لـ «صيانة الإنسان» (ص ١٢).

أنه يدّعي النبوة؛ إلا أنه ما قدر على إظهار التصريح بذلك»، سبحانك هٰذا بهتان عظيم.

وقد رد عليه الشيخ المحدث محمد بشير السهسواني الهندي (ت ١٣٢٦هـ) في كتاب «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان»، ونعت كتاب دحلان بقوله:

«ورأيت مؤلِّفها يدعى في ديباجة رسالته الباطلة الساقطة الدنية...».

والخلاصة... هٰذا كتاب قلب فيه الشيخ دحلان الحقيقة، وعكس القضية، وبناه على قواعد الجهل بالدعوة الوهابية، لا والله بل السّنية السلفية؛ فأباح فيه دعاء غير الله تعالى من الأنبياء والصالحين والميتيين، والاستغاثة بهم وشد الرحال إلى قبورهم لدعائهم عندها، وطلب قضاء الحوائج منهم، وحشاه بالروايات الباطلة وما في معناها من الحكايات والأشعار والمنامات، واستدل بنصوصٍ صحيحة على غير وجهها.

ومثله في الشر كتابه الذي يوزع بالمجان ويقوم بتوزيعه على سائر أنحاء العالم حسين حلمي إيشق في مؤسسته الموجودة بتركيا.

٥٠ ـ «فتنة الوهابية».

وهو يتكلم فيه على ما لا يعرف، ويقول فيه في الأخبار اللسانية، قال لنا فلان، أو قيل عنه كذا، فإنْ صحَّ؛ فحكمه كذا، فإذا فرضنا أن مؤلفه لم ير شيئاً من رسائل وكتب الإمام محمد بن عبد الوهاب، ولم يسمع عنها؛ أفليس من الواجب عليه أن يتثبت ويبحث، ولٰكنه الحقد والعمى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد رد على دحلان أيضاً الشيخ عبد الكريم بن فخر الدين بكتاب

مطبوع عن المطبعة الأنصارية بدلهي سماه «الحق المبين في الرد على الوهابية المبتدعين»، ورد عليه أيضاً الشيخ صالح بن محمد الشتري في كتابه «تأييد الملك المنّان في نقض ضلالات دحلان»، ورد عليه أيضاً الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى في كتابه «الرد على ما جاء في خلاصة الكلام من الطعن على الوهابية والافتراء لدحلان»، وما زال هٰذان الردان مخطوطين، وقد تولى دحلان بث الأكاذيب والمفتريات ضد الدعوة السلفية ومجدّدها، ولقد كان لتلك الأكاذيب التي تقوّلها على الدعوة وأنصارها انتشار بين الناس خاصة عند الحجاج القادمين من سائر أقطار المسلمين[1].

وقد أحسن الشيخ فوزان السابق في كتابه «البيان والإشهار» (ص ٤٥) عند قوله: «قد قال بعض الفضلاء من علماء مكة: تصانيف دحلان كالميتة لا يأكلها إلا المضطر، وقد ردّ عليه كثير من علماء الهند والعراق ونجد وغيرهم؛ ففضحوه وبيَّنوا ضلاله، وقد سمعتُ غير واحدٍ ممن يوثق بهم من أهل العلم يقولون: إن دحلان هٰذا رافضي[2] لٰكنه أخفى مذهبه، وتسمّى بتقليد أحد الأئمة الأربعة ستراً لمقاصده الخبيثة، ولنيل المناصب التي يأكل منها، ومن أدل الدليل على رفضه الخبيث تأليفه لكتاب «أسنى المطالب في نجاة أبي طالب» الذي ردّ فيه بهواه نصوص الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة».

كتابات داود بن سليمان بن جرجيس العاني العراقي (ت ١٢٩٩هـ)

٥١ ـ «صلح الإخوان من أهل الإيمان وبيان الدين القيم في تبرئة ابن تيمية وابن القيم»[3].

---

(١) «دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (ص ٥١).

(٢) وفيه نظر إذ له كتاباً بعنوان «كيف تناقش الرافضة»!

(٣) وطبعت معه رسالة في الرد على العلامة محمود الآلوسي في مسألة التوسل.

٥٢ - «**المنحة الوهبية في الرد على الوهابية**».

استوطن ابن جرجيس هٰذا نجداً، وأقام في ناحية القصيم، وكانت مهمته إثارة الشبه ضد الدعوة السلفية حتى ظهر له تلاميذ، وكان هو وتلاميذه أشدهم في العداوة، ونالوا من الدَّعوة وأعلامها، وانبرى جمع من الرد عليه؛ فكتب الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن ابن الإمام محمد بن عبد الوهاب: «القول الفصل النفيس في الردّ على المفتري داود بن جرجيس» قال في مطلعه (ص ١٣): «... بلغني أنه قد ورد على بعض الإخوان مكاتبة من داود بن جرجيس مملوءة بالكذب والتلبيس، ولا ريب أنه مما أوحاه إليه الشيطان وزخرفه إبليس...» ثم قال: «فمن الواجب على من عرف الحقّ بدليله أن يسعى فيما يبطل دعواه، ويهدم ما أسسه من الزّيغ وبناه، ويبيّن ما فيه من المكابرة وما أتى به من المماحلة تعمداً ومجاهرة»، ثم فنَّد دعاويه وأباطيله في (٢٣٥) صفحة بأدلَّةٍ قوية، ونقول موفّقة عن أئمة الهدى.

وقد رد على ابن جرجيس أيضاً ولد صاحب «القول النفيس» وهو الشيخ عبد اللطيف في كتاب «دلائل الرسوخ في الردّ على المنفوخ»، وله ردّ آخر أوسع منه، وهو مطبوع أيضاً وعنوانه: «منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس»، وهو رد على كتاب ابن جرجيس «صلح الإخوان من أهل الإيمان»، نقل فيه خمسين موضعاً من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما، يزعم أنها تشهد له على استحباب دعاء الصالحين والاستنجاد بهم!! وقد مات الشيخ عبد اللطيف قبل أن يتمه فأكمله الآلوسي بعنوان «فتح المنان تتمة منهاج التأسيس رد صلح الإخوان»، وهو مطبوع مع «المنهاج»، ولابن جرجيس أيضاً: «المنحة الوهبيّة في الرد على الوهابية»، وهٰذا الكتاب والذي قبله مليئان ببتر النصوص؛ فهو ينقل فيهما إيرادات أوردها شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ليردّ عليها ليحذرها الناس،

فيذكر ابن جرجيس الإيراد محتجاً به على باطله، ويسقط الرد الذي رده به شيخ الإسلام، وهٰذا العمل من أكبر الخيانة عند أهل العلم[1].

وقد طبع «صلح الإخوان» سنة (١٣٠٦هـ) في مطبعة نخبة الأخبار، ببمبي في الهند، وطبع «المنحة الوهبية» أكثر من مرة، منها في بمبي سنة (١٣٠٥هـ)، وفي استانبول سنة (١٤٠٣هـ)، وأكد فيه أن للموتى حياة في قبورهم مثلما كان لها حياة الدنيا، وأن لهم شعور وإحساس كالأحياء، ويقرر ذٰلك بمختلف الدعاوى والأقاويل، ليتوصل من هٰذا التقرير إلى جواز الاستغاثة بالموتى ودعائهم[2].

وقد رد أباطيل هٰذا الضال العراقي جماعة آخرون من أهل العلم؛ منهم الشيخ محمد بن ناصر الشريف التهامي تلميذ للشوكاني، وسمى رده «إيقاظ الوسنان على بيان الخلل الذي في صلح الإخوان»[3]، ومنهم الشيخ عبد الله ابن عبد الرحمٰن أبو بطين، رد عليه بردين، أحدهما اسمه «الانتصار»، والثاني اسمه «تأسيس التقديس»، ورد عليه الشيخ السيد نعمان الآلوسي برد سماه: «شقائق النعمان في رد شقاشق داود بن سليمان»، وقال بعض علماء العراق مادحاً له:

مزامير داود النبي لنا غنى ... بها عن سماع في شقاشق داود
فدع عنك يا نعمان ردَّ اعتراضهم ... ولا ترمه إذ جاء يعوي بجلمود

ورد عليه غير هٰؤلاء من أهل العلم نصرة لدين الله على حد قول

---

(١) مقدمة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع لـ «دلائل الرسوخ» (ص ٨).

(٢) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٤).

(٣) وبعضهم يسميه: «فتح المنان في ترجيح الراجح وتزييف الزائف من صلح الإخوان»، منه نسخة خطية بجامعة الملك سعود.

القائل:

وإذا هم سمعوا بمبتدع هذى صاحوا به طرّاً بكل مكان

نسأل الله أن ينصر الإسلام والمسلمين، ويذل الشرك والمشركين بمنّه وكرمه.

ومما جاء في «منهاج التأسيس» (ص ١١):

«ومن سنة أربع وخمسين ومئتين يبلغنا ويرفع إلينا عن رجل من أهل العراق أنه تصدى لجمع تلك الشبه من أماكنها، وتتبعها من مظانها؛ فصار يبدي من الشبهات ما يمج سماعه، ويكفي الناقد في رده نظره واطلاعه، ويظهر بطلانه ببداثة العقول ولا يتوقف الحكم بفساده على نظر في المعقول والمنقول، وقد رفع إليَّ رسالة سماها «صلح الإخوان»، فيها من تحريف الكلم عن مواضعه والكذب على أهل العلم وعدم الفقه فيما ينقله ويحكيه من كلامهم ما لا يحصيه إلا الله، ورأيته قد زاد على من قبله من المعارضين بزيادات وضلالات تليق بتلك الفهوم والقلوب المقفلات، ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حسراتٍ﴾[1]، والمؤمن إذا وقف على كلام هٰذا الرجل؛ عرف قدر ما هو فيه من نعمة الإسلام، وما اختص به من حلل الإيمان والإكرام؛ فازداد تعظيماً لربه وتمجيداً، وإخلاصاً في معاملته وتوحيداً.

لو شاء ربك كنت أيضاً مثلهم فالقلب بين أصابع الرحمٰن

وقد عنَّ لي أولاً أن أطرح هذر كلامه، وأن لا أعرج على رد إفكه وآثامه؛ لظهور هجنته في نفسه، وأنه مما يتنزه العاقل عن إفكه وحدسه، ثم بدا لي

---

(١) فاطر: ٨.

أن لكل ساقطة لاقطة . . .» .

ومن كتب سليمان بن داود بن جرجيس المسمومة :

٥٣ ـ «أنموذج الحقائق» .

وقد انبرى الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى (ت **١٣٢٩هـ**) في الرد عليه ؛ فألَّف كتابه «الرد على شبهات المستغيثين بغير الله» ، وأوضح في أوله (ص ١٦ ـ ١٨) عن حال هٰذا «الأنموذج»! البدعي ، وعن حال صاحبه ؛ فقال بعد الحمدلة والديباجة :

«فقد وقفت على كُرّاسة لبعض العصريين من أهل العراق سماها «أنموذج الحقائق» وضمنها كثيراً من الهذيان والشقاشق ، مضمونها الانتصار للشرك بالله المسمى «بالتوسل» ، وتجويز دعوة الأموات والغائبين من دون الله تعالى ، واستحبابه ، والتشنيع على من يمنع من ذٰلك وسبابه» .

فأحببت أن أبين بطلان ما تضمنته كراسته من الشبهات الواهية ، والترّهات المتناهية ، وأن أزيح شبهاته ببراهين التوحيد الساطعة ، وأوضح ضلالاته بحجج الكتاب والسنة القاطعة ، وكلام علماء الإسلام ، ومصابيح الاهتداء في الظلام ، لقد خاب ظن المشركين إذ راموا نقض أدلة التوحيد التي هي أرسى من الجبال ، وأظهر من الشمس في نحر الظهيرة والبدر في ظلم الليال .

والرسالة المذكورة شبه لا شيء ، لٰكن ربما يخيل بها لبعض قاصري الأفهام ، أو لعله يحصل عليهم بها إيهام ، ونحن نكتب على بعضها ما تنتقض به شبهاته ، وتبطل به خيالاته وترّهاته ، وبالله توفيقي وعليه اعتمادي ، وإليه تفويضي واستنادي ، عليه توكلت وإليه أنيب ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

واعلم أن هٰذا الرجل يكثر من نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية، ويظهر تعظيمهما وبينه وبينهما بون كبير وفرق كثير؛ فهما رحمة الله عليهما قد شحنا تصانيفهما وملآ تآليفهما بذكر التوحيد وأدلته وإيضاح براهينه، والجواب عن شبه المشركين من أمثاله، وبيان ضلالهم، وتبديد شملهم، وقطع أوصالهم، وكم لهما في الرد على مثله من كتاب وجواب.

وهٰذا المخذول إن نقل من كلامهما شيئاً؛ حذف بعضه أو أفسده بالتصرف، واستكرهه بالتأويل الباطل والتعسف؛ ليوافق مذهبه وانتحاله، وليطابق إفكه وضلاله، ويحسن أن ينشد فيه:

أيها المدعي وصلاً لليلى لست منها ولا قلامة ظفر
إنما أنت من ليلى كواوٍ أُلحقتْ في الهجاء ظلماً بعَمْرِ

ثم قال معدّداً من رد على هٰذا الضال ورسائله:

«واعلم أنه قد تصدى للرد على رسائله التي مضمونها الدعوة إلى الشرك بالله ووسائله، وانتصب لقمع أباطيله وإيضاح تلبيسه وأضاليله جمع من العلماء، وجل من الأئمة الفهماء؛ منهم شيخنا العلامة فقيه زمانه، وقدوة عصره وأوانه عبد الله بن عبد الرحمٰن أبا بطين.

وشيخنا العلامة الأوحد، واللوذعي الهمام المفرد، ناصر الموحدين، وقامع الملحدين عبد الرحمٰن بن حسن.

ومنهم شيخنا العلامة، والأوحد الفهامة عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن.

ومنهم العلامة المحدث، فخر الديار اليمنية الشريف محمد بن ناصر الحازمي.

ومنهم العلامة، المحقق نعمان بن السيد محمود أفندي البغدادي».

كتابات عثمان بن عبد العزيز بن منصور الناصري التميمي النجدي (ت ١٢٨٢هـ)

ألف غير كتاب في محاربة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ منها:

٥٤ ـ «جلاء الغمة عن تكفير هٰذه الأمة».

٥٥ ـ «غسل الدرن عما ركبه هٰذا الرجل من المحن».

٥٦ ـ «تبصرة أولي الألباب».

٥٧ ـ «منهج المعارج لأخبار الخوارج»، مخطوط في دار الكتب المصرية.

وقد حذر العلماء من مؤلَّفات ابن منصور هٰذه؛ فقال الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن عنها: «فقد وجدنا في كتب عثمان بن منصور بخطوطه أموراً تتضمَّن الطعن على المسلمين، وتضليل إمامهم شيخ الإسلام محمد ابن عبد الوهاب رحمه الله فيما دعا إليه من التوحيد، وإظهار ما يعتقده في أهل هٰذه الدعوة من أنهم خوارج تنزّل الأحاديث التي وردت في الخوارج عليهم»[1].

وحذر الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن من الكتاب الأول، وأفرد كتاباً طويلاً ماتعاً في الرد عليه سماه: «مصباح الظلام في الردّ على من كذب على الشيخ الإمام»، ومما قال فيه (ص ١٦): «ومراده بالأمة هنا من عبد آل البيت وغلا فيهم، وعبد الصالحين ودعاهم واستغاث بهم، وجعلهم وسائط بينه وبين الله يدعوهم ويتوكل عليهم، هٰذا مراده، ولٰكنه أوقع عليهم لفظ الأمة؛ ترويجاً على الأغمار والجهال، ولبساً للحق بالباطل، وهو يعلم ذٰلك وسيجزيه الله ما وعد به أمثاله من المفترين».

---

(١) «الدرر السنية» (٩ / ١٩٤).

ثم قال في موضع آخر:

«وقد رأيت كتابه الذي سماه «جلاء الغمّة»، ورأيتُ حشوه من مسبّة دين الله، والصّدّ عن سبيله، والكذب على الله وعلى رسوله، وعلى أُولي العلم من خلقه، وأئمة الهدى ما لم نر مثله للمويس وابن فيروز والقباني وأمثالهم ممن تجرد لعداوة الدّين ومسبّة مشايخ المسلمين».

ومما قاله الشيخ إسماعيل بن سعد بن عتيق في تقديمه لـ «مصباح الظلام» (ص ٦) عن كتاب «جلاء الغمّة» ومؤلّفه:

«لقد خلّف تركة تدعو للارتياب بما احتواه هٰذا الكتاب من تعسف وتكلف، حمل على الدعوة السلفية وأئمتها محمل التجهيل والتضليل، ورغم ما أوتي من ذكاء وأحرزه من ملكة في التعبير والتأليف، وما قام به من أعمال في القضاء، وما هو عليه من مكانة اجتماعية؛ فقد أفلس إفلاس الخاسرين بجانب أئمة الدعوة والمصلحين، فقد عانق مذهب شيخه داود بن سليمان ابن جرجيس، واعتنق مذهبه في التلبيس وبئس ما صنع، لقد دنس تحصيله في العلوم، ودخل عليه عوامل الشك والارتياب؛ فبعد أن قرأ على علماء الدعوة السلفية وأخذ العلم عن أهل بلده؛ استشرفت نفسه إلى ما عند أهل العراق؛ فشخص إلى البصرة وبغداد، وأخذ عن داود بن سليمان جرجيس البغدادي، فعاد إلى نجد يحمل جرثومة البدع والخرافة، ويدعو إلى دعاء الأموات والاستنجاد بهم؛ فقد شرب مشرباً عكراً فتصدى له العلماء الأعلام، وفي مقدمتهم صاحب كتاب «مصباح الظلام» الذي لم يصرح باسمه لأنه ليس ذا بال، لٰكن الرد على الباطل بغية الانتصار للحق مع صرف النظر عمن قاله أو تفوه به هو ما ينشده الكاتب ويتطلع إليه القارىء، وغير الشيخ عبد اللطيف رشقه العلماء بنبلهم نظماً ونثراً، وحملوا عليه حملة شعواء. . .».

وقـد ذكـر بعض الأجلَّة[1] أن الشيخ عثمان بن منصور قد رجع عن ضلالاتـه هٰذه، وهٰـذا ما نرجـوه، والتحـذير ـ حينئـذ ـ يكون مما ترك من مؤلَّفات، والله الهادي.

ـ وهنالك كتب كثيرة نالت من دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ منها:

٥٨ ـ «كشف الارتيـاب في اتباع محمد بن عبد الوهاب»، لمحسن الأمين العـاملي (ت ١٣٧٢هـ)، طبـع بدمشق سنـة (١٣٤٦هـ) عن مطبعـة ابن زيدون، وأعاد ابنه طبعه مع زيادات سنة (١٩٦٢م)!!

وقـد ذكـر هٰذا الكتـاب شيخنـا الألباني ضمن مراجع ومصادر كتابه «تحذير الساجد»، ووضعه فيه (ص **٢٢٣**) تحت عنوان «كتب مضللة».

وقد حذر منه الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في كتابه «المصارعة» (ص **٤١٥ ـ ٤١٦**)؛ فقال عن مؤلفه: «رافضي خبيث، يدعو إلى الشرك؛ فهو يجيز أن يدعى غير الله، ويبيح بناء القباب والمساجد على القبور، وهو عدو لدود لأهل السنة؛ للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولدعاة السنة».

ثم قال عن الكتاب: «ومن المؤسف أنه يباع بأرضنا، أما بنجد؛ فأعتقد أنهم لا يتركونه لأنه بقي هناك من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وإلى الله المشتكى؛ فمؤلف الكتاب رافضي خبيث، يدعو إلى الكفر والإلحاد، وإلى التمسح بأتربة الموتى، ومن عجيب أمره أنه يريد أن يصحح حديث عطية العوفي ومن جرى مجرى عطية العوفي، ويريد أن يضعف حديث سفيان الثوري ووكيع بن الجراح، وهٰذا من ضلال الرافضة ومن تلبيسهم، والله

---

(١) انظر: «دعاوى المناوئين» (ص ٥٠).

المستعان»[1].

وقد رد عليه عبد الله بن علي القصيمي في كتابه القويّ المشهور «الصراع بين الإسلام والوثنية»، طبع في ثلاثة مجلدات في القاهرة سنة (١٤٠٢هـ).

٥٩ ـ «الوهابية المهزومة»، لمحمد البكري أبي حراز السوداني.

رد عليه الشيخ محمود شويل ردّاً بعنوان: «القول السديد في قمع الحرازي العنيد»، وقد كشف فيه عن ضلالات الحرازي، وأبان الحق بأدلته، وقرر بمختلف البراهين صحة هٰذه الدَّعوة كما ردّ على شبهات الخصم وفنّدها[2].

٦٠ ـ «النفحة الزكية في الردّ على شبه الفرقة الوهابية»، لعبد القادر الإسكندراني.

رسالة طبعت ونشرت في دمشق تنال من دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية، ورد ما فيها من أباطيل كل من الشيخ محمد بن علي ابن تركي (ت ١٣٨٠هـ) في كتابه «النفخة على النفحة والمنحة»، وطبعت في دمشق سنة (١٣٤٠هـ)، وسمى نفسه في أثناء الرد بـ«ناصر الدين الحجازي» والشيخ محمد بهجت البيطار، وسمى نفسه بـ«أبي اليسار الدّمشقي» برسالة طبعت مع الرسالة السابقة بعنوان «نظرة في النفحة الزكية».

٦١ ـ «فصل الخطاب في ردّ ضلالات ابن عبد الوهاب»، لأحمد بن علي البصري الشهير بـ«القباني»، كان حياً سنة (١١٥٧هـ).

وهو كتاب مخطوط يزيد عن مئتي ورقة، وهٰذا الكتاب جواب على

---

(١) وانظر عنه: «دعاوى المناوئين» (ص ٢٥٦، ٣٥٦).

(٢) «دعاوى المناوئين» (ص ٢٧).

رسالة ابن سحيم التي بعثها إلى علماء الأمصار؛ تحريضاً لهم على الشيخ، وتشويهاً للدعوة السلفية، ويظهر من هٰذا الكتاب شدة إلحاح ابن سحيم على أولٰئك العلماء من أجل مناهضة الشيخ الإمام ودعوته، حيث إنه تكرر منه الطلب مرة ثانية ـ كما يذكر القباني ـ؛ فكتب القباني هٰذا المجلد.

وقد اتخذ أعداء الدعوة هٰذا الكتاب مرجعاً، واتّكأوا عليه لنشر باطلهم؛ فهو من أقدم الكتب التي نالت من دعوة الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، وقد أشار لذٰلك الشيخ نفسه؛ فهو يذكر في رسالته لابن عباد (مطوّع ثرمداء) شيئاً من مناهضة خصومه له؛ فيقول:

«... وكذٰلك ابن إسماعيل (أحد الخصوم والأعداء) أنه نقض ما أبرمت في التوحيد، وتعرف أن عنده الكتاب الذي صنفه رجل من أهل البصرة (يريد القباني هٰذا) كله من أوَّله إلى آخره في إنكار توحيد الألوهية، وأتاكم به ولد محمد بن سليمان راعي وثيثية، وقرأه عندكم وجادل به جماعتنا، وهٰذا الكتاب مشهور عند المويس وأتباعه مثل ابن سحيم وابن عبيد، يحتجّون به علينا ويدعون الناس إليه»[1].

ويقول أيضاً في رسالته لأحمد بن إبراهيم (مطوع مرات):

«.. وجاءنا بعض المجلد الذي صنّفه القباني، واستكتبوه أهل الإحساء وأهل نجد، وفيه نقل الإجماع على تحسين قبة الكواز وأمثالها، وعبادتها، وعبادة سية طالب، ويقول في تصنيفه: إلا ابن تيمية وابن القيم وعشرة أنا عاشرهم؛ فالجميع اثنا عشر، فإذا كان يوم القيامة؛ اعتزلوا وحدهم عن جميع الأمة»[2]!!

---

(١) «مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٥ / ٢٦).

(٢) «مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٥ / ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

وانظر: «دعاوى المناوئين» (١٥، ٣٣، ٣٤، ٤٤).

٦٢ - **«الصواعق والرّعود في الرَّدِّ على ابن سعود»، لعبد الله بن داود الزّبيري (ت ١٢٢٥هـ).**

وهٰذا الكتاب من أسوأ الكتب التي صنِّفت عن الدعوة السلفية، وقد رمى مؤلِّفهُ الشيخ محمد بن عبد الوهاب بتُهمٍ وعبارات بذيئة يخجل منها المنصف، والأسوأ من ذٰلك ما حواه التقريظ الذي في أوله، وهو لشيخه ابن فيروز؛ ففيه إسفاف وإجحاف وشناعة سباب وقلة حياء وكثرة فسوق وعصيان وبذاءة لسان.

يقول الشيخ مسعود الندوي عن هٰذا التقريظ: «وفي بداية هٰذا التقريظ يبصر القارىء العبارة التالية، ولعله يذوب حياءً لمجرد رؤيتها، ولٰكن (نقل الكفر ليس بكفر)؛ فاضغط على قلبك واقرأ: «بل لعل الشيخ - يعني عبد الوهاب - غفل عن مواقعة أمه - يعني محمد بن عبد الوهاب -؛ فسبقه الشيطان إليها، فكان أباً لهٰذا المارد... الخ»!! إنا لله وإنا إليه راجعون، وهل يستطيع كبار المقذعين أن ينحطّوا إلى هٰذا المستوى من الإقذاع»[1].

وهٰذا الكتاب ما زال مخطوطاً في المكتبة الشرقية ببتنة في الهند، تحت رقم (١٢٣٨).

ومن مصادر هٰذا الكتاب كتاب القباني المسموم السابق، كما ذكر الحداد في «مصباحه»[2]! - بل في «ظلماته» - (ص ٧٩).

وترجم البسام في كتابه «علماء نجد» (٢ / ٥٣٩) لعبد الله بن داود هٰذا، وبيَّن مدى تأثره بابن فيروز[3] العدو اللدود للدعوة السلفية؛ فقال عنه:

---

(١) «محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه» (ص ١٧٠ - ١٧١)، ترجمة عبد العليم البستوي.

(٢) انظر عنه: (رقم ٦٣).

(٣) انظر تفصيل ذٰلك في: «السحب الوابلة» (ص ٢٥٣)، و«دعاوى المناوئين» (ص =

«قد شرب من مشايخه عداوة للدعوة السلفية في نجدٍ وزعيمها الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ، لذا؛ فإنه من أشد الجادين في مجابهتها ومعارضتها، وقد صنف في الرد عليه كتاباً سماه «الصواعق والرعود في الرد على ابن سعود»؛ إلا أن الله قد أبقى هٰذه الدعوة الطيبة في نمو وتقدم وتوسع في المشارق والمغارب، وذهبت رعوده وبروقه خلباً؛ فالحمد لله على المعتقد الحسن».

ومن خلال الاطلاع على بعض كتب الخصوم؛ يظهر أن كتاب «الصواعق والرعود» له أهمية وعناية عند الخصوم، ويحظى مؤلفه بالمدح والتقدير لديهم.

فقد مدح محمد بن محمد القادري هٰذا الكتاب وبالغ في الإطراء والتبجيل لمؤلفه؛ فقال:

«وهو كتاب مخزون بالعجائب، ومشحون بالغرائب، عظيم النفع، جليل الشأن، واضح البرهان، لا نعرف كتاباً في هٰذا النمط أشرف منه وأعظم، ولا أنفس منه وأتم، من شأنه أن يكتب سطوره بالنور على خدود الحور... ومن أراد أن يعرف دسائس الشيطان التي ألقاها على ابن سعود؛ فعليه بمطالعة «الصواعق والرعود»؛ فإنه كتاب غريب في صنعه عجيب، وكان التصدي لإبطالها فرض كفاية على علماء المسلمين، لئلا يغتر بها عوام المؤمنين، ويصير الوزر عليهم أجمعين؛ فجزى الله حضرة الشيخ عبد الله بن داود حيث أبطلها في «الصواعق والرعود» أحسن الجزاء حيث رفع الوزر عنه

= ٣٦ ـ ٣٧، ٤١ ـ ٤٢)، و«الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ حياته وفكره» للشيخ العثيمين (ص ١٤٦).

وعنهم في دار الجزاء»[1].

ومدح حسن بن عمر الشطي الصواعق ومؤلفها؛ فقال:

«وقد ألف العلامة المحقق، والفهامة المدقق، الشيخ عبد الله بن داود كتاباً مشهوراً مسمى بـ «الصواعق والرعود في الرد على ابن سعود»؛ فقد أطال في ابتداء أمره وسيرته وسيرة من بعده من خلفه، وقد انتشر هٰذا الكتاب واطلع عليه الفحول وأحسنوا الثناءات على مؤلفه...»[2].

وذكر علوي الحداد «الصَّواعق» ومؤلفه؛ فمدحه بقوله:

«وقد سمعت بكتاب مبسوط في عشرين كراساً سماه «الصواعق والرعود ردّاً على الشقي عبد العزيز بن سعود»، وقد قرظ عليه أئمة من علماء البصرة وبغداد وحلب والإحساء وغيرهم؛ تأييداً لكلام مؤلفه وثناء منهم عليه، وقد أجادوا وبينوا»[3].

ويقول الحداد: «ومن أراد أن تقر عينه؛ فعليه به؛ أي: بكتاب «الصواعق والرعود» للشيخ العلامة والبحر الفهامة عفيف الدين عبد الله بن داود الزبيري؛ فما أظنك تجد مثله...»[4].

ووصف ابن حميد هٰذا الكتاب بأنه «مجلد حافل أجاد فيه»[5].

---

(١) رسالة صغيرة بدون عنوان في الرد على الوهابية، توجد في قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود (٧ ورقات، ق ٢).

(٢) انظر: تذييله على رسالة «إثبات الصفات» (ق ٧١)، وتذييله على رسالة «مشاجرة بين أهل مكة وأهل نجد» (ق ٣٩).

(٣) «مصباح الأنام» (٣).

(٤) «مصباح الأنام» (٤).

(٥) «السحب الوابلة» (ص ٢٥٣).

وهكذا يتواصى أهل الشر، ويتداعون فيما بينهم على نبز أئمة الهدى؛ لتروج أباطيلُهم، وتنتشر تُهَمُهُم وترهاتُهم، ولكن الله عز وجل لهم بالمرصاد، فذهبت هذه التقريظات أدراج الرياح، وانتشرت الدعوة السلفية انتشار الليل والنهار، وظهر الحق وانبلج الصباح، ودفع الباطل وانزاح الستار، ولله الحمد والمنة، وهو القوي القهار.

أما علوي بن أحمد الحداد الذي قرظ الكتاب السابق؛ فقد كتب كتابين في محاربة الدعوة السلفية، وطعن فيهما بالشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، هما:

٦٣ ـ «السيف الباتر لعنق المنكر على الأكابر».

٦٤ ـ «مصباح الأنام وجلاء الظلام في رد شُبه البدعي النّجدي التي أضلَّ بها العوام»، وقد طبع في المطبعة العامرة الشرقية بمصر سنة (١٣٢٥هـ).

والكتاب الأخير يتكون من سبعة عشر فصلاً، وفي كل هذه الفصول رد على الدعوة السلفية، وتقرير ما يخالفها؛ فسوّد الحداد «مصباحه» بتقرير جواز الاستغاثة بالأموات والغلو في الأولياء، وتأكيد جواز البناء على القبور وتشييد المشاهد والمزارات لقبور الصالحين...

يقول الحداد في «مصباحه» ـ مهوّلاً شأن إخوانه من أدعياء العلم ممن أنكر الدعوة السلفية ـ:

«ثم رأيت جواباً للعلماء الأكابر من المذاهب الأربعة لا يحصون بعدّ من أهل الحرمين الشريفين والإحساء وبغداد وحلب واليمن وبلدان الإسلام نثراً ونظماً، أتى إليّ بمجموع رجل من آل ابن عبد الرزاق الحنابلة الذين في الزبارة والبحرين فيه رد علماء كثيرين...»[1].

(١) «مصباح الأنام» (ص ٢، ٧٩).

وقد رد على أباطيل العلوي الحداد الشيخُ سليمان بن سحمان (ت ١٣٤٩هـ) رحمه الله تعالى في كتاب مطبوعٍ اسمه «الأسنّة الحداد في ردّ شبهات علوي الحداد».

* **رسائل ابن عفالق.**

ومن أشهر أعداء الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ محمد بن عبد الرحمٰن بن عفالق (ت ١١٦٤هـ)، فقد كتب مجموعة من الرسائل فيها صَدٌّ عن هٰذه الدعوة السلفية المباركة، وتناولها الشيخ عبد العزيز محمد بن علي العبد اللطيف في كتابه «دعاوى المناوئين» (ص ٤٢ ـ ٤٣)؛ فقال:

«ألّف محمد بن عبد الرحمٰن بن عفالق (ت ١١٦٤هـ) رسالة وجهها إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وكان عنوانها:

٦٥ ـ «تهكم المقلدين في مدعي تجديد الدين»(١).

وقد تضمنت هٰذه الرسالة أسئلة تعجيزية تهكمية، وبأسلوب يحمل طابع التحدي والغرور، وقد قصد بها ابن عفالق الطعن والتوهين في محمد ابن عبد الوهاب، والنيل منه والاستخفاف به ـ كما هو ظاهر في هٰذه الرسالة ـ، كما أن هٰذه الأسئلة ـ من خلال الاطلاع عليها ـ ليست وكذا الجواب عليها من أصول العلم وواجباته، بل أقرب ما تكون إلى فضول العلم وترفه.

ومن هٰذه الأسئلة ـ المترفة ـ التي وجهها ابن عفالق إلى الشيخ لكي يجيب عليها، قول ابن عفالق:

«وبعد؛ فأسألك عن قوله تعالى: ﴿والعادِياتِ...﴾ إلى آخر السورة

(١) منها نسخة خطية في مكتبة الجامعة الملكية في تبونجن بألمانيا.

التي هي من قصار المفصل: كم فيها من حقيقة شرعية وحقيقة لغوية وحقيقة عرفية، وكم فيها من مجاز مرسل ومجاز مركب، واستعارة تحقيقية واستعارة وثاقية واستعارة عنادية واستعارة عامية واستعارة خاصية واستعارة أصلية واستعارة تبعية واستعارة مطلقة واستعارة مجردة واستعارة مرشحة وموضع الترشيح والتجريد فيها وموضع الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية وما فيها من التشبيه الملفوف والمفروق والمفرد والمركب والتشبيه المجمل والمفصل إلى آخر هٰذه الأسئلة»[1].

كما ألّف ابن عفالق:

٦٦ ـ رسالة وجهها إلى عثمان بن معمر أمير العيينة[2].

يشكك ابن عفالق فيها في دعوة الشيخ، ويطعن فيها حتى يتخلى عثمان عن نصرتها[3] ـ في بادىء الأمر ـ، وادعى ابن عفالق أن ابن عبد الوهاب خالف ابن تيمية وابن القيم في مسائل التوحيد[4]، وقد كتب ابن معمر ردّاً على رسالة ابن عفالق يذكر موافقته لدعوة الشيخ مما جعل ابن عفالق يكتب:

٦٧ ـ جواباً عن رسالة ابن معمر[5].

وقد شنّع ابن عفالق في هٰذا الجواب على الشيخ الإمام وابن معمر،

---

(١) «تهكّم المقلّدين» (ق ٥).

(٢) منها نسخة خطية في مكتبة الدولة في برلين بألمانيا.

(٣) انظر من تلك الرسالة: (ق ٣٩، ٤٠، ٤٩، ٥٢).

(٤) انظر من تلك الرسالة: (ق ٤٢، ٤٤، ٥٠، ٥٢).

(٥) من الجواب نسخة خطية في مكتبة الدولة في برلين بألمانيا.

ورماهما بتكفير المسلمين وتضليلهم[1]، ويظهر من هٰذه الرسالة إلحاح ابن عفالق في إقناع ابن معمر بترك نصرة الشيخ» انتهى.

*** كتب يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت ١٣٥٠هـ)**

كتب يوسف النبهاني فيها كثير من الطامّات، وهو من أوائل من رفع راية العداء للدعوة السلفية وأعلامها الأجلاء، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية وكتبه طافحة في الطعن على الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب.

وقد حذر من كتبه غير واحدٍ من الأعلام، وأشهرهم الشيخ محمد رشيد رضا؛ فها هو يقول عنه: «كتبه مملوءة بالروايات الموضوعة والمنكرة، وكان يروِّج كتبه لكي يمهِّد بذٰلك السبيل ادّعاء المهديّة لنفسه»[2].

ومن أشهر كتبه التي نالت من الدعوة السلفية:

٦٨ ـ «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق»، طبع بمصر في مطبعة البابي الحلبي، ثم صور في بيروت مرات.

٦٩ ـ «الأنوار المحمدية في المواهب اللدنية»، وهو مطبوع.

٧٠ ـ «الرائية الصغرى» (وهي قصيدة من نظمه)، وطبعت عدّة مرات.

فهٰذه الكتب فيها افتراء كثير وكبير على الدعوة السلفية، وله فيها «شطحات لا تغتفر»[3].

---

(١) انظر: (ق ٥٧، ٥٩، ٦٣).

(٢) مجلة «المنار» (مجلد ١٣، الجزء العاشر، ص ٧٩٧).

(٣) من مقدمة الشيخ إسماعيل بن سعد آل عتيق على «القول الفصل النفيس» (ص ٤).

وقد رد عليه جماعة من العلماء من أشهرهم العلامة محمود شكري الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) في كتابه القيم «غاية الأماني في الردّ على النبهاني»[1]، وله أيضاً نظم في الرد على رائية النبهاني، وأسماه بـ «الآية الكبرى على ضلال النبهاني في رائيته الصغرى».

وقد نظم الشيخ إبراهيم بن صالح بن عيسى (ت ١٣٤٣هـ) قصيدةً في نحو مئتيّ بيت في الرد على رائية النبهاني، وله أيضاً كتاب «تهديم المباني في الرد على النبهاني»، وكذلك نظم الشيخ حسين بن حسن بن حسن بن علي بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب (ت ١٣٢٩هـ) قصيدة في نحو مئتي بيت أيضاً في الرد على النبهاني، ونظم أيضاً الشيخ علي بن سليمان اليوسف (ت ١٣٣٧هـ) قصيدة رد بها على النبهاني في رائيته التي افترى فيها على السلفيين، وللشيخ سليمان بن سحمان (ت ١٣٤٩هـ) رائية فيها رد شافٍ على رائية النبهاني، وقد بلغت أربع مئة بيت، ونظم الشيخ عبد العزيز ابن إبراهيم السويح قصيدة في الرد على النبهاني ما تزال مخطوطة في قسم الوثائق بدارة الملك عبد العزيز.

٧١ - «الصّواعق الإلٰهية في الرد على الوهابية»، لسليمان بن عبد الوهاب (شقيق الشيخ الإمام محمد)، وهو مطبوع في الهند سنة (١٣٠٦هـ)، ثم في مصر، ثم في تركيا، وبعضهم يسميه «حجة فصل الخطاب من كتاب ربّ الأرباب»، وحديث رسول الملك الوهاب وكلام أولي الألباب في إبطال مذهب محمد بن عبد الوهاب»[2]، ويسمّيه بعضهم: «الرد على من كفر

---

(١) نشر أول مرة منسوباً إلى «أبي المعالي الشافعي السلامي» ثم طبع مرات بعد ذلك منسوباً للآلوسي.

(٢) كذا على طرة النسخة الخطية الموجودة في مكتبة الأحقاف بحضرموت.

المسلمين بسبب النذر لغير الله»[1].

وقد كان لهٰذا الكتاب أثر سلبي كبير؛ إذ نكص بسببه أهل حريملاء عن اتباع الدعوة السلفية، ولم يقف الأمر عند هٰذا الحدّ، بل تجاوزت آثار الكتاب إلى العيينة؛ فارتاب وشك بعضُ من يدَّعي العلم في العيينة من صدق هٰذه الدعوة وصحتها.

والتحذير من هٰذا الكتاب، أما مؤلِّفُهُ؛ فقد ذكر غير واحدٍ رجوعه عن ضلاله وغيِّه، وقد فصل في ذٰلك الأستاذ محمد السكاكر في كتابه «الإمام محمد بن عبد الوهاب ومنهجه في الدعوة» (ص ١٢٦ وما بعدها)، وفي هٰذا مناقشة ويحتاج إلى تحرير، وليس هٰذا موطنه[2].

٧٢ - «مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود»، لعثمان بن سند البصري (ت ١٢٥٠هـ).

فيه عداوة ظاهرة للدعوة السلفية، والكتاب ما زال مخطوطاً في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (رقم ٥٨٤٠)، وقد طبع[3] مختصر له لأمين بن حسن الحلواني المدني (ت ١٣١٦هـ)، ومن مفتريات صاحب الكتاب الأصل زعمه أن أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب يكفّرون عموم المسلمين الذين

---

(١) كذا على طرة النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، ومن الجدير بالذكر أن لكتاب ابن السويدي «المشكاة المضيئة في الرد على الوهابية» نسخة ثانية عدا زيادات يسيرة فيها سب وألفاظ بذيئة!!

(٢) انظر في ذٰلك عدا رسالة السكاكر السابقة: «علماء نجد» (١ / ٣٠٥)، و«دعاوى المناوئين» (٤١ - ٤٢)، و«مصباح الظلام» (ص ١٠٥)، و«السحب الوابلة» (ص ٢٧٥ - ٢٧٦).

(٣) طبعة محب الدين الخطيب في المطبعة السلفية بمصر.

على الكرة الأرضية[1]!!

٧٣ ـ «الرد على بعض المبتدعين من الطائفة الوهابية»، لمحمد بن عبد المجيد بن عبد السلام بن كيران الفاسي (ت ١٢٢٧هـ).

ألَّف كتابه هٰذا بعد وصول رسالتين من الأمير سعود بن عبد العزيز إلى فاس بالمغرب؛ فكتب المذكور هٰذا الكتاب بمثابة الرد على تلك الرسالتين، مقلّداً أسلافه الأوائل ممن طعن وأنكر هٰذه الدعوة الصادقة الحقة[2].

٧٤ ـ «تبيين الحق والصواب بالردّ على أتباع ابن عبد الوهاب»، لمحمد توفيق بن نجيب سوقية، طبع في دمشق عن مطبعة الفيحاء.

ونقده بكلامٍ علمي متين الشيخ محمد رشيد رضا في مجلة «المنار» (المجلد الرابع، الجزء الثاني، ص ٣٢٠).

٧٥ ـ «هٰذه هي الوهابية»، لمحمد جواد مغنية.

طبع سنة (١٩٦٤م).

تعدى فيه صاحبه على الشيخ محمد بن عبد الوهاب، واستنكر تحريمه للتوسل والاستغاثة، وشد الرحال إلى القبور، وهو شيعي جلد ممن يعظم الأئمة، ويعمل على تعليق الناس بالأموات من أئمة آل البيت، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٧٦ ـ «رسالة في الطعن على عقائد الوهابيين»، لمحمد بن أحمد نور.

كتاب حشاه مؤلفه بالأباطيل، وقد تصدى له بقوة الشيخ صالح بن أحمد في كتابه «تدمير أباطيل محمد بن أحمد نور بالقرآن والحديث» وقد

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٤٨).

(٢) «دعاوى المناوئين» (ص ٤٨).

طبع عن المطبعة السلفية بالقاهرة.

٧٧ ـ «رساله قوة الدفاع والهجوم»، لمحمد الطاهر يوسف السوداني.

طبعت عن مطبعة التمدن المحدودة بالسودان.

جمع فيها صاحبها الأقوال الكاذبة والنقول المتردية عن الدعوة السلفية[1].

٧٨ ـ «الحقائق الإسلامية في الردّ على المزاعم الوهابية»، لمالك بن داود المالي.

طبع في تركيا سنة (١٤٠٣هـ) عن مطبعة الحقيقة باستنبول.

وهو كتاب سقيم وعنوانه فضفاض[2].

٧٩ ـ «الأقوال المرضية في الرد على الوهابية»، لمحمد عطاء الكسم (ت ١٣٥٧هـ).

طبع في المطبعة العمومية بمصر سنة (١٩٠١م).

وقد بيَّن ما فيه من ادّعاءات وظلم وسخف الشيخ سليمان بن سحمان في كتابه «الصواعق المرسلة الشهابية في الرد على الشُّبه الشامية»، طبع ضمن مجموعة كتب عن مطابع الرياض سنة (١٣٧٦هـ).

٨٠ ـ «البراهين الجليّة في تشكيكات الوهابية»، لحسن الطباطبائي العراقي (ت ١٣٨٠هـ).

دافع فيه عن الإمامية، وطعن في العقائد السلفية، وقد رد عليه ردّاً

---

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٧).

(٢) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٨):

مفحماً ما زال مخطوطاً الشيخ سليمان بن سحمان (ت ١٣٤٩هـ) في كتابه «الحجج الواضحة الإسلامية».

٨١ ـ «الفجر الصادق في الرد على منكري التوسل والكرامات والخوارق»، للشاعر جميل صدقي الزّهاوي.

طبع في مكتبة المليجي بمصر سنة (١٣٢٣هـ).

ينكر مؤلِّفه فيه على الوهابيين تحريمهم الاستغاثة بالأموات، وتحريم الغلوّ فيهم[١]، مع أنه ـ على قول محمد رشيد رضا[٢] ـ «ملحد لا يدين بدين، وقد تهجم على الشريعة الإسلامية وطعن فيها».

وقد رد على الزهاوي الشيخ سليمان بن سحمان (ت ١٣٤٩هـ) في كتابه «الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق»، طبع عن مطبعة المنار بمصر سنة (١٣٤٤هـ).

ومن بين الكتب التي طعنت في الدعوة السلفية أيضاً:

٨٢ ـ «الوسيط بين الإفراط والتفريط»، لمحمد جميل الشّطي (ت ١٣٧٩هـ).

٨٣ ـ «المقالات الوفية في الرد على الوهابية»، لحسن بن حسن خزبك، طبع ضمن مجموعة كتب عن مكتبة التهذيب بالقاهرة، وقد قرظه الشيخ يوسف الدجوي (ت ١٣٦٥هـ).

٨٤ ـ «السنين في الرد على المبتدعين الوهابيين»، لمصطفى الكريمي وإبراهيم السيامي، طبع عن مطبعة المعاهد بمصر.

---

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٦).

(٢) في مجلة «المنار» (المجلد ١٣، الجزء ١١، ص ٨٤١)، وقال قبل العبارة المذكورة: «سمعت من كثير من الذين عرفوا الزهاوي في الأستانة أنه ملحد...» إلخ.

٨٥ ـ «المنح الإلهية في طمس الضلالة الوهابية»، لأبي الفداء إسماعيل التميمي (ت ١٢٤٨هـ)، وهو مخطوط في نحو تسعين ورقة.

٨٦ ـ «الحق المبين في الردّ على الوهابيين»، لأحمد سعيد السرهندي النقشبندي (ت ١٢٧٧هـ).

٨٧ ـ «سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية ومقلّدة الظاهرية»، لإبراهيم السمنودي (ت بعد ١٣٢٦هـ)، طبع في مجلدين بمصر سنة (١٣١٩هـ) عن المطبعة العامرية الشرقية.

٨٨ ـ «جلاء الأوهام عن مذاهب الأئمة العظام»، لمختار أحمد باشا المؤيد (ت ١٣٤٠هـ)، طبع في دمشق سنة (١٣٣٠هـ) عن مطبعة الفيحاء.

ورد عليه الشيخ سليمان بن سحمان (ت **١٣٤٩هـ**) في كتاب مفرد بعنوان «كشف غياهب الظلام عن جلاء الأفهام»، طبع في مطابع الرياض سنة (١٣٧٦هـ).

ورد عليه أيضاً الشيخ فوزان السابق في كتابه المفيد المطبوع سنة (١٣٧٢هـ) عن مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، وهو بعنوان «البيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار».

٨٩ ـ «النقول الشرعية في الردّ على الوهابية»، لمصطفى بن أحمد بن حسن الشّطي (ت ١٣٤٨هـ).

طبع في مصر ضمن مجموع.

٩٠ ـ «إزهاق الباطل في ردّ شُبه الفرق الوهابية»، لمحمد بن عبد الوهاب بن داود الهمذاني (ت ١٣٠٣هـ).

وهو لا يزال مخطوطاً في نحو مئة ورقة، ويحمل في طياته تجويز

الاستغاثة بالموتى، وطلب الحاجات منهم، وإباحة طلب الشفاعة منهم، والحث على الغلوّ في المشاهد والقبور[1].

٩١ ـ «منهج الرشاد لمن أراد السداد في الرد على الوهابيين»، لجعفر آل كاشف الغطاء النجفي (ت ١٣٠٣هـ).

طبع بالنجف في العراق سنة (١٣٤٢هـ) عن مطبعة العلمية.

٩٢ ـ «كشف النقاب عن عقائد ابن عبد الوهاب»، لعلي نقي اللكنهوري (ت ١٢٨٩هـ)، طبع في النجف بالعراق سنة (١٣٤٥هـ) عن المطبعة الحيدريّة.

حوى الكتاب الكثير من المطاعن والشبهات على عقيدة الشيخ محمد ابن عبد الوهاب، كما ضم الكثير من المعلومات الخاطئة فيما يتعلق بتاريخ الدعوة السلفية وأعمالها[2].

٩٣ ـ «القول المجدي»، لمحمد سعيد بابصيل المكي.

ورد عليه الشيخ سليمان بن سحمان (ت ١٣٤٩هـ) في كتاب مفرد بعنوان: «البيان المجدي لشناعة القول المجدي»، وطبع في الهند عن مطبعة القرآن والسنة، وقد انتصر بابصيل في كتابه لدحلان!!

٩٤ ـ «لفحات الوجد من فعلات أهل نجد»، لمحسن بن عبد الكريم بن إسحاق الحسني اليمني.

وهو ما زال مخطوطاً، ومنه نسختان في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، ونسخة ثالثة في مكتبة أرامكو بالظهران بعنوان «شرح أبيات في الرد على الوهابية» لمؤلِّف مجهول!! وهو عبارة عن أبيات شعرية كتبها ضد الوهابية،

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٤).

(٢) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٣).

ثم شرحها في هٰذا الكتاب، وهو ينقل كثيراً عن أسلافه ممن عادى الدعوة السلفية، وجاء في آخره بعض المسائل الفقهية التي يعارض فيها أئمة الدّعوة[1].

٩٥ ـ «الـرد على بعض المبتـدعين من الـطائفـة الـوهـابيـة»، لمحمد بن عبد المجيد بن عبد السلام بن كيران الفاسي (ت ١٢٢٧هـ).

طبع في مصر سنة (١٣٢٧هـ) عن مطبعة التقدّم العلمية.

٩٦ ـ «رسالة في الردّ على الوهابية»، لعمر قاسم المحجوب (ت ١٢٢٢هـ).

طبعت في تونس سنة (١٣٢٧هـ) عن المطبعة التونسية.

وهي تحوي طعن وتجريح على الدعوة السلفية بأسلوب مسجوع متكلف.

٩٧ ـ «رسالة في الرد على الوهابية»، لمحمد بن محمد القادري.

وهي رسالة صغيرة كتبها في مدينة حلب، فيها طعن بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، والإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود، وهي أقرب ما تكون إلى السباب والشتم[2].

٩٨ ـ «سيف الجهاد لمدّعي الاجتهاد»، عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف.

كان الشيخ حريصاً جدّاً على صاحب هٰذا الكتاب، وقد راسله وخاطبه بقـولـه: «فـإني أحبـك وقـد دعوتُ لك في صلاتي، وأتمنى من قبل هٰذه المكاتيب أن يهديك الله لدينه القويم، وما أحسنك لو تكون في آخر هٰذه

---

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٢).

(٢) «دعاوى المناوئين» (ص ٤٧).

الزمان فاروقاً لدين الله»[1]، ولٰكنه أعرض وتنكب ورد علي بهٰذا الكتاب.

٩٩ ـ «الرسالة المرضية في الرد على الوهابية»[2] لمحمد بن فيروز (ت ١٢١٦هـ).

طبعت ببمبايَ الهند سنة (١٣٠٧هـ).

١٠٠ ـ «السيف الهندي في إبانة طريق الشيخ النجدي»، لعبد الله بن عيسى الكوكباني اليمني (ت ١٢٢٤هـ).

وقد حوت هٰذه الرسالة الكثير من المغالطات التاريخية حول هٰذه الدعوة، منها ما في (ق ٤، ٥) أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب مقدسي، وكان مبتدأ أمره خروج الشيخ ونزوله على الشيخ عبد العزيز النجدي الذي لا يعرف حلالاً ولا حراماً[3]!

١٠١ ـ «مسائل وأجوبة وردود على الخوارج»، لمحمد بن سليمان الكردي (ت ١١٩٤هـ).

وهي مطبوعة ضمن (فتاواه) في مصر سنة (١٣٥٧هـ)، المسماة «قرة العين فتاوى علماء الحرمين».

وتضمّنت هٰذه المسائل مخالفة ومعارضة لما قرره وأكّده أئمة الدّعوة السلفية قديماً وحديثاً[4].

---

(١) «الدرر السنية» (١ / ٣٢).

(٢) انظر ما قدمناه عنه تحت رقم (٦١).

(٣) «دعاوى المناوئين» (ص ٤٦).

(٤) «دعاوى المناوئين» (ص ٤٣).

١٠٢ ـ «رسالة في الرد على الوهابية»، لعبد الله بن حسين بلفقيه العلوي (ت ١٢٦٦هـ).

تتميز هٰذه الرسالة التي لا تزال مخطوطة ـ ومنها نسخة في معهد المخطوطات بالكويت مصورة عن مكتبة الأحقاف في تريم بحضرموت ـ بخلوّها من الألفاظ النابية، والكلمات التجريحية ـ والتي جرت عادة الخصوم أن يسطِّروها في كتبهم ـ، وهٰذه الرسالة تدور حول تقرير أن الشرك في الدعاء لغير الله ليس بأكبر. وقد تكلَّف المؤلفُ الكثير من الأدلة والمناقشات من أجل تقرير دعواه[1].

١٠٣ ـ «رسالة في الرد على الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، لعبد العزيز بن عبد الرحمٰن بن عدوان (ت ١١٧٩هـ)، وهي ما زالت مخطوطة، وتقع في نحو ثمانية كراسات من القطع الصغير[2].

١٠٤ ـ «البراهين الجلية في تشكيكات الوهابية»، لمحمد حسن القزويني الحائري، طبع في المطبعة العلوية في (٧٦ صفحة)، سنة (١٣٤٦هـ)، ثم في النجف عن مطبعة الآداب سنة (١٣٨٢هـ) في (٨٤ صفحة).

١٠٥ ـ «الرد على فتاوى الوهابيين»، لحسن الصدر (ت ١٩٣٥م)، طبع في بغداد عن المطبعة العصرية سنة (١٣٤٤هـ ثم في ١٣٤٥هـ).

١٠٦ ـ «الرد على الوهابية»، لمحمد علي القروي الأورمهادي، طبع في النجف عن المطبعة العلوية سنة (١٣٤٥هـ).

١٠٧ ـ «دعوى الهدى إلى الورى من الأفعال والفتوى»، لمجهول، طبع في

---

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٢ ـ ٥٣).

(٢) «علماء نجد» (٢ / ٤٧٤).

النجف عن المطبعة الحيدرية سنة (١٩٢٥م)، وفيه جواز شد الرحال إلى القبور والتوسل بالصالحين.

١٠٨ ـ «شبهات الوهابية»، لحسن بن أبي المعالي محمد، طبع في النجف.

١٠٩ ـ «كفر الوهابية»، لمحمد علي القمِّي الحائري، طبع في النجف عن المطبعة الحيدرية سنة (١٩٢٧م) في (١٦ صفحة).

١١٠ ـ «المشاهد المشرّفة والوهابيون»، لمحمد علي القمِّي الحائري، طبع في النجف عن المطبعة العلوية سنة (١٩٤٥م) في (٨٠ صفحة).

١١١ ـ «الهادي في جواب مغالطات الفرقة الوهابية»، لمحمد الفارس الحائري، طبع في النجف عن المطبعة العلوية سنة (١٣٤٦هـ) في (١٧ صفحة).

هٰذا غيض من فيض، وقليل من كثير؛ فقد تداعى أهل البدع والضلالة من الخرافيين والطُّرُقيين والشيعة والمتشيعين على محاربة السلفية والسلفيين، قديماً وحديثاً، ولا يتّسع المقام لسرد أباطيلهم وشبهاتهم والرد عليها، وقد كفانا مؤنة ذٰلك الأخ الفاضل الشيخ عبد العزيز محمد بن علي، العبد اللطيف في كتابه القيم «دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقد»، وقد استفدت من كتابه في عرضي السابق لكتب المناوئين لهٰذه الدعوة.

ومما ينبغي أن ينبَّه عليه هنا أمور، هي:

أولاً: وقع في بطون كثير من الكتب طعن ولمز بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ مثل: «حاشية ابن عابدين»، و«حاشية الصاوي على الجلالين»[1]، و«فيض الباري على صحيح البخاري» للكشميري، وغيرها،

(١) انظر ما كتبناه من تحذير عنه في (كتب التفسير) في (المجموعة الثانية).

فكن على حذر من ذٰلك.

ثانياً: وقعت بعض الأغاليط لكثيرٍ من العلماء والمطّلعين المعاصرين والباحِثين حول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ مثل الأستاذ عبد الكريم الخطيب في كتابه «الدعوة الوهابية؛ محمد بن عبد الوهاب: العقل الحرُّ والقلب السَّليم»[1]، ومن مثل: الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه «تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد»، و«تاريخ المذاهب الفقهية»[2]، ومن مثل الدكتور محمد البهي في كتابه «الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي»، وقد رد على ما في كتابه هٰذا من اتهام وسوء للدعوة الدكتور محمد خليل هراس «الحركة الوهابية»، ومن مثل عبد القديم زلوم في كتابه «كيف هدمت الخلافة».

ثالثاً: احتوت بعض (الموسوعات) على أباطيل حول هٰذه الدعوة المباركة؛ مثل «الموسوعة العربية الميسَّرة» لمحمد شفيق غربال.

رابعاً: كُتبت كثيرٌ من المقالات تطعن في هٰذه الدعوة وتحتوي على مغالطات بشأنها، ومن أشهرها ما كتبه يوسف الدجوي (ت ١٣٦٥هـ) في مجلة «نور الإسلام» من مثل: «التوسل وجهلة الوهابيين»[3]، و«توحيد الألوهية والربوبية»[4]، و«كلمات للوهابية وردها»[5]، و«تنزيه الله عن المكان

---

(١) وقد كشف أغاليطه الشيخ صالح الفوزان في كتابه القيم «البيان لأخطاء بعض الكتَّاب» (ص ٤٧ ـ ٦٧).

(٢) حيث ذكر الدعوة السلفية باسم (الوهابية) تحت عنوان (مذاهب حديثة)، وذكر (الوهابية والبهائية والقاديانية) وعدَّها من جملة المذاهب الضالة.

انظر في الرد عليه: كتاب الشيخ الفوزان السابق (ص ١٢١ ـ ١٥٥).

(٣) (مجلد ٢، ص ٢٩ ـ ٣٧، ١١٤ ـ ١٣١).

(٤) (مجلد ٤، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٠، ٣١٩ ـ ٣٣٠).

(٥) (مجلد ٥، ص ٦٩٨ ـ ٧٠٥).

والجهة»[1]، و«حكم التوسل بالنبي»[2].

وقد ألف في الرد عليه عبد الله القصيمي كتاباً مطبوعاً بعنوان: «البروق النجدية في اكتساح الظلمات الدجوية».

خامساً: كتب التراجم المتأخِّرة التي تأثّرت بالشبهات التي أثارها أعداء هٰذه الدعوة، مثل: «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» لمحمد بن عبد الله بن حميد (ت **١٢٩٥**هـ)؛ فقد أعرض فيه وضرب صفحاً عن تراجم أئمة الدعوة إلا النزر اليسير منهم، وأسهب في بيان مناقب من ناهض هٰذه الدعوة، وقال في ترجمة والد الإمام محمد بن عبد الوهاب (رقم **٤١٥**): «... وهو والد محمد صاحب الدعوة التي انتشر شررها في الآفاق»!! ومن مثل «تاريخ الدولة العلية العثمانية» لمحمد فريد بك؛ فقد تضمن معلومات خاطئة وهزيلة عن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ ففيه أن الشيخ درس مذهب أبي حنيفة!! ثم أنشأ مذهباً جديداً وسافر إلى أصبهان!!

سادساً: ما كتبه المستشرقون الحاقدون على الإسلام، فقد كان لهٰؤلاء نصيباً في النيل من هٰذه الدعوة المباركة، ومن أشهر هٰؤلاء: القس زويمر، وقد فنَّد أباطيله الأستاذ صالح بن دخيل الجار الله[3]، ومن مثل سيديو في «خلاصة تاريخ العرب»، ومن مثل جاكلين بيرين في كتابه «اكتشاف جزيرة العرب»، ومن مثل فورستر سادلير في كتابه «رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام (**١٨١٩**م)».

ومن أسوأ وأقبح وأشنع وأبشع ما كتب عن هٰذه الدعوة السلفية المباركة

---

(١) (مجلد ٥، ص ٢٨٢ - ٢٨٩، ٦٣١ - ٦٣٨).

(٢) (مجلد ١، ص ٥٨٨ - ٥٩١).

(٣) في مقال نشر له في مجلة «المقتطف» (مجلد ٢٧، ص ٢٩٥).

ما اقترفته يدا همفر في «مذكراته»، وهي طافحة بالوقاحة وقلّة الأدب، وفيها كذب وزور ومنكر، وتُهم وأباطيل ننزّه القلم عن تسطيرها، ولا نزعج القارىء الكريم برؤيتها!

سابعاً: الردود على هٰذه الدعوة المباركة «تتخذ أشكالاً تناسب البلد المنشور فيه الرد، فبينما يصرح بذٰلك في بلدٍ؛ يُسَرُّ به في بلد، ويأتي تلويحاً لا تصريحاً.

والحملةُ واحــدة، والـطريقُ قديمـة سابلة، ولهـا ورّاد، ودعـاة على جنباتها، إذا صرخ داع تجاوب الجميع بالصّراخ.

والطريق ليست علمية كما قد يظن، ولٰكنها سبيل غايتها التمكين لدعاة الباطل في أرضهم وأرض غيرهم.

ومن تلك الردود على الدعوة الإصلاحية كتاب سماه كاتبه:

١١٢ - «مفاهيم يجب أن تصحح»، طبع بمصر سنة (١٤٠٥هـ)، ثم طبع بالتصوير (الأفست) في المملكة العربية السعودية بأعداد كبيرة، ووزع سراً وعلناً في كثير من أرجاء البلاد وفي الحرمين وما جوارها أكثر.

وفي هٰذا الكتـاب «مفاهيم يجب أن تصحح» تجويز كاتبه - وتحبيذه حيناً - سؤال النبي ﷺ الشفاعة في قبره وسؤاله التوسط، وتجويزه ودعوته لطلب الغوث منه ﷺ؛ فالاستغاثة به منجاة عنده، وطلب شفاعته مشروع عنده بعد موته، وسؤاله الإعانة ونحو ذٰلك، وطرد هٰذا في الصالحين ونحوهم.

بل زاد بأنَّ قول القائل: يا رسول الله! أريد أن ترد عيني، أو يزول عنا البلاء، أو أن يذهب مرضي من الجائزات، التي لا عتب على قائلها، كما ذكره في (ص ٩٨) من كتابه.

وفي كتابه من التدليل لشُبَهه المتهافتة بالأحاديث الموضوعة والواهية والمنكرة والباطلة والضعيفة جدّاً والضعيفة شيءٌ كثير، وكثير منها يستدل به بتعسفٍ مع وهاء الدليل وضعفه.

والقوم لهم ولع بالمكذوبات الواهيات، وإعراض عن الصحاح العاليات الغاليات.

وليس هٰذا جديداً، بل شأن كل من نهج غير سبيل السلف وأتباعهم حبّ البدع وإغلاؤها؛ حتى صار وضع الحديث عند طائفة من أولٰئك والكذب على رسول الله ﷺ سهلاً خفيفاً.

ومنهم من يضع الحديث ويفتري على رسول الله ﷺ عالماً، ومنهم من يكون جاهلاً، وهاك مثالاً لهٰؤلاء وأولٰئك تُبْصِر به ما وراء ذٰلك.

جاء في كتاب «الدرر السنية في الرد على الوهابية»[1] لأحمد بن زيني دحلان (ص ٥٥):

«ذكر العلامة السيد علوي بن أحمد بن حسن ابن القطب السيد عبد الله الحداد باعلوي في كتابه الذي ألفه في الرد على ابن عبد الوهاب المسمى: «جلاء الظلام في الرد على النجدي الذي أضل العوام»، وهو كتاب جليل ذكر فيه جملة من الأحاديث؛ منها حديث مروي عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عم النبي ﷺ أسنده إلى النبي ﷺ، قال فيه: «سيخرج في ثاني عشر قرناً في وادي بني حنيفة رجل كهيئة الثور، لا يزال يلعق براطمه، يكثر في زمانه الهرج والمرج، يستحلون أموال المسلمين ويتخذونها بينهم متجراً، ويستحلون دماء المسلمين ويتخذونها بينهم مفخراً، وهي فتنة يعتز فيها الأرذلون والسفل، تتجارى بينهم الأهواء كما يتجارى

(١) انظر عنه: (رقم ٤٩).

الكلب بصاحبه».

قال: ولهٰذا الحديث شواهد تقوي معناه، وإن لم يعرف من خرجه» انتهى.

فهٰذا من وضع الرجل المذكور أو شبهه يكذب على الرسول ﷺ عياناً أمام الخلق، فيا لها من قلوبٍ تلك التي تجرؤعلى ذٰلك، ويا لها من قلوبٍ تلك التي تحبُّ أولٰئك!

يكذبون على النبي ﷺ، ويدعون محبة النبي ﷺ؛ فهل يجتمعان في قلب؟ كلا والله إلا في قلب مبتدع مأفون كاذب.

ومن العجب أنه قال: «لم يعرف من خرجه»، ولو أسنده إلى كتاب معدوم مفقود؛ لراج كذبه أكثر على الجهال، لا على العلماء الذين يعرفون نور كلام النبوة»[1].

وقد رد على كتاب «مفاهيم يجب أن تصحح» الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في كتابه الرائع «هٰذه مفاهيمنا»، وكشف عما في هٰذا الكتاب من مخالفةٍ للعقيدة السلفية الحقّة.

ومن الذين يحاربون هٰذه الدعوة، ولا يفتؤون في إثارة الشبه ضدها، ونشر الكتب الكثيرة المناوئة لها، وتوزيعها في سائر أرجاء العالم بالمجان في كثير من اللغات مؤسسة الحقيقة في استانبول بإدارة حسين حلمي أيشق.

«ومما يجدر التنبيه عليه أن كتبه ومطبوعات مكتبته لها رواج وانتشار في بلاد المسلمين، وهٰذا ظاهر من خلال الخطابات من بعض الأفراد والمؤسسات التعليمية التي تبدي مشاعرها وشكرها العميق لهٰذه الكتب

---

(١) «هٰذه مفاهمينا» (ص ٥ ـ ٦).

المهداة إليهم، والاعتراف بخطر الوهابية ووجوب محاربتها، وهٰذه الرسائل تكون مدوّنةً في آخر الكتب التي يقوم بطبعها»[1].

وقد نشر كثيراً من الكتب التي تقدم التحذير منها؛ مثل «الدرر السنية»، و «فتنة الوهابية» لدحلان، و «المنحة الوهبية» لابن جرجيس، و «الحقائق الإسلامية» لابن داود المالي وغيرها، ونشر زيادة على ما ذكرنا.

١١٣ ـ «التوسل وجهلة الوهابية»، لحامد المرزوق.

١١٤ ـ «البصائر لمنكري التوسل بأهل المقابر»، لأحمد الله الداجوي.

١١٥ ـ «المنتخبات في المكتوبات»، لأحمد القادري السرهندي.

١١٦ ـ «علماء الإسلام والوهابية»، (مجموعة أربعة كتب لأربعة من المؤلفين).

١١٧ ـ «عذاب الله المجدي لمنكر التوسل النجدي»، لمحمد عاشق القادري.

١١٨ ـ «المعتقد المنتقد»، لفضل الرسول القادري البركاتي.

١١٩ ـ «سيف الجبار المسلول على الأعداء»، لسيف الله المسلول شاه فضل بديواني.

١٢٠ ـ «الإيمان والإسلام»، لخالد البغدادي، تعليق حسين حلمي أيشق.

هٰذه نماذج وأمثلة لمن حملوا حربة العداء قديماً وحديثاً للدَّعوة

---

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٨)، وقد كتب الشيخ إسماعيل بن سعد بن عتيق دراسة حول حسين إيشق وشيء من فكره وشطحاته وانحرافاته المتعددة في دراسة مفردة لم تنشر ـ حسب علمي ـ بعد، والله أعلم.

السلفية، لذا؛ فإن التحذير منها أمر واجب وفرض لازم، ولا سيما أن دعاية بعض المعارضين قد نالت فيما مضى رواجاً وانتشاراً في الأقطار الإسلامية، وتأثر بها غير واحد كما أثرت الكتب التي كتبها بعض أدعياء العلم في نقد الدعوة والرد على الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

«أما في هٰذا العصر؛ فقد خفّت وطأة تلك الدعاية السيئة، وعرف كثير من العقلاء في سائر الأقطار والبلدان حقيقة دعوة الشيخ وصحتها، وذٰلك بفضل انتشار العلم والوعي في العالم، وبفضل ما اتصفت واشتهرت به هٰذه الدعوة من التوحيد، وتحكيم الشرع المبين، وإقامة شعائر الإسلام، وإقامة الحدود الشرعية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونشر العدل والأمان، وتمسكها بالسنة الصحيحة والقرآن، ومحاربة أهل البدع، والاهتمام بالعلم والتعليم، ونشر المدارس والمعاهد والكليات في سائر الأرجاء، وفتح الأبواب للطلاب الوافدين من مختلف البلدان، وإعانتهم بالوسائل النافعة الكافية»[1].

●●●●●

(١) «الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية» (ص ١٢) بتصرفٍ يسير.

كتب فيها طعن على المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

ومن الكتب التي فيها طعن بالدعوة السلفية من خلال الطعن في رموزها، وتشويه صورتهم عند الناس عامة، وطلبة العلم خاصة؛ ما اقترفته أيدي كثير من الناقمين عليها في تسطير مؤلفات فيها طعن ولمز على المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ فسح الله مدته ونفع به وأمتع بحياته ـ، ومن ذلك:

١٢١ ـ «الألباني شذوذه وأخطاؤه»، المطبوع منسوباً لأرشد السلفي، وهو في الحقيقة لحبيب الرحمٰن الأعظمي، كما جاء في طبعة مكتبة دار العروبة[١] بالكويت.

وقد طبع هٰذا الكتاب في الهند، ثم في مصر، ثم في بيروت، ثم في عمان، وتواصى به أهل البدع ووزعوه بالمجان، أو بأرخص الأثمان! وهو «محشو بالتجهيل، والتنقص، والسباب، والقاذع من القول»[٢]، وقد تصدى للرد عليه الأخوان علي الحلبي وسليم الهلالي في كتابٍ من ثلاثة أجزاء، طبع الأول منه بعنوان «الرد العلمي على حبيب الرحمٰن الأعظمي المدَّعي بأنه أرشد السلفي في رده على الألباني وافترائه عليه». (استدراك ٢).

---

(١) وفي مقدمتها: «وإنما نُشر هٰذا الرد قبل هٰذه الطبعة باسم «أرشد السلفي»، وهو اسم الكاتب الذي كان الشيخ حبيب الرحمٰن أملاه عليه...»!!

(٢) «الرد العلمي» (ص ٦).

١٢٢ ـ «القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع»، لعبد الله بن الصِّدِّيق الغماري.

إن كل من يقرأ هٰذا العنوان من القُرَّاء مهما كان اتجاهه ـ يتساءل في نفسه متعجباً: ماذا ارتكب الألباني من البدع ـ وهو المعروف بمحاربته إياها في محاضراته وكتبه، ومن مشاريعه المعروفة «قاموس البدع»[١] وقد نص على الكثير منها في فصول خاصة في آخر بعض كتبه؛ مثل بدع الجنائز، وبدع الجمعة، وبدع الحج والعمرة؛ فما هي البدع التي جاء بها الألباني حتى وصمه الغماري بـ «المبتدع»؟ مع أنه كان ﴿أَحَقَّ بها وأَهْلها﴾؛ لأنه هو المعروف بالابتداع في الدين، والانتصار للمبتدعة والطّرقيّين، كما يشهد بذٰلك كل من اطلع على شيء من رسائله، وحسب القارىء دليلاً على ما أقول؛ أنه شيخ الطريقة الشاذلية الدرقاوية الصديقية، وهو يفخر بذٰلك في بعض كتاباته[٢]، كما يفخر بأنه خادم السنة! وليته كان خادماً لها؛ بل نقنع منه أن لا يكون من الهادمين لها!

فإذا بدأ القارىء بقراءة كتيب الغماري؛ فسرعان ما يبدو له أن موضوعه حديثي محض يرد فيه على الألباني بعض ما انتقده عليه في تعليقه على رسالة «بداية السُّؤل في تفضيل الرسول ﷺ» للإمام العزّ بن عبدالسلام من بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وغير ذٰلك، وأنه لا علاقة له بالبدعة، ثم يتابع القارىء القراءة؛ فيجد أن الغماري كأنه شعر بأنه لم ينل من الألباني بغيته من التشهير به، وبيان جهله الذي يرميه به في رده عليه من الناحية الحديثية، لذٰلك؛ قفز إلى مناقشة الألباني في بعض المسائل الفقهية؛ ففيها يجد المسألة التي من أجلها وصم الغماري الألباني بـ (المبتدع)، ألا وهي

(١) وهو من الكتب الضائعة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٢) انظر مقدمته على كتاب أخيه الشيخ أحمد «الحسبة».

قوله بعدم شرعية زيادة كلمة «سيدنا» في الصلوات الإبراهيمية! اتباعاً لتعليمه ﷺ أمته إياها بقوله:

«قولوا: اللهم صلِّ على محمد...».

وهنا يزداد القارىء اللبيب استغراباً، ويتساءل مجدداً: كيف يكون مبتدعاً من التزم تعليم النبي ﷺ ولم يزد عليه شيئاً، ولا يكون الغماري المبتدع حقّاً وهو لا يرى هٰذا الالتزام، بل هو ينكره على الألباني[1]؟!

وقد حشا الغماريُّ كتابه هٰذا بالألفاظ النابية، والعبارات البذيئة؛ فقد رمى شيخنا المحدث الألبانيَّ بـ (اللمز، والتجهيل، والسفه، والوقاحة، والزعارة، والعرامة القبيحة، والضلالة العمياء، والافتراء، والبهت، والكذب)، وغير ذٰلك مما لا يُتَصَوَّر بذاءةً وفحشاً، مما لا فائدة للقارىء من نقل كلامه في ذٰلك إلا الأسى والحزن على حال بعض العلماء في هٰذا الزمان[2].

وبعد هٰذا؛ فإني أرجو أن يكون ظهر للقراء جميعاً من هو

---

(١) ما تقدم من كلام شيخنا الألباني في مقدمة «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٣ / ٨ ـ ٩).

(٢) من مثل قوله ـ عاجله الله بما يستحق ـ (ص ١٩): «وقد أخطأ من زعمه وهابيّاً، بل هو أعمق من الوهابيين تعصباً وأشد منهم تعنتاً، واعتمد على بعض النصوص بغير فهم، وأكثر ظاهرية من ابن حزم؛ مع سلاطة في اللسان، وصلابة في العناد لا تخطر بخلد إنسان، وهٰذا شعار أدعياء السنة والسلفية في هٰذا الزمان»!! وقوله: «فما بال هٰذا الألباني المبتدع يفرق بين المسلمين ويضلل جمهورهم.. ولم يبق من المسلمين سُنيٌّ إلا هو ومن على شاكلته من الحشوية والمجسّمة الذين ينسبون إلى الله تعالى ما لا يليق بجلاله»!! وتعدى ذٰلك إلى الكذب على شيخنا؛ فها هو يقول: «وبلغنا عنه أنه أفتى بمنع إعطاء الزكاة للمجاهدين الأفغانيين...»! وهٰذا كذب وافتراء، والواجب التثبت.

(المبتدع)[1].

ومن أشدّ الكتب سوءاً في الرد على شيخنا الألباني:

١٢٣ - كتاب «ويلك آمن، تفنيد بعض أباطيل ناصر[2] الألباني»، لأحمد عبد الغفور عطار، نشر عن دار ثقيف بالطائف في (١١٧ صفحة).

وهٰذا الكتاب مليء بالشتائم، وفارغ من العلم، وفيه زعم بتجني الشيخ الألباني على الصحابة رضوان الله عليهم وبخاصة الخلفاء الراشدين، وفيه تصريح بأن الألباني ليس لديه من العلم غير الشذوذ وتجريح خيرة الناس وأنه مجرد من الخلق إلا السيىء، وأنه (فرد حقير!) إلى غير ذٰلك من السوء والشر الذي يحسنه جميع البشر، اللهم إلا من كان على هدى وتقى، ويعلم حقوق العلماء وفضلهم، وما الذي يجب تجاههم ونحوهم، اللهم إنا نعوذ بك من الهوى، ومن ركوب ما لا يرتضى.

ومنها أيضاً كتاب:

١٢٤ - «تنبيه المسلم إلى تعدّي الألباني على صحيح مسلم»، لمحمود سعيد ممدوح.

قال شيخنا الألباني عنه في مقدمة كتابه «آداب الزفاف» (ص ٤٩ - ٥٠):

«هٰذا وأنا أكتب هٰذه المقدمة فوجئت بحاقد جديد، وباغ بغيض، ألا وهو المدعو محمود سعيد بن محمد ممدوح الشافعي المصري في كتاب له سماه «تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم»! انتقد فيه

---

(١) مقدمة «السلسلة الضعيفة» (٣ / ١٥) بتصرفٍ يسير.

(٢) انتبه حذف «الدين» مقصود، وهو مما تواصى عليه أعداء هٰذه الدعوة المباركة.

تضعيفي لأحاديث من رواية أبي الزبير عن جابر وغيرها، ولو أنه سلك فيه طريق أهل العلم المخلصين في بيان ما يمكن أن أكون قد أخطأت فيه ـ فإنه لا عصمة لأحد بعد النبي ﷺ ـ؛ لشكرته على ذلك تجاوباً مع قوله ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس».

وقول من قال: «رحم الله امرأ أهدى إلي عيوبي».

ولكنه مع الأسف الشديد سلك فيه سبيل من قبله من الحاقدين والحاسدين، الذين يخالفون سبيل المؤمنين في الرد على المخالفين بزعمهم، ولا غرابة في ذلك؛ فإنه من تلامذة محمد عوامة الحلبي، وبلديّه الشيخ أبو غدة، وهذا من أصدقاء الأنصاري! وكذلك من شيوخه بعض الغماريين المشهورين بحقدهم وعدائهم الشديد لأهل السنة والتوحيد؛ فلا أستبعد أن يكون هؤلاء أو بعضهم على الأقل هم الذين حرضوه على تأليف هذا الكتاب لأن أسلوبه فيه كأسلوبهم في التهجم والتقول والاتهام بشتى التهم: كمخالفة الإجماع مثلاً، ويكفيك من المكتوب عنوانه كما يقال!

وقد فَنَّد أخطاء هذا الكتاب مجموعة من الباحثين المنصفين، منهم:

أولاً: الشيخ عبد الرزاق بن خليفة الشايجي في كتابه «كلمة حق في الدفاع عن علم الأمة محمد ناصر الدين الألباني»، وهو من مطبوعات جمعية إحياء التراث بالكويت سنة (١٤٠٩هـ)، وقد وصف كتاب (ممدوح) بقوله (ص ١٤ ـ ١٥): «إذا أمعنت النظر فيه؛ فإنك لا ترى إلا كيلاً من الشتائم، وسيلاً من السخائم على محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني، حتى إنه عدّه من الخارقين للإجماع، وإن أتى؛ فبمنكر من القول، إلى غير ذلك من الألفاظ التي كان من المفروض أن يترفع عنها شخص مبتدىء في هذا الفن (علم الحديث) مع من أفنى عمره في خدمة السنة والدفاع عنها والذّود عن

حياضها، حتى طبقت كتبه ومؤلفاته الأرض شرقاً وغرباً، والذي لا يوجد اليوم طالب علم متبصّر إلا وقد استفاد من تحقيقاته وتخريجاته؛ فهو بحمد الله قد أصبح كالشمس للدنيا، والعافية للناس، وهو المحقق المجتهد في علم السنة رواية ودراية، والذي لا يوجد ـ بحمد الله ومنّه ـ في الأرض اليوم حسب شهادة جمع غفير من المشايخ وأهل العلم من يقاربه أو يدانيه في علمه وتحقيقاته واجتهاده. . .».

ثانياً: الشيخ طارق بن عوض الله بن محمد في كتابه «ردع الجاني المتعدِّي على الألباني»، وهو من نشر مكتبة التربية الإسلامية بمصر سنة (١٤١١هـ).

وهو ردٌّ علمي رزين على ما حواه كتاب «تنبيه المسلم» من أخطاء، جاء في أوله (ص ٤ وما بعدها) بيان عام لأخطاء كتاب ممدوح فقال: «فقد وقفتُ على كتاب لأحد الباحثين أسماه «تنبيه المسلم إلى تعدِّي الألباني على صحيح مسلم»! انتقد فيه الشيخ الألباني في أحاديث من «صحيح مسلم»، زعم هو أن الشيخ ضعفها، وأنه «تكلم عليها بما هو يؤكد خطأه ويثبت خروجه على ما قرره العلماء من صحتها وتلقيها بالقبول المفيد للعلم»، كما يقول هو في كتابه (ص ٣).

وكنت في أول عهدي بالكتاب أحسبه قصد من كتابه هٰذا القيام بواجب النصح للمسلمين، وبيان ما يمكن أن يكون قد أخطأ فيه الشيخ؛ فإنه لا عصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، والشيخ ككل البشر؛ يصيب كما يصيب الرجل، ويخطىء كما يخطىء الرجل، ولم يدَّع لنفسه عصمة من الزلل، ولا أمناً من مقارفة الخطل، وحسبه أن حسناته أكثر من سيئاته، وصوابه قد طغى على أخطائه وزلاته.

ومن ذا الـذي ترضى سجاياه كلها   كفى المـرء نبـلاً أن تعـد معـايبـه

لٰكن للأسف وجدته قد تعدى ما يوافقه عليه أهل العلم والإنصاف من حسن النصح والتوجيه إلى ما لا يرضاه عوام طلاب العلم فضلاً عن خواصهم من المغالطات المنافية للأمانة العلمية، ومن التخليط في القواعد الأصولية، ومن اتهـام الشيخ بمـا هو أبعـد الناس عنه من مخالفة الإجماع؛ والتفرد، والتناقض والتخبط، والتجري على الطعن في «الصحيحين»، وغير ذٰلك من المجازفات والمهاترات!!

وأما كلامه في الأسانيد والمتون؛ فوجدناه يرد على الشيخ، بل وعلى السابقين عليه بشواذ الروايات ومناكيرها غير مبالٍ بما قرره العلماء في هٰذا الباب.

وأما كلامه في الرجال؛ فأعجب وأعجب، فتراه إذا أراد أن يوثق رجلاً ردَّ كل التضعيفات الصريحة التي قيلت فيه بتأويلات واهية، بطريقة مضحكة مبكية، أو يشكك في صحتها وثبوتها، ثم يعارضها بما لا يقوم بنفسه فضلاً عن أن يهدم غيره!!

وإذا أراد أن يضعِّف رجلاً؛ جمع له ما يصلح وما لا يصلح ولو كان من رجال «الصحيحين» أو أحدهما، مع أنه ما قام إلا للدفاع عنهما، كما يزعم!!

وإذا أعجزه ذٰلك؛ أخذ يقطِّع كلمات الأئمة فيذكر منها القطعة التي توافق غرضه، وقد يكون فيما يدعيه من النص ما يبين أن معنى ما يقتطعه غير المتبادر منه عند انفراده، فإن لم يستطع ذٰلك؛ أهمل الكلمة كلية، ولم يعوّل عليها وكأنها ما قيلت!!

فدعاني ذٰلك إلى تعقبه فيما تعدى فيه فقط ـ وهو كثير ـ، وإلا؛ فإنه قد أصـاب في بعض المـواضـع، ولٰكنها ضاعت ـ على ندرتها ـ بين غمرات

تشنيعاته وتهويلاته.

ولم أقصد استيعاب ذلك، بل اكتفيت بالإشارة إلى بعض أخطائه المنافية للأمانة العلمية؛ فإنها كثيرة، ولو أخذت أناقشه في كل موضع أخطأ فيه؛ لطال الكتاب جدّاً، ولضاع الوقت في شيء تكفي فيه الإشارة عن العبارة، وكما قيل: «أبلغ الرد السكوت»!!

ولم أعامله بمثل ما عامل به الشيخ من التشنيع والتبديع، بل حرصت على توخي الحق، واجتناب ما كرهته له، وجمعت في ذلك هذا الكتاب الذي بين يديك، وأسميته: «ردع الجاني المتعدي على الألباني».

وقد قسمته إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: في دفع تعدي المعترض على الشيخ باتهامه بمخالفة الإجماع وبيان تناقضه في ذلك.

القسم الثاني: في ذكر نماذج من تعديه على الأسانيد والمتون.

القسم الثالث: في ذكر نماذج وأمثلة من تعديه في كلامه في الرجال.

القسم الرابع: في ذكر نماذج وأمثلة من تعديه على الشيخ الألباني نفسه وتشنيعه عليه باتهامه بما هو بريء منه.

وكان غالب ردّي مستقى من كلامه في كتابه هذا؛ فجاء وكأنه ردٌّ من نفسه على نفسه!! غفر الله لنا وله وللمسلمين».

ثالثاً: الأخ الفاضل الشيخ علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي في كتابه الجيد «دراسات علمية في صحيح مسلم»، وهو المسمى أيضاً: «كشف المعلم بأباطيل كتاب تنبيه المسلم»، من منشورات دار الهجرة، الدمام، سنة (١٤١٢هـ).

وضح فيه مفارقة مؤلف كتاب «تنبيه المسلم» منهج أهل العلم وموافقته موافقة تامة سلوك أهل الأهواء، وبيِّن فيه الادعاءات والافتراءات التي اشتمل عليها هٰذا الكتاب؛ فجزاه الله خيراً.

١٢٥ ـ «تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات»، لحسن السقاف، كتاب مطبوع عن دار الإمام النووي في جزئين، سنة (١٤١٣هـ).

هٰذا الكتاب طبع على ورق صقيل، وبثوب زاهٍ قشيبٍ!! ولٰكنه طافح بالبلايا والرزايا والطامات والافتراءات.

وقد أحسن الأخ الفاضل خالد العنبري في وصف كتاب السقاف هٰذا في كتيب له مطبوع أسماه بـ «افتراءات السقاف الأثيم على الألباني شيخ المحدثين»، جاء فيه (ص ٣ ـ ٦) ما نصه:

«لقد أطفح السقاف كتابه «تناقضات الألباني الواضحات» بالحيف والجنف، وأشحنه بالعداء والعسف؛ فأحيا معالم الجور، وأمات سنن العدل، وكاشف الشيخ النبيل بالعداوة، واستولى عليه البغي، واعتلاه التطاول؛ فكبحه عن العدل والإنصاف، ناهيك أنه استطال في عرضه، وقدح فيه وأزرى.

أيُعابُ الذين هم حفظوا الدِّ ين من الترهات والتمويه
وإلى قولهم وما قد رووه راجع كل عالم وفقيه

ففضائل الشيخ الألباني غير منكورة، وجهوده في خدمة السنة والإسلام معروفة مشكورة، وإلى الله المشتكى ممن لا يرى له حقّاً ولا حرمة، ولا يرقب فيه إلَّا ولا ذمة، ولٰكن:

ما يضير البحر أمسى زاخراً   أن رمى فيه غلام بحجر

لو رجم النجم جميع الورى   لم يصل الرجم إلى النجم

فلتمض أيها الشيخ المبارك في مسيرتك المباركة، ولا عليك فإن حسبك الله؛ ألم يمددك بثلة انبرت للذب عنك، أرأيت غيرك من مشاهير علماء هٰذا العصر ونبلائهم من يُسِّر له قريب من هٰذا الذي أكرمك الله تعالى به، ولن يصرفك ـ إن شاء الله ـ ما تلقاه من هٰذه الردود التعسفية، والتسويدات التمويهية، عن مواصلة مسيرتك لخدمة السنة المطهرة «فبعد قليل ينكشف النهرج، وينكب الزغل، ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله»، ولن تؤثر هٰذه التسويدات على ما تبثه من أنوار النبوة إلا انتشاراً وانتصاراً، ولن تزيد القلوب المطمئنة لأبحاثك السنية إلا سكينة واستبشاراً، كيف لا وهي صادرة من قلب امتلأ نوراً وحكمة ومعرفة وفهماً عن الله ورسوله، ونصيحة للأمة؟! نحسبك كذٰلك ولا نزكي على الله أحداً.

أما السَّقاف؛ فقد تمادى في غيه، وتتابع في عمايته، وأصرَّ على باطله، وأمعن في إساءته لأهل السنة؛ فهو يسميهم مشبهة وحشوية مجسمة، شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، ومن قبلهم من أئمة السلف، ومن بعدهم من أئمة المسلمين في حاضر الزمان، من أمثال الشيخ الألباني، والشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ ابن عثيمين، هٰؤلاء جميعاً وغيرهم صفحتهم مطوية عنده، ضالون منحرفون في تصوره المأفون.

بل صحابة النبي ﷺ ورضي عنهم لم يسلموا من حيفه وغِلّه؛ فأملى له الشيطان فورَّطه في الوقوع في معاوية خال المؤمنين وكاتب وحي رب العالمين، ثم تأله على الله؛ فجعله ممن قال في شأنهم: ﴿فَجَزاؤُهُ جَهَنَّمُ خالِداً فيها وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وأَعَدَّ لَهُ عذاباً عظيماً﴾، ثم جمح في

غوايته؛ فوصف هٰذا الصحابي الجليل بالنفاق والبغض لعلي!

ولم يكتف هٰذا التائه المتهوِّر بذٰلك؛ فانطلق يضرب في عشوائه متهجماً على «الصحيحين» أصح الكتب بعد كتاب الله ـ جلّ ذكره ـ يضعف منهما ما خالف عقيدته المشوبة، وعقله المضطرب؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون؛ فما أحلم الله عنك حيث أمهلك وقد تماديت في طغيانك وغيِّك، تريد أن تفرق أمر هٰذه الأمة، وتزاحم اعتقاد السلف، والقضاء عليه.

«فيا من آذى نفسه بخط مائل عن الصراط المستقيم؛ فاجترح السيئات، وطاف بقلبه طائف الهوى، وارتمى في مجاهل الضلال البعيد؛ فقارف الشبهات والشهوات، ارجع إلى رياض أهل السنة والحديث...».

وشنع السقاف في كتاباته على الدعوة السلفية وأئمتها قديماً وحديثاً، بعباراتٍ تنبىء عن حقد، ونقولات تدلك على جهلٍ فاضح، وقلّة تحقيق، وقصور باعٍ في العلم، بل تعصُّب ذميم يعمي عن الحق والصواب، إن لم نقل: يكشف عن ضلال غارق صاحبه فيه، يجعله لا يرى النور ولا الطريق الموصلة إليه، من مثل كتبه:

١٢٦ ـ إعلام الخائض بتحريم القرآن على الجنب والحائض»[١].

١٢٧ ـ «تحذير العبد الأوّاه من تحريك الأصبع في الصلاة»[٢].

١٢٨ ـ «القول المبتوت في صحة حديث صلاة الصبح بالقنوت».

---

(١) انظر ما كتبناه عنه في تعليقنا على «الخلافيات» للإمام البيهقي (١ / ٥٠٦ و٢ / ١٨ و٢٨).

(٢) انظر ما كتبناه عنه في تعليقنا على «تزيين العبارة بتحسين الإشارة» لعلي القاري.

١٢٩ ـ «إمعان النظر في مسألتي المسح على الجوربين وجمع الصلاتين في المطر».

١٣٠ ـ «الأدلّة الجليّة لسنة الجمعة القبلية».

وغيرها كثير مما ينادي على أن صاحبها لا علم له بالقواعد الحديثية، وأنه يتأرجح في تمسكه بكلام العلماء والحفاظ، ويأخذ ما شاء منه ويدع ما شاء، وأنه يبتر كلامهم في كتبه، ويزيد عليه ما شاء ليوافق الذي عنده، وليت الأمر سلم إلى هٰذا الحدّ، وإنما تعداه إلى التطاول على الفضلاء قديماً وحديثاً، ويظهر ذٰلك جليّاً في كثير من عناوين كتبه، مثل:

١٣١ ـ «تطهير الصديد النازف من فم الدكتور مروان المجازف».

١٣٢ ـ «الرد المنيف على إمام التزييف».

١٣٣ ـ «تهنئة الصديق المحبوب بمغازلة سفر المغلوب».

١٣٤ ـ «تنبيه أهل الشريعة لما في كتب الأشقر من الأخطاء الشنيعة».

أما عن تخليطه وتخبطه في العقيدة؛ فهو كثير، وحدّث عنه ولا حرج، يظهر ذٰلك في كتبه وتعليقاته على الكتب، ومن الأخير تعليقاته على الكتب التالية:

١٣٥ ـ «دفع شبه التشبيه»[١]، لابن الجوزي.

١٣٦ ـ «إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي»، للغماري.

١٣٧ ـ «فتح المعين بنقد كتاب الأربعين»، للغماري أيضاً.

ومن الأول كتبه الكثيرة؛ منها:

---

(١) انظر نقض ما كتبه السقاف في مقدمته لهٰذا الكتاب في مجلتنا «الأصالة».

١٣٨ ـ «عقيدة أهل السنة والجماعة».

١٣٩ ـ «بهجة الناظر في التوسل بالنبي الطاهر».

١٤٠ ـ «الإغاثة بأدلَّة الاستغاثة».

١٤١ ـ «التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحدّ».

١٤٢ ـ «إلجام المفتري العنود المتمسلف عمر محمود».

١٤٣ ـ «التنديد بمن عدَد التوحيد»[1].

١٤٤ ـ «إلقام الحجر للمتطاول على الأشاعرة من البشر».

١٤٥ ـ «الأدلة المقوّمة لاعوجاجات المجسِّمة».

١٤٦ ـ «البشارة والإتحاف فيما بين ابن تيمية والألباني في العقيدة من الاختلاف».

١٤٧ ـ «الشماطيط فيما يهذي به الألباني في مقدماته من تخبطات وتخليط».

١٤٨ ـ «التحذيرات الهامة من تدليس وأخطاء الحلبي وخطرها على العامة».

١٤٩ ـ «تلقيح الفهوم العارية في نفي لفظ «أين الله» وعدم ثبوته في حديث الجارية».

وقـد كشف أخطاء السقاف وتحريفاته وتمويهاته جمع من الأفاضل، وذٰلك في خط الدفاع عن العقيدة السلفية؛ فسالت على أسلّات ألسنتهم، وأسنّة أقلامهم تحذيراتٌ بليغات، وصرخات مشفقات على طلبة العلم ممن لم يستقر لهم قرار، ولا زالوا في حيرةٍ واضطراب؛ فعسى أن يعرفوا حقيقة كتب السقاف وخطورتها على منهج أهل الحق والصواب، ومن هٰؤلاء:

---

(١) ورد عليه الشيخ عبد الرزاق ابن الشيخ عبد المحسن العباد في كتاب مطبوع.

* الأخ الشيخ سليمان ناصر العلوان في كتبه:

١ - «الكشاف عن ضلالات حسن السقاف»، طبع دار المنار - الرياض.

٢ - «القول المبين في إثبات الصورة لرب العالمين»، وهو نقض لرسالة السقاف «أقوال الحفاظ المنثورة لبيان وضع حديث: «رأيتُ ربي في أحسن صورة»»، نشر دار الأنصار ببريدة.

وله رد مطول على «دفع شبه التشبيه»، وتعليقات السقاف عليه أسماه بـ:

٣ - «إتحـاف أهـل الفضل والإنصاف بنقض كتاب دفع شبه التشبيه وتعليقات السقاف».

* الأخ الشيخ علي حسن الحلبي في كتابَيْه:

٤ - «الأنـوار الكاشفة لتناقضات الخساف الزائفة وكشف ما فيها من الزيغ والتحريف والمجازفة»، نشر دار الأصالة.

٥ - «الإيقاف على أباطيل قاموس شتائم السقاف»، نشر دار الأصالة، وهو رد على كتاب السقاف «قاموس ألفاظ الألباني».

* الشيخ عبد الكريم بن صالح الحميد في كتابه:

٦ - «الإتحاف بعقيدة الإسلام والتحذير من جهمية السقاف».

* الأخ الشيخ خالد العنبري في كتابه:

٧ - «افتراءات السقاف الأثيم على الألباني شيخ المحدثين».

وغيرهم كثير.

وأخيراً نقول للطاعنين ولا سيما لصاحب «التناقضات»[1]:

«فماذا تريدون من الشيخ ناصر الدين، وقد علمتم صيته في الآفاق، بأنه وقف حياته واشتهر أكثر عمره ـ زهاء ستين سنة ـ في خدمة السنة المطهرة، التي لا غنى لكّم عنها، ولو تركتموها لضللتم، تريدون أن لا يتغير له اجتهاد، هٰذا محال؛ لأنه من لوازم الإنسان، ثم إذا تغيرت اجتهاداته في الحكم على يسير من الأحاديث، كما تغيرت اجتهادات من قبله في الحكم عليها؛ فما برحتم تصدقون فيه غمراً غير معروف تلوث لسانه بالطعن في أصحاب نبيكم ﷺ، وغمز أحاديثه في «الصحيحين» بالشذوذ والوضع، فضلاً عن جهميته وتشيعه ومصائب أخرى، مثل وقوعه في علمائنا علماء السنة، كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، ونبذه لهم بأنهم مجسمة ومشبهة ومنحرفة؛ أهٰكذا علمكم نبيكم ﷺ تبجيل العلماء، أهٰكذا تردون جميل الشيخ الذي أنفق أكثر الأوقات ومعظم الراحات في خدمة حديث نبيكم، تسمعون فيه تشنيع متهوك يعكس الحقائق ويغير الوقائع ويلبس الحق بالباطل؟ يا لله للشيخ!!

واعلموا ـ بصركم الله بحقائق الأمور وألزمكم الإنصاف ـ أن وقوع هٰؤلاء المبتدعة في الشيخ ناصر وإظهاره بمظهر التناقض ليس المراد منه مجرد نقد الشيخ، بل غايتهم مزاحمة المنهج السلفي والقضاء عليه، وذٰلك بالطعن في أعلامه، ومن ثم قال من قال من السلف: علامة أهل البدعة الوقيعة في أهل السنة»[2].

وأخيراً... ننبّه على جملة أمور:

---

(١) انظر ما كتبناه عنه في تعليقنا على «الخلافيات» للبيهقي (١ / ٢٣٩).

(٢) من كلام الأخ خالد العنبري حفظه الله ورعاه.

الأول: ليس مرادنا من ذكر ما سطرناه آنفاً مهاجمة من رد على الشيخ الألباني، وإنما مرادنا التنبيه والتحذير على من أراد الطعن في الدعوة السلفية من خلال الكلام على رموزها والطعن فيهم، وإلا؛ فهناك كثيرون ممن ردوا على الشيخ بأدبٍ، وخلافهم معه خلاف علمي، ولا ضير في ذلك؛ فإن في الردود فوائد، ولكن ضمن حدود وقواعد.

الثاني: أشرنا إلى أشهر الردود وأشدها أثراً، وأسوئها أسلوباً، وأبعدها عن الحق، وتكاد تكون خالية من العلم، اللهم إلا التعالم والتطاول.

الثالث: لا ينبغي أن ينسى بهذا الصدد ونحن نتكلم عن أعداء الدعوة السلفية وأعلامها ورجالاتها محمد زاهد الكوثري[1] ومريديه، الذين أخذوا على أنفسهم عهداً أن لا يتركوا علماً من أعلام السنة والحديث والتوحيد؛ إلا ويتّهموه ويطعنوه.

«ففي «تأنيب الخطيب» للكوثري الطعن بعشرات، بل مئات من ثقات الرواة وجبال الحفظ، نقضه فيها وذبّ عنهم الإمام المعلمي رحمه الله في كتابه العجاب «التنكيل...».

وفي «مقالاته» أيضاً (ص ٤٠٢ و٤٠٩) رمي عبدالله ابن الإمام أحمد، وابن خزيمة، وعثمان بن سعيد الدارمي بأن في كتبهم شركاً وآراءً وثنية!!

وسيل سبابه وطعونه في شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم معلوم معروف عند أقل نظرة يُسرِّحها الباحث في تعليقاته وكتبه!!

وهكذا ـ أيضاً ـ من سلك سبيلهما وسار على دربهما كالإمام

---

(١) وقد كتبت عشرات الرسائل في التحذير منه.

وانظر ما قدمناه: (ص ٢٢٨ وما بعدها).

الشوكاني؛ فقد نقل فيه كلمة بعض خصومه التّلفى أنه يهودي مندس بين المسلمين (!!) ثم أيدها ووافقها!!

إلى سلسلة من الكلمات التي لا تحوي إلا أبلغ صور الذم في مقدمي الأمة وصفوة الأئمّة!

ثم جاء بعد نفاق هٰذا الكوثري تلميذه وربيبه الذي رباه على نسقه وصنعه على عينه؛ من إليه ينتسب، وعنه يذب ويدافع، وهو عند كل صَفَيّ المنهج مشهور، لا ليُتَّبع وإنما لأنه محذور ذو شرر!!

وترى في كتاب «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة» لأخينا الكبير المفضال فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، ما يعرفك بحقيقة هٰذا التلميذ وشيخه، ويكشف لك ما حاولا تزيينه وزخرفته وإظهاره على غير حقيقته بالأدلة الصريحة، والبراهين الساطعة، والحجج الجليلة «من غير سرف ولا مخيلة».

واليوم نرى أن موجة هجوم المبتدعة وأذيالهم قد بدأت تأخذ مساراً آخر؛ إذ لما كشف الله سبحانه حقيقتهم، وأظهر مكنون قلوبهم؛ علم عقلاء الفضلاء ونبلاء العلماء أن بضاعة هٰؤلاء في سوق الحق كاسدة، وأن تلبيساتهم وتدليساتهم لا تنطلي إلا على ذوي العقول والآراء الفاسدة!

فيمَّم هٰؤلاء الخائبون وجوههم، وريشوا سهامهم نحو المعاصرين من أئمة السنة، لا يألون جهداً في تسويد الردود عليهم، وتوجيه الطعون إليهم بعبارات باردة، وكلمات ممجوجة، ورسالات بالحق محجوجة.

ولست هنا مفرغاً سائر ما عندي مما طعنوا به على عدةٍ من علمائنا وشيوخنا، ولٰكني أفردت الساعة أشهر ثلاثة ممن دعا بقوة للعقيدة السلفية والمنهج السلفي، وكان آخرهم علم السنة، وبقية السلف، ومحدث العصر؛

أستاذنا الجليل محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله، ومتع بحياته، وفسح في عمره قائلاً فيه ـ بادىء بدءٍ ـ ما قاله الإمام الحاكم في شيخه الحافظ أبي علي النيسابوري: «لست أقول متعصباً لأنه أستاذي، ولٰكنْ لم أر مثله قط»[1].

وإذا نظرت ـ أخي القارىء ـ نظرة تأمل وتفحص ترى أن غالب من رفع عقيرته بالرد على هٰذا الشيخ الجليل هم من أهل البدع والضلال، والانحراف عن السنة ونهج التوحيد الصافي، ابتداءً من الشيخ عبد الله الحبشي الهرري في كتابه «التعقب الحثيث على من طعن فيما صح من الحديث» ـ ورد عليه شيخنا ـ، ومروراً بذاك التلميذ الهالك في محبّة شيخه والتعصب له، ثم مروراً بتلميذ لهٰذا التلميذ، وهو صاحب «تنبيه المسلم» ردّاً عليه، وهتكاً لباطله، وإظهاراً لفساد تسويداته وانتهاءاً ببعض المتعصبة الهلكى، الذين طلعوا علينا بعبارات سودوها في بعض ما كتبوه طعناً بهٰذا الشيخ، لا أقول: بشخصه ـ فالإسلام ـ ولله الحمد ـ مبناه على النصوص، لا على الشخوص ـ، ولٰكن طعناً بمنهجه العلمي، ودعوته المباركة، التي جاءت لتفسد على ذوي البدعة بدعهم وأباطيلهم، وتؤرق عليهم مضاجعهم.

كمثل ما قاله عنه صابوني العصر (!) في رسالته التي لها مما «كشفته» نصيب أوفر، المسماة بنقيض اسمها: «كشف الافتراءات..» (ص ٧٠): «فهو ليس بمصاولٍ ولا بمقارع أمام فرسان الميدان، وله غرائب وعجائب في التصحيح والتضعيف يندى لها جبين الإنسان...»[1].

وهٰذا كلام من أعجب العجب... فهٰذا الرجل الصابوني ليس له أدنى معرفة بالحديث وعلومه... فكيف يجرؤ على الكلام في هٰذا الإمام الجهبذ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦ / ٥٤).

الذي أمضى من حياته أكثر من نصف قرن في خدمة السنة، وتمييز صحيحها من سقيمها، وفي تقرير أحكامها وتوطيد أركانها؛ علماً وعملاً، دعوة وجهاداً؟!

ولقد رَدَّ كلمة الصابوني هٰذه فضيلةُ الشيخ بكر أبو زيد في رسالته الماتعة: «التحذير من مختصرات محمد الصابوني في التفسير» (ص ٤١) حيث قال بكلمات وجيزة عالية عزيزة:

«وهٰذا عين التجاهل وغمط الناس أشياءهم بغير حق، وارتسام علمية الألباني في نفوس أهل العلم ونصرته للسنة وعقيدة السلف أمر لا ينازع فيه إلا عدو جاهل، والحكم ندعه للقراء؛ فلا نطيل».

هٰذا هو كلام أهل السنة ودعاة الحق؛ كثر الله أمثالهم، وبارك فيهم، ونفع بعلومهم.

وما نبزات الغماريين الثلاثة وردودهم عنك ببعيدة، وكلها - ولله الحمد - منقلبة عليهم، مردودة إليهم!

وهٰكذا أشباه هٰؤلاء المبتدعة وأشياعهم وظلالهم في مختلف البلاد، هم على وتيرة واحدة، وطريق واحد، وهدف واحد:

فوتيرتهم العصبية والتقليد والابتداع.

وطريقهم السب والتجديع والطعن والتشهير.

وهدفهم تعميق البدع والتنفير من دعاة السنة والتوحيد.

ولن أطيل - أكثر - بذكر شواهد وأدلة تؤكد ما قلت، وتثبت ما بينت، وليس هٰذا كله سوى غيض من فيض، لٰكن فيه كفاية لطالب الحق؛ حتى

يعرف حقيقة الطاعنين، وجهالة الأدعياء المتعالمين!»[1].

«لقد كشفت الدعوة السلفية فضائح الفرق الضالة ومخازيها في عصرها، ولا تزال تقضّ عليها مضاجعها في عصرنا هٰذا.

وكما أن أئمتها أوذوا من قبل أهل البدع والأهواء كثيراً في حياتهم، كذٰلك بعد مماتهم حتى الآن لا يرقب فيهم أعداؤهم إلّا ولا ذمة، ولا يألون جهداً في الغض منهم، والحط من قدرهم، والنيل من كرامتهم، وتشويه أفكارهم، وتقليل أهميتهم في أعين السذّج الرعاع من الناس.

ولقد رأينا بعض النماذج من مخازي الأعداء قديماً وحديثاً، ما يوجب على كلّ رجل يدعي نصرة الالتزام بالكتاب والسنة أن يكشفها بدون أن يخاف في الله لومة لائم، راجياً المولى العلي القدير الأجر والثواب، ثم دفاعاً عن دعوة السلف الصالح وأنصارهم ـ وعلى رأسهم شيخ الإسلام ـ؛ كتبت هٰذه السطور.

أحبّ الصالحين ولست منهم ... لعلّ الله يرزقني صلاحا

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل»[2].

●●●●●

(١) «كشف المعلم بأباطيل كتاب تنبيه المسلم» (ص ١٠ ـ ١٣).

(٢) «دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في الحركات الإسلامية المعاصرة» (ص ٣٦٦).

كتب فيها محاذير ومخالفات شرعية

وينبغي أن يحذر من الكتب التي فيها مدح للمحرمات، أو ترويج لما يخالف الأخلاق والآداب الشرعية، وكذا كتب اللهو والمجون[1]، مثل:

١٥٠ ـ «كتاب في العشق»، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي الحكري الحافظ علاء الدين (ت ٧٦٢هـ).

وقف عليه العلائيُّ الحافظُ في سنة (٧٤٥هـ) وهو في سوق الكتب بالقاهرة، فوجده قد تعرض فيه لذكر الصِّدِّيقة عائشة؛ فأنكر عليه ذلك، ورفع أمره إلى الموفق الحنبلي فاعتقله بعد أن عزَّره؛ فانتصر له جنكلي بن البابا وخلَّصه[2]. وقد رد عليه أحمد بن عبد القادر القيسي (ت ٧٤٩هـ) بكتابٍ يهجوه فيه، قد رآه ابن حجر[3]. ومغلطاي عالم كبير، وله بعض المصَّنفات النافعة المفيدة؛ فلعله رجع عما وقع منه في كتابه هٰذا، والله أعلم. ومن مثل:

(١) مع القول بأنّ كتب المجون أخفُّ ضرراً من كتب البدع والضّلالة، قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣/٢-٣) في درجات إنكار المنكر: «فإنكار المنكر أربع درجات: . . . الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه، . . . والرابعة محرمة، فإذا رأيت . . . الرجل مشتغلاً بكتب المجون ونحوها وخفت من نقله عنها انتقاله إلى كتب البدع والضلال والسحرة؛ فدعه وكتبه الأولى».

(٢) «الدرر الكامنة» (٤ / ٣٥٢).

(٣) انظر: «الدرر الكامنة» (١ / ١٧٥).

١٥١ ـ «مقامات عبد الله بن أبي المظفر محمد بن علي بن محمد بن علي الهروي» (ت ٦٣٨هـ).

قال ابن حجر:

«كـان سيء الطريقة، غلب عليه المجون والسخف، وجمع مقامات في الهزل، وأسن وعجز وهو على طريقته في التهتك»[١].

١٥٢ ـ تصـانيف لمحمد بن إبراهيم الفخر الفارسي الصوفي (الراوي عن السِّلفي)، (ت ٦٢٢هـ).

قال الـذهبي: «رأيت له تصـانيف على طريقـة الصـوفية الفلاسفة؛ فساءني ذٰلك منه، وكان كثير الوقيعة في العلماء مُغرىً بوصف القدود والخدود والنهود»[٢].

١٥٣ ـ «برق النقاء»، لفخر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد ابن طاهر الشيرازي الفيروز آبادي الشافعي (ت ٦٢٢هـ).

قال الذهبي: «قلت: خطبة كتابه «برق النقاء»: الحمد لله الذي أودع الخدود والقدود الحُسن واللمحات الحُورية السالبة إليها أرواح الأحرار»[٣].

فهٰذه التفصيلات فيما يهيِّج الغريزة، وينشر الرذيلة، مما ينبغي اجتنابُه والبُعدُ عنه، والله الموفّق.

---

(١) «لسان الميزان» (٣ / ٣٤٣).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣ / ٤٥٢).

وانظر: «العلم الشامخ» (٢٤٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٢ / ١٨١).

وانظر: «العلم الشامخ» (ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦).

ومن شؤم عدم مراعاة الشريعة في ضبط الألفاظ، وتجاوز ذلك إلى حد فيه تجاوزات، وما وقع لبعض الفقهاء ممن ذكره بعضهم بالثناء الحسن، ولكن عوقب على صنيعه بالقتل، وهذا التفصيل:

كتب عبد الله بن محمد بن علي بن الحسن أبو المعالي المعروف بـ «الميانجي» (ت ٥٢٥هـ)

قال ابن قاضي شهبة: «وصنف كتباً على طريقة الفلاسفة والباطنية؛ فحمل إلى بغداد مقيداً، وسجن ثم رد إلى همذان وصلب فيها، وقال الذهبي: صلب على ألفاظ كفرية، وقال السبكي: التُقط من أثناء تصانيفه تشنيعة ينبو عنها السمع؛ فحبس، ثم صلب ظلماً، وقال ياقوت: تمالأ عليه أعداؤه؛ فقتل صبراً». من كتبه التي عوقب عليها:

١٥٤ ـ «زبدة الحقائق».

١٥٥ ـ وله: «مدار العيوب» في التصوف.

١٥٦ ـ و «الرسالة اليمنية».

١٥٧ ـ ورسالة «شكوى الغريب»[١].

قلت: و «زبدة الحقائق» ورسالة «شكوى الغريب» كلاهما من مطبوعات طهران، نشرهما عفيف عسيران، الأولى سنة (١٩٦١م في ٢٠٣ صفحة)، والأخيرة سنة (١٩٦٢م في ٨٦ صفحة).

١٥٨ ـ «المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيّات والتنبيه على بعض البدع

---

(١) «الأعلام» (٤ / ١٢٣).

وانظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٧ / ١٢٩).

والعوائد التي انتحلت وبيان شناعتها وقبحها»، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي، الشهير بـ«ابن الحاج» المالكي (ت ٧٣٧هـ).

وهو مطبوع في أربعة مجلدات في مصر قديماً، وبالأفست في بيروت.

والكتاب فيه بيان لمفردات البدع، وهو مفيد من هٰذا الجانب؛ إلا أنه استحسن فيه ـ من غير قصد ـ بعض البدع، وبعض البدعِ التي فيه ليست مما ينكر، ولذا؛ قال عنه ابن حجر في «فتح الباري»: «وهو كتاب كثير الفوائد، كشف فيه عن معايب وبدع يفعلها الناس، ويتساهلون فيها، وأكثرها مما ينكر، وبعضها مما يحتمل»[1].

ومن البدع التي فيه قوله: «إنه ينبغي أن لا يذكر حوائجه ومغفرة ذنوبه بلسانه عند زيارة قبره ﷺ لأنه أعلم بحوائجه ومصالحه!»، وقوله: «لا فرق بين موته ﷺ وحياته في مشاهدته لأمته ومعرفته بأحوالهم ونيَّاتهم وتحسُّراتهم وخواطرهم»!!

قال شيخنا الألباني في آخر «أحكام الجنائز» (ص **٣٣٦**) بعد أن أورد هٰذين البدعتين، وختم بهما كتابه؛ قال:

«ومما يؤسف له أن هٰذه البدعة والتي بعدها قد نقلتها من كتاب «المدخل» لابن الحاج (**١ / ٢٥٩، ٢٦٤**) حيث أوردها مسلَّماً بها كأنها من الأمور المنصوص عليها في الشريعة! وله من هٰذا النحو أمثلة كثيرة سبق بعضها دون التنبيه على أنها منه، وسنذكر قسماً كبيراً منها في الكتاب الخاص بالبدع إن شاء الله تعالى، وقد تعجب من ذٰلك لما عُرِفَ أن كتابه هٰذا مصدر

---

(١) انظر كتابنا: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ١١٤٩).

عظيم في التنصيص على مفردات البدع، وهٰذا الفصل الذي ختمت به الكتاب شاهدُ عدلٍ على ذٰلك، ولٰكنك إذا علمت أنه كان في علمه مقلِّداً لغيره، ومتأثّراً إلى حدٍّ كبير بمذاهب الصوفية وخزعبلاتها؛ يزول عنك العجب، وتزداد يقيناً على صحة قول مالك: «ما منا من أحد إلا رَدَّ ورُدَّ عليه؛ إلا صاحب هٰذا القبر ﷺ» انتهى.

قلت: وقد كشف المخالفات التي فيه الشيخ عبد الكريم بن صالح الحميد في كتيب مطبوع سنة (١٤١١هـ) بعنوان: «السراج لكشف ظلمات الشرك في مدخل ابن الحاج»، ومما جاء فيه (ص ٥ ـ ٦): «وقد احتوى الكتاب ـ وهو أربعة مجلدات ـ على أحاديث موضوعة، وحكايات مكذوبة، وشطحات منكرة، غير الدَّعوة إلى الشرك الأكبر، والبدع، مع أن فيه أشياء حسنة، لٰكن الملاحة بالقباحة لا تفي، فمن بنى غرفاً عليّة، وبذل جهده وطاقته في زخرفتها وتزويقها مع إهماله توثيق أساس بنائه؛ فحاله لا تخفى»، ثم أخذ في سرد المنكرات والشركيات التي فيه، مثل: دفاعه عن الحلاج في (١ / ٢١)، وحمله عبارته «ما في الجبة إلا الله» على محملٍ غير سائغ، وجوّز فيه (١ / ٢٥٤) التوسل بأصحاب القبور، وفيه (١ / ٣٥٥) التبرك بالقبور وجواز شد الرحل إليها، وفيه (٢ / ١٤٨) يرى أن التأويل هو الصحيح في صفات الله!! ويؤول في (٢ / ١٤٩) صفة الضحك لله عز وجل وكذٰلك صفة الاستواء، ويؤول في (٢ / ١٥٢) صفة الساق لله عز وجل، وذهب فيه (٣ / ١٤٦) إلى حياة الخضر عليه السلام، وذهب أيضاً في (٣ / ١٩٤) إلى جواز رؤية النبي ﷺ في اليقظة! (استدراك ٣).

● ● ● ● ●

ثغرات وسلبيات الكتب والدراسات الفقهية المعاصرة

ولا يفوتنا في الختام أن نلقي نظرة سريعة على الثغرات والسلبيات الموجودة في الكتب الفقهية المعاصرة.

«فهي تتأثر أحياناً ـ من حيث لا تشعر ـ بالأقاويل والشبهات التي يطلقها أعداء الإسلام عن الإسلام، بحيث يجعل الكاتب همّه دفع الشبهات وإبطالها والدفاع عن الإسلام، وموقف «الدفاع» ـ دائماً ـ موقف ضعف؛ فيجرّه الحرص على تبرئة ساحة الإسلام إلى نفي بعض الحقائق الثابتة، أو نسبة بعض الآراء الغربية إلى الإسلام.

فمن يدافع عن الإسلام ضد هجوم المستشرقين عن الجهاد؟! يشتطّ فيزعم أن الحرب في الإسلام دفاع لا هجوم، ويلوي أعناق النصوص والأحداث التاريخية لكي يفسرها على تأييد ما ذهب إليه.

ومن يراجع كتاب «آثار الحرب في الفقه الإسلامي» للدكتور وهبة الزحيلي، أو كتاب «العلاقات الدولية في الإسلام» للشيخ محمد أبي زهرة ـ وغيرهما كثير وكثير ـ؛ يجد مصداق ذلك.

وعموماً؛ فقد أصبحت قضايا السِّلم، والحرب، والجزية، والعلاقات الدولية، ومعاملة الذميين والمشركين، وقضايا الحكم والتقنين، والرق، وتعدد الزوجات... وغيرها لا تطرق إلا من خلال منطق ضعيف واهن مهزوم.

كما تتأثر ـ أحياناً ـ بالواقع المرير الذي تعيشه الأمة الإسلامية المضطهدة، المغلوبة على أمرها، الشاردة في الجملة عن هدي ربها وسنة نبيها محمد ﷺ؛ فتلتمس للناس المعاذير والمسّوغات التي تهوّن من شأن المنكرات والمحرمات، وتستجيب لضغط الواقع وثقله على النفس البشرية؛ فتؤول النصوص الصريحة، وتضعف الآثار الصحيحة.

وبعض الباحثين ـ اليوم ـ يتناولون تلك الموضوعات على استحياء، وفي أعماقهم خضوع واستخذاء للواقع يمنعهم من الانسياق وراء دلالات النصوص المجردة، ويعكّر سلامة تلقيهم، ويجعلهم رهينة التأثر بالأوضاع القائمة المتعارف عليها.

وقلّما تجد من يتحدث عن موضوعات الربا والحكم بغير ما أنزل الله، والتأمين، وعمل المرأة ومشاركتها السياسية... إلخ؛ إلا وتجده مستجيباً لتزيين الواقع الذي لا يرى له مدفعاً.

والحق أننا مهما عجزنا عن تغيير هٰذا الواقع أو ذاك، أو الاستبدال به خيراً منه؛ فإن هٰذا لا يبيح لنا تبريره وتحسينه، واعتباره أمراً مشروعاً أو مباحاً؛ إذ إننا ـ بذٰلك ـ نضخم الانحراف ونزيده رسوخاً، وننقله من كونه انحرافاً طارئاً ينبغي أن تعمل الأجيال على تعديله إلى وضع سليم لا شيء فيه، وهٰذا ـ بحد ذاته ـ انحراف قد يكون أخطر من الانحراف الأول.

ومن جرّاء التأثر بما يطلقه أعداء الإسلام من شبهات، والتأثر بالواقع المرير للأمة؛ نشأ في أوساط المسلمين مدرسة فكرية بدأت تتبلور ملامحها، وتحاول رسم أصولها وقواعدها، ودراسة بعض القضايا الجديدة على ضوء تلك الأصول، وهي ما يمكن أن نسميها بـ «المدرسة العقلانية»، والتي هي امتداد لخط المعتزلة في إطلاق الفكر وتسليطه على النص، واعتبار العقل

«حكماً» تردّ إليه النصوص المحكمة!

ومن تناقضات هٰذه المدرسة العجيبة أنها تسلك مسلكاً ليناً مع النصارى واليهود والملاحدة، وقد تعتبرهم مؤمنين مؤهلين لدخول الجنة، ومع الحكام الجائرين المبدلين لشرع الله، في ذات الوقت الذي تشنّ فيه حملاتها الضارية على سلف هٰذه الأمة ـ بحجة دراسة التاريخ وتقويمه ـ، وعلى من اختط سبيلهم من العلماء العاملين؛ لأنها تعتبرهم حجر عثرة في طريقها المعوج[1].

ومن المآخذ على الدراسات الفقهية المعاصرة جانب الضعف العلمي وعدم هضم التراث الفقهي والحديثي الذي يعتبر قاعدة للانطلاق في الدراسة والفتوى والتأليف.

ومن العجيب أن الدراسات الشرعية أصبحت حمىً مستباحاً لكل من شاء، سواءً في كبير الأمور أو صغيرها ـ وليس فيها صغير ـ؛ حتى أصبحت القضايا الخطيرة في الإسلام في متناول أيّ باحث ـ مهما كان ـ.

ولذلك؛ فلا غرو أن يخالف ما أجمع عليه المسلمون خلفاً عن سلف، أو يؤيد رأياً شاذّاً منبوذاً تجاوزه الزمن، أو ينقب في فقه الرافضة أو من شاكلهم على بعض الآراء التي تروق له ويقدمها للمسلمين على أنها فقه الإسلام ورأي علماء الإسلام.

وكم رأينا من «الصحفيين» أو «صغار الطلبة» من يجازف في القول، ولا يتورّع عن الخوض فيما لا يحسن... ويكتب وينشر ويناقش، ومن ذا يحاسبه أو يعاتبه؟

---

(١) وجزء كبير من تراث هٰؤلاء هو عبارة عن مقالات في مجلات معروفة الاتجاه تتبنى ما يُسمى ـ تضليلاً ـ بـ «اليسار الإسلامي»!

وحين تدرس الكتب المعاصرة القضايا الجديدة النازلة يبلغ بها الشطط مبلغه باعتبار أن هٰذه القضايا لم يسبق أن تحدث عنها العلماء، واعتبارها أيضاً مما يمسّ الواقع، وقد تكون حاجة الناس إليه قائمة ـ في غيبة المنهج الإسلامي الصحيح ـ، وقد يلتبس في هٰذه القضايا الحق بالباطل، ويختلط الصحيح بالسقيم، والخطأ بالصواب.

ولو نظرنا إلى ما كتب في موضوع التأمين أو المعاملات المصرفية الجديدة، أو طفل الأنبوب، أو سواه؛ لوجدنا العجب العجاب.

ويبقى أن معظم ما كتب في العصر الحديث هو من نوع الدراسات المتخصصة؛ سواء كانت بحوثاً، أو رسائل جامعية، أو غيرها؛ أي: أنها تناقش موضوعاً واحداً وتحاول طرق جميع جوانبه، وهٰذا له إيجابياته من نواح، ولٰكن يبقى أن الساحة لا زالت خالية من عمل فقهي متكامل، وإن كانت ثمة محاولات متفرقة لا نستطيع عرضها وتقويمها لأنها لم تظهر حتى الآن كجهدٍ مكتمل.

اللهم إلا الموسوعات التي عنيت بتدوين نوع من القضايا الفقهية كقضايا (الإجماع) مثلاً.

ومن خلال هٰذه النظرة التقويمية العجلى للتراث الموروث وللدراسات المعاصرة؛ تبدو الحاجة ماسّة إلى جهود كبيرة في هٰذا المضمار بحيث تكون جهوداً جماعية ـ لا فردية ـ؛ تردّ الحق إلى نصابه، وتقرّب الشرع إلى عامة الناس وخاصتهم، وترسم الصورة الصحيحة للإسلام متلافيةً العيوب والأخطاء التي وقع فيها هٰؤلاء وأولٰئك»[1].

---

(١) «ضوابط للدراسات الفقهية» (ص ٢٨ ـ ٣٣).

ولا بأس أخيراً من التمثيل ببعض الكتب والفتاوى التي بُلِيَ فيها المسلمون هٰذه الأيام، وهي تخالف ما شرعه الإسلام، وستبقى وصمة عارٍ في جبين أصحابها على مر الدهور والأيام، ونبدأ بكليات وعمومات ثم نمثل بجزيئات ومفردات.

كتب عبد الله الحبشي وفتاويه

انتشرت في بعض الأقطار الإسلامية فتاوى وكتب لشخص يدعى «عبد الله الحبشي الهرري»، ويطلق على أتباعه «الأحباش» أو «الهرريون» نسبةً لشيخهم، وهٰذا الشخص له من الآراء الشاذّة والأقوال الساقطة التي ضمنها في غير كتاب من كتبه مما يجدر التنبيه عليها حتى يحذر منها طلبة العلم؛ فله:

١٥٩ ـ «الدليل القويم على الصراط المستقيم».

١٦٠ ـ و «صريح البيان».

١٦١ ـ و «بغية الطالب».

١٦٢ ـ «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد ابن تيمية».

١٦٣ ـ «إظهار العقيدة السنية بشرح الطحاوية».

وغيرها، وهو أشعري ماتريدي جلد، يتوسع في التكفير على وجه غريب، أخبرني بعض العلماء الأفاضل أن أتباعه يحكمون بكفر من ينادي على بيع (الكعك) بقوله: «يا كريم»!! وإليك ـ أخي القارىء ـ نموذجاً من فتاوى عبد الله الحبشي:

* إباحة خروج المرأة متعطرة متزيّنة.

* إشاعة فتوى عدم وجوب الزكاة في العملة الورقية.

قال في كتابه «صريح البيان» (ص ١٢٨): «وأما غير الذهب والفضة من الأثمان؛ فلا زكاة فيه عند الإمام الشافعي ومالك وأحمد رضي الله عنهم، وتجب عند الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه؛ فهٰذه العملة المستعملة في هٰذا العصر لا تجب فيها الزكاة عند الشافعي ومالك وأحمد، وتجب عند أبي حنيفة لأنها تروج رواج الذهب والفضة»، ثم يقول: «فمن أخذ بمذهب الأئمة الثلاثة؛ فلم يزكِ هٰذه العملة التي لا يستعملها في التجارة؛ فلا يعترض عليه».

* إباحة اختلاط الرجال بالنساء، وجواز النظر إلى المرأة الأجنبية عند عدم الفتنة، وجواز أن تلبس المرأة بنطالاً وتخرج به من بيتها.

* إشاعة فتوى بأن الأم إذا لمست بول أو غائط طفلها في أثناء تنظيفه تعتبر أنها قد ارتكبت كبيرة من الكبائر، وبينما إذا باشر الشاب الشابة وتمتع بها دون الفرج فيكون قد ارتكب شيئاً من صغائر الذنوب، ويغفر له ما قد فعل بالتوبة والوضوء والصدقة.

* رمي علماء الإسلام الأجلاء بالكفر أو بالخبث والجهل؛ فيقول الحبشي عن الإمام الذهبي: «وإذا قيل عنه خبيث؛ فهو في محله»، ويحكمون على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب بالكفر، وكذا يطعنون في كبار أهل العلم في هٰذا العصر؛ فيقول الحبشي عن شيخنا الألباني: «هٰذا إن مات مسلماً»، وذٰلك لمجرد الاختلاف معه في السُّبحة!! ويقول عن السيد سابق: «مجوسي وإن ادّعى أنه من أمة محمد ﷺ»، ويكفر سيد قطب ومحمد الغزالي ومحمد متولي شعراوي وحسن خالد ومحمد علي الجوزو وفتحي يكن وغيرهم.

والأخـطر مما سبق أن له آراءً تخـالف المقـرر في العقيدة السلفية الصافية؛ فهو ينكر الاستواء، ويأوّل كثيراً من الصفات، ويصرح بلعن معاوية لأنه فاسق عنده، وينكر أقسام التوحيد الثلاثة[1]، وينادي بالإرجاء إذ الإيمان عنده هو معرفة الله بالقلب فحسب، ويعتقد أن القرآن الذي بين الدفتين ليس كلام الله وإنما هو كلام جبريل، ويجوز للناس التوجه إلى أصحاب القبور والاستغاثة بهم، وجواز الاستعاذة بغير الله.

ولا يكمن الخطر في هٰذه الفتاوى فحسب، بل يكمن فيمن يحملها إذ قامت مؤسسات وجمعيات في غير بلد من البلدان بتبنّي هٰذه الآراء، ويصدر عنها مجلات ونشرات، بل لبعضها ـ كما في بيروت مثلاً ـ إذاعة خاصة تنشر هٰذه السموم في المسلمين، ولا قوة إلا بالله، والأعجب من ذٰلك كله استخدامهم العنف في نشر مذهبهم وفتاويهم، فهم المتّهمون بقتل جماعة ممن يخالفهم بالرأي؛ مثل أسامة القصاص، والشيخ حسن خالد (مفتي لبنان)، والشيخ صبحي الصالح، والشيخ زهير جنين، كما ذكرت مجلة «المجتمع» (العدد ١٠٢٩).

وتدرك ـ أخي القارىء ـ قيمة هٰذا التحذير عندما تعلم أن هٰذه الفئة قد نصبت نفسها مدافعة عن عقيدة التوحيد، وهو في الحقيقة دفاع عما يخرج منها أكثر من الحرص على إدخال الناس فيها، وهٰؤلاء يحفّظون أتباعهم مسائل معدودات من الغرائب والشواذ، مع أدلتها ومظانها بالصفحة والسطر، ويطلقونهم في المساجد والمنتديات العامة؛ فيعملون على سردها كأنها فاتحة الكتاب، يبهرون عقول العوام، ثم أنَّهم يظهرون على أنهم مفتون أو مجتهدون؛ فانظر ـ رحمك الله ـ إلى هٰذا الشر الجسيم، والخطر العظيم.

---

(١) قلده في هٰذه والتي قبلها حسن السقاف!!

ونختم كلامنا عن هٰذا الحبشي ومدرسته بأمرين :

الأول : فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله في الأحباش .

قال الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله عن هٰذه الفئة : «إن هٰذه الفئة معروفة لدينا ، وهي فئة ضالة ، ورئيسها عبد الله الحبشي معروف بانحرافه وضلاله ، والواجب مقاطعتهم وإنكار عقيدتهم الباطلة ، وتحذير الناس منهم ومن الاستماع لهم أو قبول ما يقولون» .

الثاني : لقد ردّ على هٰذه الفئة جماعة من أهل العلم والاطلاع ، وكان أسبقهم في ذٰلك شيخنا العلامة الألباني[1] ـ فسح الله مدته ـ ، وكتبت عن هٰذه الفئة كتابات كثيرة ؛ منها «إطلاق الأعنة» ، و«الرد على عبد الله الحبشي» لعبد الله محمد الشامي ، و«شبهات أهل الفتنة وأجوبة أهل السنة» لعبد الرحمٰن دمشقية ، ونشرت عنهم مقالات كثيرة ومحاورات ولقاءات مع أعلامهم ومشايخهم من أبرزها المقالات التالية :

* مقال نشر في مجلة «المسلمون» (السنة الثامنة العدد ٤٠٧ ، الجمعة ، ٢٦ جمادى الأولى ، سنة ١٤١٣هـ) بعنوان : «الحبشي الغامض ومخطط تقسيم السنة في لبنان ، الأحباش يملؤون بيوت وشوارع بيروت» .

* مقال «الأحباش دعوة أم فتنة» المنشور في مجلة «البيان» (العدد ٦٢ ، شوال ، سنة ١٤١٣هـ ، ص ١١٠ ـ ١١٤) .

* مقال «أحباش لبنان خطر قادم» المنشور في مجلة «الفرقان» في حلقات متعددة .

---

(١) وقد تناوله في «السلسلة الضعيفة» في التعليق على حديث (رقم ٥٧٩) بكلمة جامعة .

* مجلة «المجتمع» (العدد ١٠٢٩، بتاريخ ١٥ / ١٢ / ١٩٩٢م).

* مقال «الوطن العربي» «تدخل دولة الأحباش في لبنان»، نشر في مجلة «الوطن العربي» (العدد ٨٢٧، الجمعة، ٨ / ١ / ١٩٩٣م).

* جريدة «الشرق الأوسط» (عدد ٥١١٧، بتاريخ ١ / ١٢ / ١٩٩٢م).

* مجلة «المرابطون» (العدد ٢٥، ٢٦، بريد القراء).

* تقرير لجنة مسجد ضاحية الحسين بالأردن الموجّه إلى وزارة الأوقاف الأردنية سنة (١٤٠٢هـ).

ومن الفتاوى ذات البلاوى التي نادى بها بعضُهم:

* فوائد البنوك ليست ربا!!

فقد كتب بعضهم بحثاً بعث به إلى بعض المهتمين بالشؤون الإسلامية والمصرفية، قفز فيه فوق الحقائق والمسلَّمات، وزعم أن فوائد البنوك ليستِ من الربا في شيء، وردَّدتْ فتواه بعضُ الأصوات الآثمة هنا وهناك، وتلقَّفته بعض الصحف[1]، وطاروا به ليخدعوا البسطاء وجماهير الناس.

ومن الجدير بالذّكر أن الحبشي ومريديه يفتون بحلّ التعامل مع البنوك الربويّة بالربا في ديار الكفر أو الحرب.

وقـد قابل العلماء الربّانيون الثقات هٰذه الفتاوى بالسّخط والنُّكران، وردُّوا على قائليهـا بأحسن بيان، وأقـوى برهان، وعلى رأس هٰؤلاء الشيخ

---

(١) فنشرتها جريدة «اللواء» الأردنية بتاريخ (٢٣ / ٣ / ١٩٨٨م)، وأظهرت اسم مؤلّفها منعوتاً بـ «الأستاذ بالجامعات السعوديّة»!!

العلامة حمود التويجري ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الصارم البتّار للإجهاز على من خالف الكتاب والسنة والإجماع والآثار»، وللدكتور يوسف القرضاوي «فوائد البنوك هي الربا الحرام».

ولا يفوتنا في الختام التحذير من أولئك العقلانيين الذين «يلعبون بنصوص الكتاب والسنة»، و«المولعين بتصحيح التصرفات الحديثة وتخريجها على أساس فقهي إسلامي»، وذلك ليعرفوا بالتجديد وعمق التفكير!!

فقد خرجت علينا في ديار الإسلام «تقليعات» و«موضات» تُجاري «أفكار وتصوّرات أهل الكتاب» أحياناً من مثل: «المقاربة بين الأديان»، والمناداة بـ «إسلام بلا مذهب»، كما كتب بعضهم تحت هٰذا العنوان كتاباً، وحشد فيه من الملل والنحل والفرق الضالّة المنحرفة التي ليست لها من الإسلام نصيب، ومع ذٰلك؛ فينبغي قبول هٰؤلاء والتعامل مع أفرادهم وتراثهم من غير بأس ولا حرج، ومن غير تحفّظ ولا أدنى حساسية؛ فبعضهم «فرسان العقل الإسلامي» كما يزعمون، وبعضهم مات مدافعاً عن حرية الرأي؛ كغيلان وجهم، وبعضهم ذهب في دراسة عن ابن الريوندي الملحد إلى اعتباره أستاذ العقلانية بإعلانه الحرب على الكهنوت الديني!! وغير ذٰلك من الأقوال المبتدعة.

وهٰذه «التقليعات» و«الموضات» تجاري في أحايين أخرى أهل التغريب؛ فيتوسّعون ـ مثلاً ـ في معنى التجديد، فهم يدعون إلى تجديد الفكر الإسلامي وتجديد أصول الفقه وأصول الحديث، لا بطريقة عرض تلك العلوم عرضاً سهلاً، أو إيجاد الأحكام الشرعية عن طريق الاجتهاد المضبوط في النوازل، وإنما انصبت الدعوة على تغيير الأفكار الإسلامية، وتغيير أصول

العلوم الإسـلامية بغية مسايرة العصر الذي يعيش فيه، وعابوا في مقالاتهم اعتماد المسلمين على أحكام قال بها الأئمة الفقهاء الأقدمون، وزعموا أنها أحكام بليت وذهبت مع عصرهم، كما بَلِيَ أصحابُها، وقالوا: إنه يجب على المسلمين المعاصرين أن يأتوا بأفكار جديدة وأصول جديدة للعلوم الإسلامية تناسب المسلم المعاصر.

وبثّوا أفكارهم هٰذه في مجلة أطلقوا عليها «مجلة المسلم المعاصر»؛ حتى وصـل الأمـر ببعضهم أن سمى فكرتهم أو دعوتهم هٰذه باسم «اليسار الإسـلامي»، ولٰكن دعوتهم هٰذه لم تلق رواجاً، ولـم يكترث بها أحد من علماء المسلمين ومفكريهم، بل ولا شبابهم الذين ليس لهم رصيد من الثقافة الإسلامية، وكانت ـ ولا تزال ـ هٰذه المجلة معزولة عن حياة المسلمين؛ حتى لا يكاد يسمع بها أحد، ولولا التمويل لها من جهات مجهولة؛ ما استمرت في الصدور ولو إلى عددين متواليين.

ولو بقيت تلك الدعوة في تلك المجلة؛ لهان الأمر، ولكان من الخطأ الرد عليها، وتنبيه المسلمين إليها؛ لأنه إشهار لأفكار ماتت في مهدها، ولفت لأنظار المسلمين لينظروا في زيفها[1].

ولٰكن الأمر لم يقف عند هٰذا الحدّ، بل انتشرت هٰذه «التقليعات» من خلال كتب ونشـرات ومحـاضرات وندوات، ومن خلال مراكز ومؤسسات، لبعضها صلة قوية ببعض النظم في بعض البلدان العربيّة.

وأخذت تنتشر سموم هٰذه الفئة من خلال التركيز على تحطيم كثير من المسلّمات والبديهيات، ومن أشهر المؤلفات التي اعتنت بذٰلك:

---

(١) «مفهوم التجديد بين السنة النبوية وأدعياء التجديد المعاصرين» (ص ٤ ـ ٥).

١٦٤ ـ «الحركة الإسلامية والتحديث» .

١٦٥ ـ «تجديد الفكر الإسلامي» .

١٦٦ ـ «تجديد أصول الفقه» .

١٦٧ ـ «الحرية والوحدة» .

١٦٨ ـ «الدين والفن» .

١٦٩ ـ «المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع»[١] .

١٧٠ ـ «التجديد الرأي والرأي الآخر» .

وهٰذه الكتب كلها للدكتور الحقوقي حسن الترابي عدا الأول منها؛ فهو له بالاشتراك مع راشد الغنوشي، والأخير منها؛ فهو لواحدٍ ممن تأثر بمدرسته وهو محمد وقيع الله أحمد.

والمتأمل في هٰذه الكتب يعثر للوهلة الأولى على التحقير من تراث علمائنا، والتقليل من أهمية الحديث النبوي، وتضخيم دور العقل، والجد الحثيث لمسايرة الواقع، واللمز والطعن بمنهج السلف الصالح.

ولا أُريد الخوض والإفاضة في آراء هٰذه الفئة، وتفصيل أقوالهم الشاذّة، ولا بأس أن أُمثل على بعض ما نادى به الترابي، ويردده كثير من المفتونين به.

* عدم معاقبة المرتد عن دين الإسلام إلى اليهودية أو النصرانية، وأنه ليس في الردة شيء.

* عدم رجم الزاني المحصن.

---

(١) استعاره شيخنا الألباني مني، وعلق عليه تعليقات نفيسة.

* ليس على شارب الخمر حدٌّ معيَّن، وإنما عليه تعزير يعود لرأي الإمام.

* يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج باليهودي والنصراني.

* إنكار نزول عيسى عليه السلام آخر الزمن.

* تقديم العقل على النقل، واعتبار العقل أصلاً مستقلاً ودليلاً كلياً من أدلة الأحكام.

* ميله للشيعة، وتعظيمه لثورتهم في إيران، ومناقشته في عدالة الصحابة.

* استبداله الإجماع الأصولي باستفتاء الشعب، وطرح الأقوال عليه في المسائل المختلف فيه، وجعله مرجعاً في الاختيار.

* الدعوى إلى إحياء الفنّ، وإدخال الإسلام في الغناء والسينما والمسرحيات.

* توسعه في قضية المرأة وقوله بحل الاختلاط، ومشاركتها في اللجان والاتحادات، والواجب عليها لبس المحتشم من الثياب، وأن الحجاب خاص بنساء النبي ﷺ، وقوله بجواز مصافحة الرجل المرأة الأجنبية.

ويا ليت الأمر اقتصر عند هٰذا الحد، بل يرى أن الفتوى بحرمة الاختلاط ووجوب لبس النساء الحجاب الشرعي، وما عليه الفقهاء التقليديون في هٰذا الباب هو من أهم أسباب انحراف المجتمع في الجنس والرذيلة، أو هو واحد من أسباب عدم طهر المجتمع!

وترى هٰذا كله والأعجب منه في رسالته «المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع»، التي روَّج لها أتباعه بالثناء العاطر، وهاك نموذجين من ذٰلك:

يقول محمد وقيع الله أحمد وهو يعتبر من أكبر القادة في (جماعة الترابي)، ومن أبرز علمائهم وكُتَّابِهم. . . يقول في كتابه «التجديد؛ الرأي والرأي الآخر» (ص ٥٠):

«أما الدكتور الترابي؛ فلقد نظر بعقله النفاذ الثاقب للمسألة نظرة أصولية، شاملة، متكاملة، وكتب ـ رغم عيشه إذ ذاك عيش ترقب وتنقل ما بين المعتقلات والحبس الجبري ـ رسالته الخالدة: «المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع»، والتي أصَّل فيها لدور المرأة في الحياة وضوابط ممارستها لهٰذا الدور في المجتمع الإسلامي. . .».

ويقول (حسن مكي محمد أحمد) والذي لا تقل مرتبته كثيراً من مرتبة سابق الذكر؛ فيقول في كتابه «حركة الإخوان المسلمين في السودان ٤٤ ـ ١٩٦٩م»؛ يقول: «وقد اجتهد الإخوان من إبراز المرأة المسلمة، التي تميَّزت بزيها، كما شاركت في اللجان والاتحادات على مستوى الجامعات، وشاركت في انتخابات الجمعيّة التأسيسية الأولى سنة (١٩٦٥م)، وخطبت في الليالي السياسية، وظهرت صورتها (الصورة الشمسية) في أوراق الدعاية بجامعة القاهرة الفرع، وغابت صورتها في جامعة الخرطوم، وتميزت باتحاد مستقل في جامعة أم درمان الإسلامية، ولعل أهم عمل متكامل عن المرأة رسالة صغيرة تقع في (٤٦) صفحة صغيرة، صدرت مؤخراً بعنوان: «المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع»، وقد حفلت الرسالة بالنصوص الشرعية والاستشهادات كأنما هي قطعة وصفية لمكانة المرأة في مجتمع النبوة»!! وأكتفي بذكر هٰذين المثالين، وبهما يحصل المراد.

وقد ردّ على هٰذه الفئة وحذّر منها ومن كتبها جماعةٌ؛ فجزاهم الله خيراً، وشكر سعيهم، وتقبّل جهدهم، ومنهم:

* أحمد بن مالك في كتابه: «الصارم المسلول في الردّ على الترابي شاتم الرسول».

* محمود الطحان في كتابه «مفهوم التجديد بين السنة النبوية وأدعياء التجديد المعاصرين».

ولا يفوتنا في الختام من التنبيه على الكتاب الصاعقة الذي أثار ضجّةً قويةً في الآونة الأخيرة، وخرج على الناس بآراء شاذّة لا تقل عن آراء الفئة السابقة، ألا وهو كتاب محمد الغزالي:

١٧١ - «السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث».

حيث أفرغ فيه صاحبه حثالة أفكاره وتجاربه في مجال الدعوة، وأنكر كثيراً من الأحاديث الصحيحة، ودعا فيه إلى الأخذ بأقوال شاذّة، وعبَّر عن منهجٍ عجيب له في الترجيح في (ص ٥٢) عندما قال: «علينا أن نختار للناس أقرب الأحكام إلى تقاليدهم»!!

لستُ هنا بصدد الردّ على الكتاب، أو بيان ما فيه؛ فقد كفانا مؤنة ذلك جماعةٌ من الأفاضل والأخيار، والعلماء والمطّلعون، من مثل:

* الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في كتابه «كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها ونقد بعض آرائه».

* الشيخ سلمان العودة في كتابه «حوار هادي مع الشيخ الغزالي».

* مصطفى سلامة في كتابه «براءة أهل الفقه وأهل الحديث من أوهام محمد الغزالي».

* عايض القرني في كتابه «الغزالي في مجلس الإنصاف».

* عبد الرحمٰن زعيتر في كتابه «تفنيد أخطاء الشيخ الغزالي في كتابه حول السنة النبوية».

* جمال سلطان في كتابه «أزمة الحوار الديني».

وغيرهم كثير.

وإننا عندما نخص هٰؤلاء ـ أعني: الترابي والغزالي ـ وكتبهما التي ذكرنا بالتحذير، مع وجود من أخذه الشطط إلى درجة أكبر وأخطر منهما، ولا سيما أولٰئك الذين يطلقون على أنفسهم «اليسار الإسلامي»[1]؛ فلأن لهما كتابات جيّدة دافعوا فيها عن الفضيلة والحق، ولماضيهما وحرقتهما على الإسلام ـ اللتين يظهرانها ـ، ولتأثّر كثير من المثقفين والصحفيين المحبين للإسلام بهما، بينما أصحاب «اليسار الإسلامي» فتأثيرهما محصور في أهل الضلالة، ممن يناقشون في قضية الشريعة وصلاحيتها، بل هم يعملون على هدمها والمناداة بالعلمانية؛ فهٰؤلاء لهم مجال آخر؛ فلا داعي لذكرهم هنا.

ومن الجدير بالذّكر أنّ الفتاوى المذكورة في الكتب الآنفة ما وصل بها الانحراف إلى هٰذا الحدّ؛ إلا عند تنكّب أصحابها عن السبيل، وبُعدها عن

---

(١) وقد كتب الأستاذ محمد إبراهيم مبروك «تزييف الإسلام وأُكذوبة الفكر الإسلامي المستنير»، ناقش فيه أفكار المستنيرين زكي نجيب محمود، ومحمد عمارة، ومحمد عابد الجبري، ومحمد أحمد خلف الله، والطيب تيزيني، وحسن حنفي ـ وهو من أسوأ كتبه «من العقيدة إلى الثورة» ـ، وحسين أحمد أمين، ولجمال سلطان «ثقافة الضرار»، و«غزو من الداخل» وفيهما مناقشات مع هٰذه المجموعة، وللشيخ سليمان بن صالح الخراشي دراسة مسهبة بعنوان: «محمد عمارة في ميزان أهل السنة والجماعة»، وهو مطبوع عن دار الجواب في (٧٠٩) صفحات، وله أيضاً: «فهمي الهويدي في ميزان أهل السنة والجماعة»، وكتب عبد المجيد المحتسب مؤلفاً بعنوان «ثلاثة كتب في ميزان الإسلام»، رد فيه على كتاب «التفكير العلمي» لفؤاد زكريا، و«أزمة الوحدة العربية» لعبد العزيز الأهواني، و«تجديد الفكر العربي» لزكي نجيب محمود.

الاحتجاج بالدليل من الكتاب وصحيح السنة على وفق منهج السلف الصالح .

ومن ضبط منهج السلف الصالح ، وعلم ما كانوا عليه من تعظيم للقرآن وصحيح السنة ، وفهم نصوصهما بفهمهم ، ولم يحد عن طريقهم ؛ استطاع ـ إن شاء الله تعالى ـ أن يميّز الغثّ من السمين ، والصحيح من الضعيف ، والسليم من السقيم ، وأغناهُ ذٰلك عما وقع به المتأخرون من تعصّب أو تقليد ، وانبلج له الحق ، وانكشفت له البدع والترهات الموجودة في كتب المتأخرين ، ممن حاكم منهم النصوص برأيه العليل ، ونظره الكليل ؛ فخرج يصيح بالناس بالأباطيل ، وهاكم التمثيل في هٰذا العقد الذي نسمه بـ :

جولة في كتب المعاصرين

١٧٢ ـ «دية المرأة وأهل الكتاب في الشريعة الإسلامية»[1] ، لعز الدين بليق . .

كتاب نصر فيه مصنّفه أن دية الكتابي والمرأة والرجل المسلم سيّان ، وردّ فيه الأحاديث الصحيحة ، التي تدل على أن «دية المرأة على النّصف مَن دية الرجل» ، واحتج في رد هٰذه الأحاديث على العقل والمنطق! وهما غير منضبطين كما لا يخفى على أحد!

فقال مثلاً في (صفحة ٣٢) في رد الحديث المذكور آنفاً :

«الملاحظ أن نص الحديث يقول : «المرأة» و «الرجل» وكان الأولى ! أن يكون النص «دية الأنثى عى النصف من دية الذكر» لأن كلمة (الأنثى)

(١) طبع عن دار الفتح للطباعة والنشر ـ بيروت (ط الأولى ، سنة ١٤٠٣هـ ، في ٥٦ صفحة من القطع الصغير) .

تشمل البنت الصغيرة والشابة والمرأة المتزوجة، كما أن كلمة (الذكر) تشمل الطفل والشاب والرجل، ولذلك كان التعبير القرآني أدق ﴿للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾، ولذلك أستبعد أن يكون الرسول ﷺ قد قال مثل هذا الكلام»!!

قلت: يا غوثاه من غربة الإسلام هذه الأيام! أهكذا يرد حديث الرسول عليه الصلاة والسلام، وهل كان لهذا الحديث وجوداً أم لا في العصور النيِّرة؛ فلماذا هذا الكلام الذي ليس عليه إلا الظلام؟!

١٧٣ - «إحياء المقبور من أدلّة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور»، لأبي الفيض أحمد الصّدّيق الغماري.

قال شيخنا محمد ناصر الدين الألباني: «هذا الكتاب مِنْ أغرب ما ابتلي به المسلمون في هذا العصر، وأبعد ما يكون عن البحث العلمي النّزيه، فإن المؤلف يدعي ترك التقليد والعمل بالحديث الشريف! فقد التقيت به منذ بضعة أشهر في المكتبة الظاهرية، وظهر لي من الحديث الذي جرى بيني وبينه أنه على معرفة بعلوم الحديث، وأنه يدعو للاجتهاد ويحارب التقليد محاربة لا هوادة فيها، وله في ذلك بعض المؤلَّفات كما قال لي، ولكن الجلسة كانت قصيرةً لم تمكنني من أن أعرف اتجاهه في العقيدة، وإنْ كنتُ شعرتُ من بعض فقراتٍ من حديثه أنه خلفي صوفي، ثم تأكدت من ذلك بعد أن قرأتُ له هذا الكتاب وغيره، حيث تبيّن لي أنه يحارب أهل التوحيد ويخالفهم في عقيدتهم مخالفة شديدة، ويقول بالبدعة الحسنة، وينتصر للمبتدعة! ولم يستفد من دعواه الاجتهاد إلا الانتصار للأهواء وأهلها، كما يفعل مجتهدو الشيعة تماماً! وإنْ شئتَ دليلاً على ما أقول؛ فحسبك برهاناً على ذلك هذا الكتاب: «... المقبور»؛ فإنه قبر كل الأحاديث المتواترة في تحريم بناء المساجد على القبور الذي قال به الأئمة الفحول بلا

خلاف يعرف بينهم»[1].

١٧٤ ـ «الإسلام المصفى»، لمحمد عبد الله السمان.

قال شيخنا الألباني عن هٰذا الكتاب: «وهو ـ والحق يقال ـ كتاب قيم، قد عالج فيه كثيراً من المسائل والقواعد التي تهم المسلم في العصر الحاضر، ولٰكنه عفا الله عنه قد اشتط كثيراً في بعض ما تحدث عنه، ولم يكن الصواب فيه حليفه؛ مثل مسألة إعفاء اللحية، ومثل إنكاره شفاعته ﷺ لأهل الذنوب، وإنكاره نزول عيسى وخروج الدجال والمهدي قد أنكر كل ذٰلك، وزعم أنها «ضلالات مصنوعة»، وأن الأحاديث التي وردت فيها أحاديث آحاد، لم تبلغ حد التواتر»[2].

١٧٥ ـ «تعاليم الإسلام».

قال شيخنا الألباني حفظه الله تعالى:

«هٰذا كتاب محشو بالمسائل الغريبة والآراء الباطلة التي لا تصدر من عالم، وليس هٰذا فقط، بل فيه كثير جدّاً من الأحاديث الواهية والموضوعة، وحسبك دليلاً على ذٰلك أنه جزم بنسبة حديث: «اطلبوا العلم ولو بالصّين» الباطل[3] إلى النبي ﷺ، وهو ثاني حديث من الأحاديث التي أوردها في «فضل العلم» من أوّل كتابه (ص ٣) وغالبها ضعيفة، وفيها غير هٰذا من الموضوعات كحديث «خيار أُمتي علماؤها، وخيار علماؤها فقهاؤها»، وهٰذا مع كونه حديثاً باطلاً[4]؛ فقد أخطأ المؤلف ـ أو مَنْ نقله عنه ـ في روايته فإن

(١) «تحذير الساجد» (ص ٨٠ ـ ٨١).

(٢) «تمام المنة» (٧٨).

(٣) انظره في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (رقم ٤١٦).

(٤) انظره في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (رقم ٣٦٧).

لفظه «رحماؤها» بدل «فقهاؤها»!

ومن الأحاديث الموضوعة فيه ما أورده في (ص ٢٣٦): «صلاة بعمامة أفضل من خمس وعشرين...»[١]، و «إنّ الله وملائكته يصلّون على أصحاب العمائم يوم الجمعة»[٢]، ومنها حديث: «المتعبد بغير فقه كالحمار في الطّاحون»[٣] (ص ٤ منه).

ومن غرائب هٰذا المؤلِّف أنه لا يعزو الأحاديث التي يذكرها إلى مصادرها من كتب الحديث المعروفة، وهٰذا مما لا يجوز في العلم؛ لأنّ أقل الرواية عزو الحديث إلى مصدره، ولقد استنكرتُ ذٰلك منه في أوّل الأمر، فلما رأيتُه يعزي أحياناً ويفتري في ذٰلك؛ هان عليَّ ما كنتُ استنكرتُهُ من قبل، فانظر إليه مثلاً في الصفحة (٢٤٧) حيث يقول: «روى الترمذي عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «مَنْ كتب هٰذا الدّعاء وجعله بين صدر الميت وكفنه؛ لم ينله عذاب القبر، ولم يرَ منكراً ولا نكيراً، وهو هٰذا...»!! ثم ذكر الدعاء.

فهٰذا الحديث لم يروه الترمذي ولا غيره من أصحاب الكتب الستة ولا الستين؛ إذ لا يعقل أن يروي مثل هٰذا الحديث الموضوع الظّاهر البطلان إلا مَنْ لم يشم رائحة الحديث، ولو مرّة واحدة في عمره!!

وفي الصّفحة التي قبل التي أشرنا إليها قوله:

«في «صحيح مسلم» قال ﷺ: «مَنْ غسّل ميتاً وكتم عليه؛ غفر الله له أربعين سنة»».

---

(١) انظره في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (رقم ١٢٧).

(٢) انظره في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٥٩).

(٣) انظره في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٧٨٢).

فهٰذا ليس في «صحيح مسلم» ولا في شيء من الكتب، وإنما رواه الحاكم فقط والبيهقي بلفظ: «أربعين مرة».

فهٰذا قل من جل مما في هٰذا الكتاب من الأحاديث الموضوعة والتخريجات التي لا أصل لها، ويعلم الله أنني عثرت عليها دون تقصد، ولو أنني قرأت الكتاب من أوله إلى آخره قاصداً بيان ما فيه من المنكرات؛ لجاء كتاباً أكبر من كتابه، وإلى الله المشتكى.

وأما ما فيه من المسائل الفقهية المستنكرة؛ فكثيرة أيضاً، وليس هٰذا بحال القول في ذٰلك، وإنما أكتفي بمثالين فقط، قال (ص ٣٦) في صدد بيان آداب الاغتسال:

«وأن يصلي ركعتين بعد خروجه سنة الخروج من الحمام».

وهٰذه السنة لا أصل لها البتة في شيء من كتب السنة حتى التي تروي الموضوعات، ولا أعلم أحداً من الأئمة المجتهدين قال بها!

وقال (ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣):

«لا بأس بالتهليل والتكبير والتسبيح والصلاة على النبي ﷺ (يعني جهراً) قدام الجنازة؛ لأنه صار شعاراً للميت، وفي تركه ازدراء به، وتعرض للتكلم فيه وفي ورثته، ولو قيل بوجوبه؛ لم يبعد»!

وهٰذا مع كونه من البدع المحدثة التي لا أصل لها في السنة؛ فلم يقل بها أحد من الأئمة أيضاً، وإني لأعجب أشد العجب من هٰؤلاء المتأخرين الذين يحرمون على طالب العلم أن يتبع الحديث الصحيح بحجة أن المذهب على خلافه، ثم يجتهدون هم فيما لا مجال للاجتهاد فيه لأنه خلاف السنة وخلاف ما قال الأئمة أيضاً الذين يزعمون تقليدهم، وايم الله! إني

لأكاد أميل إلى الأخذ بقول من يقول من المتأخرين بسدّ باب الاجتهاد حين أرى مثل هٰذه الاجتهادات التي لا يدل عليها دليل شرعي ولا تقليد لإمام؛ فإن هٰؤلاء المقلدين إن اجتهدوا؛ كان خطؤهم أكثر من إصابتهم، وإفسادهم أكثر من إصلاحهم، والله المستعان.

وإليك مثالاً ثالثاً هو أخطر من المثالين السابقين لتضمنه الاحتيال على استحلال ما حرمه الله ورسوله، بل هو من الكبائر بإجماع الأمة؛ ألا وهو الربا، قال ذٰلك المسكين (ص ٣٢١):

«إذا نذر المقترض مالاً معيناً لمقرضه ما دام دينه أو شيء منه؛ صح نذره بأن يقول: لله علي ما دام المبلغ المذكور أو شيء منه في ذمتي أن أعطيك كل شهر أو كل سنة كذا».

ومعنى ذٰلك أنه يحلل للمقرض أن يأخذ فائدة مسماة كل شهر أو كل سنة من المستقرض إلى أن يوفي إليه دينه، ولٰكنه ليس باسم ربا، بل باسم نذر يجب الوفاء به وهو قربة عنده؛ فهل رأيت أيها القارىء تلاعباً بأحكام الشريعة واحتيالاً على حرمات الله مثلما فعل هٰذا الرجل المتعالم؟ أما أنا؛ فما أعلم يفعل مثله أحد إلا أن يكون اليهود الذين عرفوا بذٰلك منذ القديم، وما قصة احتيالهم على صيد السمك يوم السبت ببعيدة عن ذهن القارىء، وكذٰلك قوله ﷺ: «قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم عليهم الشحم جملوه (أي ذوّبوه)، ثم باعوه وأكلوا ثمنه»، رواه الشيخان في «صحيحيهما»، بل إن ما فعله اليهود دون ما أتى به هٰذا المتمشيخ؛ فإنّ أولٰئك وإن استحلوا ما حرم الله؛ فإن هٰذا شاركهم في ذٰلك وزاد عليهم أنه يتقرب إلى الله باستحلال ما حرم الله بطريق النذر.

ولا أدري هل بلغ مسامع هٰذا الرجل أم لا قوله ﷺ: «لا ترتكبوا ما

ارتكبت اليهود؛ فترتكبوا محارم الله بأدنى الحيل»، رواه ابن بطة في «جزء الخلع وإبطال الحيل»، وإسناده جيد كما قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢ / ٢٥٧) وغيره في غيره، والذي أعتقده في أمثاله أنه سواء عليه أبلغه هٰذا الحديث أو لا؛ لأنه ما دام قد سد على نفسه باب الاهتداء بالقرآن والسنة والتفقه بهما استغناء منه عنهما بحثالات آراء المتأخرين كمثل هٰذا الرأي الذي استحل به ما حرم الله، والذي أظن أنه ليس من مبتكراته؛ فلا فائدة ترجى له من هٰذا الحديث وأمثاله مما صح عنه ﷺ، وهٰذا يقال فيما لو فرض فيه الإخلاص وعدم اتباع الهوى، نسأل الله السلامة.

ومع أن هٰذا هو مبلغ علم المؤلف المذكور؛ فإنه مع ذٰلك مغرور بنفسه معجب بعلمه، فاسمع إليه يصف رسالة له في هٰذا الكتاب (ص ٥٨):

«فإنها جمعت فأوعت كل شيء لا مثيل لها في هٰذا الزمان، ولم يسمع الزمان بها حتى الآن، فجاءت آية في تنظيمها وتنسيقها وكثرة مسائلها واستنباطها؛ ففيها من المسائل ما لا يوجد في المجلدات، فظهرت لعالم الوجود عروساً حسناء، بعد جهود جبارة وأتعاب سنين كثيرة، ومراجعات مجلدات كثيرة وكتب عديدة؛ فهي الوحيدة في بابها والزبدة في لبابها، تسر الناظرين وتشرح صدر العالمين».

ولا يستحق هٰذا الكلام الركيك في بنائه، العريض في مرامه أن يعلق عليه بشيء، ولٰكني تساءلت في نفسي؛ فقلت: إذا كان رسول الله ﷺ يقول في الذين يمدحون غيرهم: «احثوا في وجوه المداحين التراب»؛ فماذا يقول فيمن يمدح نفسه وبما ليس فيه؟ اللهم عرفنا بنفوسنا، وخلقنا بأخلاق نبيك المصطفى ﷺ.

هٰذه كلمة وجيزة أحببت أن أقولها حول هٰذا الكتاب «تعاليم الإسلام»

بمناسبة هٰذا الحديث الباطل نصحاً مني لإخواني المسلمين حتى يكونوا على بصيرة منه إذا ما وقع تحت أيديهم، والله يقول الحق ويهدي السبيل[1].

١٧٦ ـ «إتحاف السائل بتصحيح حديث الوضوء من كل دمٍ سائل».

قال فيه صديقنا أبو إسحاق الحويني:

«وهو جزء يصلح مثالاً جيداً للتهافت في البحث، مع ضعف شديد في الفهم لمسائل الجرح والتعديل.

ومع ذٰلك؛ فقد قدَّم له أحد الغماريين المغاربة مقدمة تسقط الثقة بتزكية هٰؤلاء الناس؛ فصاحبُ الجزء ـ باعتراف الذي قدم له ـ ألف كتابه هٰذا: «بعد مدة قصيرة من قراءته عليّ كتب المصطلح . . . سلك فيه مسلك أهل القدم الراسخ في علم الحديث ذوي الاجتهاد والنظر في الترجيح بين أقوال الأئمة في التعديل والتجريح، وذٰلك غريب جدّاً . . . إلخ».

وأثنى عليه عبد الله الغماري أبو الفضل في آخر كتابه؛ فقال:

«قد أحسن الاحتجاج . . . وقد ألبس الموضوع من علم الحديث دراية ورواية ما يعجب الناظر فيها، ويعجب المتعطش لمعرفة ما لها وعليها؛ فأفاد في ما جمع وأظهر براعةً فيما كتب . . . إلخ».

قلت: هٰذا الذي نقلته لك لو قيل في مثل الحافظ؛ لكان حقّاً، ولٰكن يقال في رجل لا يحسن الفهم، مع دعوى فارغة وتبجح زائد، ومن قرأ كتابه هٰذا علم حق العلم أن تزكية هٰؤلاء الغماريين ضربٌ من المدح الرخيص الذي لا مضمون له»، ثم أسهب في بيان تخليطه وتخبطه في فهم عبارات علماء

---

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١ / ٤١٦ ـ ٤٢٠).

الجرح والتعديل»[1].

١٧٧ - «**فصل الخطاب أو تفليس إبليس من تحرير المرأة ورفع الحجاب**».

هٰذا الكتاب من تآليف مختار ابن الحاج أحمد مؤيد العظمي، طبع في بيروت عن المطبعة الأدبية سنة (١٣١٨هـ).

ذكر فيه أن حديث النهي عن تعليم النساء الكتابة وإسكانهن الغرف متواتر!! والصواب أنه ضعيف جدّاً، بل موضوع يرده أمر النبي ﷺ للشفاء بنت عبد الله تعليم حفصة الكتابة، وقد كان كثير من نساء السلف قارئات وكاتبات، وعرف عن كثير منهن العلم والرواية، وقد بيّنتُ ذٰلك في كتابي «عناية النساء بالحديث النبوي»، وهو مطبوع ولله الحمد.

وقد حذر الشيخ محمد رشيد رضا في «فتاويه» (١ / ٦٧) من كتاب «فصل الخطاب»؛ فقال عنه وعن مؤلفه ما نصه:

«إن مؤلف ذٰلك الكتاب جاهل بالحديث والشرع؛ فلا يعتد بقوله، وقد أخذ قوله عن أمثاله من العامة، وإننا لم نقرأ من كتابه المذكور شيئاً حرصاً على الوقت أن يضيع منه شيء في قراءة لغو المعتدين على العلم والدين بغرورهم، وقد رأيت النص عن المحدثين بأن الحديث موضوع، وننصح لكم بأن لا تعتمدوا على أي حديث في أي كتاب لأي مؤلف إذا لم يذكر تخريجه عن الحفاظ المعروفين، وكيف ينهى النبي ﷺ عن إسكان الغرف والله تعالى يقول: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾[2]، ولٰكن أين هٰؤلاء الجاهلون من فهم القرآن وتطبيق السنة عليه؟» انتهى.

---

(١) «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» (١٤٠ وما بعدها، الجزء الثاني).

(٢) الطلاق: ٦.

قلت: وقد رد عليه الآلوسي رحمه الله تعالى بكتابٍ مستقلٍ، وللشيخ أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي كتاب مطبوع بالفارسية بعنوان: «عقود الجمان في جواز تعليم الكتابة للنسوان»، وقد ترجم للعربية والأرديّة.

١٧٨ ـ «تذكير الأصحاب بتحريم النِّقاب».

هٰذا الكتاب ـ أخي القارىء ـ تعرف ضرره من عنوانه؛ فذهب فيه مؤلفه الدكتور إسماعيل منصور ـ وهو كما يعرف على نفسه في آخره[1]: «يعمل في حقل الدعوة الإسلامية منذ حوالي الثلاثين عاماً»!! و«تخرج في كلية الطب البيطري»! ـ إلى تحريم المرأة غطاء وجهها واستنبط ذٰلك من علم الأصول وعلم الحديث؛ فكتب على الغلاف تحت العنوان: «وفق القواعد المستمدة من علمي الأصول والحديث»، وأخذ يرغي ويزبد، ويتطاول على علماء الأمة، ويزعم في مقدمته (ص ٤) أنه «يحاول لوصول الناس بعلم السلف الأوائل رضوان الله عليهم والتابعين الأفاضل رضي الله عنهم، الذين لم يكن منهجهم إلا العمل بالكتاب والسنة دون زيادة أو نقصان»!!

ولم يذكر لنا من وافقه على رأيه هٰذا من العلماء المعتبرين، ولم يثبت فيه هامشاً ولا مرجعاً، وإنما يثبت النص ثم يشرحه من عنده وفق ما انقدح في عقله دون أي ضابط، مع إظهار ما يريد من الأدلة، وإخفاء ما يريد، وهو فيه يسلك مسلك التصحيح والتضعيف، والتكلم على الطرق والأسانيد! ولا يأخذ بالحديث الحسن لتأسيس الحكم الشرعي كما صرح في (ص ٢١٦ وما بعدها).

والخلاصة ينبغي أن لا يخدع هٰذا الكتاب قارئه؛ فهو قائم على طريقة عقلانية في فهم النصوص ليجاري أهل العصر، وهٰكذا الأمة المغلوبة؛ فإنها

---

(١) وأثبت صورته حاسر الرأس لابساً (ربطة العنق)!

تجاري الأمة الغالبة ما لم تعتصم بالمنهج الصحيح: الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة.

وقـد رد على هٰذا الكتاب يوسف عزازي في كتابٍ سماه: «الشهب والحراب على من حرم النقاب» طبع في مكتبة التوعية الإسلامية بمصر.

١٧٩ ـ «خلف الحجاب»، لسناء المصري، نشر في القاهرة سنة (١٩٨٨م).

كتـاب سقيم، ألصقت فيه مؤلفتـه تُهمـاً باطلة بالإسـلام، وأفهمت القارىء أن الإسلام هو العدو الأوحد للمرأة وحقوقها، وأن الوسيلة الوحيدة للتحـرر والتقـدم هو إلقاء هٰذا الدين عن كواهل المرأة لتأخذ كمّاً أكثر من الحياة، ويقذف بهٰذا الكتاب إلى الساحة الفكرية في وقت تقف فيه المرأة المسلمة وقفة واعية إزاء حملات التشكيك والإثارة التي تعربد وتتواجد في دائرة الإعلام والفكر الشيطاني.

وهٰذا الكتاب من الكتابات الحاقدة الصارخة، التي تدل على أن مؤلفته قد أنستها حميتها الجاهلية الحديثة مقدّسات دينها؛ فراحت تبرز الباطل في صورة الحق، وتهاجم بعنف وشراسة علماء الإسلام، وتسخر من الأحاديث النبوية ومن الصحابة رضوان الله عليهم.

هٰذا النـوع من الكتـابـات يعمل في إطار سياسي مرسوم، يقصد به التشكيك والبلبلة الفكـرية، وصولاً إلى تمزيق الوحدات الاجتماعية، إلى الشعور بالاغتراب، إلى الجفاف الروحي، إلى الفكر المادي[1].

---

(١) من كلام الدكتور كامل سعفان في كتابه «الذين يلحدون في آيات الله» (ص ٧)، ومـا سبق من دراسـة نقدية لهٰذا الكتاب بعنوان: «رسالة المرأة بين منهج الإسلام وإسقاطات العلمانية، دراسة نقدية لكتاب خلف الحجاب» لحسني محمود جاد الكريم (ص ٦، ٧، ٩) بتصرف يسير.

١٨٠ ـ «أم على قلوب أقفالها»، لأحمد محمد وريث الليبي.

كتاب مؤلف من مئة وثمانين صفحة، حوى على كثير من المخالفات الشرعية نجملها فيما يلي:

أولاً: ذكر فيه النبي ﷺ عشرات المرات باسم «الرسول الكريم» ولم يذكره باسمه العلم (محمد) ﷺ؛ إلا عدة مرات لا تتجاوز عدة أصابع اليد الواحدة، ولم يصلّ عليه عند ذكره قط!

ثانياً: نسب النبي ﷺ إلى أنه عقّلاني؛ فقال (ص ٩): «... لأن الرسول الكريم يقدم العقل على كل شيء بأي حال أن تصدر عنه أقوال تتحدث عن صغائر الأمور وتوافهها».

ثالثاً: بناءً على ذلك ردّ كثيراً من الأحاديث الصحيحة مثل قوله ﷺ: «إن فضل عائشة على سائر النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»، يقول وريث: «لا نستطيع أن نصدق أنه ـ أي الرسول ﷺ ـ قال: «إن فضل...»!!

ويقول في موطن آخر واضعاً ميزان قبول الأحاديث وردها: «... نعرض الحديث على العقل، فما قبله العقل؛ قبلناه، وما رفضه العقل ولم يقبله؛ رفضناه، وإن صحت نسبته إلى الرسول في زعم أهل الحديث»، ثم أخذ في الطعن بـ «الصحيحين» والاستهزاء بهما؛ فاستمع إلى قوله في معرض حديثه عن عدد أحاديث «صحيح مسلم»: «... من خلال ما سبق ومن خلال كتب الحديث الأخرى يظهر الرسول بمظهر الذي ليس له عمل إلا الإفضاء بالحديث صباح مساء؛ فأين الأعمال الأخرى التي كان يتحمل المسؤولية في القيام بها»؟ واسمع إلى قوله: «إن القرآن الذي أُنزل في ثلاث وعشرين سنة لم تزد آياته عن (٦٢١٤) آية، بينما نجد الأحاديث عند مسلم

فقط تبلغ ضعف عدد هٰذه الآيات جميعاً . . . ناهيك عن البخاري . . . » .

وهٰذا الإشكال تحله عجوز من عجائز قريته ، بقولها : «يا أديب . . . إن السنة شارحة مبيّنة ، ولذا ينبغي أن تكون أضعاف القرآن ؛ فكلمة ﴿أَقِيمُوا الصَّلاةَ﴾ تحتاج في شرحها إلى مئات الكلمات وهٰكذا» .

رابعاً : فيه نبز وطعن بالمسلمين ، وإعجاب بالكافرين والأوروبيين .

خامساً : في الكتاب ميل إلى الشيعة ، ونزعة إلى حب الرافضة وموافقتهم ، وفيه حط على عائشة رضي الله عنها مثلاً ؛ فقد ذكرها مع أبيها ولم يترض عنها ، ووصفها بقوله : «لعبت بها الأهواء الشخصية والسياسية ، وانحازت إلى معسكر دون معسكر . . . وقد رأينا عداءها المتأصل لعلي بن أبي طالب وهو زوج ربيبتها فاطمة بنت الرسول الكريم» .

هٰذا غيض من فيض[1] مما في هٰذا الكتاب ؛ فكن منه ـ أخي القارىء ـ على حذر ، والله الموفق .

١٨١ ـ «العهد الوثيق» ، لمحمود خطاب السبكي .

قال محمد عبد السلام الشقيري :

«وحذار حذار أيها المسلمون من قراءة كتاب «العهد الوثيق» للشيخ السبكي ؛ فإنه من أشر وأفظع وأشنع مؤلفاته ، لما فيه من بدعٍ وخرافات وأضاليل وأباطيل ، ونسأل الله أن يعيننا على الرد على ما فيه من عيوب ومثالب»[2] .

---

(١) وقد كشف أخطاءه وضلالاته الشيخ آدم الهلالي في كتيب بعنوان : «وحتى وريث صاحب المحاورات» ، طبع سنة (١٤٠٩) عن دار الدعوة بجدة .

(٢) «المنحة المحمدية في بيان العقائد السلفية» (ص ١٦ ـ الهامش) .

١٨٢ ـ «البدعة في مفهومها الإسلامي الدقيق».

كتاب من تأليف الدكتور عبد الملك السعدي، مطبوع في بغداد سنة (**١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م** فِي **١٧٦** صفحة).

جانب فيه المؤلّف المفهـوم السلفي للبـدعة، وتهجّم فيه على رموز الـدعـوة السلفية؛ فها هو يقول فيه (ص **٢٩**) عن شيخنا الألباني: «أربك العالم الإسلامي، وشقّ صفوف أبنائه ما بين مؤيِّد له ومنكر عليه؛ فتراه يقول بحكم مسألة بموجب حديث ثبت له، ثم يتراجع عنه بعد حين لثبوت حديث آخر أرجح منه، متناقضاً فيها»!

ثم يختم كلامه: «فنصيحتي لهٰذا الشيخ الجليل أن يترك الفقه لأهل الاختصاص»!

ثم تكلم في (ص **٣٠**) عن «بـرنـامـج نور على الـدرب في إذاعـة السعودية»؛ فقال عنه: «قد أحدث هٰذا البرنامج شرخاً في العالم الإسلامي»، ثم علل ذٰلك بقوله: «حيث إن بعض المستمعين له يسمعون رأياً يخالف رأي العالم في المنطقة؛ فيعتبرون رأي العالم خطأ، ورأي البرنامج هو الصواب، وبخاصة من أودعوا ثقتهم بالسعودية»!! وقد ملأه بالمسائل التي تخالف منهج السلف الصالح؛ فجوز فيه (ص **٥٢**) طلب المدد والغوث، و(ص **٤٧**) جواز التوسل بالذات الميتة، ورأى (ص **٦٠**) مشروعية شد الرحال لزيارة المقابر، وتوسع في معنى البدعة ورأى مشروعية القياس في العبادات، وبنى عليه (ص **١١٥**) مشروعية سنة الجمعة القبليّة، وأطرى في (ص **١٤٤ ـ ١٤٥**) على الأشـاعـرة ومدحهم، ومدح في (ص **١٤٦**) على الصوفية من خلال مدحه للتكايا، وتجويزه للتداعي والاجتماع على الذكر الجهري، وتجويزه الضرب بالآلات الجـارحة، وقال عن التمايل والرقص الصوفي (ص **١٥٣**): «الأولى

تجنبه»!

والخلاصة هٰذا الكتاب محشوٌّ بما يخالف الأدلة الصحيحة، وما كتب إلا للرد على السلفية، وتمييع القضايا التي يركزون عليها، وإظهارهم بمظهر المخالف المعاند؛ فكن ـ أخي القارىء ـ على حذر منه؛ تولانا الله بهدايته، وعصمنا جميعاً من الضلالة والغواية.

١٨٣ ـ «كلمة علمية هادية في البدعة وأحكامها»، لوهبي غاوجي.

سهل فيه أمر عباد القبور، وأرشدهم بعدما عدَّ فعلهم بدعة ـ ليس غير ـ إلى أن يسألوا الله تعالى بصلاح الولي كما في (ص ٦٠)، وفي الصفحة نفسها جعل الأخذ بنصوص الصفات وإمرارها كما جاءت مع اعتقاد ما دلَّت عليه من المعاني بدعة مذمومة! وجعل جمع آيات الصفات وأحاديث الصفات في كتاب واحد ـ كما فعل ابن خزيمة وغيره من السلف ـ بدعة! وقال في (ص ٦١): «إنما جمعها المشبّهة والمبتدعة».

وبالجملة؛ فهٰذا الكتاب مكتث بالبدع والضلالات، وهو كغيره من الكتب التي ابتلينا بها في هٰذا الزمان التي تدعو إلى مذهب الخلف ونسف مذهب السلف[1].

---

(١) من كلمة للشيخ سليمان العلوان في كتابه «الكشاف عن ضلالات حسن السقاف» (ص ٤٦) بتصرف يسير، وتتمتها: «هٰذا، وليعلم أصحاب المكتبات الذين يبيعون مثل هٰذا الكتاب، وهم يعلمون ما فيه، أنهم مأزورون غير مأجورين، ولهم حظ وافر من الإثم؛ لإعانتهم على نشر العقائد الفاسدة في هٰذه البلاد، وقد قال تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾؛ فليستيقظ السني من غفلته ولا يفتح المجال لأهل البدع يبثون بدعهم وعقائدهم الفاسدة في عقر داره».

١٨٤ ـ «الحركات الفكرية في الإسلام»، لبندلي جوزي السوري.

كتاب طبع في القدس من أكثر من نصف قرن.

زعم فيه مؤلفه ـ تابعاً لبعض مؤرّخي الإفرنج ـ أنَّ الإسلام لم يكن فكرة دينية محضة، بل كان مسألة اقتصادية واجتماعية أيضاً، أو كان هٰذا هو الغرض الأول المقصود بالذّات منه، ولم يكن الدين إلا وسيلة له.

وبسط ذٰلك من طريق ظواهر التاريخ بما هو باطل في نفسه، خادع ببعض ظواهره، وهمُّ مؤلِّفه ـ وهو روسي التابعية وأحد أساتذة جامعة باكو الروسية ـ فيما أظهر وكتب نشر الشيوعية وزلزلة العقائد الإسلامية في المسلمين[1].

١٨٥ ـ «رسالة في الرفع والضم في الصلاة»، لأحمد بن مسعود السيبابي.

المؤلف من الإباضية المعروفين بانحرافهم عن السنة، ولا أدلَّ على ذٰلك من هٰذه الرسالة التي قدّمت لها «المديرية العامة للشؤون الإسلامية بوزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية»[2]ـ يعني الإباضية ـ ولولا ذٰلك لم آبه لهٰذه الرسالة؛ لأن مؤلفها مجهول، غير معروف بالعلم والنصح للمسلمين، وبرهاني على ذٰلك زعمه أن أحاديث الرفع والقبض «كلها ضعيفة أو موضوعة» (ص ١٤)، وهو يعلم من «نيل الأوطار» للشوكاني أنها متواترة، وأن بعضها أخرجها «الصحيحان» كما سترى في موضعه من الكتاب، ولٰكنه خبيث النقد والنقل، يطعن في الأحاديث الصحيحة ورواتها من الأئمة بأوهى الأسباب، والأمثلة فيها كثيرة، والمجال ضيق؛ فلأقتصر على مثال واحد كدليل على غيره، لقد أعلّ الصحيحين عن ابن عمر في رفع اليدين بقوله

(١) من كلام محمد رشيد رضا في تفسيره «المنار» (١١ / ٢٨، ٢٩) بتصرف يسيرٍ.

(٢) في دولة (عُمان).

(ص ١٨):

«فيه الزهري قال الذهبي في «الميزان» إنه كان يدلس»!

وفي نقله خيانة علمية؛ لأن تمام كلام الذهبي: «في النادر» فحذفها الإباضي تضليلاً لقرائه لأن النادر لا حكم له هنا كما لا يخفى على العلماء، ثم إنه تجاهل منزلة الإمام الزهري عند المسلمين، هٰذه المنزلة التي لخصها الحافظ من «التهذيب» في «التقريب»؛ فقال:

«الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه».

كما تجاهل تصريح الزهري بالتحديث في «صحيح البخاري» (رقم ٧٣٦) وغيره ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[١].

١٨٦ ـ «رسالة في بيان ما جاء من أقوال الأئمة الأربعة والفقهاء حول صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة»، لمحمد عادل الشريف.

رسالة صغيرة في (١٥ صفحة)، نصر فيها المؤلف بدعة صلاة الظهر بعد الجمعة من غير دليل، وحشاها بالأقاويل، وذهب فيها إلى نصرة كثير من البدع؛ فيقول ـ مثلاً ـ (ص ١٠): «وأما ما يفعل ليلاً قبل الفجر من التسابيح والاستغاثات والتوسلات المعروفة؛ فبدعة حسنة مقبولة»، وكذٰلك نصر الجهر بالصلاة على رسول الله ﷺ عقب الأذان والجهر بقراءة سورة الكهف في المسجد، وسنة الجمعة القبلية، وحشاه بمثل هٰذه البدع، فضلاً عن استدلاله ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مثل:

---

(١) هٰذا التحذير من كلام شيخنا الألباني ـ حفظه الله ـ في «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ٢٦ ـ ط مكتبة المعارف).

ـ «إن الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب».

وفيه أيضاً تحديدات من غير دليل؛ ففيه ـ مثلا ـ قوله (ص ١٩):

«ويروى أن من واظب على قراءة هٰذين البيتين في كل يوم جمعة توفَّاه الله على الإسلام، وهما:

إلٰهي لست للفردوس أهلاً ... ولا أقوى على نار الجحيم
فهب لي توبة واغفر ذنوبي ... فإنك غافر الذنب العظيم

وقيل: يقرأ هٰذين البيتين خمس مرات بعد الجمعة».

وفيه (ص ١٧) حث على الإكثار من الصلاة على رسول الله ﷺ يوم الجمعة وليلتها، وهٰذا صحيح، ولٰكن فيه: «وأقل الإكثار ثلاث مئة مرة»؛ فمن أين هٰذا التحديد؟!

والخلاصة؛ ينبغي لطالب العلم أن يحذر من هٰذا الكتاب وأمثاله، والله الموفّق.

١٨٧ ـ «لماذا اخترتُ مذهب الشيعة»، لمحمد مرعي الأمين الأنطاكي، طبع عن مكتبة الثقلين بقم طبعات متعددة.

حذّر منه الشيخ بكر أبو زيد؛ فقال:

«طبع سنة (١٣٨٠هـ) كتاب باسم: «لماذا اخترت مذهب الشيعة» منسوب التأليف إلى محمد مرعي الأمين الأنطاكي، ترجم لنفسه في مقدمة الكتاب، وأنه كان سنيّاً شافعيّاً ثم تحوّل شيعيّاً.

وهٰذا الكتاب منحول على شخص مختلق مكذوب لا حقيقة له، كل هٰذا لترويج مذهب الرافضة؛ فقاتلهم الله ما أكذبهم، وحقّاً إنهم بيت الكذب والخديعة.

وفي عام (١٤٠٥هـ) طلب مني تقرير عن هٰذا الكتاب بعد التحري الدقيق عن المؤلف الذي رُسمت له صورتان واحدة بلباسه السني، والثانية بلبـاس مشايخ الرافضة بعد التحول لمذهبهم؛ فوجدت فيه من الكذب ما ينادي على انتحاله، والله المستعان»[1].

ومؤلِّفه يزعم أنه نزيل حلب! قال الدكتور ناصر القفاري في كتابه القيم «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (٢ / ١٣١ ـ ١٣٢): «أما الكتب التي وضعوها ـ أي: الشيعة ـ وأساسها الكذب؛ فمن أمثلتها: . . . كتاب «لماذا اخترتُ مذهب الشيعة»، وهو يتضمن قصة مخترعة أو مؤامرة مصنوعة، تتضمن أن عالماً من كبار علماء السنة يدعى «محمد مرعي الأمين الأنطاكي» قد ترك مذهب السنة وأخذ بمذهب الشيعة بعد أن تبيَّن له بطلان الأول، وهٰذا الأنـطاكي يزعم أنـه نزيل حلب، رغم أنه لا يعرفه من كبار علمائها أحد، والكتاب مليء بالدّسّ والكذب والافتراء والتجنّي مما لا يصدر إلا عن جاهل متعصب، أو عن زنديق متستّر بالتشيع».

قلت: ونمي إليّ أن الأستاذ محمد مال الله له رد مفرد عليه.

ومن كذب الشيعة المعاصرين وافتراءهم وتدليسهم:

١٨٨ ـ كتاب «ثم اهتديت».

١٨٩ ـ وكتـاب «لأكـون من الصادقين»[2].

المنسوبان للدكتور محمد التيجاني السماوي.

وهمـا كتـابـان مليئان بالسموم والمزاعم الفاسدة، والآراء الكاسدة، والـطعـون البـاطنـة والظاهرة، على الرغم من محاولة المؤلف من التظاهر

---

(١) «النظائر» (ص ٢٩، ٨٩).

(٢) وكذٰلك كتاباه الآخران: «الشيعة هم أهل السنة»، و«اسألوا أهل الذّكر»!!

بالاعتدال والإنصاف، وهما ما كتبا إلا لإضلال أهل السنة، ولذا يحاول المؤلِّف ـ جاهداً ـ مخادعة قارئه بأسلوب (حلزوني) متظاهراً بالمنطق والعلم، وهو بعيد عنهما بُعد الأرض عن السماء، وكشف ما في هٰذين الكتابين من أخطاء يحتاج إلى كتابٍ مفرد، عسى الله أن ييسر لهما جادّاً شادّاً من أهل العلم وطلبته.

ومن كتب الشيعة التي فيها تشويش على أهل السنة؛ كتاب:

١٩٠ ـ «فضائل الخمسة من الصحاح الستة وغيرها من الكتب المعتبرة عند أهل السنة والجماعة»، لمرتضى الحسيني الفيروز آبادي.

مؤلفه شيعي يدعو أهل السنة إلى نحلته! والغرض من ذكر هٰذا الكتاب هو التنبيه على خطر دعوتهم في تلبيس الحق بالباطل، وهٰذا تعريف موجز بالكتاب:

هو كتاب رتبه على خمسة مقاصد: هي ما كان من فضائل النبي ﷺ، وفضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفضائل فاطمة الزهراء رضي الله عنها، وفضائل الحسن والحسين رضي الله عنهما، ثم بيان ما جاء في المهدي، والغرض من تأليفه هو هداية أهل السنة والجماعة إلى نحلته (الشيعة)، وزيادة إيمان المتشيعين، وهو كتاب مضطرب المنهج يميل إلى المصادر مرة ثم يحيل إلى المراجع التي تحيل إلى المصادر مرة أخرى، وذٰلك لإيهام الذي لا يعرف هٰذا الفن كثرة الأدلة على صدق ما ذهب إليه[١].

ومن كتب الشيعة التي يتداولها بعض أهل السنة ويغتروا بما فيها:

١٩١ ـ «ضياء الصالحين»، لمحمد صالح الجوهرجي.

هٰذا الكتاب نموذج لخداع العناوين، والأصح أن يكون ـ مضل

(١) «كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ» (٢ / ١٤١).

الصالحين ـ، وما ذاك إلا لما احتواه من تصورات شيعية ضالة في العقيدة والعبادة، سيؤدي بمتبعه إلى الضلال المبين.

ومحتوى الكتاب عبارة عن أوراد وأدعية مأخوذة من أمهات الكتب الشيعية من مطبوع ومخطوط[1].

والكتاب يتضمن أيضاً أدعية فيها لعن وتكفير الخلفاء الثلاثة، وبعض أمهات المؤمنين، وخيار الأصحاب من المهاجرين والأنصار[2].

١٩٢ ـ «الإسراء والمعراج»، لأحمد شلبي.

من منشورات مكتبة النهضة بالقاهرة، وهو الجزء الثالث مما سماه بـ «المكتبة الإسلامية المصوَّرة لكل الأعمار».

زعم المؤلف فيه أن كتابه هٰذا عبارة عن دراسة تصحيح للقضاء على الشطحات والخيال في الإسراء والمعراج؟! وفيه ـ على الحق والحقيقة ـ تخبيط وتقول على رسول الله ﷺ، وإنكار ما ثبت عنه في الإسراء والمعراج ما لا مزيد عليه في الضلال والإضلال، وفيه تقرير رأي الجهمية في إنكار علوّ الله على خلقه واستوائه على عرشه الذي هو فوق جميع المخلوقات؛ فهو في الحقيقة دراسة إفساد لعقيدة أهل السنة والجماعة فيما يتعلّق بالإسراء والمعراج، وإثبات علو الله على خلقه.

ففيه ـ مثلاً ـ (ص ١٩) إنكار صلاة النبي ﷺ بالأنبياء في بيت المقدس، وزعم أن ذٰلك من الأمور الشائعة والتصوير المنحرف، مع أنه ثابت

---

(١) مقدمة رسالة مطولة عن الكتاب المذكور كتبها ـ بطلب مني ـ الأخ الفاضل أحمد أبو عامر جزاه الله تعالى خيراً، قاله الأخ عبدالعزيز السدحان في «كتب تحت المجهر» (الجزء الثاني، ص ٩ ـ ١٠).

(٢) «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (٢ / ١١٥).

في ذٰلك عدة أحاديث بعضها في «صحيح مسلم».

وزعم (ص ٢١) أن القول بركوب النبي ﷺ على البراق ليلة الإسراء من الانحرافات والآراء الشائعة!

وقد رد على انحرافات هٰذه الرسالة الشيخ حمود التويجري ـ رحمه الله ـ في كتابه «السراج الوهاج لمحو أباطيل الشلبي عن الإسراء والمعراج»، ووصف فيه (ص ٢٢) رسالة الشلبي بقوله: «المملوءة بالضلال»، وقال في (ص ١٠٣): «إن الشلبي لم يفنِّد في كتيِّبه شيئاً من الإسرائيليات، وإنما فند الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ في الإسراء والمعراج، وإنما سمّاها الشلبي إسرائيليات لمخالفتها لرأيه الفاسد، وتفكيره الخاطىء؛ فهو في الحقيقة يفنِّد أقوال النبي ﷺ ويكذب أخباره الصادقة، ويجعلها من قبيل الإسرائيليات، وهٰذا عنوان على زيغ قلبه وانتكاسه...».

وقال أيضاً (ص ١١٥) بعد كلام: «وقد ملأ كتيِّبه المشئوم من هٰذا التقرير الباطل».

وقال أيضاً (ص ١٢٠): «إن الشطحات والخرافات.. إنما هي في كلام الشلبي وأمثاله من دعاة الضلال الذين يعارضون الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ بآرائهم الفاسدة، وأفكارهم الخاطئة، ولا يبالون بردّها واطراحها، وإلصاق الصفات الذميمة بها؛ كقول الشلبي في كثير من الأخبار التي جاءت في أحاديث الإسراء والمعراج: «إنها شحطات وخرافات وأوهام وموضوعات وإسرائيليات وانحرافات وآراء شائعة وتصوير مادي محض»، هٰكذا زعم وافترى، وضل عن سبيل الله تعالى، وشاق الرسول ﷺ، واتبع غير سبيل المؤمنين، وسيحمل أوزار الذين يفترون بخداعه وشبهه وآرائه الفاسدة وسمومه التي نفثها في كتيِّبه المشؤوم».

١٩٣ ـ «المنهج الحركي للسيرة النبوية»، لمنير الغضبان.

كتاب أُلِّف في فترة عصيبة كانت تعيشها دعوة الإخوان المسلمين في سورية، والمؤلف واحد منهم، وفي الكتاب جرأة عجيبة وتحليل لبعض أحداث السيرة على غير منهجية، وهو قائم على حزبيّة، ووجوب العمل بسريّة، وإسقاطات نفسية على أحداث من السيرة النبوية، وتكون هٰذه الأحداث جزئية لا كليَّة، فضلاً عن عدم العناية بصحة الأحاديث النبويّة، والاكتفاء ببعض المراجع المتأخِّرة وعدم الأخذ بالمصادر الأصليَّة، وقد بيَّن عثراته وسقطاته زهير سالم في كتابه «عثرات وسقطات في كتاب المنهج الحركي للسيرة النبويّة»، وفي بعض ما أخذه عليه مؤاخذات ونظرات، والله الهادي للخيرات.

١٩٤ ـ «الدعوة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة بشرية» لصادق أمين.

كتاب دعيّ لا يعرف مؤلِّفه[١]، كتب نصرةً لدعوة الإخوان المسلمين، وطعناً في الدعوات الأخرى، يحتوي على طامات، أهمها:

أولاً: يسقط أحاديث وجوب التزام الجماعة على العمل الحزبي المعاصر!

ثانياً: يفنّد الأحزاب الإسلامية القائمة بقوّة وقسوة، وبعبارات فيها تجريح وتنديد، وقد أطلق الكفر على بعضها في طبعته الأولى، ثم حذفت من سائر الطبعات، وينصر (الإخوان المسلمين)، ويكاد يفهم القارىء أنهم هم المرادون من (الجماعة) الواردة في النصوص الشرعية، وهٰذا جرم خطير،

---

(١) سمعتُ أكثر من مرة أن مؤلّفه الشيخ عبد الله عزام ـ رحمه الله تعالى ـ، وقد سألتهُ عن ذٰلك في أواخر السبعينات؛ فأنكر، ونمي إليَّ ـ فيما بعد ـ أن مؤلفه جماعة، قد أناطت دعوة الإخوان المسلمين بكل واحدٍ منهم مبحثاً عن دعوة ما، والله أعلم بحقيقة الحال.

وإثم أكيد مستطير!

ثالثاً: ينبز بالدَّعوة السلفية، ويضعها في مقابل الدعوات الحزبية الأخرى، و (السلفية) على ما أوضحنا منهج لفهم الدين القويم، فمن الآثام الجسام، والغلطات الفخام عدّها (حزباً) أو (حركة)، أو وضعها مقابل الأحزاب القائمة اليوم على الساحة، وإن كانت إسلاميّة.

ومما كتبه عن السلفيين (ص ٨٦): «وليس لديهم أهداف مرحليَّة محدّدة...»، ثم ناقض نفسه بعد ثلاث صفحات (ص ٨٩) قائلاً: «ويرى السَّلفيون أنَّ أوّل خطوات العمل الإسلامي (التصفية)...».

ثم عرف (التصفية) تعريفاً قاصراً متبوراً؛ فقال: «أي: فصل الأحاديث الضعيفة عن الصحيحة».

ثم بنى على هٰذا التعريف الغالط سطوراً مليئة بالجهل وعدم التثبت، والتقوّل على عباد الله سبحانه بالباطل!!

ومن الجدير بالذكر؛ أنه قد اغترّ بكلامه في هٰذا الكتاب غير واحدٍ من المؤلفين، منهم: حسين بن محسن بن علي جابر ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الطريق إلى جماعة المسلمين» (ص ٢٩٠) حيث أخذ كلامه من المسلَّمات دونما نظر أو تفكير أو دراسة، وكتاب «الطريق...» هٰذا مليء بالتناقضات والمغالطات»[1].

١٩٥ ـ كتاب «أبو ذر الغفاري»، لعلي ناصر الدين، مطبوع ضمن سلسلة «الثائرون في التاريخ».

وهو كتاب سقيم، طعن فيه على الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي

(١) «التصفية والتربية» للأخ علي الحلبي (ص ٢١).

الله عنه، وكان الدافع إليه الولع في القومية والاشتراكية؛ فغمس قلمه في الصحابة مقرراً الفكرة القومية، واعتمد على أحداث جزئية، ولم يتحقق من صحتها، بل تزوّد فيها، واتخذ من «وسائل الشيعة» للعاملي وغيره من الكتب المشبوهة مراجع له في كتابه هٰذا؛ فجدير بأن يمنع هٰذا الكتاب من المكتبات العامة، ولا سيما المدرسية منها[1].

١٩٦ - «فتى غفار»، لسليمان العيسى.

استهـوى المؤلف فيه الأدب، وسعـة الخيال، وجمـال الأسلوب؛ فضاعت الحقائق التاريخية في ثناياه، وجرته أيضاً النظرة القومية الاشتراكية إلى مغايرة الحقيقة التاريخية كلها إن اقتضى الأمر، ولم يتورّع أن يتحدث فيه عن عثمان كما يتحدَّث عن أَيّ أمير إقطاعي مستضعف مستغل متخاذل! بل حفظ قلمه من النيل من قبيلة غسان حتى لا تقدح فكرته القومية، وترك لسانه كالمبرد في ظهر عثمان ومعاوية رضي الله عنهما، تحت ستار العدل والحق والتحرر[2].

١٩٧ - «أبو ذر الغفاري»، للقلعجي.

كتاب الغاية منه المتعة والأدب وليس الحقائق والتاريخ، وهو لا يقل شراً وسوءاً عن الكتابين السابقين؛ إذ حشاه صاحبه بالفكرة القومية، واختار ما يناسبه من الروايات التي تناسب هدفه ومقصوده منه، ولم يسلم منه عثمان ولا معاوية رضي الله عنهما، ومصادره فيه مشبوهة مسمومة، وأخذ من بعض كتب الأدب كـ «العقد» وغيره من غير نقد ولا فحص، وإنما ليخرج بالصورة التي

---

(١) انظر عنه كتاب الشيخ منير محمد الغضبان: «أبو ذر الغفاري الزاهد المجاهد» (ص ٩٨، ١١٠، ١٢٤ وما بعدها، ١٤٧).

(٢) «أبو ذر الغفاري الزاهد المجاهد» (ص ٩٨).

تخيّلها مسبقاً عن أبي ذر؛ فالمؤلف قد كتب هٰذا الكتاب وعنده صورة مسبقة مشوهة للصحابة، والله المستعان.

١٩٨ ـ «حياة محمد [ﷺ]»، لمحمد حسين هيكل.

كتب هٰذا الكتاب في مرحلة حرجة ـ إن لم نقل كالحة ـ من مراحل الفكر العربي والإسلامي في بلاد العروبة!! وانتشر كما يبدو من كثرة طبعاته انتشاراً واسعاً.

وهٰذا الكتاب بكلمة موجزة قابل للنقض سطراً فسطراً.

إنه في نصفه الأول لا يختلف عن كتاب أي مستشرق غربي، رغم أن مؤلفه تظاهر بالدفاع عن الرسول ﷺ في قصة الغرانيق، وزواجه من السيدة زينب بنت جحش، لٰكن دفاعه في قصة الغرانيق ينطبق عليه المثل القائل: «جهاد في غير عدو، وقتال في غير معركة»؛ لأن هٰذه المعركة قد أنهاها قبله علماء كثيرون منذ الصدر الأول باعترافه هو؛ إذ نقل عن ابن إسحاق المتوفى (١٥١هـ) قوله: «إنه من وضع الزنادقة»، وتلا ابن إسحاق وعاصره كثيرون رفضوا هٰذه القصة منذئذٍ وحتَّى أيامنا هٰذه.

إن الدكتور هيكل قد أبدا وأعاد، وصال واختال باسم المنهج العلمي والطريقة الحديثة، انظر في ذٰلك قوله (ص ٤٧): «إنني أجري في هٰذا البحث على الطريقة العلمية الحديثة، وأكتبه بأسلوب العصر»، وقوله (ص ٤٧): «لٰكني رأيت من الخير أن أتبسط بعض الشيء في بيان الأسباب التي دعت المفكرين من أئمة المسلمين فيما مضى وتدعوهم اليوم، كما تدعو كل باحث مدقق إلى عدم الأخذ جزافاً بكل ما ورد في كتب السيرة وفي كتب الحديث، وإلى التقيد بقواعد النقد العلمي تقيداً يعصم من الزلل ما استطاع الإنسان أن يعصم نفسه منه»، وقوله (ص ٥٩): «إنما أردتها دراسة علمية

على الطريقة الحديثة خاصة لوجه الحق»، وقوله (ص ١٨): «. . . جعلني أفكر تفكيراً جديّاً في إنفاذ ما اعتزمت من كتابة حياة محمد على الطريقة العلمية الصحيحة كتابة مفصلة، ودعاني إلى التفكير في أمثل الوسائل لتمحيص السيرة تمحيصاً علمياً جهد المستطاع».

لٰكن أسلوب العصر والطريقة العلمية ومنهجه الصحيح الحديث؛ لم يعين مساربها وجوادَّها، ولم يحدد معالمها ومنائرها من قريب ولا من بعيد، بل إن قارىء الكتاب أول ما يلاحظه في سرد الأحداث ومعالجتها أنها سيقت دون منهج أو مسار محدد، بل كانت مجموعة منتقاة على ذوق المؤلف وحسب رأي جامعها. . .

وإن الذين نعى عليهم وغمطهم حقهم من أصحاب الحديث والسيرة كانوا ذوي منهج معروف وخط ظاهر موصوف، دوّن ذٰلك في كتب المصطلح وكتب الرجال، وفي حق الدكتور هيكل يصدق المثل القائل: «رمتني بدائها وانسلّت».

أجل، إنه يقول في (ص ١٨): «ولقد تبيَّنتُ أن أصدق مرجع للسيرة إنما هو القرآن الكريم. . .»، وقدم له صديقه الأستاذ أحمد لطفي السيد مجموعات قرآنية مبوبة في حياة النبي صلوات الله وسلامه عليه، ولٰكن أثر ذٰلك لم يظهر في بحوث الكتاب، بل إنه كان يلوي الآيات القرآنية التي استعملها عن مواضعها ويستدل بها استدلات بعيدة.

إن ذكر جبريل أمين الوحي الذي كان يأتي النبي ﷺ خلال ثلاثة وعشرين عاماً أو يزيد يندر ذكره في كتاب الدكتور هيكل!! بل أكثر من هٰذا يجعل اللقاء الأول بين الروح القدس وبين الرسول صلوات الله وسلامه عليه نوماً، واستند أبو المنهج العلمي الصحيح الحديث. . . إلى رواية ضعيفة

عند ابن إسحاق، ولم يذكر اسم جبريل، وراوغ وموّه في الهامش، انظر (ص ١٣٣)؛ فالحديث مرسل أرسله عبيد بن عمير.

وانظر قوله في (ص ٢٣٧): «لٰكن محمداً لم يحتج إلى طويل تفكير فيما عرضوا عليه ليعلم أنهم يمكرون به، وأوحي إليه يومئذٍ»، وانظر قوله (ص ٤١٥): «وما لبث محمد أن أحيط بالأمر خبراً فسارع فبعث علي بن أبي طالب والزبير بن العوام، فأدركا سارة فاستنزلاها. . .»، وانظر (ص ٢٤٦): «حتى خفق خفقة من نعاس رأى خلالها نصر الله».

من هٰذا الأسلوب العصري أو الصياغة الحديثة يفهم القارىء أن التفكير والذكاء هما عماد حياة محمد ولا أثر للوحي في حياته، وهٰذا مجانبة وإدبار، وتنكب للنصوص الصحيحة والمقطوع بثبوتها، علماً بأن الدكتور هيكل يركز كثيراً على الرياضة الروحية في حياة النبي ﷺ، انظر (ص ١٣٣، ٢٣٨، ٢٥٤)، ويصوره بأن نفسه كانت شغوفة متطلعة لشيء ما، اقرأ قوله في (ص ١١٨): «إنما كانت نفس محمد شغوفة بأن ترى وأن تسمع وأن تعرف، وكأن حرمانه من التعلم الذي يتعلمه بعض أنداده من أبناء الأشراف[1] جعله أشد للمعرفة تشوقاً وبها تعلقاً»، وهٰذا الكلام غير صحيح، والنص المقطوع به يرفضه ويرده، وذٰلك في قوله تعالى: ﴿وما كُنْتَ تَتْلو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتابٍ وَلاَ تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لارْتابَ المُبْطِلونَ﴾.

ويؤكد هٰذا ما حاول إظهاره مفترياً على صحيح التاريخ والحديث والسيرة من اتصال النبي ﷺ باليهود والنصارى، مصغياً لتراتيلهم وقراءاتهم، حريصاً على التعرف على دياناتهم والتعلم منهم، انظر (ص ١١٥)؛ إذ يقول: «وفي الشام كذٰلك عرف محمد أخبار الروم ونصرانيتهم، وسمع عن

---

(١) ليته بيَّن لنا ما كان يتعلمه أبناء الأشراف والباشوات!! لنفيده من الدكتور هيكل.

كتابهم وعن مناوأة الفرس من عباد النار لهم، وانتظار الوقيعة بهم، ولئن كان يعدّ في الثانية عشرة من سنه؛ لقد كان له من عظمة الروح، وذكاء القلب، ورجحان العقل، ودقة الملاحظة، وقوة الذاكرة، وما إلى ذٰلك من صفات حباه القدر بها تمهيداً للرسالة العظيمة التي أعده لها ما جعله ينظر إلى ما حوله نظرة الفاحص المحقق؛ فلا يستريح إلى كل ما يسمع ويرى، فيرجع إلى نفسه يسائلها، أين الحق من ذٰلك كله؟».

ويقول في (ص ١١٥ ـ ١١٦): «ويستمع إلى خطب الخطباء ومنهم اليهود والنصارى الذين كانوا ينقمون من إخوانهم العرب وثنيتهم، ويحدثونهم عن كتب عيسى وموسى، ويدعونهم إلى ما يعتقدونه الحق، ويزن ذٰلك بميزان قلبه؛ فيراه خيراً من هٰذه الوثنية التي غرق فيها أهله، ولٰكنه لا يطمئن كل الطمأنينة إليه»، وبعده يقول: «إنه سمع خطبة قس وخطب اليهود والنصارى، علماً بأن سماع النبي من قس بن ساعدة الإيادي لم يثبت، ونص كثير من الأئمة على أن هٰذه القصة موضوعة مكذوبة».

والكلام نفسه يعيده في (ص ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢) وغيرها، وانظر في (ص ١٧١) قوله: «وكان محمد يكثر الجلوس إلى مبيعة غلام نصراني يقال له جبر»؛ فالقارىء يتصور أنه كان بمكة بيعة يعلوها الصليب، وتقرع أجراسها في كل حين وآن، يقوم برعايتها جبر هٰذا، ويكثر محمد الولوج عليه! وإن إثبات هٰذه الرواية دونه خرط القتاد، وهي رواية ضعيفة من جهات عديدة.

وكمثل على الروايات الواهية التي أكثر منها؛ انظر (ص ١٣٦) تجدها كلها غير ثابتة، وقد لوَّن بعضها خيال المؤلف، وانظر (ص ٣٠١): «وسجَّى حمزة ببرده وصلَّى عليه»، وهي رواية واهية؛ فهي من رواية الحسن بن عمارة وهو ضعيف بإجماع أهل الحديث في حين أبهمه ابن إسحاق.

ومن هٰذا القبيل قوله: إن كاتب سر النبي ﷺ كان يهوديّاً، انظر (ص ٣١٢).

انـظر في (ص ١٢٧) قولـه: «وأدَّى انحـلال السلطان إلى نتيجتـه الطبيعية، أدَّى إلى مزيد من حرية الناس في التفكير والجهر بالرأي، وإلى إقدام اليهود والنصارى ممن كانوا يخافون صاحب السلطان على تعيير العرب عبادة الأوثان، وانتهى ذٰلك بكثير من أهل مكة ومن القرشيين أنفسهم إلى أن زال من نفوسهم تقديس الأصنام»، واعتقد أن أي مطلع على تاريخ العرب قبيل الإسلام وإبان حياة النبي ﷺ في مكة يعرف ما تحمله هٰذه الفقرة من المجازفات.

ومن المجازفات كذٰلك ما ساقه المصنف في (ص ١٢٨ ـ ١٢٩)؛ إذ يقول عن السيدة خديجة عليها السلام: «وهي لا ريب قد اتجهت عند موت كل واحد منهما في الجاهلية إلى آلهتها الأصنام، تسألها ما بالها لم تشملها برحمتها وبرها، وما بالها لم ترحم قلبها... ولا ريب في أنه استوقف تفكيره ولفت نظره في كل واحدة من هٰذه الفواجع ما كانت خديجة تتقرب به إلى أصنام الكعبة، وما كانت تنحر لهبل واللات والعزى ولمناة الثالثة الأخرى تريد أن تتفادى مما ألم بها من ألم الثكل؛ فلا تفيد القرابين، ولا تجدي النحور».

واستطرد خلال ذٰلك ليقول: «حتى إذا جيء بزيد بن حارثة يشترى؛ طلب إلى خديجة أن تبتاعه ففعلت، ثم أعتقه وتبناه»، وعول في هٰذا على رواية واهية ليستدل على مجازفته السابقة، وترك الرواية الصحيحة المشهورة التي لم يورد غيرها ابن عبد البر وابن حجر العسقلاني أن الذي اشترى زيداً إنما هو حكيم بن حزام للسيدة خديجة قبل زواجها من النبي ﷺ، ثم وهبته له بعد زواجها منه.

ومن الأمور الخطيرة جدّاً في هٰذا الكتاب ما سرده في حادثة الإسراء والمعراج (ص ١٩٠ ـ ١٩١)، وسأقتطف بعض الفقرات من تلك الترهات والأغاليط التي نقلها عن المستشرق درمنجم، وأقرها ورضي بها واعتبرها أحسن ما يمكن أن يقال في الموضوع؛ إذ يقول: «في منتصف ليلة بلغ السكون فيه غاية جلاله، وصمتت فيه طيور الليل، وسكتت الضواري، وانقطع خرير الغدران[1] وصفير الرياح، استيقظ محمد على صوت يصيح به: أيها النائم قم، وقام؛ فإذا أمامه الملك جبريل، وضاء الجبين أبيض الوجه كبياض الثلج مرسلاً شعره الأشقر، واقفاً في ثيابه المزركشة بالدر والذهب، ومن حوله أجنحة من كل الألوان ترعش، وفي يده دابة عجيبة هي البراق، ولها أجنحة كأجنحة النسر انحنت أمام الرسول فاعتلاها. . . ثم أتي بالمعراج فارتكز على صخرة يعقوب وعليه صعد محمد سراعاً إلى السماوات، وكانت الأولى من فضة خالصة علقت إليها النجوم بسلاسل من ذهب. . .

وبينما هو يتأمل هٰذا الخلق؛ إذ به ارتفع قمة سدرة المنتهى تقوم إلى يمين العرش، وتظل ملايين الملايين من الأرواح الملائكية!!

وبعد أن تخطى في أقل من لمح البصر بحاراً شاسعة ومناطق ضياء يعشي وظلمة قاتمة وملايين الحجب من ظلمات ونار وماء وهواء وفضاء، يفصل بين كل واحدة منها وما بعده مسيرة خمس مئة عام تخطّى حجب الجمال والكمال والسر والجلال والوحدة، قامت وراءها سبعون ألف فرقة من الملائكة سجداً لا يتحركون، ولا يؤذن لهم فينطلقون، ثم أحس بنفسه يرتفع إلى المولى جل شأنه فأخذه الدهش، وإذا الأرض والسماء مجتمعان لا يكاد يراهما، وكأنهما ابتلعهما الفناء؛ فلم ير منهما إلا حجم سمسمة في مزرعة

---

(١) لا يخفى على أحد أنه ليس بمكة غدران ولا أنهار.

واسعة، وكذلك يجب أن يكون الإنسان في حضرة ملك العالم».

هٰذا الوصف الذي أعجب به الدكتور هيكل، وقال عنه: «هٰذه القصة مستخلصة من مختلف كتب السيرة في عبارة طليَّة رائعة»، ثم بعد أن سردها قال: «هٰذه رواية المستشرق درمنجم عن قصة الإسراء والمعراج، وأنت تقع على ما قصه منثوراً في كثير من كتب السيرة وإن كنت تجد فيها جميعاً خلافاً بزيادة أو نقص في بعض نواحيها».

أقــول: إن وصف درمنجم في مجمله غير موجــود في كتب السيرة المعتمدة، ولا يقبله عقل مسلم، ولم تصح به رواية، وإن وصفه صعود النبي صلوات الله عليه إلى سدرة المنتهى وما بعده انعكاس للتصور التوراتي لله عز وجل، ولا أدري في أي كتب السيرة عثر على هٰذا الهراء الفارغ؛ أفي سيرة ابن هشام التي يقتفي أثرها ولا يخرج عنه إلا عندما يدخل أفكار المستشرقين، ويحذف نصوصها التي لا تروقه؟ ليس فيها هٰذا بكل تأكيد، ولو ساق ما هو موجود في سيرة ابن هشام؛ لأجاد وأفاد، ولٰكنه انحرف عنها؛ فزلَّ، وضلَّ.

وكثير من هٰذه الأغاليط وسوء الفهم لشخصية النبي ﷺ ورسالته أكتفي بهٰذه النماذج مؤكداً أن هٰذا الكتاب قابل للنقض سطراً سطراً. . .

ومما يعجب له المرء قوله (ص ٢١): «إن أول كتب السيرة إنما كتب بعد قرنين من عصر محمد. . .».

وهو الذي يعتمد سيرة ابن هشام، ومعلوم أن سيرة ابن هشام تهذيب لسيرة ابن إسحاق ومحمد بن إسحاق توفي (١٥١هـ)؛ فكيف يغضي على هٰذه الحقيقة ويتجاهلها؟ لا أدري! حتى إن ابن هشام الذي هذب هٰذه السيرة توفي سنة (٢١٨هـ أو ٢١٣هـ).

هٰذا وقـد أعـرضت عن بحثـه الأخير الـذي وضعـه بعنوان الحضارة

الإسلامية كما يصورها القرآن، وكان يجدر به أن يضيف للعنوان ـ كما نتصورها ـ؛ لأن هٰذا التصوير هو من تصوره هو ويخالفه فيه آخرون وربما يكونون كثيرين!

وما أتبعه به من محاورة للمستشرقين لأن ذٰلك مما فيه مجال للخلاف والرأي والاجتهاد، أما نصوص السيرة والتاريخ؛ فهي نقل لما مضى ولا مجال للاجتهاد في اختراعها، بل الاجتهاد في تحليلها واستنباط ما ترشد إليه.

وعلى أية حال؛ فقد اعتدل بعض الشيء في النصف الثاني من الكتاب ولٰكن اعتداله هٰذا لا يجعل كتابه مرجعاً معتمداً ولا مفسراً لمن يريد معرفة شيء من سيرة النبي ﷺ، وإن كان الكتاب قد أدَّى دوراً تاريخياً معيناً؛ فإن تحليلاته قد تعداها مدّ العلم والثقافة أيضاً[1].

والخلاصة. . هذا كتاب مسموم؛ إذ قام على أساس منهارٍ، إذ صرح مؤلفه في «مقدمته»: «إنني لم آخذ بما سجلته كتب السيرة والحديث لأنني فضلتُ أن أجري في هٰذا البحث على الطريقة العلمية[2]. .» فاعتمد فيه على العقل، وكاد أن ينكر صلة الوحي بالنبي ﷺ وها هو مقرظه الشيخ مصطفى المراغي (شيخ الأزهر)؛ إذ ذاك يكتب في أوله قائلاً:

«لم تكن معجزة محمد ﷺ القاهرة إلا في القرآن، وهي معجزة عقلية».

ولذا؛ فالكتاب قائم على ترويج صفة (العبقرية) و(العظمة) و(القيادة) وما شاكلها للنبي ﷺ؛ تعويضاً عن صفات النبوة والوحي والرسالة،

---

(١) «مصادر السيرة النبوية وتقويمها» (ص ١١٥ ـ ١٢٣) للدكتور فاروق حمادة.

(٢) بل تراه يطمئنك إلى أنه لم يأخذ حتى بما ثبت في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»؛ حفظاً لكرامته، والتزاماً بمنهجه وجادته!

وتغطية لها وإبعاداً للفكر عنها[1].

وأخيراً. . . نسأل المؤلّف. . إذا كانت طريقة الغربيين في دراسة حياة محمد ﷺ هي الطريقة العلمية الموصلة إلى الحق كما يرى حسين هيكل، لا الطريقة التي اتبعها أسلافنا المسلمون؛ فإنّ الأمر ينبغي أن ينتهي إلى إحدى نتيجتين:

ـ إما أن يؤمن الغربيون بنبوّة محمد عليه الصلاة والسلام إن كان يرى حسين هيكل أنها من الحق.

ـ وإما أن ينكر هو نبوته إن كان لا يرى أنها من الحق!!

ولقد رأينا كيف وقع اختيار الإذاعة اليهودية في رمضان عام (١٩٦٨م) على هٰذا الكتاب دون غيره؛ لتذيع منه فقرات من السيرة النبوية؛ أفكان ذٰلك لأن الإذاعة الإسرائيلية تحرص كل الحرص على أن لا تذيع شيئاً من حياة محمد ﷺ وسيرته إلا على أسس علمية مجرَّدة؟!

وحسبك يقيناً بالقيمة العلمية الرفيعة في كتاب يحلل حياة رسول الله ﷺ أن يكون هو الكتاب الذي يقع عليه اختيار اليهود ليستفاد منه في تغطية برامج دينية للمسلمين في إذاعتها الموجهة[2]!!

١٩٩ ـ كتاب «أبو هريرة»، لعبد الحسين شرف الدين الموسوي.

من أنتن الكتب كتاب «أبو هريرة» لشيعي معبد لغير الله، وهو

---

(١) ولهٰذا أخلى هيكل كتابه «حياة محمد» من المعجزات الكونية، واعتذر عما فعله بأن العلم لا يقبلها!!

(٢) «كبرى اليقينيات الكونية» (ص ١٨٩ ـ ١٩٠) بتصرف يسير، ولمصطفى صبري كتاب «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين»، فيه تحذير بليغ من هٰذا الكتاب وأمثاله.

عبد الحسين شرف الدين، أصدر هٰذا الكتاب ليكسب به شعبية لدى شباب افترسهم كيدُ أوروبا لتاريخهم ودينهم؛ فاستظرفوا كل تشكيك في حديث رسول الله ﷺ، ونسوا أنَّ ما تقوم به الحجة إنما على حفظه ضمانة من الله وضمانة الله الكونية إحدى سننه الثابتة؛ فكان مما دلس به على أفكار المسلمين سرد أحاديث عن أبي هريرة لا يقرها العقل فيما يزعم.

والباحث النزيه الجاد ينتهي إلى أن بعض هٰذه الأحاديث لم يصح عن أبي هريرة أصلاً، وآفته رواته.

ومنها ما صح عنه ـ وصح عن غيره أيضاً ـ وهو خبر عن قدرة الله بوقائع عينية حدث بها الصادق المصدوق رسول الله ﷺ.

فإذا كان مقياس رد مثل هٰذه الأخبار بدعوى بعض العقول؛ فالأمر سهل على من أراد تكذيب القرآن الكريم الذي لا شائبة على نقله من كلام النمل، وتسبيح الحجر، وأخبار الجن والملائكة، وإحياء الميت، ونطق بقرة بني إسرائيل المذبوحة... إلخ.

فمن بلغ هٰذا المبلغ؛ فليترك ديننا ولا يماحكنا فيه.

وأنا أقول لهٰذا المعبد للحسين: إن أقصى ما يستغربه من حديث أبي هريرة ـ مما لم يصح عنه ـ هو أقرب إلى العقول بكثير من جمهرة الخرافات التي يؤمن بها مذهبه، لا سيما ما يحاك عن علي وآل البيت ودراويش المذهب من أساطير وخرافات.

ومما استغربه كثرة محفوظ أبي هريرة وهو أُمي! وما استغربه غير مستغرب؛ لأنّ ميزة أميي العرب في الحفظ، ليس لهم ما يشغلهم عنه، وما يحفظونه إنما هو بلغة طبيعية لا يتعلّمونها، ولا يزال التاريخ يقدم الأنموذج تلو الأنموذج من كبار الحفاظ.

وفرح عبد رب الحسين بالاضطراب الشنيع في اسم أبي هريرة واسم أبيه، وما جاء بجديد في هٰذا؛ لأن حفاظ الأئمة الذين طووا بساط البحث في عدالته هم الذين اختلفوا في اسمه هٰذا الاختلاف.

ولست أدري أي وجل يحدثه الاختلاف في اسمه؟

فهو لا يزعم أن هٰذا الاختلاف حجة على أن وجود أبي هريرة أسطورة، وأنه لا يوجد شخص بهٰذا الاسم لأنه أثبت وجوده، ولأن دعوى عكس ذٰلك مما لا تقوى عليه الدعوى لدى صغار السذج.

والاختلاف في تحقيق اسم من غلبت كنيته ليس بدعاً في التاريخ إلى عصرنا هٰذا، وهو اختلاف لا خطورة فيه ولا يترتب عليه أثر علمي.

ومما اتكأ عليه عبد رب الحسين خمول نشأة أبي هريرة وفقره، وأن صحبته لا تتجاوز ثلاث سنوات.

ولست أدري ماذا يقصد من البناء على خمول النشأة؟

هل يريد أن يكون خامل النشأة الفقير غير عدل ولا صادق، وهل يريد إلغاء أثر طول الملازمة للرسول ﷺ خلال المدة القصيرة؟

ولا رفعة ولا خمول في نصاب الإسلام وأهله إلا بمقياس الفساد والصلاح والإيمان والكفر والتقوى والفسق.

وتقحم عبد رب الحسين أمراً شنيعاً عندما أراد النيل من أبي هريرة والقدح في عدالته، بانياً على كتب الأدباء من أمثال «العقد الفريد» لابن عبد ربه و «الحيوان» للدميري. . . إلخ!!

ومثل هٰذا الصنيع شنيع جدّاً في حق من يدعي العلم؛ لأن نصوص الشرع وأحوال الصحابة فرغ منها علماء الأمة وعدولهم ونقادهم بأدق طرق

التوثيق التاريخي قبل أن يولد مؤلفو كتب الأجناس الأدبية المتظرفون بأخبار لا خطام لها ولا زمام.

وما افترض فيه الاحتمال كمحاصّة عمر لأبي هريرة بعد ولايته البحرين؛ فالقصة ذاتها شاهدة بأن أبا هريرة يدل باجتهاد اجتهده، وعلى أسوأ الاحتمالات ـ إذا رجح عمل عمر معه ـ؛ فأبو هريرة مخطىء معذور ومأجور.

ولو صح تناول خيار الأمة ـ ومن مثل تلك المصادر ـ لما كان في أمة محمد عدل ولا خيار، وهٰذا بخلاف شهادة الله لأمة محمد، وبخلاف ضمانته الكونية لحفظ الشرع، وبانت مذهبية عبد رب الحسين عندما شرح علاقته بعلي رضي الله عنه وبخصومه.

والله الذي لا إله إلا هو لا رب سواه؛ إن علياً رضي الله عنه لعلى الحق، وإن مقاتليه من أهل الشام الفئة الباغية.

إلا أن اختلاف كبار الصحابة مع علي، وتواري بعضهم عن الخوض في الأمر؛ إنما هو لاجتهاد اجتهدوه، وبعضهم يرى أنه حصل من علي تقصير في حماية عثمان من طغام الجند.

وكلهم رضوان الله عليهم مجتهد متحر للخير، لا يحابي أحداً فيما اعتقده، فلو جعلنا اختلافهم بينهم في تحري الحق سبيلاً لتجريحهم ـ وهٰذا ما ترفضه أصول التوثيق التاريخي لتخلف المناسبة بين هٰذه الأحداث وبين مقتضيات التعديل والتجريح ـ؛ لتوجب أن نستبعد جمهور الصحابة في قبول تبليغ الشرع، وهٰذا تحلل سريع من دين الله الذي تكفل الله بحفظه في خبره الشرعي.

ولا بد أن يكون تدبير الله الكوني مصدقاً لوعده الشرعي.

وحسبك من تقصد عبد رب الحسين للتضليل أن ما زعمه من أحاديث

رواها أبو هريرة بمناسبة علاقته بمعاوية كلها أحاديث باطلة مكذوبة على أبي هريرة، معروف كذب نقلتها وضعفهم لدى الحفاظ.

وحسبك أن مصادره من الرواية من أمثال «شجرة العقل» للزوزني.

وهو إذا تأسى بأبي جعفر الإسكافي وبأمثاله من أئمته؛ فإنما يتأسى بتصورات حادثة على الدين، ولا يجد لديهم أسانيد نيرة تصلهم بمبلِّغ الشرع رسول الله ﷺ.

وهٰذا الرجل بوق مشوه لمطاعن الشيعة والمعتزلة، وقد فرح بنتنه المتهالكون على الشعبية العلمية من أمثال محمود أبو رية وملحد الجزيرة عبد الله القصيمي في بحث له بعنوان: «قال أبو هريرة قال رسول الله» بكتابه «العالم ليس عقلاً»، جعله رمزاً لجميع رواية حديث رسول الله ﷺ.

بل رأيت أحد أدباء المغرب يؤلف حكايات ويجعل عنوانها: «حدث أبو هريرة»، أو: «قال أبو هريرة».

وهٰذا دليل على قلة الورع وضعف الوازع وسرعة التأثر بكيد الأعداء.

ولم تخل الساحة من غيورين مخلصين تجردوا لبيان الحق وإزالة اللبس ببحوث جاءت في كتبهم ضمناً من أمثال مصطفى السباعي ومحمد عجاج الخطيب وغيرهما، بل ألف الشيخ عبد المنعم صالح العلي كتاباً حافلاً بعنوان: «دفاع عن أبي هريرة»، فإذا قابلت وقائع الكتاب التاريخية بالوقائع التي يدعيها عبد رب الحسين، ثم رأيت البون الشاسع بين مصادر الرجلين من ناحية التوثيق؛ علمت علم اليقين أن تقميش عبد رب الحسين وأسلافه ما بين افتراء مقصود وخيال يتلهى به.

وقد نصب هٰذا الفاضل الدلائل التاريخية على اتصال نسب أبي هريرة

وشرفه بين قومه، ونقل تزكية كبار الصحابة له.

وقرر أن مدة صحبته أربع سنين وزيادة.

ولا أريد أن أسترسل في عرض الكتاب، فمن كان صادقاً في تحرّي الحق؛ فليقارن بين وقائع الكتابين، ويتحقق مصادرهما، ويعقد العزم على الصدق في تحري الحق؛ فلا يحتاج حينئذ إلى ملقن أو معلم؛ لأن العقول مفطورة على الأُنس بدلائل الحق والاهتداء إليه، واللهاث وراء اليقين أو الرجحان إذا صح عزمها على طلب الحق.

وكتب الدكتور محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي كتاباً حافلاً بعنوان: «أبو هريرة في ضوء مروياته» جنح فيه إلى تبيان الشواهد الصحيحة من أحاديث الصحابة رضوان الله عليهم المؤيدة لبعض مرويات أبي هريرة.

وللحقيقة التاريخية ـ وأنا أختم الكلام عن أبي هريرة ـ أسجل أن النسيان والخطأ لا يعصم منهما أحد، وإنما العصمة لرسول الله ﷺ لا سيما في تبليغ الشرع.

أما عدول الأمة؛ فهم معصومون في جملتهم عن الضلال في إبلاغ الشرع مصداقاً لضمانة الله.

أما أفراد العدول، فمعرضون للخطأ والسهو؛ إلا أن ذٰلك لا يخفى على الكافة فيستدركونه.

وأبو هريرة رضي الله عنه ـ كغيره من فضلاء الصحابة ـ؛ قد يبلغ النص مختصراً، أو ناقصاً، أو مختلف السياق والترتيب حسب حفظه له.

وقد يذكر ما حدث به فيقيمه على وجهه، وقد يكون عنده المرسل؛ فيرفع للرسول ﷺ ما سمعه من الفضل ـ كما في حديث اغتسال الجنب ـ.

وهٰذه ظواهر ينتفع بها في تحقيق الأحاديث دلالة وثبوتاً، امتثالاً لأمر الله للعلماء بالاجتهاد في دينه[1].

٢٠٠ ـ «رجال حول الرسول ﷺ»، لخالد محمد خالد.

كتـاب عن حياة الصحابة رضوان الله عليهم، وأسلوبه شيّقٌ، وله انتشار واسع، وكان له أثر حسن على المثقفين العصريين، ولٰكن لي عليه ملاحظة مهمة، ومن أجلها أوردتُ هٰذا الكتاب هنا، وهي أن مؤلّفه كتبه بأسلوب القصّة ـ وليس في هٰذا ضير ـ، ولٰكن لكي يشوِّق القارىء ويجعله يتابع خبر هٰذا الصحـابي أو ذاك؛ كان يصنـع (عقدة) في القصة، وحينئذ يرتب أحداث القصة ترتيباً من عنده، ويدخل عليها إضافاتٍ حتى تبقى على نسجٍ واحدٍ دون خلل فيها، وهٰذه الإضافات لا وجود لها في كتب التراجم، فضلاً عن أن منهج المؤلف فيه الجمع والتقميش، وليس البحث والتفتيش، ولذا وقع فيه أخبار غير صحيحة.

هٰذه كلمة سريعة عن هٰذا الكتاب ولي رسالة مفردة في بعض ما في هٰذا الكتاب من العيوب والآفات، يسر الله نشرهما، وبهٰذا نختم جولتنا مع (كتب المعـاصـرين)، ولنا تتمة في المجموعة الثانية إن شاء الله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

●●●●●

---

(١) ما تقدم من كلام الشيخ أبي عبد الرحمٰن بن عقيل الظاهري في كتابه «الشروح والتعليقات» (السفر الثاني، ص ٢٠٤ ـ ٢١١).

وانظر في التحذير من كتاب الموسوي: «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (٢ / ٦٤).

الاستدراكات

* **استدراك (١ / ص ٥٤):**

وقد انتقد الإمام الشافعيُّ محمدَ بن الحسن الشيباني في تسميته الكتاب الذي وضعه في الرد على الإمام مالك «الحجَّة على أهل المدينة»؛ فأسند ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (١١١) إلى الشافعي، وذكر عنده محمد بن الحسن؛ قال: «قال: وضعتُ كتاباً على أهل المدينة، تنظُرُ فيه؟ فنظرتُ في أوله، ثم وضعته ـ أو رميتُه به ـ؛ فقال: ما لك؟ قلتُ: أوّله خطأ، على من وضعتَ هٰذا الكتاب؟ قال: على أهل المدينة. قلتُ: من أهل المدينة؟ قال: مالك. قلت: فمالكٌ رجل واحد، وقد كان بالمدينة فقهاءُ غيرُ مالكٍ: ابن أبي ذئب، والماجشون، وفلان وفلان».

* **استدراك (٢ / ص ٢٨٨):**

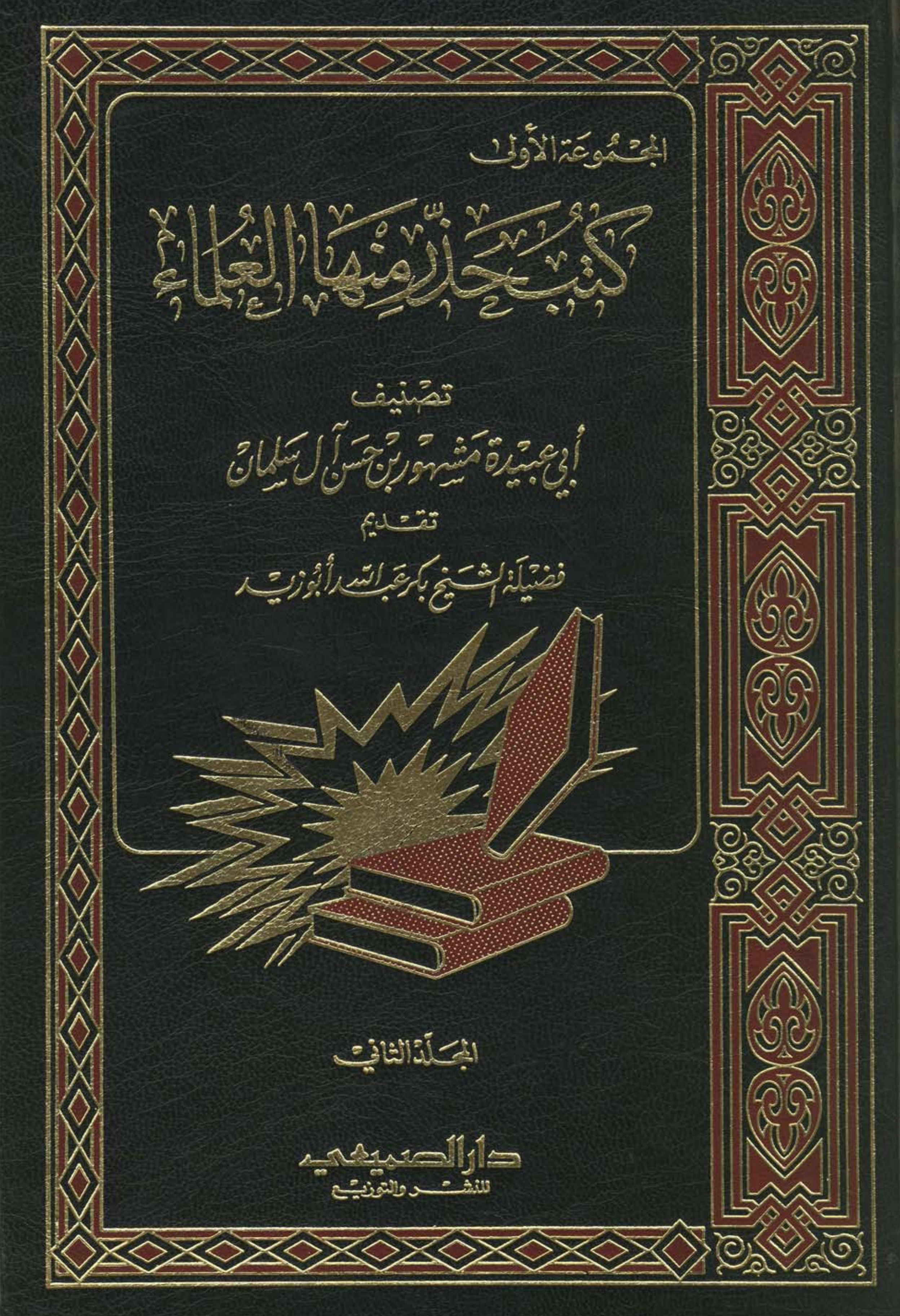
وكتب الأخ الدكتور عاصم القريوتي مقالاً بعنوان «نظرة إلى الشيخ حبيب الرحمٰن في كتابه الألباني شذوذه وأخطاؤه» فيه رد على كتاب الأعظمي، نشر على حلقتين في «المجلة السلفية» (المجلد السادس عشر، العدد ١٠، ١١، ذي القعدة، ١٤٠٤هـ، وربيع الأول ١٤٠٥هـ، ص ٥٢ ـ ٧٤).

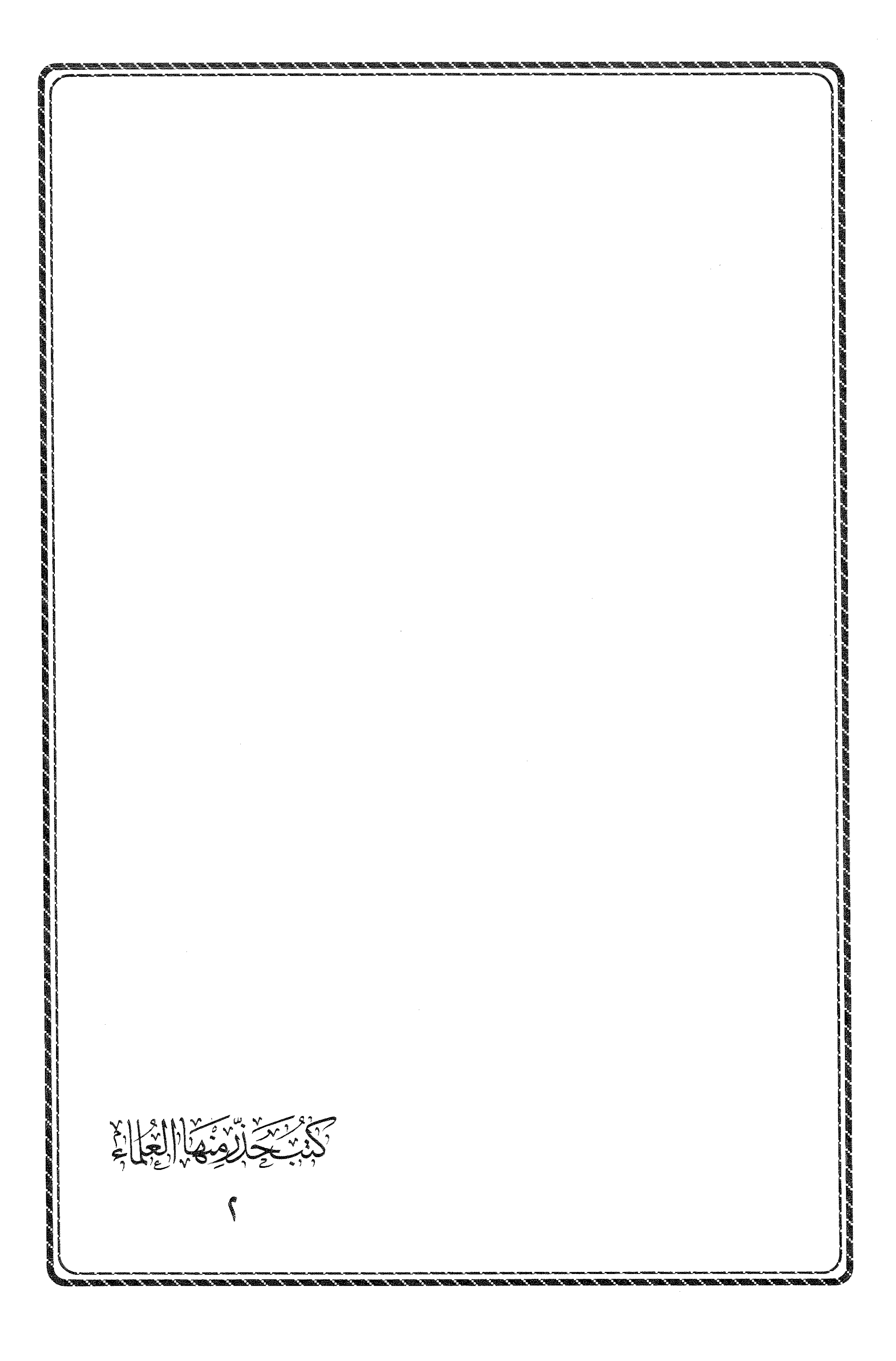
* **استدراك (٣ / ص ٣١٢):**

انظر في الرد على ذٰلك (الجزء الثالث) من كتابنا «قصص لا تثبت»،

وقد تكلَّم الغماري في «الحاوي» (٣ / ٧ ـ ٨) على كتاب «المدخل»، وبيَّن أنَّ فيه شدَّة واضحة، وقال: «وقد تنبَّه على ما فيه من الشدَّة تلميذُ مؤلفه وهو الشيخ خليل صاحب «المختصر»، بل قال الشعـراني: إن مطالعته تورث ظلمة في القلب» انتهى. قال أبو عبيدة: ومقولة الشعراني خاطئة وقاسية؛ فتنبّه!

●●●●●


المجموعة الأولى
كتب حذر منها العلماء
تصنيف
أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان
تقديم
فضيلة الشيخ بكر عبد الله أبو زيد
المجلد الثاني
دار الصميعي
للنشر والتوزيع


كتب حذّر منها العلماء
٢

المجموعة الأولى

كتب حذر منها العلماء

تصنيف

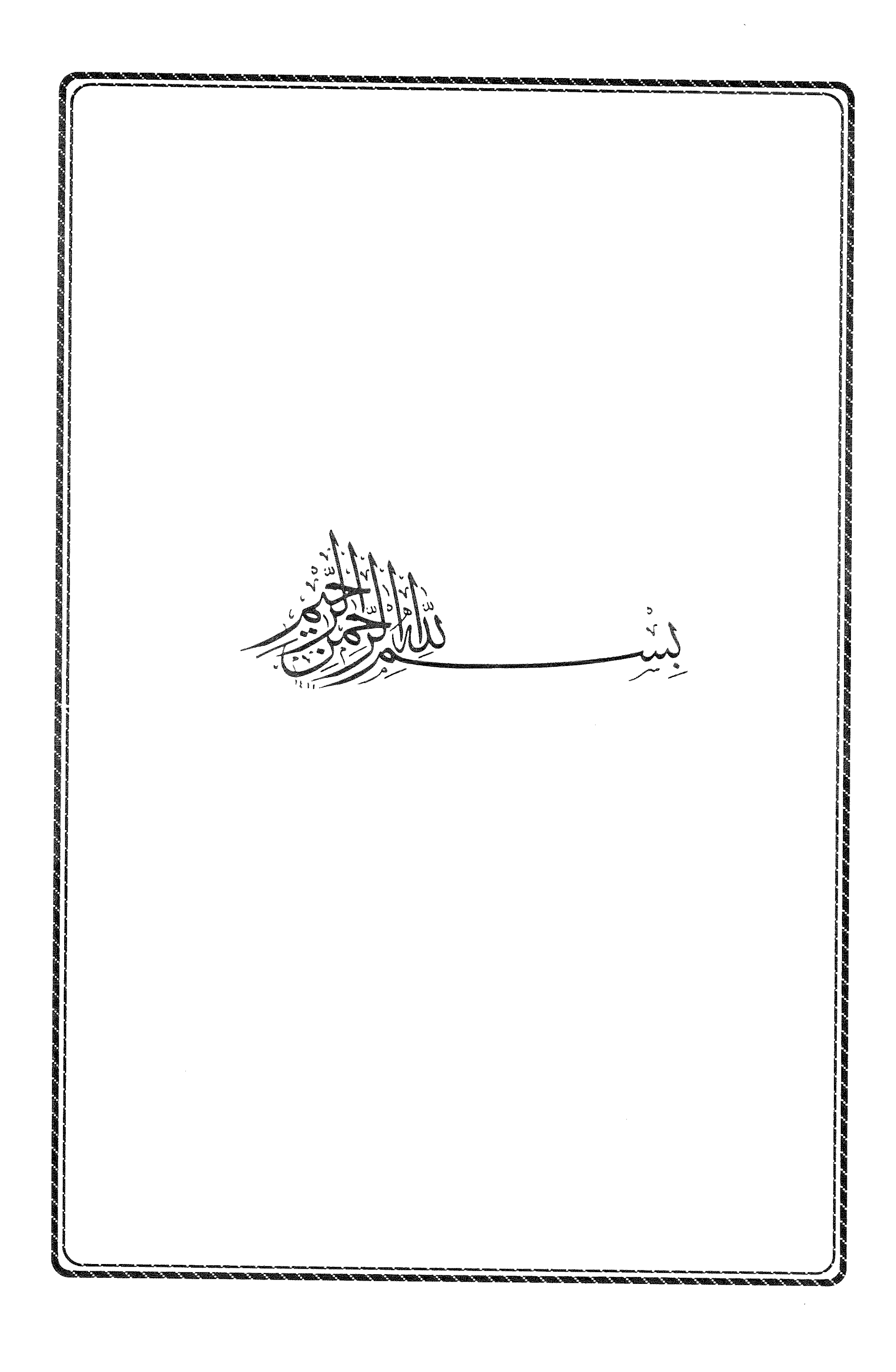
أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

تقديم

فضيلة الشيخ بكر عبد الله أبو زيد

المجلد الثاني

دار الصميعي
للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

كتب الأخبار والأوائل والتاريخ

(١ - ١٠٠)



تمهيد

حذر الخطيب البغداديّ رحمه الله تعالى من كتب الأخبار والأوائل؛ فقال: «ويترك المنتخب أيضاً الاشتغال بأَخبار الأَوائل؛ مثل كتاب «المبتدأ»[1] ونحوه، فإنَّ الشغل بذلك غير نافع، وهو عن التَّوفُّر على ما هو أولى قاطع»[2].

وقال أيضاً: «وإنما كره العلماء رواية أحاديث الأنبياء وأقاصيص بني إسرائيل المأخوذة عن الصحف مثل ما رواه وهب بن منبه، وكان يذكر أنه وجده في كتب المتقدِّمين، وتلك الصحف لا يوثق بها ولا يُعتمد عليها».

وقال: «وكذلك ما نُقل عن أهل الكتاب أنفسهم، دون أخذه من صُحُفهم؛ فإنَّ اطّراحه واجب، والصدوف عنه لازم، وقد كان محمد بن إسحاق - صاحب «السيرة»[3] - ضمَّن كتبه من ذلك أشياء كثيرة»[4].

وكلامُ الخطيب البغدادي هذا في حق ترتيب طالب العلم للأولويات، ولا يعني البتة عدم الاشتغال بالتاريخ، ولكن مراده والله أعلم هو ترك الاشتغال بالأخبار التي لا أسانيد لها، والقصص التي فيها تهويلات، والحكايات الشبيهة بالخرافات.

---

(١) انظر ما سيأتي قريباً.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢ / ١٦٠).

(٣) انظر بشأنه: «مصادر السيرة النبوية» (ص ٩٠) لفاروق حمادة.

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢ / ١١٤).

وهنالك في المكتبة الإسلامية كتب فيها شيء كثير من هٰذا القبيل، ينبغي لطلبة العلم ـ فضلاً عن آحاد الناس ـ أن يتعاملوا معها بحذر كبير، ولا سيما تلك الكتب التي تتحدث عن الصحابة رضوان الله عليهم وتنتقدهم.

ولقد صار هٰذا الانتقاد عند طائفة من الإصلاح الضروري؛ فكتابتهم في تاريخ المسلمين لا تقوم دعائمها إلا به، وانتقاد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ليس برأي حتى يسوغ للأغمار الخوض فيه، إنما هو الطعن المحض في دعائم الشريعة وفي الشريعة نفسها كتاباً وسنة، طعن في نصوص القرآن الصريحة القطعية التي عدلتهم ومدحتهم، طعن في أحاديث النبي ﷺ الصحيحة الكثيرة التي أثنت عليهم على أنه لا فائدة يجنيها المسلمون من هٰذا النقد سوى إفساد عقائدهم الدينية في رجالهم وشماتة الأجانب.

والعجب من هٰؤلاء المصلحين أنهم إذا كتبوا عن حياة أساتذتهم وعمن لا يعبأ الله به؛ يتغالون في إطرائهم حتى يجاوزوا المعقول، يثبتون لهم أخلاق الأنبياء وحكمة الحكماء وجهاد الأبطال العظماء، ولن يأتي آخر هٰذه الأمة بأهدى وأحسن مما أتى به أولها، وقد قال عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح لخالد بن الوليد وهو هو لما سب عبد الرحمٰن بن عوف رضي الله تعالى عنهما:

«دعوا لي أصحابي، فوالذي نفسي بيده؛ لو أنفق أحدكم مثل جبل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[1].

والعجب أيضاً من مسلم يترك مناقب الصحابة الصريحة المقطوع بها في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بل في جميع الكتب السماوية، ويتركها أيضاً في السنة الثابتة عنه عليه الصلاة والسلام،

---

(١) انظر: «جزء لا تسبوا أصحابي» لابن حجر (ص ٤٣ ـ بتحقيقي).

ويذهب يتعثر في طلبها في كتب التواريخ التي لا تخلو من الواهيات والأباطيل.

ولوجود كثير من الأقوال الباطلة في تواريخ المسلمين ـ ولا سيما أهل الأهواء في تاريخهم المجيد ـ؛ حذَّر العلماء العارفون الربانيون الخوض فيما جرى بينهم على المسلمين؛ رجوعاً بهم إلى العقيدة القرآنية والعقيدة النبوية الثابتة فيهم، وتركاً للفضول فيما يعود عليهم بالضرر دون جدوى، ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لها ما كَسَبَتْ وَلَكُمْ ما كَسَبْتُمْ ولا تُسْأَلُونَ عَمَّا كانوا يَعْمَلونَ﴾، ولأجل ذٰلك؛ قال الإمام الحافظ أبو زرعة الرازي ـ وهو من أقران الإمام البخاري ـ: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم؛ فاعلم أنه زنديق، وذٰلك أن الرسول حق والقرآن حق وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذٰلك كله الصحابة، وهٰؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة».

وقال أيضاً للذي قال له إني أبغض معاوية؛ فقال له الحافظ: «ولم؟ قال: لأنه حارب علياً بغير حق. فقال له أبو زرعة: رب معاوية رب رحيم، وخصمه خصم كريم؛ فما دخولك بينهما؛ أي: أنت فضولي، أدخلت نفسك فيما لا يعنيك، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[1].

فأوصي كلَّ حريص على دينه وكرامته أن يحتاط غاية الاحتياط في أنباء الصدر الأول بتعرف طرق تصفيتها بمصفاة العلم ووجوه عيارها بمعايير الفهم، نسأل الله سبحانه الصون والعون.

ولا يخفى على الباحث مبلغ سعي أعداء الإسلام في كل دور، ووجوهُ تجدد مكرهم في كل طبقة؛ فمن ألوان مكرهم في عهد تدوين الروايات

---

(١) «تحذير العبقري» (١ / ٣٨ ـ ٣٩) بتصرف يسير.

اندساس أناس منهم بين نَقَلة الأخبار متلفعين بغير أزيائهم لترويج أكاذيب بينهم مما يشوه سمعة الإسلام وسمعة القائمين بالدعوة إلى الإسلام، فراجت تلك الأكاذيب المدبرة على نَقَلة لم يؤتوا بصيرة نافذة؛ فخلدوها في الكتب حتى ظل الكائدون يتذرعون بها في كل قرن للكيد بالإسلام، لكن الله سبحانه أقام ببالغ فضله جهابذة تضع الموازين القسط لتعرف الأنباء الصافية العيار من بهرج الأخبار؛ فأصبحت تعاليم الإسلام وأنباء الإسلام في حرز أمين من دس الدساسين عند من يعرف أن يزنها بتلك الموازين، وكانت طريقة كتاب الغرب في النيل من الإسلام طريقة الإقذاع المجرد والبَهت الصِرْف إلى أن جد لهم منذ قرنين منهجٌ في تشويه الحقائق، يتصيدون أكاذيب من كتب الشرق متظاهرين بمظهر البحث العلمي البريء؛ فأخذ مَن له صلةٌ بهم من أبناء الشرق الأغرار ينخدع بكتاباتهم وينشر خزعبلاتهم بين بني قومه؛ فاستشرى الشر، ووجب تدارك الأمر؛ فأصبح من الحتم اللازم على كُتَّاب «السِيَر» من أدباء اليوم أن يأخذوا حذرهم وأسلحتهم إزاء الكتب المؤلفة في السِيَر في الشرق والغرب قديماً وحديثاً، وأن يضاعفوا السعي في تمحيص الحقائق بالموازين المعتبرة عند أهل النقد بدون أن يجعلوا لأقلامهم الحرية المطلقة التي تعودوها في سبك القصص والروايات العصرية والموضوعات الأدبية في الصحف السيارة، محتاطين غاية الاحتياط في إيداع آرائهم ونقولهم في الكتب متريثين إلى نتيجة عرضها لمحك النقد الصحيح، فإذا تبصروا هٰكذا في تعرف دخائل الكتب الشرقية خاصة؛ يسهل عليهم القضاء على صنوف الكيد في كتب الغربيين.

ومؤلفات الغرب ضد الإسلام في القرن الثامن عشر الميلادي وما بعده مسرودة في مقدمة كتاب «سِيَر النبي» ﷺ للعلامة شبلي النعماني الهندي، وهو كتاب جيد في تمحيص السيرة النبوية والرد على المشككين فيها، قليل

الأخـطاء بالنسبة إلى غيره[1]، والغريبُ انخداع كثير من كتاب الشرق فيما يؤلفونه في السير وتاريخ الصدر الأول بمؤلفات هٰؤلاء.

والأغرب من ذٰلك أن نرى بعضهم يقرظ كتاب **البرنس كايتانو الإيطالي في عشرة مجلدات في تاريخ الإسلام المعروف بـ «الحوليات»** ويثني عليه خيراً مع أنه من شر ما كتب في هٰذا الموضوع مهما تظاهر مؤلفه بمظهر البحث البريء وترى بعضهم يثني على «**تاريخ الإسلام**»**للدكتور دوزي الهولندي** مع أنه من أشد من ألف من الأوروبيين في تاريخ الإسلام تشويهاً للحقائق، فإذا كان حال بعض المطلعين من علمائنا وباحثينا يكيل الثناء جزافاً هٰكذا لأضر الكتب دون أن يطلع على أصل الكتابين ولا على ترجمتهما؛ فماذا يكون حال الشبيبة الذين ينهلون من مناهل الغرب قبل أن يتضلعوا في العلوم الشرقية؟ وقى الله الإسـلام شر مثـل هٰذا الذاب عن حريم قدس الإسلام، ثم بدأ المستشـرقـون من اليهود ومعهم غيرهم يبحثون في القرآن، وعلوم القرآن، والحـديث، والفقـه وأصوله، وعلم أصول الدين، وتاريخ النحل؛ بغية أن يجدوا فيها ما يمكنهم من التشكيك في أصول الإسلام، ساعين جهدهم في إخفاء غاياتهم من تلك البحوث، متظاهرين بالإنصاف في بعض المسائل؛ ليلقوا في رُوع ضحاياهم أنهم على الحق في جميع بحوثهم، وما هم إلا كصياد يرمي طعماً شهيّاً ليظفر بصيده كله غنيمة باردة، والوقوع في الفخ عاقبة من يمم مناهل الغرب قبل أن يرتوي من معين الشرق الفياض بما فيه وقاية لحياته الروحية، وضحايا هٰذا الفريق من المستشرقين في غاية الكثرة.

---

(١) وقد أصدر مكتب التربية العربي لدول الخليج دراسة في مجلدين بعنوان: «مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية»، احتوت على مباحث نفيسة لنخبة من العلماء والباحثين، يردون فيها على أشهر هٰؤلاء المستشرقين والمشككين.

وسيأتيك إن شاء الله تفصيل عن كتب (المستشرقين) فيما بعد.

ومن أخطر هذا الفريق المموه جولدزيهر المَجَرِيّ الدم، **اليهودي النحلة**، العريق في عداء الإسلام، الماضي في هذا السبيل طول حياته، وهو من رجال أوائل القرن الميلادي الحاضر، وله دراسات في القرآن وعلوم القرآن وفي الحديث وعلومه والفقه وأصوله وفي الكلام وفرق المتكلمين، محتال ماهر في توليد ما يشاء من نصوص يتصيدها من مصادر تعجبه باعتبار غايته، مغالطاً في تحميلها ما لا تحتمله من المعاني عند أهل البصيرة، ومتجاهلاً اختلاف منازل تلك المصادر في الثقة والتعويل، فلو شكلت لجنة علمية لفحص كتب هذا المجري المنطوي على عداء بالغ للإسلام؛ لوضح الصبح لكل ذي عينين، ولسهل الرد على الماكر المخادع، لكن ترجمة تلك الكتب بمعرفة بعض الأزهريين من غير عُدة كافية، ونشرها بدون ردود وافية، وعرض شكوك المشككين من أعداء الإسلام هكذا لأنظار الناطقين بالضاد؛ تكون نيابة عن الفاتنين في إيصال تشكيكاتهم إلى البيئات الإسلامية، وهذا يحتم أن يكون القرار الذي كان الأزهر أصدره قبل سنين في ترجمة كتب أمثال غولد زيهير ونشرها مشروطاً باستيفاء الردود عليها كاملة غير منقوصة في غير هوادة، وهذا أمر ينبغي أن يتعاون عليه الناشرون مع المترجمين، ولعله يصل إلى الوجوب الشرعي[1].

ولما كثر المنتبهون إلى وجوه الفرية في دعايات هؤلاء ضد الإسلام؛ بدأ المموهون من دعاة الغرب يسلكون طريقاً آخر في الإساءة إلى الإسلام، وذلك بأن يتظاهروا بمظهر البحوث البريئة في الإسلام وتاريخ الإسلام بالنقل عن الكتب المؤلفة في الشرق؛ فبدأوا منذ القرن السابع عشر الميلادي يترجمون إلى لغتهم بعض نصوص يتصيدونها في كتب الشرق، مما يرون فيه تشويهاً للتاريخ الإسلامي، وكان أول عملهم ترجمة ما يرون من ذلك في

(١) «من عبر التاريخ» (٢٣ ـ ٢٧) بتصرف.

كتب أمثال سعيد بن البطريق الإسكندراني (ت ٣٢٨هـ)، والشيخ المكين جرجس بن العميد (ت ٦٧٢هـ)، وأبي الفرج غريغوريوس بن هارون الملطي المعروف بـ (ابن العبري) (ت ١٢٨٦هـ)[١] من نصارى الشرق، ثم في مصادر ألفها غلاة الشيعة ـ أذيال ابن سبأ السابق ذكره ـ، ثم في كتب أمثال الواقدي، وابن هشام، والطبري، وسائر الكتب الجامعة لكل غث وسمين مما تحتاج نصوصه وأسانيده إلى نظر فاحص ونقد شامل، وكان اهتمامهم باديء ذي بدء بكتب السير والمغازي علماً منهم بأن التشكيك فيها يثمر ثمرات المروق والتحلل في مقلدة الغرب من أبناء الشرق الأغرار؛ لجهلهم بمداخل التلبيس ووجوه الفساد في عرضهم للأنباء، ولعدم تضلع هٰؤلاء الأبناء في العلوم الإسلامية.

وأمثل من كتب في السير من رجال الصدر الأول موسى بن عقبة، وعليه يعول البخاري، وقد أثنوا عليه خيراً؛ إلا في رواياته عن ابن شهاب، وقد ذكر الإسماعيلي الحافظ أنه لم يسمع منه شيئاً، وابن شهاب تغلب عليه المراسيل في باب السير والمغازي، ومراسيله شبه الريح عند ابن القطان والشافعي، وأما ابن جرير الطبري صاحب التاريخ؛ فجليل القدر في الحديث والتفسير والفقه، لكنه لم يضمن صحة ما أورده في «تاريخه»، بل قال في (١ / ٥): «فما كان في كتابي هٰذا مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة؛ فليعلم أنه لم يؤت ذٰلك من قِبَلنا، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنما أدينا ذٰلك على نحو ما أُدِّيَ إلينا»، وقال هناك أيضاً: «إذ لم نقصد بكتابنا هٰذا قصد الاحتجاج...».

فهٰذا يعلم أنه تبرأ من عهدة رواياته في التاريخ وحملها على أكتاف

---

(١) انظر عن «تاريخه» (رقم ٦) من هٰذا الجزء.

رواتها له، ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي اختلف فيه أهل النقد وقد كذبه كثير منهم، وكان أبو حنيفة ومالك لا يرضيانه، ومَن قَوّاه في المغازي؛ اشترط في رواياته شروطاً لا تتوفر في مواضع الريبة، وفي «فهرست» ابن النديم كلام طويل فيه؛ فمنه: «مطعون غير مرضي الطريقة، ويقال: كان يُعْمَل له الأشعار ويؤتى بها، ويسأل أن يدخلها في كتابه في السيرة فيفعل؛ فضمن كتابه من الأشعار ما صار به فضيحة عند رواة الشعر...»، والجمهور على تقويته في المغازي بشروط معروفة، وروايات مثله يجب التروي فيها ولو بالنظر إلى رجال الأسانيد إليه؛ فراويته زياد البكّائي مختلف فيه؛ ضعفه النسائي وتركه ابن المديني، وقال فيه أبو حاتم: «لا يحتج به»، وراويته الآخر سلمة بن الفضل الرازي مختلف فيه أيضاً، يقول عنه أبو حاتم: «لا يحتج به»، وراوية سلمة هٰذا هو محمد بن حميد الرازي مختلف فيه، وقد كذبه كثيرون أشنع تكذيب وبطريقه يسوق ابن جرير روايات ابن إسحاق، وأما هشام بن محمد الكلبي وأبوه والواقدي؛ فالكلام فيهم معروف، وأما راوية الوليد بن مسلم محمد بن عائذ الدمشقي؛ فيقول عنه أبو داود: «هو كما شاء الله».

وأما سيف بن عمر التميمي صاحب كتاب «الردة»و«الفتوح» فمتروك الحديث عند أبي حاتم، وقد ضعفه غير واحد، بل رماه ابن حبان بالوضع، والراوي عنه شعيب بن إبراهيم من المجاهيل عند ابن عدي والذهبي، وله أخبار فيها تحامل على السلف، والراوي عن شعيب هٰذا السري بن يحيى غير موثق وهو شيخ ابن جرير في رواياته عن سيف، وأما من فوق سيف من الرجال؛ فمجاهيل في الغالب، فإذا كانت أسانيد ابن جرير في السيَر كما ذكرناه تعين وجوب التحري في رواياته في السير لا سيما في مواضع الانفراد فضلاً عن وجوب ذٰلك فيمن هو دونه في العلم من حملة السير؛ فاليعقوبي

شيعي متحامل، وأبو الفرج الأصبهاني صاحب «الأغاني»[1] من رجال الأسمار لا من مصادر صحيح الأخبار.

وتلك نماذج من مصادر السير وأخبار الصدر الأول تحمل الحريص على الحقائق على التحري البالغ في أسانيد الأخبار، ولا سيما في مواضع الانفراد ومواطن الريب التي يتمسك بها أعداء الإسلام؛ جهلاً منهم أو تجاهلاً للعلل القاضية على تلك الأخبار، والتوسع في معرفة نقد الرجال به يعرف المرء كيف يرد الفرية ويقوي القوي؛ فيحتمي من الوقوع في أفخاخ الأعداء المنصوبة للكيد بالإسلام.

ومن طالع كتب أخبار الصدر الأول التي ألفها الأظناء المتهمون من رجال الشرق أو الغرب من غير خبرة في مداخل الفساد في تلك الأخبار ووجوه التدليس فيها، وألف أو ترجم شيئاً منها من غير تمحيص؛ هلك وأهلك وضل عن سواء السبيل[2].

*** منهجي في التحذير من كتب الأخبار والأوائل والتاريخ:**

سأقوم في هٰذا القسم إن شاء الله تعالى بدراسة تقويمية جادّة لأشهر كتب (الأخبار والأوائل والتاريخ)، وتحمل في طيَّاتها وبين جنباتها معلومات ينبغي لطلبة العلم أن يحذروا منها، وسأعتمد في ذٰلك على كلام لعلماء ثقات وباحثين منصفين.

وفي هٰذا القسم أتعرّض لمئة عنوان من الكتب المشهورة[3] في هٰذا

---

(١) انظر عنه: (رقم ٧).

(٢) «من عبر التاريخ» (٢٠ ـ ٢٣) بتصرف.

(٣) وهٰذه الشهرة نسبيَّة؛ فستجد فيه عناوين غير معروفة اليوم عند عامة طلبة العلم، مع أنها كانت منتشرة انتشار النار في الهشيم عند العامة في زمن من الأزمان.

الباب، وأغلبها مراجع ومصادر للباحثين في الجامعات والمشتغلين بالبحث وإعداد الدراسات، وبعضها يكثر تداوله بين العوام والمثقفين، ولست بصدد عرض هٰذه الكتب عرضاً تفصيليّاً، ولا تفنيد ما حواه من مفردات الأخبار الباطلة، وإنما أكتفي بالإشارة إلى ما فيه ونقل ما قيل عنه، مع التمثيل قدر الوسع والطّاقة، والله المستعان لا ربَّ سواه.

والله أسأل، وبأسمائه وصفاته أتوسل أن يجنبنا الزلل والخطأ والاعتساف، وأن يرزقنا الإنصاف، وأن يبعد عنا الهوى وركوب ما لا يرتضى، وأن يوفِّقنا لما يحب ويرضى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

●●●●●

كتب المبتدأ

١ ـ «المبتدأ»، لإسحاق بن بشر بن محمد، أبو حذيفة البخاري (ت ٢٠٦هـ).

نعته الذهبي بقوله: «الشيخ، العالم، القصاص، الضعيف، التالف»، وقال في كتابه: «هو كتاب مشهور، في مجلَّدين، ينقل منه ابن جرير فمن دونه، حدَّث فيه ببلايا وموضوعات»(١).

قلت: منه جزءان في المكتبة الظاهرية(٢).

٢ ـ «المبتدأ»، لعبد المنعم بن إدريس اليماني (ت ٢٢٨هـ).

ذكره له ابن النديم في «الفهرست» (١٠٨)، وهو متَّهم بالكذب، قال أحمد: «كان يكذب على وهب بن منبه»، وقال البخاري: «ذاهب الحديث»، وله عن أبيه عن وهب عن جابر وابن عباس خبر في وفاة النبي ﷺ طويل، وأنه دفع القضيب إلى عكاشة ليقتص منه.

قلت: ويردده بعض البيروتيين في شريط طار كل مطار.

قال ابن حبان: «يضع الحديث على أبيه وعلى غيره»، وقال عبد الخالق

---

(١) «السير» (٩ / ٤٧٧).

(٢) «فهرس المخطوطات الحديثية» (ص ٢٢٦) لشيخنا الألباني، و«تاريخ التراث العربي» (١ / ٤٦٩).

ابن منصور عن يحيى بن معين؛ أنه قال عنه: الكـذَّاب، الخبيث، قيل له: يا أبا زكريا! بم عرفته؟ قال: حدثني شيخ صدوق أنه رآه في زمن أبي جعفر يطلب هٰذه الكتب من الوراقين، وهو اليوم يدَّعيها، فقيل له: إنه يروي عن معمر. فقال: كذاب. وقال الساجي: كان يشتري كتب السيرة؛ فيرويها ما سمعها من أبيه ولا بعضها»[1].

●●●●●

(1) «لسان الميزان» (٤ / ٧٣ ـ ٧٤).

كتب مشتهرة عند العوام مليئة بالافتراءات

٣ ـ «نزهة المجالس ومنتخب النفائس»، لعبد الرحمٰن الصَّفُّوري (المتوفى سنة ٨٩٤هـ).

لا ينبغي الاعتماد عليه لكثرة الأحاديث الموضوعة فيه؛ حتى إن برهان الدين، محدِّث دمشق؛ حذَّر من قراءته، وحرَّمها الجلال السيوطي.

قاله السيِّد علويّ السقاف في آخر «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف»[(١)]، وقال في «مختصر الفوائد المكية»: «... ومن ذٰلك تعلم حرمة قراءة «نزهة المجالس» ونحوها مما اختلط الباطل فيه بغيره، حيث لا مميز؛ لأن الإمام برهان الدين محدّث دمشق شنَّع على قارئها، خصوصاً في مجامع الناس، وقدم جملة من أحاديثها لجلال السيوطي يستفتيه فيها؛ فأجابه بأن فيها أحاديث واردة، بعضها مقبول وبعضها فيه مقال وعدَّها أربعين حديثاً، ثم قال: «وما عدا ذٰلك من الأحاديث المسؤول عنها؛ فمقطوع ببطلانه»[(٢)].

وقال محمد رشيد رضا: «ومن الكتب المتداولة التي تكثر فيها الأحاديث الموضوعة والشديدة الضعف كتاب «فريدة العجائب»[(٣)]، وكتاب

---

(١) (ص ٢٩).

(٢) «إصلاح المساجد من البدع والعوائد» (ص ١٥٤ ـ الهامش).

(٣) مؤلفه أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر المعروف بـ «ابن الوردي» (ت ٧٤٩هـ)، وأكثره في الجغرافية، وفيه كلام على المعارف والنبات والحيوان، ولٰكن تغلب عليه الصفة الأدبية =

«نزهة المجالس»»[1].

ومن الأحاديث المقطوع ببطلانها مما في هٰذا الكتاب: «مَنْ شَمَّ الورد الأحمر ولم يُصَلِّ عَلَيَّ؛ فقد جفاني»[2]، كما قال الإمام السيوطي في «الحاوي» (٢ / ١٨٣، ١٩٢، ٢٠٨)، وذكر في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (٨٥، ٨٦) أنه من وضع بعض المغاربة؛ فلعله أراد الصفوري، والله أعلم[3].

٤ - «عرائس المجالس في قصص الأنبياء»، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ).

كتاب يشتمل على قصص الأنبياء المذكورة في القرآن بالشرح والبيان، وقد طبع غير مرة، وفيه كثير من الإسرائيليات والأخبار الواهيات والغرائب، وفيه أيضاً بلايا ورزايا[4].

وذكره علويٌّ السقاف المالكي في آخر جزئه «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف»[5] تحت «فائدة: ذكر العلماء كتباً لا ينبغي للإنسان

= الخيالية، وهو مطبوع لأول مرة بعناية نورنبرغ سنة (١٨٣٥ - ١٨٣٩م) في مجلدين، وطبع في مصر مرات.

(١) «فتاوى محمد رشيد رضا» (٣ / ١٧١).

(٢) انظر: «السلسلة الضعيفة» (رقم ٥٣٧).

(٣) انظر: كتابَيْنا: «من قصص الماضيين» (ص ٨)، و«الهجر في الكتاب والسنة» (ص ١٨٣).

(٤) انظر التعليق على «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٤٣٦)، و«الأجوبة الفاضلة» للكنوي (ص ١٠١)، وكتابَيْنا: «من قصص الماضيين» (ص ٨)، و«الهجر في الكتاب والسنة» (ص ١٨٣).

(٥) (ص ٢٩).

أن ينقل منها حديثاً إلا بعد المراجعة والتنقيب، بل بعضها يغلب فيه ذكر الأحاديث الموضوعة»، ثم قال: «فقد نص على حُرْمَتِها الجلال السيوطي»، ثم قال: «فكم من مؤلِّف حاطب ليلٍ، وجارف سيلٍ، وناقدٍ لا يفرّق بين الصحيح والضعيف، ويَظُنّ أن كلّ مدوَّرٍ رغيف، ويأتي ببعض الحجج الواهية التي تؤدِّيه إلى الهاوية، والله أعلم».

٥ ـ «بدائع الزهور في وقائع الدّهور»، لمحمد بن أحمد بن إياس.

كتاب فيه من الفوائد الغرائب، ومن النقول العجائب، ابتدأ مصنّفهُ فيه بذكر السماوات والأرضين وما كان قبل الوجود، وإظهار العالم الموجود من مبدإ خلق آدم عليه السلام وما جاء من نسله من الأنبياء الكرام إلى نبيّنا محمد عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام[١].

قال مصنفه في آخره: «قد طالعتُ هٰذا التاريخ من عدة تواريخ؛ منها: ما روي عن الثعلبي، ونقله الكسائي، والحجري، وابن الجوزي، وابن سلام عبد الرحمٰن، وابن كثير عماد الدين، ووهب بن منبه، والسدي، والواقدي، وغير ذٰلك من الرواة المؤرخين وما وافق مما وقع عليه اختياري، وذٰلك على سبيل الاختصار؛ ليكون طالبهُ على اقتدار»[٢].

قلت: ومن مصادره تعرف قيمته؛ فقد اعتمد الثعلبي والسدي والواقدي، وكان صاحبه فيه حاطب ليل وجارف سيل، ومن المفيد أن أذكر لك أخي القارىء المرقوم على غلاف هٰذا الكتاب؛ فعليه ما صورته (أدب ـ تاريخ ـ قصص ـ فكاهة).

---

(١) «بدائع الزهور» (ص ٢).

(٢) المرجع نفسه (ص ١٩٣).

وقد حذر منه العلماء[1]، وبيَّنوا أن الغالب عليه الأحاديث الموضوعة، ولعل هٰذا سر قول المؤلف في آخره: «وأنا أسأل الواقف عليه أن يصلح شيئاً لا يوافق لديه»[2].

وقد حذرت من هٰذا الكتاب اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء؛ فقالت جواباً على السؤال الثالث من الفتوى (رقم ٧٨٢) ما نصه: «. . . وأن يتجنَّب القراءة في الكتب التي ليست مأمونة مثل كتاب «بدائع الزهور في وقائع الدهور»؛ فإنَّ مؤلِّفه وأمثاله هم الذين يذكرون مثل هٰذه الافتراءات، والله أعلم»[3].

● ● ● ● ●

(١) انظر: «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف» (ص ٢٩)، وكتابنا «الهجر في الكتاب والسنة» (ص ١٨٣).

(٢) «بدائع الزهور» (ص ١٩٣).

(٣) «فتاوى اللجنة الدائمة» (١ / ٢٦).

مراجع يعتمد عليها كثيراً المستشرقون (اليهود الجدد)

٦ ـ «مختصر تاريخ الدُّول»، لأبي الفرج غريغوريوس يوحنا، الشهير بـ «ابن العبري» (ت ١٢٨٦م).

وكتابه هذا من المصادر التي يتكىء عليها المستشرقون وأذيالهم من خريجي مدرسة التغريب، وقد كُتبت أصوله بالسِّريانية، ثم ترجم إلى العربيَّة بعد أن حذف منه الروايات والأفكار التي هاجم بها الإسلام ورسول الله ﷺ.

لقد وجَّه ابن العبري في كتابه انتقادات عنيفة للإسلام والرسول الكريم، وقد أَمِنَ غضب المسلمين لأنَّهُ كتب تاريخه بالسريانيَّة التي كان يجهلها المسلمون، وعندما طُلِبَ منه أن يترجم كتابه إلى العربيَّة؛ ترجم الكتاب، وحذف منه تلك الانتقادات الموجَّهة ضد الإسلام وأهله[١].

لقد أظهر ابن العبري الخلفاء والولاة المسلمين بأنَّهم يميلون إلى البطش والتخريب، لقد كتب الجوانب السَّلبيَّة مجسَّمة وأغفل الجوانب الإيجابيَّة، وطمس روائع تاريخنا ولم يذكر منها في «تاريخه» إلا النادر، ولذا؛ طار به المستشرقون أيَّ مطار، وأكثروا من الاعتماد عليه كما فعل فيليب حتِّي في كتابه «تاريخ العرب المطول»[٢].

---

(١) انظر: مجلة «عالم الفكر» (المجلد ١٥، العدد ٣، سنة ١٩٨٤م)، مقالة الأستاذ جاسم صكبان علي بعنوان «التاريخ العربي والإسلامي من خلال المصادر السِّريانية العراقية»، و«موضوعية فيليب حتِّي في كتابه تاريخ العرب المطوَّل» (١٨٧ ـ ١٨٨).

(٢) قال مترجموه في (ص ٨٠٧ ـ الحاشية): «كثرت الاستعانة بتاريخ ابن العبري». «تاريخ مختصر الدول»، نشر صالحاني في بيروت (١٨٩٠م)!!

ومن المصادر التي يكثر المستشرقون الاعتماد عليها في الأخبار، ويحاولون إشباع رغباتهم من النيل من هٰذا الدين الخالد وأعلامه المشاهير:

٧ ـ «الأغاني»، لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الكاتب الأصبهاني الأموي (ت ٣٥٦هـ).

اختلف مترجمو أبي الفرج بين مادحٍ له وقادح فيه، وممن ذمه: هلال ابن المحسن الصابي، نقل عنه ياقوت في «معجمه» (١٣ / ١٠٠)؛ أنه قال في أبي الفرج: «كان وسخاً قذراً، ولم يغسل له ثوب منذ فصَّله إلى أن قطّعه، وكان الناس على ذٰلك يحذرون لسانه ويتّقون هجاءه، ويصبرون على مجالسته ومعاشرته ومؤاكلته ومشاربته، وعلى كل صعب من أمره؛ لأنه كان وسخاً في نفسه، ثم في ثوبِهِ وفعلِهِ. . .».

وأسند الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١ / ٣٩٩) عن أبي محمد الحسن بن الحسين النوبختي قوله فيه: «كان أكذبَ الناس، كان يدخل سوق الوراقين وهي عامرة، والدكاكين مملوءة بالكتب؛ فيشتري شيئاً كثيراً من الصُّحُفِ، ويحملها إلى بيته ثم تكون رواياته كلها منها».

وكذا ذمَّه المتأخّرون ممن ترجم له من العلماء؛ فقال فيه ابن الجوزي في «المنتظم» (٧ / ٤٠ ـ ٤١)، ونقله عنه ابنُ كثير في «البداية والنهاية» (١١ / ٢٨٠) وارتضاه: «ومثله لا يوثق بروايته، يصرِّح في كتبه بما يوجب عليه الفسق، ويهوِّن شرب الخمر، وربما حكى ذٰلك عن نفسه».

وقال في كتابه الشهير «الأغاني»: «ومن تأمَّل كتاب «الأغاني» رأى كلَّ قبيحٍ ومنكر».

وذمَّه أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية؛ ففي تصدير «الأغاني» (١ / ١٩) ذكر ابن شاكر الكتبي أن الذهبي قال: «رأيتُ شيخنا تقي الدين بن تيمية

يضعِّفه ويتَّهمه في نقله، ويستهول ما يأتي به، وما علمتُ فيه جرحاً؛ إلا قول ابن أبي الفوارس: خلط قبل موته»[1].

قلت: قوله: «وما علمتُ فيه جرحاً. . .» من كلام الذهبي في «السير» (١٦ / ٢٠٢) أيضاً، وقال بعده: «قلت: لا بأس به. . .»، و«كان وسخاً زَرِيّاً»، وقبله: «كان بحراً في نقل الآداب»، و«كان بصيراً بالأنساب وأيام العرب، جيِّد الشعر»، وقال في «الميزان» (٣ / ١٢٣): «كان إليه المنتهى في معرفة الأخبار وأيام الناس والشعر والغناء والمحاضرات، وكان يأتي بأعاجيب بحدّثنا وأخبرنا»، وقال: «والظاهر أنه صدوق»، وقال في «المغني في الضعفاء» (٢ / ٤٤٦): «شيعي يأتي بعجائب، يحتمل لسعة اطلاعه؛ فالله أعلم»، وقال في «ديوان الضعفاء والمتروكين» (٢ / ١٧٠، رقم ٢٩١٨): «شيعي فيه كلام»، وقال في «السير» (١٦ / ٢٠٢): «والعجب أنه أموي شيعي».

قلت: إذا عُرِفَ السبب بَطُلَ العجب؛ فتشيُّعه لم يرتضيه الشيعة أنفسهم، وتصانيفه تدل على أنه ليس بعمدة، وعليها يعتمد الإسرائيليون الجدد (المبشِّرون) وأذنابُهم، والشانئون والحاقدون على الإسلام، ولا سيما ممن له اشتغال بعلم التاريخ منهم.

قال الخوانساري في «روضات الجنات» (٤٥٧) في تشيّعه: «وأيّاً ما وجد في كلماته من المديح؛ ففيه:

أوّلاً: أنه غير صريح، ولو سُلِّم؛ فهو محمول على قصده التقرُّب إلى أبواب ملوك ذلك العصر المظهرين لولاية أهل البيت غالباً، والطمع في

---

(١) وظفرتُ بها ـ بعد ـ في «تاريخ الإسلام» (وفيات ٣٥١ ـ ٣٨٠، ص ١٤٤)، وفيه بعد ذلك: «وقد أثنى على كتابه «الأغاني» جماعة من جلة الأدباء»!!

جوائزهم العظيمة بالنسبة إلى مادحيهم، كما هو شأنُ كثيرٍ من شعراء ذٰلك الزمان، فإن الإنسان عبدُ الإحسان».

وقال في كتابه: «مع أني تصفحتُ كتاب «أغانيه» المذكورَ إجمالاً؛ فلم أرَ فيه إلا هزلاً أو ضلالاً، أو بقصص أصحاب الملاهي اشتغالاً، وعن علوم أهل بيت الرسالة اعتزالاً، وهو ما ينيف على ثمانين ألف بيت تقريباً...».

فسبب تشيُّع أبي الفرج أنه كان من الذين يتحسسون رغبات البيئة الخاصَّة، أو رغبات المنعّمين في اختيار موضوعات كتبه، وفي اختيار المواد التي تؤلّف هٰذه الموضوعات، وهو أمر يجب أن نفطن إليه، وإلى بعض آثاره عند تقديرنا لأبي فرج الراوي وقيمة مرويَّاته في الميدان العلمي؛ ليكون لنا صدق النظرة في التقدير.

فلقد كان أبو الفرج يقصُّ ألواناً من القصص تتمثَّل فيها الغرابة، وهو يقصُّها إرضاءً للروح الدينية أو المذهبية الخاصة، أو لأنها تستثير الخيال، وتُرضي هٰذه العقلية التي تميل إلى الغريب ولو كان من المصنوعات والأكاذيب.

أما حرصه على الإسناد؛ فواضح في كتابه «الأغاني» و«المقاتل»، وهو حرص لا يتلاءم وتساهله في المرويات، وأخذه عن الكَذَبة وتدوينه للمصنوعات؛ لأنَّ الإسناد ما وُجد إلا ليحول بين الرواة وبين أن يُخْدَعوا فيرووا الأكاذيب، أو الموضوع من الأخبار والأقاصيص، ولذا؛ كان لا بد لنا من هٰذه الوقفة لنرى رأينا في أبي الفرج؛ فهل كان حرصه على الإسناد لتكون الصحة في النقل؟ أو كان لأمرٍ آخر يُقْصَدُ ويُراد؟[1].

---

(١) أبو الفرج الأصبهاني / الرواية (ص ٢٠٢).

وإذا كان لا بُدَّ لنا من كلمة نقولها هنا؛ فهي: يجب أن لا يخدعنا إيراد الأخبار مسندة في كتاب «الأغاني» وغيره، وإنما يجب علينا أن نقف عند كل خبر؛ لنسبر غوره ونقيسه بمقياس الحقائق التاريخية وفقاً لما قرره العلماء في هٰذا المضمار[1].

ويمكن أن نصنف الروايات التي عالجها في كتابه من استقراء كتاب «الأغاني» إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: فهي الروايات التي تقوم على الاستحالة والتناقض وعدم إمكانية وقوع ذٰلك، وقد اعتمد أبو الفرج على أصل معتزلي في المناقشة العقلية لهٰذا النوع من الروايات، وقد أسماه الجاحظ «ما تناقض واستحال» في الطبيعة، وهو في معالجته لهٰذا النوع من الأخبار يقف موقف الساخر منبهاً على كونها من الروايات الموضوعة غير المقبولة عقلاً، وأكبر من روى هٰذا النوع من الروايات هو ابن الكلبي.

أما النوع الثاني؛ فهي الروايات المستضعفة تاريخيّاً؛ لعدم اتفاقها مع واقع الحال وشخصية المروي عنه.

ولهٰذا النوع من الأخبار رواة لا يحققون ولا يناقشون، وهم ذوو غرام بالغريب والطريف من الأحداث، وأشهر رواة هٰذا النوع هو ابن خرداذبة وجحظة.

أما النوع الثالث؛ فهي الروايات التاريخية المعتمدة والتي تحتاج إلى نقاش يقوم على أساس خطأ الراوية في معلوماته والتباس الأمر عليه؛ كأن

---

(١) من كلامٍ لي في التعليق على جزء أبي نعيم الأصبهاني في طرق حديث: «إن لله تسعة وتسعين اسماً»، (ص ١٢٣ ـ ١٢٥).

وانظر ـ غير مأمور ـ أيضاً: تعليقي على «الخلافيات» للبيهقي (١ / ٢٤٢).

يشير إلى حادثة وقعت لشخص في زمن متأخّر في الوقت الذي يكون فيه ذٰلك الشخص قد مات في فترة مبكرة ماضية وما شابه ذٰلك[1].

ولستُ هنا بصدد حصر ما وقع في هٰذا الكتاب من رزايا وبلايا وخزايا وأباطيل نالت من الصحابة ومن بعدهم ممن تربوا على آيات التنزيل وأحاديث وآثار خير جيل، رضوان الله عليهم أجمعين.

وتبرز هنا أشياء لا بد من تسجيلها والإلماع إليها:

أولاً: نَقْـلُ العلماء من هٰذا الكتاب لا يعني بالضرورة أن كل ما فيه صحيح؛ فقد أكثر من النقل منه غير واحد من العلماء المشهورين الثقات؛ كابن حجـر في «فتح الباري» وفي «الإصابة»، وأكثر من الاعتماد عليه في أخبار الصحابة رضوان الله عليهم، وإنما اختار من أخباره النوع الثالث فحسب.

ثانيـاً: نعم، نقل أبو الفرج أخباراً نالت من الصحابة وردَّها كحكاية الغنـاء وتعـاطيه عن عمـر بن الخـطاب، نقـل ذٰلـك في كتـابه «الأغاني» (٩ / ٢٤٢)، ولٰكنه سرعان ما يعود؛ فتضعف أمامه الرواية المتواترة، ويميل إلى نسبة صنعة الغناء لعمر بن عبد العزيز أيام إمارته، وفي هٰذا غرابة دون شك، خاصة بالنسبة له وهو الذي اطَّلع على سيرة العمرين وهي متشابهة تقريباً.

ثالثاً: سرُّ ذكر ما يقدح في الصحابة والصلحاء من ولاة الأمور وعلمائها أنه اعتمد فيه على رواةٍ كذَّابين، وخلط فيه بين الجد والهزل والغث والسمين؛ فهو كتاب أدب وحكاية وخرافة، تضمَّن في ثناياه بعض الصحيح والثابت،

---

(١) «دراسة كتاب الأغاني ومنهج مؤلِّفه» (ص ٨٢ ـ ٨٣) لداود سلُّوم.

ولذا قالوا فيه: «كان يأتي بالأعاجيب بحدثنا وأخبرنا».

قال الأستاذ شوقي أبو خليل مقوّماً مصادر فيليب حتّي في كتابه «تاريخ العرب المطوَّل» ما نصه:

«واعتمد حتّي كتاب «الأغاني» للأصفهاني، وهو ليس كتاب تاريخ يعتمد أيضاً؛ إنَّه كتاب أدب، وهٰذا لا يعني مطلقاً أن كل كتاب أدب لا يؤخذ به، بل يعتمد إن كان صاحبه ثقة، معروفاً عنه الأمانة في النقل والرِّواية.

إن كتاب «الأغاني» الذي جعله حتّي مرجعاً تاريخيّاً معتمداً، صاحبه متَّهم في أمانته الأدبيَّة والتاريخيَّة؛ جاء في «ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال»: أن الأصفهاني في كتابه «الأغاني» كان يأتي بالأعاجيب بحدَّثنا وأخبرنا.

ومن يقرأ «الأغاني» يرى حياة العباسيِّين لهواً ومجوناً وغناءاً وشراباً... وهٰذا يناسب المؤلِّف وخياله وحياته، ومن يرجع إلى كتب التاريخ الصحيحة يجد صورة أُخرى فيها علم وجهاد وأدب؛ فكتاب «الأغاني» ليس كتاب تاريخ يحتجُّ به»[1].

رابعاً: ومن الكذَّابين والضعفاء الذين أكثر أبو الفرج من الرواية عنهم في كتابه «الأغاني»؛ محمد بن أحمد بن مزيد بن أبي الأزهر البوشنجي، والهيثم بن عدي، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي، وأبو النضر محمد ابن السائب الكلبي، وأحمد بن عبيد الله بن محمد بن عمار، المعروف بـ «حمار العُزير» ـ وكان كثير الوقيعة في الأكابر، وله كتاب «مثالب معاوية»[2] ـ، ومحمد بن زكريا بن دينار الغلابي البصري، وأبو توبة القاص،

---

(١) «موضوعية فيليب حتّي في كتابه «تاريخ العرب المطول»» (١٨٧).

(٢) راجع: «لسان الميزان» (١ / ٢٢٠).

وعيسى بن يزيد بن بكر بن دأب ـ قال عنه عبد الواحد بن علي : كان يضع الشعر وأحاديث السحر، وكلاماً ينسبه إلى العرب؛ فسقط علمه، وخَفِيت روايته[1] ـ، وإبراهيم بن أيوب البرساني الأصفهاني، وأحمد بن معاوية الباهلي، ومحمد بن إسماعيل الجعفري، ويوسف بن إبراهيم الجوهريّ، ومحمد بن دأب، وإسماعيل بن زيد بن مجمِّع، وعيسى بن عبد الله بن محمد العلوي، وأيوب بن سيَّار الزهري، وأبو الحجاج النضر بن طاهر، ومحمد بن عمار بن محمد بن عمار، وعثمان بن عمارة بن حريم المرّي، ومحمد بن حميد الرازي، وإسماعيل بن زياد الطائي، ومحمد بن علي بن معاذ السمرقندي، وسعيد بن سلاَّم العطار.

فهٰؤلاء اشتهروا بالوضع وعرف بعضهم بالكذب، واعتمد عليهم أبو الفرج في كتابه، وقد فصل بيان أحوالهم مع التدليل على أماكن رواية أبي الفرج، عنهم الأستاذ وليد الأعظمي في كتابه «السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني»[2].

خامساً: وأخيراً؛ لا بد من ذكر أمر هام تفطن إليه بعض الباحثين، وهو أن أهواء وميول أبي الفرج الشيعية لها دور بارز ظهر فيما دوّنه في كتابه هٰذا، قال الدكتور محمد أحمد خلف الله في خاتمة كتابه «أبو الفرج الأصبهاني / الراوية» (ص **٢٣٥**) ما نصه:

«ولقد وقفنا على ما لأبي فرج من ميول وأهواء؛ فيجب أن نحذر هٰذه الميول وهٰذه الأهواء كلما حاولنا الاعتماد على ما خلَّف الرجل من مرويَّات؛ فقد يكون الرجل مضللاً، وقد يكون صاحب غرض وهوى، وليس يخفى أنَّ

---

(١) «لسان الميزان» (٤ / ٢٠٨).

(٢) انظر منه: (ص ٢٧ ـ ٤٣).

للأهـواء حكمها في التاريخ، وهو حكم قد يملي رغبته لا في ذكر الأخبار فحسب، وإنما أيضاً في الكتمان».

وأخيراً. . . لماذا هٰذا التحذير؟

وقد يتساءل البعض: لماذا هٰذا التفصيل في التحذير من هٰذا الكتاب؟

والجواب: كان هٰذا التحذير لأسبابٍ كثيرة، هي:

أولاً: لشهرة هٰذا الكتاب وصيته الذائع.

ثانياً: لاعتماد كثير من أهل التغريب عليه.

ثالثـاً: لما حواه من أخبار فيها قدح في الإسلام والصحابة والخلفاء والولاة الصالحين العادلين.

رابعاً: لحرص غير واحد من المعاصرين على إظهار ما فيه على أنه حق وصدق، وقد كتب في ذٰلك وحرص عليه شفيق جبري في كتاب «دراسة الأغاني» الذي وضعه بتشجيعٍ من طه حسين.

وقد ناقش شفيق جبري الأستاذُ وليدُ الأعظميُّ في «السيف اليماني»، ونذير محمد مكتبي في كتابه «جولة في آفاق الأغاني»؛ فلا داعي للإطالة في ذٰلك.

والخلاصة أن هٰذا الكتاب على الرغم من قيمته الأدبية وأسلوبه القوي الأخّاذ؛ إلا أن أخباره ومادته تحتاج إلى وقفات ونقدات، ولذا؛ قال الأستاذ وليد الأعظمي في مقدمة كتابه بعد كلام:

«من هنا بدأت أنظر إلى كتاب «الأغاني» نظرةً جديدةً، ورجعت إلى كتب التضعيف والتـوثيق والجرح والتعديل؛ فوجدت الأصفهانيَّ رجلاً غير مأمون، ولا يوثق به عند علمائنا الأجلّاء المدقِّقين الممحِّصين، وسلخت من

عمري سنتين كاملتين متفرغاً لكتاب «الأغاني» أتملَّى نصوصه وأقوالَهُ، وأقف عند كل خبر من أخباره؛ حتَّى فلَّيْتُ سطورَه وكلماتِهِ، واستخرجت قَمْلَه من بين شَعَراتـه، واصطبرت عليه اصطبار المجاهدين المرابطين في الثغور؛ فرأيت نيران الشعوبية والحقد وهي تغلي في الصدور كغلي القدور، وشعرت بنبال الأعداء تتوجَّه إلينا، وسهامهم تنثال علينا، ورددت قول الشاعر:

ولـو كان سهمـاً واحـداً لاتَّقَيْتُهُ ولٰـكـنـه سهـمٌ وثـانٍ وثـالـثُ

فشمـرت عن ساعـد الجدّ لأميز الهزل من الجدّ والسمَّ من الشهد، وقلت لنفسي: هٰذا أوان الشدِّ؛ فاشتدي زِيَمْ، ورحت أفحص رجال السند الذين روى عنهم الأصفهاني، وبحثت عنهم في كتب نقد الرجال، وقرأت ما جاء فيهم من أقوال؛ فوجدت فيهم كل داهيةٍ دهياءَ، وبليَّةٍ سوداءَ عمياءَ من الكـذابينَ والمجروحين والمطعون عليهم؛ فعزلت أولٰئك الكذابين وعرَّفْتُ بهم، ثم رحت أحصي روايات الأصفهاني عن كل واحد من هٰؤلاء، وهالني ما رأيت من الاعتمـاد على أولٰئـك الكذابين والرواية عنهم، والاستقاء من دلائهم، والاستضاءة بنارهم، ورأيت نفسي في وادٍ سحيقٍ رهيب، ودخلت في كهفٍ مظلمٍ كئيب.

وإذا كان أولٰئك الرواة يكذبون في رواية الحديث النبوي الشريف؛ فكيف بهم في أخبار الناس وقد توزَّعوا إلى مذاهب وفرق وطوائف، تتجاذبهم الأهواء والمشارب والمنافع، وتتقاذف بهم المقاصد والأهداف؟! وإذا كان «الأغاني» كتاب أدب وسمر وغناء وليس كتاب علم وتاريخ وفقه؛ فليس معنى ذٰلك أن نسكت عمَّا ورد فيه من الدس والكذب الفاضح والطعن والمعايب، وقد جمع فيه الأصفهاني كثيراً من أخبار السيرة والتفسير والفقه والأدب، حتى وصفته لجنة تحقيق الأغاني بأنه «من أجلِّ مصادر التاريخ والأدب

العربي»[1].

لقـد أشار أبو الفرج الأصفهاني إلى تنويع المواضيع في كتابه، وأنه قصد ذٰلك حتى لا يشعر القارىء بالملل والرتابة، والحقيقة أنه قصد ذٰلك حتى يستر غرضه المشبوه، وحتى لا يفتضح أمره وتكشف شعوبيته عن وجهها الكالح الدميم؛ فهو يتكلم عن الغناء وأخبار القيان، ثم عن الجن والغيلان، ثم يأخذ طرفاً من التفسير والسير والفقه، ثم يعود إلى الخمريات والتبذل، ثم أخبار الخلفاء، ثم الشعر والتاريخ وهٰكذا...

وقد جمعت أطرافاً من تلك المباحث اللئيمة الخبيثة دون استقصاء، ولـو أنني استقصيت ما ورد في «الأغاني» من السَّقَط والمعايب والمخازي والمساوىء وكل أمر منكر وقبيح؛ لصار لديَّ كتاب في المثالب (نعوذ بالله)، ولٰكنني جمعت أطرافاً منها، وعلَّقتُ عليها وناقشتها، وكشفت عن المقاصد الخفية للشعوبية، وأساليبها ومكرها ودهائها، وتستُّرها تحت ظلال الأدب، والسمر والمؤانسة والمذاكرة والمحاضرة.

وكان حصيلة هٰذه المتابعة التي استغرقت سنتين كاملتين أن استوى لديَّ كتاب مستطاب سمَّيته:

«السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني».

وقد جعلته في أربعة فصول:

تناول الفصل الأول ترجمة أبي الفرج الأصفهاني وأقوال العلماء فيه، وتعريفاً بالرواة الكذابين الذين روى عنهم الأصفهاني، مع تعريف بكتاب الأغاني وآراء العلماء والأدباء والنقاد فيه، مع نبذة يسيرة عن العهد البويهي،

---

(١) «الأغاني» (٤ / ٢٧١) (الحاشية ١).

وسبب تأليف الكتاب ولمن ألَّفه الأصفهاني.

واحتوى الفصل الثاني أخباراً وحكاياتٍ أوردها الأصفهاني عن آل البيت النبويِّ الشريف، وهي أخبار تسيء إليهم، وتجرح سيرتهم، وتشوِّه سلوكهم، وتوهِّن أمرهم بما يوافق هوى آل بويه الذين يزعمون الولاء لآل البيت كذباً وزوراً، وقد ناقشت تلك الأخبار وعلَّقت على كل حكاية بما يناسبها.

أما الفصل الثالث؛ فقد ضمَّ حكايات شنيعة وأخباراً فظيعة أوردها الأصفهاني عن الأمويين، نفَّسَ فيها عن حقده الدفين وضغينته على العرب، وهو يزعم أنه أُموي النسب.

وتلك الأخبار توافق هوى آل بويه والعباسيين والعلويين، وقد ناقشت كل خبر منها، وعلَّقت عليه بما يناسب المقام، وجعلت الفصل الرابع للأخبار والحكايات المتفرقة التي طعن فيها الأصفهاني بالعقائد الإسلامية، ولَعْنِ دين الإسلام وتفضيل الجاهلية على الإسلام، مع الكفر البواح والاستخفاف بالصلاة والحج ويوم القيامة، مع دفاع عن البرامكة وإشادة بالفرْس، وطعون مختلفة بأعلام العرب والمسلمين، وناقشت كل تلك الأخبار، وعلَّقت عليها بما يناسب أيضاً»[1].

ثم قال في الخاتمة:

«بعد هٰذه الجولة الواسعة في كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني، والوقوف عنده أخباره ومناقشتها والتعليق عليها، أرجو أن يكون القارىء الكريم قد تبيَّن مقاصد هٰذا الشعوبي الحاقد اللئيم، وقد غضضت النظر

---

(١) «السيف اليماني» (ص ١٠ ـ ١٣).

وصرفت القلم عن أخبار فظيعة وحكايات شنيعة لا يكتبها أشدُّ الناس عداوة وبغضاً للعرب والمسلمين؛ فقد اتَّهمَ كثيراً من أعلامهم باللواطة، ورمى بعضهم بالأبنة، وكريمات نسائهم بالسحاق، وألصق بهم السخائم من ذميم الخصال وقبيح الفعال، متستراً بظلال الأدب والسمر والمذاكرة والمؤانسة؛ كأن ذٰلك لا يحصل إلا بشتم سلف هٰذه الأمة المجيدة في تاريخها وخُلُقها»(١).

وقد شكك في مصداقية الأخبار التي حواها هٰذا الكتاب جُلُّ من تكلَّم عنه، فعلى الرغم من الإطراء البالغ الواقع في كلام البعض على هٰذا الكتاب؛ فإنهم سرعان ما يشككون من صحة الأخبار التي فيه؛ فها هو نذير محمد مكتبي يقول في مطلع كتابه «جولة في آفاق الأغاني» بعد أن ذكر مدحاً بالغاً لهٰذا الكتاب، وأنه من أهم المصادر الأدبية، قال (ص ٤):

«ولٰكن رغم هٰذه الميزات والمحاسن؛ لم يكن هٰذا الكتاب القدير نظيف الأخبار، صحيح جميع الأنباء، سالم كل الأفكار، صادق سائر الإسناد؛ كما يجب أن يكون ليبقى شمساً مشرقةً في سماء نقيَّة لا يشوبها ولو سحابَة صيف، وإنَّما تطرَّق الضعف إلى بعض رواياته وظهر الفساد في جانب من أخباره؛ فأدَّى ذٰلك إلى سقوط هيبته من نفوس طائفة من الأدباء، وضعفت الثِّقة به عند بعض فحول العلماء؛ حتى أصبح الحذر منه في نظرهم واجباً.

وليس فيما نذكره حيف على كتاب «الأغاني» رغم سموِّ كعبه بين كُتُب الأدب وذيوع صيته بين العجم والعرب؛ فتلك حقيقة، وإن كانت مرَّة وقاسية على نفوس طُلَّابه وعُشَّاق قراءته، ولكنَّها تبقى حقيقةً ثابتةً فيه لا تقبل الإنكار.

ويمكننا استيضاحها من خلال جولةٍ قصيرةٍ هادئةٍ في بعض أرجاء كتاب

---

(١) «السيف اليماني» (ص ٢٦٤).

«الأغـاني» تكفي للحصـول على فكـرة واضحة عنه، ثم قام بجولة واسعة مختلفة بيَّن فيها خطأ وكذب كثير من الأخبار بحجج ظاهرة تارةً وخفية أُخرى، وقال في نهاية المطاف (ص ١١٦ ـ ١١٧) ما نصُّه:

«. . . فحيث تعرَّض كتاب «الأغاني» لأن تسرَّبت إليه مجموعة من الأخبـار المكذوبة أو الضعيفة، واجتاحت بعضَ أخباره الصحيحة طائفة من التشـويهـات؛ أصبح من الـواجب علينا ـ حرصاً منَّا على سلامة مصادرنا التـاريخيَّة، ونقـاء مواردنـا الثقـافيَّة ـ أن ننبِّـه إلى تلك الأخبـار المكـذوبة والضعيفــة، ونحــذِّر من تلك التشــويهـات التي أصـابت بعض الأخبـار الصحيحة؛ حتى يصفو ينبوع «الأغاني»؛ فيعذب ماؤه في أفواه الشاربين.

فعملنا في هٰذه الجولة الصغيرة؛ ليس حرباً على كتاب «الأغاني»، ونكايةً بمؤلِّفه، وفَضْحاً لأغاليطه وتشويهاته ابتغاءَ نبذِهِ من دائرة التراث العربي والإسلامي، وإنَّما هو إماطة أذى التشويهات عن طريقه وتثبيت معالمه الفكريَّة ورصيده الإخباريّ في ذهن الجيل وأعماق نفسهِ بشكلٍ صحيحٍ يتناسب مع المنطق التاريخيّ الحقّ.

وإنَّ ما قمنا به في هٰذا البحث الموجز ابتغينا منه التنبيه إلى هٰذه الناحية المهمَّـة، وبعث الهمَّة في عزائم الغيورين على تراثنا كي يبادروا إلى هٰذا الكتاب الكبير الغنيِّ بالأخبار؛ فيستلُّوا منها الأغاليط والأباطيل والتشويهات بمناقشة دقيقة وأدلَّة قوية وأسلوبٍ حكيم؛ إذْ ما قدَّمناه لا يزيد على أن يكون خطوة بسيطة في هٰذا العمل الضخم.

هٰذا هو جهدنا، والتتمَّة على النُّقَّاد والباحثين المتمرِّسين ذوي المعرفة الجمَّـة والعلم الغـزير؛ فكتـاب «الأغـاني» حتى اليوم لم يخـدم الخـدمة المنـاسبة، ونحن لا ننكر أنَّ هناك من قام بتحقيقه وإخراجه بثوب جديد،

ولٰكنَّ هٰذا البذل لكتاب أبي الفرج ما زال قاصراً على الواجب الكبير تجاهه والـذي يقتضي تخـريجَ جميع أخبـاره والبحثَ في سند رواياته ـ كي يتميَّز الخبيث من الطيِّب ـ، وطرحَ الآراءِ المناسبة حول تلك الأخبار بما يجعل هٰذا الكتاب الضخم يحقِّق الفائدة المنشودة في جيلِ عصرنا» انتهى.

ومع وضوح هٰذا الأمر؛ فقد عمدت ثلَّةٌ ممن حاربوا الفضيلة، وعملوا على غرس أفكار الاستشراق في شباب الأمة ومثقَّفيها إلى نبش هٰذا الكتاب، وإلقاء ما فيه من أمور وأخبار (مما تناقض واستحال، أو الروايات المستضعفة تاريخيّاً) والدندنة بها بحيث تشوِّه أعلاماً من الصحابة والصالحين من العلماء والولاة، وقد حذر من صنيع هٰؤلاء أنور الجندي رحمه الله؛ فقال:

«ركـز التغريب والغزو الثقافي على كتابي «الأغاني» و«ألف ليلة»[1] تركيزاً شديداً بهدف رفعهما إلى مرتبة المراجع الأساسية التي يعتمد عليها في تصـوير المجتمـع الإسلامي، مع تجاهل عيوب الكتابين التي تحول دون اعتمادها في المصادر الموثوق بها، أما الأول؛ فكاتبه شعوبي عدو للإسلام، وأما الثاني؛ فهو كتاب لقيط ليس له مؤلف.

أمـا كتاب «الأغاني» فهو موسوعة في بضع وعشرين مجلداً، وضعها أبو الفرج الأصفهاني ليسامر بها الأمراء والفارغين من المترفين في أسمار الليل، ولم يقصد بها إلى العلم أو التاريخ، وكان الأصفهاني في نفسه إنساناً رافضاً لمجتمـع المسلمين والعـرب، ولـه ولاء بالمولد والفكر جميعاً إلى خصوم المسلمين والباطنية والرافضة وغيرهم، ولم يكن عمله هٰذا إلا نوعاً من الحرب العنيفة التي شنتها الشعوبية على الإسلام والمسلمين؛ رغبة في هدم فكرهم كوسيلة إلى هدم مجتمعهم.

---

(١) انظر عنه: (رقم ١٦).

وقد حرص التغريب وأصحاب نظرية النقد الأدبي الغربي الوافدة على إلقاء الأضواء الساطعة على هٰذا الكتاب وإحيائه، واعتباره مرجعاً في الدراسات الأدبية ومصدراً لتصوير المجتمع الإسلامي، وكان الدكتور طه حسين جزاه الله بما هو أهله من أبرز من دعوا إلى ذٰلك وألحوا عليه؛ فقد عمد إلى «الأغاني» نفسها فأصدر اعتماداً على قصصها أحكاماً زائفة على مجتمع المسلمين وتاريخهم، أراد بها المساهمة في عملية التغريب الضخمة والتي كانت تجري في الثلاثينات من هٰذا القرن».

ثم قال تحت عنوان: «الأصفهاني . . . شعوبي» ما نصه:

«على أن أقل مواجهة لسيرة الأصفهاني تكشف عن أنه كان من الشعوبيين، وقد عرف بالتحايل والإغراق، وأثبت كثير من الباحثين والمؤرخين أنه لم يكن مؤرخاً، وأكدوا أن كتابه لا يصلح لأن يكون مادة تاريخ، وإنما هو جماع لقصص وجدها في الكتب والأسواق وأراد بها أن يسجل للأغاني والمغنين، وهو جانب واحد من حياة المجتمع الإسلامي الحافل بالجوانب السياسية والاجتماعية والفقهية والصوفية.

وقد شهد عليه الكثير من معاصريه ومؤرخيه بالانحراف ودمغه المؤرخ اليوسفي بشهادة هي في نظر العلماء كمصدر موثوق به؛ إذ قال:

«إن أبا الفرج أكذب الناس؛ لأنه كان يدخل سوق الوراقين وهي عدة من الدكاكين مملوءة بالكتب؛ فيشتري منها شيئاً كثيراً من الصحف ويحملها إلى بيته، ثم تكون رواياته كلها منها».

وذكر عنه صاحب «معجم الأدباء» (ج ٥، ص ١٥٣) قوله: «كان شأنه في معاقرة الخمر، وحب الغلمان، ووصف النساء شأن الشعراء والأدباء الذين كانوا في عصره أو قبله، حيث يقدم دهاقين الخمارين، وجلهم من النصارى

واليهـود والصابئين والمجوس، وقد عرف بمعاقرته للخمر ولم تكن له عناية بتنظيف جسمه وثيابه».

وقال عنه الصابي في كتابه الذي ألفه في أخبار الوزير المهلبي: «وكان أبو الفرج الأصفهاني وسخاً قذراً، لم يغسل له ثوباً منذ فصله إلى أن قطعه، وكان الناس يحذرون لسانه ويتقون هجاءه، ويصدون عن مجالسته ومعاشرته على كل صعب من أمره؛ لأنه كان وسخاً على نفسه وثوبه ونعله».

وحكى القـاضي أبـو علي المحسني التنـوخي في كتـابـه «نشـوار المحاضرة» أن أبا الفرج كان أكولاً نهماً، وكان إذا أطال الطعام وثقل على معدته؛ تناول خمسة دراهم فلفلاً مدقوقاً؛ فلا تؤذيه ولا تدمع له عيناه، وبعد ساعة أو ساعتين يفصد؛ أي: يعرق.

ولست أدري كيف يصلح مثل هٰذا الكتاب مرجعاً في نظر الباحثين أو يمكن أن يؤتمن على رأي أو قول، ولقد عودتنا مناهج الفكر الإسلامي أن ننظر إلى كاتبه، فإن وجدناه أميناً كريماً موضع تقدير الناس بالصدق والحق؛ قبلنا منه، وإلا؛ رفضنا ما يقدمه ولو كان صادقاً في بعضه.

وقد أشار الدكتور زكي مبارك في كتابه «النثر الفني في القرن الرابع الهجري»[1] إلى مكانة الأصفهاني وكتابه «الأغاني» في بحث مطول نجتزىء

---

(١) في هٰذا الكتاب أخطاء كبيرة، كشف عنها الأستاذ محمد أحمد المغراوي في مقالة له نشـرت في مجلة «الرسالة» المصريَّة، سنة (١٩٤٤م)، ذكر فيها أن هٰذا الكتاب فيه ثلاث شبهـات تخالف ما يعرف من الدين بالضرورة، وهي: دعوته إلـى نقد القرآن، وإنكاره إعجاز القرآن، إنه يكاد يصرح بأن القرآن من كلام البشر، وإضافة إلى ذٰلك ذكر أن الأديان كلها بنت البيئة ومن وضع الأنبياء، وهٰذه طامات ـ إنْ سَلمتْ ولو واحدة منها ـ؛ فإنها تخرج من الإسلام، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وانظر: «مؤلفات في الميزان» (٨١ ـ ٨٤).

منـه: «وشهـرة الأصفهاني وكتابه مستفيضة، وإنما أريد هنا أن أنص على ناحيتين في الأصفهـاني وكتابه لم أجد من تنبه لهما من الباحثين، ولهاتين الناحيتين أهمية عظيمة في فهم الحياة الأدبية، وسيكون لهما أثر عظيم في دعـوة المؤلِّفين إلى الاحتياط حين يرجعون إلى كتاب «الأغاني» يلتمسون الشواهد في الأدب والتاريخ».

ثم قال تحت عنوان «كتاب مجون. . . وخلاعة» ما نصه:

«**النـاحيـة الأولى**: خاصـة بالأصفهـاني، تلك النـاحية هي خلقـه الشخصي؛ فقـد كان الأصفهاني مسرفاً، أشنع في الإسراف في الملذات والشهوات، وقد كان لهٰذا الجانب في تكوينه الخلقي أثر ظاهر في كتابه؛ فإن كتـاب الأغـاني أحفـل كتاب بأخبار الخلاعة والمجون، وهو حين يعرض للكتاب والشعراء يهتم بسرد الجوانب الضعيفة في أخلاقهم الشخصية ويهمل الجوانب الجدية إهمالاً ظاهراً يدل على أنه كان قليل العناية بتدوين أخبار الجـد والـرزانة والتجمل والاغتسال، وهٰذه الناحية من الأصفهاني أفسدت كثيراً من آراء المؤلفين الذين اعتمدوا عليه، ونظرة فيما كتبه جرجي زيدان في كتـابـه «تاريخ آداب اللغة العربية» وما كتبه الدكتور طه حسين في «حديث الأربعـاء» تكفي للاقتنـاع بأن الاعتمـاد على كتـاب «الأغـاني» جر هٰذين الباحثين إلى الحط من أخلاق الجماهير في عصر الدولة العباسية، وحملها على الحكم بأن ذلك العصر كان عصر فسق وشك ومجون.

ولا شك أن إكثار الأصفهاني من تتبع سقطات الشعراء وتلمس هفوات الكتاب جعل في كتابه جوّاً مشبعاً بأوزار الإثم والغواية، وأذاع في الناس فكرة خاطئـة هي اقتـران العبقرية بالنزق والطيش، **أما الناحية الثانية** هي خاصة بكتاب الأغاني، تلك الناحية هي نظم ذٰلك الكتاب؛ ففي مقدمته عبارات

صريحة في الدلالة على أن مؤلفه قصر اهتمامه أو كاد على إمتاع النفوس والقلوب والأذواق؛ فهو كتاب أدب لا كتاب تاريخ، وأريد بذلك أن المؤلف أراد أن يقدم لأهل عصره أكبر مجموعة تغذى بها الأندية ومجامع السمر ومواطن اللهو، وإنه ليحدثنا في المقدمة بأنه أتى في كل فصل من كتابه بفقرة إذا تأملها قارئها؛ لم يزل متنقلاً بها من فائدة إلى مثلها، ومتصرفاً فيها بين جد وهزل، وأخبرنا بعد ذلك بأنه اهتم بالغناء الذي عرف له قصة تستفاد وحديثاً يستحسن، وعلل ذلك بقوله: إذ ليس لكل الأغاني خبر تعرفه».

ثم قال تحت عنوان «احذروا «الأغاني»» ما نصه:

«وقال زكي مبارك: والخطر كل الخطر أن يطمئن الباحثون إلى أن لروايات «الأغاني» قيمة تاريخية، وأن يبنوا على أساسها ما يثيرون من حقائق التاريخ، ولا سيما أن صاحب «الأغاني» يصارحنا بأن في طباع البشر الانتقال من شيء إلى شيء ومن معهود إلى مستجد».

ولقد كان من أخطر أعمال التغريب هو توجيه الباحثين إلى اتخاذ «الأغاني» مصدراً لدراسة المجتمع الإسلامي، بينما قصر عند جانب واحد هو جانب اللهو، ولم يتعرض للجوانب الأخرى الجادة في المجتمع وهي متعددة، ومن هنا يوحي حين الاعتماد عليه كمصدر أن الحياة الإسلامية في القرن الثاني الهجري كانت لهواً، وهو ما صرح به طه حسين ورده الكثيرون وكشفوا زيفه...

كذلك اعتمد المستشرق لامنس على كتاب «الأغاني» في كتابه «تاريخ بني أمية»، وكذلك ما أورده المستشرق فلهوزن في كتابه «الدولة العربية وسقوطها»، بل إن بعض من نقدوا زكي مبارك من دعاة التغريب لما اعتبروه جرأة على مصادرهم أمثال صاحب «الأغاني»؛ قرروا فيه ما قررنا.

يقول جبرائيل جبور رئيس الدائرة العربية في جامعة بيروت الأمريكية: «أريد أن أذهب إلى أبعد من هٰذا؛ فأزعم أن في «الأغاني» كثيراً من الأخبار الملفقة التي ربما تكون قد جازت على أبي الفرج؛ فأوردها».

ويحاول جبور عبد النور أن يدافع عن الأصفهاني؛ فيسأل: «أمن الضروري إن كان المؤرخ فاسقاً أو مسرفاً يتتبع الإسراف في اللذات والشهوات أن لا يكون مؤرخاً وألا يكون صادقاً فيما يروي أو يقول أو يكتب؟!».

ونحن نقول له: نعم، في فكرنا الإسلامي، فإن لم يكن في الفكر الغربي كذٰلك؛ فهٰذا أمر آخر، إن فكرنا الإسلامي وضع قواعد البحث والنقد والعلم على أساس الارتباط الجذري بين علم الباحث وشخصيته، فإن كان منحرفاً في حياته، مضطرباً في شخصيته، بعيداً عن الأخلاق والدين؛ فنحن نرفضه مصدراً علميّاً ولا نقبل له شهادة، والأصفهاني بشهادة الجميع من أنصاره وخصومه على السواء مهدور الرأي ساقط الشهادة، وإن فسقه الشخصي قد أدخل كثيراً من هواه على ما أورده، فضلاً عن انحرافه الفكري والعقائدي والاجتماعي مما يفسد آراءه إفساداً، بالإضافة إلى أن كتاب «الأغاني» ليس مرجعاً علميّاً، ولٰكنه من كتب التسلية والسمر التي كتبت لتزجية فراغ بعض المترفين، ومن هنا؛ فإنه لا يصلح أساساً كمصدر للعلم أو مرجعاً للبحث في الأدب والتاريخ»[1].

---

(١) «مؤلَّفات في الميزان» (ص ١٠٠ ـ ١٠٣).

وانظر أيضاً في التحذير من «الأغاني»: «مصادر السيرة وتقويمها» (٩٨) لفاروق حمادة، و «هارون الرشيد أمير الخلفاء» (ص ١٢٧ ـ ١٣٣)، و «كتب... تحت المجهر» (٦٤، الجزء الأول)، ومجلة «المعرفة» تصدرها وزارة المعارف في السعودية (الجزء الرابع، شعبان، سنة =

ومعــذرةً أخي القــارىء على هٰذا الاستـطراد في التحـذير من هٰذا الكتـاب؛ فقد طال الكلام بين الباحثين والمطلعين حوله؛ فأحببتُ أن تمرَّ بشـذاراتٍ من كلامهم، وأن تعـرف أثر هٰذا الكتاب في أولٰئك القوم الذين شوَّهوا تاريخنا الإسلامي، وقد مر بك مزيد من التحذير منهم إن شاء الله تعالى.

وتجد كلاماً مشبعاً مرَّ بك طرف منه حول هٰذا الكتاب عند الأستاذ زكي مبارك في كتابه «النثر الفني في القرن الرابع الهجري» (ص ٢٨٨ ـ ٢٩٠)، ووقع التحذير منه أيضاً في التعليق على «العواصم من القواصم» لابن العربي (ص ٢٦١)، وفي «من عبـر التاريخ» (ص ٢٣)، وفيه: «. . . وأبو الفرج الأصبهـاني صاحب «الأغـاني» من رجـال الأسـمار لا مـن مصادر صحيح الأخبار. . . وقد أغنى الله تعالى أهل العلم من هٰذا الظِّنين الوسخ».

وفي هٰذه المناسبة لا بُدَّ من الإشارة إلى وجوب التوثُّق من الأخبار التي توردها كتب الأدب عامَّة، من مثل:

●●●●●

= ١٣٨٢هـ، السنة الرابعة)، مقال الدكتور جمال الدين الرمادي «أبو الفرج الأصبهاني صاحب كتاب الأغاني» (ص ٣ ـ ١٠). وللدكتور أحمد طاهر المكي كلام مسهب حول «الأغاني» في كتابه «دراسة في مصادر الأدب» (١ / ٢٤٥ ـ ٢٦٤)، وفي ثناياه تحذير منه؛ ففيه: «. . . ركَّز على جانب الخلاعة والمجون، وأهمل الجاد الرزين؛ مما يوهم القارىء بأنّ بغداد لم تكن على أيامه غير مدينة نافقة بالمجَّان والخلعاء والقيان والسكارى»، وفيه: «وأنه قصد بكتابه الإمتاع لا التاريخ، أراد به كما يقول هو نفسه: «ما يروق الناظر، ويلهي السامع»»، وفيه: «وأخباره عن خلفاء بني أمية يجب أن تؤخذ في حذر شديد»، وللدكتور شاكر مصطفى في «التاريخ العربي والمؤرخون» (٢ / ٥٤ ـ ٥٨) تعريف موجز به.

كتب الأدب عامة

٨ ـ «العقد الفريد»، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ).

«فالكتاب مخلوط صحيحه بواهيه، محذوف منه الأسانيد والرواة، واعتمد على مصادر لا يجوز النقل منها إلا بعد التثبّت، ولم يعتمد مؤلِّفه في النقل منها إلا الطرفة والملحة؛ إذ في كتابه ميل إلى الفكاهة والدُّعابة، ونزوع إلى القصص والنوادر والنكات؛ فنراه في كتابه يذكر الكثير من ذٰلك أو لا يستنكف عن ذكر بذيء اللفظ وسافل المعنى، ورغم كل ذٰلك؛ فإنَّ المسحة الأدبيَّة تبدو قوية في كتابه، بحيث يشعر بها كل من يقرأ «العقد» أو يتصفحه»[1]. وكذا؛ فلا ينبغي للباحث الاعتماد على ما فيه حتى يفلّيه ويبحث عن ناقليه. وقد ذكر الأستاذ رشيد رضا في «تفسيره المنار» (٥ / ٨٥) أن هنالك شبهة للقائلين بحل الخمر في الأديان السابقة، وهي: أن الأنبياء قد شربوها، ثم قال: «كما نقل ذٰلك صاحب «العقد الفريد» وأمثاله من الأدباء الذين يعنون بتدوين أخبار الفسَّاق والمجَّان وغيرهم».

قلت: إذا عرفتَ السبب؛ بطل العجب كما يقولون، فإن من مصادر ابن عبد ربه في كتابه هٰذا «التوراة» و«الإنجيل» و«كليلة ودمنة» وما شابهها. وقد حذر الأستاذ منير محمد الغضبان من هٰذا الكتاب، وقال بأنه لم يكن قصد لكاتبه عند كتابته؛ إلا استهواء الجماهير عند جنوح الخيال، وتعقّد القصة

---

(١) مقدمة محقق «العقد الفريد» (١ / ص د)، وانظر حول زيادة كلمة «الفريد» في عنوان الكتاب ما قدّمناه في المجلد الأول (ص ٥٦ ـ ٥٧).

وحلّها بالشكل المثير للعاطفة والمحرك للنفسيّة، شأنهم في ذٰلك شأن القصاصين الذين كانوا يجلسون في المساجد فيصنعون ما يشاؤون من الأحاديث؛ سواء كانت توافق الدين أو تخالفه، وكان أكبر همهم أن يصغي أكبر عدد ممكنٍ من الناس لأحاديثهم[1]. وقد بيَّن الأستاذ عبد الحليم عويس أن هٰذا الكتاب وغيره قد أوجد حاجزاً سميكاً حال دون الوصول إلى كثير من الحقائق المتصلة بتاريخ بني أُمية في المشرق[2]. ويقول الدكتور الطاهر أحمد مكي في دراسة عن هٰذا الكتاب: «وهو لا يمحص الأخبار، ولا يقف منها موقف الفاحص المدقّق، وإنما يعرضها كيفما تأتّت له». ويقول أيضاً: «ثم يعرض لأشياء هي إلى الخرافات والأساطير أقرب»[3].

٩ ـ كتب الجاحظ.

كتب الجاحظ مليئة بالأخبار وطافحة بالآثار، وهو أشبه ما يكون بـ «الصحفي» فيها، ينوِّع مادته ويعرضها بأسلوب أخّاذ شيِّق، ولٰكن؛ ينبغي الحذر من الآثار والأخبار التي يوردها[4]، وقد حذر من كتبه بعامَّة تلميذه ابن قتيبة واعتذر عن تلمذته له؛ فقال عنه:

«ثم نصير إلى الجاحظ، وهو آخر المتكلمين والمُعَاير على المتقدِّمين، وأحسنهم للحُجَّةِ استثارة، وأشدُّهم تلطُّفاً لتعظيم الصغير حتى يعظم، وتصغير العظيم حتى يصغر، ويبلغ به الاقتدار إلى أن يعمل الشيء وتقيضه، ويحتج لفضل السودان على البيضان». وقال يصف تلاعبه ونفاقه:

---

(١) «أبو ذر الغفاري الزاهد المجاهد» (ص ٩٩ ـ ١٠٠).

(٢) «بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الدَّاخلي» (ص ١٢).

(٣) «دراسة في مصادر الأدب»(١/ ٢٩٤). وانظر: «البداية والنهاية»(١٠/ ٢٠-٢١).

(٤) وقد أسهب الرازي في «المحصول» (٤ / ٣٠٨ ـ ٣٥٠) في نقل المطاعن التي أوردها الجاحظ تبعاً للنظام في الصحابة رضوان الله عليهم؛ فكن منها على حذر.

«فتجده يحتج مرة للعثمانية على الرافضة، ومرة للزيدية على العثمانية وأهل السنة، ومرة يفضل عليّاً رضي الله عنه ومرة يؤخره، ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويتبعه: قال الجماز، وقال إسماعيل بن غزوان كذا وكذا من الفواحش.

ويجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أن يذكر في كتاب ذكر فيه هٰؤلاء؛ فكيف في ورقة أو بعد سطر وسطرين.

ويعمل كتاباً يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين، فإذا صار إلى الرد عليهم؛ تجوز في الحجة كأنه إنما أراد تنبيههم على ما لا يعرفون، وتشكيك الضعفة من المسلمين.

وتجده يقصد في كتبه المضاحيك والعبث يريد بذٰلك استمالة الأحداث وشُرَّاب النبيذ.

ويستهزىء من الحديث استهزاء لا يخفى على أهل العلم، يذكر كبد الحوت وقرن الشيطان، ويذكر الحجر الأسود وأنه كان أبيض؛ فسوَّده المشركون، وقد كان يجب أن يبيِّضه المسلمون حين أسلموا.

ويذكر الصحيفة التي كان فيها المُنْزَل في الرضاع، تحت سرير عائشة؛ فأكلتها الشاة، وأشياء من أحاديث أهل الكتاب في تنادم الديك والغراب، ودفن الهدهد أمه في رأسه، وتسبيح الضفدع، وطوق الحمامة وأشباه هٰذا...».

وقال أيضاً: «وهو مع هٰذا من أكذب الأمة، وأوضعهم لحديث، وأنصرهم لباطل، ومن علم ـ رحمك الله ـ أن كلامه من عمله قلَّ إلا فيما ينفعه، ومن أيقن أنه مسؤول عما ألّف وعما كتب؛ لم يعمل الشيء وضده،

ولم يستفرغ مجهوده في تثبيت الباطل عنده وأنشدني الرياشي :

فلا تكـتـب بخـطك غير شيء   يسـرّك في الـعـواقـب أن تراه»

وفي نسخة خطية محفوظة بألمانيا من «مختلف الحديث» فيها زيادة بعد الكلام السابق «وأنصرهم لباطل» ما نصه :

«وأكذبه على الله ورسوله ، قال أبو محمد : وكان يفطر في رمضان وكان يقول : إنَّما هي دنيا ليس بعدها شيء ، وإنما وضع الكتب مطربة وسخرية لأنَّه ما كان له دين ، ولا كان يصلِّي إلا رياء . قال أبو محمد : وذكر الشافعي بأقبح قول وقال : ما يصنعون الناس بما صنع ووضع ، هلاَّ اشتغل بشعر جميل وكثّير كان أصلح له من هٰذا! وكان يشتمه بأقبح الشتم . قال أبو محمد : فرحم الله الشافعي ؛ فإنَّه ما كان من أهل الفقه من يتكلم مثل كلامه ، ولا بين للنَّاس الفقـه مثل بيانه ، وكان يقول : ما أحببت قط أن أناظر رجلاً وأردت غلبته ، وذٰلـك أنه بلغني أن من ناظر رجلاً وأراد غلبته ؛ أحبط الله له عمل سبعين سنة . وقال : وددت أن الناس علموا مثل هٰذا العلم الذي صنفت من الذي علمت أنا ، من غير أن ينسب ذٰلك إلي .

وقـال أحمـد بن حنبـل رحمه الله : إني لأدعو لأبويَّ وللشافعي منذ أربـعين سنـة وأقـول : اللهم اعفـو لي ولأبـوي ولمحمـد بن إدريس الشـافعي ؛ فإني ما رأيت أتبعهم لحـديث رسـول الله ﷺ منـه ؛ فهـل يحل لمسلم أن يذكر الشافعي إلا ترحم عليه وحمد الله حيث جعل لأهل الإسلام مثله ؛ فكيف يسبه ويشتمه ويثلبه والله مجاز كلاًّ على نيته؟» .

ثم قال معتذراً عن تلمذته عليه :

«قال أبو محمد : ولقد كنت في عُنْفُوان الشباب وتطلّب الآداب أحب أن أتعلق من كل علم بسبب ، وأن أضرب فيه بسهم ؛ فربما حضرت بعض

مجالسهم وأنا مغترّ بهم، طامع أن أصدر عنهم بفائدة أو كلمة تدل على خير أو تهدي لرشد؛ فأرى من جرأتهم على الله تبارك وتعالى وقلَّة توقِّيهم وحملهم أنفسهم على العظائم لطرد القياس أو لئلا يقع انقطاع؛ فأرجع معه خاسراً نادماً»[1].

ولذا؛ قال عنه الذهبي: «كان ماجناً قليل الدين، له نوادر»[2]، وقال: «يظهر من شمائل الجاحظ أنه يختلق»[3]، وقال أيضاً: «وكان من أئمة البدع»[4]، وقال الخطابي: «هو مغموص في دينه»، وذكر أبو الفرج الأصبهاني أنه كان يرمى بالزندقة، وقال ابن حزم: «كان أحد المجان ومن غلب عليه الهزل، وأحد الضلال المضلين؛ فإننا ما رأينا في كتبه تعمُّد كذبة يوردها مثبتاً لها، وإنْ كان كثيراً الإيراد كذب غيره»[5].

وقد وصف المأمون كتبه لما اطلع عليها بقوله: «جمع استقصاء المعاني واستيفاء جميع الحقوق مع اللفظ الجزل والمخرج السهل؛ فهو سوقي ملوكي وعامي خاصي»، وعلق عليه ابن حجر بقوله: «وهٰذه والله صفة كتب الجاحظ؛ فسبحان من أضله على علم»[6]، وقد أورد البغدادي في «الفرق بين الفرق» (١٧٥ ـ ١٧٨)، والسكسكي في «البرهان في عقائد أهل الأديان» (٣٠ ـ ٣١) كثيراً من البدع العقدية التي كان يعتقدها الجاحظ وأودعها

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (١ / ١٩٨ وما بعدها) بتحقيق أخي الأستاذ أحمد الشقيرات، وهي مضروبة على الآلة الكاتبة.

(٢) «السير» (١١ / ٥٢٧).

(٣) «السير» (١١ / ٥٢٨).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٣ / ٢٤٧).

(٥) «الفصل» (٤ / ١٩٥).

(٦) «لسان الميزان» (٤ / ٣٥٥).

في كتبه.

١٠ ـ «الكامل في الأدب»، للمبرد (ت ٣٨٥هـ).

ينزع صاحبه إلى شيء من رأي الخوارج، وله فيهم هوى، وإنَّ إمامته في اللغة والأدب لا تغطي على ضعفه في علم الرواية والإسناد؛ فكل خبر فيه يحتمل الصدق والكذب، وما ينبغي أن يحتج به حتى يثبت صدقه[1].

وأفـاد الأستاذ عبـد الحليم عويس أن صاحبـه كان من هواة جمـع المعلومات ذات الطابع القصصي المثير، دون أن يتثبت من صحتها رواية ودراسة، وبالتالي؛ فإنا ندرك أثر هٰذا الكتاب في إيجاد الحاجز السميك الذي حال دون الوصول إلى كثير من الحقائق المتصلة بتاريخ بني أمية في المشرق[2].

١١ ـ «نهاية الأرب في فنون الأدب»، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٢هـ).

وهـو كتـاب كشكـول تغلب عليه الصبغـة الأدبية، وهـو قائم على «التقميش» لا «التفتيش»؛ فوقعت فيه أشياء منكرة كثيرة تنبه إليها بعض طلبة العلم عنـدما تقدَّم للشيخ محمد بن الصالح العثيمين ـ حفظه الله تعالى ـ بهٰذا السؤال:

«لقد أرشدنا أحد الأساتذة إلى قراءة كتاب «نهاية الأرب» وهو من عدة

---

(١) التعليق على «العواصم من القواصم» (ص ٢٦٢).

وانظر كلام ابن العربي الآتي.

(٢) «بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الداخلي» (ص ١٢).

وانظر عن هٰذا الكتاب كلام ابن العربي الآتي تحت رقم (١٢)، و«دراسة في مصادر الأدب» (١ / ١٨٤ ـ ٢١٣).

مجلدات، وقد وجدت في أحد مجلداته ما أرغب في الاستفسار عنه وحقيقته والعلم به بصفتي طالب علم يسعى لكسب المعرفة، وسمعت القول: «خذوا العلم من أفواه الرجال»؛ أي: العلماء.

وكذٰلك المثل الآخر: «من كان دليله الكتاب؛ فخطؤه أكثر من صوابه»، والله أعلم... أسئلتي كالتالي:

١ ـ من كتب حرف الصاد ستون مرة في عصابة وعصب بها ما يشتكي من صداع؛ شفي إن شاء الله تعالى.

٢ ـ من كتب حرف الصاد في بطاقته وحملها؛ غلب خصمه، ومن علقها على نفسه وهو صائم؛ أمن الجوع.

٣ ـ من كتب أن الله عزيز ذو انتقام أربع مرات وعلقها؛ لم يقربه شيطان.

٤ ـ من كتب لفظ الجلالة في بطاقته في أي وقت وتختم بها أو حملها وقت دخوله بين أحبابه أو منزله؛ حسَّنه الله تعالى وجمَّل ظاهره وباطنه؛ فما التعليق على هٰذا؟».

فأجاب الشيخ حفظه الله بما نصه:

«أما الأستاذ الذي أرشد إلى هٰذا الكتاب؛ فقد أخطأ ما دام أن الكتاب يحمل هٰذه السموم وهٰذه الشرور، فإن كان هٰذا الأستاذ يعرف ذٰلك؛ فقد غشكم، وإن كان لا يعرف ذٰلك؛ فلا ينبغي له أن يشير عليكم بكتاب لا يدري عما فيه، يجب على المدرس أن ينصح لطلابه وأن يدلهم على الكتب النافعة التي يكون قد قرأها وعرفها، وفحص ما فيها فحصاً جيداً، وعرف أنها تشتمل على الخير وليس فيها شيء من الشرور والعقائد الفاسدة، أما أن يزج

بكم في بحر هٰذا الكتاب الذي يشتمل على مثل هٰذه الأمور؛ فهٰذا غش منه إن كان يعلم ذٰلك، أو جهل منه إن كان لا يدري، وإذا كان لا يدري؛ فلا ينبغي له أن يحيلكم على الخطر ويوقعكم في هٰذا الضرر، نعم، على الأستاذ أن يختار لطلابه الكتب والمراجع التي يطالعون فيها، لٰكن؛ عليه أن يفحصها أولاً ويتأكد مما فيها، ويبعدهم عن الكتب السيئة ويدلهم على الكتب النافعة، هٰذا الذي يجب عليه لأنه مرب ولأنه قدوة ولأنه مؤتمن على طلابه.

أما ما ذكره السائل مما يحتويه هٰذا الكتاب من كتابة الحروف المقطعة كالصاد، وأنها تكتب عدة مرات وتوضع في العصابة وتشفي من وجع الرأس، وكذٰلك أنها يحصل بها الانتصار على العدو وما أشبه ذٰلك؛ هٰذا كله من الباطل والطلاسم، والطلاسم من عمل السحرة والمبطلين؛ فلا يجوز عمل هٰذا الشيء ولا كتابة الحروف والاعتقاد بها أن تشفي من المرض، أو تسبب النصر على الأعداء، أو تقي من المحاذير، هٰذا كله من عقائد الجاهلية ومن الخرافات الباطلة.

أما ما ذكر من كتابة شيء من الآيات القرآنية أو من أسماء الله سبحانه وتعالى عدة مرات وحملها معه في رقبته؛ فهٰذا أيضاً من الباطل لأن القرآن جعله الله شفاء، ولٰكن إذا استعمل بالطريق الصحيح المشروع بأن يقرأه الإنسان لنفسه، أو يقرأ على المريض وينفث عليه، أو يقرأ على نفسه وينفث ويمسح على نفسه من نفثه؛ فهٰذا هو الذي وردت فيه الأدلة، قراءة القرآن على محل الإصابة والنفث عليه بالقراءة، أما كتابة آيات القرآن وتعليقها على المريض، أو على الرقبة، أو حملها في السيارة، أو جعلها معلقة في البيت من أجل أن تقي من المرض أو العين؛ لا دليل عليه، وكذٰلك أسماء الله سبحانه وتعالى، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وللهِ الأسْمَاءُ الحُسْنَى فَادْعُوهُ بِها﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فأسماء الله عظيمة، ودعاء الله بها والتوسل بها عبادة عظيمة وفيها خير ومصالح، لٰكن هٰذا يكون على الوجه المشروع، أما أن تكتب أسماء الله أو شيء من أسماء الله ويعلق أو يجعل في مكان خاص؛ فهٰذا لم يرد به دليل عن الرسول ﷺ؛ فلا يجوز عمل هٰذا، وقد يكون في هٰذا إهانة لأسماء الله وامتهان لها.

فاستعمال أسماء الله عز وجل بالدعاء والتضرع إليه ودعاؤه بها؛ هٰذا طيب إذا كان على الوجه المشروع، أما كتابتها وجعلها في الخاتم أو جعلها في ورقة ويحملها الإنسان ويكتبها عدة مرات؛ هٰذا كله لم يرد به دليل عن النبي ﷺ، ولا هو من عمل الصحابة والقرون المفضلة؛ فهو عمل لا يجوز فعله، فيجب تجنب هٰذه الأمور»[١].

قلت: والكتاب مطبوع، وقد تهافت المستشرقون على خدمته؛ فطبع راسموسن في جوتنجن سنة (١٨١٧هـ) «ذكر أخبار ملوك الشام من ملوك قحطان»، ونشر جاسبار رميرو منه قطعة سنة (١٩١٧م) في غرناطة مع ترجمة إسبانيَّة بعنوان «تاريخ مسلمي إسبانيا والمغرب»، وطبع الكتاب بعد سنة (١٩٧٥م) في بضع وعشرين مجلداً.

● ● ● ● ●

(١) «نور على الدرب»، فتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين (ص٥٣ ـ ٥٥)، إعداد فايز أبو شيخة.

كتب فيها أهواء وطعن في الصحابة والصُّلحاء

١٢ ـ «مروج الذهب»، لعلي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦هـ).

له ميول شيعية، وقد ترجمه الممقاني في «تنقيح المقال» (٢ / ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، وذكر له مؤلفات في الوصاية وعصمة الإمام وغير ذٰلك مما يكشف عن عصبيته والتزامه غير سبيل أهل السنة المحمدية، ومن طبيعة التشيُّع والتحزُّب والتعصب البعد بصاحبه عن الاعتدال والإنصاف[1].

قال الذهبي عنه: «وكان أخبارياً، صاحبَ مُلَحٍ وغرائبَ وعجائبَ وفنون، وكان معتزليّاً»[2].

قلت: وقد ظهرت ميوله الشيعية في هٰذا الكتاب عند كلامه على الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين، وقد بيَّن ذٰلك ووضحه الدكتور سليمان عبد الله المديد السويكت في كتابه «منهج المسعودي في كتابة التاريخ» وهو مطبوع.

ويتأكَّد لك ذٰلك عند قراءة ترجمته من كلام ابن حجر، وهٰذا نصُّ شاهدنا منها؛ قال رحمه الله تعالى: «وكتبه طافحة بأنه كان شيعيّاً معتزليّاً؛ حتى إنه قال في حق ابن عمر: إنه امتنع من بيعة علي بن أبي طالب، ثم بايع بعد ذٰلك يزيد بن معاوية والحجاج لعبد الملك بن مروان. وله من ذٰلك أشياء

---

(١) من التعليق على «العواصم من القواصم» (ص ٢٦٢).

(٢) «السير» (١٥ / ٥٦٩).

كثيرة، ومن كلامه في حق علي ما نصه: الأشياء التي استحق بها الصحابة التفضيل السبق إلى الإيمان، والهجرة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والنصر له، والقرابة منه، وبذل النفس دونه، والعلم، والقناعة، والجهاد، والورع، والزهد، والقضاء، والفتيا، وإن لعلي من ذٰلك الحظ الأوفر والنصيب الأكبر إلى ما ينضم إلى ذٰلك من خصائصه بآخرته وبأنه أحب الخلق إليه . . . إلى غير ذٰلك»[1].

ولذا؛ نعلم أن المسعودي قد دخل إلى مجال التاريخ الأمويّ وهو يحمل سلفاً تحيّزاً مسبقاً ضد معاوية في صراعه مع علي بن أبي طالب، واضطراباً فيما يرويه عن يزيد بن معاوية، وعدم رضا وقبول لشخصية عبد الله ابن الزبير، وتناقضاً في كلامه عن عبد الملك بن مروان، وظلماً وإجحافاً ومبالغة وجموحاً فيما سطره عن الحجاج الثقفي، وبصفةٍ إجمالية أثرت نزعة المسعودي الشيعية على كتابته في تاريخ الخلفاء الراشدين والأمويين، ولم يستطع أن يكتب تاريخاً مجرداً عن الهوى، وقد رفض كموقف مبدئي الاعتراف ببني أمية كخلفاء، وكان يتحدث عن تاريخ خلفاء بني أمية تحت عنوان: «أيام . . .»؛ فيقول مثلاً (٣ / ٤٩، ٦٥، ٨٢، ٩٩): «أيام عبد الملك بن مروان»، وهٰكذا في بقية الخلفاء، وهو ما يعكس موقفاً ثابتاً مسبقاً كما ذكرنا[2].

---

(١) «لسان الميزان» (٤ / ٢٢٥).

(٢) «بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الداخلي» (١١ ـ ١٢).

وانظر أيضاً في التحذير من هٰذا الكتاب: ما سيأتي تحت رقم (١٢) من كلام لابن العربي المالكي، و«تاريخ الدولة العربية ـ العصر الراشدي والأموي» (المقدمة، ص خ)، و«أبو ذر الغفاري الزاهد المجاهد» (ص ٩٩ ـ ١٠٠)، و«أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ»، (استخلاف أبو بكر الصديق، ص ١٥٥)، و«التاريخ العربي والمؤرخون» (١ / ٣٢٩)، وللدكتور شاكر مصطفى في «التاريخ العربي والمؤرخون» (٢ / ٤٧ ـ ٤٨، ٥٠ ـ ٥٤) تعريف =

١٣ - «الإمامة والسياسة»، المنسوب لابن قتيبة.

وقد حذر ابن العربي المالكي في كتابه «العواصم من القواصم» من هٰذا الكتاب والكتابين السابقين «مروج الذهب» و«الكامل في الأدب»؛ فقال:

«إنما ذكرت لكم هٰذا لتحترزوا من الخلق، وخاصة من المفسرين والمؤرخين وأهل الآداب؛ فإنهم أهل جهالة بحرمات الدين أو على بدعه مصرِّين؛ فلا تبالوا بما رووا، ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث، ولا تسمعوا لمؤرخ كلاماً إلا للطبري، وغير ذٰلك هو الموت الأحمر والداء الأكبر؛ فإنهم ينشئون أحاديث استحقار الصحابة والسلف والاستخفاف بهم، واختراع الاسترسال في الأقوال والأفعال عنهم، وخروج مقاصدهم عن الدين إلى الدنيا، وعن الحقّ إلى الهوى، فإذا قاطعتم أهل الباطل واقتصرتم على رواية العدول؛ سلمتم من هٰذه الحبائل ولم تطووا كشحاً على هٰذه الغوائل، ومن أشد شيء على الناس جاهل عاقل، أو مبتدع محتال، فأما الجاهل؛ فهو ابن قتيبة، فلم يبق ولم يذر للصحابة رسماً في كتاب «الإمامة والسياسة» إن صح عنه جميع ما فيه، وكالمبرد في كتابه الأدبي، وأين عقله من عقل ثعلب الإمام المتقدم في «أماليه»؟فإنه ساقها بطريقةٍ أدبية سالمة من الطعن على أفاضل الأمة، وأما المبتدع المحتال؛ فالمسعودي، فإنه بها يأتي منه متاخمة الإلحاد فيما روى من ذٰلك، وأما البدعة؛ فلا شك فيه، فإذا صنتم أسماعكم وأبصاركم عن مطالعة الباطل، ولم تسمعوا في خليفة ممن ينسب إليه ما لا يليق ويذكر عنه ما لا يجوز نقله؛ كنتم على منهج السلف سائرين، وعن سبيل الباطل ناكبين»[1] انتهى.

قلت: أوردتُ هٰذا الكلام لابن العربي المالكي رحمه الله حين يحذر

= تفصيلي به، تضمّن بعض المآخذ عليه.

(١) «العواصم من القواصم» (ص ٢٦٠ - ٢٦٢).

القـارىء من هٰذا الكتاب «الإمامة والسياسة»، وإلا ؛ فهناك أدلة قاطعة على أنه ليس من تأليف أديب أهل السنة ابن قتيبة، ولذا؛ سيرد له ذكر في «كتب منحـولـة»[1]، وقـد حذر منه محمد العربي التباني في «إفادة الأخيار ببراءة الأبرار» (١ / ٣٩)؛ فقال عنه: «مملوء بالأباطيل في حق الصحابة رضي الله عنهم».

١٤ ـ «تاريخ اليعقوبي»، لأحمد بن إسحاق اليعقوبي (ت ٢٨٤هـ).

طبع هٰذا التاريخ قديماً باعتناء هوتسما سنة (١٨٨٣م) في جزئين، ثم في النجف في ثلاثة مجلدات، ونشره بعض الشيعة وهو محمد صادق بحر العلوم عن النجف أيضاً سنة (١٩٦٤م).

وكان اليعقوبي مشتهراً بميوله العلويّة، وقد ألف «تاريخه» هٰذا وأظهر فيه تعصّباً ضدّ بني أمية على امتداد صفحات الكتاب، وكان متعصباً للموالي ضد العـرب، ولهٰـذا؛ فقد كثرت الروايات الضعيفة عنده ولم يأتِ بأسانيد لرواياته، فكانت رواياته غير دقيقة ومضلّلة[2]، ولذا؛ ينبغي لطالب العلم أن يحذر منه، والله الموفق لا ربَّ سواه.

١٥ ـ «الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية»، لمحمد بن علي طباطبا، المعروف بـ «ابن الطقطقا».

مطبوع في دار صادر، وهو كتاب غريب في تناقضه، ويحمل الضَّغينة

---

(١) الآتي برقم (٢٧) ضمن (كتب منحولة).

(٢) انظر عنه: «تاريخ الدولة العربية» لعبد الرزاق الأنباري (ص خ)، و«مصادر التاريخ الإسـلامي» لسيدة إسمـاعيل كاشف (ص ٣٣)، و«بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الداخلي» (ص ١٠ ـ ١١)، و«أضواء على التاريخ الإسلامي» (ص ٨٨)، و«التاريخ العربي والمؤرخون» (١ / ٢٤٩ ـ ٢٥٣)، و«نشأة علم التاريخ» (٥٢ ـ ٥٣) للدوري.

والتحـامل على هارون الرشيد بشكل واضح جليٍّ؛ فها هو يقول عنه (ص ٢٠): «ولم يكن الرشيد يخاف الله، وأفعاله بأعيان آل علي أولاد بنت نبيه لغير جرم تدل على عدم خوفه من الله»، ثم يقرر فيه (ص ١٩٣، ١٩٥) أن دولة الرشيد من أحسن الدول وأكثرها وقاراً ورونقاً وخيراً وأوسعها رقعة، وأن هارون كان يصلي في كل يوم مئة ركعة، وحج ماشياً...

وكـان مؤلِّف هٰذا الكتـاب متحيِّزاً مع البـرامكـة، وهو طالبي، وكان الطالبيون متحيزين مع البرامكة ضد العباسيين، ولذا؛ وقع فيه افتراء ودس وتزوير[١].

١٦ ـ «ألف ليلة وليلة».

وهو مجموعة منوَّعة من القصص الشَّعبي، لغته بين الفصحى والعاميَّة، يتخلَّله شعر مصنوع أكثره، مكسور ركيك في نحو (١٤٢٠) مقطوعة، ذكر ابن النديم في «الفهرست» أنَّها مترجمة عن أصل فارسي اسمه «الهزارأفسان»؛ أي: ألف خرافة، ولما كان كتاب الهزارأفسان غير موجود؛ فإنَّ البحث في أصـل اللَّيالي يزداد غمـوضـاً[٢]، ويسميها الإفرنج «اللَّيالي العربيَّة»؛ لأنَّها تُرْجِمَتْ عن العربيَّة، قام بترجمتها الكاتب الفرنسي «أنطوان جالان»[٣].

ويمكن للباحث أن يقرِّر بثقة أن نواة كتاب «ألف ليلة وليلة» مأخوذ عن كتـاب قصص فارسيّ «الهـزارأفسـان»، نُقِـلَ إلى العربيَّة في القرن الثالث الهجري، وأنَّ غالب القصص من أصل هندي.

لقد شوَّهت «ألف ليلة وليلة» عصرنا الذهبي عندما أوردت اسم هارون

---

(١) انظر: «هارون الرشيد أمير الخلفاء» (ص ١٤٥ ـ ١٤٧) لشوقي أبو خليل.

(٢) «دائرة المعارف» البستاني (٤ / ٢٦١)، «دائرة المعارف الإسلامية» (٢ / ٥١٨).

(٣) ولد سنة (١٦٤٦م).

الرَّشيد ـ مثلاً ـ في بعض قصصها مع أن الرَّشيد لم يسمع بها، وتدل قصصها على أنَّها مؤلَّفة من قبل عديدين أضافوا عليها حتى العصر المملوكي.

إن كتاب «ألف ليلة وليلة» ليس كتاب تاريخ، إنَّه كتاب قصص خياليَّة، نقول هٰذا لأنَّ المستشرقين وأذنابهم قد اعتمدوه في دراساتهم وأبحاثهم من مثل فيليب حتِّي في كتابه «تاريخ العرب المطوَّل»[1].

وقد حذَّر الأستاذ أنور الجندي رحمه الله من هٰذا الكتاب؛ فأجاد عندما قال:

«كتاب «ألف ليلة وليلة» هو كتاب ملفق ولقيط ولا مؤلف له، وقد جمع في عصور مختلفة، وأغلب ما فيه مما يصور البيئات الاجتماعية قبل الإسلام في فارس والهند وبلاد الوثنية، ومن هنا؛ كانت خطورة المحاولات المتعددة التي جرت وتجري لاعتبار القصص الذي يضمه ممثلاً لحياة المسلمين بصفة عامة، بينما تكشف أقل مراجعة لمصادر ألف ليلة عن أنه تراث إيراني هندي سابق للإسلام، وأنه لا يمثل بحال صورة المجتمع الإسلامي العربي أو مفاهيم الفكر الإسلامي.

وقد حكى المؤرخ الكبير المسعودي المتوفى سنة (٩٥٦م) (القرن الثالث الهجري) في كتابه «مروج الذهب» عن وجود كتاب قديم بالفارسية أو بالفهلوية، يحكي عن ملك وعن بنت وزيره «شهرزاد» وخادمتها «دين زاد»، وقد أشار إليه ابن النديم مؤلف «الفهرست» المتوفى سنة(٩٠٥هـ)مجملاً وقال: إنه كتاب الحماقة والسيئات، كما أشار إليه المؤرخ القرطبي، وقد كانت كل إشارات المؤرخين المسلمين إليه إشارات تحمل طابع الرفض والامتهان،

---

(١) انظر: دراسة الأستاذ شوقي أبو خليل «موضوعية فيليب حتي في كتابه تاريخ العرب المطوَّل»؛ فقد بيَّن المآخذ على هٰذا الكتاب، وقومَّ مصادره، ومنه استفدنا كلمتنا السابقة.

والنص على أنـه مصـدر ساقط في أنظار العلماء والباحثين على حد عبارة (دكتور سنيتي كمار جترجي) في مجلة «ثقافي الهند» (يناير ١٩٦٣م)».

ثم قال مبيِّناً مصادر هٰذا الكتاب وعنون عليه: «أساطير هندية وفارسية»:

«ومعنى هٰذا أن لكتاب ألف ليلة وليلة أصلاً كان سابقاً للإسلام، وأن مصدره أساطير هندية وفارسية، وقد ظل العرب يتناقلونه بعد ترجمته كوسيلة من وسائل الترف، ويضيفون إليه حكايات جديدة كما أضيفت إليه في العهود المختلفة وآخرها عهد دولة المماليك، مسامرات أهل بغداد والقاهرة، ومن هنـا ترى خطر الاستعانة به كمصدر لدراسة المجتمع الإسلامي، بل على حد اتجاه بعض المستشرقين ودعاة التغريب من اعتباره مصدراً وحيداً في رسم صورة زائفة.

ومما يذكر أن أول من أبدى اهتماماً إزاء «ألف ليلة وليلة» هو جاسوس إنجليزي مغامر يدعى «ريتشارد بيرثون» عام (١٨٨٣م)، وهو واحد من أولٰئك الذين كانوا يتخفون في زيارتهم للبلاد العربية ويلبسون العباءة العربية أمثال لورنس وفيلبي، وكـان يطلق على نفسـه في دمشق «الحـاج عبـد الله»، والمعروف أنه تصرف في النقل على النحو الذي يخدم أهدافه.

ومن الحق أن يقال أنه مهما تكن صورة الحياة التي ترسمها ألف ليلة؛ فهي ليست قطعـاً صورة المرأة العربية أو المسلمة، فقد غير الإسلام نظرة المرأة إلى الحياة كما غير واقعها تماماً؛ فلم تكن في مفهومه ولا في مجتمعه الأصيل أداة جنس أو مصـدر غايات حسية كمـا يصورها الزنادقة رواة هٰذا الكتاب، وكما كانت في مفهوم المجتمع الوثني أو الجاهلي، وحتى بعد أن اضطربت الحياة في المجتمع الإسلامي؛ فقد ظل هناك فارق واضح وحاجز

كبير بين من كانوا يسمونها «الغانية» وبين صاحبة الدين ذات الصَّون والعفاف» .

ثم أشار إلى ما حواه هٰذا الكتاب من أمور تناقض ما كان عليه المجتمع المسلم آنذاك ؛ فقال :

«وقد حوى كتاب «ألف ليلة» صوراً مشوهة عن المجتمع العربي الإسلامي ، يزيد في زيفها أنَّ قصصه كانت تمثل أمماً مختلفة وعصوراً متباينة ، وأن الجانب الأكبر منه كان موجوداً قبل الإسلام ، وقد أضاف المترجمون الغربيون بالقصد العمد القائم على التعصب والخصومة ، وأضافوا إلى بشاعة الصورة التي يحملها الكتاب إضافات زادته فساداً ؛ فقد أشار غالان المستشرق الفرنسي ، الذي ترجم ألف ليلة لأول مرة عام (١٧٠٤م) بأنه فرنج الكتاب ليلائم ذوق قارئه ، وأنه ركز على صور الرفاهية والترف ، وأنه عمد إلى رسم ما أسماه «صورة الشرق الحيواني» ؛ فأي جريمة هٰذه؟!

وكان أن استقى من هٰذه الترجمة مستشرق آخر هو (لين) أرضية كتابه «شمائل المصريين المحدثين» المليء بالزيف والفساد ، وكذٰلك ألف كثيرون عن المجتمع الإسلامي دراسات اعتماداً على هٰذه الصور المضللة ، وقال ريتشارد بيرثون الإنجليزي في مقدمة ترجمته لـ «ألف ليلة» : «إنه إنما يتعرف مواطنوه بما فيه الكفاية على طباع المسلمين وعاداتهم وأخلاقهم ؛ ليكون لديهم الحنكة الضرورية لحكم المسلمين الواقعين ضمن إمبراطوريتهم» .

وقد أخطأ هٰذا المستشرق في تقديم هٰذه الصورة للمستعمرين ؛ لأنها زائفة ، لا تمثل حقيقة المجتمع الإسلامي ولا النفس العربية الإسلامية من قريب أو بعيد ، هٰذه النفس التي بناها القرآن الكريم والسنة المشرفة بالكرامة والغيرة على العرض والسمو فوق الفحشاء ، وكذٰلك أخطأ المستعمرون في

الاعتماد عليها كأساس لمعرفة أخلاق المجتمع الإسلامي المختلف عن ذٰلك اختلافاً كبيراً.

وقد قامت معاهد الإرساليات ومطابع الشيوعيين في بيروت بالاحتفال بهٰذا الكتاب اللقيط، وطبعوه بالألوان، وجعلوه ميسراً في أيدي الناس كما فعلت دار الهلال في مصر العهد السابق.

وقد اتكأ أكثر من مستشرق على كتاب «ألف ليلة وليلة» بهدف استخراج صورة لما أسموه «الحب في الشرق» مستنتجاً إياها من خلال القصص الذي اختلقه الرواة والذي لا يمثل الواقع العربي والإسلامي، وجاء التغريبيون الجدد أمثال توفيق الحكيم وطه حسين؛ فكتبوا عن شهرزاد مزيداً من القصص الخيالي رغبة في صرف الناس عن واقع الحياة إلى خيالات وأوهام...

وبعد؛ فليحذر شبابنا المسلم الاعتماد على هٰذه المراجع الزائفة»[1].

وقد حذر الشيخ صالح الفوزان حفظه الله من هٰذا الكتاب؛ فقال مجيباً على سؤال هٰذا نصه:

ذكرت بعض كتب التاريخ ولا سيما كتب «ألف ليلة وليلة» بأن خليفة المسلمين هارون الرشيد لا يعرف إلا اللهو وشرب الخمر؛ فهل هٰذا صحيح؟

فأجاب بقوله: «هٰذا كذب وافتراء ودس في تاريخ الإسلام، وكتاب «ألف ليلة وليلة» كتاب ساقط لا يعتمد عليه، ولا ينبغي للمسلم أن يضيع وقته في مطالعته، وهارون الرشيد معروف بالصلاح والاستقامة والجد وحسن السياسة في رعيته، وأنه كان يحج عاماً ويغزو عاماً، وهٰذه الفرية التي ألصقت

---

(١) «مؤلَّفات في الميزان» (١٠٢ ـ ١٠٣).

به في هٰذا الكتاب لا يلتفت إليها، ولا ينبغي للمسلم أن يقرأ من الكتب إلا ما فيه الفائدة؛ ككتب التاريخ الموثوقة، وكتب التفسير، والحديث، والفقه، وكتب العقيدة التي يعرف بها المسلم أمر دينه، أما الكتب الساقطة؛ فلا ينبغي للمسلم ـ ولا سيما طالب العلم ـ أن يضيع وقته فيها»[1].

وحذر منه أيضاً محمد العربي التباني في «إفادة الأخيار ببراءة الأبرار» (١ / ٣٥) في معرض تحذيره من كتب جرجي زيدان، وسيأتي كلامه إن شاء الله تعالى[2].

١٧ ـ فجر الإسلام.

١٨ ـ ضحى الإسلام، كلاهما لأحمد أمين.

إن كتـابي «فجر الإسلام» و«ضحى الإسلام» للأستاذ أحمد أمين، عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية (١٩٤٠م) من أشهر الكتب الحديثة المؤلفة في تاريخ العلم والثقافة في عصور الإسلام الأولى.

ومع أن المؤلف معروف لدى الأوساط العلمية بغزارة العلم ودقة البحث وحب التأليف؛ فقد وقعت له في هٰذين الكتابين أخطاء، لا أحب أن أصفها حتى لا أتهم بالمبالغة، وحسبي أن أقول: إنها مما لا يجوز السكوت عليها بحال من الأحوال.

السكوت جريمة:

ولما رأيت أن السكوت عن تلك الأخطاء والتحريفات جناية في حق

---

(١) «نور على الدرب»، فتاوى الشيخ صالح الفوزان، إعداد فايز أبو شيخة (ص ٢٩).

(٢) انظر (ص ٧٣) مـن هٰـذا الكتاب، وانظـر في التحذير منه: «هارون الرشيد أمير الخلفاء» (ص ١٢٢ ـ ١٢٧).

الدين والعلم؛ فقد أسرعت بكتابة هٰذا البحث في نقد فصل واحد من كتاب «فجر الإسلام» وهو فصل «الحديث»، وسيرى القارىء أن الأستاذ أحمد أمين:

أولاً: تأثر إلى درجة كبيرة ببحوث المستشرقين وكتاباتهم في علم الحديث.

ثانياً: تأثر بآراء رؤوس المعتزلة وطوائف الشيعة ممن يتشيع لبعض صحابة رسول الله ﷺ دون غيرهم.

ثالثاً: استنتج من عنده بعض آراء ليس لها أساس علمي ولا مستند تاريخي صحيح.

رابعاً: لم يلتزم الأمانة ولا الدقة فيما نقله من النصوص والآثار.

خامساً: لم يعتمد في تاريخ الحديث على كتب علوم الحديث، بل اعتمد على كتب الأصول وخاصة كتاب مسلم الثبوت وشرحه، ومن هنا أورد كثيراً من الأحاديث؛ منها ما لم يعثر له على أصل في كتب السنة، ومنها ما جاء بأسلوب مغاير لما في تلك الكتب.

وقد كان يستطيع الرجوع في معرفة هٰذه النصوص إلى مراجعها الحقيقية، لولا أنه يسعى إلى غرض معين؛ فهو يتصيد الأدلة من هنا وهناك من غير تحقيق ولا تدقيق.

الهوى لا يصلح أساساً للبحث العلمي:

وللأستاذ أحمد أمين أسلوب خاص في بث آرائه التي يخالف بها الجمهور، متبعاً فيها بعض ذوي الأهواء من المسلمين أو ذوي الأغراض من المستشرقين، ومن خصائص هٰذا الأسلوب أنه يأتي بالفكرة فلا يلقيها إليك

في كتابه دفعة واحدة، ولا يظهرها لك على أنها رأي لمبتدع أو لمستشرق، ولٰكنه يوزع شيئاً منها هنا وشيئاً هناك: متلطفاً في الأسلوب، متظاهراً بالبحث والتحقيق، ولا ينسى أن يستند في خلال ذٰلك إلى نص محرف أو حديث ضعيف أو رأي هزيل، أو ينسب إلى العلماء قولاً لم يقولوه، وإلى بعض المذاهب آراء لم يذهبوا إليها؛ فلا يكاد ينتهي من بحثه حتى يكون قد أحكم بث الفكرة في ثنايا كتابه من غير إزعاج للقارىء، ولا استفزاز لشعوره، وبهٰذا الأسلوب استطاع الأستاذ أن ينجو مما لحق بزملائه من سخط الجمهور، وأن ينال ثقتهم بإخلاصه وتجرده للحق والعلم.

براعة التشكيك:

وكم كان الأستاذ أحمد أمين بارعاً في التشكيك في أحاديث السنة، مما يدل دلالة قوية على أنه يشك فيها جملة؛ كما يقول كثير من المستشرقين، وكما قال من قبل بعض رؤساء المعتزلة والفرق الضالة والمبتدعة.

ومما يؤكد هٰذه الدلالة أن أحد المنتسبين إلى الإسلام في مصر ممن تلقوا علومهم في جامعات روسيا الشيوعية (يقصد: إسماعيل أدهم أحمد)؛ قام منذ سنين بوضع رسالة عن تاريخ السنة[1]، انتهى به البحث فيها إلى أن هٰذه الأحاديث التي بين أيدينا، مشكوك في صحتها على العموم، ومن مزاعمه أن ما ذهب إليه قد وافقه عليه فلان وفلان والأستاذ أحمد أمين بكتاب أرسله إليه.

وانتظرنا من الأستاذ أن يكذب هٰذا الاتهام الفظيع الذي نسبه إليه تلميذ الشيوعيين؛ فلم يفعل، بل قرأنا له في بعض المجلات الأسبوعية ما يفيد

(١) انظر: (رقم ٢٥) من هٰذا القسم.

تألمه مما حصل لصاحبه، وعد ذٰلك محاربة لحرية الرأي، وحجر عثرة في سبيل البحوث العلمية الخالية من كل تعصب وهوى!

نشأة الوضع:

قال أحمد أمين: «ويظهر أن الوضع في الأحاديث حدث في عهد الرسول ﷺ؛ فحديث: «من كذب علي عامداً متعمداً: فليتبوأ مقعده من النار» يغلب على الظن أنه إنما قيل لحادثة زور فيها على رسول الله ﷺ» اهـ.

ويقول الأستاذ مصطفى السباعي: «إن هٰذا الذي استظهره أحمد أمين لا سند له في التاريخ ولا في سبب الحديث المذكور، أما التاريخ؛ فقاطع بأنه لم يقع في حياة الرسول ﷺ أنَّ أحداً من الناس زوَّر عليه كلاماً، ورواه على أنه حديث من أحاديثه عليه الصلاة والسلام، ولو وقع مثل هٰذا؛ لتوافر الصحابة على نقله لشناعته وفظاعته، كيف وقد كان حرصهم شديداً على أن ينقلوا لنا كل ما يتصل به ﷺ؟!

أما الحديث المذكور؛ فقد اتفقت الكتب والسنة على أن الرسول ﷺ إنما قاله حين أمرهم بتبليغ حديثه إلى من بعدهم، وظاهر من الروايات أن النبي ﷺ وقد علم أن الإسلام سينتشر وسيدخل فيه أقوام من أجناس مختلفة بصورة قاطعة؛ حث على وجوب التحري في الحديث عنه، وتجنب الكذب عليه بما لم يقله.

وليس في هٰذه الروايات إشارة قط إلى أن هٰذا الحديث قيل لوقوع تزوير على الرسول ﷺ.

دليل الوضع:

قال أحمد أمين: «وحسبك دليلاً على مقدار الوضع أن أحاديث التفسير

التي ذكر عن أحمد بن حنبـل أنـه قال: لم يصح عنده منها شيء؛ قد جمع فيها آلاف الحديث، وأن البخاري وكتابه يشمل على سبعة آلاف حديث منها نحـو ثلاثة آلاف مكررة، قالوا إنه اختارها وصحت عنده من ستّ مئة ألف حديث كانت متداولة في عصره» اهـ.

ويقول الأستاذ مصطفى السباعي: «إن كثرة الوضع في الحديث مما لا ينكـره أحد، ولٰكنه عندما أراد أن يستدل على مقدار الوضع؛ فاستشهد بشيئين: أحـاديث التفسير وأحـاديث البخـاري، وظاهر عبارته في أحاديث التفسير أنه يشك فيها كلها؛ إذ ينقل عن الإمام أحمد أنه قال: «لم يصح منها شيء» مع أنهم قد جمعوا فيها آلاف الأحاديث.

والإمـام أحمـد لا تخفى مكـانتـه في السنـة، فإذا قال في أحاديث التفسير: «لم يصـح منها شيء»؛ كان ما روي فيها مشكوكاً بصحته إن لم يحكم عليه بالوضع، أليست هٰذه نتيجةّ منطقية لكلام الأستاذ؟!».

الصحيح صحيح دون شك.

أمـا أحاديث التفسير؛ فلا يخفى على كل من طالع كتب السنة أنها أثبتت شيئاً كثيراً منها بطرق صحيحة لا غبار عليها، وما من كتاب في السنة إلا وقـد أفـرد فيه مؤلفـه باباً خاصّاً لما ورد في التفسير عن الرسول ﷺ أو الصحابة أو التابعين.

وقد اشترط علماء التفسير على من يفسر كتاب الله عز وجل أن يعتمد على ما نقل عن النبي ﷺ في ذٰلك.

وقد جعلوا التفسير بين منقول وغير منقول، وأوجبوا على المفسر أن يرجع إلى الأول ويعرفه، فلو لم يصح منه شيء، بل لو لم يصح منه شيء كثير؛ لما فعلوا ذٰلك.

أما ما نقله عن الإمام أحمد؛ فهو يشير بذٰلك إلى ما روي عنه من قوله: «ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي»، والكلام في هٰذه العبارة من وجوه:

أولاً: أن في النفس من صحتها شيئاً؛ فإن الإمام أحمد نفسه قد ذكر في «مسنده» أحاديث كثيرة في التفسير؛ فكيف يعقل أن يخرج هٰذه الأحاديث ويثبتها عن خيرة شيوخه في «مسنده» ثم يحكم بأنه لم يصح في التفسير شيء؟

وأيضاً؛ فمقتضى هٰذه العبارة أن يكون كل ما روي عن أخبار العرب ومغازي المسلمين مكذوباً من أصله، وليس هناك من يقول بهٰذا.

ثانياً: إن نفي الصحة لا يستلزم الوضع والضعف، وقد عرف عن الإمام أحمد خاصة نفي الصحة عن أحاديث وهي مقبولة، وقالوا في تأويل ذٰلك إن هٰذا لا ينافي الحسن.

ثالثاً: أن الإمام أحمد لم يقل إنه لم يصح في أحاديث التفسير شيء، وإنما قال: «ثلاثة ليس لها أصل»، ولا يخفى ما بين العبارتين من فرق؛ إذ يحتمل أن يكون مراده نفي أن يكون للتفسير كتاب مأثور، ولا يلزم فيه نفي صحة شيء من أحاديث التفسير.

رابعاً: يحتمل أن يكون مراد الإمام أحمد ما صح من التفسير قليل بالنسبة لما لم يصح.

الكلام في أحاديث البخاري:

ونتقل إلى أحاديث البخاري وقد زعم الأستاذ أحمد أمين أنهم قالوا: إن البخاري اختار أحاديث كتابه وصحت عنده من ستّ مئة ألف حديث، ولا

أدري من قال هٰذا القول؟

أما علماء الحديث ورجال المصطلح؛ فقد ذكروا أن البخاري لم يجمع في كتابه كل ما صح عنه، فإذا كان العلماء يقرون أن البخاري لم يخرج كل ما صح عنده يكون ما نقله الأستاذ أحمد أمين عنهم نقلاً غير صحيح.

التشكيك في الصحابة:

وحاول الأستاذ أحمد أمين التشكيك في عدل الصحابة؛ فقال: «الذي جرى عليه العمل من أكثر نقاد الحديث (وخاصة المتأخرين منهم) على أنهم عدلوا كل صحابي ولم يرموا أحداً منهم بكذب ولا وضع وإنما جرحوا من بعدهم».

ويقول الأستاذ مصطفى السباعي: «مما اتفق عليه التابعون ومن بعدهم من جماهير المسلمين ونقاد الحديث قاطبة تعديل الصحابة وتنزيههم عن الكذب والوضع، هٰذا هو الواقع والمعروف في هٰذه المسألة».

ولٰكن المؤلف لغرض في نفسه سبق التنبيه إليه يريد أن يشكك في هٰذه الحقيقة؛ فزعم أولاً أن أكثر النقاد عدلوا الصحابة، مع أن النقاد قاطبة عدلوهم لم يشذ في ذٰلك أحد.

وزعم ثانياً أن قليلاً منهم من أجرى على الصحابة ما أجري على غيرهم، مع أن هٰؤلاء الذين تكلموا في الصحابة ليسوا من نقاد الحديث، ولٰكنهم من ذوي الأهواء والفرق المعروفة عند المسلمين بالتعصب لبعض الصحابة على البعض الآخر.

وزعم المؤلف ثالثاً أن هٰذا التعديل كان من أكثر نقاد الحديث (وخاصة

المتأخرين منهم)، مع أنه لم يؤثر عن أحد من المتقدمين من أهل العلم من التابعين فما بعدهم أنه طعن في صحابي، أو ترك الحديث عنه، أو وضعه في ميزان الجرح والتعديل.

لماذا هٰذا الزعم؟

ثلاثة مزاعم يأتي بعضها أثر بعض، ليس من ورائها إلا تهوين القول بعدالة الصحابة على الإطلاق، وتجريء ذوي الأهواء في حقهم: إذا روي عن أولٰئك الأصحاب ما يخالف أهواءهم، مع أن أصحاب رسول الله ﷺ هم حماة الدين ونقلة السنة أمناء الشريعة.

ولم يكتف المؤلف بهٰذا، بل زاد على ذٰلك زعماً آخر؛ تأكيداً لما رمى إليه، وتقريراً له في نفس القارىء حيث قال بعدما تقدم:

«ويظهر أن الصَّحابة أنفسهم في زمنهم كان يضع بعضُهم بعضاً موضع النَّقد، وينزلون بعضهم منزلة أسمى من بعض...».

وحاصل كلامه في هٰذا الموضوع أن الصحابة كان يشكك بعضهم في صدق بعض ويضع بعضهم بعضاً موضع النقد، وما ذكره أحمد أمين من أن الصحابة كان بعضهم يضع بعضاً موضع النقد، مع أن كل ما كان يقع من الصحابة من رد بعضهم على بعض، إنما هو نقاش علمي محض مبني على اختلاف أنظارهم وتفاوت مراتبهم في الاستنباط أو الاجتهاد، أو على نسيان أحدهم حديثاً وتذكر الآخر له، وليس ذٰلك ناشئاً عن شك أو ريبة أو تكذيب واحد لآخر.

توجيه المطاعن إلى أبي هريرة:

ويقول الأستاذ مصطفى السباعي: «إن الأستاذ أحمد أمين كان لبقاً في

توجيه المطاعن نحو أبي هريرة رضي الله عنه ومجاراة المستشرقين والنظام ومن شايعه من المعتزلة في التحامل على هٰذا الصحابي الجليل؛ فقد وزع طعونه في مواضع متفرقة من بحثه، وكان حديثه عنه حديث محترس متلطف، يحاذر أن يجهر بما يعتقده في حقه من سوء».

ولٰكن أسلوب الأستاذ وتحريفه لبعض الحقائق في تاريخ أبي هريرة وحرصه على التشكيك في صدقه وتصديق الصحابة له؛ كل ذٰلك قد نم على سريرة الأستاذ وأزاح الستار عن خبيئة نفسه، وقد قيل: «من أسر سريرة؛ ألبسه الله رداءها».

ومن الإنصاف أن نقول إن الأستاذ أحمد أمين لم يكن أول من أساء الظن بهٰذا الصحابي الجليل ولا أول من حرف تاريخه، بل هو مقلد لأساتذته من المستشرقين المتعصبين، الذين دأبوا على تشويه الحقائق.

وعندما ترجم أحمد أمين لأبي هريرة؛ اقتصر على ذكر نسبه وأصله وتاريخ إسلامه، وأشار إلى ما روي من دعابة أبي هريرة ومزاحه.

وكان من حق الأمانة العلمية عليه أن يذكر لنا مكانته بين الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، وثناءهم عليه وإقرارهم له جميعاً بالحفظ والضبط والصدق.

الطعن المستور:

ولٰكن الأستاذ أحمد أمين لم يفعل شيئاً من هٰذا، بل تعرض لأمور يسيء ظاهرها لأبي هريرة جد الإساءة؛ فكانت محاولة مستورة للطعن فيه تمشياً مع جولدزيهر وأضرابه من المستشرقين.

وقد اقتصر المؤلف على ذكر الشك في حفظ أبي هريرة من بعض

الصحابة دون أن يذكر لنا إقرار جمهورهم بحفظه وتثبيته، ودون أن يذكر لنا ثناء أهل العلم عليه من التابعين فمن بعدهم، واعترافهم له بأنه أحفظ صحابة رسول الله ﷺ وأرواهم للحديث، وهٰذا دليل واضح على أنه لم يقصد بمقالته إلا الطعن الخفي في صدقه والتشكيك القوي في أحاديثه ومروياته، وقد اعتمد المؤلف على «دائرة المعارف الإسلامية» في هٰذا الاتجاه».

ويقول الأستاذ مصطفى السباعي:

«إذا تذكرت أن الأستاذ أحمد أمين تابع جولد زيهر اليهودي في تجريح أبي هريرة رضي الله عنه واتهامه؛ علمت السر في توخي الأستاذ لهٰذه المسألة هنا وتتبع خطوات جولد زيهر، ثم رأيت إلى أي حد يكون التلاعب بالحقائق في سبيل الأهواء.

ماذا يضر أبا هريرة أن ينحله الواضعون أحاديث كثيرة، ثم كيف يكون الكذب عليه داعياً للشَّك في أحاديثه كلها؟! لو أن العلماء لم يميِّزوا الثابت عنه من المنتحل؛ لكان هناك عذر في التشكيك بأحاديثه كلها، أما وأن الأئمة ميَّزوا الصحيح من الموضوع، وبينوا ما ثبت عن أبي هريرة مما لم يثبت بطرق هي غاية في الدِّقة والتحري؛ فلا عذر لأحد أن يتشكك أو يشكِّك في أحاديثه جملة؛ إلا أن يكون صاحب هوى وغرض، يلتمس لنشر هواه كل طريق ملتو معوج.

ولعل القارىء أدرك من كل ما كتبنا أن الأستاذ أحمد أمين تابع المستشرقين المتعصبين في التحامل على ذٰلك الصحابي الجليل ومنزلته في الحديث.

بماذا يفتخرون:

والأستاذ مغرم جدّاً بمحاكاة المستشرقين ونقل أقوالهم، ومن ذٰلك قول

زكي مبارك عنه إن أحمد أمين لا يهمه أن يرد الحقوق إلى أربابها؛ إلا في موطن واحـد، هو المـوطن الذي يقول فيه: إنه استأنس بآراء المستشرقين ليقال: إنه يطلع على أقوال المستشرقين.

والغرض الأول من نشر هٰذا البحث هو لفت أنظار الباحثين وخاصة طلبة العلم الشرعي إلى ما في كتاب «فجر الإسلام» و«ضحاه» من أخطاء يعتبر السكوت عليها بعد الإحاطة بها جناية في نظر الدين والعلم، وحتى لا ينصحوا تلاميذهم باتخاذ هٰذا الكتاب وغيره مرجعاً أساسيّاً»[1].

●●●●●

---

(١) لخصنـا هٰذا عن بحث مطول للدكتـور مصـطفى السبـاعي نشـره عام (١٩٤٠ ـ ١٩٤١) في مجلة «الفتـح» تحت عنـوان (تحـريف الحقـائق الإسـلامية فـي كتـاب «فجر الإسـلام»)، وقد كان مقدمة لإعداد أطروحته في الدكتـوراه عن «السنة ومكانتها في الإسلام» بواسطة «مؤلفات في الميزان» (ص ١٠٥ ـ ١١٠).

وانظر في التحذير من كتب أحمد أمين المذكور: «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (منهج كتابة التاريخ الإسلامي؛ لماذا وكيف، ص ١٣٨ ـ ١٤٠)، و«السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» (ص ٣٣٦).

كتب جرجي زيدان

١٩ ـ «تاريخ التمدن الإسلامي»، لجرجي زيدان.

يقول العلامة شبلي النعماني المصلح الشهير مؤسس جمعية ندوة العلماء في لكنهو بالهند في نقد هٰذا الكتاب ـ ونشر النقد في مجلة «المنار»، والتي كان يصدرها الشيخ رشيد رضا رحمه الله على حلقات (المجلد ١٥، ١٣٣٠هـ ـ ١٩١٢م) ـ:

«إن الدهر دار العجائب، ومن إحدى عجائبه أن رجلاً من رجال العصر (جرجي زيدان صاحب الهلال) يؤلف في تاريخ تمدن الإسلام كتاباً؛ يرتكب فيه تحريف الكلم، وتمويه الباطل، وقلبَ الحكاية، والخيانة في النقل، وتعمد الكذب ما يفوق الحد ويتجاوز النهاية».

وينشر هٰذا الكتاب في مصر وهي غرة البلاد وقبة الإسلام ومغرس العلوم، ثم يزداد انتشاراً في بلاد العرب والعجم، مع هٰذا كله؛ فلا يتفطن أحد لدسائسه.

جرأة بالتدرج:

ولم يكن ليجترىء على مثل هٰذه الفظيعة في مبتدأ الأمر، ولٰكنه تدرج إلى ذٰلك شيئاً فشيئاً؛ فإنه أصدر الجزء الأول من هٰذا الكتاب، وذكر فيه مثالب العرب دسيسة يتطلع بها على إحساس الأمة وعواطفها، ولما لم يتنبه لذٰلك أحد ولم ينبض لأحد عرق ووجد الجو صافياً؛ أرخى العنان وتمادى في

الغي، وأسرف في النكاية على العرب عموماً وخلفاء بني أمية خصوصاً.

«إن الغاية التي توخاها المؤلف ليست إلا تحقير الأمة العربية وإبداء مساويها، ولٰكن لما كان يخاف ثورة الفتنة؛ غير مجرى القول ولبس الباطل بالحق».

تقسيم مسموم:

بيان ذٰلك أنه جعل لعصر الإسلام ثلاثة أدوار: دور الخلفاء الراشدين، ودور بني أمية، ودور بني العباس؛ فمدح الدور الأول، وكذٰلك الثالث، ولما غر الناس بمدحه الخلفاء الراشدين؛ وهم سادتنا وقدوتنا في الدين، وبمدحه لبني العباس وهم أبناء عم النبي ﷺ وبهم فخارنا في تثبت التمدن وأبهة الملك، ورأى أن بني أمية ليست لهم وجهة دينية؛ فلا ناصر لهم ولا مدافع عنهم، تفرغ لهم وحمل حملة شنعاء فما ترك سيئة إلا وعزاها إليهم، وما خلى حسنة إلا وابتزّها منهم.

ثم لو كان هٰذا لأجل أنهم من آل مروان، أو لكونهم من سلالة بني أمية؛ لكنا في غنى عن الذب عنهم والحماية لهم، ولٰكن ذنبهم أنهم العرب على صرافتهم ما شابتهم العجمة مطلقاً، وقد حصر الباحث أخطاءه في عدد من الأصول العامة:

أولاً: عصبية العرب على العجم.

أطال المؤلف وأطنب في إثبات هٰذه الدعوى، وقال أن العرب يعاملونهم معاملة العبيد في عديد من المواضع (العنوان العام في الجزء الرابع، صفحة ٥٨).

واعلم أن للمؤلف في إنفاق باطله أطواراً شتى:

منها تعمد الكذب، ومنها تعميمه لواقعة جزئية، ومنها الخيانة في النقل وتحريف الكلم عن مواضعه، ومنها الاستشهاد بمصادر غير موثوقة، مثل كتب المحاضرات الفكاهات، وغير خاف على من له إلمام بتاريخ الفرس والعرب: أن الفرس كانت قبل الإسلام تحتقر العرب وتزدريهم، ولما أرسل رسول الله ﷺ كتابه إلى كسرى العجم؛ اشمأز وقال: «عبدي يكتب لي؟»، وكتب يزدجرد إلى سعد بن أبي وقاص فاتح القادسية: إن العرب على شرب ألبان وأكل الضب بلغ بهم الحال إلى أن تمنوا دولة العجم؛ فأف لك أيها الدهر الدائر!

ثم لما شرف الله العرب بالإسلام؛ انتصفت العرب من العجم، واستنكفوا من سيادتهم عليهم، وجاءت الشريعة الإسلامية ماحية لكل فخر ونخوة؛ فقال رسول الله ﷺ في خطبته الأخيرة في حجة الوداع:

«أن لا فضل للعربي على العجمي ولا للعجمي على العربي، كلكم أبناء آدم»، حينئذ؛ ارتفع التمايز وتساوى الناس، ولٰكن مع ذٰلك؛ بقيت في بعض الناس من كلا الطرفين حزازات كامنة في صدورهم، كانت سبباً لحدوث حزبين متكاملين يسمى أحدهما: الشعوبية، وهي التي تحتقر العرب وترميهم بكل معيبة، والثاني: المتعصبون للعرب، وقد عقد ابن عبد ربه في كتابه «العقد الفريد» باباً في حجج كل من الطرفين، وصدر هٰذه الأقوال بقوله: «قال أصحاب العصبية من العرب»، وأنت تعلم أن هٰذه العصبية ليست كل العرب ولا أكثرها ولا عشر معاشرها؛ فهٰؤلاء شرذمة مغمورون في الناس، ولٰكن المؤلف ما اقتنع بذٰلك، بل ربما نسب قول رجل معين معلوم الاسم إلى العرب عامة.

وقد مضى جرجي زيدان في دعواه متابعاً كتابات المستشرقين في اتهام

العرب بانتقاص الموالي؛ فقال: إنهم منعوهم من المناصب الدينية المهمة (الجزء الرابع، ص ٦).

فقال الشيخ النعماني: «إن البلاد التي كانت عواصم الأقاليم وقواعدها في عصر بني أمية كان كل أئمتها من الموالي في مكة عطاء، وفي اليمن طاوس، وفي الشام مكحول، وفي مصر يزيد بن أبي حبيب، وفي خراسان ضحاك بن مزاحم، وفي البصرة الحسن البصري، وكل هٰؤلاء كانوا من الموالي[1]، ومع كونهم أعجاماً وكونهم أولاد الإماء؛ كانوا سادة الناس وقادتهم، تذعن لهم العرب ويحترمهم خلفاء بني أمية وولاة الأمور».

التجني والظلم التاريخي:

وقد عالج هٰذه النقطة بما عرض مطولاً بما يؤكد أن الموالي كانوا في أيام بني أمية بأعلى محل من الشرف والمكانة، وأن كل ما أورده جرجي زيدان وسابقوه من المستشرقين افتئات ظاهر وتجن وظلم.

تزييف المراجع:

استند جرجي زيدان على نص حاول فيه الادعاء بأن عمال بني أمية كانوا يفرضون نوعاً من الجور والشدة، يقول: «وإذا أتى أحدهم بالدراهم ليؤديها في خراجه، يقطع الجابي منها طائفة ويقول: هٰذا رواجها وصرفها». واستند في هٰذا على كتاب «الخراج» لأبي يوسف.

ويقول الشيخ النعماني:

«أيها المؤلف الفاضل! أليس لك وازع من نفسك، أليس لك رادع من ديانتك، أتجرؤ على مثل هٰذا الكذب الظاهر والمين الفاحش جهرة؟ فإن أبا

---

(١) المذكور بناءً على خبر باطل بين عبد الملك بن مروان والزهري، انظر ـ لزاماً ـ: «السير» (٥ / ٨٥ ـ ٨٦).

يوسف ما تكلم في شأن عمال بني أمية ببنت شفة، وإنما ذكر عمال هارون الرشيد وإساءتهم العمل في جباية الخراج.

وكتاب «الخراج»لأبي يوسف بين أيدينا،وأن ما استند إليه عن عمال هارون الرشيد؛ فكيف يأخذ المؤلف أقواله وينقلها من حيث إنها هي الطرق التي كان عمال بني أمية يجمعون الأموال بها».

ثانياً: مساوىء بني أمية.

ويقـول الشيخ النعمـاني: «إن موضـوع الكتاب ليس إلا بيان تمدن الإسلام؛ فأي متعلق في ذٰلك لإبداء مساوىء بني أمية؟

ولعلك تقول: لا بد في تاريخ تمدن الإسلام من بيان منهج السياسة، وأنها هل كانت مؤسسة على الاستبداد والجور أو العدل والنصفة؛ فجر ذٰلك إلى كشف حوار بني أمية عرضاً، أناشدك الله؛ أما كان لأحد منهم مأثرة تذكر ومنقبة تنقل، وسياسة تنفع البلاد، وعدل يعم الناس؟ نعم، إنَّ خلفاء بني أمية لا يوزنـون بالخلفـاء الـراشدين، وليس هٰذا عاراً عليهم، ولا فيه حط لمنزلتهم؛ فإنَّ إدراك شأن الراشدين واللحوق بهم أمر خارج على طوق البشر، وليس فيه مطمع لأحد ولا موضع رجاء لمجتهد.

ولٰكن التـوازن والتطايل بين الأموية والعباسية، وإنما هم ملوك فيهم المحسن والمسيء والعادل والجائر، بل الذي هو أعدلهم سيرة وأوفاهم ذمماً لا يخلو من عثرات لا تقال وهنات لا تذكر.

فلو لزم المؤلف جادة الصـواب، ووفى لكل أحد قسطه،وأعطى كل ذي حق حقه؛ لاستراح واسترحنا، ولٰكنه مال إلى واحد؛ فأطرى في مدحه العباسي، ونال من الآخر؛ فأسرف في تهجينه وذمه الأموي.

ثم إنه لم يفارق في مدحه وذمه عمود الكتاب؛ أي ذم العرب والحط

من شأنهم، فإنه ذم بني أمية لأنهم العرب، ومدح العباسيين لا لأنهم العرب، ولا لأنهم من سلالة بني هاشم أو من أقرباء النبي ﷺ، بل لأمر واحد؛ لأنَّ دولتهم دولة عجمية.

ثالثاً: حريق خزانة الإسكندرية:

عقد المؤلف باباً لإثبات أن حريق خزانة الإسكندرية كان بأمر عمر بن الخطاب، وأطال وأطنب في ذٰلك واستدل عليه بستة دلائل (الجزء الثالث)، أهمها: رغبة العرب في صدر الإسلام في محو كل كتاب غير القرآن.

وقد كشف الشيخ النعماني أن هٰذا غير صحيح، وأن المسلمين نظروا في كل الكتب، ونقلوا في تفاسيرهم روايات مختلفة، فيها الغث والثمين مما نقل إليها من الأديان الأخرى، لو كان أهل القرون الأولى يبغضون ما سوى القرآن، ويمحون ما كان قبله من العلم (كما يدعي المؤلف)؛ فمن روى الإسرائيليات وأقاصيص التلمود والتوراة وحشاها في التفسير؟

ثانياً: أورد ما جاء في «تاريخ مختصر الدول» لأبي الفرج، ثم نقل رواية الإحراق برمتها وأطال في إثبات أن أبا الفرج ليس بأول من روى هٰذه الرواية، بل ذكرها عبد اللطيف البغدادي عرضاً في ذكره عمود السواري وذكرها القفطي في «تاريخ الحكماء».

ولا ننازع المؤلف في أن أبا الفرج مسبوق في ذكره هٰذه الرواية بالقفطي والبغدادي، ولٰكن؛ ماذا ينفعه ذٰلك؟ فإن البغدادي وهو أقدمهما من أهل القرن السادس للهجرة قد ذكر الرواية من غير إسناد ومن غير إحالة على كتاب، ويقول: لقد تعود المؤلف من صباه قبول مختلقات أهل الكتاب وأوهامهم، وسبب ذٰلك أنه يزن التاريخ الإسلامي بميزان غير ميزاننا، ولذٰلك يصغي إلى كل صوت ويستمع لكل قائل ولكل فن أصول وقواعد، وما لم تكن

الرواية مطابقة لهٰذه الأصول اليقينية لا يلتفت إليها أصلاً.

ومنهـا أن الناقل لرواية لا بد أن يكون شهد الواقعة، فإن لم يشهد؛ فليبين سند الرواية ومصدرها حتى تتصل الرواية إلى من شهدها بنفسه.

ومنها أن يكون رجال السند معروفين بصدقهم وديانتهم، وأنت تعلم أن البغدادي والقفطي من رجال القرن السادس والسابع؛ فأي عبرة برواية تتعلق بالقرن الأول يذكرانها من غير سند ولا رواية ولا إحالة إلى كتاب؟!

خبر مقطوع لم يذكره الثقات:

أما كتب القدماء الموثوق بها؛ فليس لهٰذه الرواية فيها أثر ولا عين، وهٰـذا «تـاريخ الـطبـري»، و«المعـارف» لابن قتيبـة، و«الأخبار الطوال» للدينـوري، و«فتـوح البلدان» للبـلاذري، و«التـاريخ الصغير» للبخاري، و«ثقات ابن حبان»، و«الطبقات» لابن سعد قد تصفحناها وكررنا النظر فيها، ومـع أن «فتـح الاسكنـدرية» مذكور فيها بقضها وقضيضها؛ فليس لحريق الخزانة ذكر.

وشهد شاهد:

والحاصل أن محققي أهل أوروبا قضوا بأن الواقعة غير ثابتة أصلاً، منهم جيبـون المؤرخ الشهير الإنجليزي، ودريبـر الأمـريكـاني، وسيديو الفرنسي، وكارليل الألماني، والمعلم رينان الفرنسي، وعمدتهم في إنكار ذٰلك أمران:

الأول: أن الواقعة ليس لها عين ولا أثر في كتب التاريخ الموثوق بها؛ كالطبري، وابن الأثير، والبلاذري وغيرها مما ذكرنا.

والثاني: أنَّ الخزانة كانت قد ضاعت قبل الإسلام، أثبتوا ذٰلك بدلائل

لا يمكن إنكارُها.

رابعاً: الضغوط على أهل الذمة.

ادعى المؤلف أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب عهداً لنصارى الشام، وذكر نصه منقولاً عن «سراج الملوك»[1] للطرطوشي، واعترف بأن فيه ضغطاً على النصارى، ثم اعتذر لعمر بأن نصارى الشام كانوا يميلون إلى قيصر الروم، وكانوا من بطانته يتجسسون له؛ فلذٰلك احتيج إلى الشدة بهم والتضييق عليهم.

يقول الشيخ النعماني: «كل من له أدنى مسكة في التاريخ يعرف أن الطرطوشي ليس من رجال التاريخ، وكتابه كتاب أدب وسياسة، وهو من رجال القرن السادس، وإنما المعول على المصادر القديمة الموثوق بها؛ كـ «تاريخ الطبري»، والبلاذري، وابن الأثير، وغيرها، وهٰذا ما كان يخفى على المؤلف، ولٰكن لأجل هوى في نفسه؛ أعرض عن كل هٰذا، وتشبث برواية واهية تخالف الروايات الصحيحة المذكورة بإسنادها ورجالها»[2].

وقدم الشيخ النعماني رواية القاضي أبي يوسف في كتابه «الخراج»، وهي تكشف عن اعتراف أهل الذمة بوفاء المسلمين لهم وحسن السيرة فيهم.

وقد أشار السيد رشيد رضا رحمه الله في دراسة له عن جرجي زيدان[3] «صاحب الهلال» بعد وفاته كشف فيها وجه هٰذا الشعوبي؛ فقال:

«إنه أظهر بعد الانقلاب العثماني سنة (١٩٠٩م) نزعة جديدة هي

---

(١) (ص ٤٠١ ـ ٤٠٢).

(٢) انظر لزاماً: «كتب منحولة» (رقم ٤).

(٣) ديانة المؤلف جرجي زيدان ـ وهي سلالة المارون ـ تبيح له الكذب أو ما هو أكثر من ذٰلك.

إحياء لمذهب الشعوبية، ذٰلك أنه زار الأستانة ولقي فيها بعض زعماء الاتحاد والترقي، ثم عاد متشبعاً بالنهضة التركية الزائفة، مستنكراً عدم مجاراة العرب لإخوانهم الترك في الانضمام على خطة الاتحاديين التي ترمي إلى تتريك العناصر وإدغام العرب في الترك».

وقد كتب في الهلال ما يشعر بهٰذه النزعة من مطاعن في العرب، أودعها بعد ذٰلك في كتاب «تاريخ التمدن الإسلامي»، وفطن لها أخيراً من لم يكن يحفل بها، وزادتهم التفاتاً إليها ترجمة جريدة «أقدام» التركية لـ «تاريخ التمدن الإسلامي» ونشره بالتتابع، وهٰذا ما حفز الشيخ شبلي النعماني إلى الرد عليه ودحض شبهاته.

الأستاذ والتلميذ:

وكان الأب لامنس[1] اليسوعي قدوته في نقد العرب وبني أمية، كما كان سوفان فلهوزن دليله في الحديث عن ما أسماه الحملة على الموالي، وهو من أكبر متعصبي المستشرقين.

٢٠ ـ «روايات تاريخ الإسلام»، لجرجي زيدان.

ولجرجي زيدان سموم أخرى في كتبه عن أبطال الإسلام «روايات تاريخ الإسلام»، وقد قيل عنه: «كان أول من كتب القصة التاريخية»، «وإنه دون منازع خالق الرواية التاريخية»[2].

---

(١) أنشأ الأب لامنسي (معقلاً) للاستشراق المستعرب الحاقد، على هيئة دير يعتزل فيه الرهبان الدارسون، وكان هٰذا المعقل في أطراف حي الدراسة خلف أسوار القاهرة العتيقة؛ فهل تنبَّه لهٰذا الأزهر وعلماؤه والغيورون على الإسلام وثقافته؟

(٢) أورد هٰذه الأقوال محمد عبد الغني حسن في كتابه «جرجي زيدان» (ص ٢٨) ضمن «سلسلة أعلام العرب» (رقم ٩٠)، وقد دعي مؤلف هٰذا الكتاب لإلقاء محاضرة عن جرجي سنة =

ولم يرض أُدباء العصر عن قصصه هٰذه للتشويه الذي فيها.

يقول الأستاذ محمد يوسف نجم: «وقد يلجأ الكاتب إلى خديعة القارىء؛ فيربط أجزاء قصَّته بسرٍّ يحتفظ به طوال القصة، ولا يحاول أن يكشفه في نهايتها، وهٰذا ما فعله زيدان في «عذراء قريش»، وهي لعمري طريقة رخيصة، وخدعة غير مستحبة، وأسلوب مهلهل مفضوح في التشويق والمماطلة، ولٰكن زيدان كان يعدُّها براعة فنيَّة، وقد لجأ إليها في كثير من قصصه»[1].

وقال الأستاذ عمر الدسوقي بعد ذكر حركة التعريب للرواية والقصة التي بدأت في الكلية الأمريكية ببيروت: «وكان من الطبيعي بعد أن كثرت هٰذه الروايات في أيدي الشباب والرجال أن يبدأ الأدباء في محاكاتها، وكان أول المقلدين وأنشطهم جرجي زيدان؛ فنحا في تأليف الروايات منحى ولترسكوت الإنجليزي، واستمد من التاريخ العربي قصصه وأبطاله، وغيَّر في

= (١٩٧٨م) في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، وأخذ يكيل المدح على جرجي!! ولما انتهى من إلقاء ما في جعبته؛ وقف أحد الحاضرين وقال: نسيت يا أستاذ شيئاً عن جرجي ليكتمل موضوعك وموضوعيتك! لم تقل إنه رجل استخبارات بريطانية! فضحك الجميع واعترف محمد عبد الغني بذٰلك، ومحضر الجلسة محفوظ في الجامعة.

ومما يؤكِّد ذٰلك أن الأستاذ عمر الدسوقي تحدث في كتابه «في الأدب الحديث» (١ / ٣٤٨) عن جرجي؛ فقال: «رافق الحملة النيلية إلى السودان سنة (١٨٨٤م) مترجماً بقلم المخابرات الإنجليزية»، ومع هٰذه الصلة بالماسونية التي بدأت من خلال إقامته بلندن حيث اتَّصل بمعاهد إعداد غير المسلمين للعمل في المشرق، وعند عوده إلى بلاده ألف كتاب «تاريخ الماسونية» الذي ما زال أكبر مراجع الماسونيين إلى هٰذه الأيام؛ فينبغي لطلبة العلم أن يحذروا ويحذِّروا منه، والله المستعان.

(١) «فن القصة» (ص ٤٢).

حقائق التاريخ وبدَّل؛ حتى يدخل عامل التشويق والتتابع القصصي، وأخرج عدداً كبيراً من هٰذه القصص التاريخية؛ منها: فتاة غسَّان، وأرمانوسة المصرية، وعذراء قريش، وغادة كربلاء، والحجَّاج، وفتح الأندلس، وشارل، وعبد الرحمٰن. . . إلخ هٰذه السلسلة الطويلة التي بلغت ثماني عشرة قصة مستمدة من التاريخ الإسلامي، وأربع قصص أخرى مكتوبة كلها بأسلوب صحفي خالية من التحليل النفسي والنظريات الفلسفية، وما هي إلا تاريخ في قالب قصة لم تكمل شروطها الفنية، وتاريخ لم يحافظ فيه على الحقائق»[1].

لقد اعتمد جرجي أسلوب القصة التاريخية ليسرح في خياله ما شاء، مع أن الخيال المسموح به في القصة التاريخية يجب أن لا يخل بالشخصيات الرئيسة أو بالأحداث الكبرى[2].

وقد اعتنى الأستاذ شوقي أبو خليل حفظه الله بدراسة قصص جرجي جميعها، وبيَّن ما فيها من عوارٍ وفساد وإفساد في كتابٍ له مطبوع بعنوان «جرجي زيدان في الميزان»، وبيَّن مزايا قصصه هٰذه؛ فقال (ص ٣٠٨ وما بعدها):

«يمكننا أن نستخلص من مجموع الروايات ما أراده جرجي وما هي الملاحظات الرئيسة التي توجه إلى هٰذه الروايات:

١ ـ شوَّه جرجي سيرة أبطال الإسلام.

ففي «فتاة غسان»؛ شوَّه سيرة النبي الكريم ﷺ ورجالات الصدر الأول، ووصفهم بالبطش والفتك والنهب.

---

(١) «في الأدب الحديث» (١ / ٣٤٨).

(٢) «جرجي زيدان في الميزان» (ص ٢٤).

وفي «أرمانوسة المصرية»؛ شوَّه حياة عمرو بن العاص، وأظهر المسلمين سذَّجاً بسطاء أغنياء.

وفي «عذراء قريش»؛ شوَّه سيرة عثمان وعلي وعائشة رضي الله عنهم.

وفي «١٧ رمضان»؛ شوَّه سيرة خلفاء بني أمية.

وفي «فتح الأندلس»؛ شوَّه سيرة طارق بن زياد وموسى بن نصير.

وفي «شارل وعبد الرحمٰن»؛ شوَّه سيرة عبد الرحمٰن الغافقي.

وفي «أبي مسلم الخراساني»؛ شوَّه سيرة المنصور.

وفي «العباسة أخت الرشيد»؛ شوَّه سيرة الرشيد.

وهٰكذا شوَّه جرجي أيضاً سيرة المعتصم، وأحمد بن طولون، وعبد الرحمٰن الناصر، والظاهر بيبرس، وقُطُز، ومحمد أحمد المهدي.

٢ ـ طمس جرجي بطولات وفتوحات المسلمين وأثار الشكوك حولها، تارة بالنهب والسلب، وتارة بالبطش والفتك، وتارة بالظلم (جزية، خراج، أتاوة...).

٣ ـ جعل جرجي الجزئية كليَّة، واستدل بجزئية واحدة على الأمر الكلي، وهٰذا حاصل في كل استنتاجاته ودعاواه، يجعل الواقعة الجزئية قضيَّة كلية وقاعدة عامة، يضاف إلى هٰذا إغفال الأحداث الرئيسة في تاريخ الإسلام.

مثال ذٰلك أشار جرجي إلى نكتة ذكرها صاحب «الأغاني» لحسين بن الضحاك، فأنزلها منزلة الأمور العمومية في ذٰلك العصر؛ فهٰذا ليس بتاريخ، بل مسخ التاريخ وقال جرجي: «ومن ثمار الحضارة في ذٰلك العصر؛ تكاثر الغلمان، وصاروا يحجبونهم كما يحجبون النساء...»، هٰذا ما رآه جرجي

من ثمار الحضارة، ومن مميزات عصر النهضة الذهبي في تاريخنا.

٤ ـ جعل مسرح أحداث رواياته في الأديرة والكنائس، وجعل للرهبان والقسس دور التوجيه حيث الأمن والأمان والاحترام والطمأنينة والرأي القويم السليم عندهم.

كما أضفى هالات مثالية على كل ما هو نصراني، وسلَّط الأضواء على صور الصلبان والقديسين، ومياه المعمودية المقدس، وزيت مصباح الدير. . . «الشفاء التام ببركة الماء المقدس وزيت المصباح وبركة صاحب الدير».

٥ ـ تلاعب بالمصادر والمراجع، وإن أشار إلى مرجع ونقل فقرة؛ نقلها مشوَّهة ودون ذكر الجزء أو الصفحة أو الطبعة، وما ذلك إلَّا لإيهام القارىء بموضوعيته.

كما وأنه يضع كلاماً بين قوسين، وكأنه ينقل حرفياً بأمانة مع أنه كلام من أفكار جرجي يدسه ويرويه على ألسنة أعلام مشهورين، وبخاصة حوار كبار الصحابة مع بطلاته الوهميات.

٦ ـ ركز جرجي على فترات القلق السياسي؛ فكانت له «أحداث الفتنة الكبرى»، و«أبو مسلم الخراساني»، «الأمين والمأمون»، و«شجرة الدر» مرتعاً خصباً للخوض في غمار هٰذه الأحداث مجسماً الخلاف، مظهراً العيوب.

٧ ـ كما أكثر جرجي من «الدعوى بلا دليل».

كاستهانة عبد الملك بن مروان بالقرآن الكريم: ﴿هٰذا فِراقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾.

وكقـوله : إن معاوية أرسل بسر بن أرطأة وأرسل معه جيشاً ، أوصاهم أن يسيروا في الأرض ويقتلوا كل من وجدوه من شيعة علي ، ولا يكفوا أيديهم عن النساء والصبيان .

وكقول جرجي إن المنصور والمعتصم بنيا كعبتين في بغداد وسامراء .

وكقوله بكره المنصور للعرب[1]، وهو العربي وابن عمِّ النبي العربي ﷺ .

وقوله إن «دائرة للمنجمين» في قصر الخلافة العباسية في بغداد .

وقوله : ذبح الخليفة أهل الكرخ بسبب جارية .

وقوله : إن للبطل الفاتح عبد الرحمٰن الغافقي «خباء من النساء» .

٨ ـ أظهر شعوبية وحقداً على العرب .

لقد حقر جرجي في ذهنه فقط أمتنا ، وأظهر مساوئها . . . بل ما ترك سيئـة إلا وعـزاهـا لأمتنا ، وابتز منها كل مكرمة ، واستغل الطورانيون أعداء العـرب مؤلفات جرجي ؛ فترجمت إلى اللغة التركية للاستعانة بما كتبه في تحقير العـرب ، وانتقـاص مدنيتهم ، وغمط حضـارتهم ، وتفضيل الأعاجم عليهم ؛ فكادوا يولدون بذم العرب عصبية جديدة .

---

(١) كان العباسيون عرباً هاشميين ، وكانوا يعدون ذٰلك من أكبر مناقبهم ، وإذا رجعنا إلى قوادهم وولاتهم وجدنا كثيرين منهم عرباً خلصاً ؛ فالعرب كانوا ممثلين في الجيش والدولة طوال العصر العباسي الأول ، كما كانوا أيضاً ممثلين في الشعر والأدب والحياة العقلية ، وكل ما يمكن أن يقال في هٰذا الصدد أن كفة الفرس لعوامل سياسية كانت ترجح كفة العرب ، ومع ذٰلك كانوا إذا أوغلوا في تعصبهم عليهم ؛ تخلص منهم الخلفاء على نحو ما تخلص المنصور من أبي مسلم الخراساني ، والرشيد من البرامكة ، د. شوقي ضيف ، (هامش ص ٤٤ / ٢) . «تاريخ آداب اللغة العربية» .

لقد جعل جرجي العرب غرضاً لسهامه، ودربة لنباله، يرميهم بكل نقيصة ومعيبة وشر.

٩ ـ أثار غريزة الشباب وحرك شهوات المراهقين مستغلاً ضعف ثقافة الكثيرين منهم، وحاول إيصالهم إلى الغاية التي يرمي إليها في كل رواية مع لواعج الغرام، اصطكاك الركب، خفقان القلوب، رعشات الحب، سريان الكهرباء عند تلامس الأيدي.

١٠ ـ كما جعل جرجي تاريخنا العربي (مع الغرام والحب) دسائس، جواسيس، لصوص، ظالمين، قطاع طرق، ثارات، طاغين وشايات... ولقد ذكرنا في كل رواية ما ورد من مثل هٰذه العبارات.

١١ ـ وجعل جرجي وراء سير الأحداث غانيات فاتنات، ملكات جمال، ممشوقات القوام، ممتلئات الجسم، مستديرات الوجه كالبدر، جمعن بين لطف النساء وحزم الرجال وشجاعتهم، يتنقلن بخفة متناهية بين بلد وبلد، وبين فئة وأخرى؛ ليسيرن الأحداث في تاريخنا العربي الإسلامي.

فقطام في (١٧ رمضان) فتاة الكوفة الفتانة، التي ذاع صيتها في الآفاق، وسمع بجمالها القاصي والداني؛ حتى أصبحت فتنة الكوفيين ومضرب أمثالهم، وشخصت إليها الأبصار، وحامت حولها القلوب؛ فباتت معجبة بجمالها.

وسلمى في «غادة كربلاء» عند النظر إليها أعجب الحبيب بها؛ فلم يَرَ جمالاً في فتاة قبلها طول عمره الذي قضاه في دمشق وضواحيها مع كثرة ما شهد من بنات الروم والعرب والنبط والسريان واليهود؛ فلم تقع عيناه قبل تلك الساعة على فتاة في وجهها من الجمال والهيبة مثل ما في هٰذا الوجه، وقد

أدهشه منها بنوع خاص جمال عينيها.

وجلنار في «أبي مسلم الخراساني» مضرب الأمثال بالجمال والتعقُّل والأنفة، وهي على جانب عظيم من الجمال، مستديرة الوجه، ممتلئة الجسم، طويلة القامة معتدلتها، بيضاء البشرة مع حمرة، تتلألأ تحت البياض، سوداء الشعر مسترسلة، نجلاء العينين كحلاءهما، تفيض جاذبية وحلاوة، وكان لها في مقدّم الذقن فحص، وإذا ابتسمت ظهر على جانبي فمها فحصتان هما (الغمازتان).

وهٰكذا في كل رواية؛ كلما أُزيح لثام؛ ظهر وجه كالبدر ليكون وراء الأحداث بتعقل وحنكة، وهٰذا تفسير فرويدي جنسي لتاريخنا العربي الإسلامي.

١٢ ـ عود الناس تصديق الخرافة والخيال؛ فقصة الحب التي ينسجها بين حبيبين يباعد الفتح أو تباعد الأحداث بينهما؛ يعودان إلى اللقاء في نهاية القصة مع تنجيم وسحر وكهان ورمل ومندل وودع[1].

كل هٰذا في «روايات تاريخ الإسلام»!!.

١٣ ـ عدم استخراج فائدة أو روح معنوية سامية من هٰذه الروايات، مع أن الكاتب الكبير هو الذي يوجِّه قراءه إلى هدف كبير، وأوَّل خطوة تجاه الهدف الكبير البعد عن الكذب والدس والتشويه والحذلقة والطعن والشعوبية.

الكاتب العظيم من يجعل فيما يكتبه مغزى عظيماً رفيعاً، ولن تكون

---

(١) ذكر جرجي في «تاريخ آداب اللغة العربية» قصصاً خرافية، ووضع صوراً خرافية لحروب الإسكندر المكدوني مع أمم لها ست أيد وأمم لها وجوه بهائم؟!

العظمة فيما يُكتب إلا إذا التزم الكاتب الصدق والأمانة والموضوعية، ولن يصل إلى المستوى الرفيع إلا إذا جعل ما يكتب للسمو بالجيل فكراً ونفساً وروحاً ومنهجاً.

١٤ ـ كما قلد جرجي المستشرقين في شبهاتهم... الرهبان علموا النبي الكريم ﷺ، سطو العرب وحبهم للغنيمة، لا يشجع الإسلام حرية الفكر والفلسفة، إدانة الرشيد فيما وقع للبرامكة.

١٥ ـ وكان جرجي يختصر فيما ينبغي الإطناب فيه، والإطناب فيما ينبغي الاختصار؛ كوصف دير، أوبستان، أو غرفة، أو جارية... صفحات ذكرناها فيما سبق، بينما يذكر عين جالوت في سطرين دون ذكر اسمها، ولا يذكر غزوات النبي ﷺ مطلقاً؛ حتى إنه في كتابه «تاريخ آداب اللغة العربية» خصص اثنتي عشرة صفحة لموضوع أجنبي بعيد عن آداب اللغة العربية، وهو آداب اللغة اليونانية وأطوارها، وتراجم مستقلة بصور كبيرة لفلاسفة اليونان، وآداب اللغة الفارسية وأطوارها، وآداب اللغة السريانية وأطوارها، وآداب اللغة الهندية، نقل هٰذه المباحث من دوائر المعارف، نقلها هنا بلا مناسبة وكان الأولى به أن يحل محلها كتّاب الدولة العباسية، وهم فحول البلاغة وقادة الكلام.

ومما يذكر هنا التطويل والتكرار في موضوعين أو ثلاثة لغير موجب؛ مثل وصف جمال الغانيات والجواري، والتهتك والخلاعة، وإثارة الأحقاد بين المسلمين، ثم إعادة ذٰلك بعينه في كل رواية.

١٦ ـ يتضح من مراجع جرجي أنه لم يطلع مطلقاً على «منهج البحث التاريخي»، ويتجلى ذٰلك في اعتماده على كتب شكَّ المؤرخون بصحتها، بل وعرفوا كذبها ومجونها؛ مثل «الأغاني» الذي جعله مرجعاً رئيساً في معظم

رواياته.

١٧ ـ كما دوَّن جرجي في رواياته تصورات أبطال هٰذه الروايات، وما قالوه في أنفسهم وما سمعوه من هواتف وما مرَّ على خواطرهم من ذكريات؛ حتى أحلامهم سجلها جرجي.

وليس بمثل هٰذه الخيالات يكتب تاريخ على وجه البسيطة.

وختاماً أقول:

عُرِض فيلم سينمائي بدمشق عن الفراعنة عام (١٩٥٦م)، ولأنه يسيء إلى الفراعنة الذين يشكلون جزءاً من تاريخ مصر عندما صوَّر ظلم نظام السُّخرة في بناء الأهرامات؛ قدَّمت دار العرض قبل بدء الفيلم لوحة تقول: «إن هٰذا الفلم لا يمتُّ إلى الحقيقة التاريخية بصلة مطلقاً»؛ فهل هان علينا تاريخنا وأصبح أهون علينا من تاريخ الفراعنة؟

أهان علينا محمدنا وعمرنا وعليُّنا، وهان علينا الرشيد وصلاح الدين؛ حتى قام هندي ولٰكنه مسلم يستصرخكم للدفاع عن تاريخكم.. إنه الشيخ شبلي النعماني رئيس جمعية ندوة العلماء بالهند، هندي يغضب لتاريخنا المجيد ونحن لا نبالي؟

وإذا سئلت عن الحل والواقع يقول إن هٰذه الروايات في الأسواق تطبع وتطبع؛ فماذا نعمل؟

أقول: الحل حلَّان: إما منع هٰذه الروايات من التداول في الأسواق وإبراز فسادها في وسائل الإعلام المختلفة، وهٰذا هو الواجب الأول والأخير، وإما إلزام دور النشر والمطابع بوضع عبارة كعبارة فيلم الفراعنة: «هٰذه الروايات «الزيدانية» لا تمت إلى الحقيقة التاريخية بصلة».

اللهم إنها صرخة مخلصة؛ فلا تجعلنها يا رب صرخة في واد.

اللهم إني قد بلغت، اللهم فاشهد.

وقد حذر الأستاذ أنور الجندي من هٰذه الروايات؛ فقال:

«أما المجال الذي استطاع جرجي زيدان أن ينفث سمومه فيه بحرية؛ فهو مجال القصص، فقد ألف عدداً من القصص تحت اسم «روايات الإسلام»، دس فيها كثيراً من الدسائس والمؤامرات والأهواء، وحاول إفساد مفهوم الشخصية الإسلامية والبطولة الإسلامية، حيث أساء إساءة بالغة إلى أعلام من أمثال صلاح الدين الأيوبي، هارون الرشيد، السلطان عبد الحميد، عبد الرحمٰن الناصر، أحمد بن طولون، الأمين والمأمون، عبد الرحمٰن الداخل، شجرة الدر، وقد أقام تصوره على أساس خطير:

أولاً: تصوره للخلفاء والصحابة والتابعين بصورة الوصوليين الذين يريدون الوصول إلى الحكم بأي وسيلة، ولو كان على حساب الدين والخلق القويم مع تجريحهم واتهام بعضهم بالحقد وتدبير المؤامرات.

ثانياً: تزييف النصوص التي نقلها عن المؤرخين القدامى وحولها عن هدفها تحويلاً أراد به السخرية والاستخفاف بالمسلمين وبنى عليها قصصاً غرامية باطلة.

ثالثاً: استهدف من حشد القصص الغرامية ذات المواقف المسفة داخل روايات «تاريخ الإسلام» إثارة غريزة الشّباب وتحريك شهوة المراهقين، مستغلاً ضعف ثقافة الكثيرين منهم وجهلهم بالغاية التي يرمي إليها في الروايات، مع الاستشهاد بالأبيات الشعرية المكشوفة الساقطة التي تحرك الغرائز الدنيا.

رابعـاً: تبين من البحث الـذي قدمـه عالم أزهـري درس باستفاضة روايات جرجي زيدان أن معـظم الأحداث التاريخية في رواياته قد حرفت وبنيت على أساس فاسد.

فقد ظل جرجي زيدان على حد تعبير الباحث الدكتور. . . ينقب وينقر ويجهد نفسه في مزج الحق بالباطل، وتقديمه في أسلوب براق جذاب معتمداً على فن أدبي ذي أثـر بالغ، وذٰلك هو فن القصة والرواية، حيث لم يكن حريصـاً على تحري الحقائق التاريخية قدر حرصه على الحبكة القصصية وخلق الحوادث المثيرة خلقاً، وقد عمل جاهداً على طمس التاريخ الإسلامي وتشويه معالمه بغية تنفير أبناء العرب والمسلمين من ماضي آبائهم المجيد.

خامسـاً: من أخـطر شبهـاته أنه قال ببشرية القرآن وشك في مصادر العربية الأولى، ومدح بني العباس لأنهم أنزلوا العرب منزلة الكلب (على حد قوله)، ونسب إحراق مكتبة الإسكندرية إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقد طبع اللبنانيون روايات جرجي زيدان مزدانة بالصور الملونة والألوان الصـارخـة بقصد استهواء الشباب وحملهم على قراءة هٰذه الكتب التي لا تعطيهم إلا صوراً مشوهة لتاريخ أمتهم وأخباراً ملفقة بغية التشكيك في ذٰلك التاريخ.

سادساً: أعطى نفسه الحرية المطلقة في تفسير أحداث التاريخ في معظم رواياته استناداً إلى موقف الأديب من التاريخ، وكانت تفسيراته متعسفة متكلفة في محاولة لإثارة مشاعر السخط في نفوس المسلمين.

سابعـاً: تفسيره لتصـرفـات هارون الـرشيد مع أخته العباسة وجعفر البرمكي بما لا يتفق مع ما عرف عن الرشيد من أنه كان يحج عاماً ويغزو عاماً، وبمـا لا يتفق مع أيسر قواعد التفكير والمنطق السليم، وفي رواية أرمانوسة

المصرية حاول أن يقول: إن الحب بين أرمانوسة وأركاديوس قائد حصن الروم هو السبب في هزيمة الروم وانتصار المسلمين، واتهم المسلمين بأنهم دخلوا البيوت ينهبون ويسلبون عندما فتحوا بلبيس، وهو مناقض تماماً لما أورده المؤرخون المنصفون.

ثامناً: في رواية «فتاة غسان»؛ أورد شبهة بأن النبي محمداً ﷺ أخذ تعاليمه عن الرهبان، وتأثر بتوجيهات الراهب بحيرا، واتسمت كتابته بالسخرية والاستخفاف بوثائق العهد النبوي، ووصف حادثة شق صدر النبي ﷺ بالغرابة، وادعى أن هناك خصومة بين خالد بن الوليد وأبي عبيدة بن الجراح، وأخذ مصادره في هٰذا من كتب المستشرقين.

تاسعاً: في رواية «عذراء قريش»؛ أقام منطقه على تجريح الصحابة واتهام بعضهم بالحقد وتدبير المؤامرات، واتهم السيدة عائشة بالميل إلى سفك الدماء والنزوع إلى الشر، ووصف الخليفة عثمان بأنه رجل إمّعة وذليل ومستسلم لابن عمه، وافترى على علي بن أبي طالب وفسر الفتنة تفسيراً مغرضاً، واتهم علياً بالتهاون في المطالبة بدم عثمان.

العاشر: وفي رواية «العباسة»؛ اتهم الرشيد بالاستهتار والمجون والاستبداد والظلم، وقدم تفسيراً خاطئاً ومغرضاً لقتل بني برمك، وشوه شخصية العباسة أخت الرشيد.

الحادي عشر: في روايات «شارل» و«عبدالرحمٰن»؛ زعم بأن القواد وأمراء الجند من المسلمين كانوا مشغولين بحب فتيات النصارى وقد فتنوا بجمالهن، وأن هٰذا الحب قد صرفهم عن أمر الفتح؛ فتركوا جنودهم في ساحة القتال وادعى أنهم كانوا يهتمون بالغنائم أكثر من اهتمامهم بما عداها، وجرى على تصوير حروب الإسلام على أنها حروب غنائم.

الثاني عشر: أجرى على لسان أبي مسلم الخراساني من الافتراء ما قال من أن العرب كانوا يحتكرون غير العرب ويسومونهم سوء العذاب، ثم يفتخرون عليهم بالنبوة، وطمس معالم التاريخ الإسلامي في هٰذه الرواية بالدس والافتراء، وقدم صوراً باهرة للكنيسة ورهبانها، وأشاد بالأديرة والرهبان حيث جعلها ملجأ الضعفاء وملاذ التائهين والخائفين.

وفي رواية «الأمين والمأمون»؛ كان واضح التحامل على العرب، واصفاً إياهم بالاستبداد وسوء التصرف مع الأجناس الأخرى التي تربطهم بهم رابطة الإسلام قبل كل شيء.

الثالث عشر: في رواية «فتاة القيروان»؛ حاول التشكيك في أنساب الكثيرين من حكام المسلمين، وكذٰلك عمد إلى التشكيك في نسب الخليفة المعز لدين الله، واعتمد في قصصه الغرامية على الخيال؛ إذ لا يوجد ذكر لكل هٰذه المواقف في جميع كتب التاريخ، وخاصة حاكم سلجماسة الأمير حمدون، بل أن صاحب سلجماسة في كتب التاريخ يختلف تماماً عما جاء في رواية زيدان مما يؤكد ميل زيدان إلى التزوير والتحريف.

بل إن صاحب سلجماسة هو محمد بن داسول وليس الأمير حمدان، ولم يقل ابن الأثير إن له بنتاً شغلت القائد جوهر؛ فخطبها لابنه، وقد أعطى زيدان اليهود في روايته دوراً إيجابيّاً وجعلهم أصحاب الفضل الأول في إزالة الدولة الإخشيدية وإقامة دولة الفاطميين مقامها.

الرابع عشر: في رواية «صلاح الدين» تلفيق وتزوير وإفساد للمجتمع؛ فقد ذهب إلى أن الخليفة العاضد لما ضعف أمره استدعى صلاح الدين وأوصاه بأهله خيراً، وأن صلاح الدين نقض هٰذا العهد بعد سويعات وحاصر قصر الخليفة وأخذ كل ما فيه ومن فيه، ولا ذكر في كتب التاريخ لتلك

الوصية، ولا إشارة في كتب التاريخ إلى سيرة الملك هٰذه، وهٰذه الوصية التي ذكرها زيدان لم ترد في «الكامل» لابن الأثير ولا غيره؛ فهي ملفقة مزورة، كذٰلك؛ فقد زيف زيدان النصوص التي نقلها من ابن الأثير وحولها تحويلاً أراد به السخرية والاستخفاف بالمسلمين، وبنى عليها قصصاً غرامية باطلة.

ولم يعن المؤلف بالتصوير الحي لشخصية صلاح الدين ولم يسجل مواقفه الحاسمة، وصرف الشباب عن الحديث عن الدور المهم الذي قام به صلاح الدين بالحديث عن مكائد الحشاشين، وتهديدهم لصلاح الدين، واعتمد على روايات طائفة الحشاشين تلك الجماعة الضالة المنحرفة، وحاول أن ينسب إلى صلاح الدين قصصاً غرامية كاذبة.

الخامس عشر: وفي رواية «شجرة الدر»؛ حاول أن يصور نساء السلطان الصالح نجم الدين أيوب بصورة النساء اللاتي يتاجرن بأعراضهن في سبيل الحصول على ما يتطلعن إليه، وليس معه أي دليل من التاريخ، وهٰذه الدعاوى التي أوردها حول شجرة الدر تختلف عن الحقائق الواردة في الكتب التي أرخت لهٰذه الفترة.

السادس عشر: وخلاصة ما يصل إليه البحث حول روايات جرجي زيدان:

١ ـ تحويل مواقف الشخصيات التاريخية.

٢ ـ إثارة الشكوك حول البطولات الإسلامية.

٣ ـ تعمد إغفال الحوادث التاريخية المهمة.

٤ ـ إضفاء هالات مثالية على الأديرة والرهبان.

٥ ـ التلاعب بالمصادر والمراجع.

وقد قابل مؤلفات جرجي زيدان أهل العلم والبحث قديماً وحديثاً بالسخط وعدم الرضى؛ مما اضطره إلى كتابة اعتذار لم يقف عليه إلا ثلة قليلة، وسرعان ما نُسي وبقيت سمومه تفعل أفاعليها في نفوس الناشئة.

قالت مجلة الموسوعات عام (١٨٩٩م): «لم يلتزم جرجي زيدان بتمحيص الحوادث التاريخية؛ فاختلق شخوصاً ونسب إلى بعض الشخصيات الإسلامية البارزة ما ليس فيها مما أثار جمهور المسلمين؛ فـ «عذراء قريش» (أسماء) بطلة الرواية لا وجود لها؛ إلا في ذهن المؤلف، وقد يكون له بعض الحق في هٰذا، ولٰكن الباطل أنه نسب لمحمد بن أبي بكر المعروف عنه الزهد عشق هٰذه العذراء، بل إن صاحب الهلال بنى على هٰذا الباطل باطلاً؛ فاختلق سبباً من عنده ليس له أسانيد تاريخية في تفسير بعض الأحداث، وزعم أن عشق محمد بن أبي بكر كان سبباً في ازدياد هياجه على عثمان، ونسب إلى الحسن بن علي عشقه لهٰذه العذراء الوهمية، وغيرة محمد بن أبي بكر منه، وادعى أن الإمام عليّاً أعجب بعذراء قريش عندما دخلت عليه في زي رجل مع أن الدين كان يحث على عدم تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال، وقد عرف عن علي تمسكه بالدين مما ينفي عنه أن يعجب بمثل هٰذا.

وقد أقر جرجي زيدان بخطئه في هٰذه الوقائع (هلال مايو عام ١٨٩٩م) ويحاول أن يدافع عن نفسه، ولٰكن؛ دفاع الطائر الذي وقع في شبكة الصياد، ويقول: «إن المجلة انطوت وبقيت القصة في أيدي القراء يعاد طبعها دون التفات إلى هٰذه الملاحظات».

وقد أرسل العلامة رفيق العظم إلى جرجي زيدان (مايو عام ١٨٩٩م) يؤاخذه على إغفاله الاعتبارات التاريخية، ويستنكر تأليف التاريخ الإسلامي

برمته في قالب قصصي، وهٰذه الملاحظة قد تكررت من الناقدين؛ فقد انتقد في شأن هٰذه القصص والأخبار الكاذبة، وثانياً نسبه العشق والغرام إلى رجال سلفنا الكرام، وقد أشارت جريدة «المؤيد» إلى ذلك في التعليق على قصة «الحجاج بن يوسف»؛ فقالت: الحوادث الغرامية لم تسند إلى أحد من رجل السلف العظام والأئمة الذين يجلون عن هٰذه الانحرافات، هٰذا فضلاً عن الأخطاء في الأمور التاريخية المستورة.

ويأتي التحـذير من هٰذه الـروايات عن أبطال الإسلام في كتابنا هٰذا لأسباب منها:

أولاً: لانتشار كتبه هٰذه التي تروِّج لها بعضُ دور النشر، بل قد أقيمت دار نشر باسم صاحبها.

ثانياً: لأن ضرر هٰذه الروايات بالغ؛ فهو يدس السّم في الدَّسم كما يقولون، ويعتمد في عرض باطله على أسلوبٍ جميلٍ أخاذ، يشد الناشئة من الفتيان والفتيات، ويقوم على دغدغة العواطف، بل إن هٰذه الروايات طبعت بأغلفة أنيقة ورسم عليها صور فاتنات بالألوان وتباع بأرخص الأثمان.

ثالثاً: لأن هٰذه الروايات قد ترجمت إلى معظم اللغات؛ فقد ترجمت إلى اللغـات الأوروبية المشهورة، وإلى التركية، والفارسية، والهندستانية، والأذربجانية، ولغات شرقيَّة أخرى.

رابعاً: لأن هٰذه الروايات عبارة عن مكيدة مسبقة مخطط لها لسقوط أبـطال المسلمين من ذهن الشبـاب والنـاشئين، ولذا؛ فقد حظيت بتهليل الكافرين من المستشرقين، وقد ذكر جرجي نفسه جملة منهم قد قرظوا كتابه «تاريخ التمدن الإسلامي».

وقـد أطلق الأستـاذ محمـد العربي التباني تحذيراً من كتاب «تاريخ

التمـدن الإسـلامي» ومن هٰذه الروايات، وبيَّن موقف بعض الغيورين منها وقـرنهـا مع كتب القصص الوهمية والخيالات، وأشار إلى شيء من آثارها السيئة؛ فقال:

«لقد هزل علم التاريخ في هٰذا العصر حتى تسور على التأليف فيه من لم يشم له رائحـة، ولا عجب في ذٰلك لأنه إذا كان عبارة عن رصف مقال بأسلوب عصري وجمع شيء من هٰهنا وهٰهنا؛ فهو ميسور لكل من حصل طرفاً من مبادىء اللغة العربية ليصبح به مندرجاً في مصاف المؤلفين، ويصدق عليه قول العـلامـة أبي الحجـاج البلوي الأنـدلسي أحـد أعيان المئة السادسة للهجـرة: «خـذ من هٰهنـا وضـع هٰهنـا، وقل مؤلفه أنا»، وحتى تسور عليه المناوئون للإسـلام، وأقبلت النـاشئة الإسلامية برغبة صادقة على مطالعة تآليفهم ومجلاتهم المملوءة بالمفتريات والطعن في الإسلام ورجاله بأساليب متنوعة.

وهٰـذا مؤسس مجلة «الهـلال» ومؤلف كتـاب «التمـدن الإسـلامي» (جـرجي زيدان) قد عرض كتـابه «التمدن الإسلامي» على نظارة المعارف المصرية إذ ذاك، وطلب منها أن تقرر تدريسه في مدارسها؛ فعهدت النظارة إلى بعض أساتذتها بمطالعته وإبداء رأيهم فيه، فلما طالعوه؛ **بينوا للنظارة أن فيه غلطاً كثيراً، وأنه غير جدير بأن يعتمد عليه في التدريس ولا المطالعة**، ونشـــرت جريدة «المؤيد» نقـــد بعضهم له وكنـا نظن انتهـاء جريان قلمـه بالمفتريات في الإسلام ورجاله بموته منذ سنين كثيرة وما بقي ذاك الشنار إلا في بطون تآليفه، فإذا بنا نسمع ونرى مجلة «الهلال» التي لا يزال تلامذته ينفذون خطته فيها بنشر سلسلة رواياته الخيالية في سادات هٰذه الأمة، وافتعاله أسماء نساء وحكايات عنهم لا توجد إلا في مخيلة مسلسل الأباطيل بعناوين مزخـرفة: «عذراء قريش»، «غادة كربلاء»... في أسلوب ضل به الناشئة

والعـامـة معاً أشد من ضلالهم بالكتب الباطلة الخرافية الموضوعة من قبل لإفساد عقائد المسلمين وإضلالهم؛ كـ «فتوح الشام» المنسوب للواقدي، و «ذات الهمة»، و «العنترية»، و «رأس الغول»، و «ألف ليلة وليلة» وغيرها؛ فإلى الله المشتكى من هٰذا البلاء . . . فَلَوْ كانَ رُمْحـاً واحِـداً لاتَّـقَيْتُـهُ.

ليعلم المسلم أنَّ إقباله على مطالعة هٰذه المجلة وما شاكلها مما هو مملوء بالخـرافـات والخبائث ملحق له بجانب المناوئين للإسلام من حيث يشعر أو لا يشعر، وليعلم أن هٰذه المجلة وأشباهها أشد ضرراً على عقيدته من «العنتـرية» وأشبـاهها، إنه في ذروة من تاريخه الصحيح المجيد، إنا والله نحب ونتمنى له أن يكون عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محبّاً، ونشفق عليه من أن يكون متصفاً بالخامسة».

وقـد رد على كتـاب «التمـدن الإسـلامي»؛ فأجـاد العلامة المؤرخ المرحوم شبلي النعماني رئيس ندوة العلماء بلكنو (الهند)، ومن جملة ما قال شبلي النعماني في مقدمة رده عليه:

«إن جرجي زيدان خائن في النقـل، محرف لكلام العلماء، يجعل الحادثة الجزئية كلية عامة، يتعمد الكذب بما يفوق الحد».

وقال أيضاً: «اعلم أن للمؤلف (يعني: جرجي زيدان) في إنفاق باطله أطواراً شتى؛ فمنها تعمد الكذب كما سترى، ومنها تعميمه لواقعة جزئية، ومنهـا الخيانـة في النقـل وتحـريف الكلم عن مواضعـه، ومنها الاستشهاد بمصادر غير موثوقة مثل كتب المحاضرات والفكاهات».

وقـد نشـر كثير من رده عليه في المجلد الخـامس عشـر من مجلة «المنار»؛ فليراجعه من أحب الاطلاع على ذٰلك.

فيا أيها الشاب المسلم النبيل! إذا كنت محتاطاً لدينك، حافظاً لكرامة

رجال سلفك؛ فلا تثق ولا تلتفت لكل ما يمس كرامة أي صحابي من أصحاب نبيك ﷺ في أي تاريخ من تواريخ المسلمين، كائناً صاحبه من كان؛ فكيف به إذا كان في المجلات وكتب الأجانب؟ فإن كل مصيبة نقد في رجال الإسلام الذين هم دون الصحابة في كل شيء جلل؛ أفترضى بأقبح وألعن وأكذب وأفحش الطعن في أشرف وأكرم وأجمع البشر لمكارم الأخلاق، آبائك الذين شيدوا لك صرح هٰذا المجد الخالد (الصحابة) رضوان الله تعالى عليهم، الذين شهد لهم رجال الروم إذ ذاك بأنهم رهبان بالليل فرسان بالنهار، والفضل ما شهدت به الأعداء؟ وقال فيهم ملك الصين لما استنجد به يزدجرد ملك الفرس بعد أن وصفهم له: «إنه يمكنني أن أبعث لك جيشاً أوله في منابت الزيتون (الشام) وآخره في الصين، ولٰكن إن كان هٰؤلاء القوم كما تقول؛ فإنه لا يقوم لهم أهل الأرض؛ فأرى لك أن تصالحهم وتعيش في ظل عدلهم».

ويا أيها المسلمون! نزهوا أسماعكم وأبصاركم وعقولكم عن هٰذه المفتريات التي يحاول بها تلويث مجد دعائم دينكم.

ولا نتأسف ولا نعجب من تشويه الأجانب حقائق التاريخ الإسلامي الناصعة إذا كان من ينتسب إليه قد سن لهم هٰذه السنة السيئة، وفتح لهم باب شر مستطير، وهٰذه طائفة من أهل العصر انتقدوا الصحابة رضوان الله عليهم انتقاداً مُرّاً، زاعمين أن هٰذا هو التاريخ الحر وعمدتهم في انتقادهم أهواؤهم وتقليدهم لكل ما يقوله المؤرخون، بل تقليد بعضهم بعضاً وتمسكهم بالروايات الباطلة، فأما أهواؤهم؛ فهي نتيجة آرائهم الدائرة بين السقيم والأشد سقماً والباطل والأشد بطلاناً، وأما تقليدهم لكل ما يقوله المؤرخون؛ فهو نتيجة إفلاسهم من الروايات مطلقاً صحيحة وسقيمة، وجهلهم لها ولرجالها العدول وغيرهم جهلاً مطبقاً، وأما تمسكهم بالروايات الباطلة؛ فهو

مبني على هٰذا وعلى تقليد أمثالهم، ومع كون كتب هٰذه الطائفة مشحونة بنقد الصحابة رضوان الله عليهم بالآراء السخيفة وتقليد الأجانب وأهل الأهواء والوضاعين؛ انكب الناس على شرائها بالثمن الغالي واقتنائها ومطالعتها لأسلوبها الذي تتسع له أفكارهم؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون، وهي أشد ضرراً على الناشئة من طائفتي الخوارج والروافض؛ لأن عقيدة الطائفتين في الصحابة مكشوفة لجمهور المسلمين السنيين، حتى غالب العوام منهم بخلاف حال هٰذه الطائفة؛ فإنَّهم موَّهوه بستار التاريخ الحر المزعوم، فراج عند الناشئة من شبان المسلمين رواجاً عظيماً لأنه صادف قلوباً خالية من تاريخ سلفهم المجيد، جاهلة بمناقب الصحابة، زاهدة في البحث والتنقيب عن تراثهم القديم الصحيح، مائلة إلى كل جديد وإن كان أباطيل»[1].

ومن الكتب التي ينبغي أن يحذر منها، **وهي لجرجي زيدان**:

٢١ ـ «تاريخ آداب اللغة العربية».

وقد اعتمد فيه على أقوال الخصوم، وملأه بالمفتريات وعجائب الأمور، وحشاه بأخبار المجان، ودوَّن ما هو شائع من الأباطيل والهذيان، ولم يسلك فيه مسلك أهل هٰذا الفن والشان، وساعده على ذٰلك سعة خياله وباعثه من الانتقام من كل ما هو مليح، ويشدّ الجيل إلى أسلافهم الأبطال، وإمكاناته القويَّة في اللغة العربية واللغات الأجنبيَّة.

ويستطيع المنصف أن يقول باطمئنان: إن كتابه هٰذا وكتاب «تاريخ التمدن الإسلامي» كانت اقتباساً من الكتب الأوربية مثل كتاب سيديو المطبوع سنة (١٨٧٧م)، وكتاب هيوار المطبوع سنة (١٩٠٢م)، وكتاب غوستاف لوبون المنشور عام (١٨٨٤م)، وكتاب نيكلسون المنشور سنة

---

(١) «إفادة الأخيار ببراءة الأبرار» (١ / ٣٥ ـ ٣٧).

(١٩٠٢م)، وكتاب هامر برجستال المنشور سنة (١٨٥٦م)، وكتاب وستنفيلد المنشور سنة (١٨٨٢م)، وكتاب بروكلمان الذي ظهر سنة (١٨٩٨م)، ويذكر محمد عبد الغني حسن أن جرجي كان يعترف بأسماء الكتب الفرنسية والإنجليزية والألمانية التي كان يأخذ منها. . .

وقد كتب الشيخ أحمد عمر الإسكندري «انتقاد كتاب تاريخ آداب اللغة العربية»، وبيَّن ما فيه من أكاذيب وتجنٍّ على الحقائق، وكتب عنه دراسة نشرت في مجلة «الشرق» الأستاذ لويس شيخو انتقده على أشياء كثيرة فيه[1].

وقد أشار الشيخ الإسكندراني إلى أن مما يؤخذ على جرجي زيدان أنه كثير النقل من مستعربي الإفرنج من غير تمحيص لدعواهم، وأنه يخطىء في الحكم الفني؛ أي أنه يقرر غير الحقيقة العلمية، وأنه يخطىء في الاستنتاج، وأنه يقيم الدعوى بغير دليل ويخطىء في النقل، وأنه قليل تحري الحقيقة ويروج الدعوى بغير دليل، وتروج عند المؤلف أقوال الخصوم عن خصومهم وأقوال الكتب الموضوعة لأخبار المجان، أو لذكر عجائب الأمور وغرائبها، وأنه يستدل بجزئية واحدة على الأمر الكلي.

وعن كتابه «تاريخ العرب قبل الإسلام» أخذ عليه السكندري أنه أغفل مدة حكم الفرس في اليمن بعد ذي يزن وكثرة شكه وتردده وتناقضه في أكثر

---

(١) وانظر في التحذير من كتب جرجي زيدان: «انتقاد كتاب تاريخ التمدن الإسلامي» للشيخ شبلي النعماني مع مقدمة الشيخ محمد رشيد رضا، وقد طبعه بمطبعة المنار سنة (١٣٣٠هـ)، و«نبش الهذيان من تاريخ جرجي زيدان» لأمين بن حسن الحلواني، و«جرجي زيادن في الميزان» لشوقي أبو خليل، و«مؤلفات في الميزان» (١١١ - ١١٥)، و«إعادة النظر في كتابات العصريين في ضوء الإسلام» (١٦٩ - ١٧٨) كلاهما لأنور الجندي، و«أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (منهج كتابة التاريخ الإسلامي؛ لماذا وكيف، ص ٧٩ - ٨٤).

الحوادث، وتخريجه الأعلام تخريجاً غريباً واختصاره التاريخ جدّاً، وإنكار بعض الحقائق البديهية في موضع وتشبثه بتحقيق بعض الظنون في موضع آخر، ومما أخذه عليه ما أسماه (جسارته) في وضع الأسماء والتقسيمات التاريخية، مع ضعف الاستظهار كتقسيم أدوار تاريخ العرب، وتسمية الأمة التي سماها استرابون اليوناني جرهين بالقريتين نسبة إلى قرية وهم اسم اليمامة أغنى أهل الأرض.

وكذٰلك أخذ عليه تهجينه أخبار العرب في حوادث الفخر والغلبة، وتصديقه خرافات استرابون وهيردوت مع أنهما لم يدخلا بلاد العرب ولم يرياها، وكذٰلك أخذ عليه سوء التعبير من الوجهة الدينية في عبارات الكاتب كقوله: «أقدم المصادر العربية المعروفة عن تاريخ العرب وأقربها إلى الصحة؛ القرآن»[1].

٢٢ ـ ومن أسوأ كتب جرجي زيدان: «مصر العثمانية».

وهٰذا الكتاب ما زال مخطوطاً، ويشمل تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى الحملة الفرنسية، أعدَّه جرجي ليكون محاضراتٍ تلقى في الجامعة المصرية القديمة، لٰكن أصوات المخلصين الغيورين على تراث وتاريخ هٰذه الأمة منعته من دخولها، وفضح في حينه بشعوبيته وبالخوض في أمور إسلامية لا يحسن الخوض فيها، وبتحقير الأمة العربية وإبداء مساويها، وبالكذب في رواية الحوادث والخطأ المقصود في الاستنتاج؛ فأُبعد عن الجامعة، ومن هٰذا الكتاب نسخة بخط جرجي نفسه مودعة بجامعة فؤاد الأول تحت (رقم ٧٥م، ف ٣٠٠٢)[2].

---

(١) راجع: مجلة «المنار» (١١٢ / ص ٧٨٧، ٨٦٣)، و«إعادة النظر في كتابات العصريين في ضوء الإسلام» (١٧٣ ـ ١٧٤).

(٢) «جرجي زيدان في الميزان» (ص ٢٠).

كتب المعاصرين في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية

٢٣ ـ «تاريخ الشعوب الإسلامية»، لبروكلمان.

تناول هٰذا الكتاب الشيخ المحقق أحمد شاكر في تعليقه وتحقيقه لـ «مسند الإمام أحمد» بمناسبة تخريجه وشرحه لحديث أبي هريرة: «دخل أعرابي المسجد؛ فصلَّى ركعتين، ثم قال: اللهم ارحمني ومحمداً، ولا ترحم معنا أحداً! فالتفت إليه النبي ﷺ؛ فقال: «لقد تحجَّرت واسعاً»، ثم لم يلبث أن بال في المسجد؛ فأسرع الناس إليه؛ فقال لهم رسول الله ﷺ: «إنما بعثتم ميسِّرين ولم تُبعثوا معسِّرين، أهريقوا عليه دلْواً من ماءٍ، أو سجلاً من ماء»».

فقال بعد أن تكلم على معنى الحديث الإجمالي ما نصه:

«أفليس عجباً بعد هٰذا أن يغلب الهوى وبغضُ الإسلام رجلاً مستشرقاً كبيراً كنَّا نظن أنه من أبعد المستشرقين عن أهواء المبشرين ودناءات المحرفين، هو المستشرق بروكلمان، صاحب الكتاب النافع المفيد كتاب «تاريخ الأدب العربي»، الذي حاول فيه استقصاء المؤلفات العربية والقديم منها خاصة مع الإشارة إلى مكان النادر والمخطوط منها؟

ذٰلك المستشرق الذي كنَّا نتوهمه متسامياً على ما يرتكس فيه إخوانه علماء المشرقيات ألف كتاباً في «تاريخ الشعوب الإسلامية»، ترجمه أُستاذان من بيروت هما: الدكتور نبيه أمين فارس، والأستاذ منير البعلبكي في خمس

أجزاء، وطبع بيروت وجزؤه الأول طبع سنة (١٩٤٨م) إفرنجية.

هٰذا الرجل الذي كنا نظنه عاقلاً يقول في الجزء الأول من كتابه (ص ١٦) من الترجمة العربية، حين يتحدث عن بلاد العرب قبل الإسلام وعن أحوالهم الاجتماعية في شمالي الجزيرة، يقول بالحرف الواحد: «والبدوي كائن فردي النزعة، مفرط الأنانية قبل كل شيء، ولا تزال بعض الأحاديث تسمح للعربي الداخل في الإسلام أن يقول في صلاته: اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً».

هٰكذا يقول هٰذا الرجل الواسع الاطلاع على الكتب العربية والمؤلَّفات الإسلامية، غير الجاهل بكلام العرب ولا الغافل عن معنى ما يقرأ، والحديث أمامه في كتب السنة كاملاً ينقل منه حرفاً واحداً ويدع ما قبله وما بعده، هٰذا الرجل الذي أظهرت كلمته أن الإحن والعصبية الصليبية تملأ صدره وتغطي على بصره وعقله.

حادث فردي من بدوي جاهل، لم يمرّ دون أن ينكر عليه الناس ودون أن يعلمه المعلم الرفيق ﷺ، يجعله هٰذا المفتري الكذّاب قاعدة عامة لخُلُق أهل البادية، يجعل الحادثة الجزئية قاعدة كلية، وهٰذا أعجب أنواع الاستنباط فيما رأينا وعلمنا.

ولست أدري لماذا عفا عن أهل البادية؛ فلم يستنبط أيضاً من هٰذه الحادثة الفردية قاعدة كلية أخرى أن من خُلق أهل البادية إذا دخلوا مسجداً أو حضروا جمعاً عظيماً من الناس أن يبادروا إلى البول في المسجد أو في حضرة الناس، حتى يكون هٰذا المستشرق منطقياً مع نفسه والأعرابي صاحب الحادثة صنع الأمرين.

ولم يكتف هٰذا المستشرق بما بدا منه من ذكاء وأمانة؛ فافترى على

الإسلام الكذب الصراح حين زعم أنه لا تزال بعض الأحاديث تسمح للعربي الداخل في الإسلام أن يدعو بهٰذا في صلاته؛ أهٰذا صحيح أم كذب؟

وإن أَعجبْ؛ فعجبٌ أن يدع الدكتور عمر فروخ التعليق على كلام هٰذا المستشرق الكذّاب، وأن يقتصر الأستاذان مُعَرِّبا الكتاب على التعليق ببيان موضع الحديث في بعض كتب السنّة نقلاً عن فهارس المستشرقين.

نعم، فقد ذكر المترجمان في مقدمة الترجمة (ص ٧) أنه «إذا كان في الكتاب بضعة آراء خاصة بالمؤلِّف تتنافى أحياناً مع وجهة النظر الإسلامية؛ فقد عهدنا بالتعليق عليها إلى زميلنا الدكتور عمر فروخ، أستاذ الفلسفة في كلية المقاصد الإسلامية في بيروت، وعضو المجمع العلمي العربي بدمشق، وأنهما ليسا في حاجة إلى القول: إن هٰذا لا يفيد بالضرورة موافقتنا المؤلف على آرائه الباقية جميعاً؛ لأننا لم نستهدف بالتعليق إلا تلك الآراء التي تتصل بحياة الرسول وتعاليم الإسلام.

أفلم يقرأ الأستاذان المترجمان هٰذا الحديث في مصادره التي أشارا إليها حين الترجمة والتعليق؛ إذ أكاد أثق أنهما قرآه، حين ترجما نص الدعاء ترجمة صحيحة، وما أظن أنهما كانا حافظين لنصه في الذاكرة من قبل، ولو كان؛ لكان أبعد لهما من العذر.

أولم يعرفا ولم يعرف الدكتور عمر فروخ من بداهة دينهم أنه لا يُعقل عقلاً أن بعض الأحاديث لا تزال تسمح للعربي الداخل في الإسلام بهٰذا الدعاء...؟»[1].

قلت: وهٰذا الكتاب قد كتبه صاحبه منطلقاً من التشكيك والرفض

---

(١) «مسند الإمام أحمد» (ج ١٢، رقم ٧٢٥٤).

العشوائي، معتمداً على الروايات الضعيفة الشَّاذَّة، والتي رفضها النُّقاد الباحثون واستغربها العلماء المطَّلعون، بل وأشاروا إلى نشوزها، لٰكن بروكلمان كغيره من المستشرقين الذين قدَّموا ما يرضي رجال الكنيسة، ولم يكتبوا حقائق تثيرهم، بنى فكره ورأيه مسبقاً في نفسه، ثم جاء إلى وقائع التاريخ العربي الإسلامي يطوِّعها لما يؤيِّد فكرته وخطَّته المرسومة، يطمس ويضعِّف ويمرِّض ما دون ذٰلك؛ فقدم بروكلمان في كتابه هٰذا تاريخنا الإسلامي موسِّعاً الجزئية، متغاضياً عن الكليَّة، مع تفسيراتٍ عجيبة ومواقف غريبة وأقوالٍ ينبو عنها الذَّوق السليم والفكر الموضوعي.

وقد درس كتابه هٰذا وفنَّده تفنيداً علميّاً الأستاذ شوقي أبو خليل في دراسة مستقلَّة طبعت عن دار الفكر بدمشق بعنوان «كارل بروكلمان في الميزان» تناول فيه ما يلي:

* افتراءات بروكلمان على تاريخنا العربي الإسلامي حتى وفاة الرسول ﷺ.
* افتراءات بروكلمان على عصر الخلفاء الراشدين.
* افتراءات بروكلمان على العصر الأموي.
* افتراءات بروكلمان على العصر العباسي.
* افتراءات بروكلمان على تاريخنا الحديث.

٢٤ ـ «تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي»، لحسن إبراهيم حسن.

هٰذا الكتاب من أوسع الكتب انتشاراً عند دارسي التاريخ، وهو مرجع معتمد في الجامعات والكليات، وقد طبع نحو عشرة طبعات إلى حد الآن، ولذا؛ لا بدَّ من دراسة تفصيلية عنه عسى أن يقوم بها بعض الباحثين الشادين

الجادِّين من طلبة العلم، وقد وقعت في هٰذا الكتاب طامات وكفريَّات؛ فلا بد أن يحذر منها طلبة العلم، ولا سيما من يدرسون التاريخ الإسلامي من الشباب المسلم الملتزم بدينه، الحريص على مرضاة ربه، وهٰذا تعريف[1] موجز بمؤلِّف الكتاب وبما فيه من أباطيل وشرور.

الدكتور حسن إبراهيم حسن من الذين تتلمذوا على توماس أرنولد صاحب كتاب «الدعوة إلى الإسلام»، بل إنَّه هو الذي ترجم له ذٰلك الكتاب السالف الذكر وكتاب «تاريخ الإسلام»، وفيّ للخط الاستشراقي في كثير مما جاء فيه، مثال ذٰلك حينما عالج الكاتب تاريخ الدولة السبئية؛ أغفل ما أورده القرآن فيما يتصل بالأسباب التي أدت إلى انهيار سد مأرب وذهاب حضارة سبأ، وهو بهٰذا يردد آراء المستشرقين، يقول الكاتب: «اختلف المؤرخون في أسباب سقوط الدولة السبئية؛ فيرى مؤرخو العرب أن السبب في ذٰلك يرجع إلى تصدع سد مأرب، الذي لم يكن لهم عنه غنى لري أرضهم ريّاً منظماً، والذي كان السبب الأساسي في رقي بلادهم وتقدمها، ويذهب بعض المستشرقين إلى أن انكسار السد كان في حد ذاته نتيجة إهمال من أمة كانت آخذة في الانحطاط، وأن هٰذا الخراب الذي حل بأهل سبأ لا بد وأن يكون قد حدث تدريجيّاً قبل انهيار السد بزمن طويل؛ لأنه لا يعقل أن تزول مدينة عظيمة دفعة واحدة»[2].

«ويظهر أنه لما تطاولت الأزمان على هٰذا السد وأهمله الملوك؛

---

(١) مأخوذ من «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (منهج كتابة التاريخ الإسلامي؛ لماذا وكيف، ص ٨٥ ـ ٨٩).

(٢) انظر: «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (استخلاف أبي بكر الصديق رضي الله عنه. . .).

تصدعت جوانبه وفاضت المياه على ما حوله من القرى والمزارع؛ فأتلفتها» (ص ٢٧ ـ ٢٨).

إن رواية الخبر التاريخي على هٰذا النحو يوهم القارىء أن الخبر القرآني ليس صحيحاً أو على الأقل يشكك فيه، وإذا شكك في القرآن؛ فقد شكك في الإسلام، والكاتب هنا يردد ما قال به أعداء الإسلام فيما يتصل بأسباب تدمير الحضارة السبئية، سامح الله الكاتب؛ ألم يقرأ قول الحق عز وجل: ﴿لَقد كانَ لِسَبإٍ في مَسْكَنِهم آيَةٌ جَنَّتانِ عنْ يمينٍ وشِمالٍ كُلوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ واشْكُروا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ ورَبٌّ غَفورٌ. فأَعْرَضوا فأَرْسَلْنا عَلَيْهِم سَيْلَ العَرِمِ وبَدَّلْناهُم بِجَنَّتَيْهِم جَنَّتَيْنِ ذَواتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وأَثْلٍ وشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَليلٍ. ذٰلِكَ جَزَيْناهُمْ بِما كَفروا وهَلْ نُجازي إلَّا الكَفُورَ﴾.

ويزعم المؤلف بأن الإسلام نظام ديمقراطي، ونسي أن الإسلام لا يقر الديمقراطية؛ فكلمة ديمقراطية مكونة من مقطعين ديموس وكراتوس؛ أي: حكم الشعب؛ أي أن الشعب صاحب الحق في وضع التشريع، أي أن الحاكمية للشعب، بينما الإسلام يعتبر التشريع حق الله ﴿إِنِ الحُكْمُ إلَّا للهِ﴾[1].

وفي هٰذا يقول الكاتب (ص ١٠٤): «وقد ساعد الرسول على توحيد كلمة العرب، تلك المساواة التي جاء بها الإسلام، وتلاشى أمامها تلك الفوارق الجنسية التي مزقت شمل العرب، وليس أدل على تلك الديمقراطية من قوله تعالى:

﴿يا أَيُّها النَّاسُ إنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وأُنْثى وَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتعارفوا إنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقاكُمْ﴾.

---

(١) يوسف: ٤٠.

ومن ثم بادر الناس إلى الإسلام لما امتاز به من الديمقراطية الصحيحة والمساواة الحقة: ﴿فِطْرَةَ اللهِ الَّتي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْها لاَ تَبْديلَ لِخَلْقِ اللهِ ذٰلك الدِّينُ القَيِّمُ﴾» (ص ١٠).

المؤلف ينكر صريح القرآن عن تدخل قدرة الله سبحانه في غزوة الخندق لصالح المسلمين، ويقول بأن الطبيعة هي التي ردت الكافرين على أعقابهم؛ فيقول: «هٰذا إلى ما أبداه الرسول من المهارة في مصابرة المسلمين، وتشجعيهم على تحمل الجوع والعري في تلك الأيام، التي عصفت الطبيعةُ بمعسكر قريش واضطرتهم إلى الجلاء» (ص ١٢٠).

يزعم الكاتب أن مشاهدات الرسول في بلاد الشام قبل البعثة كان لها أعظم الأثر في التشريعات الإسلامية، ونسي أن التشريع من عند الله وأن ما كان يقره رسول الله ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى﴾[1]، ويفصل الكاتب بين الدين والسياسة؛ فيزعم: «وعلى هٰذه الصورة أصبح الإسلام ـ ولو من الوجهة النظرية على الأقل ـ كما كان دائماً نظاماً سياسيّاً بقدر ما هو نظام ديني» (ص ١٠٣).

يزعم الكاتب أن المذاهب والأفكار والآراء المسيحية واليهودية والفارسية؛ فقد مهدت الطريق لظهور المصلح، وهو النبي محمد ﷺ (ص ٧٤)؛ فالكاتب يطلق اللفظة الاستشراقية «مصلح» على النبي ﷺ على اعتبار أنه مصلح كغيره من المصلحين وليس نبيّاً مرسلاً من قبل الله عز وجل.

يزعم الكاتب بأن اليهودية دين سماوي، وأنها تشتمل على التوحيد[2]

---

(١) النجم: ٤.

(٢) ألم يقرأ الكاتب قول الله تعالى: ﴿وقالت اليهود عزير بن الله﴾؛ فهل هٰذا توحيد، والقول بأن اليهودية دين سماوي؛ فلا دليل عليه من الكتاب والسنة. =

(ص ٩٣).

يزعم الكاتب أن الإسلام دين العرب فقط، «وأن من أهم الأسباب التي من أجلها رفض الروم قبول هٰذا الدين أنه دين العرب الذين كانوا يستصغرون شأنهم» (ص ١٦٥).

يزعم الكاتب أن الإسلام من تأسيس محمد؛ فيقول: «وينكر بعض المؤرخين أن الإسلام قصد به مؤسسه في بادىء الأمر أن يكون ديناً عالميّاً» (ص ١٦٩)، «وأما القول بأن هٰذا الدين لم يهيأ إلا لبلاد العرب؛ فإن ذٰلك لم يمنع محمداً من التفكير في تعميم دينه» (ص ١٧٠).

يقول الكاتب: «ولم يعهد التاريخ مصلحاً أيقظ النفوس، وأحيا الأخلاق، ورفع شأن الفضيلة كما فعل محمد ﷺ» (ص ٢٠٤).

وزعم الكاتب أن أصحاب الأخدود كانوا مسيحيين، ونسي أن المسيحيين كفار: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذينَ قالوا إنَّ اللهَ ثالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ (ص ٢٩)، ورغم أن القرآن والسنة يثبتان أن أصحاب الأخدود كانوا مسلمين موحدين[1] (سورة البروج) تفسير القرآن العظيم (ج ٤، ص ٥٢٣ ـ ٥٢٧).

وعن الكعبة يردد الكاتب ما قاله ديورانت «وفيها الحجر الأسود الذي يقال: إنه سقط من السماء» (ص ٤٧)، وبالنسبة لمحاولة أبرهة الحبشي الأشرم هدم البيت العتيق؛ ردد الكاتب ما قاله جرجي زيدان، «ولا شك أن هٰذه الحادثة كانت فاتحة خير على العرب عامة وقريش خاصة؛ فقد مهدت

= انظر: «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (الرسالة الأولى: الإسلام دين الله في السماء والأرض).

(١) «جزيرة العرب منذ أقدم الدهور» دار الطباعة الحديثة، القاهرة (١٣٩٨هـ)، (ص ٢٥٠ ـ ٢٥٩).

السبيل لقبول الدعوة الإسلامية والقيام بنصرتها. . . »، (ويضيف): «ولما ذاع أمر أصحاب الفيل في العرب؛ زاد احترامهم للحرم وقالوا: أهل الله قاتل عنهم وكفاهم كيدهم» (ص ٥١٠).

وفي موضع آخر يقول الكاتب: «وفي الحق كان لوجود أديان سماوية في يثرب لها كتب منزلة من عند الله؛ كاليهودية فيها ذكر للوحي ووحدانية الله» (ص ٩٣)، وهٰذه مغالطة من الكاتب؛ لأن اليهودية تقوم على الشرك ﴿وقالَتِ اليَهودُ عُزَيْرٌ بنُ الله﴾.

يردد الكاتب رأياً لمستشرق يصور محمداً بالرجل العبقري «وليس رسولاً من عند الله» الذي نال سلطة خارقة على عقول أتباعه، «قد ينحرف مؤرخ عن موضوعه ليتأمل حياة رجل نال سلطة خارقة على عقول أتباعه وأعمالهم، ووضعت عبقريته أساس دين سياسي ما زال يحكم الملايين من البشر من أجناس مختلفة، إنَّ نجاح محمد كمشرع؛ لدليل على أن ذٰلك الرجل الخارق قد كونه مزيج نادر من كفايات ليكورجُوس والإسكندر» (ص ١٧٣).

ولا فارق عند الكاتب بين حماس الإنسان لوثنيته أو إسلامه، نلاحظ هٰذا في قوله: «وكان حماس العربي للإسلام وولاؤه له لا يقل عن حماسه لوثنيته واستبساله في الذود عنها» (ص ١٩).

والكاتب يعتبر توحيد الله سبحانه وتعالى اكتشافاً بشريّاً، وليس إيماناً بالله الواحد الأحد مفطوراً عليه الكون والإنسان، ودعا إليه رسل الله عليهم السلام، ويزعم أن أدياناً أخرى غير الإسلام دعت إلى الإيمان بالله الواحد الأحد.

«ولم تكن فكرة التوحيد والانصراف عن الآلهة المتعددة إلى إلٰه واحد

اكتشافاً حديثاً انفرد به الإسلام» (ص ١٩٧)[1].

والكاتب هنا يصور محمداً على أنه مصلح وليس رسولاً نبيّاً: «وصفوة القول أن الرسول ﷺ على ما وصفه ميور (حياة محمد) امتاز بوضوح كلامه ويسر دينه، وقد أتم من الأعمال ما يدهش العقول، ولم يعهد التاريخ مصلحاً أيقظ النفوس، وأحيا الأخلاق، ورفع شأن الفضيلة في زمن قصير كما فعل محمد» (ص ٢٠٤).

والكاتب يرى أن القرآن يحوي كثيراً من تعاليم المجوسية: «والفارسي يستطيع أن يجد في القرآن كثيراً من التعاليم الأساسية في ديانته القديمة، وإن كان ذٰلك بصورة مختلفة كثيراً»، «وهٰذا ترديد لرأي توماس أرنولد في كتابه «الدعوة إلى الإسلام»» (ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

وينتقل الكاتب إلى الطعن في صحابة رسول الله؛ فيورد قولة لسيد أمير عن الخليفة عثمان رضي الله عنه: «كان عثمان شيخاً كبيراً، ضعيف الإرادة؛ فلم يستطع الاضطلاع بأعباء الحكم رغم نزاهته وفضائله الكثيرة، وقد أثار بسياسة الضعف التي سار عليها وانحيازه إلى ذوي قرباه، ومحاكاتهم كراهته لأهل المدينة. . .» (ص ٢٦٩).

ويورد رأياً لنيكلسون عن علي رضي الله عنه؛ فيقول: «كان علي يعوزه حزم الحاكم ودهاؤه، برغم ما كان يمتاز به من الفضائل الكثيرة. . . ويمكن مقارنته بـ «مونت روز وبيار» في شجاعته ونجدته، وكانت تنقصه الحنكة السياسية وعدم التردد في اختيار الوسائل أيّاً كانت؛ لتثبيت مركزه» (ص ٢٧٨).

---

(١) «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (سيرة إبراهيم عليه السلام وتاريخ حرم الله الآمن)، دار الوفاء.

ويورد رأياً لنيكلسون عن الخلافة في العصر الأموي؛ فيقول (ص ٢٨٣):

«اعتبـر المسلمـون انتصـار بني أمية وعلى رأسهم معـاوية انتصـاراً للأرستقراطية الوثنية».

ويزعم الكاتب (ص ٣٥٢): «أن الإسلام أحل الوحدة الدينية والقومية الإسلامية محل الشعور القبلي»[1].

٢٥ ـ «من مصادر التاريخ الإسلامي»، لإسماعيل أحمد أدهم.

طبـع هٰذا الكتـاب بمـطبعـة صلاح الـدين بالإسكندرية قديماً سنة (١٣٥٥هـ)، وكـان صاحبـه يتـظاهـر بأنـه من حملة الدبلومات العالية من الأكاديمية الروسية (كذا)، وأنه وكيل «أينشتاين» في الشرق، وعضو جمعية الإلحاد الروسية.

وقد ورد تحذير منه في عددين من أعداد مجلة «الفتح»[2] المصرية، ومما جاء في الأول منهما بعنوان «خطر آخر على الشريعة المحمدية»: «... هٰذا الشخص يطعن في الحديث ورواته وجميع مصادره، ويرميها بالكذب، وينكـر السنَّـة بتاتاً، وجمع مذكرات ـ ومصدرها المبشرون والمستشرقون ـ تحوي هٰذه الطعون والإنكارات، وطبعها ـ ويا للأسف ـ بمطبعة صلاح الدين بالأسكندرية وصاحبها رحمه الله من المسلمين، ولما علمت المحافظة بالأمر

---

(١) فهـل بعـد ذٰلـك افتراء على الله ودينه ورسوله ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم؟ والعجيب أن هٰذا الكتاب هو مرجع أساسي في التاريخ في غالب دور العلم في بلاد المسلمين؛ فماذا ينتظر ممن يتتلمذون عليه؟

(٢) الأول في (العدد ٤٩٢، سنة ١٣٥٥هـ، (ص ٨)، والآخر في (العدد ٤٩٤، من السنة نفسها، ص ١٢).

عن طريق المعهد الديني واستدعته؛ أشاع أنه سيرسل هٰذا الكتاب إلى جهات أخرى غير الإسكندرية، هٰذه الحركة التي قام بها ذٰلك التُّركي الجنس، الشيوعي المبدأ لا يستبعد أن تكون أكمة وراءها ما وراءها، والغريب في هٰذا الشخص أنه محتفظ بخطابات على زعمه من الأستاذ أحمد أمين والأستاذ الزّيات صاحب مجلة «الرسالة» التي نشرت له «شرح نظرية النسبية» فيها الموافقة على رأيه في إنكار السنة ومصادرها وتكذيب كل ما ورد فيها».

٢٦ - «مقدمة في التاريخ الآخر نحو قراءة جديدة للرواية الإسلامية»، لسليمان بشير.

ظهرت هٰذه الدراسة في مدينة القدس المحتلّة أعادها الله على المسلمين بخير سنة (١٩٨٤م) وهي في (٥١٤) صفحة من القطع الكبير، ومكث صاحبها في إعدادها خمس سنوات كما ذكر في (ص ٣٢)، وخرج على القراء بنتائج عجيبة غريبة يصان عنها العقلاء لا الباحثون والعلماء؛ منها:

* أن الذي جمع القرآن هو عبد الله بن مروان، وأن خلافاً كبيراً وتناقضاً شديداً وقع في مصاحف الصحابة، وأن القرآن ليس منسجماً بأجزائه كلها، وأن حذفاً وإضافة وقع في مصحف عثمان، وأن اضطراباً وتناقضاً وقع في «إعطاء الآيات القرآنية تاريخيتها بربطها بحوادث وأشخاص وأمكنة محددة في إطار ما عرف بالسيرة النبويّة».

* شكك في ثبوت الأحاديث النبوية من خلال زعمه أن النقاد لم ينظروا إلى متن النقد.

* وشكك أيضاً في «تاريخ مكة، وأن النبي ﷺ قد تبنى أشياء من عنده

حول إبراهيم وبنيه، وأن تعظيم الكعبة أمر قد خطط له، وأن إبراهيم عليه السلام قد عبد النجوم، وأن صفة الملك والرحمٰن والرحيم لله قد أخذها المسلمون من شعوب وحضارات قديمة.

* أن خلطاً شديداً وقع بين شخصية محمد ﷺ ومحمد بن الحنفية.

وأشياء أخرى كثيرة فيها طامات وعجائب، واعتمد في ذٰلك كله على النقد الداخلي التحليلي للروايات زعموا، وهو كثير النقل عن المستشرقين وكتابه قائم على منهج التشكيك؛ فكن منه على حذر شديد.

٢٧ - «تاريخ خلافة بني أُميَّة»، للدكتور نبيه عاقل.

هٰذا الكتاب جانب فيه المؤلّف الصواب في كلامه عن تاريخنا الإسلامي، وقد ملأه بالأخطاء التاريخية، بل نستطيع القول أنه استعمل الدس الصريح والطعن المباشر للرسول ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم مما يقوِّي احتمال وجوده هٰذا الاتِّجاه عند الدكتور، وليس هو فقط خطأ وقع فيه[١].

ونستطيع حصر الأخطاء ومواطن الطعن في هٰذا الكتاب في الأمور التالية:

أولاً: اعتماد المؤلف على التفسير الشيوعي الماركسي في تفسير أحداث التاريخ الإسلامي.

ثانياً: الطعن بالرسول ﷺ وبالمنهج الذي جاء به.

ثالثاً: الطعن بآل بيت الرسول ﷺ وتشويه صورتهم ومواقفهم.

---

(١) مجلة «المجتمع» الكويتية.

رابعاً: تشويه التاريخ الإسلامي واختيار الفترات المظلمة لتدريسها.

خامساً: اعتماد المؤلف على مراجع سيئة مغرضة بعيدة كل البعد عن النزاهة العلمية[1].

ومع هٰذا؛ فقد طبع هٰذا الكتاب أربع طبعات لغاية سنة (١٤٠٣هـ)، وصدر عن دار الفكر ـ بيروت.

٢٨ ـ «التاريخ السياسي للدولة العربية (عصر الخلفاء الأمويين)»، للدكتور عبد المنعم ماجد.

كتاب مطبوع في جزء واحد فيه طامات وأوابد، وإليك شذرات منه، ومن خلاله تستطيع الحكم عليه بأمانة وإنصاف:

في (ص ١٩٨): «وفجأة في سن الأربعين يملك محمد موهبة النبوة»، وهٰذا التعبير وراءه إنكار نبوَّة محمد، وقد صرح المؤلف في (ص ٩٩) أن القرآن من صنع محمد؛ قال: «ومع ذٰلك؛ فلم يرد على لسان النبي في القرآن»، وقال في (ص ١٢٥): «وقد أناب فيه أبا بكر الصديق صديقه ليقرأ عليهم سورة براءة التي يتبرأ فيها محمد ممن يحج من المشركين».

وزعم المؤلف أن الوحي كان يأتي لمحمد ﷺ وهو نائم؛ فقال (ص ٢٥٠): «أنه كان ينزل عليه وهو نائم»، وافترى أن النبي ﷺ كان هو الذي ينسخ القرآن؛ فيقول (ص ٢٥٠) عن النبي ﷺ: «كان ينسخ بعض الآيات ويأتي بأخرى محلها».

اللهم إنا نبرأ إليك من هٰذه الخزعبلات والترهات، ونشهدك أننا قد

---

(١) وقد تناول هٰذه الفقرات الخمس بالشرح مؤلفا كتاب «منهج كتابة التاريخ الإسلامي؛ لماذا وكيف» (ص ١٣١ ـ ١٣٨)؛ فراجعه إن أردت الاستزادة.

حذرنا منها قومنا؛ فعسى أن ينتفعوا، وإن من المهانة بمكان أن يباع هٰذا الكتاب ويكون مرجعاً عند الباحثين والدارسين، ولا حول ولا قوة إلا بالله[1].

٢٩ - «أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ».

كتاب مطبوع من تأليف الدكتور إبراهيم علي شعوط، أظهر صاحبه فيه الغيرة على التاريخ الإسلامي، وأثار مسائل تحتاج إلى بحث وتمحيص، وسلم من كثير من المزالق التي تورط فيها الكثيرون، ولٰكنه اعتمد على منهج ضخم فيه دور «الإحساس» و«الوجدان»، ولذا؛ هوَّن من كلام المؤرِّخين، وقد نقد كتابه الأستاذ حسني شيخ عثمان بكتاب مفرد، وطبع عن دار الصديق بالطائف، واسمه: «أباطيل الأباطيل نقد كتاب أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ»، وقد أوضح الأستاذ حسني منهج الأستاذ شعوط؛ فقال (ص ١٩ - ٢٠):

«ويمكننا أن نلخص منهج مؤلف الأباطيل في تأليف أباطيله بما يلي:

أولاً: جعل الإحساس بالوجدان سبيلاً من سبل المعرفة قلما يخطىء.

ثانياً: اتهام كتابات العرب والمسلمين بأنها مفعمة بالأكاذيب والأغاليط.

ثالثاً: رفض جميع الروايات، ورد كل الشهود فيما إذا تعارضت روايات الرواة أو شهادات الشهود مع عقله ومنطقه ووجدانه، ومن ذٰلك الروايات المتواترة أيضاً.

---

(١) انظر في التحذير من هٰذا الكتاب: «منهج كتابة التاريخ الإسلامي» (ص ١٦٧ - ١٦٨)، ومقال الدكتور عمر سليمان العقيلي المنشور في جريدة «الجزيرة» (عدد رقم ٤٤١٣، بتاريخ ٤ / صفر / سنة ١٤٠٥هـ).

رابعـــاً: رفض كلام المؤرخ الإسـلامي إن لم يتفق مع الإحســاس بالوجدان (وبأسلوب غير مؤدب)، ثم اعتماد كلام المؤرخ نفسه إذا حاز على رضى الإحساس بالوجدان.

خامسـاً: عدم التحقيق في صحة نسبة كلام المؤرخ إليه، والاكتفاء بنقله عن كتاب محدث يحيل على المؤرخ، وكأن الكاتب المحدث من شهود الحادثات التاريخية.

سادساً: تفسير القرآن بالرأي أو بالإحساس بالوجدان.

سابعـاً: الاستدلال بما اشتهر على ألسنة الناس من الحديث وبناؤه على الضَّعيف على الرغم من معرفته لضعفه وإثباته لذلك.

ثامناً: إثبات رواية تاريخية وعزوها إلى كتاب ألفه صاحب الأباطيل نفسه.

تاسعاً: تعمد مخالفة ما تعارف عليه القضاة والمؤرخون والناس.

عاشراً: عد التاريخ ملكة تبيح لمن يملكها أن يرفض ما لا يعجبه من روايات التاريخ أو يقبل ما يعجبه، ويربت على أحاسيسه الوجدانية».

٣٠ ـ «تاريخ الدولة العربية في العصر الراشدي والأموي»، لعبد الرزاق الأنباري.

كتاب طبع في بغداد سنة (١٤٠٦هـ)، دخل مؤلفه فيه باب الكتابة عن الأمويين وهو يحمل أفكاراً مسبقة، وأصر فيه في أثناء الحديث عنهم على استعمـال مصـطلحيّ «الدولة العربية» و«السيادة العربية»، وهٰذا يعني أن الأمويين (عنده) كانوا ذوي نزعة عربية متعصبة، أو على الأقل كأنَّ الأمر انتقل من دولة راشدية إسلامية عامة إلى دولة تحكم لصالح العرب وحدهم.

ولعله تسلل إليه هٰذا الـوهم من خلال المصادر التاريخية التي تبنت موقفاً عقديّاً من الأمويين، فلم تنصفهم، وقد تقدم معنا بعض المصادر التي هي بحق المسؤولـة عن كثير من التشـويهات التي وقعت لبني أمية؛ فلعل المؤلِّف تابعها؛ فانزلقت قدمه، وتورط بما فيها[1].

٣١ ـ «معاوية في الميزان»، لعباس محمود العقاد.

استغلَّ الأستاذ العقاد ما حباه الله من أداة علمية ومهارة تحليلية ليشنّ الحملات المتلاحقة في هٰذا الكتاب على البيت الأموي، وقد واصل في هٰذا الكتاب ما بدأه في كتاب آخر، ألا وهو «عبقرية الإمام أبو الشهداء»، وفلسف الأستـاذ الخـلاف بين بني هاشم وبني أمية، بين الرسول وأبي سفيان قبل إسلامه، بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، بين الحسين بن علي ويزيد بن معـاوية؛ أقـول: فلسف هٰذا الخلاف؛ فجعله صراعاً بين نحيزتين ووراثتين، وأعطى الفرع الهاشمي أصول الأريحية والمروءة، وأنحى على الفـرع الآخـر بكل نقيصة، والتوى الأستاذ بنظريات الوراثة واعتسف حقائق التاريخ حتى يتم له ما يريد، والذي درس كتابات العقاد يعرف سمت الأستاذ في التأليف؛ فهو يتعالى على أن يذكر مراجعه للقراء، ويشمخ بسعة علمه واطلاعه وقوة بيانه؛ فيأتي بآرائه وكأنها للتقرير الذي لا يحتمل أدنى نقاش، وقد بدأ الأستاذ يتواضع في أخريات كتبه؛ فيلمح بإشارات مقتضبة إلى بعض المراجع، وكأنه يضن على القراء أن ينتفعوا من قراءات بذل فيها من نفسـه جهداً ومالاً ووقتاً، فلا يعطيها إياهم (على الساهل)، أو لعله لا يتصور أن قارئاً يراجع ما كتبه الكاتب الكبير على مصادره[2].

---

(١) انظر: «بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الداخلي» (ص ٩).

(٢) «أضواء على التاريخ الإسلامي» للأستاذ فهمي عثمان (ص ١٠ ـ ١١).

٣٢ ـ «الفتنة الكبرى (عثمان رضي الله عنه) و (علي وبنوه رضي الله عنهم)»، لطه حسين.

صدر كتاب «الفتنة الكبرى» في جزئين: الأول عن عثمان رضي الله عنه، والثاني عن علي وبنيه، وقد استهدف الكتاب إحداث فتنة كبرى حقيقية في مفاهيم الإسلام بإثارة التشكيك والدس، ومغالطة الحقائق وإذاعة الروايات الباطلة.

ولقد كان هدف صدور كتاب «الفتنة الكبرى» واضحاً، وهو إثارة الشبهات حول صيحة العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وقيام الحكومة الإسلامية.

فقد رأى الاستشراق أن يطرح أمام هٰذا «الأزهري» (صاحب الأسلوب الموسيقي الجميل) شبهات معينة لإذاعتها، ونصوصاً معينة لعرضها، وتشكيكات معينة لتقديمها في داخل عرض واسع مرن، يقدم السموم في إطار من العبارات البراقة والكلمات الرقيقة؛ فتخفى على السذج والبسطاء غايتها.

ولقد كانت هناك مسائل أساسية أريد طرحها، وإقناع القارىء المسلم بها من خلال هٰذه الكتب المتوالية بالإضافة إلى «الفتنة الكبرى»، وهي «مرآة الإسلام»، و «الشيخان»، و «الوعد الحق»، ولٰكنها برزت بصورة واضحة في كتاب «الفتنة الكبرى»، وهو العمل الهام الخطير الذي برز في مختلف هٰذه الكتابات واستغراق أغلب الكتابات.

أولاً: انتقاص الصحابة الكرام والتشنيع عليهم، وإثارة الشبهات حولهم، وتصويرهم بصورة السياسيين العصريين المحترفين.

ثانياً: انتقاص الشيخين أبي بكر وعمر بالباطل، والافتراء على عائشة وظلم عثمان، والافتراء على أصحاب بيعة الرضوان عليهم رضوان الله

أجمعين.

ثالثاً: التشكيك في نظام الحكم الإسلامي في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

رابعاً: التشكيك في الدور الذي قام به عبد الله بن سبأ بالادعاء بأنه يهودي ضعيف، لا يستطيع أن يحدث كل هٰذا الأثر أو التشكيك في وجوده إطلاقاً. (استدراك ١).

ولست هنا بصدد التفصيل في بيان الأمثلة على هٰذه النقاط الأربع؛ فقد كفانا مؤنة ذٰلك جمع من الباحثين والمطلعين[1]، وبيَّنوا ـ أثابهم الله ـ جرأة طه حسين على تهجمه على صحابة رسول الله ﷺ، بحيث يجب أن نضع ما يكتبه هٰذا الدكتور فيما يسمى «القائمة السوداء»، ويجب على هٰذا الجيل أن يقرأ ما كتب هٰذا الدكتور بعد حين من الطلب بحيث لا تخفى عليه السموم، ويكون ذٰلك بدقَّةٍ وحذر.

٣٣ ـ «قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس»، للدكتور السيد عبد العزيز سالم.

كتاب مطبوع في بيروت في جزئين سنة (١٩٧٢م).

---

(١) انظر على سبيل المثال: «مؤلفات في الميزان» (ص ٦ ـ ١٩)، و«إعادة النظر في كتابات العصريين في ضوء الإسلام» (ص ١٤٩ ـ ١٥٢)، و«طه حسين؛ حياته وفكره في ضوء الإسلام»، و«أضواء على الأدب العربي المعاصر»، و«أعلام وأصحاب أقلام» كلها لأنور الجندي، و«أباطيل وأسمار» لمحمود شاكر، و«الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» (الجزء الثاني) لمحمد محمد حسين، و«طه حسين مفكراً» لعبد المجيد المحتسب، و«دراسات في السيرة النبوية» (ص ٢١١ ـ ٢٥٨) لمحمد سرور، و«الفكر الإسلامي المعاصر» (ص ٨٣ ـ ١٢٦) لغازي التوبة.

يصور الكاتب في هٰذا الكتاب الغزوة الصليبية للأندلس وإخراجهم للمسلمين منها على أنها حركة استرداد يقوم بها الإسبان لبلادهم؛ فيقول في (ص ٢٠): «تتبع نهاية حركة الاسترداد الإسبانية وسقوط دولة الإسلام بالأندلس»، ويقول (ص ٣٨): «اشتراك الفرنجة في حروب الاسترداد ضد المسلمين بالأندلس».

والكاتب يسمي فتح المسلمين للأندلس «احتلالاً»؛ فيقول (ص ٣٨):

«احتل جسم المجتمع المسيحي في أوربا الغربية أثر الكارثة السياسية والثقافية التي أثارها دمار الإمبراطورية الرومانية، وهٰكذا كان الاحتلال باعثاً على انتشار نفوذ الفن الإسلامي، حتى إذا ما تحللت الروح المستعرة وتلاشت بمضي الزمن. . .».

والكاتب يتهم أبا بكر وعمر بالتشدد والتضييق على المسلمين، ويزعم أن رسول الله ﷺ لم يحرم الغناء ولم ينه عنه؛ فيقول (ص ٧١ ـ ٧٢):

«ولما ظهر الإسلام؛ أباح من الغناء والموسيقى ما يستخدم للتعبير عن المشاعر البريئة، وحظر الغناء الذي فيه تبذُّل وجاهلية وتخنس، ولٰكن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما تشددا مع الملهين وقيان الخانات؛ فأسهما بهٰذا التشدد فيما أشيع عن كراهية الإسلام للغناء والموسيقى، وإن كان النبي ﷺ لم يحرمه ولم ينه عنه، ولم يجد في سماع الغناء والموسيقى ما يتعارض مع الإسلام، ثم أدت سياسة اللين والتساهل التي اتبعها الخليفة الراشد عثمان بعد تشدد الشيخين وتضييقهما على المسلمين، وإبرار منه في إدرار القطائع إلى شيوع لون من الترف والرقة يُذَكِّر بما كان شائعاً في الحواضر التجارية في الجاهلية».

وجميع هٰذه الأمور تنبيء عن فكر هٰذا الرجل وعن نظرته إلى تاريخنا، وإلى جرأته على صحابة رسول الله ﷺ، بل على دين الله عز وجل؛ فيا ليته رجع إلى الكتب الفقهية المعتمدة ليعلم براءة الإسلام من الغناء والموسيقى؛ فضلاً عن «قيان الخانات»، ولٰكن لا حول ولا قوة إلا بالله؛ فكن أخي الحبيب على حذر مما ذكرته لك مما هو في هٰذا الكتاب؛ فهٰذه أمثلة يسيرة على البواطيل التي فيه، و(الحر) تكفيه الإشارة[1].

٣٤ ـ «تاريخ العرب المطوَّل».

٣٥ ـ «العرب تاريخ موجز»، كلاهما لفيليب حتِّي.

طبع كتاب «تاريخ العرب المطوَّل» في ثلاثة أجزاء، ونشرته دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، وظهر الجزء الأول في (١ / ٢٤٨) صفحة، سنة (١٩٤٩م)، والجزء الثاني سنة (١٩٥١م)، ويقع في (٢٤٩ ـ ٥٨٦) صفحة، والثالث سنة (١٩٥٣م) في (٥٨٧ ـ ٩٥٦) صفحة.

وقد ظهر له كله موجز سنة (١٩٤٩م) بعنوان «العرب تاريخ موجز»، وأصدر منه **المجلس الحربي الأمريكي** طبعة خاصة للجيش، **عدد نسخها خمسون ألفاً**، وترجم إلى أربع لغات جاء في مقدمة الجزء الأول من «المطوَّل» ما نصه:

«لقد وُضِعَ كتاب «تاريخ العرب» في الأصل باللغة الإنكليزيَّة، وطُبِعَ أوَّل مرَّة في مطبعة مكملان «Macmillan» في لندن عام (١٩٣٧م)، ثم توالت طبعاته منذ ذٰلك العهد حتى بلغت أربعاً آخرها سنة (١٩٤٩م)، ونُقِلَ في

---

(١) انظر في التحذير من هٰذا الكتاب: «منهج كتابة التاريخ الإسلامي؛ لماذا وكيف» (ص ١٤٠ ـ ١٤١).

خلال هٰذه السَّنوات إلى اللُّغات الألمانيَّة والإفرنسيَّة والأورديَّة والتركيَّة».

«أما هٰذه الترجمة التي نقدِّم الجزء الأوَّل منها؛ فقد قام بها أوَّل الأمر تلميذي وزميلي الدكتور أدورد جرجي الأستاذ المشارك في كليَّة برنستون للَّاهوت، ولقد عُرِض القسم الأوفر من المخطوطة على أنيس الخوري المقدسي أستاذ الأدب العربي في جامعة بيروت الأمريكيَّة؛ فتلطَّف وراجعه وهذَّب بعض عباراته فله شكرنا الجزيل، وأخيراً؛ عهد إلى تلميذي الدكتور جبرائيل جبُّور الأستاذ المشارك في الجامعة نفسها أن يحرِّر الكتاب ويساهم معنا في نشره؛ فراجعه ونقَّحه بدوره، ووقف على طبعه وتعهَّدهُ بعنايته الخاصَّة.

ولهٰذه الترجمة العربية ميِّزة خاصة، وهي أنه سيظهر فيها لأوَّل مرة قسم جديد لم يظهر بعد في الطبعة الإنكليزيَّة أو في أيٍّ من الطبعات الأخرى، وهو القسم الذي يبحث تاريخ العرب منذ أوَّل العهد العثماني حتى زمننا الحاضر.

ولعل القارىء يلذ له أن يعرف أن للكتاب موجزاً ظهر عام (١٩٤٣م) عن مطبعة جامعة برنستون بعنوان: «The Arabs: A Short History»، وقد أصدر المجلس الحربي الأمريكي منه طبعة خاصَّة للجيش عدد نسخها خمسون ألفاً، وفي عامنا هٰذا (١٩٤٩م)؛ أخرجت مطبعة برنستون الطبعة الخامسة من الموجز، وكذٰلك أصدرت في العام الفائت مطبعة مكملان في لندن طبعة خاصَّة منه، ولقد نُقِل الموجز حتى الآن إلى الإسبانيَّة والبرتغاليَّة والهولنديَّة والعربيَّة، وقد ظهرت الترجمة العربيَّة عن دار العلم للملايين في بيروت عام (١٩٤٦م) بعنوان: «العرب تاريخ موجز».

وذكر الأستاذ عبد الرحمٰن الحجِّي في كتابه «نظرات في دراسة التاريخ الإسلامي» (ص ٤٩) أن فيليب أخطأ حتى في عنوان هٰذا الكتاب؛ إذ إنه لم

يكن تاريخاً للعرب وحدهم، وإنما كان تاريخاً للإسلام ودعوته وشعوبه وإنتاجه الحضاري ودوله، فكان يجب أن يكون عنوانه مثلاً: «تاريخ الإسلام»، أو «تاريخ المسلمين»، كما فعل عدد من المؤرخين حتى الأوروبيين.

إن كتاب «حتّي» لم يكن تاريخاً للعرب وحدهم، حتى لو نظرنا إلى الأجناس التي تحدّث عنها بصرف النظر عن ارتباطها بهٰذا الدين الذي جمعها على عقيدته وانطلقت تعمل بتعاليمه وبهديه، إنه يتحدث عن الفرس والسلاجقة والمماليك والأتراك والمغول والبربر وعدد من أجناس آسيا ومن أسلم من شعوب أوروبا وغيرهم، ثم بعد كل ذٰلك يسمّي كتابه «تاريخ العرب»؟!

هٰذا من ناحية التسمية، أما من حيث المحتوى؛ فقد حشاه بعبارات التمريض والارتياب، والتشكيك والتوهين، مثل: قيل، روي، إنْ صَحَّ، لعل، ربما، زعموا، فيما يقال، فيما رووا، على قول الروايات.

وادَّعى فيه أنَّ المصادر العربيَّة ليست كافية لدراسة حياة النبي ﷺ وللبحث في تاريخ فجر الإسلام، وأنَّ النبي ﷺ انتسبَ إلى قريش، وشتّان بين القول: النبي من قريش، وبين أنه انتسب إليها!

ووصف فيه المجاهدين المسلمين «بقراصنة البحر المرّاكشيين».

واعتبر فيليب حتّي الفتح العربي لإسبانية مشكلة.

وبعد مصرع غَرْناطة؛ قال: أُقصي المسلمون عن البلاد وظهر جليّاً محيّا إسبانية النصرانيَّة.

ومن مصادره الأساسيَّة: «الأغاني»، «ألف ليلة وليلة»، و«تاريخ ابن العبري».

وأقحم العبرانيين وباسم الإسرائيليين إقحاماً في كثير من أحداث تاريخنا العربي؛ كقوله: «ربما كانت نواة هٰذه الجماعة إسرائيليَّة صرفة هجرت فلسطين في القرن الأوَّل للميلاد».

واعتبر ثورة عرابي ضد التدخُّل الأوربي في مصر «فتنة» ومجرَّد «فتنة».

والأغرب والأعجب أنَّه إذا ذكر حروب التحرير والفتوحات العربيَّة الإسلاميَّة ذكرها بكلمة استيلاء أو اكتساح أو اغتصاب أو تسلُّط، أو استعمار مُبْعِداً كلمة «الفتح»؛ لما فيها من معنى حضاري، أمَّا إذا ذكر الصليبيين؛ قال: «ولما فتح الفرنجة بيت المقدس»، وقال: «الفتح النورماندي لصقليَّة»، وقال: «فتح الفرنسيُّون مرَّاكش»، و«تمَّ للصليبيين فتح بيروت وصيدا»، «الفتح الروماني».

هٰذه بعض النقاط الهامَّة لنلمس خطورة كتاب«تاريخ العرب المطوَّل» الذي تُرْجِمَ إلى لغاتٍ عديدة على أنَّه تاريخنا العربي المطوَّل؛ مغفلاً الكثير الناصع، ومختصراً ما يجب شرحه، ومسهباً فيما يجب اختصاره.

لقد تكلَّم عن تاريخ الجزيرة العربيَّة في الجاهليَّة قبل الإسلام في سبعة فصول تقع في مئة واثنتين وخمسين صفحة، بينما تحدَّث في تسعة فصول عن الإسلام ودعوته حتى نهاية عهد الخلفاء الراشدين مع كل التغيُّرات التي أنتجتها هٰذه الدعوة، والمجتمع الجديد الذي بناه الإسلام والفتوحات وانتشار الإسلام، وكذٰلك اللغة العربيَّة وتأثيرها، كل ذٰلك يقع في ثلاثٍ وتسعين صفحة فقط.

وفي الفصل الثامن يتحدَّث عن حياة الرسول الكريم ﷺ ودعوته، وكل ما يتعلَّق به منذ ولادته حتى وفاته في أربع عشرة صفحة، وفي الفصل التَّاسع يتحدَّث عن القرآن الكريم وتعاليمه وتأثيره في سبع صفحات، بينما في

الفصل السَّابع يتحدَّث عن الحجاز قبيل الإسلام في ست وثلاثين صفحة، منها عشر صفحات عن وثنيَّة البدو أكثر من ضعف حديثه عن حياة الرسول الأمين عليه الصلاة والسلام، وحديثه عن وثنيَّة البدو فقط أكثر من حديثه عن القرآن الكريم؛ فما الذي أوجب ذٰلك؟

وكتب عن القديس يوحنا الدمشقي أكثر مما كتب عن الدولة النُّوريَّة، وسجَّل مقاييس الجمال القديمة بالتفصيل: «جمال أعضاء المرأة، صفحة: ٤١٢»، ولم يذكر عبد الله بن سبأ مطلقاً في فتنة عثمان رضي الله عنه مثلاً.

وشرح الموشَّح الأندلسي بثلاث صفحات ولم يذكر كلمة واحدة عن معركة الموحِّدين الشهيرة «الأرك».

إنَّ مِنْ أوَّل ما يتَّصف به العلماء من أخلاق البحث عن الحقيقة، وإن كتبوا؛ كتبوا الحقيقة بتجرُّد ولو خالفت الأهواء.

ومعروف عنهم الرجوع عن الخطأ، وإلاَّ؛ فالمنهج العلمي بعيد، والموضوعيَّة مطروحة جانباً، وهناك هدف آخر غير الحقيقة وغير العلم إنه التعصب والعمالة[1] والتشويه لتاريخنا عن حقد وصليبيَّة، مع وجود نصيب وافر من الجهل وسوء الفهم بسبب هٰذه الأمراض المجتمعة؛ خط فيليب «بيسراه» ما خط، وكتب ما كتب.

وقد ألَّف الأستاذ شوقي أبو خليل جزاه الله خيراً مفنِّداً أباطيل «التاريخ المطول» بنَفَسٍ فيه غيرة على ديننا وتاريخنا كتاباً بعنوان «موضوعية فيليب حتِّي في كتابه «تاريخ العرب المطوَّل»»، وهو مطبوع عن دار الفكر ـ دمشق،

---

(١) لقد كان «فيليب» مستشاراً غير رسمي لوزارة الخارجية الأميركية في شؤون الشرق الأوسط، وإن تظاهر «بالدفاع عن القضايا العربية في أمريكا»، ذكر ذٰلك الشيخ مصطفى السباعي في كتابه «الاستشراق والمستشرقون؛ ما لهم وما عليهم» (ص ٥٣).

سنة (١٤٠٦هـ في ٢١٩ صفحة).

والخلاصة: لا يمكن بعد كل ما ألمحنا إليه الأخذ بما جاء في هٰذين الكتابين من سموم وتشويه، بل لا بد من المناقشة والحذر، كيف وقد أصبح هٰذا الكتاب في بعض الدول العربية من مصادر المناهج الأساسية، ومن الكتب التي تقرر في بعض جامعاتنا؟! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٣٦ ـ «الوعد الحق»، لطه حسين.

يطيل الدكتور طه حسين الحديث في كتابه «الوعد الحق» عن ظلم عثمان رضي الله عنه وطغيانه، وأنه ما زال يضرب ابن مسعود رضي الله عنه حتى كسر ضلعه، وأشبع عمار بن ياسر رضي الله عنه ضرباً حتى أصابه الفتق، وغشي عليه، وفاتته صلوات الظهر والعصر والمغرب (ص ١٧٠).

والرواية على هٰذه الصورة لا صحة لها، وإن خلاف عثمان مع ابن مسعود رضي الله عنهما على المصحف كان بدون ضرب، والحق في ذٰلك مع عثمان رضي الله عنه، وخلاف عمار مع عثمان رضي الله عنهما لم يتجاوز العتاب، كما يقول ابن عساكر في «تاريخه».

ويؤمن بأن بني أمية في عهد عثمان حكموا حكماً جاهليّاً بعيداً عن الإسلام، وأن عثمان رضي الله عنه نكث عن بيعته لعبد الرحمٰن بن عوف، وانحرف عن طريق صاحبيه[1].

ولذا؛ فاحرص أخي الحبيب على قراءة ما ينفعك، واحذر ما في مثل هٰذا الكتاب؛ وفقنا الله وإياك للصَّواب، وجعلنا ممن يتأدَّبون مع الأصحاب رضوان الله عليهم، والله الهادي.

---

(١) «مؤلفات في الميزان» (ص ٢٨).

وانظر: (رقم ٣٢) والهامش الذي في آخره.

٣٧ ـ «مرآة الإسلام»، لطه حسين.

يمضي طه حسين في كتابه هٰذا «مرآة الإسلام» حتى الربع الأخير فيه دون أن يثير شبهة، ثم تبدأ الشبهات وتتوالى، وهٰذا أسلوب ماكر من أساليب الاستشراق، وفي هٰذه الصفحات الأخيرة تتوالى عباراته الجارحة للصحابة رضوان الله عليهم وتكذيب الأحاديث الصحاح.

ويركز طه حسين في هٰذا الكتاب على خصوم الإسلام الذين تآمروا عليه من أمثال الزنادقة في عهد المهدي والحلاج؛ فيدافع عنهم ويهاجم الخليفة المهدي في صنيعه بالزنادقة، ويصف قتل الحلاج بالغلو، ويحاول أن يعمم هٰذا؛ فيتحدث عن ابن رشد وابن حزم ويزكي المعتزلة القائلين بخلق القرآن.

وقد تجاهل طه حسين أن الحلاج اتخذ بيتاً ليطوف الناس به بدلاً من أن يذهبوا إلى البيت الحرام في مكة، وأنه كان من دعاة الحلول؛ حلول الله تعالى عن ذٰلك في البشر.

بل إنه يدافع عن قتلة عثمان رضي الله عنه، ويرى أن الذين ثاروا عليه لم يكونوا مخطئين، وبذٰلك يضع نفسه في صف رجال عبد الله بن سبأ الذي شك فيه في كتاب «الفتنة الكبرى»[١].

بل إنه يذهب إلى أبعد من ذٰلك في مغايظة المسلمين وتنكب الطريق الصحيح، ويعتبر أن مؤامرة القرامطة والزنج ثورتان إسلاميتان تطلبان العدل والمساواة.

ولا ريب أن طه حسين (كما يقول محمد النايف) لا يستطيع أن يتخلى

---

(١) انظر: (رقم ٣٢).

عن عاطفته نحو الملحدين؛ كالسبئية، والزنادقة، والحلولية، والقرمطية، وثورة الزنج، ويحشر المرء مع من يحب[1].

٣٨ ـ «الشَّيخان»، لطه حسين.

يمضي الدكتور طه حسين في كتابه هٰذا على النمط نفسه الذي سار عليه في كتاب «الفتنة الكبرى»، وهي مجموعة أحقاد ووصايا تبشيرية واستشراقية موجهة ومدروسة، يضعها في قلب هٰذه الدراسات لإثارة الشكوك حول تاريخ الإسلام والخلافة وصحابة النبي ﷺ.

وقد مهد لكتاب «الشيخان» بمقدمة خطيرة أعلن فيها مذهب الشك الفلسفي بوضوح.

فقد أعلن أنه يشك أعظم الشك فيما روي عن هٰذه الأحداث التي تناقلتها الكتب عن حياة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهما الشيخان حيث يقول:

«وأنا بعد ذٰلك أشك أعظم الشك فيما روي عن هٰذه الأحداث، وأكاد أقطع بأن ما كتب القدماء من تاريخ هٰذين الإمامين العظيمين وعن تاريخ العصر القصير الذي وليا فيه أمور المسلمين أشبه بالقصص منه بتسجيل حقائق الأحداث التي كانت في أيامها.

وإن كان من الحق أن النبي ﷺ نفسه قد كذب الناس عليه، وكان كثير من هٰذا الكذب مصدره الإكبار والتقديس؛ فلا غرابة في أن يكون إكبار صاحبيه العظيمين وتقديسهما مصدراً من مصادر الكذب عليهما أيضاً».

---

(١) «مؤلفات في الميزان» (ص ٢٨).

وانظر تعليقنا على (رقم ٣٢) المتقدّم.

ويذهب إلى أبعد من ذٰلك حين يقول: «إن الذين رووا التاريخ الإسلامي هم المنتصرون وحدهم، بل من طريق الذين لم يشهدوا الانتصار بأنفسهم، وإنما نقلت إليهم أنباؤه نقلاً أقل ما يمكن أن يوصف به أنه لم يكن نقلاً دقيقاً، وهم لم يسمعوا أنباء هٰذا الانتصار من المنهزمين من قريش وروم وأمم أخرى شاركتهم في الحرب وشاركتهم في الهزيمة؛ فهم سمعوا صوتاً واحداً هو الصوت العربي، وأيسر ما يجب على المؤرخ المحقق أن يسمع أو يقرأ ما تحدث به أو كتبه المنهزمون والمنتصرون معاً».

تطوع للدفاع عن الروم:

وهٰكذا تطوع طه حسين كما يقول الأستاذ محمد التابعي في بحثه المستفيض عن السيرة للدفاع عن المنهزمين من علوج الرومان؛ ليكون لسان حاله مطعوناً بعدالته محكوماً عليه بالكذب، لا يعرف طعم الأمانة، ويأبى الطريق الذي يوصله إلى الحقيقة.

ومن المقدمة وحدها نعلم أن طه حسين اتخذ من الشيخين رضي الله عنهما تقية وستاراً؛ ليعبث في تاريخ أمتنا الإسلامية ويطعن بالرواة الثقات من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين وتابعي التابعين، وينكر أحاديث متفقاً على صحتها.

ويمضي طه حسين في كتابه على غرار ما ذهب إليه في المقدمة مشككاً بالرواية والراوي، ويتكرر هٰذا الأسلوب في كل حادثة من الحوادث.

الطعن في حادث السقيفة:

يقول: «ولست أطمئن إلى أكثر ما يرويه الرواة من نصوص الحوار الذي كان بين أبي بكر وصاحبيه من جهة، وبين الأنصار (أوسهم وخزرجهم) من جهة أخرى.

* الطعن في الحديث الذي ثبت عن العباس وعلي رضي الله عنهما من أن العباس عرف الموت في وجه النبي ﷺ، والغريب أن الطبري يروي هٰذا الحديث من طريقين دون أن ينكر فيه شيئاً.

هٰذا الحديث رواه أيضاً البخاري في كتاب المغازي في «صحيحه» وغيره، ولعل طه يعلم رواة هٰذا الحديث ولٰكنه أراد التشكيك.

* تشكيكه في استسقاء عمر بالعباس رضي الله عنهما مع أن الحديث رواه البخاري في «صحيحه» عن أنس؛ أن عمر خرج يستسقي وخرج بالعباس يستسقي به.

* تشكيكه في أن يكون عمر قد راجع أبا بكر رضي الله عنهما معترضاً على حرب المرتدين، مع أن مراجعة عمر لأبي بكر صحيحة رواها الجماعة في كتبهم سوى ابن ماجه؛ أي: رواها البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

وفي جميع هٰذه الحوادث التي ينكرها طه حسين لا يعتمد على سند علمي صحيح، وإنما على عقله الذي وصفه في بعض المواضع بالتناقض والضعف والاضطراب.

محاولة لنسف التاريخ:

ولأن طه حسين يعلم أن التشكيك برواة التاريخ الإسلامي الأعلام العدول محاولة لنسف التاريخ من أصله، لأجل هٰذا؛ فهو يناصبهم العداء ويصدر أي خبر لهم بقوله: (ويزعم الرواة)، وكلمة يزعم تقال للخبر المشكوك فيه.

وأخيراً؛ يستخدم العصبية الجاهلية، فإن أكثرهم موالي يكرهون العرب

حسب زعمه دون أن يذكر أسماءهم، ومعظم الرواة من غير العرب وفي مقدمتهم ناصر السنة الإمام البخاري، بل إنه يصم هٰؤلاء الرواة بأن قلوبهم لم تبرأ من الضغن على العرب لأنهم فتحوا بلادهم.

ونحن نعلم أن الله تبارك وتعالى قد طهر قلوب هٰؤلاء العلماء الأبرار الذين صاغهم الإسلام في بوتقته، وأخرجهم من هٰذه العصبية وهٰذه العنصرية التي لم يعرفها المسلمون؛ إلا حين أيقظها الشعوبيون بعد ذٰلك.

ولوغه في أعراض الصحابة:

وقد شارك طه حسين كثيراً من المستشرقين المتعصبين في تجريح أصحاب رسول الله ﷺ؛ فلمز أبا هريرة رضي الله عنه وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وتحامل على معاوية رضي الله عنه، وأوغل في عرض سيف الله خالد بن الوليد، ووجد في القصص التي اختلقها الوضاعون من أعداء الله عبر التاريخ الإسلامي ذريعة للطعن بأعظم قائد عرفته المعارك بعد رسول الله ﷺ.

ويذكر قتل خالد لمالك بن نويرة واستدعاء أبي بكر رضي الله عنه، ثم يعقب بأن هٰذه الواقعة تبين ما أسماه (عنف خالد وإسرافه في القتل)، وأنها تظهر عن خلق آخر هو حبه للتزوج، وخلق آخر معروف في عشيرته من بني مخزوم وهو العجب والخيلاء.

وما زال يتطاول على سيف الله خالد رضي الله عنه حتى جاء بأسطورة لم يشهدها تاريخ الفتوحات الإسلامية، وقد ترفع المستشرقون عن نقلها، وهي ادعاؤه أن خالداً قد أجرى ماء النهر بدمائهم[1]، وقد أثبت طه حسين هٰذه

---

(١) وسيأتيك تفصيل لما كذب على خالد رضي الله عنه في الأجزاء اللاحقة من كتابنا «قصص لا تثبت».

الـرواية التي لا سند لها، بينما أنكر الروايات الموثقة التي رواها البخاري رحمه الله تعالى.

وهو يهدف من ذٰلك إلى تصوير الفتوحات الإسلامية وقواد المسلمين بالهمجية ولم يثبت سائر الروايات التي اعتذر فيها عمر رضي الله عنه عن عزل خالد.

ثانياً: ولم يتوقف انتقاد طه حسين للشيخين في كتابه هٰذا وحده، ولٰكنه تعداه إلى كتبه الأخرى؛ فقد وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه في غير موضع بالبطش، وقال: إنه لم يمت حتى ملته قريش.

وانتقد أبا بكر رضي الله عنه في أنه حصر الخلافة في قريش وعمر كان يعارضه في ذٰلك.

ثالثاً: افترى طه حسين على الصحابة وسبهم واحداً واحداً، وصنع لهم مثالب ووصفهم بالنفاق، وهدفه من ذٰلك إزالة الكرامة عن الصحابة رضوان الله عليهم وجعلهم في صف السياسيين المحترفين في هٰذا العصر، ومن ذٰلـك وصفـه عمرو بن العاص رضي الله عنه بأنه ماكر أهل الشام ووصف الأشعث بن قيس بأنه ماكر أهل العراق، ولا ريب أن الطعن على الصحابة رضوان الله عليهم يرمي إلى زلزلة الثقة بأهل الثقة.

وهــو في كل ذٰلــك جزيء ـ إنْ صحَّ التعبير ـ على القـرآن والسنـة والحديث، ضعيف المصادر، منتحل من كتب الأدب.

جهود مخلصة في التحذير من الكتاب:

وعندما تقرر كتاب «الشيخان» في المعاهد المصرية؛ كتب الغيورون يطلبون إلغاء تقريره، وفي مقدمتهم الأستاذ عبد الحفيظ القرني الذي قال: «إن هٰذا الكتاب عرض هٰذين الخليفتين العظيمين لموجة من الشك الذي

حشي به كتابه؛ فترك الشباب في قلق وحيرة لا يدري أين يضع قدمه بين تلك الأمـواج المتـدفقة من عباراته، مثل: أنا أشك، زعموا، يزعمون، أنا غير واثق... إلى غير ذلك مما يفتح الطريق واسعاً للتخبط والشك والضياع».

وكان الأستاذ محمد عمر توفيق قد ألف كتاباً عنوانه «الشيخان» ردّاً على كتاب طه حسين في إبان حياته، وقال:

«إن طه حسين تجافى منهج أهل الحديث في اعتماده على أحاديث مشكـوك فيها لإثارة الشبهات عامداً، وقال: إن أسلوبه الخلاب خطير لأنه يخفي وجه الحـق، فلا يتنبه قراء كتابه فيضلون، وإن الناس قد تخفى عليهم وجوه الخطأ والصواب في كتاب مثله، وقد يغريهم اسم المؤلف بتصديق كل ما يقـول، وإن طه حسين خدع قراءه في أول كتابه بإظهار حبه للشيخين، وشعوره بالتقصير في حقهما؛ لأنه لم يشارك في الحديث عنهما من قبل».

وقـال المؤلف: «إن طه حسين قد شكـك في القـدمـاء والـروايات الإسلامية القديمة، ولٰكن لم يتجاوزها إلى المستشرقين ـ الذين هم عنده موضع الإجلال ـ دون أن يكون لديه ميزان دقيق في هٰذه الأحكام الجائرة».

نص مسموم:

ويعرض الأستاذ عبد العظيم الديب لنص مسموم من كتاب طه حسين «الشيخان»؛ يقول: «وكان حظ الكوفة من سواد العراق ومما فتح من أرض الفـرس أعـظم من حظ البصرة، وكان أهل البصرة يطمعون في أن يوسعوا رقعتهم ويكثروا من الفتوح؛ لتتاح لهم من الغنائم وسعة الفيء إلى ما كانوا يؤمنون به من فضل الجهاد والغزو في سبيل الله.

حتى قال الأحنف بن قيس ذات يوم لعمر رضي الله عنهما:

إن عيشنا أضيق من عيش إخواننا بالكوفة، وإنا لن نأمن الفرس وما زال الإلحاح حتى أذن عمر؛ فاندفع أهل البصرة حتى بلغوا من الفتح ما أرادوا.

وهٰكذا يروي الخبر بصيغة الجزم والقطع؛ حتى قال الأحنف بن قيس! لا يكلف نفسه أن يأتي بصيغة تخفف من هٰذا التأكيد مثل «روي» ونحوها، ثم انظر قوله: «أهل البصرة يطمعون في أن يوسعوا رقعتهم ويكثروا من الفتوح؛ ليتاح لهم من الغنائم وسعة الفيء»، وانظر: «إن عيشنا أضيق من عيش إخواننا بالكوفة».

هٰذا الفهم وهٰذا التفسير لا يكون إلا من نقص الإدراك، وبالتالي من نقص الاستجابة للأحداث، ولو كان لدى طه حسين الإدراك الكامل السليم؛ لأدرك الروح التي كانت تحكم هٰؤلاء الأطهار، ولعلم أن هٰذه الحكاية أولى بكل أدوات الشك التي بعثرها في كتابه، ولأدرك أن هٰؤلاء هم الذين تربوا في مدرسة محمد ﷺ ووعوا قوله: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا؛ فذٰلك في سبيل الله»؛ فما بال القتال في سبيل الغنائم والمال الذي يبعد المجاهد عن سبيل الله.

ولو وعى طه حسين أبسط الحقائق النفسية؛ لأدرك أن من يقاتل في سبيل الغنائم لا يدوم له النصر، ذٰلك أنه يكون معلق القلب بما خلفه وراءه من مال، وبما يبغيه من أيدي عدوه، ومثل ذٰلك لا يدوم له نصر وإن كسب المعركة أو أكثر.

ولعمري إذا كان المستأذن الأحنف بن قيس أحلم العرب، وكان الآذن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما الذي كان يكره الحرب ويتمنى أن لا يلجأ إليها ويكره عليها.

إذا كان الأمر كذٰلك؛ فما يبقى للمسلمين والإسلام؟ ولٰكن الدكتور

عميد الأدب العربي المباهي دائماً بأنه ربيب الثقافة الغربية والمتبرك دائماً بالثقافة الإغريقية؛ فاته أن يدرك وأن يستجيب لأحداث تاريخ الإسلام كما يجب أن يكون الإدراك والاستجابة.

أصول مشتركة:

وهٰكذا نجد أصولاً عامة مشتركة في كل كتب طه حسين التي كتبها عن رجالات الإسلام:

أولاً: ظلم عثمان واستنقاص الصحابة رضوان الله عليهم والافتراء على السيدة عائشة رضي الله عنها.

ثانياً: محاولة الغض من شأن الخلافة الإسلامية، والقول بأن تجربتها في أيام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قد انتهت إلى الفشل.

ثالثاً: متابعة المستشرقين في شبهاتهم، وإثارة جو من الانتقاص للسيرة والتاريخ الإسلامي.

رابعاً: تكذيب الروايات التي وردت في «صحيح البخاري» وكتب السنة[1].

٣٩ - «حضارة مصر والشرق القديم»، تأليف الدكاترة: إبراهيم رزقانة، محمد أنور شكري، عبد المنعم أبو بكر، حسني أحمد محمود، عبد النعيم محمد حسنين.

تحدث فصل من الكتاب عن حياة اليهود؛ فزعم (ص **٣٦١**) أن داود عليه السلام «قد وضع أساس معبد الإلٰه اليهودي في عاصمته، وبذٰلك أصبحت اليهودية دين الدولة الرسمي» (ص **٣٦٣**).

---

(١) «مؤلفات في الميزان» (ص ٢٤ - ٢٧).

وتحـدث الكتاب عن القدس على أساس أنها عاصمة اليهود، وأنها كانت مقـر البلاط الملكي لسليمان الذي كان «يحيا في بلاطه عيشة ملك شرقي مقبلٍ على اللذات غارق فيها».

وزعم المؤلفون أن سليمان قد بنى هيكلاً ليهوه في مدينة القدس.

كما زعم أن أخبار سليمان هي أسطورة وخرافة؛ فقالوا بالنص (ص ٣٦٣):

«لهٰذا لا تعجب إذا كانت الأسطورة والخرافة قد تناقلت سيرة سليمان عبر الأجيال؛ كملك جمع بين القوة والحكم والعظمة وسيطر على الجن، وكان بلاطه وشهرته سبباً في أن جذب إليه ملكة عربية معاصرة هي بلقيس ملكة سبأ».

وذٰلك يعني في زعمهم أن بلقيس لم تأت إلى سليمان لتعلن إسلامها لله رب العالمين، وفي هٰذا تجاهل لقضية الدعوة وحقيقة العلاقة بين سليمان وبين ملكة سبأ التي كان محورها الإسلام.

واستمرَّ المؤلِّفون في تجنِّيهم على نبي الله سليمان؛ فزعموا أنه كان مترفاً، وكان يوالي أعداء الله من الكافرين لضمان استمرار ملكه، وأنه كان يسخِّـر شعبـه ويفـرض عليهم الضـرائب البـاهـظة. . . إلى غير ذٰلـك من الافتراءات التي تقرؤها نصّاً في الكتاب؛ فورد فيه مثلاً (ص ٣٦٣) ما نصه:

«رغم هٰذه الصورة البهيجة، ورغم هٰذا الترف وهٰذا البذخ؛ إلا أن آخر العهـد بسليمـان شهـد اضمحـلال هٰذا الملك الشامخ الذي وضع أساسه شاؤول وأتمَّـه داود، فقـد أغرق سليمان في سياسة المسالمة وتهافت على الحياة المتـرفة الناعمة؛ فلم ينتبه للأفكار التي كانت تزعزع أركان ملكه،

وأصبحت مصر تهدد ملك سليمان؛ إذ أخذ الفرعون ينشر نفوذه فيها واستولى على قلعة جزر الكنعانية، وبات يهدد دولة سليمان الذي لم يجد مفراً من أن يصاهر ملك مصر ليفوز برضاه وليأمن على نفسه وعلى ملكه، وقد سخط العبرانيون على ملكهم بسبب تسخيره العمال في مشروعاته البنائية، هٰذا إلى أن الإنفاق على الهيكل والقصر يتطلب فرض ضرائب باهظة أثقلت على الناس وأدت آخر الأمر إلى انقسام الملك».

وورد فيه أيضاً (ص ٣٦٦) ما رسمه:

«إن سليمان كانت حاجته إلى المال أكثر، ورغبته في جمعه أشد، لذٰلك؛ كان أول من فرض الضرائب من ملوك العبرانيين، وفرض على كل قسم من أقسام البلاد الاثني عشر أن يتكفل بنفقات البلاط شهراً، وقد فرضت ضريبة على المراعي وضريبة أخرى لسد نفقات الملك»[1].

فهٰذا نزر يسير من الباطل الموجود في هٰذا الكتاب مما يخص نبيّاً من أنبياء الله عليه الصلاة والسلام؛ فكن أخي القارىء على حذر، وانظر عمن تأخذ؛ فإن الشر المستطير والداء الخطير تسليم النفس والعقل لمجموعة مجاهيل، لا يعرف دينهم ومدى التزامهم به، فضلاً عن غيرتهم عليه؛ كيف وقد بدى من أقلامهم الطعن والنبز والتكذيب بأخبار القرآن؟

٤٠ ـ «الحضارة العربية الإسلامية»، تأليف الدكتور علي حسني الخربوطلي.

يعتمد الكاتب في كتابه هٰذا على المستشرقين أعداء الإسلام مثال: دوزي، وجب، وفون كريمر، وهل، ولامانس، وستانلي لان بول، وموبلي،

---

(١) «منهج كتابة التاريخ الإسلامي» (ص ١٢٩ ـ ١٣٠).

وبـروكلمـان، وتوماس أرنولد، وبارتولد، وسيديو، وجوستاف لوبون، وفان فلوتن، ومعظمهم من المستشرقين الخطرين الذين ساهم بعضهم في كتابة «دائـرة المعارف الإسلامية» والذين يحرصون في كتاباتهم على هدم الدين الإسلامي كنظام صالح لكل زمان ومكان، كما أنهم يحرصون على تشويه وتزييف تاريخ الأمة المسلمة الذي يعتبر الواقع التطبيقي لهٰذا الدين على عهد رسول الله ﷺ وصحبه الخلفاء الراشدين من بعده، كما أنهم يحرصون على النيل من صحابـة رسول الله وتجريحهم؛ لأنهم حملة هٰذا الدين أيضاً، فإذا شككوا في حملة هٰذا الدين؛ فقد شككوا في الدين نفسه.

فالكاتب يزعم في (ص ٤) أن الرسول هو صاحب «الشريعة»، ونسي أن التشريع من حق الله، وأن ما كان يشرعه الرسول ﷺ هو بناء على وحي الله عز وجل: ﴿وما يَنْطِقُ عَنِ الهَوى . إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوحى﴾.

ويستشهـد الكـاتب بمستشـرق خطير هو تومـاس أرنـولد فيما يتصل بالخـلافـة ومقـارنتها بنظام وثني هو نظام الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ويزعم (ص ٤ ـ ٥) في نهايته أن الإسلام كذٰلك دين عالمي كالذي كانت تدعو إليه الكنيسة منذ نشأتها؛ فالكاتب هنا يشبه الإسلام دين الله الحق بدين كفري هو المسيحية، ويزعم أن الخليفة ليس له سلطات كالتي كان ينعم بها البابا، ويفصل بين الدين والسياسة؛ فالمثل الأعلى للكاتب هو البابا الذي لا يصل الخليفة إلى مستواه، ونسي أن الخلافة نظام يقوم على الإسلام.

ويزعم (ص ٥) بأن الخليفة كان ينعم بسلطات سياسية عظيمة، ولٰكن سلطاته الدينية كانت ضعيفة جدّاً، ويزعم بأن هٰذه هي نظرة أهل السنة.

والكـاتب هنا ينطلق من منطلق أنَّ الإسلام ليس نظاماً سياسيّاً، وهو بهٰذا يردد الفكرة الاستشراقية التي تفصل بين الدين والحياة، والتي تشكك

في أن الإسلام نظام حياة شامل صالح لكل زمان ومكان.

ويزعم (ص ٦) بأن الخلافة كان القائم بها موظفاً سياسيّاً قبل أن يكون موظفاً دينيّاً.

ويزعم (ص ٦) أيضاً أن القرآن لم يشر إلى نظام الحكم الذي يتبعه المسلمون بعد وفاة الرسول.

ويزعم (ص ٦ ـ ٧) أن الرسول ﷺ توفى دون أن يرسم طريقاً لاختيار الخليفة.

ويزعم (ص ٩) بأن عثمان رضي الله عنه غيَّر سيرته وحاد عن الحق، وأن المبدأ هو الذي حمل الثوار على قتل عثمان حين غيَّر وبدل.

ويردد (ص ١٢ ـ ١٣) مقولة المستشرقين أنه لا يوجد نظام سياسي إسلامي؛ أي أن الإسلام ليس نظام حياة شامل.

ويزعم (ص ١٨) أن العرب (وليسوا المسلمين) بنوا حضارة على أنقاض أمم ذات تاريخ مجيد عريق في الحضارة والمدنية والنظم السياسية، ونسي أن العرب لم يكن لهم قيمة بدون الإسلام.

يزعم الكاتب (ص ٣٥) أن الإسلام أقر بعض التقاليد العربية، وأنكر البعض الآخر وعدَّل غيرها، بحيث تكون موافقة لروحه وتعاليمه (ص ٣٥)، كأن الإسلام دين يقوم على أساس التقاليد الجاهلية.

ويزعم (ص ١٤) أنَّ الفقه الإسلامي تأثر بالقانون الروماني؛ فهل بعد هٰذا افتراء على دين الله؟!

ويزعم (ص ٥٠) بأن الجهاد لم يكن لنشر الإسلام، ولٰكن حتى لا يركن المسلمون إلى حياة الدعة والاستقرار.

ويتجاهل الكاتب (ص ٥٧) توفيق الله للمسلمين في غزواتهم ويعزي انتصاراتهم إلى إبلهم.

ويقصر الكاتب الفتح الإسلامي على العرب وليس على المسلمين، وأن الدين الإسلامي قد امتزج بالديانات الأخرى في الأمصار المفتوحة؛ فيقول الكاتب (ص ٦٩): «وظهر الامتزاج في عدة صور؛ فكان هناك امتزاج في الدماء في الحضارات، وامتزاج في اللغات، وامتزاج في الأديان».

ويزعم الكاتب (ص ٧١) أن الحضارة الإسلامية مزيج من حضارات مختلفة، وأن المسلمين اقتبسوا من الفرس والروم في جميع النواحي، بما في ذٰلك نظام الحكم، وفي هٰذا القول إنكار للوحي وللرسالة؛ فنظام الحكم في الإسلام يقوم على كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ، ومحمد ﷺ نبي رسول يوحى إليه، ولم يأخذ شيئاً في ذٰلك عن الفرس أو الروم كما زعم الكاتب، كما أن الحضارة الإسلامية تقوم على العقيدة الإسلامية.

يزعم الكاتب (ص ٧٥) أن أسباب انتشار الإسلام هو تشابه الإسلام والمسيحية في الأصل الأساسي، وهو الإله الواحد؛ فهل المسيحيون كانوا يؤمنون بإله واحد؟ ألم يقرأ قوله تعالى: ﴿لقدْ كَفَرَ الَّذينَ قالوا إنَّ اللهَ ثالِثُ ثلاثَةٍ﴾.

وزعم (ص ٧٦) أن الإسلام لم يقابل عدوّاً قويّاً؛ فلم تكن اليهودية أو المسيحية بالقوة التي تحول دون انتشاره.

ويزعم الكاتب (ص ٧٦) أن الإسلام أصبح بالنسبة لسكان الأمصار مسألة اقتصادية واجتماعية أكثر منه فكرة دينية.

ويرد الكاتب (ص ٧٧) أن هٰذا الامتزاج بين الحضارات جعل البعض

يذكرون أن الأمة الإسلامية لم تعد أمة عربية لغتها واحدة ودينها واحد وخيالها واحد؛ كما كان الشأن في عصر الرسول ﷺ.

وفي هٰذا الكتاب (ص ٨٢) اتهام المسلمين بالعصبية، وكانت العصبية هي أهم مميزات حياة العرب في الدولة العربية الإسلامية، بل كانت المحور الذي تدول حوله حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

يزعم الكاتب (ص ٨٣) أن الإسلام على قدر ما حارب «العصبية القبلية»؛ فإنه لم يقض عليها ولم يمحها من نفوس أصحابها، ولٰكنها تضاءلت في نفوسهم.

ويزعم الكاتب (ص ٨٣) أن العرب وضعوا (يقصد: المسلمين) أسس العصبية القبلية في نفس الوقت الذي وضعوا فيه أسس المدن الجديدة؛ فقد أصبح لكل قبيلة مكان خاص بها في المسجد، وأصبح يمثل الروح القبلية؛ فأزال العرب بذٰلك الحكمة التي قصدها الله من الصلاة.

ويزعم الكاتب (ص ٨٣) «أن العرب بذروا في خلافة عمر بن الخطاب بذور العصبية القبلية في الأمصار التي فتحوها».

ويزعم الكاتب (ص ٨٥) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد ساعد على ظهور روح العصبية؛ فقد كانت سياسة عمر القاضية بعدم اختلاط العرب بالشعوب الأخرى المتحضرة عاملاً على احتفاظهم بالتقاليد البدوية بما فيها من تنابذ وتعصب.

ويورد الكاتب (ص ١٠٣) مزاعم المستشرقين فيما يتصل بحياة أهل الذِّمَّة الاجتماعية في الدولة العربية الإسلامية، وبأن الفتح الإسلامي لم يكن بهدف نشر الإسلام، بل للاستيلاء على ثروة أهل البلاد، وأن المسلمين فرضوا الضرائب الباهظة على أهل الذمة، ونظروا إليهم نظراتهم إلى بقرة

حلوبٍ، وعاملوهم كمعاملة يهود أوروبا في العصور الوسطى[1].

٤١ ـ «غروب الخلافة الإسلامية»، لعلي حسني الخربوطلي.

كتاب مطبوع قديماً في مصر عن مؤسسة المطبوعات الحديثة، شكك فيه مؤلفه (ص ٨ ـ ٩) في صحة أحاديث واردة في «الصحيحين» أو أحدهما، ولم يسبقه أحد في ذٰلك، واعتمد في ردها على عقله وذوقه، ولم يأبه إلى أهل العلم والاختصاص.

وزعم فيه (ص ٥٦) أن عائشة وحفصة رضي الله عنهما قد مهدتا الطريق لأبي بكر وعمر، وهٰذا الزعم مأخوذ من المستشرق اليسوعي هنري لاهانس، ولا أساس له من الصحة؛ فأمهات المؤمنين أتقى وأنقى من هٰذه الفرية[2].

وزعم فيه (ص ٥٠) أن اختيار أبي بكر للخلافة كان بناءً على ما كان متعارفاً عليه في العصر الجاهلي من اختيار شيخ القبيلة زعيماً، سبحانك هٰذا بهتان عظيم.

٤٢ ـ «الشرق الخالد»، مقدمة في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى منذ أقدم العصور حتى عام (٣٢٣ ق. م)، تأليف د. عبد الحميد زايد، كتاب صدر عن دار النهضة المصرية ـ القاهرة.

وهو نموذج لكتابات ممن يتسمُّون بأسماء المسلمين، وهم من بني جلدتنا، وتعتبر كتاباتهم امتداد للفكر الاستشراقي الذي يقوم عليه اليهود

---

(١) «منهج كتابة التاريخ الإسلامي» (ص ٧٠ ـ ٧٤).

(٢) انظر نقضها والرد عليها في: «أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ» (استخلاف أبو بكر الصديق، ص ٥٢ وما بعدها).

والنصارى والملحدون؛ فالكاتب هنا يزعم بأن موسى عليه السلام مصري وأنه تأثر بعقائد الفراعنة وأنه مؤسس دين، وأنه تزعم ثورة ضد فرعون.

وخلال هٰذا العرض الذي قدمه الكاتب ضاعت ملامح النبوة والرسالة التي أكرم بهما موسى عليه السلام، يقول الكاتب نصّاً:

«من هو موسى، وكيف تمت سكنى فلسطين؟ لقد أجمعت آراء المؤرخين أنه كان مهذباً طيب القلب، هو ذٰلك الرجل المصري الذي عاش في بلاط فرعون وتأثر هو وبنو إسرائيل بعقائد المصريين؛ فثار موسى على تعدد الآلهة، وتزعم حركة الثورة على دين فرعون، وبفضل النبي موسى؛ رغب الإسرائيليون في الاستقرار، ولذٰلك عمل على تخليصهم من حياة البداوة والترحال، ووعدهم موسى أرض كنعان التي كانت ملكاً للعرب والعبريين، وكان عليهم أن يدخلوا في معارك ضد أهلها، وطالب موسى بني إسرائيل بالقتال معتمداً على شريعة الآباء الأولين، ثم يفكر في الدعوة إلى إلٰه جديد غير تلك المعبودات التي كانت سائدة عند بني إسرائيل».

وزعم الكاتب أن داود عليه السلام كان متآمراً، وأنه كان يهوديّاً، وأنه جعل الدين اليهودي هو الديانة الرسمية لدولة إسرائيل، وأنه كان موسيقياً وشخصية مليئة بالمتناقضات، يقول الكاتب بالحرف الواحد (ص ٣٨٦):

«لقد قُضِيَ على داود بالسلاح الذي اتخذه ضد أعدائه وهو سلاح المؤامرات، وأهم ما يلفت النظر في حكم داود هو أنه جعل ديانة يهوه الديانة الرسمية في تلك الدولة الموحدة (إسرائيل ويهوذا)».

ويقول:

«وقد كان داود شاعراً، وسبق أن ذكرنا أنه كان موسيقيّاً، وكانت شخصيته متناقضة؛ فهو جبار إذا ما اضطر إلى ذٰلك، ولٰكنه ضعيف أمام

أولاده ونسائه» .

وتحدث الكاتب أيضاً عن تاريخ سليمان ؛ فزعم أنه يهودي ، وأنه كان يدين باليهودية ؛ فربط بينه وبين اليهود الذين يدعون انتسابهم إلى سليمان ، بل وأعطى لهم الحجة بزعمه أن هيكل اليهود مكانه تحت قبة الصخرة في بيت المقدس لهدم المسجد الأقصى ، وزعم الكاتب أن سليمان كان قاتلاً وقتل من آخاه وقتل كبير الحاخاميين حتى لا يقف في وجهه إذا ما أراد أن يخالف تعليم الدين . . . إلخ ما سنقرأه في السطور التالية ، وهو مأخوذ نصّاً عن كتاب «الشرق الخالد» (ص ٣٨٧) .

«أراد سليمان أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً ، لذٰلك ؛ سلك طرقاً مألوفة في عصره ؛ فقتل أخاه أدوينا ، وكذٰلك قتل كبير الحاخاميين حتى لا يقف في وجهه إذا ما خالف تعاليم الدين ، ثم أطلق بعد ذٰلك سليمان لنفسه العنان في تحقيق رغباته الشخصية ، وأراد ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده ، وبينما كان داود محارباً ؛ نجد سليمان يبتعد عن الحرب ويسلك طريق المصاهرة» .

«كما حاول أن يسير على طريقة فرِّق تسُد ، وذٰلك بإيجاد مشاكل تخص حدود أراضي هٰذه القبائل (الأسباط) ؛ فأشعل بينها نار الحقد والثورة» .

ويقول (ص ٣٨٨) :

«وختم مشروعاته بإقامة هيكل ، وغالباً أن موقعه كان الذي تحتله قبة الصخرة حالياً ، لقد سخر سليمان حوالي ثلاثين ألفاً من رعاياه بالتناوب في منشآته العمرانية» .

وزعم أن سليمان عليه السلام أثقل كاهل الشعب بالضرائب لتحقيق مشاريعه وللإنفاق على حاشيته وجيشه ؛ فيقول (ص ٣٩٠) :

«وفي الواقع؛ فإن سليمان ملك تاجر، من أجل ذٰلك؛ ملئت خزائنه هو ورجاله في بلاطه، وظهرت طبقة من الحاشية وكبار الموظفين التجاريين التي كانت غارقة في النعيم والملذات والليالي الحمراء، والشعب من وراء تلك الشرذمة يتضور جوعاً».

ويقول أيضاً:

«وكان من نتائج ذٰلك التذمر على سليمان خصوصاً، وأنه قد تهاون في بعض الطقوس الدينية».

وتحدث الكاتب مرة أخرى عن شريعة موسى؛ فزعم أنها مقتبسة من شريعة حمورابي.

وزعم الكاتب أن كتاب «العهد القديم» المحرف هو شريعة موسى التي تلقاها عن الإلٰه يهوه.

الشرائع الموسوية: لما زحف سرجون الثاني على فلسطين في الربع الأول من القرن الثامن قبل الميلاد؛ انتقلت الحضارة البابلية وفي ركابها شريعة حموارِبي، فرضت نفسها على المجتمع الإسرائيلي، إذن؛ فقد اقتبس موسى شريعة عربية جنوبية، هٰذا وإن كانت شريعة موسى قد ارتبطت بالشريعة الحمورابية؛ فقد كان ذٰلك مدنيّاً فقط.

وقد لوحظ في الشريعة الحموارِبية طابع الإنسانية العالمية، بينما المجتمع الإسرائيلي لم ينهض برسالة عالمية.

وكتاب «العهد» أقدم وثيقة جمعت الشريعة الموسوية؛ فيقول عنه (ص ٢٩٩): «وهو نسخة أخرى من شريعة حمورابي، وقد تسلم موسى وحمورابي الشريعة سلطة عليا؛ فقد تلقاها حمورابي من الإلٰه شماس، وكذٰلك تلقاها

موسى من الإله يهوه».

وتناول الكاتب قضية التوحيد والدين؛ فزعم أنَّ التوحيد من اختراع العقل البشري، وأنه تطوَّر من الوثنية والتعدد إلى التوحيد، وزعم أن المصريين قد وصلوا إلى التوحيد من تلقاء أنفسهم قبل إبراهيم عليه السلام بزمن طويل.

كما زعم الكاتب أن عبادة قرص الشمس آتون هي توحيد حقيقي؛ فقال (ص ٤٠٣):

«الواقع أن ديانة آتون لم تصبح مجرد نظرية مادية تتحدث عن القوة الكامنة في قرص الشمس، ولكنها توحيد حقيقي».

ويقول (ص ٤٠٥):

«والاعتقاد بوجود إله أعلى دون أن يمنع وجود آلهة أخرى تعتبر مرحلة وسطى بين الاعتقاد بتعدد الآلهة وبين التوحيد».

ويقول (ص ٤١٥) تحت عنوان «إبراهيم بين كتب الدين وأقوال المؤرخين»:

«ومع أن التوحيد لم يكن مجهولاً قبل أيام إبراهيم؛ فقد عبد المصريون القدماء إلهاً واحداً، كما قاموا بوزن أعمال الإنسان في العالم الآخر الذي صوروه على صفحات جدران قبورهم وعلى البردي، وإنما كل ذلك لم يكن دعوة بنبوة ورسالة من الله، بل كان دعوة كهان أو ملوك تخفي وراءها أشياء كثيرة»[1].

فيجب على طلبة العلم والقراء أن يتعاملوا مع هذا الكتاب بحذر، وألا

---

(١) «منهج كتابة التاريخ الإسلامي؛ لماذا وكيف» (ص ٧٤ - ٧٧).

يأخذوا أو ينقلوا منه شيئاً على وجه الرضى والقبول حتى يعرض على سائر النصوص وكلام العلماء الأخيار المشهورين بالعلم والدين، والله ولي التوفيق.

٤٣ ـ «حديث الأربعاء»، لطه حسين.

هٰذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الأحاديث التي نشرها طه حسين في جريدتيّ «السياسة» و «الجهاد» في كل يوم أربعاء على الأغلب.

وقد نشرت مجلة «نور الإسلام» مقالاً للأستاذ القاضي محمد سليمان بعنوان «نقد كتاب حديث الأربعاء»، وظهر فيها على حلقتيْن؛ **الأولى**: في الجزء الأول، عدد محرم، سنة (١٣٥١هـ)، في المجلد الثالث (ص ٤٩ ـ ٥٦)، **والأخرى**: في الجزء الثاني، عدد صفر، سنة (١٣٥١هـ)، في المجلد الثالث (ص ١٣١ ـ ١٣٧)، وقدَّمت المجلة لهٰذا النقد بقولها:

«اطلعنا في جريدة «الدستور» على مقال لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد سليمان العضو بالمحكمة الشرعية العليا، كتبه أيام كان القاضي الشرعي بالعريش نقداً وتفنيداً لكتاب «حديث الأربعاء» الذي ألفه الدكتور طه حسين وكان ينشره في جريدة «السياسة»؛ فآثرنا نشر ذٰلك المقال القيم لنضع أمام القراء أمثلة متعددة من جهالة الدكتور طه حسين على الدين الحنيف، وليعلموا أن هٰذا الكتاب قد تلقاه العلماء من بدء ظهوره بالنقد والتفنيد، ومع ذٰلك؛ أصر صاحبه عليه وأبقاه منشوراً بين الناشئين»، ثم قالت: «قال الأستاذ:

١ ـ أنكرنا على طه حسين حكمه على قرن الهجرة الثاني بأنه «عصر الشك والمجون»، وطالبناه بالدليل؛ فجاءنا به يقول: «كان هٰذا العصر عصر شك وعصر مجون، وكان عصر رياء ونفاق»؛ فزاد في دعواه تلك وصفين

آخرين ألصقهما بذلك العصر، فأظن لو طالبناه بالدليل مرة أخرى؛ لزاد في دعواه هٰذه زيادة أخرى، ولعل ذٰلك طريقة حديثة في التدليل على الدعاوى اكتشفها عالمنا الأديب؛ فنكتفي الآن في نقد «حديث الأربعاء» بتعقيب كل سقطة من الأستاذ بما يبينها ويجليها، مستعيذين بالله ثلاثاً من مداواة الداء بالداء، وتدليل الدعوى بالدعوى:

إن للحق صرعة يذل لها المحق ويتململ منها المبطل، وقد أبى الحق إلا أن يلعثم قلم الأستاذ ويلويه، ثم يخططه بيمينه ما يدحض حجته ويكشف سقطته، فبعد أن أصدر حكمه جازماً على ذٰلك العصر بأنه «عصر الشك والمجون» بهٰذا التعريف والتحديد، وحكمه على الخمسة الشعراء الفساق الذين ذكرهم أنهم «يمثلون عصرهم تمثيلاً صحيحاً»؛ عاد فتذبذب ذبذبة المتهجم على الشيء لا يعرفه، وعلى الحكم يصدره لم يتكون لديه أسبابه؛ فقال: «كان هٰؤلاء الناس الممتازون بالشك في كل شيء يلقون طبقات أخرى لا تشك ولا تعبث ولا تتعاطى المجون، كانوا يلقون الفقهاء والمحدثين والمتكلمين والرواة وعلماء اللغة؛ فكانت أحاديثهم في هٰذه المجالس أو الأندية الغريبة متأثرة بجد هٰؤلاء العلماء وبمهابة الأمراء والوزراء. . . إلخ».

فتراه أثبت في ذٰلك العصر طبقات أخرى تبذ طبقة الشعراء، تجد وتهاب ولا تشك ولا تعبث ولا تمجن، ثم زاد الحق محق باطله؛ فقال: «نعترف بأن الشك والمجون لم يكونا كل شيء في ذٰلك العصر، وإنما كان إلى جانب الشك يقين، وإلى جانب الهزل جد، كان الشعراء والكتاب والأدباء بوجه عام يشكون ويعبثون، والمتكلمون والرواة مستيقنين يؤثرون الجد ويفلحون فيه»؛ فتراه كر على حكمه بالنقض في إثبات الجد بجانب الهزل، واليقين بجانب الشك، ثم أتم نقض حكمه أصلاً؛ إذ قال: «كان لكثير من الناس مظهران مختلفان أحدهما للعامة والجمهور وهو مظهر الجد

والتقوى، والآخر للخاصة ولأنفسهم وهو مظهر اللهو والمجون».

فانظر يا رعاك الله إلى أستاذ الجامعة المنطيق يحكم بأن العامة والجمهور في ذٰلك العصر كانت للجد والتقوى، حتى لا يستطيع اللاهون أن يظهروا أمامها إلا بمظهرها وهو مظهر الجد والتقوى، وانظر إلى أن الخاصة الذين ذكرهم طبقات لا يؤثر الشك والمجون منهم بوجه عام إلا طبقة الأدباء، وبقيتهم يؤثرون الجد ويغلون فيه ولا يشكون ولا يعبثون ولا يمجنون؛ فلم يبق على قول طه في ذٰلك العصر كله إلا طبقة الأدباء وحدها تمجن وتشك، ومع ذٰلك؛ يكر ويعود إلى حكمه قاطعاً جازماً بأن ذٰلك العصر كان «عصر الشك والمجون» ويبقى عليه، ويمضي فيه إلى درجة أنه جعل أبا نواس وحده من طبقة الشعراء وحدهم «لسان طبقات الناس المختلفة، ومرآتهم الصافية، وممثل عصرهم ومشخصه»؛ فأي عقل هٰذا العقل الناضج من الأستاذ وقد أقر على نفسه أن الجمهور وبقية طبقات الخاصة لا تشك ولا تعبث بل تجد وتتقي؛ فلمن يكون المظهر في ذٰلك العصر، وبم يكون الحكم عليه؟ أبحكم الجمهور وطبقات الخاصة، أم بحكم أبي نواس وخمسة من الشعراء الفساق معه؟ لا جرم أن هٰذا علم جديد بعقل جديد، وسبحان واهب العقول!

٢ ـ وجرى في شوطه هٰذا الشاذ، ولا يكفي في وصفه الشذوذ بل الخارج عن المعقول؛ فقد أنكرنا عليه أن يجعل حياة خمسة رجال ميزاناً لحياة العصر كله، ويأخذ منهم حكماً عامّاً على جميع الطبقات يشملهم به، فأقدم أكثر مما أقدم متهجماً على التاريخ والحقيقة، وجعل شاعراً واحداً هو ميزانه العام لحياة ذٰلك العصر؛ فقال: «وإذا أردنا مثالاً يختصر هٰذا العصر ويشخصه؛ فهٰذا المثال هو أبو نواس الذي سنتخذ درسه الماضي سبيلاً إلى درس هٰذا العصر كله منذ الأسبوع الآتي»، وأبى على الفقهاء والمتكلمين، ورواة الحديث والأخبار، والخلفاء والوزراء وبقية أهل الدولة والملة، وقوام

تلك الأمة، وأرباب الحرف والصنائع، ومن كان في ذٰلك العصر أجمع؛ أبى عليهم الشيخ طه أن يمثلوا عصرهم أو يشخصوه، أو يكونوا دليلاً عليه وعنواناً له؛ فقال: «بينما كان الفقهاء والمتكلمون ورواة الحديث والأخبار عاكفين على الفقه يستنبطونه، وعلى الكلام يمحصونه، وعلى الحديث يروونه، وعلى الأخبار يتلقطونها ويذيعونها بين الناس، وكانوا في هٰذا كله لا ينطقون بلسان أحد ولا يعبرون عن رأي أحد».

كذٰلك قال صاحب «حديث الأربعاء» ولم يسبق له غير سطور ذكر فيها أن أولٰئك الأدباء الذين يمثلون العصر في نظر الشيخ كانوا يتأثرون بجد هٰؤلاء ومهابتهم، وذكر في موضوع آخر: «حينما تريد أن تحكم على ذٰلك العصر حكماً صادقاً أن ترجع إلى الشعراء والكتاب أكثر من رجوعك إلى الفقهاء والمتكلمين والرواة»؛ فجعل لهم مرجعاً في الحكم على عصرهم بأخذ أحوالهم في عناصر الحكم الصادق، مع هٰذا وذٰلك؛ فمن يهدي الأستاذ إلى الأخبار التي يلتقطها الرواة ويذيعونها؟ كيف لا تنطق بلسان أحد ولو أربابها أو أبطالها على لغة الروائيين اليوم؟

وإلى حوادث الناس التي تجدد كل يوم وفي كل معاملة، ويستنبط الفقهاء أحكامها لهم؛ كيف لا تعبر عن رأي أحد؟ وإلى العلماء والأمراء والخلفاء ورجال الدولة والأمة؛ كيف لا يكون ما يجري فيهم ويحدث عنهم عنواناً عليهم ومثالاً يحتذى للحكم في أشباههم؛ فلا ينطقون بلسان ولا يعبرون عن رأي إلا خمسة شعراء يقول الأستاذ عنهم: «إنهم يمثلون عصرهم تمثيلاً صحيحاً؛ فلنا أن نتخذهم مقياساً للحكم على هٰذا العصر»، ثم يصطفي منهم أبا نواس؛ فيجعله مختصر عصره ومشخصه، وسبيل درسه ذٰلك العصر كله بدرسه هو وبحث حياته خاصة؟

٣ ـ نعم، أبو نواس صاحب صديقنا هو وحده من دون أهل عصره مثالهم وعنوانهم والناطق عنهم، وإن كان في زمنه أبو العتاهية الذي يقول فيه أبو نواس نفسه: «والله؛ ما رأيته قط إلا ظننت أنه سماء وأنا أرض»، وكان يقال عن أبي نواس «شاعر العراق»، أما أبو العتاهية؛ «فأشعر الناس»، وإن كان في زمنه مروان بن أبي حفصة شاعر الخلفاء المنفرد بعطيته منهم قدراً في الشرف لم يصل إليه شاعر، وأبو نواس إذ ذاك مخلف عنه محصور، وإن كان في زمنه الحسين بن الضحاك تربه وصاحب نشأته وأدبه، ولزوم مجالس الأدباء قدمه الأمين على الشعراء وفيهم أبو نواس؛ حتى لقد خولط بعد هٰذا من جزعه على مقتل الأمين، وأنكر قتله ولم يتصوره، والمأمون مع ما ينقمه عليه لميله إلى هوى الأمين؛ جعله ظريف الشعراء وواحد المصر، أو أشعر شعرائهم وأظرف ظرفائهم، وملأ المعتصم فمه جوهراً، ثم أمر الحاجب أن يخرجه وينظم ويدفع إليه ويخرج للناس وهو في يده ليعلموا موقعه من رأي المعتصم ويعرفوا فضله، وقبل الواثق منه أن ينشده في طبقة الجلساء؛ ترفعاً منه عن الإنشاد مع الشعراء؛ فنوَّله شرفاً لم يصل إليه غيره، والمتوكل قال فيه: «هو عندي أشعر أهل زماننا، وأملحهم مذهباً، وأظرفهم نمطاً».

وإن كان في أيامه أبو عبيدة، والأصمعي، وأبو زيد الأنصاري، والعتبي، وأبو العيناء وأمثالهم من فحول أهل الأدب وأصحاب النوادر والأشعار والأخبار، وفكه المجالس وزينتها، وبهجة العصر وقرة عيون أهليه وعناوين ما فيه، وغير من ذكرنا في فنون الأدب والشعر والكتابة؛ لم يبلغ أبو نواس فيهم ما يريد به الأستاذ طه أن يبلغه بيننا الآن؛ لا في الشعر خاصة، ولا في الأدب عامة، ولا بين طبقته فحسب، وإنما يسمو به إلى منزلة الميزان؛ فيشخص به عصره قاطبة على ما كان فيه ومن كان فيه.

ولماذا؟ سلوا الأستاذ طه عن هٰذا؛ فهو بالسر عليم، فقد أكد في

«حديث الأربعاء» (٧ جمادى الثانية ١٣٤١هـ) أن «أبا نواس كان مثالاً صادقاً للعصر الذي عاش فيه»، وبيَّن أن عمره (٥٨) سنة يسقط منها عمر الحداثة وزمان الطلب؛ فكيف لعمري مع هٰذا يقاس به ذٰلك العصر كله على طوله وتجاوز عمره من ناحيتيه؟!

إن ما امتاز به أبو نواس وذكر أنه فضل به الناس لا غير مذهبه في الخمر، قال له الخليع: «ويحك يا أبا نواس؛ فأنت لا تفارق مذهبك في الخمر البتة؟ قال: لا والله، وبذٰلك فضلتك وفضلت الناس جميعاً»؛ فلم يدَّع لنفسه في الفضل على الناس ما ادعاه الأستاذ طه حسين أنه كان مثال الناس الصادق ولسانهم الناطق ومرآتهم الصافية، ولم يكن في دهره بتلك المرتبة العظيمة الخطر التي سما به إليها أستاذ الجامعة، على أن محاسن مذهبه في الخمر ولطائف ما ارتشفه فيها سقط منها على غيره، وتجمل فيها بإبداع الشاعرين المفلقين الفحلين؛ الوليد بن اليزيد، والحسين بن الضحاك الخليع[1].

فهٰذا أبو نواس في مذهبه الخمري الذي زعم أنه فضل فيه الناس، رأيته على أي متاع وقع وفي أي سهل رتع، ولا نتعرض له في غيره ولم يدَّع تجلية ولا تصلية، ولا سبق الرعيل الأول، ومع ذٰلك؛ اتخذه الأستاذ طه ذروة السنام وهام تلك الأيام، بل ممثلها ومشخصها ولسانها ومرآتها، وحسبه في حكمه هٰكذا عكازاً يقيه ويهديه، فذكر أن الناس «افتتنوا بأبي نواس؛ فحفظوا شعره وتناشدوه، ثم أضافوا إليه كل ما أعجبهم من شعر فيه هزل ومجون لا يعرف قائله، ثم لم يكتفوا بهٰذا؛ فرددوا عنه الروايات وانتحلوا له القصص،

(١) انظر تفصيل ذٰلك في «الأغاني» (٦ / ١٠٧)، وفيه (٦ / ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٩، ١٩٣، ١٩٤) «إغارات أبي نواس على خمريات الخليع الحسين بن الضحاك».

وتحدثوا عنه في اللعب واللهو بالأعاجيب».

قال الأستاذ: «أفتظن أن الناس يتخذون أبا نواس مثالاً للذة ونعيم الحياة؛ فيكلفون به هٰذا الكلف إذا لم يكن أبو نواس لسانهم الصادق ومرآتهم الصافية . . . ؟».

ولو أنا صدقنا الأستاذ في مقدماته هٰذه وكان هٰذا رأيه صحيحاً؛ لقلنا له: أولى لك في هٰذا السبيل؛ الهضام، ورأس الغول، والزير، والبردويل، وحمزة، وذات الهمة، وأبو الفوارس، وأبو الأمصار، وربابة ينزل بها إلى «قهوات الصبوات»؛ ففيها ولهم يطيب «حديث الأربعاء» عن أولٰئك الأبطال الأمثال عناوين عصورهم الخوال!

٤ ـ ولقد طالبناه بالدليل على ما زعمه أن «الرشيد كان مازحاً من غير شك»؛ فجاء به يقول: «إن الرشيد كان يلهو ويسكر. . .»، وأكد دليله هٰذا سقطاً؛ فأضاف على الرشيد ابنه المأمون، وسلكه في حكمه؛ فقال عنه: «إن المأمون كان يلهو ويشرب الخمر. . .»، وكذٰلك يرى ربيب الجامعة أدلة على دعاويه هي إغراقه فيها، فإذا أردناه على مهيع أهل العلم حسب أن جريدة «السياسة» وحدها تنجيه بنشر كل ما يسويه.

ولقد أخذ في طريقه هٰذا «ابن خلدون» بالسب والتزييف؛ لأنه قال الحق عن الرشيد، وبيَّن كذب ما نسبته إليه أقاصيص الصبيان مما يتعلق طه بأمثالها في أحكامه، ومضى مع ابن خلدون في دعوى جديدة يقول فيها: «آن لنا ألا نخدع أنفسنا بما كان يخدع به ابن خلدون نفسه في أمر الرشيد وأمثال الرشيد؛ فقد تحدثوا أن الرشيد كان يصلي في كل يوم مئة ركعة، وأنه أمضى خلافته بين الحج والغزو، فظن ابن خلدون أن هٰذا وحده يكفي لتبرئة الرشيد مما أضيف إليه من أنه كان يلهو ويسكر. . .».

وبماذا آن لطه أن يرفع عن بصيرته غشاوة الخديعة التي خدع بها ابن خلدون؟ لم يقل لماذا ولا سبب تبصرته هو بما لم يبصره ابن خلدون، وطه طبعاً أرسخ قدماً في التاريخ، وأطول باعاً من ابن خلدون، ومن ابن خلدون هٰذا عمدة التاريخ وصاحب «المقدمة» فيه وبحاثته وراويته في جانب طه حسين. . . إلا أن الأستاذ لم يبين لنا لماذا يصدق عن الرشيد أنه «كان يلهو ويسكر»، ولا يصدق عنه أنه كان يصلي مئة ركعة كل يوم، وأنه أمضى حياته في الحج والغزو؛ ألأنه قاس حياته بحياته فرأى استحالة ذٰلك الصلاح على الرشيد، أم صح عند طه علم بما في القرون الأولى لم يظفر به ابن خلدون، أم أن الكتب التي يسقط عليها أقوم وأعدل وأصدق من أمهات التاريخ وكتب الرواة المسلسلة المعنعنة؛ فيعتمد على أمثال «إعلام الناس»[1]، و«قصص أبي نواس»[2] «وحواديث ألف ليلة»[3] عن ابن خلدون وابن جرير وابن قتيبة، وغيرهم من أراكين التاريخ وراويه وناقليه؟

لقد أشفقنا على القراء أن ننقل لهم عن تلك الكتب المعتبرة ما قالته في الرشيد والمأمون؛ تكذيباً للأستاذ طه، ونحسب أننا إن فعلنا؛ لم نأت لهم بجديد، ولا نطالبه على قوله بالبرهان مرة أخرى؛ فقد رأينا تلك البراهين الخارجة من معمل «حديث الأربعاء»، وكيف تكون.

٥ ـ ثم إنا ثنينا عنان جريدة «السياسة» إلى بديهية في آداب الصحافة باتباعها لا يسوغ لها نشر ما يفحش به «حديث الأربعاء»؛ فكان اعتذار الأستاذ طه عنها حيث يقول: «فنحن نتخير لهٰذا الشباب من الشعر الدنس أقله من

(١) انظر عنه: (رقم ٤٨).

(٢) انظر عنه: (رقم ٤٩).

(٣) انظر عنه: (رقم ١٦).

الإثم حظّاً، وأنزره من الفجور نصيباً. . . »؛ فهل أحمد الله إذا أقر الشيخ طه بما تولى من كبره في نشر الشعر الدنس، وهل ينجيه من إثمه نزر فجره وقلة حظه؟ أفي الفجر قل وكثر؟ كلا، إنما هو كالخمر، وقديماً قيل فيها: «أفسدتك الكأس الأولى»، ثم ثنى الاعتذار بما هو أقبح من الذنب؛ فقال: «وهل يحب ساداتنا أن يجهل الناس بشاراً وأبا نواس؟».

بخ بخ للأستاذ، لقد أتمت جريدة «السياسة» معلومات قرائها؛ فلم يبق عليها إلا أن تقفهم على فجر بشار وأبي نواس، أو كأن قراءها الأحرار حبسوا معارفهم على ما تفيض بها أنهارها؛ فتعطشوا الآن لبشار وأبي نواس، أو أن الجامعة المصرية خلطت على جريدة السياسة وصارت هٰذه فرعاًمن تلك تنشر محاضراتها بالبريد، أو كأن لسان الأحرار الدستوريين لا يريقه ما يلتاكه من الأحياء؛ فلم يكف غربه عن الأموات! يتولى الأستاذ منهم نشر مقابحهم وذكر مخازيهم، وهتك أسرارهم التي أطبقت دونها صفائح وجندل، وكفنت معهم في أجداثهم؛ فنشرها لا يرقب فيهم إلًّا ولا ذمة، وللموتى حرمة وللموت جلال من دونه تلك الأعاذير. قال نبينا محمد ﷺ: «. . . لا تسبوا الأموات؛ فتؤذوا الأحياء»[1].

وفي «البخاري»؛ قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا الأموات؛ فإنهم أفضوا إلى ما قدموا».

٦ ـ والآن ننتقل مع الأستاذ طه إلى أشد ما ننكره عليه ونغلظ له فيه، ولا عتب علينا ولا ملام، قال المسلم طه حسين في سياسة ٧ جمادى الثانية: «بل إن أخلاقنا وعاداتنا تمنعنا أن ننشر للناس بيتاً قاله حسان يهجو به هنداً زوج أبي سفيان، فلما سمعه النبي ﷺ؛ أعجب به وقال لشاعره فيما ذكر

---

(١) انظر تخريجنا له في مقدمة «أدلة معتقد أبي حنيفة» لعلي القاري (ص ١٠٧).

الرواة: قل وروح القدس معك».

وفي الحديث الصحيح من رواية مسلم وغيره عن رسول الله ﷺ يقول: «إن كذباً علي ليس ككذب على أحد...» الحديث، فإذا سهل علينا قليلاً أن يخبط طه بقلمه خبط عشواء في العلماء والخلفاء؛ فلا يسهل علينا أن تعمد به جرأته إلى النبي ﷺ إلا متحرجاً حذراً، ولا نغفر له تهجمه على المصطفى بنشر كلمة عن ذاته الطاهرة يلتقطها ممن ليس أهلاً لقولتها أو ينقلها عن كتب لم تخصص للحديث وروايته على صحة، ولذلك؛ ترى صدري ضيقاً حرجاً مما جرى به قلم طه، وكان أولى له ثم أولى أن يباعده ولا يقارفه؛ فكيف وقد طوعت له نفسه أن ينكر على المصطفى ﷺ ويذكر بالقلم الذي يكتب به الشعر الدنس، كما يقول أن أخلاقه وعاداته تمنعه من نشر شيء أعجب به النبي وأعان عليه الروح الأمين؟ إلى هذا الحد وصل الأستاذ؟!

لقد كنا نظن أن حديث مخرجه من الأزهر وهو في سن الطلب أتت عليه السنون وأذهبه العلم في الكبر؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم... على أنا نعمد بالشيخ إلى كتب الأدب لأنا نعلم منه مبلغ علمه في الحديث؛ فهذا حديث روح القدس مع حسان مذكور في عدة مصادر ومواضع ووقائع لم تذكر فيها هند ولا شعر هند، بل كان معه جبريل في هجاء المشركين الذين آذوا الإسلام وأعانه بسبعين بيتاً في مديح النبي، وساعده روح القدس في حماية أعراض المسلمين وما كافح عن رسول الله، وشهد معه ﷺ فيما قدس به ربه وشهد لرسله.

فهذا ما كان من ذكرٍ لرسول الله مع حسان بما يناسب هذا المقام، أما حكاية هند وهجاء حسان فيها؛ فقد ذكرها أبو الفرج في كتابه «الأغاني» (١٤ / ٢٠)، وهي قصيدة قالها فيها بعد أن أسمعه سيدنا عمر بعض ما قالته

هند في واقعة أحد، وكانت إذ ذاك مشركة توقد النار على المسلمين، وفعلت بتلك الواقعة ما لم يفعله أحد حتى جدعت آذان قتلى الصحابة وآنفهم، واتخذت منهم قلائد، وبقرت عن بطن حمزة فلاكتها، وكانت هي والنسوة اللاتي معها يضربن خلف الرجال بالدفوف، وهند تقول فيما تقول من تحريش المشركين بالمسلمين وتحميتهم عليهم، ثم كان ما كان؛ فهجاها حسان بأحد عشر بيتاً لم يذكر أنه أنشدها رسول الله فأعجب بها وقال لشاعره ما قال طه: «قل وروح القدس معك»، وإنما القصة مع عمر، والقصيدة أقل ما تقال في مشركة كان لها ولزوجها ذٰلك النصيب الوافر في هزيمة المسلمين يوم أحد، وليست أفحش مما يقع عليه طه وينشره إن كان ما يقال في مشرك مستحق للعن فحش.

فهل عند طه نبأ صحيح عن حديثه هٰذا الذي يرويه على أن الحديث لا يروى من كتب الأدب، ولا يؤخذ أنه عن رسول الله ﷺ إلا من كتبه التي تخصصت له؟ فإن لم يكف الأستاذ هٰذا؛ فقد أجلناه مثل ما أجلت لمهلكها ثمود أن يسند روايته ويخرج حديثه، وإلا؛ روينا له الحديث الصحيح الذي بلغ مبلغ التواتر ورواه غير واحد في الصحاح والسنن والمسانيد، قال ﷺ: «من كذب علي متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار».

٧ ـ وبعد هٰذا كله يصح أن نفكه القراء بما تنادر به طه؛ فقد زعم أن نقدنا إياه وإنكارنا سوآه سب له وشتم يعرض عنه، ولو قالها غير طه لغفرناها، الأستاذ طه الذي تعلق من صغره بأعراض أعلام عصره بغية الوصول إلى ما قصده من قبل زميله بشار في هجاء جرير؛ فقال ما لم يبلغه الباغي الأول، الآن وقد نقدت بالحق تحس ألم النقد؛ فكيف غيرك وقد أخذه نقد الحقد وقصد الكيد وهو يستعيذ بالله من العقرب تلسع النبي والذمي؟ أفتريد أن أقول لك ما تقوله العرب في هٰذا: «رمتني بدائها وانسلت»؟ أم أنقل لك ما

أنت به أعلم من قول سيد الكنيسة الإفرنسية وغيرها في الإصحاح السابع من «إنجيل متى»«لا تدينوا لكيلا تدانوا لأنكم بالدينونة التي بها تدينون تدانون وبالكيل الذي به تكيلون يكال لكم، ولماذا تنظر القذى الذي في عين أخيك، وأما الخشبة التي في عينيك؛ فلا تفطن لها، أم كيف تقول لأخيك: دعني أخرج القذى من عينك وها الخشبة في عينك؟ يا مرائي! أخرج الخشبة أولاً من عينك وحينئذ تبصر جيداً أن تخرج القذى من عين أخيك».

وهبني جاريتك فيما زعمته تجرّ ما عليك من نقدك وأنت والحمد لله حي يومك وحر تنتصف لنفسك؛ فماذا اعتذارك أنت وقد تعلقت بالأموات؛ تنبش قبورهم وتنسب السوء لهم، وطاعنتهم حين لا يدفعون، وتكلمت فيهم من حيث لا ينطقون، وغرك ما وطأه الموت لك من أكنافهم؛ فتهجمت على حرماتهم؛ لم تحاش عالماً، ولا خشيت خليفة، ولو كانوا مثلك اليوم أحياء؛ لكان بينك وبينهم بعد المشرقين، وحال دون قولك فيهم سوط بعذبتين، ولو أن الأستاذ طه عمد إلى أبي نواس فشرحه كما شرح من قبل أبا العلاء؛ لم يقدم له تلك المقدمات الخاطئات، وجنّب قلمه الحكايات الكاذبات، ولم ينبش القبور ولم ينشر كواذب الفجور لما ظننت أن كاتباً تعرض له فيما سقط فيه، وإن كنت أرى أن الأستاذ يرجع إلى حديث معاد ويفتح باباً فرغ الناس منه؛ فأبو نواس ترجم كثيراً وجمعت أشعاره وأخباره؛ فما قيمة أستاذ الجامعة في بحثه هٰذا بعد هٰذا والحب منتثر لمسقط الطير بلا عناء؟ وكانت همته في نظري أبعد من هٰذا، ولٰكنه أنزلها لهواه، وأعظمه فأطغاه؛ إذ ما كنت أظن أن أديب اليونان، وصهر الفرنسيس، وأبا مرغريت، وربيب الجامعة المصرية وأستاذها، ومحيّي السربون في أول كلمة قالها يرضى لنفسه من العلم درجة الدعوى فيه.

والدعاوى ما لم تقيموا عليها　　بينات أبناؤها أدعياء

ويتيه في رده تيهـان من ضل عنـه هاديه، ولقد بصَّرته بمزالق أقدامه ومخـابط أقـلامـه، وأردته على وجهة الصلاح، وأذنت في أذنه: حي على الفلاح؛ فأخلد إلى الأرض واتبع هواه، وكان الظن في حيائه أن يأباه، فقل ما شئت؛ فليس عليَّ هداك، ولن أبالي بحديثك بالة، ولا أردّ عليه بعد اليوم مقالة؛ فقد تبين الرشد من الغي، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

●●●●●

من كتب الفرق الضالة

ومما ينبغي أن يحذر منه القارىء كتب الفرق الضالة المبتدعة؛ فإن كتبها محشوة بالأكاذيب، ولا يستطيع أحد أن يحصيها مع ذكر العوار الذي فيها، وهٰذه قاعدة ما ينبغي أن ينساها الباحث والمطَّلع، فإن كتب الرافضة مثلاً مليئة بالكذب والزور، وأمثل على ذٰلك بما يلي:

٤٤ ـ «المناقب»، لأبي سعيد عباد بن يعقوب الأسدي الرواجني الكوفي المبتدع (ت ٢٥٠هـ).

قال الذهبي: «رأيت له جزءاً من كتاب «المناقب»، جمع فيها أشياء ساقطة قد أغنى الله أهل البيت عنها، وما أعتقده يتعمد الكذب أبداً»[1].

٤٥ ـ «أعيان الشيعة»، لمحسن الأمين العاملي.

مليء بالقصص التي تنال من الصحابة والخرافات التي ألصقها بهم، وهو تجميع من مصادر شيعية كثيرة، ويرجع كل خبر من الأخبار إليها من غير نقد ولا تمحيص، وإنما دوَّنها على وجه الرضا والقبول.

ويا ليت الأمر اقتصر على ذٰلك على الرغم من خطورته، ولٰكنه تعداه إلى قوله (١/١٨٨ـ١٩٠): إن مصحف فاطمة مثل القرآن ثلاث مرات، وإنه من كلام الله أنزله عليها بإملاء رسول الله ﷺ وخط علي، وأورد روايات أخرى عن هٰذا المصحف، وانتهى إلى القول:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١ / ٥٣٨).

«إنهما مصحفان: أحدهما من إملاء رسول الله ﷺ وخط علي، والآخر من حديث جبرائيل»، وقال:

«إنه لا استبعاد ولا استنكار أن يحدث جبرائيل الزهراء عليها السلام ويسمع ذلك علي، ويكتبه في كتاب يطلق عليه (مصحف فاطمة) بعد ما روى ذلك عن أئمة أهل البيت ثقات أصحابهم».

وقد تعرض لهذا الكتاب مبيِّناً هذه القضية وغيرها الدكتور ناصر بن عبد الله القفاري في كتابه القيم «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (٢ / ٥٩ وما بعدها): وقد حوى هذا الكتاب في ثناياه التحذير من عشرات الكتب المعتمدة عند الشيعة، ولا سيما فيما كتبوه عن مسألة (التقريب)، فإن أردت الاستزادة حول بيان فساد ما احتوته كتبهم من عقائد وأخبار؛ فارجع إليه، تجد فيه البغية والكفاية إن شاء الله تعالى.

٤٦ ـ «أسنى المطالب في نجاة أبي طالب».

قال صديقنا أبو إسحاق الحويني: «وقد رأيتُ كتاباً لبعض غلاة الروافض أسماه «أسنى المطالب في نجاة أبي طالب»، ملأه بالحشو والبهت والافتراء على أهل السنة، وردُّه يحتاج إلى كتاب مستقل، وحاصل الأمر أن الروايات الصحيحة نصَّت على كفر أبي طالب وعليه أهل السنة»[١].

وكان قد ذكر قبل ذلك:

«وقد رأيتُ بعض المحترقين من غلاة الشيعة، وهو الشيخ محمد باقر الحمودي جعل يدفع تهمة الكفر عن أبي طالب في تعليقه على «خصائص علي» (ص ٢٦٦ ـ ٢٧٣) بأمور تضحك منها الثكلى؛ فيأتي بالروايات التي

(١) «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» (ص ١٩١، الجزء الثاني).

لا خُطم لهـا ولا أزمَّـة؛ فيعارض بها الروايات الصحيحة مما يدل على أنه جاهل، وقد رأيتُ له كلاماً يُفسِّق فيه أبا بكر وعمر، بل ويشتمّ منه تكفيرهما»[1].

وقد حذَّر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى من مصنَّفٍ لمؤلِّف لم يعيّنه في إسلام أبي طالب؛ فقال في «فتح الباري» (٧ / ١٩٥):

«ووقفتُ على جزءٍ جمعه بعض أهل الرفض أكثر فيه من الأحاديث الواهية الدالة على إسلام أبي طالب ولا يثبت في ذٰلك شيء، وبالله التوفيق».

وذكر الذهبي في «السير» (١٥ / ٥٦٦) أن أبا علي أحمد بن محمد بن عماد (ت ٣٤٦هـ) صنف كتاباً بعنوان «إيمان أبي طالب»! وكنتُ قد ذكرتُ في المجلد الأول، تحت عنوان (كتب فيها طعن على الإمام المجدد محمد ابن عبد الوهاب) عند رقم (٤٩) أن مصنف «أسنى المطالب» هو أحمد زيني دحلان، وذكر هٰذا أيضاً عبد الله الصديق الغماري في «الحاوي» له (٣ / ٤٤)، وهو صوفي مبتدع، وليس برافضي، والله أعلم.

● ● ● ● ●

(١) «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» (ص ١٩١، الجزء الثاني).

كتب الحكايات والروايات والقصص

ومما ينبغي أن يحذر منه كتب الحكايات والروايات والقصص والأشعار والأحزار والفوازير.

هنالك صنف من المثقفين ثقافة غير شرعية، تراهم قد شغلوا بقراءة الجرائد السياسية والمجلات الفكاهية والهزلية وكتب الحكايات والروايات والقصص والأشعار؛ كالزير سالم وأبو زيد والمهلهل؛ فتراهم يحفظون الكثير من المسائل الطويلة السياسية، والحكايات والقصص والفكاهات والشعر وغير ذلك، ولا يحفظون قليلاً ولا كثيراً من علوم الإسلام، بل يعدون المقبلين على فهمها والعمل بها مجانين أو عقولهم متأخرة، وهؤلاء كل آية في القرآن نزلت فيمن يعرضون عن ذكر ربهم تصفعهم هم على نواصيهم، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآياتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾، وقد وصف الله المعرضين عما ذكروا به بالحمر؛ فقال: ﴿فما لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ . كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ . فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾، وقال في أمثالهم: ﴿مَثَلُ الَّذينَ حُمِّلوا التَّوراةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوها كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ﴾، وقال: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ . إِنْ هُمْ إِلَّا كالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾، وقال: ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هٰذا ولَهُمْ أَعْمالٌ دُونَ ذٰلِكَ هُمْ لها عامِلُون . حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ . لا تَجْأَرُوا اليومَ إِنَّكُمْ مِنَّا لا تُنْصَرُونَ . قَدْ كانَتْ

آياتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ على أَعْقابِكُمْ تَنْكِصُونَ﴾[1].

وهناك صنف آخر من العوام «يحفظ أحدهم مئة موال ومئة حدوثة وكثيراً من الأحزار والفوازير، ويذكر لك كل ما يسمعه من الحكايات وكل ما يقرأ أمامه من قصة الظاهر بيبرس أو عنترة أو خليفة، ثم إذا خاطبته في حفظ شيء من القرآن ليصحح به صلاته؛ يعتذر لك بعدم القراءة والكتابة.

هٰذا جوابهم مع أنـا نرى منهم من يخاطب الإفرنج بلغاتهم، وإنني لأعرف أناساً أميين يجيدون قراءة وكتابة اللغات الأجنبية ولا يحسنون النطق بسمع الله لمن حمده ولا بالفاتحة؛ فالمسألة راجعة إلى العناية والاجتهاد، فلو اجتهد رجل أمي في حفظ ما يسمعه من أوامر الدين ونواهيه، ومن آيات القرآن وسنن النبي كبعض محافظته على التعاليم الأجنبية؛ لحفظ شيئاً كثيراً، بل لو شاء حفظ القرآن كله وألف حديث نبوي؛ لكان ذٰلك سهلاً عليه جدّاً، وجماعة العميان أكبر شاهد ودليل على ذٰلك، ولٰكنهم أعرضوا ونأوا فـ ﴿توبوا إلى اللهِ جَميعاً أَيُّها المُؤمِنونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحونَ﴾، واذكروا قول ربكم لنبيه: ﴿وقد آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْراً مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ القِيامَةِ وِزْراً خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ القِيامَةِ حِمْلاً يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ المُجْرِمينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقاً﴾»[2].

وهناك صنف آخر من المتدينين شبه العوام، الذين يقرؤون ما لذَّ لهم وطاب، من غير أن يسألوا أهل العلم عما يقرؤون، ولا يتوثقون من صحة ما بأيديهم من الكتب التي وقعت لهم؛ إما قدراً، وإما ورثوها عن آبائهم أو بعض أقاربهم، أو زكَّاها لهم (مخرِّف) أو (دجَّال) ممن لا يعرف من العلم إلا أشياء

---

(١) «السنن والمبتدعات» (ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٢) «السنن والمبتدعات» (ص ٢٢٥).

يدَّعيها، وربما كانت موضوعة ومكذوبة على أصحابها، ولكل عصر ومصر أمثلة من هٰذه الكتب نحاول أن نمرَّ على عدد غير قليل منها؛ فنقول والله المستعان وعليه التكلان.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أمثلة على هٰذه الكتب واستطرد في بيان دعوى هٰؤلاء الدَّجالين، وبيَّن أصول البدع والشر التي هـم عليها؛ فقال بعد كلامه محذراً من:

٤٧ ـ «ملاحم ابن غنضب».

«. . . ومثل ما يذكره بعض العامة من «ملاحم ابن غنضب» ويزعمون أنه كان معلماً للحسن والحسين، وهٰذا شيء لم يكن في الوجود باتفاق أهل العلم، و«ملاحم ابن غنضب» إنما صنفها بعض الجهال في دولة نور الدين ونحوها، وهو شعر فاسد يدل على أن ناظمه جاهل.

وكذٰلك عامة هٰذه الملاحم المروية بالنظم ونحوه عامتها من الأكاذيب، وقد أحدث في زماننا من القضاة والمشائخ غير واحدة منها، وقد قررت بعض هٰؤلاء على ذٰلك بعد أن ادعى قدمها، وقلت له: بل أنت صنفتها ولبستها على بعض ملوك المسلمين لما كان المسلمون محاصري عكة، وكذٰلك غيره من القضاة وغيرهم لبسوا على غير هٰذا الملك.

وباب الكذب في الحوادث الكونية أكثر منه في الأمور الدينية؛ لأن تشوف الذين يغلبون الدنيا على الدين إلى ذٰلك أكثر وإن كان لأهل الدين إلى ذٰلك تشوف، لٰكن تشوفهم إلى الدين أقوى، وأولٰئك ليس لهم من الفرقان بين الحق والباطل من النور ما لأهل الدين، فلهٰذا؛ كثر الكذابون في ذٰلك، ونفق منه شيء كثير، وأكلت به أموال عظيمة بالباطل، وقتلت به نفوس كثيرة من المتشوقة إلى الملك ونحوها.

ولهٰذا ينوعون طرق الكذب في ذٰلك ويتعمدون الكذب فيه: تارة بالإحالة على الحركات والأشكال الجسمانية الإلٰهية من حركات الأفلاك والكواكب والشهب والرعود والبروق والرياح وغير ذٰلك، وتارة بما يحدثونه هم من الحركات والأشكال؛ كالضرب بالرمل والحصا والشعير، والقرعة باليد ونحو ذٰلك مما هو من جنس الاستقسام بالأزلام؛ فإنهم يطلبون علم الحوادث بما يفعلونه من هٰذا الاستقسام بها، سواء كانت قداحاً أو حصا أو غير ذٰلك مما ذكره أهل العلم بالتفسير.

فكل ما يحدثه الإنسان بحركة من تغيير شيء من الأجسام ليستخرج به علم ما يستقبله؛ فهو من هٰذا الجنس، بخلاف الفأل الشرعي، وهو الذي كان يعجب النبي ﷺ، وهو أن يخرج متوكلاً على الله؛ فيسمع الكلمة الطيبة: وكان يعجبه الفأل، ويكره الطيرة؛ لأن الفأل تقوية لما فعله بإذن الله والتوكل عليه، والطيرة معارضة لذٰلك؛ فيكره للإنسان أن يتطير، وإنما تضر الطيرة من تطير؛ لأنه أضر نفسه، فأما المتوكل على الله؛ فلا.

وليس المقصود ذكر هٰذه الأمور وسبب إصابتها تارة وخطئها تارات، وإنما الغرض أنهم يتعمدون فيها كذباً كثيراً من غير أن تكون قد دلت على ذٰلك دلالة، كما يتعمد خلق كثير الكذب في الرؤيا التي منها الرؤيا الصالحة، وهي جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، وكما كانت الجن تخلط بالكلمة تسمعها من السماء مئة كذبة، ثم تلقيها إلى الكهان، ولهٰذا؛ ثبت في «صحيح مسلم» عن معاوية بن الحكم السلمي؛ قال: «قلت: يا رسول الله! إني حديث عهد بجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا رجالاً يأتون الكهان. قال: «فلا تأتهم». قال: قلت: ومنا رجال يتطيرون. قال: «ذاك شيء يجدونه في صدورهم؛ فلا يصدهم». قال: قلت: ومنا رجال يخطون.

قال: «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه؛ فذاك»»[1].

فإذا كان ما هو من أجزاء النبوة ومن أخبار الملائكة ما قد يتعمد فيه الكذب الكثير؛ فكيف بما هو في نفسه مضطرب لا يستقر على أصل؟ فلهٰذا تجد عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية مثل أهل الاتحاد، فإن ابن عربي في كتاب «عنقاء مغرب»[2] وغيره؛ أخبر بمستقبلات كثيرة عامتها كذب، وكذٰلك ابن سبعين، وكذٰلك الذين استخرجوا مدة بقاء هٰذه الأمة من حساب جمل من حروف المعجم الذي ورثوه من اليهود، ومن حركات الكواكب الذي ورثوه من الصابئة كما فعل أبو نصر الكندي وغيره من الفلاسفة، وكما فعل بعض من تكلم في تفسير القرآن من أصحاب الرازي، ومن تكلم في تأويل وقائع النساك من المائلين إلى التشيع.

وقد رأيت من أتباع هٰؤلاء طوائف يدعون أن هٰذه الأمور من الأسرار المخزونة والعلوم المصونة، وخاطبت في ذٰلك طوائف منهم، وكنت أحلف لهم أن هٰذا كذب مفترى، وأنه لا يجري من هٰذه الأمور شيء، وطلبت مباهلة بعضهم لأن ذٰلك كان متعلقاً بأصول الدين، وكانوا من الاتحادية الذين يطول وصف دعاويهم.

فإن شيخهم الذي هو عارف وقته وزاهده عندهم كانوا يزعمون أنه هو المسيح الذي ينزل، وأن معنى ذٰلك نزول روحانية عيسى عليه السلام، وأن أمه اسمها مريم، وأنه يقوم بجمع الملل الثلاث، وأنه يظهر مظهراً أكمل من مظهر محمد وغيره من المرسلين، ولهم مقالات من أعظم المنكرات يطول

---

(١) انظر: «رسالة ابن رشد في حديث الخط»، وقد فصلنا في التقديم لها في تخريج حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٢) انظر عنه: كتب التنبؤات.

ذكرها ووصفها.

ثم إن من عجيب الأمر أن هٰؤلاء المتكلمين المدعين لحقائق الأمور العلمية والدينية المخالفين للسنة والجماعة يحتج كل منهم بما يقع له من حديث موضوع، أو مجمل لا يفهم معناه، وكلما وجد أثراً فيه إجمال نزله على رأيه؛ فيحتج بعضهم بالمكذوب مثل المكذوب المنسوب إلى عمر «كنت كالزنجي»، ومثل ما يروونه من «سر المعراج» [للفخر الرازي]، وما يروونه من «أن أهل الصفة سمعوا المناجاة من حيث لا يشعر الرسول، فلما نزل الرسول؛ أخبروه فقال: من أين سمعتم؟ فقالوا: كنا نسمع الخطاب».

حتى إني لما بينت لطائفة تمشيخوا وصاروا قدوة للناس أن هٰذا كذب ما خلقه الله قط؛ قلت: ويبين لك ذٰلك أن المعراج كان بمكة بنص القرآن وبإجماع المسلمين، والصفة إنما كانت بالمدينة؛ فمن أين كان بمكة أهل صفة؟

وكذٰلك احتجاجهم بأن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ وأصحابه مع المشركين لما انتصروا[1]، وزعموا أنهم مع الله ليحتجوا بذٰلك على متابعة الواقع؛ سواء كان طاعة لله أو معصية، وليجعلوا حكم دينه هو ما كان، كما قال الذين أشركوا: ﴿لَوْ شاءَ اللهُ ما أَشْرَكْنَا ولا آباؤنا﴾، وأمثال هٰذه الموضوعات كثيرة»[2].

والكتب التي فيها خرافات وحكايات لا وجود لها في الواقع كثيرة جدّاً، من مثل:

---

(١) كشف شيخ الإسلام أباطيل الصوفية عن أهل الصفة في رسالة مفردة، عملنا على تحقيقها بالاشتراك مع الأخ إياد عبد اللطيف حفظه الله.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤ / ٧٩ ـ ٨٣)، و«نقض المنطق» (٦٦ ـ ٧٠).

٤٨ ـ **«إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس»، للإتليدي**[1].

كتاب فيه حكايات فكاهية لأشخاص تاريخية، ومن قصصه واحدة اسمها: «الحجاج وهند» كلها مجون ودعابة ومخترعات لا تناسب عصر حدوثها[2].

ومؤلف هٰذا الكتاب هو محمد المعروف بدياب الإتليدي، فرغ من تأليفه سنة (١١٠٠هـ - ١٦٨٩م)[3]، وعمله فيه هو تشويه سيرة العباسيين وخاصة هارون الرشيد؛ فقد خاض في عرضه وذكر قصصاً كأنه مشاهد لها، مع أنه بينه وبين الرشيد أكثر من تسع مئة عام، ومن بين الأكاذيب التي فيه «قصة العباسة أخت هارون مع جعفر البرمكي»، وقد رفضها المؤرخون الأقدمون كالخطيب البغدادي وغيره.

والإتليدي يؤكِّد في كتابه هٰذا أن الرشيد ثمل من الخمر، وكذٰلك أخته العباسة وجعفر، وحياة الرشيد تكذب تعاطيه الخمر، وهٰذا مما يفسد القصة المختلقة من أرومتها.

الرشيد لا يشرب شراباً مسكراً؛ غير أنه شرب النبيذ وهو الماء المحلَّى الذي لا يُسْكِر، لقد شرب النبيذ بعرف زمانهم لا نبيذ هٰذا الزمان، وتنبَّه لذٰلك العلاَّمة المؤرخ ابن خلدون، لم يعاقر الرشيد الخمر؛ لأنه كان يصحب العلماء والأولياء، يحافظ على الصلوات والعبادات ويصلي الصبح في وقته، ويغزو عاماً ويحج عاماً، وإنما كان الرشيد يشرب نبيذ التمر على مذهب أهل العراق وفتاويهم فيه معروفة، وأما الخمر الصرف؛ فلا سبيل إلى اتهامه بها،

---

(١) وهو مطبوع طبعات (شعبية) كثيرة، ويباع بأرخص الأثمان!

(٢) مجلة «الفتح» المصرية (عدد ٤٩٤، سنة ١٣٥٥هـ، ص ٢٠).

(٣) «معجم المؤلفين» (٩ / ٣٠٣)، و«إيضاح المكنون» (١ / ١٠٤).

ولا تقليد الأخبار الواهية بها، فلم يكن الرجل بحيث يُواقع محرَّماً من أكبر الكبائر عند أهل الملَّة.

ومما نذكره هنا أيضاً أن العلماء الأتقياء، والأولياء الفصحاء كالفضيل ابن عياض، والقاضي أبي يوسف، والإمام مالك، والشافعي، وعبد الله بن المبارك، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني... لم ينبهوا الرشيد ولو مرَّة واحدة إلى ارتكابه الحرام؛ كشرب الخمر مثلاً، لقد كانت نصائحهم كلها عامة: لقاء الله، الخشية من الله، ذكر الموت والدار الآخرة، الزهد في المُلْك... ولو وجد خمر مسكر في حياة الرشيد؛ لنبَّهه لذٰلك الفضيل، أو أبو يوسف، أو أبو العتاهية، أو الإمام مالك، أو الكسائي، أو أبو معاوية الضرير... ولو لمرة واحدة طيلة حياته، وما ورد مطلقاً أن الرشيد جالس أو نادم النساء؛ فأراد البرامكة الحط من فضل الرشيد ومجالسه وما فيها من احتشام وأدب ودين[1].

٤٩ - «نوادر أبي النواس وما كان بينه وبين الخليفة هارون الرشيد».

يحفل هٰذا الكتاب بإشارات بذيئة تدل دلالة واضحة على ذوق واضعيه

(١) «جرجي زيدان في الميزان» (ص ١٦٥ - ١٦٦)، ومما يجدر ذكره هنا أن جرجي زيدان ألف رواية بعنوان «العباسة أخت هارون الرشيد»، ونادى مع مؤلف هٰذا الكتاب بالهذيان، وادَّعى فيه كثيراً من البطلان، ويذكر في أول هٰذه الرواية أنها «تشتمل على نكبة البرامكة وأسبابها، وما يتخلَّل ذٰلك من وصف مجالس الخلفاء العباسيين، ومواكبهم، وحضارة دولتهم في عصر الرشيد».

وقد رد عليه ووضعه في «الميزان» - بحق - الأستاذ شوقي أبو خليل في كتاب مطبوع؛ فأحسن الله إليه، ونفع به.

وما يلفت النظر أن تناقضاً كبيراً وقع بين (جرجي) و(الإتليدي) في تفاصيل قصة (العباسة)، وهٰذا أمر طبيعي؛ إذ «حبل الكذب قصير»، ومن علامات الكذابين «التناقضات».

الوضيع؛ إذ ورد فيه من القصص والنوادر والأخبار ما يجعل المنصف يأبى أن يلصق ما فيه بإنسان عادي، ناهيك عن خليفة مسلم كان يحج عاماً ويغزو عاماً، ومجلس الرشيد يسمو عن هٰذه الأخبار؛ فمجلسه كان أقرب إلى الفقه والدين والحديث وأخبار العرب[1].

وقد طبع هٰذا الكتاب طبعات شعبية كثيرة في مصر وسورية ولبنان، ويتهافت عليه الناس تهافت الفراش على النار، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومن الكتب التي شوَّهت حياة هارون الرشيد وهي مفردة في ذٰلك:

٥٠ ـ «هارون الرشيد»، لأحمد أمين.

مطبوع ضمن كتاب «الهلال»، العدد الثالث، ونشر في سنة (١٣٧٠هـ ـ ١٩٥١م)، ذكر فيه أن لهارون الرشيد شخصيتين، واعتمد في الأخبار التي تدين هارون على «ألف ليلة وليلة» و«الأغاني»، وذكر فيه (ص ١٥٩) أن الذي خلَّد هارون مجالس الأدب والغناء!! ونعته بأنه يهتم بالجمال، ومجالس الشرب، ووصفه بأنه حاكم مستبد.

وهٰذا كله مخالف لما كان عليه خليفة المسلمين آنذاك وأجل ملوك الدنيا هارون الرشيد، وقد تعمَّد الكثيرون من النيل من هٰذا الخليفة، وشوَّهوا صورته تشويهاً مدروساً، وليس المراد إلا الحضارة الإسلامية التي بلغت أوجها في عصره؛ فالنيل من هارون طعن فيها وطعن في الإسلام ورجالاته.

٥١ ـ «العباسة أخت هارون الرشيد»، لجرجي زيدان.

وهٰذا الكتاب شارك مشاركة فعالة وقويَّة في تشويه صورة هٰذا الخليفة

---

(١) «هارون الرشيد؛ أمير الخلفاء وأجل ملوك الدنيا» (ص ٦ ـ ٧) للأستاذ شوقي أبو خليل.

هارون الرشيد؛ فقد نسج فيه بأسلوبه القصصي قصصاً فيها الشيء الكثير من الغـرام والخمـريات والحب، ولكنها تدور حول العباسة وعشق أخيها لها، ولذا؛ لم يسمها «العباسة بنت المهدي».

وقد حاول أن يرسخ ما في كتاب «إعلام الناس» المتقدم ذكره على أنه حقـائق، ذٰلك لأنه كتاب قديم لا تلتفت إليه الأجيال الناشئة؛ فنفض عنه التراب، ونسج منه رواية غرامٍ وعشقٍ ليوقع أبناء هٰذه الأمة في أوحال الرذيلة، وليقطع صلتهم بربِّهم ودينهم، ويشوش صورة العمالقة من خلفاء المسلمين في أذهانهم.

وتعرف قيمة هٰذا الكتاب ومصداقيته من خلال مراجعه التي أثبتها على الصفحة الثانية منه؛ فقد أعتمد «الأغاني»، و«إعلام الناس»، و«الفخري في الآداب السلطانية»، وكل هٰذه المراجع مسمومة يجب الحذر منها.

٥٢ ـ «ضياء الأنوار».

٥٣ ـ «رأس الغول».

٥٤ ـ «شر الدهر».

٥٥ ـ «كلندجة».

٥٦ ـ «حصن الدولاب».

٥٧ ـ «الحصون السبعة وصاحبها هضام بن الحجاف وحروب الإمام علي معه»، كلها لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن محمد البكري.

قال الذهبي: «ذاك الكذاب الدجال، واضع القصص التي لم تكن قط؛ فما أجهله وأقل حياه! وما روى حرفاً من العلم بسند ويقرأ له في سوق الكتبيين كتـاب «ضياء الأنـوار»، و«رأس الغـول»، و«شر الدهر»، وكتاب

«كلندجة»، و«حصن الدولاب»، و«كتاب الحصون السبعة وصاحبها هضام ابن الحجاف وحروب الإمام علي معه» وغير ذٰلك.

ومن مشاهير كتبه «الذروة في السيرة النبوية» ما ساق غزوة منها على وجهها، بل كل ما يذكره لا يخلو من بطلان؛ إما أصلاً، وإما زيادة»[1].

وقال أيضاً: «طُرُقيٌّ مفترٍ، لا يستحي من كثرة الكذب الذي شحن به مجاميعه وتواليفه، هو أكذب من مسيلمة أظنه كان في هٰذا العصر»[2].

قلت: وقد رأيت بعض الغزوات من «سيرة البكري» الكذاب مطبوعة عن دار العلم للجميع؛ منها:

٥٨ ـ «وقعة الخندق»، و«غزوة الأحزاب».

مكتوب على غلافها: «للمؤرخ سيدي أبي الحسن البكري رضي الله عنه»، وتحت منه على جهة اليمين في الغلاف: «تروي ما قام به النبي المختار ﷺ وابن عمه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه الفارس الكرار، وصحابته الأخيار من الحروب وانتصاراتهم على أعداء الله الكفرة الفجار».

وقد حشاها مؤلفها بالكذب والبهتان، وحشد فيها من أوجه الخرافات والبطلان ما يعجب منه الإنسان، وقد حذر العلماء من «سيرته» هٰذهِ:

٥٩ ـ «سيرة البكري».

قال أبو الحسن الحسني العلمي في كتابه «النوازل» (٣ / ٢٢١ ـ ٢٢٤):

«وسئل الشيخ أبو زيد سيدي عبد الرحمٰن بن محمد الفاسي، نفعنا

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١ / ١١٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٣٦).

الله به عن رجل جرى بين يديه ذكر الشيخ أبي الحسن البكري صاحب «تنقيل النور النبوي» ؛ فنسبه إلى الكذب وقال في : إنه رئيس الكذابين، وذكر له الإمام أبو الفرج الجوزي ؛ فنسبه إلى الخطأ، وحذر من قراءة كتاب البكري، وكان يقرأ بالجامع الأعظم من ثغرنا التطواني في وقت معلوم ؛ فتخلى بسبب مقالته هٰذه عن قراءته من كان يقرأه، وقد تحير الأمر في معنى هٰذه المقالة من حيث إن الكتاب المذكور مقصور على سراج الموجودات وقطبها، وعلى تشريف صحابته الفضلاء الأعلام وتعظيمهم، والحض على محبتهم ؛ فوقع في النفس بحسب هٰذا أن يكون هٰذا الكلام ونحوه بحسب المقام من الأمور التي نص عليها العلماء رضي الله عنهم على أن الأمور التي توجب الحد في هٰذا المقام لا فرق فيها بين التلويح والتصريح، أوضحوا لنا الجواب مأجورين إن شاء الله.

فأجاب : الجواب، والله الموفق للصواب سبحانه أنه سئل الإمام الحافظ شيخ الحديث السيوطي : هل «سيرة البكري» صحيحة أو الغالب عليها الصحة؟

فأجاب بأن الغالب عليها البطلان ؛ فلا تجوز قراءتها، هٰذا نص كلامه في «الفتاوى» (١ / ٣٦٩)، وصرح في غيره بأنه شيخ في الكذب، وكذٰلك صرح بذٰلك غيره، وليس ذٰلك بقذف ولا غيبة، بل هو نصح في الدين وتحذير، وقد ألف أئمة الحديث في تعديل الرواة وتجريحهم التآليف، منهم زين الأئمة البخاري رضي الله عنه، وكان مع ذٰلك يقول إنه ما اغتاب أحداً قط، وفي الآيات القرآنية والأحاديث الصادقة كفاية وغنية في تعظيم الرسول عليه السلام وتعظيم أصحابه الكرام عن تعظيمهم بما ليس بصدق، وأي تعظيم يبلغ قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ﴾[1] بالحصر

---

(١) الفتح : ٧٠.

وحـذف أداة التشبيه، ولذٰلك قيل: إنها أمدح آية في القرآن، وأبلغ فضيلة لرسول الله، وليس ذٰلك لأحد من الخلق غيره، وكون الكتاب مشتملاً على تعظيم ما هو معظم من جنس تعظيمه عليه السلام في الجملة ومما هو أمر ممكن لا يخرجه عن الكذب إلى الصدق؛ لأن الصدق مطابقة الخبر للواقع، لا مطابقـة الإمكـان من غير وقوع، بل ما لم يطابق الواقع كذب وإن كان ممكنـاً. هٰذا وأما نسبة ابن الجوزي إلى الخطأ مع ثبوت جلالته في علمه ووعظه وديانته؛ فلا ينبغي حمله على الإطلاق، ولا أن يطلق من غير تقييد بشيء معين، وإنما عاب الأئمة من كتبه «كتاب التلبيس» حتى أنكر بعضهم نسبته له، والصحيح أنه له كما وقفت على إحالته عليه في كتابه الذي تكلم فيه على «مشكـل أحـاديث «الصحيحين»»، وقال ابن عرفة في تفسير قوله تعـالى: ﴿ولله خزائنُ السَّمـاواتِ والأرْضِ﴾[1] بعـد حكـايتـه عن كتـاب «التلبيس» للجوزي إنكار تلك الأسباب: قالوا: إن هٰذا الكتاب أضعف كتب الجوزي. اهـ. وإنه لحقيق بذٰلك من وقف عليه؛ فإنه تضمن الإنكار لأقوال الأكـابر من أهل الحقيقة، وقصر الأمر على ما علمه ووقف حاله عنده من الشريعة والظاهر[2]، وذٰلك قصور ظاهر:

وإذا لم تر الـهـلال فسَـلِّم ... لأنـاس رأوه بالأبْـصـار

وقد قال الله تعالى: ﴿ولا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[3]؛ فكيف يقفو إنكار ما لم يحط به علماً فيصدق عليه قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبوا بما لم يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾[4]؟ والكلام هنا كثير وفيما أشرنا إليه كفاية.

---

(١) المنافقون: ٧.

(٢) وهل الشريعة إلا ذٰلك، وفي الكلام السابق إيماء إلى أن الدين حقيقة وشريعة، وهٰذا التقسيم من البدع التي ما أنزل الله بها من سلطان.

(٣) الإسراء: ٣٦.   (٤) يونس: ٣٩.

وأجاب الفقيه سيدي عبد الواحد بن أحمد بن عاشر: ﴿رَبَّنا آتِنا مِنْ لَدُنْـكَ رَحْمَةً وهَيِّىءْ لنا مِنْ أَمْرِنا رَشَداً﴾(١)، الجواب والله الموفق سبحانه للصواب أن ما قاله الرجل في أبي الحسن البكري هو الذي قاله فيه جماعة من الأئمة، منهم الحافظ السيوطي لما سرد الرؤساء في العلوم والخصال؛ قال: «وأبو الحسن البكري في الكذب، ولا شك أن كون الراوي كذاباً لا يوجب القطع بكذب ما رواه، ولٰكن يوجب ارتفاع الوثوق بصحته، ولا سيما في ذٰلك الكتاب الذي هو مشحون بالأحاديث المنكرة، وفي صحاح الأحاديث وحسانها غنية عما هو دائر بين الضعف والكذب؛ فالأولى الإعراض عن ذٰلك الكتاب وتعويضه إن كان لقراءته مرتب بما هو أنفع منه من الكتب المصنفة في تلك العلوم، ومصنفوها موصوفون بالاحتراز والتحفظ من الكذب، وليس كون ذٰلك الكتاب مقصوراً على تعظيم سراج الوجود ﷺ وتشريف أصحابه بالمسوغ للتساهل في الحديث عنه وعنهم بمناكير الأحاديث، وما زال ذٰلك الكتاب يقرأ عندنا بجامع القرويين، ولٰكن ليس تقرير من قبلنا دليلاً على جواز قراءته، فلقد أجاب الشيخ الفقيه الأستاذ أبو عبدالله الحفار من سأله عن قراءة هٰذه الكتاب في المساجد بأن قال: أما قراءة كتب الوعظ وغيره في المساجد؛ فذٰلك من المستحب الحسن، لٰكن يشترط في ذٰلك الواعظ من الكتب أو مما يلقيه الواعظ من حفظه أن يكون صحيحاً لا ترده القواعد العلمية لأن الكتب الموضوعة في الوعظ قد اشتملت على باطل كثير، وعلى أمور شنيعة، ومن كبير فاحشة تضاف إلى الرسل والأنبياء، وعلى قصص باطلة تردها القواعد العلمية فمن أخذ في هٰذه الطريقة فليتحر ما يحفظ إن كان من كتاب، وهٰذا يحتاج إلى حفظ وافر من الطلب، وجرت عادة بعض فقهاء الموضع يقرؤون للناس كتباً في المساجد لا تحل

---

(١) الكهف: ١٠.

لمسلم قراءتها ولا سماعها إلا منكرة، لأنها محض الباطل، منها «إسلام أبي ذر»[1] كتاب في سفرين كله زور وكذب، وكتب كثيرة تشبهه فليتحفظ الإنسان من مثل هٰذا. اهـ.

ومما يوضح ما ذكرته من أن تقرير من قبلنا لقراءة ذٰلك الكتاب لا ينهض دليلاً لجواز قراءته أنه صار اليوم يقرأ على العوام بالجامع المذكور «روض القرطاس في تاريخ فاس»، ويبتهج العامة بأخباره ويتشهون لسماعه، ومن المعلوم أن العامي لا نفع له فيه وإنما انتفاعه بسماع آية أو حديث أو تفسير لهما أو وعظ أو مسألة فقهية، ومع هٰذا لا يعرج أحد عليه بنكير، نعم لو أمكن تنقيح كتاب البكري بالتنبيه على الأحاديث المنكرة التي فيه، فيسقطها الوراق القارىء كما فعل بعض أئمة فاس في «تفسير الثعالبي»، وكما أومأ إليه الحفار حتى يمكن معه حصول هٰذا المطلوب. وأما نسبة ذٰلك الرجل الإمام الجوزي إلى الخطأ؛ فيتوقف الكلام فيها على متعلق التخطية؛ إذ كل أحد في قوله المقبول والمردود إلا سيد الوجود ﷺ، ولٰكن حسن الأدب مع العلماء واجب فضلاً عن كبرائهم مثل ابن الجوزي، فينبغي تليين العبارة في مباحثته والله أعلم» انتهى. وقد أنكر البقاعي على الشمس العاملي قراءة هٰذا الكتاب لما فيه من الكذب[2].

وذكر «سيرة البكري» الشيخ علوي المالكي في آخر جزئه: «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف»[3] تحت «فائدة: ذكر العلماء كتباً لا ينبغي للإنسان أن ينقل منها حديثاً إلا بعد المراجعة والتنقيب، بل بعضُها يغلبُ فيه ذكرُ الأحاديث الموضوعة»؛ فقال:

---

(١) انظر عنه: رقم (٦٠).

(٢) راجع: «الضوء اللامع» (١ / ١٠٨).

(٣) (ص ٢٩).

«سيرة البكري صاحب «فتوح مكة» : ذكر ابن حجر رحمه الله أنها كذبٌ وغالبها باطل». وقد حذر شيخ الإسلام ابن تيمية من:

كتاب **«تنقلات الأنوار»**، ولعله السابق بعنوان «ضياء الأنوار»، وفصل في بيان الكذب الموجود فيه، ومثل على كتب كثيرة فيها كذب مشهور، وكلها من كتب القصص والحكايات؛ فقال:

«إن كتاب «تنقلات الأنوار» المنسوب إلى أحمد بن عبدالله البكري من أعظم الكتب كذباً وافتراءً على الله ورسوله وعلى أصحاب رسول الله ﷺ، وقد افترى فيه من الأمور من جنس ما افتراه المفترون في سيرة دلهمة والبطال وسيرة عنترة وحكايات الرشيد ووزيره جعفر البرمكي[1] وحكايات العيارين مثل الزيبق المصري وأحمد الدنف ونحو ذلك، لكن هؤلاء يفترون الكذب على من ليس من الأنبياء وصاحب الكتاب الذي سماه «تنقلات الأنوار» يفتري الكذب على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه، ويكذب عليه كذباً لا يعرف أن أحداً كذب مثله في كتاب، وإن كان في بعض ما يذكره صدق قليل جدّاً، فهو من جنس ما في «سيرة» عنترة والبطال[2]؛ فإن عنترة كان شاعراً فارساً من فرسان الجاهلية، وله شعر معروف، وقصيدته إحدى السبع المعلقات، لكن افتروا عليه من الكذب ما لا يحصيه إلا الله، وكل من جاء زاد ما فيها من الأكاذيب.

---

(١) انظر ما قدمناه بأرقام (٤٨ ـ ٥١).

(٢) قال الذهبي في «السير» (٥ / ٢٦٩) في ترجمة (البطال): «كذب عليه أشياء مستحيلة في «سيرته» الموضوعة».

وفي «دول الإسلام» (١ / ٧٩) له: «ولكن كذب عليه جهلة القصاص وحكوا عنه من الخرافات ما لا يليق».

وكذٰلك أبو محمد البطال كان من أمراء المسلمين المعروفين، وكان المسلمون قد غزوا القسطنطينية غزوتين:

الأولى في خلافة معاوية، أمَّر فيها ابنه يزيد وغزا معه أبو أيوب الأنصاري الذي نزل النبي ﷺ في داره لما قدم مهاجراً إلى المدينة، ومات أبو أيوب في تلك الغزوة ودفن إلى جانب القسطنطينية وقد روى البخاري في «صحيحه» عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له».

والغزوة الثانية في خلافة عبدالملك بن مروان، أمَّر ابنه مسلمة أو خلف الوليد ابنه، وأرسل معه جيشاً عظيماً وحاصروها وأقاموا عليها مدة سنين، ثم صالحوهم على أن يدخلوها، وبنوا فيها مسجداً وذٰلك المسجد باق إلى اليوم، فجاء الكذابون فزادوا في «سيرة البطال» وعبدالوهاب من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله، وذكر دلهمة والقاضي عقبه وأشياء لا حقيقة لها.

والبكري صاحب «تنقلات الأنوار» سلك مسلك هٰؤلاء المفترين الكذابين، لٰكن كذبه على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه أفضل الخلق بعد النبيين أكثر، وفيه من أنواع الأكاذيب المفتريات وغرائب الموضوعات ما يجل عن الوصف مثل حديث السبع حصون وهضام بن جحاف، ومثل حديث الدهر ورأس الغول، وكلندجة، وغير ذٰلك من كتبه، وغير ذٰلك من ذكر أماكن لا وجود لها وغزوات لا حقيقة لها، وأسماء ومسميات لا يعرفها أحد من أهل العلم، ورواية أحاديث تخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين، وتخالف ما تواتر عن النبي ﷺ، وفيها من الأقوال والأفعال المضافة إلى النبي ﷺ وأصحابه ما برأه الله منه، وهي من جنس أحاديث الزنادقة النصيرية

وأشباههم الذين يختلقون ما فيه غلو في علي وغيره، وفيه من القدح في دين الإسلام والإفساد له ما يوجب إباحة دم من يقول ذٰلك، وإن كان جاهلاً استتيب، فإن تاب، وإلا ؛ قتل.

وأقل ما يفعل بمن يروي مثل هٰذا أن يعاقب عقوبة تردعه عن مثل ذٰلك وكذٰلك يستحق العقوبة من يكريها لمن يقرأها ويصدق ما فيها ومن ينسخها أيضاً كذٰلك.

ويجب على أهل العلم إظهار ما يعلمون من كذب هٰذه وأمثالها، فكما يجب بيان كذب ما نقل عنه في الأحاديث كأحاديث البخاري[1] يجب بيان كذب ما كذب عليه من الأحاديث الموضوعة التي يعلم أنها كذب، كما بين أهل العلم من حال من كان يكذب عليه من الرواة، الموضوعات إنما يعلم أنها موضوعة خواص أهل العلم بالأحاديث، وأما مثل ما في «تنقلات الأنوار» من الأحاديث ؛ فهو مما يعلمه من له أدنى علم بأحوال الرسول ومغازيه أنه كذب، وعلى ولاة الأمور عقوبة من يروي هٰذه أو يعين على ذٰلك بنوع من أنواع الإعانة، ولولي الأمر أن يحرقها، فقد حرق عثمان رضي الله عنه كتباً هٰذه أولى بالتحريق منها، والله أعلم»[2].

ثم سئل رحمه الله عن مجموعة أحاديث وحكايات تفصيلية واردة عند البكري الكذاب هٰذا، وأسهب[3] في بيان بطلانها، ومما يجدر بالذّكر أن منها قصة إبليس وإخباره النبي ﷺ وهو في المسجد مع جماعة من أصحابه، وسؤال النبي ﷺ له عن أمور كثيرة، والناس ينظرون إلى صورته عياناً،

(١) كذا في الأصل!!

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٨ / ٣٥١ - ٣٥٤).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٣٥٥ - ٣٧١)، وقد حذر من «تنقلات الأنوار» في «منهاج السنة النبوية» (٨ / ٩٢).

ويسمعون كلامه جهاراً، وقد انتشر هٰذا الخبر على أوراق مطبوعة في ديارنا انتشاراً واسعاً، وسئلتُ عنه مراراً، وكنت أفتي بما قال عنه شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٢٥٢): «حديث كذب مختلق ليس هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة، لا الصحاح ولا السنن ولا المسانيد، ومن علم أنه كذب على النبي ﷺ لم يحل له أن يرويه عنه».

٦٠ - **«إسلام أبي ذر»**.

قال الونشريسي رحمه الله تعالى:

«جرت عادة بعض فقهاء المواضع يُقرئون الناس كتباً في المساجد، ولا يحل لمسلم قراءتها ولا سماعها إلا منكراً، لأنها محض الباطل، منها كتاب يسمى «إسلام أبي ذر» في سفرين، كله زور وكذب»[1].

وكان لهٰذه القصص دور رئيس في توجيه الناس - وأثرت فيهم تأثيراً سيئاً -؛ إذ الناس قبل ظهور وسائل الإعلام الحديثة كانوا مولعين بهٰذه القصص الشعبية، وذٰلك لأن هٰذه القصص تحبك حبكاً فنياً جيداً في قوَّة تأثيرها بحيث تجعل القارئين والسامعين لها - لا سيما الأطفال والمراهقون - يندمجون اندماجاً عظيماً في حوادثها، وينفعلون مع بعض أشخاصها وأبطالها في مشاركة وجدانية قوية، قد يصل الحزن فيها إلى مستوى تذرف منه الدموع السخية، وقد يصل الغضب فيها إلى مستوى يحرِّض على المناصرة الوهمية في حركات غير واعية.

وربَّما تمثَّل قارىء القصة أو سامعها في نفسه بعض أشخاص القصة حتى كأنَّ الأحداث تجري معه نفسه، وقد يغفل عن واقعه تماماً، وينسى أنه يقرأ قصة من القصص الغابرة أو القصص المصنوعة وربما كانت قصة خرافية

(١) «المعيار المعرب» (٧ / ١١١).

تماماً لا تمثِّل أيَّ واقع، وكثيراً ما يعلم منذ بدء قراءته للقصة أو سماعه لها أنه يقرأ أو يسمع قصة وضعها كاتبها من نسج خياله.

ومن عجيب نوادر السامعين بالقصص التي تلقى عليهم ما كان يحدث في الأندية والمقاهي القديمة؛ إذ كان يجلس فيها بعض القصاصين ويلقون على مرتاديها للتسلية قصة عنترة الخرافية أو قصة الظاهر بيبرس الخرافية أو غيرهما من قصص البطولات وربما سمع مرتادو هٰذه الأندية والمقاهي القصة نفسها مرَّات عديدة.

وطريقة هٰؤلاء القصاصين أن يقرؤوا في كلٍّ ليلة مقطعاً من القصة ويقفوا في نهاية السهرة عند عقدة مثيرة من عقدها، ليكون ذٰلك مشوِّقاً لهم، حتى يحضروا في الليلة التالية ويتابعوا الاستماع إلى القصة.

وفي إحدى هٰذه المقاهي تحزَّب مرتادوها حزبين: حزب «عنترة» وحزب منافسه وخصمه «عمارة» في القصة المصنوعة التي يقرأها عليهم القصاص.

وذات ليلة وقف قارىء القصة عند عقدة أسر عنترة وتكبيله بالحبال والسلاسل، وكان أنصار «عمارة» قد أحضروا معهم مجموعة من الحبال والسلاسل؛ انتصاراً لعمارة ضد عنترة، الذي ينتظرون سقوطه أسيراً في مقطع تلك الليلة من الحكاية التي يعرفونها سابقاً، فلما وصل القصاص إلى حكاية أسر عنترة رمى أنصار عمارة الحبال والسلاسل بين يدي القصاص وصاحوا فرحين: «كتِّفه وكبِّله بالحديد»؛ فقصَّ القصَّاص حكاية أسره وتكبيله، ووقف عند هٰذه العقدة.

وغضب أنصار عنترة وحزنوا، مع علمهم بأنه سينتصر بعد ذٰلك ويفكُّ قيوده في مقطع الليلة التالية من القصة.

وانفض الجمع وذهب القصاص إلى داره واستغرق في نومه، لكنّ بعض أنصار عنترة لم يستطع النوم تلك الليلة من فرط حزنه، ولم يجد سبيلاً إلاّ أن يذهب إلى دار القصاص، ويوقظه من نومه، ويطلب منه برجاء شديد أن يقرأ له مقطع الليلة التالية، الذي يفكُّ فيه عنترة قيوده، وينتصر فيه على خصمه عمارة»[1].

وبناءً على هٰذا التعلّق من العامة ـ قديماً وحديثاً ـ بهذه الحكايات والقصص ولأسباب أُخرى[2] أفرز خيال هٰؤلاء القصاص قصصاً خيالية تمتد بين الأسطورة وبين ألف ليلة وليلة، وأنتج أيضاً بين هٰذا وذاك قصصاً تاريخية لأصلها وجود، ولكن زيد عليها، ونقص منها، بحيث تتناسب مع الغرض الذي وضعت من أجله، وهو الأسمار والتثقيف والوعظ والتبسيط.

وقد ذكر ابن النديم عشرات من هٰذه المؤلفات القصصية التاريخية التي كان يشترك أحياناً في تأليفها بعض المؤرخين المعروفين، أو كانت تنسب إلى المعروفين منهم كقصص الفتوح المنسوبة للواقدي، أو يضعها الوراقون والمصنفون بأسماء وهمية.

وقد ذكر ابن النديم قول محمد بن إسحاق: «كانت الأسمار والخرافات مرغوباً فيها ومشتهاة في أيام خلفاء بني العباس وسيما في أيام المقتدر (**٢٩٥ ـ ٣٢٠**)؛ فصنف الوراقون وكذبوا...»[3].

---

(١) «عزو في الصميم» (١٦١-١٦٢)، و«قاموس الصناعات الشامية»(**١١٣**).

(٢) انظر: كتاب «السير الشعبية» لفاروق خورشيد؛ فقد عالج فيه هٰذا الموضوع، وفي الكتاب تقرير وتحسين لهٰذه «القصص» و«الحكايات»، بل فيه نعي على (السلفيين) الذين يرفضونها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٣) «الفهرست» (ص ٣٠٨).

وهٰكـذا ظهـرت قصص عنتـرة، والنعمـان، والأميرة ذات الهمة من المؤلفات الكبرى الواسعة وقصص العشاق والحروب القبلية العربية وشيبان مع كسـرى أنـو شروان من المؤلفـات المحـدودة، وهي تحـوي من الجـو الاجتماعي لتلك العصور ما لا تحويه كتب التاريخ نفسها.

وإذا لم يكن الخاصة بالذين تفتنهم مثل هٰذه الأخيلة الشعبية؛ فقد كانت لهم بدورهم مؤلفـاتهم الخاصة للأسمار والمنادمة، ويلفت النظر أن يحاول الجهشياري خاصة (ت سنة ٣٣١هـ) من رجال البلاط تأليف كتاب للسمر يختار له ألف سمر من أسمار العرب والعجم والروم، كل جزء يقوم بذاته ليلة كاملة في خمسين ورقة، وقد كتب في ذٰلك (٤٨٠) ليلة أي (٤٨) ألف صفحـة وتـوفي قبل أن يكمل مشروعه[١] الذي ضاع من بعده، وكان العمود الفقري في هٰذه الأسمار هو التاريخ دون شك، ويمكن أن يدخل في هٰذا الباب نفسه ذٰلك القصص التاريخي الحر الذي كان يؤلف ويروى عن المتصـوفـة والـزهـاد وعن النـوادر، أو الأجوبة المسكتة، أو أخبار الغلمان والجـواري والنسـاء. . . إلخ، وما كتبه التنوخي مثلاً في كتبه: «الفرج بعد الشدّة»، و«المستجاد من فعلات الأجواد»، والكتابان مطبوعان، وما كتبه هو نفسه في المجلدات التي تزيد على العشرة والتي سماها «نشوار المحاضرة وأخبـار المـذاكرة»، وما كتبه ابن ظافر عن «بدائع البدائه»، وما كتبه غرس النعمة عن «الهفوات النادرة»، وما كتبه المقدسي عن «التوّابين»، وكتبه ابن الجوزي عن «عقلاء المجانين»، وعبد القاهر بن علوي المعري في «نزهة الناظر وروضة الخاطر»[٢]، وأبو العلاء محمد بن محمود النيسابوري في كتاب

---

(١) «الفهرست» (ص ٣٠٦).

(٢) انظر: «بغية الطلب» (مخطوط فيض الله رقم ١٤٠٤، ورقة ٢٥٠ وجه) لابن العديم.

«سر السرور»[1] وغيرها كثير، وكلها من حكايات التاريخ المرسلة التي تتحدث عن «تاريخ ما أهمله التاريخ» من حياة الناس العاديين أو الطبقات المترفة على السواء. . . ويدخل في هٰذا الباب بعض الكتب الجنسية أيضاً وكتب اللّهو والضحك، ومن ذٰلك:

ـ كتب أبي حسّان محمد بن حسان النملي، من أيام المتوكل، ومنها: كتاب «برجان وصاحب أخبار النساء والباه»، كتاب «البغاء»، وكتاب «السحاق»[2].

ـ كتب الكتنجي، ومنها: كتاب «جامع الحماقات وأصل الرقاعات»، كتاب «الملح والمحمقين»، كتاب «المخرقة»، كتاب «الصفاعنة». . .[3].

ـ كتب ابن الشاه أبي القاسم علي بن محمد الظاهري، وكان أديباً مفاكهاً في نهاية الظرف، وله: كتاب «أخبار الغلمان»، كتاب «أخبار النساء»، كتاب «عجائب البحر»[4].

ـ كتب جراب الدولة أحمد بن محمد بن علوجة السجزي، وكان طنبوريّاً من الظرفاء والمتطايبين ويلقب بالريح، وله: كتاب «النوادر والمضاحك في سائر الفنون والنوادر»، وقد سماه «ترويح الأرواح ومفتاح السرور والأفراح»، وهو كتاب كبير جعله فنوناً. . .[5].

ـ كتب أبي العبر الهاشمي محمد بن أحمد من نسل عبد الله بن

---

(١) المصدر نفسه (مخطوط أحمد الثالث، ج ٥ ورقة ٣١١ ظهر و٣١٣ ظهر).

(٢) «الفهرست» (ص ١٥٢).

(٣) المصدر نفسه (ص ١٥٣).

(٤) المصدر نفسه (ص ١٥٣).

(٥) «الفهرست» (ص ١٥٣).

العباس (المقتول سنة ٢٥٠)، ومنها: كتاب سماه «جامع الحماقات ومأوى الرقاعات»، كتاب «المنادمة وأخلاق الخلفاء والأمراء»[١].

ـ كتب الصيمري أبي العنبس محمد بن إسحاق البسري، وكان من أهل الفكاهة والمعرفة بالنجوم، وقد أدخله المتوكل في جملة ندمائه وظل من ندماء البلاط في أيام المعتمد، ومن كتبه: «نوادر القواد»، «نوادر الحوصي»، كتاب «الراحة ومنافع العبارة»، كتاب «الدولتين في تفضيل الخلافتين»، كتاب «الجوابات المسكتة»، كتاب «السحاقات والبعامير»، كتاب «مساوي العوام وأخبار السفلة الأغتام»، كتاب «أخبار أبي فرعون كندر بن جحدر»...[٢].

ـ كتب المنادكي الذي وضع كتاب «الهمج والرعاع وأخلاق العوام»، كتاب «نوادر الغلمان والخصيان»[٣].

ـ كتب الحكيمي أبي عبد الله محمد بن أحمد، وكان من الأخباريين، ومن كتبه: «حلية الأدباء» وهو كتاب أخبار، كتاب «الفكاهة والدعابة»...[٤].

ـ كتب أبي العيناء، أبي عبد الله محمد بن القاسم بن خلاد بن ياسر الهاشمي (المتوفى سنة ٢٨٣ / ٨٩٦) عن (٩٢) سنة، وهو بصري الأصل، ومن ندامى المتوكل كتب كتاباً في نوادره باسم «أخبار أبي العيناء»، روى فيه بعض القصص الحمقاء التي عاشها، وهو من أقدم من صنف في ذلك، وكان

(١) المصدر نفسه (ص ١٥٢).

(٢) المصدر نفسه (ص ١٥٢).

(٣) المصدر نفسه (ص ١٥٣).

(٤) المصدر نفسه (ص ١٥١).

كتابهُ أساساً لكتاب ابن الجوزي بعده بثلاثة قرون: كتاب الحمقى والمغفلين.

ـ كتب ابن خلاد الرامهرمزي أبي محمد الحسن بن عبد الرحمٰن القاضي، مثل كتاب «ربيع الغتيم في أخبار العشاق»، وكتاب «النوادر والشوارد»، وكتاب «أدب الموائد»(١).

ـ كتب عبيد الله بن أحمد بن أبي طاهر، ومنها: كتاب «المتظرفات والمتظرفين»(٢).

هٰذا إلى كتب بالعشرات ألفت في هٰذه المواضيع من مثل: كتاب «المأثور في ملح الخدور» لأبي القاسم الحسين بن علي المغربي الوزير الفاطمي(٣)، و«المجالسة وجواهر العلم» لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري (المتوفى سنة ٣١٠ / ٩٢٢)، وهو قصص ومقامات في (٤٧) باباً، ومخطوطهُ موجود في باريس ودمشق، وكتاب «هواتف الجنان(٤) وعجيب ما يحكى عن الكهان» لأبي بكر محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي السامري الذي قدم من دمشق سنة (٣٢٥)، وتوفي سنة (٣٢٧ / ٩٢٨)، والذي كتب أيضاً كتاب «اعتلال القلوب في أحاديث المحبة والمحبين»... ومنه مخطوطة في القاهرة(٥)، وكتاب «عقلاء المجانين» للحسن بن محمد بن الحسين النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٦ / ١١١٥)، وكان عالماً بالمغازي والقصص

---

(١) المصدر نفسه (ص ١٥٥).

(٢) «الفهرست» (ص ١٤٧).

(٣) «بغية الطلب» (مخطوط فيض الله ١٤٠٤، ورقة ٢٥٩ ظهر، ورقة ٩٤ وجه، ومخطوط أحمد الثالث، ج ٧ ورقة ٢٩٢ ظهر و٣٩٣ وجه).

(٤) وهو مطبوع، انظر كتابنا: «الإشارات» رقم (١١٠٥).

(٥) انظر: بروكلمان «الترجمة العربية» (٣ / ١٣٨).

والسير، وكتابه هٰذا نشر في دمشق سنة (١٩٢٤)[1].

هٰذا إلى كتب عديدة في الجو نفسه كتبت في القرون التالية، وتقع بين قصص السمر وبين التاريخ، ويمكن أن نسميها بكتب التاريخ الحر أو سمر الخاصة، ومن ذٰلك ما كتبه:

ـ غرس النعمة محمد بن هلال الصابىء (المتوفى سنة ٤٨٠)؛ فله بجانب كتاب «الهفوات النادرة» (المطبوع) كتاب «الربيع» الذي نجد مقتطفات منه لدى ابن العديم[2].

ـ الحظيري أبو المعالي سعد بن علي دلال الكتب (المتوفى سنة ٥٦٨)، وبين كتبه كتاب «لمح الملح»، وهو مخطوط موجود.

ـ البسطامي ضياء الدين أبو شجاع عمر بن محمد (سنة ٥٦٢)، وله: «لقطات العقول».

ـ الشيرازي أبو القاسم مسلم بن محمود (المتوفى أواخر القرن السادس)، وله «عجائب الأسفار وغرائب السير».

ـ الأزدي أبو منصور ظافر بن حسين (المتوفى سنة ٥٩٧)، وقد كتب «تاريخ الشجعان».

ـ جمال الدين محمد عوض المتوفى بعد سنة (٦٣٣)، وقد كتب «لباب الألباب» و «جوامع الحكايات» (وهما مطبوعان).

ولم تكن الكتب المتعلقة بالغناء والطرب بأقل من ذٰلك انتشاراً وإثارة

---

(١) المصدر السابق (٢ / ١٤٨ ـ ١٤٩).

(٢) ابن العديم «بغية الطلب» (مخطوط أحمد الثالث، ج ٢ ورقة ٦٢ ظهر وورقة ٢٠٣ ظهر، وج ٣ ورقة ٢٨٧ وجه، وج ٤ ورقة ٩٣ وجه...) إلخ.

للاهتمام، فإذا نحن وضعنا جانباً كتاب «الأغاني» ـ وهو تراث كامل في تاريخ هٰذا الفن، وغطى على المؤلفات الأخرى فيه ومحاها كما غطى «تاريخ الطبري» على مؤلفات من سبقه في التاريخ ـ؛ فإن المؤلفات في الغناء وتاريخه وفي الطرب والطنبوريين وفي الخمر والشراب كثير، ومن ذٰلك:

ـ كتب إسحاق بن إبراهيم الموصلي (١٥٠ ـ ٢٣٥)، وهو من رجال أيام ما بين الرشيد والواثق، ولٰكن تلك الكتب كانت ثروة الناس من بعد في بابها، كان راوية واسع الاطلاع، ترك ما يزيد على عشرة كتب في أخبار مشاهير المغنين (عزة الميلاء، ابن مسجح، حنين الحيري، الأبجر، الغريض، ابن سريج، ابن عائشة، ابن صاحب الوضوء، معبد... إلخ)، كما أن له كتب: «الاختيار من الأغاني» كتبه للواثق، كتاب «الشراب»، كتاب «الرقص والزفن»، كتاب «الندماء»، كتاب «المنادمات»، كتاب «قيان الحجاز»، كتاب «القيان»، كتاب «النوادر المتخيرة»، كتاب «الاختيار في النوادر»... وأما أهم كتبه؛ فهو كتاب «الأغاني»، وكان بين الأيدي في تلك الفترة كتابان ينسبان بهٰذا الاسم إلى إسحاق: واحد من تأليفه فيما يظهر يروي أخبار المغنين واحداً واحداً، وثانٍ يدعى بالأغاني الكبير، ويذكر ابن النديم أنه موضوع من قبل أحد الوراقين المسمى سندي بن علي، وكان يورق لإسحاق؛ فاتفق هو وشريك له على وضع الكتاب الذي أصبح يعرف بكتاب «الشركة» وكان في أحد عشر جزءاً[1].

ـ كتب أبي حشيشة محمد بن علي بن أمية الكاتب، وكان طنبورياً حاذق الصنعة وله كتاب في أخبار الطنبوريين[2].

---

(١) «الفهرست» (ص ١٤٠ ـ ١٤١).

(٢) «الفهرست» (ص ١٤٥).

ـ كتب جحظة أبي الحسن أحمد بن جعفر من نسل خالد بن برمك، وهو شاعر مغنّ طنبوري حسن الأدب، «وقد لقي العلماء والرواة وأخذ عنهم»، توفي سنة (٣٢٦) وله: كتاب «الطنبوريين»، كتاب «النديم»، كتاب «المشاهدات»، كتاب «ما شاهده من أمر المعتمد».

ـ كتب أبي أيوب المديني سليمان بن أيوب: من أهل المدينة من الظرفاء العارفين بأخبار المغنين، وله في ذلك ـ كما يقول ابن النديم عدة كتب منها: «أخبار عزة الميلاء»، كتاب «قيان الحجاز»، كتاب «قيان مكة»، كتاب «طبقات المغنين»، كتاب «المنادمين»، كتاب «أخبار ظرفاء المدينة»، كتاب «أخبار ابن عائشة»، كتاب «أخبار حنين الحيري»، كتاب «ابن سريج»، كتاب «الغريض»، كتاب «ابن مسجح»... [1].

ـ كتب السرخسي أبي الفرج أحمد بن الطيب، وهو أديب كثير الرواية وله من الكتب: كتاب «أدب الملوك»، وكتاب «الدلالة على أسرار الغناء» [2].

ـ كتب ابن خرداذبة أبي القاسم عبيد الله بن أحمد، كان يتولى البريد للخليفة المعتمد كما كان من ندمائه المختصين به، وله من الكتب: كتاب «الشراب»، كتاب «الندماء والجلساء»، كتاب «اللّهو والملاهي»، كتاب «أدب السماع»... [3].

ـ يحيى بن أبي منصور الموصلي، وكتبه كانت واسعة الانتشار في القرن الرابع، ومنها: كتاب «الأغاني» الذي عمله على الحروف الأبجدية،

---

(١) المصدر نفسه (ص ١٤٨).

(٢) المصدر نفسه (ص ١٤٩).

(٣) المصدر نفسه (١٤٩).

وكتاب «العود والملاهي» . . . [1].

ـ كتب ابن المرزبان أبي عبد الله محمد بن خلف، وكان حافظاً للأخبار والأشعار والملح، وقد كتب: كتاب «المتيمين المعصومين»، كتاب «الشراب»، ويحتوي على عدة كتب، كتاب «الروض»، كتاب «الجلساء والندماء»، كتاب «النساء والغزل»، كتاب «أخبار العرجي»، كتاب «ذم الحجاب»، كتاب «ذمّ الثقلاء»، كتاب «الهدايا» [2].

ـ كتب الكسروي علي بن مهدي، وكان أديباً حافظاً متصلاً بحاشية الخلفاء العباسيين في القرن الرابع، ومن كتبه: كتاب «الأعياد والنواريز»، كتاب «مراسلات الإخوان ومجايآت الخلان» [3].

ـ كتب ابن بسام علي بن محمد الشاعر وهو من الظرفاء الكتاب، وله من الكتب: كتاب «الزنجيين» وهم المعاقرون [4].

ـ كتب أبي إسحاق إبراهيم بن أبي عون المنجم، وكان من أهل الأدب وإن يكن ممخرق الدين، وقد ألف كتاب «الجوابات المسكتة»، وكتاب «بيت مال السرور» [5].

ـ كتب حماد بن إسحاق الموصلي، ومنها: كتاب «الأشربة»، وكتاب «أخبار الندامى» [6].

---

(١) المصدر نفسه (١٤٩).

(٢) المصدر نفسه (ص ١٤٥).

(٣) المصدر نفسه (١٥٠).

(٤) المصدر نفسه (ص ١٥٠).

(٥) المصدر نفسه (ص ١٤٧).

(٦) المصدر نفسه (ص ٢ ـ ١٤٣).

ـ كتب حمدون بن إسماعيل الكاتب، ومنها كتاب «الندماء والجلساء»[1].

ـ كتب يونس بن سليمان الكاتب المعروف بيونس المغني، وكانت له كتب مشهورة في الأغاني والمغنين، منها كتاب «القيان»[2].

ـ كتب ابن بانة عمرو بن محمد، وكان من ندماء المتوكل وقد توفي سنة (٢٧٨)، وله كتاب «مجرد الأغاني»[3].

ـ كتب النصبي حسن بن موسى، وقد ألف للمتوكل كتاب «الأغاني» على حروف المعجم، وذكر فيه أشياء لا يعرفها غيره، وذكر من أسماء المغنين والمغنيات في الجاهلية والإسلام كل طريف وغريب، وله كتاب «مجردات الأغاني» . . .[4].

ـ كتب أبي الحسن علي بن هارون وكان راوية للشعر أديباً ظريفاً نادم جماعة من الخلفاء إلى أن توفي سنة (٣٥٢) وعمره خمس وسبعون سنة، وله من الكتب كتاب «النوروز والمهرجان»، وكتاب ناقض به أبا الفرج الأصبهاني.

هٰذا إلى كتب قريض الجراحي المغني (المتوفى سنة ٣٢٤) في (صناعة الغناء وأخبار المغنين)، وكتب الجاحظ: «رسالة القيان»، «طبقات الندماء والمغنين عند الفرس والإسلام» (ضمن كتابه «التاج في أخلاق الملوك»)، وكتابه «طبقات المغنين» الذي طبع مع مجموعة رسائله، وكتاب

---

(١) المصدر نفسه (ص ١٤٤).

(٢) المصدر نفسه (ص ١٤٥).

(٣) المصدر نفسه (ص ١٤٥).

(٤) المصدر نفسه (ص ١٤٥).

«الـطنبـوريين والطنبوريات» لعلي بن الحسين بن علي بن كوجك العبسي الحلبي الذي نقل عنه ابن العديم[1]، وكتاب «شعار الندماء» لأبي الحسن محمد بن أحمد الأفريقي[2]، وكتاب «جامع الفنون وسلوة المحزون» في ذكر الغناء والمغنين لأبي الحسين بن الطحان[3]، من القرن الرابع، وكتاب أبي العباس أحمد بن أحمد بن علي بن بابه الكاشي (المتوفى سنة ٥١٠)، واسمه «رأس مال النديم» وهو مخطوط في مكتبة بتنة(الهند)(رقم ٢٢٤٧)، وكتاب ابن سرية الجويني أبي المظفر يوسف بن محمد الدمشقي (المتوفى سنة ٦٤٧ / ١٢٤٩) ، واسمه «تقويم النديم وعقبى النعيم المقيم» ، وهو مخطوط بدار الكتب في القاهرة[4].

وهناك صنفٌ من القراء ممن تأثَّر بالحضارة الغربية ، وأخذ يبحث عن كتب الإفرنج والغربيين حتى ولع بكتبهم ، وأعجب بها أيما إعجاب ، وافتتن هٰؤلاء بكتب المستشرقين وسيأتيك عنها حديث مطول إن شاء الله تعالى .

● ● ● ● ●

(١) ابن العديم «بغية الطالب» (مخطوط أحمد الثالث، ج ٨ ورقة ١٣٩ وجه).

(٢) المصدر نفسه (مخطوط ج ٨ ورقة ٥٩ وجه).

(٣) المصدر نفسه (مخطوط ج ٨ ورقة ١٩٤ ظهر، ج ٧ ورقة ٦٥ ظهر).

(٤) ما مضى من «التاريخ العربي والمؤرخون» (١ / ٢٩٨ ـ ٣٠٧).

مسرد عام فيه كتب حوت أخباراً لا يحل لأحد أن ينقل منها حرفاً حتى يتثبت ويسأل عنها أو يفحصها

تمهيد

هناك كثير من الكتب فيها أخبار وآثار على أنها حق وحقيقة، وانتشر كثير مما فيها بسبب طبعها وما حوته من (مشوّقات)، و(مرغبات) أو (مخوّفات)، و(ترهيبات)، وفيها واهيات وموضوعات، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٠ / ٦٧٩):

«الموجود في كتب الرقائق والتصوف من الآثار المنقولة؛ فيها الصحيح، وفيها الضعيف، وفيها الموضوع، وهٰذا الأمر متفق عليه بين جميع المسلمين، لا يتنازعون أن هٰذه الكتب فيها هٰذا وفيها هٰذا».

ومن أشهر هٰذه الكتب:

٦١ - «الروض الفائق في المواعظ والرقائق»[1]، لأبي مدين شعيب بن عبد الله بن سعد الحريفيش (ت ٨٠١هـ).

رتبه مؤلفه على ست وخمسين مجلساً، وطبع عدة مرات في مصر؛ منها في بولاق سنة (١٨٧٢م) في مجلدين، وعنها صور وانتشر، والأخبار التي فيه

---

(١) لا زلتُ أذكر شدَّة بحثي عن هٰذا الكتاب، عندما نظرتُ فيه - لأول مرة - وأنا فتى يافع في مسجد الوحدات الجنوبي وهو في يد بعض كبار السِّن - رحمه الله - آنذاك، وكم كان تألمي وحسرتي عند عدم عثوري عليه في المكتبات العامة في ذٰلك الوقت!! والحمد لله الذي بيَّن لي المنهج الحق، ومنَّ عليَّ سبحانه؛ فعلمتُ ما في هٰذا الكتاب وغيره من أكاذيب وبواطيل.

عن الجنة والنار وحور العين وغيرها غالبها كذب .

٦٢ ـ «روض الرياحين في حكايات الصالحين» ، لأبي السعادات عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ) .

ذكر فيه صاحبه منامات الصالحين، وضمّنه مخالفات ظاهرات وعبارات فيها غلو في الصالحين وفي أعيان المتصوِّفة المتأخرين ؛ ففيه ـ مثلاً ـ (ص ٢٢٩) جواز الدروشة والذكر المبتدع ، و(ص ١٧٦) أن الله باهى موسى وعيسى ـ عليهما السلام ـ بأبي حامد الغزالي ، و(ص ١٦٩) فيه تصريح بالكشف، وفيه (ص ٣٤ ـ ٣٥) مجالسة شيبان الراعي مع الشافعي وأحمد، وهو خبر كذب[1]، و(ص ٢٤٨) خبر كذب عن الخضر عليه السلام، وهٰكذا في سلسلة يطول ذكرها. وقد أفتى الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب بحرق هٰذا الكتاب ، وكان يسميه «روض الشياطين»[2] .

طبع عن دار الأنبار بتقديم عبد الرزاق السعدي في بغداد، سنة (١٩٨٩م)، في مجلد (٤٣١ صفحة)، وكان قد طبع قبل ذٰلك .

٦٣ ـ «تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين» .

٦٤ ـ «بستان العارفين» .

٦٥ ـ «دقائق الأخبار في بيان ذكر أهل الجنة وأحوال أهل النار» .

٦٦ ـ «قرة العيون ومفرح القلب المحزون» .

كلها لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (ت **٣٧٥هـ**) .

وهٰذه الكتب مطبوعة ، وهي مشتهرة بين العوام ، ويتداولونها بكثرة ، ولذا تحرص دور النشر على طبعها بأرخص الأثمان .

---

(١) وتفصيل ذٰلك في موطن آخر، وانظر: «مجموع الفتاوى» (١١ / ٥٨١) لابن تيمية .

(٢) انظر تفصيل ذلك في : «دعاوى المناوئين» (ص ٩٥، ٩٧) .

وهٰـذه الكتب مليئـة بالأحـاديث والأخبـار المـوضـوعة، وربما يذكر صاحبهـا فيهـا سنـده؛ فهي مفيدة لطالب العلم الـذي ينظر في الأسانيد، ويمحص عن حالة الرواة؛ فهي من مظانّ الحكم على كثير مما هو سائد بين العوام بالوضع أو الكذب أو الضعف، وإن راجت على صاحبها، ولذا وقع في عبـارة الإمام الذهبي تحذير ضمني منها؛ فقال في ترجمة صاحبها في «سير أعلام النبلاء» (١٦ / ٣٢٣): «وتروج عليه الأحاديث الموضوعة».

وقال في «تاريخ الإسلام» في ترجمته (حوادث ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ) (ص ٥٨٣): «وفي كتاب «تنبيه الغافلين»[١] موضوعات كثيرة». وقال أبو الفضل الغمـاري في «الحـاوي» (٣ / ٤): «وكتاب «تنبيه الغافلين» يشتمل على أحاديث ضعيفة وموضوعة؛ فلا ينبغي قراءته للعامة لا يعرفون صحيحه من موضوعه».

وقـد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن جمهور مصنفي السير والأخبار وقصص الأنبياء لا يميّز بين الصحيح والضعيف، والغث والسمين، وذكر من بينهم أبا الليث السمرقندي، وقال: «فهٰؤلاء لا يعرفون الصحيح من السقيم، ولا لهم خبرة بالنَّقلة، بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، ولا يميزون بينهما، لٰكن منهم من يروي الجميع ويجعل العهدة على الناقل»[٢].

٦٧ ـ «نوادر القليوبي» (وهو مطبوع).

٦٨ ـ «كرامات الأولياء» (وهو مطبوع).

---

(١) أحسن طبعاته طبعة عبد العزيز الوكيل، عن دار الشروق في جدة، سنة (١٩٧٩م)، في مجلدين. وانظر عنه: «كشف الظنون» (١ / ٤٨٧)، وكتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ٣٤٤).

(٢) «الرد على البكري» (١٥).

٦٩ ـ «تنوير القلوب» (وهو مطبوع).

وقد حذر من جل الكتب السابقة الشيخ السلفي محمد بن أحمد بن محمد بن عبد السلام الشقيري في كتابه «المحنة المحمديَّة في بيان العقائد السلفية» (ص ١٧١ ـ ١٧٢)؛ فقال تحت عنوان: «كتب لا يحل قراءتها» في مبحث سبب انتشار الحكايات والمنامات الفاسدة والخرافات الفاشية التي لم يعهد لها أصل في كلام السلف الصالحين، ولا في سنن سيد المرسلين؛ قال: «وإنما هي فاشية بين العوام والجهلاء والطغام من كتب المناقب ككتاب «الروض الفائق»، و«روض الرياحين في مناقب الصالحين»، و«نوادر القليوبي»، و«كرامات الأولياء»، و«نزهة المجالس»، و«تنوير القلوب»، و«تنبيه الغافلين»، وكذا كتب الشروح والحواشي الأزهرية، وأمثال هٰذه الكتب لا تحوى سوى ما يفسد عقائد العوام وبسطاء العقول، وقد كان الواجب على علمائنا أن ينبهوا عليها في الجرائد والمجلات وفي دروسهم ومؤلفاتهم؛ إذ هي السبب الأعظم في إفشاء تلك الخرافات بين العوام وفي عبادتهم لقبور الصلحاء؛ فكان الواجب إيقاف طبعها ومصادرة قراءتها دفعاً لضررها وتطاير شررها، ولٰكن علماءنا ماتوا والأحياء لم يرج منهم أمر ولا نهي؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون» انتهى.

٧٠ ـ «الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة»، لأبي حامد الغزالي (وهو مطبوع).

قال ابن حجر في «فتح الباري» (١١ / ٤٣٤):

«وقد أكثر في هٰذا الكتاب من إيراد أحاديث لا أصول لها؛ فلا يغترّ بشيء منها».

قلت: ومما فيه مما لا أصل له في السنة وهو متداول على لسان العامة

امتحان العبد، وهو في النزع يتمثل الشيطان له على صورة والديه وأمره بالكفر.

٧١ ـ «الكبائر المكذوب على الإمام الذهبي» (وهو مطبوع).

هٰذا الكتاب الشائع المنتشر مكذوب على الإمام الذهبي، وقد بيَّنتُ في (الكتب المنحولة) (رقم ٤١) أن للذهبي كتاباً بهٰذا العنوان، ولٰكنه لم يصدر إلا من قريب، وقد منَّ الله علي وعملتُ على تحقيقه ونشره.

وهٰـذا التحذير من الطبعة المتداولة الشعبية المليئة بالقصص والآثار والحكايات التي فيها تكلف، والوضع عليها ظاهر، بخلاف الكتاب الحقيقي للإمام الذهبي؛ فإنه لم يحو بين جنباته إلا الأحاديث المرفوعة الصحيحة أو الحسنة أو الضعيفة ضعفاً يسيراً، وقد تكلَّم عليها صاحبها على وفق منهجه وعادته، رحمه الله تعالى وأجزل مثوبته.

٧٢ ـ «وسيلة المتعبدين»، لعمر الملا الموصلي.

٧٣ ـ «الفردوس»، لشهريار الديلمي (وهو مطبوع).

فإنَّ هٰؤلاء ـ أي: الموصلي والدَّيلمي ـ فيما يذكرونه من الأكاذيب أمر كبير؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١ / ٢٦١).

وقال أيضاً: «كتاب «الفردوس» للديلمي فيه موضوعات كثيرة، أجمع أهل العلم على أنَّ مجرَّد كونه رواه لا يدلُّ على صحة الحديث»[(١)].

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٤ / ٣٨).

وانظر منه: (٤ / ٧٨)، و«الأجوبة الفاضلة» (ص ١١١ ـ ١١٢) للكنوي (ت ١٣٠٤هـ).

٧٤ ـ «الدِّيباج»، لأبي القاسم إسحاق بن إبراهيم الخُتَّلي (ت ٢٨٣هـ).

قال الذهبي في «السير» (١٣ / ٣٤٣): «فيه أشياء منكرة».

قلت: وصاحبه متكلم فيه؛ كما في «لسان الميزان» (١ / ٣٤٨).

٧٥ ـ «ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى»، للمحبّ الطَّبري (وهو مطبوع).

أشار السخاوي في خطبة كتاب له في مناقب أهل البيت إلى بعض خطأ على هٰذا الكتاب، بأنّ فيه كثيراً من الموضوع والمنكر، فضلاً عن الضعيف، ثم نقل عن شيخه الحافظ ابن حجر أنه قال في حق المحب الطبري: «إنه كثير الوهم في عزوه للحديث مع كونه لم يكن في زمنه مثله»، قاله ابن حجر الهيتمي في «الصواعق المحرقة» (٢٢٦).

٧٦ ـ «العروس»، لجعفر بن محمد بن محمد بن علي الحسيني أبي الفضل.

قال الدَّيلمي: «أسانيد كتاب «العروس» واهية لا يعتمد عليها، والأحاديث منكرة جدّاً»[١].

٧٧ ـ «العلويات»، لمحمد بن محمد بن الأشعث الكوفي.

قال السهمي: «سألت الدارقطني عنه؛ فقال: آية من آيات الله وضع ذٰلك الكتاب (يعني «العلويات»)»[٢].

قال ابن حجر: «وقد وقفتُ على بعض الكتاب المذكور، وسماه «السنن»، ورتبه على الأبواب كله بسندٍ واحد، وأورد الدارقطني في «غرائب

---

(١) «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٩٥) للسيوطي.

(٢) «لسان الميزان» (٥/٣٦٢)، والنص في «سؤالات السهمي للدارقطني» (٥٢).

مالك» من روايته . . . حديثاً، وقال: كـان ضعيفاً»[1].

٧٨ ـ «الديات»، خالد بن يزيد بن عبد الرحمٰن بن أبي مالك الدمشقي.

قال ابن أبي الحواري: «سمعتُ ابن معين يقول:

بالعـراق كتاب ينبغي أن يدفن؛ «تفسير الكلبي»[2] عن أبي صالح، وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن؛ «كتاب الديات» لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يَرْضَ أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة».

قال أحمـد بن أبي الحواري: «سمعتُ هٰذا الكتـاب عن خالد، ثم أعطيتُه للعطار فأعطى للناس فيه حوائج»[3].

٧٩ ـ «الأربعين في قضاء الحوائج»، لعبد الرحمٰن بن داود الواعظ.

صاحبـه ليس بثقـة، اتَّهمـه أبـو عبـد الله بن الأبـار، وكـان يلقب بـ(الـزُّرزور). قال الشيخ الضياء: رأيتُـه بالقـاهـرة على المنبر، ورأيتُ له «الأربعين في قضاء الحوائج» موضوعة قد ركَّب لها أسانيد من طرق البخاري وأبي داود وغيرهما[4].

٨٠ ـ «المسند»، لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي (ت ٤٤٦هـ).

قال فيه الذهبي: «حشاه بالأباطيل السَّمجة»[5].

---

(١) «لسان الميزان» (٥ / ٣٦٢)، وانظر: «الميزان» (٣ / ٢٨).

(٢) انظر عنه: «كتب منحولة» (رقم ١٢).

(٣) «ميزان الاعتدال» (١ / ٦٤٥).

وانظر: «السلسلة الضعيفة» التعليق على حديث (رقم ١٣٩).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢ / ٥٥٨)، و«لسان الميزان» (٣ / ٤١٣).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ١٥).

٨١ ـ «جـزء في البسملة»، لعثمـان بن حسن بن علي بن الجميل الكلبي السبتي (ت ٦٣٤هـ).

قال ابن حجر: «وقفت له على جزء في الجهر بالبسملة أنبأ فيه عن عدم معرفته بهٰذا الفن»[١].

٨٢ ـ «مثالب ابن أبي بشر»، للحسن بن علي بن إبراهيم أبو علي الأهوازي (ت ٤٤٦هـ).

قال الذهبي: «فيه أكاذيب»[٢].

وله أيضاً:

٨٣ ـ «البيان في شرح عقود أهل الإيمان»، لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي (ت ٤٤٦هـ).

قال فيه الذهبي: «وألف كتاباً طويلاً في الصفات، فيه كذب، ومما فيه حديث عَرَقِ الخيل، وتلك الفضائح؛ فسبَّه علماءُ الكلام وغيرهم»[٣].

وقال أيضاً: «صنَّف كتاباً في الصفات لو لم يجمعه؛ لكان خيراً له، فإنه أتى فيه بموضوعات وفضائح»[٤].

وقـال شيخ الإسـلام ابن تيمية: «أبـو علي الأهوازي له مصنَّف في الصفات، قد جمع فيه الغث والسمين»[٥].

---

(١) «لسان الميزان» (٤ / ١٣٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٨٩). وانظر: «الميزان» (١ / ٥١٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ١٥).

(٤) «ميزان الاعتدال» (١ / ٥١٢).

(٥) «تفسير سورة العلق» (٥٤ ـ ٣٥٣) ضمن «مجموعة تفسير شيخ الإسلام»، ط الهند.

وقد حذر العلماء منه قديماً؛ فقال ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) فيه:

«ومن وقف على كتابه الذي سماه كتاب «البيان في شرح عقود أهل الإيمان»، الذي صنفه في أحاديث الصفات، واطلع على ما فيه من الآفات، ورأى ما فيه من الأحاديث الموضوعة والروايات المستنكرة المدفوعة والأخبار الواهية الضعيفة والمعاني المتنافية السخيفة كحديث ركوب الجمل وعرق الخيل؛ قضى عليه في اعتقاده بالويل، وبعض هٰذا الكتاب موجود بدمشق بخط يده، فمن أراد الوقوف عليه فليقف ليتحقق سوء معتقده وما كان منطوياً عليه من سوء الاعتقاد»[1].

قلت: وأخذ أحمد بن يوسف الفهري اللَّبلي في «فهرسته»[2] (ص ٧٨ ـ ٧٩) على هٰذا الكتاب؛ فقال عن أبي علي الأهوازي: «بالغ في ذم أبي الحسن الأشعري وصاحبه، وأُغري لفرط جهله وسوء عقده في شتمهم، وتقوَّل عليهم في كتابه المسمَّى بـ «البيان» المشحون بالكذب والبهتان ما لم يقولوه، ونسب إليهم من المذاهب الفاسدة ما لم يذهبوا إليه ولا ذكروه، وقد تصدَّى لنقضه وردّه وإبداء عواره وكشف سره الإمام أبو القاسم بن عساكر بتصنيف جليل سماه «تبيين كذب المفتري» . . .».

ثم أخذ يتحامل عليه وعلى غيره بكلام أقذع فيه، والشاهد من ذكره هنا التنبيه على ما حواه هٰذا الكتاب من بواطيل الأحاديث، والله الموفّق.

٨٤ ـ كتب أبي عمر عثمان بن معبد بن عثمان (ت ٤٤٤هـ).

قال محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح القرطبي:

---

(١) «تبيين كذب المفتري» (٣٦٩).

(٢) المطبوعة عن دار الغرب، سنة (١٤٠٨هـ) بتحقيق ياسين عياش وعواد أبو زينة.

«وكنت بالأندلس قد قرأت أكثر كتب المقرىء الفاضل أبي عمر عثمان ابن معبد بن عثمان توفي سنة أربع وأربعين وأربع مئة؛ فمن تآليفه «كتاب السنن الواردة بالفتن وغوائلها والأزمنة وفسادها والساعة وأشراطها»، وهو مجلد مزج فيه الصحيح بالسقيم ولم يفرق فيه بين نسر وظليم، وأتى بالموضوع، وأعرض عما ثبت من الصحيح المسموع»[1].

٨٥ ـ تصانيف لعبيد الله بن أحمد بن خُرداذبة.

قال ابن حجر:

«وكان يأتي في تصانيفه بالغرائب حتى قال بعضهم في شيء نقله عنه: كذا زعم ابن خُرداذبة، وإنْ يك كاذباً؛ فعليه كذبه»[2].

قلت: وله تصانيف شحنها بما يعجب منه ويستغرب؛ مثل: «المسالك والممالك»، و«المختار من كتاب اللهو والملاهي»، وكلاهما مطبوع[3]، و«الندامى والجلساء»، و«الطبخ والشراب»؛ فينبغي أن يحذر طالب العلم مما حوته هٰذه الكتب، وأن يتثبت فيما ينقل عنها، والله المستعان، لا ربَّ سواه.

٨٦ ـ «الفوائد في الصّلات والعوائد»، للشرجي اليمني.

خلط صاحبه فيه؛ فجمع بعضاً من الصحيح والضعيف، وبقيَّته أكاذيب، وخرافات، وأباطيل، وترهات، وأضاليل، وتمويهات، أعاذنا الله

---

(١) «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» (٧١٧).

(٢) «لسان الميزان» (٤ / ٩٧).

(٣) انظر كتابنا: «الإشارات إلى أسماء الرسائل المودعة في بطون المجلدات والمجلات» (رقم ٩٤٨، ٩٠٩).

منها: المسلمين والمسلمات[1].

قلت: مؤلّفه الشرجي اليمني، وهو كتاب لا يعوّل عليه، ولا يلتفت من أراد السَّلامة إليه؛ فكم فيه من أضاليل وترهات وأباطيل؟[2].

٨٧ ـ «المجموعة المباركة».

قال الشيخ علي الطنطاوي: «يسألني كثيرون عن كتيب صغير ما أدري من أين يشترونه، اسمه «المجموعة المباركة»، وليس مباركاً ولا صحيحاً؛ لأنّ فيه أحاديث موضوعة، مكذوبة على رسول الله عليه الصّلاةُ والسلام؛ فلا يجوز لمسلم أن يصدقه ولا أنْ يقرأه، ولا أن يبيعه، وينبغي لمن قدر على إنكار هٰذا المنكر أن ينكره، وأن يمنع تداول هٰذا الكتاب، وأن يبيد النسخ الموجودة منه في الأسواق»[3].

قلت: هي من تآليف الرواس، المسمى ـ والعياذ بالله ـ بقطب الغوث!!

وصف فيها مؤلّفات أحد شيوخه؛ فقال:

«ومؤلفاته المباركة النافعة، ونظمه النادر المثيل الذي كاد أن يكون قرآناً أو أحاديث نبوية»!!

٨٨ ـ «الدُّرر الحسان في البعث ونعيم الجنان»، المنسوب لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).

كتاب مطبوع، وهو طافح بالأخبار التَّالفة، وبالقصص الواهية،

(١) «السنن والمبتدعات» (ص ٢١٩).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٤٢).

(٣) «فتاوى علي الطنطاوي» (ص ٢٨٧).

والأحـاديث الموضوعة، وهو مطبوع طبعة شعبية مستقلّة سنة (١٤٠٤هـ)، ملأت السهل والواد، وتداولها العباد، وانتشرت بينهم أشياء فيها فساد، وهو مطبوع أيضاً بذيل كتاب:

٨٩ - «دقائق الأخبار في ذكر الجنة والنار»، لعبد الرحيم بن أحمد القاضي.

وهـو كسالفه، يقمش مؤلّفه الأخبار التي تشده وتشد القارىء بغض النظر عن درجتها من حيث الصحة أو الضعف أو الوضع، وإنْ كان غلب عليها الأمر الأخير، ولذا لا بد للقارىء أن يكون على حذرٍ منها كبير، والله الهادي.

ومثلها:

٩٠ - «الجواهر في عقوبة أهل الكبائر»، للميلباري.

فإنه أيضاً مليء بالأحاديث والقصص التي لا سند لها ولا أزمّة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٩١ - «من وصايا الرسول ﷺ»، لطه عفيفي.

قال الأخ الفـاضـل محمـد عمـرو عبـد اللطيف بعد أن بيَّن ضعف حديث: «الدنيا دار من لا دار له، ومال من لا مال له، ولها يجمع من لا عقل له»، وهو في كتاب العفيفي (ص ٦٤١): «ومثل هٰذا في وصاياه كثير مع أنه حشاه بالمناكير والواهيات التي لا يحل ذكرها في الكتب إلا على سبيل القدح فيها، بل الوصايا نفسها تسع منها - في الجزء الأول وحده - لا يصح، ما بين ضعيف ومنكـر وواهٍ، هدانـا الله وإياه لتحـري الحق والصواب، وتحاشي الوقوع في الكذب على سيد الأنبياء صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعامله الله تعـالى بمـا يستحق؛ إذ رمى أهـل السنة والجماعة الذين يصفون رب العالمين بما وصف به نفسه ووصفه به نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بقلة

الأدب! إذ قال على الملأ عقب خطبة جمعة بالمعادي ما معناه: «يقولون: إن الله في السماء، انظروا إلى قلة الأدب!»؛ فالله بيننا وبينك يا طه، **﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون . إلا من أتى الله بقلب سليم﴾**»[1].

والكتاب مطبوع مشهور متداول ولا سيما بين الخطباء والوعاظ.

٩٢ - «الدعاء المستجاب»، لأحمد عبد الجواد.

حذر الشيخ أشرف عبد المقصود من هٰذا الكتاب؛ فقال:

«كتاب من كتب الأذكار والأدعية المشهورة والمنتشرة في أيدي الناس، لِذا لَزِمَ التَّنبيه والتَّنْزيه على ما فِيهِ من مُخالفات وأخطاء، والتي منها:

(١) كثرة الأحاديث الضعيفة والموضوعة والتي لم تثبت عن النبي ﷺ:

مثل حديث: «من قرأ (حم الدخان) في ليلة؛ أصبح يستغفر له سبعون ألف ملك» (ص ٣١) موضوع كما في «ضعيف الجامع» (٥٧٧٨).

وحديث: «من صلَّى عليَّ عند قبري سمعته، ومن صلَّى عليَّ نائياً وكِّل بها ملك يُبلغني وكُفِيَ أمر دنياه وآخرته وكنت له شهيداً أو شفيعاً» (ص ٤٠)، موضوع كما في «السلسلة الضعيفة» (ص ٢٠٣).

وغير ذٰلك كثيراً... والذي أوقع المؤلف في هٰذه الأخطاء هو ما بنى عليه كتابه حيث ذكر في مقدمته (ص ٥) أنه ينقل الأحاديث من «الجامع الصغير» وزياداته، وذكر المؤلف عن السُّيوطي أنه صان كتابه عما تفرد به وضاع وكذاب؛ فمنتقض بما بَيَّنه النُّقاد وأهل التَّحقيق أنه لم يَصُنْهُ عَمَّا زعم، بل شحنه بمئات الأحاديث الضَّعيفة بل والموضوعة، وبيَّن المناوي كثيراً من ذٰلك في مواضعه، وكذا الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» وزياداته، وكذا

---

(١) «تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع» (ص ٨١).

الغماري في «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير»، وممَّا يدُلُّ على تساهل السُّيوطي وأنه كان يهتم بالجمع والنقل أكثر من التحقيق والنقد؛ أن قسماً كبيراً من هٰذه الأحاديث الواهية قد حكم هو نفسه عليها بالوضع في غير «الجامع الصغير» مثل كتابه «ذيل الأحاديث الموضوعة»، وقسماً آخر منها تابع هو ابن الجوزي على حكمه عليها بالوضع في «اللآلىء المصنوعة» وغيرها، والأمثلة على ذٰلك كثيرة، وراجع «السلسلة الضعيفة» للألباني على سبيل المثال (رقم ١٨، ١٩، ٥٤، ٨٩، ١٠٩، ٢٧٠، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩٦، ٤١٧، ٤٧١، . . .) إلخ.

وهٰذا لا يمنع أن في الكتاب طرفاً من الأحاديث الثابتة، ولٰكن هٰذا لا يجعلنا نغتر؛ فالواهي فيه كثير كما أشرنا»[١].

وقد حذرت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء من الأحاديث الموضوعة في هٰذا الكتاب؛ فقالت:

«لا يعتمد على هٰذا الكتاب لكثرة ما فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة».

قلت: ومن ذٰلك ما ذكره (ص ١٠٩ وما بعدها) من دعاء حفظ القرآن، والأوراد التي تقال في كل يوم؛ فهٰذا مما لم يثبت فيه حديث؛ فتنبه ولا تكن من الغافلين.

والكتاب مطبوع في عشرات الطبعات، وهو متداول بين العوام، ولا سيما بين النساء[٢]، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) «مجلة التوحيد المصرية»، السنة الحادي والعشرون، العدد التاسع، رمضان، سنة (١٤١٣هـ)، (ص ٣٢).

(٢) وانظر تعليقنا في الهامش على الكتاب الآتي.

٩٣ - «مفاتيح الفرج لترويح القلوب وتفريج الكروب».

هٰذا الكتاب جمعه مؤلفه من مجموعة من كتب الأوراد الصوفية التي تحتوي على أباطيل وأكاذيب وخرافات.

ففيه صلوات مبتدعة مثل: صلاة الحاجة لألف حاجة، وصلاة دواء الشدة، وصلاة الضائع والآبق، وصلاة جلال، وصلاة الفاتح، وصلاة الحبيب المحبوب، والصلاة التفريجية، والصلاة المنجية... [1] إلخ.

وفيه توسلات مبتدعة مثل: توسله بالنبي ﷺ، وبالأنبياء، وبأهل البيت، وبالسيدة زينب.

وفيه أوراد مخترعة، وتخصيص سور معينة بعدد معين بالشفاء، وأنها منجيات بدون دليل شرعي.

وفيه الشيء الكثير من الأحاديث الموضوعة والمكذوبة على رسول الله ﷺ، والتي لا تصح نسبتها إليه مثل حديث: «لما أذنب آدم الذنب الذي أذنبه رفع رأسه إلى العرش، فقال: أسألك بحق محمد إلا غفرت لي» موضوع كما قال الذهبي وغيره.

وفيه ادعاءات مزعومة بأن جامع كذا وقبر كذا يستجاب عنده الدعاء، مثل زعمه بأن جامع عمرو بن العاص بالقاهرة من الأماكن التي يستجاب فيها الدعاء، وكذا قبر الإمام أحمد الدردير بالقاهرة، وقبر السيدة زينب... [2].

---

(١) انظر وضع هٰذه الصلوات وغيرها - وقد حواها الكتاب السابق «الدعاء المستجاب» - أيضاً في: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١١ / ٥٧٩)، وآخر كتابنا: «القول المبين في أخطاء المصلين».

(٢) «مجلة التوحيد»، السنة الحادية والعشرون، العدد (٣)، (ص ٢٩)، و «كتب تحت المجهر» (الجزء الثاني، ص ٨ - ٩).

٩٤ ـ «التحفة المرضية».

حذر منه صاحب «السنن والمبتدعات»؛ فقال (ص ٩٠):

«وقصة اليتيم التي تقرأ على المنابر أيام الأعياد، وفيها: وجده (ﷺ) يبكي يوم العيد؛ فقال له: «أيها الصبي! مالك تبكي؟». فقال له: دعني فإن أبي مات في الغزو مع رسول الله وليس لي طعام ولا شراب. فأخذ بيده وقال: «أما ترضى أن أكون لك أباً وعائشة أمّاً» إلخ، وقد فتشت عليها كثيراً في الكتب؛ فلم أجدها إلا في كتاب «التحفة المرضية»، وهو قد حوى من الخرافات والأكاذيب والترهات شيئاً كثيراً».

●●●●●

مسرد عام فيه كتب لأئمةٍ ثقات وعلماء أخيار حوت أخباراً لا بد من الفحص عنها قبل النقل منها

٩٥ ـ «حلية الأولياء»، للحافظ أبي نعيم الأصفهاني.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «قد روى أبو نعيم في أول «الحلية» في فضائل الصحابة وفي كتاب «مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي» أحاديث: بعضُها صحيحة، وبعضها ضعيفة بل منكرة، وكان رجلاً عالماً بالحديث، لكن هو وأمثاله يروون ما في الباب لأنْ يُعرف أنه قد رُوي كالمفسِّر الذي ينقلُ أقوالَ الناس في التفسير، والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه، والمصنّف الذي يذكر حجج الناس ليذكر ما ذكروه، وإن كان كثير من ذلك لا يعتقد صحَّته، بل يعتقد ضعفه؛ لأنه يقول: إنما نقلتُ ما ذكر غيري؛ فالعهدة على القائل لا على الناقل»[1] انتهى.

وقال في موضع آخر: «إن أبا نعيم روى كثيراً من الأحاديث التي هي ضعيفة بل موضوعة باتفاق علماء الأحاديث وأهل السنة والشيعة، وهو وإن كان حافظاً ثقة كثير الحديث واسع الرواية؛ لكن روى كما هو عادة المحدثين يروون ما في الباب لأجل المعرفة بذلك، وإنْ كان لا يحتج من ذلك إلا ببعضه»[2] انتهى.

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٤ / ١١).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٤ / ١٥)، وقد تكرر الكلام من ابن تيمية في هذا الكتاب عن أبي نعيم ومؤلَّفاته في المواطن (٤ / ١٠، ١٥، ١٨، ٣٨، ٤٢، ٤٦، ٥٣، ١٩٤).

وقال أيضاً:

«وأبو نعيم يروي في «الحلية» في فضائل الصحابة وفي «الزهد» أحاديث غرائب يعلم أنها موضوعة»[1].

وقال الذهبي فى ترجمة الإمام أحمد بن حنبل في «السير» ما نصه: «وقد ساق صاحب «الحلية» من الخرافات السَّمجة هنا ما يُسْتَحْيى من ذكره»[2].

وقال في ترجمته في «السير» (١٧ / ٤٦١): «ما أعلم له ذنباً ـ والله يعفو عنه ـ أعظم من روايته للأحاديث الموضوعة في تواليفه، ثم يسكت عن توهينها».

وقد قدح ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» في هٰذا الكتاب من أكثر من وجه، سيأتي الكلام عليها ـ إن شاء الله تعالى ـ في المجموعة الثانية (كتب الصوفية)، والذي يهمّنا هنا التنبيه على حال الأخبار التي في هٰذا الكتاب، وقد ظفرتُ بكلمة لصاحب «السنن والمبتدعات» (ص ٢٤٣) يقول فيها: «فيها طامات ورزايا وأباطيل وأكاذيب»!!

قلت: وللدكتور محمد لطفي الصباغ دراسة جيّدة عن هٰذا الكتاب،

---

(١) «الردّ على البكري» (١٩).

(٢) «السير» (١١ / ٢٥٥)، ومما فيه في (ترجمة حيوة بن شريح) (٦ / ٤٠٥) فائدة نافعة عن هٰذا الكتاب؛ قال: «وسائر المصريين الصلحاء لم يوردهم صاحب «الحلية» ولا عرفهم».

وانظر ـ غير مأمور ـ تقديمنا لجزء أبي نعيم: «جزء فيه طرق حديث: إن لله تسعة وتسعين اسماً» (ص ٤٩).

وهي مطبوعة.

وقد تحسب بعض الباحثين المعاصرين من شرٍّ بالغٍ وقع في هٰذا الكتاب؛ فقال:

«ولست أدري؛ هل أكون مصيباً أو مخطئاً إذا قلت بوجوب إعادة النظر بمثل أبي نعيم الأصفهاني و«حليته»، وذٰلك بدراسةٍ دقيقة من قبل أكثر من عالم حديث شريطة أن يكونوا كلهم على معرفة كاملة واضحة بالكشف والرؤى الكشفية، وكيف يمكن أن يذهب المكاشف إلى مسجد مثلاً؛ فيرى فيه شيخاً معيناً وتلاميذ يطلبون العلم عليه فيجلس معهم ويكتب ما يمليه الشيخ ثم يعود إلى بيته وفي كراسته علوم جديدة بينما كان ذٰلك المسجد في حقيقة الأمر خالياً إلا من هٰذا المكاشف الذي رأى الشيخ وتلامذته بوهم كشفه، وسيقسم هٰذا المكاشف اليمين تلو اليمين أن ما كتبه كان سماعاً من الشيخ المعين بحضور تلاميذه أو بدون حضورهم (حسب الكشف)»[1].

قلت: وهٰذا كلام فيه غلوّ، ولا أحسبه إلا بعيداً كل البعد عن أمثال هٰذا الحافظ، والله أعلم.

٩٦ ـ مؤلفات أبي القاسم عبد الرحمٰن ابن الحافظ الكبير أبي عبد الله محمد ابن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي الأصبهاني (ت ٤٧٠هـ).

قال الذهبي: «أطلق عبارات بدَّعه بعضهم بها، الله يسامحه، وكان زَعِراً على من خالفه، فيه خارجية، وله محاسن، وهو في تواليفه حاطب ليل، يروي الغث والسمين، وينظم رديء الخرز مع الدر الثمين»[2].

---

(١) «الكشف عن حقائق الصوفية» (ص ٨٣٠ ـ ٨٣١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٣٥٤).

وقد وقع نحو من هٰذا في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ؛ فقال :

«وكذٰلك ما يجمعه عبد الرحمٰن بن منده ـ مع أنه أكثر الناس حديثاً ـ ، لٰكن يروي شيئاً كثيراً من الأحاديث الضعيفة ، ولا يميز بين الصحيح والضعيف ، وربما جمع باباً وكلُّ أحاديثه ضعيفة ؛ كأحاديث أكل الطين وغيرها ، وهو يروي عن أبي علي الأهوازي[1] ، وقد وقع ما رواه من الغرائب الموضوعة إلى حسن بن عدي ؛ فبنى على ذٰلك عقائد باطلة»[2] .

٩٧ ـ كتب ابن الجوزي الوعظية .

أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الردّ على البكري»[3] أن غير واحد من العلماء يروون في كتبهم أحاديث غرائب يُعلم أنها موضوعة ، وذكر من بينهم ابن الجوزي .

وعلى الرغم من أن ابن الجوزي قد ألَّف كتاب «الموضوعات» ليتجنّبها القصاص والوعاظ ؛ فهو مع ذٰلك قد شحن كتبه الوعظية بالأحاديث الموضوعة ، والقصص الباطلة ، والأخبار التالفة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

قال السخاوي : «وقد أكثر ابنُ الجوزي في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشِبْهِهِ»[4] .

---

(١) انظر عنه : (الأرقام ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣) .

(٢) «تفسير سورة العلق» (ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤) ضمن «مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية» ، ط الهند .

(٣) (ص ١٩) .

(٤) «شرح الألفية»(ص ١٠٧) ، وكذا قال ابن الأثير في «الكامل» (١٠/٢٢٨) .

قلت: ومن هٰذه الكتب التي ينبغي أن يحذر طالب العلم ما فيها من أحاديث وأخبار وقصص:

ـ «المدهش»، و«ذم الهوى»، و«رؤوس القوارير»، و«التبصرة»[١]، و«المواعظ والمجالس»، و«المقلق»، و«بستان الواعظين ورياض السامعين»، و«الحدائق»، و«ياقوتة المواعظ والموعظة»، و«تنبيه النائم الغمر على حفظ مواسم العمر»، وكلها مطبوعة وغيرها كثير ما زال مخطوطاً[٢].

٩٨ ـ «الفاروق في الصِّفات»، للإمام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي (المتوفى سنة ٤٨١هـ).

صاحبه إمام، قدوة، حافظ كبير، بالغ في الاتّباع فأجاد، لا سيما في الأسماء والصفات، وخصوصاً في كتابه هٰذا؛ فإنه جمع فيه وحوى، ونصر مذهب السَّلف الصالح؛ فجزاه الله خيراً، والتحذير هنا من أجل ما أورد في هٰذا الكتاب من الأحاديث الباطلة، وإلا؛ فقد عُرض صاحبنا على السيف خمس مرات، لا يقال له: ارْجِعْ عن مذهبك، وإنما يقال له: اسكت عمن خالفك، فيقول: لا أسْكُتُ.

قال الذهبي: «كان المصنّف طَوْداً راسياً في السنّة لا يتزلزلُ ولا يلين، لولا ما كدَّر كتابه «الفاروق في الصفات» بذكر أحاديث باطلةٍ يجب بيانُها وهتكُها، واللهُ يغفر له بحُسْنِ مقْصدِهِ»[٣].

---

(١) طبع مختصر «قرن العيون المبصرة بتلخيص كتاب التذكرة» لأبي بكر الإحسائي.

(٢) انظر: «مؤلفات ابن الجوزي» للعلوجي، واستدراك ناجية عبد الله إبراهيم عليه في كتاب «قراءة في مؤلفات ابن الجوزي»، مطبوع عن المكتبة العالمية ببغداد، سنة (١٩٨٧م).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٥٠٩)، وفيه أيضاً: «قلت: غالب ما رواه في كتاب «الفاروق» صحاح وحسان».

وإلا؛ فقد مدح الإمام ابن القيم هٰذا الكتاب بقوله:

«استوعب فيه أحاديث الصفات وآثارها، ولم يسبق إلى مثله»[1].

٩٩ - «الشِّفا»، للقاضي عياض اليحصبي، المتوفى سنة (٥٠٤هـ).

قال الذهبي في ترجمة القاضي عياض:

«قلت: تواليفُهُ نفيسةٌ، وأجلُّها وأشرفُها كتاب «الشِّفا»، لولا ما قد حشاهُ بالأحاديث المفتعلة، عَمَل إمامٍ لا نَقْدَ له في فنِّ الحديث ولا ذوق، واللهُ يثيبه على حُسْن قصده، وينفعُ بـ «شفائِهِ»، وقد فَعَلَ، وكذا فيه من التأويلات البعيدةِ ألوان، ونبيُّنا صلوات الله عليه وسلامه غنيٌّ بمدْحَةِ التنزيلِ عن الأحاديث، وبما تواتر من الأخبار عن الآحاد، وبالآحاد النَّظيفةِ الأسانيد عن الواهيات؛ فلماذا يا قوم نتشبَّعُ بالموضوعات؟! فيتطرَّقُ إلينا مقالُ ذوي الغِلّ والحسد، ولكن مَنْ لا يعلم معذورٌ؛ فعليك يا أخي بكتاب «دلائل النبوَّة» للبيهقي[2]، فإنه شفاءٌ لما في الصدور وهدىً ونُور»[3].

قلت: ويظهر لك صحة ما قاله الذهبي عند النظر في تخريج السيوطي لهٰذا الكتاب، وهو «مناهل الصَّفا في تخريج أحاديث الشِّفا»، وقد أورد «مؤلفه - رحمه الله - تحت تأثير عاطفته الجياشة بعض الأحاديث الضعيفة، ونقل بعض الأقوال الواهية في التفسير ليستدل بها»[4]، وقد بيَّنتُ شيئاً من ذٰلك في كتابي «من قصص الماضيين» (ص ٤٢٩)، وقد قام الأستاذ أحمد جمال العمري بدراسة هٰذا الكتاب، ونبه على أشياء وقعت للقاضي فيه في كتابه

---

(١) «مدارج السالكين» (١ / ٢٦٣).

(٢) وهو أيضاً كسابقه فيه أحاديث واهية، وعذرُه فيها أنه ساقها بأسانيدها.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٠ / ٢١٦).

(٤) «مصادر السنة النبوية وتقويمها» (١٠٤).

المطبوع بعنوان «السيرة النبوية في مفهوم القاضي عياض»[1].

١٠٠ ـ «التاج الجامع للأصول»، للشيخ منصور علي ناصف.

قال شيخنا الألباني: «إنَّ كتاب «التاج» هٰذا مليء جدّاً بالأخطاء العلمية، وقد كنت نقدت الجزء الأول منه منذ أكثر من عشر سنين من تأليف هٰذا الكتاب ومسودته موجودة عندي، ولو تسنى لنا نشره لفعلنا نُصحاً للأمة»[2].

قلت: والكتاب مطبوع في خمسة مجلدات، وهو مشهور متداول.

●●●●●

---

(١) انظر منه ـ على سبيل المثال ـ: (ص ٥٣٥ وما بعدها).

(٢) «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (ص ١٥٠).

وانظر: «السلسلة الضعيفة» التعليق على حديث (رقم ١٨٣).

كتب منحولة

(١ - ٥٠)



تمهيد

هٰذا هو الجزء الأول من «كتب منحولة» أدرجتُهُ في سلسلة «كتب حذّر العلماء منها»، ذٰلك أن فيها كثيراً من الشرور التي يحتاج طلبة العلم (ولا سيما المبتدئين منهم) أن يحذروا منها؛ فكم من عقيدة فاسدة، وأحاديث باطلة، وأخبار ملفقة، ومعلومات مزوّرة قد حوتها هذه الكتب؟! وكم من شبهة وتهمة دارت وحوّمت حول بعض الأفاضل والكبراء من الصحابة والعلماء بسبب هذه النسبة الجائرة الشّوهاء؟!

ولا يخفى إن شاء الله تعالى على طلبة العلم أن هنالك كتباً كثيرة قد كُذبت على أصحابها، ونُسبت لهم زوراً وبهتاناً وهم منها برآء، ذٰلك ليروِّج الكذّابون بضاعتهم وباطلهم، ويتمكنوا من الدّس الرخيص، وإلصاق الترهات بهذا الدين، ولٰكن؛ يأبى الله سبحانه إلا أن يفضح هٰؤلاء ويكشف سوآتهم من خلال ما قعّدهُ أهل العلم وأصّلوه بقولهم «الأسانيد أنساب الكتب»[1]، وما ذكروه وفصّلوه من كلامهم على مناهج العلماء ومؤلّفاتهم.

فالكتاب الذي لا سند له ولا ذكر له في كتب التراجم، أو في دور المخطوطات[2]، أو لم يشتهر[3] عن صاحبه من خلال تداول أصحابه وتلاميذه

(١) «فتح الباري» (١ / ٥).

(٢) بوجود السند الصحيح المتصل إلى مؤلّفه على المخطوط مع معرفة ناسخه والتأكّد من خطه وعدم قيام الحجة على براءة المعزو إليه الكتاب.

(٣) وينظر؛ هل تكفي شهرة الكتاب عن الإسناد الصحيح له؟ والصواب التفصيل.

له، أو نقل من بعده منه؛ غير صحيح النسبة، فبهٰذه الأشياء يتميز الأصيل من الدّخيل، وينتفي المدخول والمنحول.

وقد جمعتُ في هذا الجزء (وهو الجزء الأول من «الكتب المنحولة») أسماء خمسين مؤلَّفاً جميعها منحولة ومدخولة على مؤلِّفيها، واخترتُها من مشاهير الكتب، وكثير منها مطبوع، وهي متفاوتة في زمن انتحالها وكذبها على أصحابها؛ فمنها القديم، بل منها ما هو مكذوب على الله ربّ العالمين[1]، وعلى رسوله ﷺ الأمين[2]، وعلى صحابته الميامين[3]، ومن بعدهم من التابعين، وغيرهم من العلماء المشهورين. وختمتُه ببيان الوصايا وما يوزَّع في الناس بين الفينة والفينة من أشياء باطلة مكذوبة ومنحولة على لسان الرسول ﷺ، أو على لسان غيره على هيئة نشرات تتلقاها الأيدي وتطيرها.

ومما يلفت النظر إليه وجدير بالتسجيل والذكر؛ أنَّ الباطل والشّر ينتشر انتشاراً واسعاً؛ فسرعان ما تنتقل البدع والأكاذيب (سواء في الكتب أو النشرات) من بلدٍ إلى بلد، ومن مدينة إلى مدينة، ومن جيل إلى جيل، بيد أن الحق؛ إذ لم يوجد له أنصار تدافع عنه ودعاة تقوم بنشره يبقى حبيساً في الكتب أو في الصدور، ولا أدلّ على ذٰلكم من تلكم «الوصية المكذوبة» على لسان خادم الحجرة النبويّة «الشيخ أحمد»؛ فهي منتشرة انتشار النار في الهشيم في غير بلدٍ، وهذا الانتشار ممتد مما يزيد على نصف قرن من الزمان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) كما تراه برقم (١)، وإمامهم في هٰذا النوع من الكذب والصنيع؛ الشيطان الرجيم.

(٢) كما تراه برقم (٢، ٣، ٥)، وإمام هٰذا من النوع الكذب والصنيع؛ أهل الأديان الباطلة.

(٣) كما تراه برقم (٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥)، وإمام هٰذا النوع من الكذب والصنيع؛ أهل الأهواء والبدع.

وتفسير هٰذه الظَّاهرة ما ثبت عن حذيفة رضي الله عنه؛ أنه قال: «الباطل خفيف وبيء، والحق ثقيل مريء».

وحريٌّ بنا أن نشير في هٰذا المقام إلى أربعة أُمور:

الأول: أننا اعتمدنا واتّكأنا في بيان هٰذه المؤلَّفات المنحولة على كلامٍ لعلماء ثقات، مزكين أثبات، مشهود لهم بالفضل والإنصاف، ووثّقنا النقولات من مصنَّفاتهم، وما استطعنا الوقوف على ذلك إلا بالبحث وكثرة النظر والمتابعة في بطون المراجع القديمة، وربما تجاوزنا ذٰلك ضرورةً إلى كلام لعلماء معاصرين، نحسبهم على خير ودين إن شاء الله رب العالمين.

الثاني: يقع الانتحال في بعض الأحايين عن قصد وعمد، وفي أحايين أُخرى من خطأ نسَّاخ المخطوطات وتصحيفاتهم، أو من عبث الورَّاقين والطابعين، أو من تشابه يقع في أسماء المصنِّفين والمؤلِّفين، وفي جزئنا هٰذا من هٰذين النَّوعَيْن والصِّنْفَيْن.

الثالث: المؤلَّفات المنحولة كثيرة، والكذب في هذا الباب واسع عريض، يصعب حصرُه ولا يمكن عدُّه؛ فهو من الكثرة بمكان بحيث لا يسنح على البال ولا يخطر في الخيال، وهو على ألوان وأشكال.

الرابع: ألَّف الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله مصنفاً ما زال مخطوطاً[1] في المصنَّفات المنحولة، وأسماه بـ «معجم المؤلَّفات المنحولة وما وقع في اسمه أو نسبه ضرب من الوهم والغلط».

وأخيراً. اللهَ تعالى أسأل، وبأسمائه وصفاته أتوسل أن ينفع بهٰذه السلسلة، وأن يضع لها القبول في الأرض، وأن يجعلها في ميزان الحسنات،

---

(١) ولم أقف عليه.

وأن ينفعنا بها في الحياة والممات، إنه جلّ وعلا القادر على ذٰلك، وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

●●●●●

كتب منحولة

١ ـ «كذب على الله رب العالمين».

قال الديوبندي:

«وأما نحن؛ فقد رأينا قبل عشرين سنة (تخميناً) أن الشيطان تمثل في صورة الدكتور منجانا الإنجليزي، فأخرج قرآناً من وراء البحار وعرضه على الناس مع ادعائه أنه مصحف عتيق مخالف لهٰذه المصاحف الموجودة بأيدي المسلمين شرقاً وغرباً في كثير من المواضع، وكان غرضه إثبات التحريف في القرآن، ولكن؛ لم يرفعوا له رأساً؛ فلم ينجح، بل خاب وخسر وصار بعد أيام كأن لم يكن شيئاً مذكوراً، فذهب الزبد جفاء ومكث ما ينفع الناس في الأرض، ولله الحمد»[1].

٢ ـ «كتاب رسول ﷺ ليهود خيبر».

قال الصنعاني:

«ومما رد بوضعه لركاكة ألفاظه ونحوها وجزم العلماء بوضعه الكتاب الذي أبرزه يهود خيبر وزعموا أنه كتبه لهم رسول الله ﷺ في إسقاط الجزية، وقد ساقه بلفظه الزركشي في «تخريج أحاديث الرافعي»، وذكر أن من يعرف فصاحة ألفاظ رسول الله ﷺ وجزالتها يعرف أنه موضوع وإن كان لوضعه أدلة واضحة، ذكر منها اثني عشر وجهاً أحدها ما ذكر، وقد استوفيت ذٰلك في

---

(١) «فتح الملهم» (١ / ١٢٨).

رسالة جواب سؤال بحمد الله»[1].

وقد فصل الإمام ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ أوجه بطلان هٰذا الكتاب من عشرة وجوه، وذٰلك في كتابَيْه «أحكام أهل الذّمة» (١ / ٧ ـ ٩)، و «المنار المنيف» (ص ١٠٢ ـ ١٠٥)، ومما قال:

«وضع الجِزْية عن أهل خيبر، وهٰذا كذب من عدَّة وجوه:

أحدها: أنَّ فيه «شهادة سعد بن معاذ»، وسعد قد توفي قبلَ ذٰلك في غزوة الخندق.

ثانيها: أن فيه «وكَتَبَ معاوية بن أبي سفيان» هٰكذا، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح، وكان من الطلقاء.

ثالثها: أن الجزية لم تكن نزلت حينئذ، ولا يعرفها الصحابة ولا العرب، وإنما أُنْزِلَت بعد عام تَبُوك، وحينئذ وضعها النبي ﷺ على نصارى نَجْران ويهود اليمن، ولم تؤخذ من يهود المدينة؛ لأنهم وادَعُوه قبل نزولها، ثم قتل من قتل منهم، وأجلى بقيَّتهم إلى خيبر وإلى الشام، وصالحه أهل خيبر قبل فرض الجزية، فلما نزلتْ آية الجزية استقرَّ الأمر على ما كان عليه، وابتدأ ضربها على من لم يتقدَّم له معه صلح، فمن ها هنا وقعت الشُّبهةُ في أهل خيبر.

رابعها: أن فيه «وَضَعَ عنهم الكُلَفَ والسُّخَر»، ولم يكن في زمانه كُلَفٌ ولا سُخَرٌ ولا مُكُوس.

خامسها: أنه لم يجعل لهم عهداً لازماً، بل قال: «نُقِرُّكم ما شئنا»؛ فكيف يَضَعُ عنهم الجزية التي يصير لأهل الذمة بها عهدٌ لازِمٌ مؤبَّد، ثم لا

---

[1] «توضيح الأفكار» (٢ / ٩٤ ـ ٩٥).

يُثْبِتُ لهم أماناً لازماً مؤبداً؟

سادسها: أن مِثل هٰذا مما تتوفر الهِمَمُ والدواعي على نقله؛ فكيف يكون قد وقع ولا يكون عِلمُه عند حَمَلَةِ السُّنَّة من الصحابة والتابعين وأئمَّة الحديث، وينفردُ بعلمه ونقلِه اليهود؟

سابعها: أن أهل خيبر لم يتقدم لهم من الإحسان ما يُوجِبُ وضع الجزية؛ فإنهم حاربوا الله ورسوله، وقاتلوه وقاتلوا أصحابه، وسلُّوا السيوف في وجوههم، وسمُّوا النبي ﷺ، وآوَوْا أعداءَه المحاربين له المحرِّضين على قتاله، فمن أين يقع هٰذا الاعتناءُ بهم، وإسقاطُ هٰذا الفرض الذي جعله الله عقوبةً لمن لم يَدِنْ منهم بدين الإسلام؟

ثامنها: أن النبي ﷺ لم يُسقطها عن الأبعدين، مع عدم معاداتهم له كأهل اليمن، وأهل نجران؛ فكيف يضعها عن جيرانه الأدْنَيْن، مع شدَّة معاداتهم له، وكفرهم وعِنادهم؟ ومن المعلوم أنه كلَّما اشتد كُفْرُ الطائفة وتغلَّظَتْ عداوتُهم؛ كانوا أحقَّ بالعقوبة لا بإسقاط الجزية.

تاسعها: أن النبي ﷺ لو أسقط عنهم الجزية ـ كما ذكروا ـ؛ لكانوا من أحسن الكفار حالاً، ولم يَحسُن بعد ذٰلك أن يشترط لهم إخراجَهم من أرضهم وبلادهم متى شاء، فإن أهل الذمة الذين يقرُّون بالجزية لا يجوز إخراجهم من أرضهم وديارهم ما داموا ملتزمين لأحكام الذمة؛ فكيف إذا رُوعِيَ جانبهم بإسقاط الجزية، وأُعفوا من الصَّغار الذي يلحقهم بأدائها، فأيُّ صغارٍ بعد ذٰلك أعظم من نفيهم من بلادهم وتشتيتهم في أرض الغربة؛ فكيف يجتمع هٰذا وهٰذا؟

عاشرها: أن هٰذا لو كان حقاً لما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون والفقهاء على خلافه، وليس في الصحابة رجل واحد قال: لا تجب

الجزية على الخيبريَّة؛ لا في التابعين ولا في الفقهاء، بل قالوا: أهل خيبر وغيرهم في الجزية سواء، وعرَّضوا بهٰذا الكتاب المكذوب، وقد صرحوا بأنه كذب، كما ذكر ذٰلك الشيخ أبو حامد، والقاضي أبو الطيب، والقاضي أبو يعلى وغيرهم.

وذكر الخطيب البغدادي هٰذا الكتاب، وبيَّن أنه كذبٌ من عدة وجوه، وأُحْضِرَ هٰذا الكتاب بين يدي شيخ الإسلام، وحَوْلَه اليهود يزُفُّونه ويُجِلُّونه، وقد غُشِّيَ بالحرير والديباج، فلما فتحه وتأمَّله بزق عليه، وقال: هٰذا كذِبٌ من عِدَّة أوجه، وذكرها؛ فقاموا من عنده بالذُّلِّ والصَّغار» انتهى.

قلت: وقد ذكر ذٰلك غيرُ واحد ممن ترجموا للخطيب البغدادي، مثل ياقوت الحموي في «معجم الأدباء» (٤ / ١٨)، وتاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية» (٣ / ١٤)، والحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢ / ١٠١ ـ ١٠٢)، والسخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص ١٠)، وقال: كان ذٰلك من اليهود في سنة (٤٤٧)، وبعد أن ذكر الحافظ ابن كثير جواب الخطيب البغدادي وكشْفَه كذِبَ ذٰلك الكتاب؛ قال: «وقد سُبِقَ الخطيب إلى هٰذا النقد، سبقه محمد بن جرير، كما ذكرتُ في مصنَّف مفرد».

واستُفيدَ من هٰذا ومما ذكره ابن القيم آنفاً من مجيء اليهود بالكتاب في زمن الشيخ ابن تيمية، وتكذيب الشيخ للكتاب أنه قد تكرّر من اليهود محاولة خدع المسلمين بهٰذا الكتاب المزور على رسول الله ﷺ في أزمان متعددة؛ في زمن ابن جرير، وقد ولد سنة (٢٢٤) وتوفي سنة (٣١٠)، وفي زمن الخطيب البغدادي، وقد ولد سنة (٣٩٢) وتوفي سنة (٤٦٣)، وفي زمن ابن تيمية وقد ولد سنة (٦٦١) وتوفي سنة (٧٢٨)، رحمهم الله تعالى.

وصدق عبد الله بن سلام رضي الله عنه؛ إذ قال لرسول الله ﷺ وهو يكشف له طبيعة اليهود: إنّ اليهود قومٌ بُهْت. كما رواه البخاري في

«صحيحه» وغيره[1].

وقد كذب النصارى بالأمس القريب على رسول الله ﷺ؛ فأخرجوا عهدةً نسبوها إلى رسول الله ﷺ، وأُخرى إلى عمر بن الخطاب، ونشروا ذٰلك وألقوه بين المسلمين في أواخر العشرينات من هٰذا القرن الميلادي (القرن العشرين)، ذٰلك عندما رأت وزارة الحقانية[2] أن تنظم أحكام الطوائف غير الإسلامية؛ فادعى بعض النصارى أنه لا يجوز للوزارة ذلك، لأن العهد التي أخذت لهم من النبي ﷺ ومن الخلفاء الراشدين تمنع حق التدخل في تشريعهم، وهاك العهدة النبويّة التي ادّعوها والرد عليها:

٣ ـ «العهدة النبوية للملة النصرانية».

بسم الله الرحمن الرحيم

هٰذه صورة العهد والميثاق والشروط التي شرطها محمد رسول الله لأهل الملة النصرانية وعليهم، وللرهبان والأساقفة بإملائه لمعاوية بن أبي سفيان يومئذ بشهادة الصحابة ممن حضر المكتوبة أسماؤهم أدناه، وكتب بالمدينة عام تاريخه بذيله.

كتب محمد رسول الله إلى الناس كافة بشيراً ونذيراً على وديعة الله في خلقه؛ لتكون حجة الله في سجل دين النصرانية في مشرق الأرض ومغربها، وفصيحها وأعجمها، وقريبها وبعيدها، ومعروفها ومجهولها كتاباً جعله عهداً مرعيّاً وسجلاً منشوراً، وصية منه نقيم فيه عدله وذمة محفوظة، فمن رعاها؛ كان بالإسلام متمسكاً، ولما فيه متأهلاً، ومن ضيعها، ونكث العهد الذي فيها وخالفه إلى غير المؤمنين، وتعدى فيه ما أمرت به؛ كان لعهد الله ناكثاً،

(١) من «التعليق» على «المنار المنيف» (١٠٥).

(٢) في جمهورية مصر العربية!

ولميثاقه ناقضاً، وبدينه مستهيناً (سلطاناً كان أو غيره من المؤمنين أو المسلمين)، وقد بدأت بالعهد على نفسي والميثاق الذي يسألون عني وعن جميع أهالي الكامنين من المسلمين بأن أعطيهم عهد الله وميثاقه، وذمة أنبيائه ورسله وأصفيائه وأوليائه من المؤمنين والمسلمين في الأولين والآخرين وذمتي وميثاقي أشد مما أخذ الله على نبي مرسل أو ملك مقرب من حق الطاعة وإيتاء الفريضة والوفاء بعهد الله؛ أن أحوط قاصيهم في ثغوري بخيلي ورجلي وأعواني وأتباعي من المؤمنين في كل ناحية ونواحي العدو بعيداً كانوا أم قريباً، سلماً كانوا أم حرباً، وأن أؤمنهم وأذب عنهم وعن كنائسهم وبيعهم ومصلاهم ومواضع الرهبان منهم ومواطنهم؛ أي: مقر السياحة حيث كانوا وأين كانوا، بّراً وبحراً، في شرق أو غرب، في جبل أو واد أو مغارة أو عمران، أو سهل أو رمل أو بناء، وأحوط دينهم وملكهم حيث كانوا وأين كانوا بما أحوط به نفسي وخاصتي وأهل ملتي من المؤمنين والمسلمين، وأن أدخلهم في أماني من كل أذى ومكروه ومؤنة وتبعة، وأن أكون من ورائهم رادّاً عنهم كل عدو يردني وإياهم بنفسي وأتباعي وأعواني وأهل ملتي، وأنا ذو سلطة عليهم وبذٰلك يحسب علي رعيهم وحفظهم من كل مكروه وألا يصل إليهم حتى يصل إلى أصحابي الذابين عن نصيب الأمر، وأن أعزل عنهم الأذى في المواد التي تحمل أهل العهد من العارية والخراج؛ إلا ما طابت به أنفسهم ولا يكن عليهم جبر ولا إكراه في ذٰلك، ولا ينفىٰ أسقف من أسقفيته، ولا نصراني من نصرانيته، ولا راهب من رهبانيته ولا عن سياحته، ولا راهب عن صومعته، ولا يهدم بيت من بيوت كنائسهم، ولا يدخل شيء في بناء المساجد ولا في منازل المسلمين، فمن فعل ذٰلك؛ لقد نكث عهد الله، وخالف رسول الله، وخان ذمة الله، وألا يحمل الرهبان ولا الأساقفة ولا جميع من لم يلزم بثمنه إلا أن تطيب بذٰلك أنفسهم، وألا تتجاوز الجزية على أصحاب التجارة

العظام في البحر والغوص واستخراج معادن الجوهر والذهب والفضة وذوي الأموال الجمة والقوة ممن انتحل النصرانية أكثر من اثني عشر درهماً في كل عام إذا كان أهل الموضع قاطنين وبه مقيمون، وأنه ليس على عابر سبيل ولا قاطن البلد ولا أهل الإحسان ممن لا يعرف موضعه الخراج ولا الجزية؛ إلا أن يكون في ميراث الأرض ممن يجب عليه ما للسلطان من حق، فيؤدي ذلك على ما يؤدي مثله، ولا يتجاوز عليه ولا يتحمل منه إلا مقدار طاقته وقوته، ومن يحوز الأرض وعمارتها وإقبال ثمرها؛ لا يكلف شططاً، ولا يحاد به عن حد أصحاب الخراج من نظرائه، ولا يكلف أهل ذمة الخروج مع المسلمين إلى عدوهم وملاقاة الحرب ومكاشفة الأقران؛ لأنه ليس على أهل الذمة مباشرة القتال، وإنما أعطوا الذمة على ألا يكلفوا ويكون المسلمون ذباباً عنهم محرزين من دونهم، ولا يكرهون على الخروج مع المسلمين إلى الحرب التي يلقون فيها عدوهم ولا بقوة من سلاح وخيل؛ إلا أن يتبرعوا إليهم، فيحمل على ذلك من تبرع به وعرف له ذلك وكفى عليه، ولا يجبر عليه أحد ممن كان على ملة النصرانية من الإسلام كرهاً، ولا يجادل إلا بالتي هي أحسن ويخفض لهم جناح الرحمة ويكف عنهم الأذى والمكروه حيث كانوا وأين كانوا، وإن جر أحد من النصارى جريرة أو جنى جناية؛ فعلى المسلمين نصره ومنعه، والذب عنه، والغرم عن جريرته، والدخول في الصلح بينه وبين ما أصاب، مناً عليه وإما فداء يفادى به، ولا يخدعون ولا يرفضون ولا يتركون مهلاً على أن أعطيتهم عهد الله على أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وللمسلمين ما لهم وعلى المسلمين ما عليهم بالعهد الذي استوجبه حق الرعاء والذب عن الحرمة به، استوجبوا أن يذب كل مكروه، ويدخل لهم في كل مرفق حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم، وألا يحمل من أمر النكاح شططاً لا يراد دونهم، ولا يكرهوا

أهل البنت منهم على تزويج المسلمين، ولا يضافروا في ذلك أن منعوا خاطباً أو أبوا تزويجهم؛ فإن ذلك لا يكون إلا بطيب أنفسهم ومسامحة أهوائهم إن أحبوه ورضوه، وإذا صارت النصرانية عهد المسلم؛ فعليه أن يرضي هواها في دينها من الاقتداء برؤسائها والأخذ بمعالم دينها، ولا يمنعها في ذلك، ولا يكرهها على تركها ولا يضادها في رفض دينها، وإن فعل ذلك وأكرهها عليه؛ فقد خالف عهد الله وعصى ميثاق رسوله، وهو عند الله من الكاذبين، ولهم إن احتاجوا حرمة كنائسهم أو صومعتهم أو شيء من مصلحة دينهم إلى رفد من المسلمين أو معونة على مهمة أن يرفدوا على ذلك ويعاونوا، ولا يكون ذلك ديناً، بل معونة لهم على مصلحة دينهم ووفاء لهم بعهد رسول الله هبة وموهبة لهم ذمة الله وذمة رسول الله عليهم، ولا يكره أحد منهم أن يكون بين المسلمين ولهم عدو، وقالوا له: كن رسولاً، أو دليلاً، أو مسخراً، أو في شيء ما يقوم مقام الحرب، فمن فعل ذلك بأحد؛ كان ظالماً، ولرسول الله عاصياً، ولوصيته مخالفاً.

هذه هي الشروط التي شرطها محمد رسول الله لأهل الملة المسيحية، وشرط عليهم في دينهم أموراً، وفي ذمتهم عليهم التمسك بها والوفاء بما عاهد عليهم منها ألا يكون أحد منهم معيناً لأحد من أهل الحرب على أحد من المسلمين في سر ولا في علانية، ولا يؤتى في منازلهم عدو لمسلم ولا ينزل أوطانه ولا شيء في مساكن عبادهم ولا غيرهم من أهل الملة، ولا يرفدوا أحداً من أهل الحرب بقوة من عارية السلاح ولا الخيل، ولا يستودعوا لهم مالاً، ولا يكاتبوهم، ولا يضيفوهم إلا أن يكونوا في دار بغية يذبون فيها عن أنفسهم وعن دمائهم ورعاية دينهم، ولا يمنعوا أحداً من المسلمين قرى ثلاثة أيام ولياليها لأنفسهم ولدوابهم حيث كانوا وحيث أرادوا، ويبدلون من القرى الذي منه يأكلون، ولا يكلفون زيادة عن ذلك؛ فيحموا الأذية عليهم والمكروه، فإن

احتيج إلى اختفاء أحد من المسلمين في منازلهم ومواطن عبادتهم أن يؤووهم ويرفدوهم ويواسوهم عما شق به ما كانوا مختلفين إذا كتموا عنهم ولم يظهروا على عورتهم ولم يبخلوا بشيء من الواجب عليهم في ذلك، فمن نكث منهم شيئاً من هذه الشروط وتعداها إلى غيرها؛ بريء من ذمة الله وذمة رسوله، عليهم بتلك العهود والمواثيق التي أخذت على الأحبار والرهبان والنصارى من أهل الكتاب، وأشهد على أمته من الإيمان والوفاء بذلك أين كانوا وحيث كانوا، وعلى رسول الله الوفاء بما جعل لهم على نفسه وعلى المسلمين رعاية ذلك لهم ومعهم به حتى تقوم الساعة وتنقضي الدنيا، وأشهدوا على هذا الكتاب الذي كتبه محمد رسول الله ﷺ بين النصارى الذين اشترط عليهم وكتب لهم هذا العهد.

أبو بكر الصديق، عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، معاوية بن أبي سفيان، أبو الدرداء، أبو ذر، أبو بردة، عبد الله بن مسعود، عبد الله بن العباس، حمزة بن عبد المطلب، الفضل بن العباس، الزبير بن العوام، طلحة بن عبيدالله، سعد بن معاذ، سعد بن عبادة، ثابت ابن قيس، زيد بن ثابت، عبد الله بن يزيد، حرقوش (كذا) زيد بن أرقم، أسامة بن زيد، سهل بن بيضاء، عثمان بن مظعون، داود بن حبيب أبو العالية، عبد الله بن عمرو بن العاص، أبو حذيفة بن عسير (كذا) ابن ربيعة عمار بن ياسر، هاشم بن عصيد (كذا)، حسان بن ثابت، أبي بن كعب، كعب بن مالك، جعفر بن أبي طالب، رضوان الله عليهم أجمعين.

كتبه معاوية بن أبي سفيان بإملاء رسول الله ﷺ، يوم الاثنين في ختام أربعة أشهر من السنة الرابعة من الهجرة بالمدينة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وكفى بالله شهيداً على ما في هذا الكتاب، والحمد لله رب العالمين.

التكذيب لهٰذه العهدة

وقد أنكر هٰذه العهدة الشيخ عبد الوهاب النجار إنكاراً باتّاً وكذبها تكذيباً صريحاً، وبرهن على عدم صحتها وسلامة روايتها ورداءة أسلوبها وشناعة عبارتها، وقد نشر ذٰلك في جريدة «الأهرام» يوم الثلاثاء (١٠) من مارس، سنة (١٩٣١م)، وها هو ذا نص ما نشره فيها:

«هذه العهدة كاذبة مفتراة على رسول الله ﷺ، وهي تحمل بين طياتها شواهد كذبها، وذلك لثلاثة أمور:

الأول: أن مثل هٰذه العهدة لا يعطيها على نفسه إلا من عثر جده في الحرب وخر صريعاً أمام خصمه؛ لأنها تشترط على النبي والمسلمين أن يقوموا بترميم كنائس النصارى وبيعهم، وتقتضي أن رسول الله وضع نفسه والمسلمين معه موضع الخادم الذي لا يعصي، ووضع ماله ومال المسلمين رهن إشارة المسيحيين، وهٰذا شأن المغلوب على أمره أمام خصمه الغالب، في حين أن رسول الله لم يكن بينه وبين ذٰلك الفريق في العام الرابع من الهجرة أية حرب بل أية صلة، ولم يتصل بهم بكيفية من الكيفيات.

وثانيها: أنا إذا حللنا هٰذه العهدة تحليلاً فنيّاً من جهة العربية، وقسنا أسلوبها بالأسلوب العربي في عصر البعثة؛ وجدنا العربية تبرأ من لغتها وأسلوبها، وكثير من عباراتها لم يكن مستعملاً في القرن الأول ولا الثاني ولا الثالث من الهجرة؛ فهي غثة الألفاظ، فجة المعاني، رثة التركيب، وإني أضرب للقارىء الأمثلة على ذلك:

١ ـ أن التاريخ بالهجرة لم يستعمل إلا في زمن عمر بن الخطاب.

٢ ـ أن لفظ «المكتوبة أسماؤهم أدناه» لم يكن مستعملاً في العصور الثلاثة الأولى، ومثله لفظ: «وكتب بالمدينة عام تاريخه بذيله».

٣ ـ «ولا يكن عليهم جبر ولا إكراه في ذٰلك» خطأ نحوي يجل قدر أي عربي عن السقوط فيه، فضلاً عن محمد الذي هو أفصح العرب.

وإلى القارىء الكريم جملاً أسردها بلا تعليق هي من قبيل ما تقدم غثاثة ورثاثة، وإني أتحدى كل كاتب وأديب وفصيح وعالم بالإنشاء والأساليب لكل عصر أن يأتيني بنظائر لتلك الجمل وردت في عصر الرسالة أو العصر الذي بعده، وهي هذه الجمل:

١ ـ لتكون حجة الله في سجل دين النصرانية.

٢ ـ ولما فيه متأهلاً.

٣ ـ وخالفه إلى غير المؤمنين.

٤ ـ حتى يصل إلى أصحابي الذابين عن نصيب الأمر.

٥ ـ وألا يحمل الرهبان والأساقفة ولا جميع من يلزم بثمنه.

٦ ـ إذا كان أهل الموضع قاطنين ومقيمون.

٧ ـ ولا أهل الإحسان ممن لا يعرف موضعه الخراج والجزية إلا أن يتبرعوا إليهم.

٨ ـ ويجبر عليه أحد ممن كان على ملة النصرانية من الإسلام كرهاً.

٩ ـ منّاً عليه وأما فداء.

١٠ ـ ولا يتركون مهملاً.

١١ ـ بالعهد الذي استوجبه حق الرعاء والذب عن الحرمة به.

١٢ ـ وألا يحمل من أمر النكاح شططاً ولا يراد دونه.

١٣ ـ ومسامحة أهوائهم إن أحبوه ورضوه.

١٤ ـ وإذا صارت النصرانية عهد مسلم ؛ فعليه أن يرضي هواها .

١٥ ـ هبة وموهبة .

١٦ ـ لهم ذمة الله وذمة رسوله عليهم .

١٧ ـ لأهل الملة المسيحية .

١٨ ـ فيحموا الأذية عليهم .

١٩ ـ أن يؤووهم ويرفدوهم ويواسوهم عما شق به ما كانوا مختلفين .

٢٠ ـ وعلى المسلمين رعاية ذٰلك لهم ومعهم به .

٢١ ـ وأشهدوا على هٰذا الكتاب الذي كتبه محمد رسول الله بين النصارى، الذي اشترط عليهم وكتب لهم هٰذا العهد .

أما الأمر الثالث؛ فأترك الكلام فيه لصديقي المرحوم محمد أفندي عبد القادر المازني المحامي الشرعي، وكان حين نشر العهدة محرراً غير مسؤول في جريدة «الوطن»، وإلى القراء نص رده المنشور بالوقائع المصرية بتاريخ (٢٢) من سبتمبر، سنة (١٨٨١م)، وردت لنا هذه المقالة الرائعة المبنى، الفائقة المعنى من حضرة العالم الفاضل الشيخ محمد عبد القادر المازني أردنا إثباتها في الجريدة؛ فأوردناها قياماً بواجب الحق هي بنصها البليغ الشائق؛ رأينا في جريدة «الأهرام» عدد (١١٨٤)، بتاريخ (٢٣) أغسطس، سنة (١٨٨١م) جملة نقلاً عن جريدة «المصباح» تحت عنوان «للعهدة المحمدية»؛ قالت: منذ عهد قريب تجول أحد الوجهاء في أوربا ووجد بمكتبة لندرة كتاباً عربيّاً طبع في رومية منذ ثلاث مئة عام، متضمناً صورة عهدة محمدية كتبت من صاحب الرسالة ﷺ إلى مسيحيي عصره؛ فنقلها بلفظها من ذٰلك الكتاب، وأرسلها لجريدة «المصباح» لنشرها؛ فأجابته

ونشرتها على ما فيها من التصحيف، راجياً ممن يتبين له إصلاحها أن يرسلها له لينشرها تتميماً للفائدة؛ قال وهذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

«هٰذه صورة العهد والميثاق والشروط التي شرطها محمد رسول الله ﷺ لأهل الملة النصرانية وعليهم، وللرهبان والأساقفة بإملائه لمعاوية بن أبي سفيان يومئذ بشهادة من حضر من الصحابة المكتوبة أسماؤهم أدناه، وكتب بالمدينة عام تاريخه بذيله»، وساق نص العهدة إلى أن قال آخرها: «وأشهدوا على هٰذا الكتاب الذي كتبه محمد رسول الله ﷺ بين النصارى الذي اشترط عليهم وكتب لهم هٰذا العهد، ثم ذكر أسماء خمسة وثلاثين من الصحابة شاهدين، وختمها بقوله: كتبه معاوية بن أبي سفيان بإملاء رسول الله ﷺ يوم الاثنين في ختام أربعة أشهر من السنة الرابعة من الهجرة بالمدينة، وكفى بالله شهيداً على ما في هٰذا الكتاب».

ولما كان هٰذا من الأمور الشرعية النقلية التي لا مجال للعقل فيها سوى تطبيقها على الواقع المنصوص بأسفار الثقة مع شدة التحري، سيما ما نسب إلى الحضرة النبوية ولم نعتد (معاشر المسلمين) على قبول كل ما ألقي إلينا ما لم تصح نسبته؛ فإن أشد الجرائم في الملة الحنيفية التقول على صاحب الشريعة، بل إنا جبلنا على غاية التثبت حتى ينقل الثقة عن الثقة ما يطابق الواقع، وتلك نعمة من الله على عباده لتكون الشريعة الغراء دائمة الحفظ سالمة من الدخيل، وإني (وإن كنت أصغر القوم)؛ فقد قمت باستكشاف الحقيقة عن هٰذه الفرية؛ كفاية لأكابرنا مؤنة البحث وقياماً بواجبهم، وإحقاقاً للحق؛ فأقول:

إنه بعد التصفح والبحث الشديد بالكتبخانة الخديوية وغيرها مما به

المكاتبات النبوية؛ لم أظفر بما يقاربها (أي: هٰذه العهدة) فضلاً عنها، وأما غيرها مما يخالفها فلا كلام فيه الآن.

ثم خطر بالبال استبعاد اجتماع جميع شهودها وتوافر أسباب ذٰلك لجميعهم في وقت واحد، مع علمهم بتأخر إسلام بعضهم عن تاريخها، وتقدم وفاة البعض عنهم؛ فأخذت في البحث عن إدراك جميعهم لها حياة وإسلاماً وحضوراً؛ فوجدت في صحيح كتب الحديث والمغازي ما يؤكد ذٰلك.

حمزة بن عبد المطلب؛ استشهد في غزوة أحد منتصف شوال سنة ثلاث من الهجرة، عثمان بن مظعون؛ هو أول رجل مات بالمدينة من المهاجرين في السنة الثانية، أبو ذر الغفاري؛ أسلم بمكة قبل الهجرة ورجع إلى بلاده ولم يقدم المدينة إلا بعد غزوة الخندق سنة خمس، جعفر بن أبي طالب؛ هاجر من مكة بعد أن أسلم إلى الحبشة، وأقام عند النجاشي ولم يقدم إلا يوم فتح خيبر سنة سبع، ولما سلم على النبي ﷺ؛ قال: «بأيهما أسر؟ أبقدوم جعفر أم بفتح خيبر؟»[1] عبد الله بن عمرو بن العاص (لا العاصي كما كتب بالعهدة)؛ كان مع أبيه وقد تأخر إسلامه، وكان عمرو على ميسرة رماة المشركين يوم أحد، وكان عبد الله معه باتفاق وأسلم عمرو وهاجر من مكة هو وأهله وخالد بن الوليد وعثمان بن طلحة بن عبد الدار سنة ثمان، الفضل وعبد الله ابنا عباس؛ كان العباس مقيماً بمكة على سقايته ورسول الله عنه راض، وكان يراسل النبي بأخبار المشركين، وهاجر إلى المدينة هو وأولاده وأهله سنة ثمان وكان النبي إذ ذاك قد توجه لفتح مكة وتلاقيا بالجحفة، على أن عبد الله ولد قبل الهجرة بثلاث سنين؛ فعمره في السنة الرابعة سبع سنين، زيد بن أرقم وزيد بن ثابت؛ كانا في أواخر سنة ثلاث هجرية في شوال

---

(١) وفي صحَّة هٰذا نظر!!

لم تبلغ سنُّهما ثلاث عشرة سنة، ولذٰلك؛ ردهما النبي مع من رده من غلمان الصحابة لما عسكر بالسبختين (أكمتين قرب المدينة) وهو متوجه إلى غزوة أحد.

فأنت ترى هؤلاء الذين سردناهم من الذين نسبت إليهم شهود تلك العهدة وكتابتها لم يصح كونهم يعلمون بها؛ فكيف يصدق العقل مع ما ذكرناه عنهم بصحة هٰذه العهدة وصدورها عن صاحب الشريعة الغراء عليه الصلاة والسلام على مشهد من هؤلاء؟!

وإن الاعتراف بنقلها من مكتبة لندرة ليس سنداً لصحتها، واسأل به خبيراً.

على أننا لو نظرنا لانحطاط ألفاظها عن مرتبة الفصاحة وخلل تراكيبها مبنى ومعنى؛ لما صح لنا أن نصدق بصدورها عن أبلغ العرب مقالاً وأفصحهم بياناً، نبينا الذي أوتي جوامع الكلم ﷺ، مع أن في التاريخ المذكور (أي: سنة أربع) وما بعده لسنة ثمان لم يزل ﷺ قائماً هو وأصحابه وأنصاره بأحد أمرين: السيف أو الإسلام؛ حتى أنزل الله سبحانه وتعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِيناً﴾، فلم يكن في هٰذا الوقت ليعقد معاهدة ويشتغل بشأن آخر، وعلى الإجمال؛ فهٰذه العهدة لم يصح عندنا معاشر الأمة المحمدية صدروها عن النبي ﷺ بحال من الأحوال، فضلاً عن مباينة بعض مضامينها لما عليه القرآن الكريم والسنة الشريفة والإجماع.

وقد علق الأستاذ الشيخ عبد الوهاب النجار على رد الشيخ محمد عبد القادر المازني بقوله: «أقول: هذه هي العهدة المحمدية التي تمسك بها المطران كيرلس رزق، ناشر هٰذه العهدة في مقطم يوم (١٣) فبراير، سنة (١٩٣١م)، واحتج بأنها قدمت إلى المرحوم السلطان سليم فاتح

مصر سنة (٩٢٢) هجرية ولا حجة له في ذٰلك، فإن السلطان سليماً لم يكن عالماً ولا مؤرخاً ولا محققاً، ولو كان ذا بصيرة ثاقبة وباحثاً حصيفاً؛ لأظهر ما فيها من الغش والتدليس، ولعلم أنها بمبناها ومعناها من تأليف شخص سخيف الفكر جاهل باللغة العربية وأساليبها الكتابية، لم يحسن الخداع ولم يجعل على كذبه طلاء يحجبه عن أعين النقدة، وقد رأى القراء نقد الشيخ محمد عبد القادر المازني».

٤ ـ «**العهدة العمرية للبطرك صوفروفينوس**».

هٰذه العهدة الثانية التي ادعى المطران نسبتها إلى سيدنا عمر رضي الله عنه.

«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أعزنا بالإسلام، وأكرمنا بالإيمان، ورحمنا بنبيه محمد ﷺ، وهدانا من الضلالة، وجمعنا بعد الشتات، وألف قلوبنا ونصرنا على الأعداء، ومكن لنا من البلاد ما جعلنا إخواناً متحابين، واحمدوا الله عباد الله على هٰذه النعمة، هٰذا كتاب عمر بن الخطاب لعهد وميثاق أعطي إلى البطرك المبجل المكرم وهو (صوفروفينوس) بطرك الملة الملكية في طور الزيتون بمقام القدس الشريف في الاشتمال على الرعايا والقسوس والرهبان والراهبات جيث كانوا وأين وجدوا، وأن يكون عليهم الأمان، وأن الذمي إذا حفظ أحكام الذمة؛ وجب له الأمان منا نحن المؤمنين عمن يتولى بعدنا، وليقطع عنهم أسباب حوائجهم كحسب ما قد جرى منهم من الطاعة والخضوع، وليكن الأمان عليهم وعلى كنائسهم ودياراتهم وكافة مزاراتهم التي بيدهم داخلاً وخارجاً، وهي القيامة وبيت لحم مولد عيسى عليه السلام كنيسة الكبراء والمغارة ذات الثلاثة أبواب قبلي وشمالي وغربي، وبقية أجناس النصارى الموجودين هناك وهم الكرج

والحبش، والـذين يأتـون للزيارة من القبط والإفرنـج والسـريان والأرمن والنساطرة، واليعاقبة والموارنة تابعين البطرك المذكور، ويكون متقدماً عليهم لأنهم أعطوا من حضرة الكريم والحبيب المرسل من الله، وشرفوا بختم يده الكريم وأمر بالنظر إليهم والأمان عليهم، كذلك نحن المؤمنين نحسن إليهم؛ إكـرامـاً لمن أحسن إليهم، ويكونوا معافين من الجزية والخفارة والمواجب ومسلمين من كافة البلايا في البر والبحور، وفي دخولهم إلى القيامة وبقية زياراتهم لا يؤخذ منهم شيء.

وأما الذين يقبلون إلى زيارة القيامة يؤدي النصراني إلى البطرك درهما وثلثاً من الفضة وكل مؤمن ومؤمنة يحفظ أمرنا سلطان أو حاكم أو وال يجري حكمه في الأرض غني أم فقير من المسلمين المؤمنين والمؤمنات، وقد أعطي مرسومنا هٰذا بحضور جم الصحابة الكرام: عبد الله، وعثمـان بن عفان، وسعد بـن زيد، وعبـد الـرحمن بن عوف، وبقية الأخـوة الصحابة الكرام؛ فليعتمد على ما شرحناه في كتابنا هٰذا ويعمل به، ويبقى في أيديهم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه، والحمد لله رب العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل في (٢٠) ربيع الأول، سنة (١٥) للهجرة النبوية.

الرد على هٰذه العهدة

وقـد أنكر هٰذه العهدة الشيخ عبدالوهاب النجار أيضاً، وبعد النظر في رده تظهـر الحقيقـة في أمر هٰذه العهدة، وتنهار دعواها كما انهارت دعوى سابقتها، ويظهر بعد ذٰلك الصبح لذي عينين، قال: «هٰذه العهدة أنكرها بكل ما أملك من قوة أشد الإنكار؛ لأمور أذكر المهم منها:

١ ـ أنهـا تشتمـل على كلمات مبتذلة عامية، وتحمل في طياتها من الغثاثة في أسلوبها والرثاثة في تركيبها ما يقطع الصلة بينها وبين عمر وعصر

عمر والعصور الخمسة التي تلت عصر عمر رضي الله عنه.

٢ ـ اشتملت على عبارات وجمل لم يكن الاصطلاح جارياً على وجودها في الكتابة العربية، وإلى القراء الكرام جملاً منها يستبينون منها صدق ما قلت:

١ ـ جاء فيها بعد البسملة: «والحمد لله الذي أعزنا بالإسلام، وأكرمنا بالإيمان، ورحمنا بنبيه محمد ﷺ، وهدانا من الضلال، وجمعنا به بعد الشتات، وألف بين قلوبنا ونصرنا على الأعداء، وجعلنا إخواناً متحابين، واحمدوا الله عباد الله على هٰذه النعمة»؛ يعرف طلبة المدارس ومن لهم أقل إلمام بالأدب العربي أن التحميد في الكتب والمعاهدات التي تعقد بين الأمراء وقواد الأجناد لم يكن له وجود في عهد النبي عليه السلام، ولا في عهد الخلفاء الراشدين، ولا في الدولة الأموية، ولا في صدر دولة بني العباس.

٢ ـ «أعطي إلى البطرك المبجل المكرم»؛ لم يكن هٰذا الاستعمال جارياً في اصطلاحهم، ولو تحدث مثل البطرك عن الخليفة ما قال هذا؛ لأن القوم بعيدون عن أن يلوكوا هٰذه الأوصاف التي لا تكون إلا حيث تضعف الأبهة المعنوية في الشخص؛ فيستعيض عنها بأبهة الألقاب تكتب أو تتلى.

٣ ـ وصف القدس بالشريف لم يكن من مصطلح ذٰلك العصر، وهٰذه كتب الأدب والتاريخ بين أيدينا لا تحتوي شيئاً من هٰذا النمط.

٤ ـ «كحسب ما قد جرى من الطاعة والخضوع»؛ هذا تركيب لم ينطق به عربي أصلاً.

٥ ـ «والذين يأتون للزيارة من القبط والإفرنج»؛ ما كانوا يعبرون بلفظ الإفرنج في ذٰلك العصر، وإنما يعبرون بالروم، وذٰلك دليل على أنه مفتعل بعد أن صار التعبير بلفظ الإفرنج؛ أي بعد الحروب الصليبية.

٦ ـ «والمغارة ذات الثلاثة أبواب»؛ خطأ نحوي وصحتها (ذات الثلاثة الأبواب)؛ إلا أن يدعى أن عمر كان يكتب باللغة العامية التي حدثت بعده بقرون عديدة.

٧ ـ «قبلي وشمالي وغربي»؛ لفظ قبلي للجنوب لم يكن معروفاً ولا مستعملاً عندهم، وإنما حدث بعد قرون عديدة من الهجرة.

٨ ـ «الموارنة»؛ ما كان لهم مذهب معروف في ذلك التاريخ.

٩ ـ «تابعين البطرك» خطأ نحوي يتنزه عنه خادم جمال عمر.

١٠ ـ «لأنهم أعطوا من حضرة النبي الكريم والحبيب المرسل من الله، وشرفوا بختم يده الكريم»؛ كل ذلك لم يكن من اصطلاح أهل ذلك العصر، ولم تجر به عادة كتبهم.

١١ ـ «ويكونوا معافين»؛ خطأ نحوي ظاهر؛ إذ فيه حذف النون بدون ناصب ولا جازم.

١٢ ـ «وجوب إعطاء درهم وثلث عن كل زائر للبطرك»؛ كلام لا أصل له، وما كان عمر بالذي يسخر نفسه لفرض الضرائب على الناس في أمر لا ناقة له فيه ولا جمل.

١٣ ـ كان الاصطلاح في ذلك الزمن أن كل وال وكل ذي حكم؛ فهو سلطان، وتخصيص السلطان بمن هو أرفع من الوالي والحاكم لم يكن من مواصفاتهم، والذي ينطق بقوله: «يحفظ أمرنا سلطان أو حاكم أو وال يجري حكمه في الأرض» إنما يكون في زمن وجد فيه من أولي الأمر من يخص باسم سلطان، ومن يخص باسم وال، ومن يخص باسم حاكم؛ فهو من أهل القرون المتأخرة.

١٤ ـ «وقد أعطي لهم مرسومنا هٰذا»؛ كلام رجل متأخر؛ لأن العهود لا يقال لها مراسيم، وتسمية الأوامر بمراسيم أو الأمر بمرسوم من اصطلاح أهل القرون المتأخرة.

١٥ ـ «بحضور جم الصحابة الكرام»؛ ما كان من اصطلاح أهل ذٰلك العصر أن يطلقوا لفظ الصحابة على أصحاب رسول الله وإنما كانوا يسمونهم بأسمائهم أو يقولون أصحاب محمد والوصف بالكرام مبتدع بعد عصرهم.

١٦ ـ «عبد الله»؛ من هو؟ فإن المسمى بهٰذا الأسم كثيرون.

١٧ ـ «عثمان بن عفان»؛ لم يسافر إلى الشام من أول حياته إلى آخرها، وإنما هاجر إلى الحبشة وعاد بعد قليل.

١٨ ـ ذكر في الشهود سعد بن زيد وصحتها سعيد بن زيد بن نفيل، وهو ابن عم عمر بن الخطاب وختنه على فاطمة بنت الخطاب، ولم يكن في عداد جند الشام، وإنما كان عداده في جند العراق ونزل الكوفة وأقام بها ومات في زمن معاوية.

١٩ ـ «وبقية الأخوة الصحابة الكرام»؛ هٰذا التعبير دخيل دخل في القرون المتأخرة وقد قدمنا نظيره.

٢٠ ـ «فليعتمد ما شرحنا في كتابنا هٰذا»؛ هٰذا التعبير يكتبه كتاب الدواوين في القرون المتأخرة ولم يكن من مواصفات العرب ولا الكاتبين في القرون الأولى.

٢١ ـ «وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه»؛ لم تجر عادتهم بكتابة من هٰذا الطراز في ذٰلك العصر.

فهٰذه العهدة أو المعاهدة كذب على الله وعلى الناس وافتراء على

التاريخ».

ثم ذكر الأستاذ النجار بعد هٰذا التكذيب لتلك العهدة التي ادعى بعض النصارى نسبتها لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب نص العهدة الحقيقية التي كتبها عمر رضي الله عنه لأهل بيت المقدس وهي «الشروط العمرية» التي شرحها الإمام ابن القيم في كتابه «أحكام أهل الذمة»[1].

قلت: وبهٰذا الصدد تحسن الإشارة إلى ضعف:

٥ ـ «وثيقة المدينة».

التي فيها «موادعة الرسول ﷺ لليهود» أو بما يعرف بـ «دستور المدينة»، أو «صحيفة المدينة»، وقد تناولها بالبحث (بعيداً عن الناحية الحديثية) جمع من العلماء المعاصرين، وأوردوها في كتبهم؛ منهم الدكتور صالح أحمد العلي في بحثه «تنظيمات الرسول الإدارية في المدينة»، والدكتور عبد العزيز الدوري في كتابه «النظم الإسلامية»، وآخرون ذكرهم الأستاذ محمد حميد الله في كتابه «مجموعة الوثائق السياسية» (ص ٣٩ ـ ٤١)، وهي متداولة في كتب السيرة وفي كتب النظم الإسلامية.

وقد حكم عليها الأستاذ يوسف العش[2] بالوضع، والصحيح أنها ضعيفة فحسب، ولا مجال لسرد طرقها والكلام على أسانيدها، ومن أراد الاستزادة؛ فلينظر كتاب ضيدان بن عبد الرحمن اليامي «بيان الحقيقة في

---

(١) «التشريع الإسلامي لغير المسلمين» لعبد الله مصطفى المراغي (ص ٢٢ وما بعدها) بتصرف يسير.

(٢) في حاشية (٩) من (ص ٢٠) من كتاب «الدولة العربية وسقوطها» لفلهوزن، ترجمة العش.

الحكم على الوثيقة»[1].

٦ - **«صحيفة الوصي»**.

قال شعبة: «كنت ألقى الركبان أسأل عن أبي هريرة هارون العبدي، فلما قدم؛ أتيته فرأيت عنده كتاباً فيه أشياء منكرة في علي رضي الله عنه؛ فقلت: ما هذا؟ قال: هٰذا كتاب حق»[2].

وكان عنده صحيفة يقول عنها: هٰذه الصحيفة الوصيّ! وكان عندهم لا يُصدَّق في حديثه[3].

هذا وقد كذب على علي رضي الله عنه وآله ما لم يكذب على أحدٍ، ولـذا أخرج مسلم في «مقدمة صحيحه» عن طاوس؛ قال: أُتي ابن عباس بكتاب فيه قضاءُ عليّ رضي الله عنه؛ فمحاهُ إلا قَدْرَ، وأشار سفيان بن عيينة بذراعه.

وأخرج بسنده إلى أبي إسحاق؛ قال: «لما أُحدثوا تلك الأشياء بعد عليّ رضي الله عنه؛ قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله، أيَّ علم أفسدوا؟!».

وأخرج علي بن الجعد في «مسنده» رقم (**٢٥٥٦**) بسنده إلى الشعبي؛ قال: «ما كذب على أحدٍ من هٰذه الأمة ما كذب على علي رضي الله عنه».

---

(١) مطبوع عن مكتبة المعارف ـ الرياض، سنة (١٤٠٨هـ) في (٤٨) صفحة من الحجم الوسط، وانظر (إن أردت الاستزادة): «السيرة النبوية الصحيحة» لأكرم العمري (١ / ٢٧٢ وما بعدها).

(٢) «الجرح والتعديل» (٦ / ٣٦٣)، وانظر «الضعفاء الكبير» (٣ / ٣١٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (٦ / ٣٦٤).

وأخـرج أيضاً برقم (١٢١٠) بسنده أن ابن سيرين كان يرى عامة ما يروون عن علي رضي الله عنه كذباً.

قال النووي في «شرح صحيح مسلم»: (١ / ٨٣) عقب الأثر الثاني: «فأشار بذلك إلى ما أدخلته الروافض والشيعة في علم علي رضي الله عنه وحـديثـه وتقـوّلـوه عليه من الأبـاطيل، وأضافوه إليه من الروايات والأقاويل المفتعلة والمختلقــة، وخلطوه بالحق؛ فلم يتميّز ما هو صحيح عنـه ممـا اختلقوه» انتهى.

قلت: فمن بين الكتب التي كذبت عليه:

٧ ـ **«الجفر»**.

وقد أشبعنا الكلام عليه عند حديثنا على «كتب التنبؤات والتنجيم» في هٰذه السلسلة «كتب حذر العلماء منها»، ومن بينها أيضاً:

٨ ـ **«وصية النبي ﷺ له»**.

وهـذه الـوصية منتشـرة بين النـاس، مطبـوعة على أوراق وتوزّع في مساجدهم، ولا قوة إلا بالله، وإنْ سلم منها شيء؛ فهو يسير، وإلا؛ فغالبها كذب.

قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٤٤٩) في ترجمة محمود بن إبراهيم السمـرقنـدي الكسـائي: «شيخ لأبي عمرو بن السَّمَّاك، حدث عنه بتلك الوصية المكذوبة عن النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه؛ فلعله هو الذي وضعها».

وقد نصَّ على وضعها وسرد شيئاً منها: الصغاني في «موضوعاته» (رقم ٨ و٩)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٤٣٤).

ومن الجدير بالذكر أن غير واحد قد كذب على علي في وصاية النبي ﷺ له[1].

٩ ـ «نهج البلاغة».

منسوبة ألفاظه إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال الذهبي في ترجمة المُرْتَضى أبي طالب علي بن حسين بن موسى الموسوي (المتوفى سنة ٤٣٦هـ):

«هو جامع كتاب «نهج البلاغة» المنسوبة ألفاظه إلى الإمام علي رضي الله عنه، ولا أسانيد لذٰلك، وبعضُها باطلٌ وفيه حقٌّ، ولٰكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النَّطق بها، ولٰكن؛ أين المنصف؟ وقيل: بل جَمْعُ أخيه الشريف الرَّضي»[2].

وقال أيضاً: «وفي تواليفه سبُّ أصحاب رسول الله ﷺ؛ فنعوذ بالله من علمٍ لا ينفع»[3].

وقال أيضاً في ترجمته: «وهو المتهم بوضع كتاب «نهج البلاغة»، وله مشاركة قويّة في العلوم، ومن طالع كتابه «نهج البلاغة»؛ جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه، ففيه السّبُّ الصّراح والحطُّ على السيدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة، وبنفس غيرهم ممَّن

---

(١) انظر: «الميزان» (١ / ٢٠٠)، و«الموضوعات الكبرى» (٣٩٢، ٤٠٥) للقاري، و«اللآليء المصنوعة» (٢ / ٣٧٤)، و«كشف الخفاء» (٢ / ٥٣٦ ـ ٥٣٧)، و«تنزيه الشريعة» (١ / ٢٨٤).

(٢) وهٰذا هو المشهور.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٥٨٩، ٥٩٠).

بعدهم من المتأخرين؛ جزم بأن الكتاب أكثره باطل»[1].

وقد حكم بكذب كثير مما في هٰذا الكتاب على عليّ رضي الله عنه العلامة المقبلي؛ فقال رحمه الله:

«أخرج البخاري عن علي رضي الله عنه؛ أنه قال: اقضوا كما كنتم تقضون؛ فإني أكره الخلاف حتى يكون الناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي. قال: وكان ابن سيرين يرى عامة ما يروون عن علي رضي الله عنه كذباً، وصدق ابن سيرين رحمه الله؛ فإن كل قلب سليم، وعقل غير زائغ عن الطريق القويم، ولب تدرب في مقاصد سالكي الصراط المستقيم؛ يشهد بكذب كثير مما في «نهج البلاغة» الذي صار عند الشيعة عديل كتاب الله بمجرد الهوى الذي أصاب كل عرق منهم ومفصل، وليتهم سلكوا مسلك جلاميد الناس، وأوصلوا ذٰلك إلى علي برواية تسوغ عند الناس، وجادلوا عن رواتها، ولٰكن؛ لم يبلغوا بها مصنفها، حتى لقد سألت في الزيدية إمامهم الأعظم وغيره؛ فلم يبلغوا بها الرضيّ الرافضي، ولو بلغوه لم ينفعهم فإن مذهب الإمامية تكفير من لم يكن على مذهبهم كفراً صريحاً لا تأويلاً»[2].

وقد أشار إلى الكذب الذي فيه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢ / ١٦١).

وقد قال محمد محيي الدين عبد الحميد في مقدمة تعليقه عليه إنه من كلام علي رضي الله عنه، وقال: «إنه يعتقد أن محمد عبده كان مقتنعاً بأن الكتاب كله للإمام علي رضي الله عنه وإن لم يصرح بذٰلك، وحتى إنه ليجعل ما فيه حجة على معاجم اللغة».

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣ / ١٢٤)، وانظر: «لسان الميزان» (٤ / ٢٢٣).

(٢) «العلم الشامخ» (ص ٢٣٧).

وذهب محمد الخضري بك إلى أنه من وضع حيدرة؛ فقال:

«ليس من شك عند أحد من أدباء هٰذا العصر ولا عند أحد ممن تقدمهم في أن أكثر ما تضمنه من كلام أمير المؤمنين علي...»، ثم قال: «ولٰكن بعض المعروفين من أدباء عصرنا يميلون إلى أن بعض ما في الكتاب لم يصدر عن غير الشريف الرضي»، ثم قال: «وقد سبق إلى التشكك في شأن الكتاب واستبعاد نسبة جميع ما فيه إلى الإمام علي القاضي ابن خلكان»، ثم قال: «ولعل ابن خلكان أول من أثار الشكوك في قلوب الباحثين؛ قال: ثم جاء من بعده الصفدي وغيره من كتاب التراجم؛ فتابعوه على ذٰلك، وحينئذ؛ قوي الشك وتمكن»، ثم قال: «إن أهم ما يجده باحثو الآداب العربية في هٰذا العصر من أسباب يدعمون بها القول بأن الكتاب من صنع جامعه الشريف الرضي أربعة أسباب (وسردها وهي قوية)»، ثم قال: «ولسنا علم الله ممن يرى في هٰذه الأسباب مجتمعة أو منفردة دليلاً أو شبه دليل على ما ذهب إليه أنصار هٰذه الفكرة».

ثم أجاب عن الأسباب بأجوبة واهية، ورد عليه بردود قويّة محمد العربي التباني؛ فقال تحت عنوان:

«نسبة «نهج البلاغة» لحيدرة دعوى باطلة بعشرة أوجه»

ما نصه:

«فجزمه بأنه ليس من شك عند أحد من أدباء هٰذا العصر ولا عند أحد ممن تقدمهم في أن أكثر ما تضمنه من كلام أمير المؤمنين علي؛ دعوى طويلة عريضة تحتاج في تدعيمها إلى إثبات ذٰلك عن كل واحد من أدباء العصر وعن كل واحد ممن تقدمهم من الأدباء، وقد نقضها باستدراكه وترجيه وبالصفدي وغيره من كتاب التراجم، على أنها لو أثبتها عن جميع الأدباء المتقدمين

والمتأخرين باطلة بعشرة أوجه:

الأول: عدم نقد العلماء الذين جاؤوا من بعد الشريف المرتضى إلى عصرنا لـ «نهج البلاغة» لا يكون حجة على صحة نسبته لحيدرة رضي الله تعالى عنه عند العقلاء.

الثاني: عدم نقدهم له مفرع عن اطلاعهم كلهم عليه في هٰذه القرون العديدة، وإقرارهم نسبته لعلي رضي الله تعالى عنه، واطلاعهم كلهم عليه في هٰذه القرون العديدة، وإقرارهم له مستحيل عادة وإن جاز عقلاً.

الثالث: اتفاقهم كلهم على صحة نسبته لحيدرة على فرض اطلاعهم عليه ليس بحجة أيضاً؛ لأنه بلا أسانيد توصل مؤلفه بحيدرة.

الرابع: الخوارج والرافضة والمعتزلة أبعد أهل الإسلام عن الرواية، وأجهلهم بها، وأعداهم لها ولحملتها؛ فالخوارج والرافضة لتضييقهم دين الإسلام وحصره فيهم؛ بتكفير الخوارج لجل الصحابة ما عدا الشيخين وجماعة قليلة والأمة الإسلامية كلها، والرافضة للصحابة كلهم ما عدا عليّاً وأولاده والأمة الإسلامية كلها، والمعتزلة لجعلهم العقل أصلاً والنقل فرعاً تابعاً مؤكداً له؛ لذلك يزدرون أهل السنة والجماعة ويلقبونهم بالحشوية.

وعليه؛ **فالخامس**: الشريف المرتضى ليس من أهل الرواية؛ لأنه رافضي إمامي معتزلي، بين وفاته ووفاة جده علي بن أبي طالب أربع مئة سنة إلا أربعاً.

السادس: على تقدير أنه من أهلها بينه وبين حيدرة على أقل تقدير سبع طبقات من الرواة، وقد حذفهم وقطع كتابه منهم.

وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال

فمجـرد قولـه فيه : من خطبة له عليه السلام ، من كلام له عليه السلام ؛ لا يدل على مطلق نسبته لحيدرة ولو نسبة ضعيفة عند أهل الرواية فضلاً عن كونها صحيحة .

السابع : لو فرض أن لكل ما يتعلق فيه بسب الصحابة والتعريض بهم سنداً متصلاً بحيدرة ؛ لوجب البحث فيه عن أحوال رجاله واحداً واحداً على طريق فن الرواية .

الثامن : إذا قطع النـظر عن هٰذه الأوجـه ؛ يكفي في بطلانـه أمران ظاهـران : النيل من أعـراض سادات الصحـابة الخلفاء الراشدين تصريحاً وتعريضاً ، والسجع المتكلف الظاهر التوليد الذي تنبو عنه فصاحة الصحابة والهاشميين ، ولقد كان من واجب إمامه محمد عبده عند المتغالين فيه في كل فن (وخاصة في اللغة والكتابة) ألَّا يخفى عليه هذا السجع المصطنع الذي يجزم كل من له إلمام باللغة العربية بأنه بعيد من فصاحة الصحابة السليقية ، ولأجله ؛ جزم الصفـدي والأدباء العصريون الذين عبر عنهم الأستاذ محمد محي الـدين بصيغـة الإبهـام بـأنه من وضع الشريف المرتضى في قوله : «ولٰكن بعض المعروفين من أدباء عصرنا يميلون إلى أن بعض ما في الكتاب من خطب ورسائل لم يصدر عن غير الشريف الرضي جامع الكتاب» ، وجل الكتاب خطب ورسائل ؛ فليست بعضاً كما قال .

التـاسـع : ليس السب تصـريحاً وتلويحاً وتعريضاً والهمز واللمز من أخلاق عامة المؤمنين ، فضلاً عن ساداتهم الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، فضـلاً عن سادات الصحـابة مثل حيدرة رضي الله تعالى عنه ؛ فصدور ما في «نهج البلاغة» من ذٰلك عنه مستحيل ؛ لأنه منابذ لما وصفه الله به مع جميع الصحابة في كتابه العزيز من الأخلاق العالية ، وقد ثبت عنه رضي

الله عنه في التاريخ القطعي والظني احترامه لجميع الصحابة وخصوصاً الشيخين»[1].

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلمة قيمة في بيان كذب كثير ما في هٰذا الكتاب على عليّ رضي الله عنه، وهٰذا نص كلامه:

«. . . وأيضاً؛ فأكثر الخطب التي ينقلها صاحب «نهج البلاغة» كذبٌ على عليّ، وعليّ رضي الله عنه أجلّ وأعلى قدراً من أن يتكلّم بذٰلك الكلام، ولٰكن هٰؤلاء وضعوا أكاذيب وظنوا أنها مدح؛ فلا هي صدق ولا هي مدح، ومن قال: إن كلام عليّ وغيره من البشر فوق كلام المخلوق؛ فقد أخطأ، وكلام النبي ﷺ فوق كلامه، وكلاهما مخلوق.

ولٰكن هٰذا من جنس كلام ابن سبعين الذي يقول: هٰذا كلام بشير[2] يشبه بوجهٍ ما كلام البشر، وهٰذا ينزع إلى أن يجعل كلام الله ما في نفوس البشر وليس هٰذا من كلام المسلمين.

وأيضاً؛ فالمعاني الصحيحة التي توجد في كلام عليّ موجودة في كلام غيره، لٰكن صاحب «نهج البلاغة» وأمثاله أخذوا كثيراً من كلام الناس فجعلوه من كلام عليّ، ومنه ما يُحكى عن عليّ أنه تكلّم به، ومنه ما هو كلام حقٌّ يليق به أن يتكلم به، ولٰكن هو في نفس الأمر من كلام غيره.

ولهٰذا؛ يوجد في كلام «البيان والتبيين» للجاحظ وغيره من الكتب كلام منقول عن غير عليّ، وصاحب «نهج البلاغة» يجعله عن عليّ.

وهٰذه الخطب المنقولة في كتاب «نهج البلاغة» لو كانت كلّها عن عليّ من كلامه؛ لكانت موجودة قبل هٰذا المصنّف، منقولة عن عليّ بالأسانيد

---

(١) «إفادة الأخيار ببراءة الأبرار» (٢ / ١١١ - ١١٣).

(٢) كذا في الأصل! وهو خطأ.

وبغيرها، فإذا عَرَف من له خبرة بالمنقولات أن كثيراً منها (بل أكثرها) لا يُعرف قبل هذا؛ عُلم أن هذا كذب، وإلا؛ فليبيّن الناقل لها في أي كتاب ذكر ذلك، ومن الذي نقله عن عليّ، وما إسناده؟ وإلاَّ؛ فالدعوى المجردة لا يعجز عنها أحد.

ومن كان له خبرة بمعرفة طريقة أهل الحديث ومعرفة الآثار والمنقول بالأسانيد، وتبيّن صدقها من كذبها؛ عَلِم أن هؤلاء الذين ينقلون مثل هذا عن عليّ من أبعد الناس عن المنقولات، والتمييز بين صدقها وكذبها»[1].

فإذا علمتَ ما دوّناه أغناك الله عما كتبه طالب الحسيني الرفاعي[2] ـ وهو أحد روافض العراق ـ، ويلقب نفسه بـ «إمام الشيعة في جمهورية مصر العربية» ـ على الرغم أنه ليس في مصر شيعة ـ من كتيب بعنوان «مع الإمام علي في نهجه»، من مطبوعات مطابع الدجوي في القاهرة، وعما كتبه محمد جواد مغنية من كتاب «في ظلال نهج البلاغة»، نشر دار العلم للملايين،

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٨ / ٥٥ ـ ٥٦)، وانظر في التحذير من هذا الكتاب وبيان أنه مكذوب على علي رضي الله عنه: «فجر الإسلام» (١٤٨ ـ ١٤٩)، و«ترجمة علي» لأحمد صفوت (ص ١٢٢)، و«البيان لأخطاء بعض الكتاب» (ص ٦٩ ـ ٨٥) للشيخ صالح الفوزان، وتعليق محب الدين الخطيب على «المنتقى من منهاج السنة» للذهبي (ص ٢٠، ٤٣٠، ٥٠٨)، و«مجلة المقتطف» (جزء ٤٢، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٢، سنة ١٣٣١هـ).

(٢) وهو مؤلف كتيب «تقدير الإمامية للصحابة وموقفهم من الغلاة» نشرته دار الخانجي بمصر، وصدر عن جمعية شيعية تسمي نفسها «دار أهل البيت»، أنكر فيه ما تواتر عن الشيعة من سبهم ورميهم الشيخين ومن بايعهم بلعنٍ أو تكفير، وما فعل ذلك إلا ليتبوأ مكانة في البلد التي يبشّر فيها بمذهبه! وإلا؛ فهو ناشر رسالة لمحمد باقر الصدر سماها «التشيع ظاهرة طبيعية في إطار الدعوة الإسلامية»، قال عنها صاحب «مسألة التقريب» (٢ / ١١٧): «وهذه الرسالة محاولة يائسة وعاجزة لإثبات أصالة الرفض، وأن الصحابة ليسوا أهلاً لحملة الرسالة والشريعة، وإنما الجدير بحملها هو علي وحده، وهذا طعن في الصحابة، وفي السنة، وفي تواتر هذا الدين، وهذا الرفاعي ينشر هذا الباطل ويتحفه بتقريظه وتأييده».

سنة (١٩٧٢م)، وعما جمعه الهادي كاشف النظار «مستدرك نهج البلاغة»، طبع دار الأندلس، سنة (١٩٨٠م)، وعن شروح هٰذا الكتاب الكثيرة، كشرح ابن أبي الحديد[1] وشرح ميثم بن علي البحريني، المطبوعان في طهران، وغيرها مما ساقه حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢ / ١٩٩١ - ١٩٩٢).

(استدراك ٢).

١٠ - «الأهوال والقيامة».

قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٤٣٧):

«ومُجاشع هو راوي كتاب «الأهوال والقيامة»، وهو جزءان، كلّه خبر واحد موضوع، رواه عن ميسرة بن عبد ربه عن عبد الكريم الجزري عن سعيد ابن جبيرعن ابن عباس، وعنه علي بن قدامة المؤذِّن، شيخ لإسحاق بن سُنين وهو من «الطَبَرْزديَّات»». وأقره ابن حجر في «اللسان» (٥ / ١٥).

ومنها أيضاً:

١١ - «معراج ابن عباس».

اشتمل هٰذا الكتاب المكذوب على عبد الله بن عباس رضي الله عنه على كثير من الأحاديث المكذوبة والأباطيل والترهات التي لم ترد عن رسول الله ﷺ؛ فابن عباس منه براء لما حواه من الكذب عليه وعلى ابن عمه ﷺ؛ فمثل هٰذا الكتاب غير صحيح السند وغير ثابت النسبة إلى مَنْ نسب إليه، فلا يجوز تعاطيه ولا قراءتُه إلا للاعتبار بكذب الكاذبين، وأنهم سيتبوؤن مقعدهم من النار[2].

---

(١) وقد فنّد أباطيله الأُستاذ محمود الملاح في كتابه «تشريح شرح نهج البلاغة».

(٢) هٰكذا قص الرسول ﷺ (ص ٢٠ - ٢١)، وقد فصل الأستاذ محمود مهدي الاستانبولي في كتابه الآخر «كتب ليست من الإسلام» (ص ٨١ - ٨٦)، وكذا في كتابه «معراج =

ولا بدّ من التنبيه على أن الأحـاديث التي فيه أغلبهـا كذب وافتراء، وإلا ؛ فقد صح منها نزر يسير، قال البوطي في كتابه «فقه السيرة» : «احذر وأنت تبحث عن قصة الإسراء والمعراج أن تركن إلى ما يسمّى بـ «معراج ابن عبـاس» ؛ فهـو كتـاب ملفّقٌ من مجمـوعة أحاديث باطلة لا أصل لها و لا سند»[1]، وتعقّبه شيخنا المحدِّث الألباني بقوله :

«قوله : «فهو ملفق من مجموعة أحاديث. . . إلخ» ؛ فهل كل ما في الكتاب ملفق باطل؟! ذٰلك ما أريد بيانه ببعض الأمثلة» .

ثم ذكر أربعة أمثلة مما جاء في كتاب «معراج ابن عباس» وهي صحيحة ثابتة في عدّة أحاديث، ثم قال : «فكيف يجوز للدكتور أن يقول في الكتاب المذكور أنه «ملفّقٌ من مجموعة أحاديث باطلة» ، وفيه هٰذه الأمثلة المجموعة من الأحاديث الصحيحة؟» ، ثم قال : «ويؤيدني فيما أقول أنه كتب في حاشية الصفحة (١٤٦) ما نصه :

«وحـاذر أن تعتمـد على مثل كتاب «معراج ابن عباس» ؛ فهو مليءٌ بالكذب والأباطيل، وابن عباس بريء من هٰذا «الكتاب» ، وهٰذا كلام سليم لا يرد عليه ما أوردتُه على قوله السابق»[2].

وقد حذر من «معراج ابن عباس» الأخ الشيخ محمد بن رزق طرهوني في كتابه «الإسراء والمعراج الرواية المتكاملة الصحيحة الوحيدة» (ص ٤) ؛ فذكر أنه مكذوب صراحة ؛ فقال : «. . . فمنها ما هو مكذوب صراحة مثل ما

= المصطفى ﷺ» (ص ٣٣ ـ ٣٥) الكلام حول هذا الكتاب، وذكر أمثلة كثيرة على الأحاديث الواهية والموضوعة في هٰذا الكتاب ؛ فلا داعي للإعادة والتكرار.

(١) «فقه السيرة» (ص ١٥٥) .

(٢) «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة» (ص ٧٣ ـ ٧٤) .

اشتهر بين الناس بما يسمى «معراج ابن عباس»»[1].

وقد حذر منه الشيخ وهبي غاوجي الألباني، فقال: «ولا يصح ما ينسب إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من أن له رسالة في الإسراء والمعراج، بل إنها من وضع الزنادقة الذين يريدون تشويه الإسلام وإلحاقه بالأساطير، ولقد نص السيوطي في «تدريب الراوي»[2] على أن تلك الرسالة ليست لعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما.

وعلى ذلك؛ فلا يقبل ما جاء في تلك الرسالة التي تطبع كثيراً باسم «معراج ابن عباس»، وهي ملفقة عليه من وصف السماوات أن إحداها من ذهب وأخرى من فضة وثالثة من حديد وهكذا.

وما ورد التنصيص على مادة السماوات في آية ولا حديث صحيح، وورد وصف السماوات أنها بنيت بقوة، وأن فيها طرقاً وأن لها أبواباً وحرساً، وأنها متطابقة بعضها فوق بعض، إلخ . . . »[3].

١٢ ـ «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس».

طبع كتاب منسوب لابن عباس رضي الله عنه، وهو من طريق محمد ابن مروان السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، كما ذُكِر إسنادُهُ في أوّل الكتاب وفي مواضع منه، وقد جمعه الفيروز آبادي[4](صاحب «القاموس») من كتب التفسير التي أدخل أصحابها هذا الطّريق في تفاسيرهم كالثعلبي والواحدي؛ فهذا التفسير لا يعتمد عليه، ولا تصح نسبته إلى ابن

---

(١) وانظر كتابنا: «الهجر في الكتاب والسنة» (ص ١٨٣ / الهامش).

(٢) كذا قال، وفي هذا نظر، وقد مررتُ بـ «تدريب الراوي» لأقف على هذه المعلومة؛ فلم أظفر بشيء!

(٣) «أركان الإيمان» (ص ١٩٨ ـ ١٩٩).

(٤) انظر: «الضوء اللامع» (١٠ / ٨١)، و«البدر الطالع» (٢ / ٢٨١)، و«شذرات الذهب» (٧ / ١٢٧).

عباس[1].

قلت: كل ما أخرجه محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن عباس (وقد أخرج تفسيراً كثيراً) كذب وافتراء. قال سفيان الثوري: «قال لي الكلبي: كل ما حدثتُك عن أبي صالح؛ فهو كذب». وقال الإمام البخاري: «أبو النّضر الكلبي تركه يحيى وابن مهدي». وقال أبو حاتم: «الناس مجمعون على ترك حديثه، هو ذاهب الحديث لا يشتغل به»[2].

قال الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢ / ١٦٣): «وأما الكتب المصنَّفة في تفسير القرآن؛ فمن أشهرها كتابا الكلبي، ومقاتل بن سليمان».

وأسند إلى عبدالصمد بن الفضل؛ قال:

سئل أحمد بن حنبل عن «تفسير الكلبي»؛ فقال أحمد: «من أوله إلى آخره كذب. فقيل له: فيحلُّ النظرُ فيه؟ قال: لا».

وفي «سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ» (ص ١٩٥ - ١٩٦): «قال لي علي بن العباس المقانعي: عن من يروي البلخي كتاب «التفسير»؟

فقلت له: عن ابن السائب عن أبيه عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

فقال علي بن العباس: جروا هٰؤلاء كلهم في شريط، أو قال: حبل».

---

(١) «تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة» (١ / ٢٧).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» (٧ / ٥٥)، و«ميزان الاعتدال» (١ / ٦٩٦)، و«تهذيب التهذيب» (٩ / ١٧٨).

وقال السيوطي: «وأوهى طرقه (يعني: تفسير ابن عباس) طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير؛ فهي سلسلة الكذب، وكثيراً ما يخرج منها الثعلبي والواحدي»[1]. هذا وقد وضع موسى بن عبد الرحمن الصنعاني (وكان دجَّالا يضع الحديث) تفسيراً على ابن عباس.

قال شيخ الإسلام: «وموسى بن عبد الرحمن هذا من الكذابين، قال أبو أحمد بن عدي فيه: منكر الحديث». وقال أبو حاتم بن حبان: دجال يضع الحديث، وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتاباً في التفسير جمعه من كلام الكلبي ومقاتل[2].

ولهذا؛ فإن التفسير المتداول المنسوب إلى عباس ليس موثوقاً ولا يعتمد عليه؛ لأنه مكذوب على ابن عباس رضي الله عنه»[3].

ولعلي بن أبي طلحة نسخة في التفسير عن ابن عباس.

«وهذه النُّسخةُ طُبِعَت على الآلةِ الكاتبةِ، إعداد رسالة «العالمية» ماجستير في جامعةِ أُمِّ القُرى بمكَّةَ، زادها اللهُ شرفاً، وذلك عام (١٤٠٩هـ) أعدَّها أحمدُ بنُ عايِش العانيُّ.

وهذه الصَّحيفةُ من الصُّحفِ المشهورةِ؛ إذ تجاذَبَتْها كلمةُ النُّقَّادِ،

---

(١) «الإتقان» (٢ / ١٨٩)، و«تفسير المنار» (٢ / ٢٠٢ ـ ٢٠٣، ٣٠٧).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١ / ٢٥٩)، و«ميزان الاعتدال» (٤ / ٢١١).

(٣) «التوصل إلى حقيقة التوسل» (ص ٣٢٣ ـ الهامش)، وعليه؛ فلا يلتفت لما في «الأعلام» للزركلي (٤ / ٩٥) في آخر ترجمة (ابن عباس): «وينسب إليه كتاب في «تفسير القرآن»، ط، جمعه بعض أهل العلم من مرويات المفسرين عنه في كل آية؛ فجاء تفسيراً حسناً وأخباره كثيرة».

استقرَّتْ قدمُ التَّحقيق على اعتمادِ صحَّتِها، ومرويَّاتُها جوَّالةٌ في كتبِ الروايةِ والتفسير وأُصولِه، وهي تنتظِم تفسير آياتٍ من جميع سُوَر القرآن الكريم سوى عشر سُوَرٍ مِن المُفَصَّلِ، وهي في طَليعةِ ما دُوِّنَ في التفسيرِ.

وقـد جاء جامِعُهـا ـ أَثـابَـهُ اللهُ ـ بنحـوِ (٢٨٠) صفحةً في الكَشْفِ عن هٰذه الصَّحيفـةِ، وكـلامِ العلمـاءِ حولَهـا ومنـزلتِها، وتداولِها في كُتُبِ التَّفسيرِ. . . . إلى آخرِ المعلوماتِ الكاشفةِ عنها»[١].

وقـد عمل على سرد أسماء التابعين للتفسير عن ابن عباس الحافظُ الخليلي في «الإرشاد» (١ / ٣٨٩ ـ ٣٩٦)، وابن حجر في كتابه «العجاب في بيان الأسباب»؛ وبينًا حال كل واحد منهم، وهٰذا نصُّ ابن حجر:

«والذينَ اشتهرَ عنهُم القولُ في ذٰلك مِن التَّابعينَ أصحابُ ابنِ عباسٍ، وفيهم ثقاتٌ وضعفاءُ:

فمن الثقاتِ: مجاهِدُ بنُ جَبْرٍ، ويروى التفسيرُ عنه من طريقِ ابن أبي نجيحٍ عن مجاهدٍ، والطَّريقُ إلى ابنِ أبي نجيحٍ قوِّيةٌ، فإذا وردَ عن غيره؛ بيَّنْتُه.

ومنهُم: عِكْـرِمةُ، ويُروى التفسيرُ عنه من طريقِ الحسنِ بنِ واقدٍ عن يزيدَ النحويِّ عنهُ.

ومن طريقِ محمَّدِ بنِ إسحاقَ عن محمَّدِ بن أبي محمَّدٍ مولى زيدِ بن ثابتٍ عن عكرمةَ أو سعيدِ بن جُبيرٍ (هكذا بالشكِّ، ولا يضرُّ؛ لكونهِ يدورُ على ثقةٍ).

ومِن طريقِ مُعاويةَ بن صالحٍ عن عليِّ بنِ أبي طلحةَ عن ابن عباسٍ،

---

(١) «معرفة النسخ والصحف الحديثية» (ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

وعليٌّ صدوقٌ ولم يلقَ ابنَ عبـاسٍ ، لٰكنَّـه إنمـا حملَ عن ثقاتِ أصحابه ، فلذلك ؛ كانَ البخاريُّ وأبو حاتمٍ وغيرُهما يعتمِدونَ على هٰذه النسخةِ .

ومن طريق ابن جُريجٍ عن عطاءِ بن أبي رباحٍ عن ابنِ عباسٍ ، لٰكن فيما يتعلَّق بالبقرة وآل عمرانَ ، وما عدا ذٰلك يكونُ عطاءُ هو الخُراسانيَّ ، وهو لم يسمعْ من ابن عباسٍ ؛ فيكونُ منقطعاً ، إلَّا إنْ صرَّح ابنُ جُريجٍ بأنّه عطاءُ ابن أبي رباحٍ .

ومِن رواياتِ الضُّعفاءِ عنِ ابنِ عباسٍ التفسيرُ المنسوبُ لأبي النَّضْرِ محمدِ بنِ السائبِ الكلبيِّ ؛ فإنّه يرويهِ عن أبي صالحٍ ، وهو مولى أُمِّ هانىء عن ابنِ عباسٍ ، والكلبيُّ اتَّهموهُ بالكذبِ ، وقد مرض ؛ فقال لأصحابهِ في مرضِهِ : «كلُّ شيءٍ حدَّثتُكم عن أبي صالحٍ كذبٌ» .

ومـع ضعْفِ الكلبيِّ ؛ فقـد روى عنه تفسيرَهُ مثلُهُ أو أشدُّ ضعفاً وهو محمَّدُ بنُ مروانَ السُّدِّيُّ الصغيرُ ، ورواهُ عن محمَّدِ بنِ مروانَ مثلُه أو أشدُّ ضعفاً وهو صالحُ بنُ محمدٍ التِّرمذيُّ .

وممَّن روى التفسيرَ عن الكلبيِّ مِن الثِّقاتِ : سُفيانُ الثَّوريُّ ، ومحمَّدُ ابنُ فضيلِ بنِ غَزْوانَ .

ومن الضُّعفاءِ مِن قِبَلِ الحفظِ حِبَّانُ (بكسر المهملةِ وتثقيلِ الموحَّدةِ) ، وهو ابنُ عليٍّ العَنَزي (بفتح المهملةِ والنونِ بعدَها زايٌ منقوطةٌ) .

ومنهُم جُويْبرُ بنُ سعيدٍ ، وهو واهٍ ، روى التَّفسيرَ عن الضَّحَّاكِ بنِ مُزاحمٍ وهو صدوقٌ ، عن ابن عباسٍ ، ولم يسمعْ منهُ شيئاً .

وممَّن روى التَّفسيرَ عن الضَّحَّاكِ عليُّ بنُ الحكمِ وهو ثقةٌ ، وعُبيدُ بـنُ سليمانَ وهو صدوقٌ ، وأبو رَوْق : عَطِيَّةُ بنُ الحارثِ ، وهو لا بأْسَ بهِ .

ومنهم عُثمانُ بن عطاءٍ الخَراسانيّ، يروي التَّفسير عن أبيه عن ابن عباسٍ، ولم يسمعْ أبوهُ من ابن عباسٍ.

ومنهُم إسماعيلُ بنُ عبدِ الرحمن السُّدِّيُّ (بضمِّ المهملة، وتشديد الدَّالِ) وهو كوفيٌّ صدوقٌ، لٰكنَّه جمع التَّفسير من طُرقٍ منها عن أبي صالحٍ عن ابن عباسٍ، وعن مُرَّةِ بنِ شِراحيلَ عن ابن مسعودٍ، وعن ناسٍ من الصحابةِ وغيرهم، وخلط روايات الجميع؛ فلم تتميَّزْ رواياتُ الثقةِ من الضَّعيفِ، ولم يلقَ السُّدِّيُّ من الصَّحابةِ إلا أنسَ بن مالكٍ، وربما التبسَ بالسُّديِّ الصغيرِ الذي تقدَّم ذكره.

ومنهُم إبراهيمُ بنُ الحكمِ بنِ أبانَ العَدنيُّ وهو ضعيفٌ، يروي التَّفسيرَ عن أبيهِ عن عِكْرِمَةَ، وإنّما ضعَّفوهُ؛ لأنه وصلَ كثيراً مِن الأحاديثِ بذكرِ ابنِ عباسٍ، وقد روى تفسيره عبدُ بنُ حُميدٍ.

ومنهُم إسماعيلُ بنُ أبي زيادٍ الشاميُّ وهو ضعيفٌ، جمعَ تفسيراً كبيراً فيهِ الصَّحيحُ والسَّقيمُ، وهو في عصرِ أتباعِ التَّابعينَ.

ومنهُم عطاءُ بنُ دينار وفيه لينٌ، يروي التَّفسيرَ عن سعيدِ بن جُبيرٍ عن ابن عباسٍ، وهو تفسيرٌ رواهُ عنهُ ابنُ لهيعةَ وهو ضعيفٌ» انتهى.

وقد اعتنى بطرق التفسير المرويّة عن ابن عباس الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة رحمه الله تعالى في كتابه «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص ١٥١ ـ ١٥٧)، وكان قد قرر قبل في (ص ٦٢) أن التفسير المطبوع المنسوب إليه رضي الله عنه؛ ففي صحة نسبته إليه شك غير قليل.

وقال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٣١٦): «ومن جملة

التفاسير التي لا يوثق بها «تفسير ابن عباس» ؛ فإنه مرويّ من طريق الكذّابين ؛ كالكلبي ، والسدي ، ومقاتل ، ذكر معنى ذلك السيوطي ، وقد سبقه إلى معناه ابن تيمية»[1] .

وقد كذب أيضاً على سائر صحابة رسول الله ﷺ ، فعل ذلك النصارى في العهدة المتقدمة في كذبهم على عمر رضي الله عنه ، وقد كذب أيضاً على أبي بكر وعمر وغيرهما من صحابة رسول الله ﷺ ، وإليك أخي القارىء ما يدل على ذلك :

١٣ ـ «الرسالة المنسوبة إلى أبي بكر وعمر مع أبي عبيدة إلى علي رضي الله عنه» .

قال المالیني : «قرأتُ الرسالة (يعني : المنسوبة إلى أبي بكر وعمر مع أبي عبيدة إلى علي رضي الله عنه) على أبي حيان التوحيدي ؛ فقال : هٰذه الرسالة عملتها ردّاً على الرافضة ، وسببه أنهم كانوا يحضرون مجلس بعض الوزراء ، وكانوا يغلون في حال عليّ ؛ فعملتُ هٰذه الرسالة» .

قال الذهبي : «فقد اعترف بوَضْعها ، وقد نفاه الوزير المهلبي عن بغداد لسوء عقيدته ، وكان يَتَفَلْسَف .

قال ابن الرماني في كتاب «الفريدة» : كان أبو حيّان كذّاباً ، قليل الدين والورع ، مجاهراً بالبهت ، تعرّض لأمورٍ جسام من القدح في الشريعة والقول بالتعطيل»[2] .

---

(١) وانظر للاستزادة كتابنا : «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ٢٧٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣١٨) وتعليقنا عليه ، و«المجروحين» (٢ / ٢٤٢) ، و«طبقات السبكي» (٢ / ٧١) .

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤ / ٥١٨ ـ ٥١٩) .

وقال الذهبي في «الرسالة» المذكورة أيضاً: «قلت: قد باءَ بالاختلاف على عليٍّ الصفوةُ، وقد رأيتُها وسائِرُها كَذبٌ بَيِّن»[1].

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن أورد كلام الإمام الذهبي السابق ما نصه:

«وقرأتُ بخط القاضي عز الدين بن جماعة أنه نقل من خط ابن العلاج أنه وقف لبعض العلماء على كلام يتعلّق بهٰذه «الرسالة» ملخصه:

لم أزل أرى أبا حيان عليّ بن محمد التوحيدي معدوداً في زمرة أهل الفضل، موصوفاً بالسّداد في الجدّ والهزل؛ حتى صنع «رسالة» منسوبة إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما راسلا بها عليّاً رضي الله عنه، وقصد بذٰلك الطّعن على الصّدر الأوّل؛ فنسب فيها أبا بكر وعمر رضي الله عنهما إلى أمر لو ثبت؛ لاستحقّا فوق ما يعتقده الإمامية فيهما، فأول ما يدلّ فيها على افتعاله في ذٰلك نسبته إلى أبي بكر، إنشاء خطبة بليغة تملّق فيها لأبي عبيدة ليحمل له «رسالته» إلى علي رضي الله عنه، وغفل عن أنّ القوم كانوا بمعزل عن التملّق، ومنها قوله: «ولعمري إنك أقرب إلى رسول الله ﷺ قرابة، ولٰكنا أقرب إليه قربة، والقرابة لحم ودم، والقربة نفس وروح»، وهٰذا يشبه كلام الفلاسفة وسخافة هٰذه الألفاظ تغني عن تكلف الرد.

وقال فيها: إن عمر رضي الله عنه قال لعلي في ما خاطبه به: «إنك اعتزلت تنتظر وحياً من جهة الله، وتتواكف مناجاة الملك»، وهٰذا الكلام لا يجوز نسبته إلى عمر رضي الله عنه فإنه ظاهر الافتعال، إلى غير ذٰلك مما تضمنته «الرسالة» من عدم الجزالة التي تعرف من طراز كلام السلف»[2].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ١٢٢ ـ ١٢٣).

(٢) «لسان الميزان» (٧ / ٣٨ ـ ٣٩).

١٤ ـ «حرز أبي دُجانة».

قال الذهبي في ترجمة يزيد بن صالح: «هو الذي روى عنه غلام خليل «حرز أبي دُجانة» وهو حرز مكذوب، كأنه من صَنْعَة غلام خليل، يرويه عنه شعبة بقلة حياءٍ بسند الصحيح»(١).

قلت: وهذا نص الحرز:

«عن أبي موسى الأنصاري: شكى أبو دجانة إلى رسول الله ﷺ؛ فقال: بينما أنا نائم؛ إذ فتحت عيني فإذا عند رأسي شيطان، فجعل يعلو ويطول؛ فضربته بيدي، فإذا جلده كجلد القنفذ؛ فقال ﷺ: يا علي! اكتب لأبي دجانة كتاباً لا يؤذيه شيء من بعده. قال: اكتب بعد البسملة: هٰذا كتاب من محمد النبي العربي، الأمي، التهامي، الأبطحي، المكي، القرشي، المدني، الهاشمي، صاحب التاج والهراوة والقضيب والناقة... إلى من طرق الدار من الزوار والعمار... إلى: فهٰذا كتاب الله ينطق علينا وعليكم بالحق، إلى: يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس، إلى: ثم طوى الكتاب، وقال: ضعه عند رأسك. فوضعه؛ فإذا هم ينادون: النار النار، أحرقتنا بالنار. حتى قال له: ارفع عنهم، فإن عادوا؛ فعد، فوالذي نفسي بيده؛ ما دخلت هٰذه الأسماء داراً إلا هرب منه إبليس وجنوده وذريته والغاوون».

وقال الفتني الهندي: «موضوع وإسناده مقطوع، وأكثر رجاله مجهولون، وليس في الصحابة من يسمى بموسى أصلاً»(٢).

وقد ساقه البيهقي بطوله في «دلائل النبوة» (٧ / ١١٨ ـ ١٢٠)، وقال

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٤ / ٤٢٩).

(٢) «السنن والمبتدعات» (ص ٣٢٩)، و«تذكرة الموضوعات» (٢١١)، و«اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٣٤٧).

عقبه: «وقد روي في حرز أبي دجانة حديثٌ طويل، وهو موضوع لا تحلّ روايته».

وقال الصغَّاني في «موضوعاته» رقم (١٣) في معرض سرده الأمور المكذوبة: «والحرز المنسوب لأبي دجانة الأنصاري، واسمه سماك بن خرشة، موضوعة».

١٥ ـ «مسند أنس بن مالك البصري».

وهو كتاب مكذوب، فيه مقدار ثلاث مئة حديث، ألصق بسمعان بن مهدي.

قال الذهبي في «الميزان» (٢ / ٢٣٤) في ترجمته: «سمعان بن مهدي عن أنس بن مالك حيوان لا يعرف، أُلصقت به نسخة مكذوبة رأيتها، قبّح الله من وضعها».

وقال ابن حجر في «اللسان» (٣ / ١١٤): «وفي من رواية محمد ابن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان، وهي أكثر من ثلاثة مئة حديث، أكثر متونها موضوعة».

قلت: وتسمّى هٰذه النسخة «مسند أنس البصري».

قال الصغَّاني في «موضوعاته» رقم (١٤) بصدد ذكره للموضوعات: «ومسند أنس بن مالك الذي يروى عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان عن أنس».

وقال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٤٢٤): «ومنها: الكتاب المعروف بـ «مسند أنس البصري» مقدار ثلاث مئة حديث، يروي عن سمعان بن المهدي عن أنس، وأوله: أمتي في سائر الأمم كالقمر في

النجوم». قال في «الذيل»: «لا يكاد يعرف، ألصقت به نسخة موضوعة، قاتل الله واضعها».

وقد حكم بوضع هٰذا الكتاب وأنه منحول لأنس جمع من العلماء والحفاظ؛ منهم: ابن حجر في «نكته» (٢ / ٥١)، والسيوطي في «اللآلىء» (١ / ٤١ ـ ٤٢)، و«ذيل الموضوعات» (ص ٤١)، والقاري في «الأسرار المرفوعة» (٤٠٧) و«المصنوع» (١٩٦ ـ ١٩٧)، وابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١ / ٦٥)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢ / ٥٧٨).

وقد كذب أيضاً على كثير من آل البيت، وحصر ذٰلك صعب يكاد لا ينال من كثرته وشدّته، ولٰكن نمثّل على ذٰلك بالآتي:

١٦ ـ «البطاقة».

كذب على جعفر الصادق باتفاق أهل العلم، يدعيه ابن الحلي ونحوه من المغاربة وأصحابه الذين أخذوا عنه العلم؛ كمالك بن أنس وسفيان بن عيينة وأمثالهما من الأئمة، أئمة الإسلام برآء من هذه الأكاذيب[١].

١٧ ـ «الجدول».

نسب إلى جعفر الصادق كتاب «الجدول في الهلال» الذي بنى عليه الضلال طائفة من الرافضة، وهو كذب مفتعل عليه، افتعله عليه عبد الله بن معاوية أحد المشهورين بالكذب، مع رياسته وعظمته عند أتباعه[٢].

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤ / ٧٩) و(٣٥ / ١٨٣)، وانظر: «بغية المرتاد» (٣٢١، ٣٢٨)، و«مفتاح دار السعادة» (٢ / ٢١٦).

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤ / ٧٩) و(٣٥ / ١٨٣)، و«نقض المنطق» (٦٦)، وانظر: «بغية المرتاد» (٣٢٨)، و«مفتاح دار السعادة» (٢ / ٢١٦).

١٨ ـ «**الهفت**».

كذب على جعفر الصادق باتفاق أهل العلم[١].

وهنالك كتب كثيرة كذبت على جعفر الصادق، وبيّنها شيخ الإسلام مع ما سبق ذكرهُ؛ فقال بعد كلام:

«وقد دخل كثير من هٰذه القرمطة في كلام كثير من المتصوفة، كما دخل في كلام المتكلمة، وقد ذكر أبو عبد الرحمن السلمي في كتاب «حقائق التفسير»[٢] قطعة من هٰذا الجنس عن جعفر الصادق رضي الله عنه.

وأهل العلم بجعفر وأحواله يعلمون قطعاً أن ذٰلك مكذوب على جعفر، كما كذب عليه الناقلون عنه «الجدول في الهلال»، وكتاب «الجفر»، و«البطاقة»، و«الهفت»، و«اختلاج الأعضاء»، و«الرعود والبروق»، ونحو ذٰلك مما هو من كلام أهل النجوم والفلسفة، ينقلونه عن جعفر، وأهل العلم بحاله يعلمون أنّ هٰذا كله كذب عليه، بل أعجب من ذٰلك ظن طوائف أن كتاب «رسائل إخوان الصفا»[٣] هو عن جعفر الصادق، وهٰذا الكتاب هو أصل مذهب القرامطة الفلاسفة؛ فينسبون ذٰلك إليه ليجعلوا ذٰلك ميراثاً عن أهل البيت، وهٰذا من أقبح الكذب وأوضحه؛ فإنه لا نزاع بين العقلاء أن «رسائل إخوان الصفا» إنما صنفت بعد المئة الثالثة في دولة بني بويه قريباً من بناء القاهرة»[٤].

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤ / ٧٩) و(١١ / ٥٨٢) و(٣٥ / ١٨٣)، وانظر: «مفتاح دار السعادة» (٢ / ٢١٦).

(٢) سيأتي التحذير منه في المجموعة الثانية، ضمن (كتب التفسير) إن شاء الله تعالى.

(٣) انظر عنها: المجلد الأول، الكتاب الأول من كتب العقيدة.

(٤) «بغية المرتاد» (٣٢٨ ـ ٣٢٩)، ويوجد في مكتبة الأوقاف ببغداد رسالة في اختلاج الأعضاء تنسب للإمام جعفر الصادق، ورقة واحدة رقمها (١ / ٢٢ أ ـ مجاميع)، ويوجد بها أيضاً شرح رسالة اختلاج الأعضاء، مؤلفها مجهول، (رقمها ٢ / ٦٠٢٢ ـ مجاميع)، ولمزيد من =

ومن الكتب المكذوبة على أهل البيت:

١٩ ـ «الصحيفة السجَّادية».

كذبت على علي بن الحسين المعروف بزين العابدين[1] (ت ٩٤هـ) رضي الله عنه، قال عنها محمد جواد مغنية في تفسيره «الكاشف» (١٠ / ٥١٥): «تعظّمها الشيعة، وتقدّس كل حرف فيها».

قلت: ولم تثبت نسبتها إليه، وهي من وضع الشيعة عليه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية عنها في «منهاج السنة النبوية» (٣ / ٢٠٩): «إن أكثرها كذب على علي بن الحسين».

وقد طبعت هٰذه الصحيفة في النجف، عن المطبعة العلوية، في (٣٢٠ صفحة) سنة (١٣٥٢هـ ـ ١٩٣٣م، طبع حجر، ثم صورت عن دار الصادق في بيروت، بعنوان: «الصحيفة الكاملة السجادية» في (٢٥٩) صفحة، ونشرها بعضهم في بعض المجلات، كما أشرنا إليه في كتابنا «الإشارات إلى أسماء الرسائل المودعة في بطون المجلدات والمجلات» (رقم ٦١٦).

٢٠ ـ «المسند المنسوب لزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب» (ت ١٢٢هـ).

طبع هٰذا المسند (والذي يعرف أيضاً بـ «المجموع الفقهي») منسوباً

= التفصيل في هٰذا انظر: «كشف الظنون» حاجي خليفة (١ / ٥٩١ ـ ٥٩٢)، «البداية والنهاية» لابن كثير. وطبع «الهفت الشريف» للمفضل بن عمر الجعفي، تحقيق مصطفى غالب (إسماعيلي معاصر)، عن دار الأندلس، سنة (١٩٦٤م)، وهو مليء بالخرافات؛ ففيه ـ مثلاً ـ (ص ٨٤) في الباب الثالث والعشرين (في معرفة تزويج أم كلثوم في الباطن) قال: «يحتمل أن تكون زفت لعمر جنيّة تصوّرت بصورة أم كلثوم»!!

(١) ينظر: «رسالة الحقوق» التي نشرها عبد الهادي المختار في بغداد سنة (١٩٥٠م) على أنها لزين العابدين، هل هي له أم منحولة؟! فليحقق.

للإمام زيد مرتين في ميلانو بإيطاليا سنة (١٩١٩هـ) باعتناء غريفيني، وفي مصر[١] سنة (١٣٤٠هـ) في (٣٩٩) صفحة، وكتب على غلافه:

«وهو ما رواه عن أبيه عن جده، ويسمى بـ «المجموع الفقهي» لذكره بعض المسائل الفقهية، نفع الله به آمين، جمعه عبد العزيز بن إسحاق البغدادي رحمه الله».

وقام على طبعه عبد الواسع بن يحيى الواسعي، وقدّم له مقدمة تعوزها الدِّقة، وفيها أشياء باطلة، وقرَّظ له بعض علماء الأزهر، وهم: محمد بخيت المطيعي، وعبد القادر بن أحمد بدران الدمشقي، وعبد المعطي السقا، ووضع طابعه في المقدمة سؤال وجوابه في الزيدية لبكر بن محمد عاشور الصدفي (مفتي الديار المصرية آنذاك)، والشيخ سليم البشري (شيخ الجامع الأزهر آنذاك).

وقد لام هٰؤلاء الشيخُ أحمد شاكر رحمه الله تعالى؛ فقال بصدد كلامه على هٰذا الكتاب: «ومما يؤسف له أن يقرظه بعض أفاضل العلماء من شيوخنا علماء الأزهر غير متحرين معرفة ما فيه من الكذب على رسول الله ﷺ، ولا ناظرين إلى عاقبة وثوق العامة ممن لا يعرف الصحيح من السقيم بوجود توقيعاتهم على مدائح لهٰذه الأكاذيب، ولله الأمر من قبل ومن بعد»[٢].

وتكلم هٰذا الكلام بصدد تعليقه على قول ابن حزم: «فإن قيل: فإنه قد روي من طريق زيد عن أبيه عن جده عن علي؛ قلت: يا رسول الله! أمسح على الجبائر؟ قال: «نعم، امسح عليها»[٣]. قلنا: هٰذا خبر لا تحل روايته؛ إلا

(١) وصوِّر بالأوفست مرات في بيروت وغيرها.

(٢) التعليق على «المحلى» (٢ / ٧٥).

(٣) نحوه في مطبوع «مسند زيد» (٧٤ ـ ٧٥).

على بيان سقوطه لأنه انفرد به أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي، وهو مذكور بالكذب»[1] انتهى.

قال الشيخ أحمد شاكر معلقاً على كلام ابن حزم وقبل ما ذكرناه عنه آنفاً:

«أبو خالد هٰذا وضاع: قال وكيع: كان في جوارنا يضع الحديث، فلما فطن له؛ تحوّل إلى واسط. وقال أحمد: يروي عن زيد عن آبائه أحاديث موضوعة؛ يكذب. وقال ابن معين: كذاب غير ثقة ولا مأمون، وأحاديثه التي يرويها هي التي عرفت باسم «مسند زيد» أو «المجموع الفقهي»»[2].

فالعجب من قول ناشر هذا الكتاب (ص ١) عن هٰذا الكذاب: «إن الأئمة من أهل البيت متفقون على الاحتجاج به والرواية عنه والاعتراف بفضله»!! والأعجب منه أن السيد يحيى بن الحسين ابن المؤيد بالله جمع رسالة في توثيق أبي خالد هٰذا، كما قال الشوكاني في ترجمته في «البدر الطالع» (٢ / ٣٣٠).

ولست هنا بصدد تفصيل كلام جهابذة الجرح والتعديل عليه؛ فقد فعلتُ ولله الحمد في تعليقي على مسألة رقم (٣٤) من «الخلافيات» للبيهقي، وإنما همي هنا الإشارة إلى أن هٰذا الكتاب مكذوب على الإمام زيد رحمه الله تعالى، ولذا؛ قال أحمد شاكر أيضاً في تقديمه لعمل محمد فؤاد عبد الباقي في القيام بمراجعة ترجمة «مفتاح كنوز السنة» (ص ع) في معرض حديثه على الأصول التي فهرسها د. أ. ي. فنسنك ما نصه:

«... والكتاب الرابع عشر: المسند المنسوب للإمام زيد بن علي بن

---

(١) «المحلى» (٢ / ٧٥).

(٢) التعليق على «المحلى» (٢ / ٧٥).

الحسين بن علي بن أبي طالب، المتوفى شهيداً سنة (١٢٢هـ)، وهٰذا الكتاب عمدة في الفقه عند علماء الزيدية من الشيعة، لو صحَّت نسبتُه إلى الإمام زيد عليه السلام؛ لكان أقدم كتاب موجود من كتب الأئمة المتقدمين؛ إلا أنّ الراوي له عن زيد رجل لا يوثق بشيء من روايته عند أئمة الحديث، وهو أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي، رماهُ العلماء بالكذب في الرواية، قال الإمام أحمد بن حنبل في شأنه: كذاب، يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة» انتهى.

ولا يفوتني في الختام أن أُنبه على ما يلي:

أولاً: جامع هٰذا المسند (كما على غلافه) عبد العزيز بن إسحاق البغدادي، قال عنه الناشر (ص ١٣): «كان ثقة، عالماً، فاضلاً، عارفاً بالفقه»، وقبل ذٰلك: «وروى عنه . . . ومحمد بن أبي الفوارس».

قلت: أسند الخطيب في «تاريخه» (١٠ / ٤٥٨ ـ ٤٥٩) عن ابن أبي الفوارس هٰذا قوله في جامع هٰذا «المسند» ما نصه: «كان البقال هٰذا أحد المتكلمين من الشيعة، وله كتب مصنفة على مذهب الزيدية، يجمع حديثاً كثيراً»، قال: «وكان له مذهب خبيث، ولم يكن في الرواية بذاك، سمعت منه أجزاء فيها أحاديث رديَّة»، ولذا ترجمه الذهبي في «الميزان»: (٢/٦٢٣) و«تاريخ الإسلام» (وفيات ٣٥١ ـ ٣٨٠) (ص ٣٠٨)، وابن حجر في «اللسان» (٤ / ٢٥)، وترجمته مظلمة في هٰذه الكتب وغيرها.

ثانياً: الراوي لهٰذا المسند عن أبي خالد الواسطي الكذاب، هو إبراهيم ابن الزِّبْرقان، قال عنه ناشر هٰذا «المسند» (ص ١٣): «وثقه ابن معين، وروى عنه الحافظ أبو نعيم».

قلت: ولم يسلم من غمز. . . قال عنه أبو حاتم في «الجرح

والتعديل»: (١ / ١ / ١٠٠): «يكتب حديثه ولا يحتج به».

ثالثاً: أما الراوي عن ابن الزبرقان؛ فهو نصر بن مزاحم، وهو رافضي جلد، واتّهمه أبو خيثمة بالكذب، ووهاه جمع من الجهابذة كما تراه في ترجمته في «الميزان» (٤ / ٢٥٣) وغيره.

رابعاً: وذكر الشوكاني في «البدر الطالع» (٢ / ٣٣٠) في ترجمة (السيد يحيى بن الحسين ابن الإمام المؤيَّد بالله محمد ابن الإمام القاسم بن محمد الشهاري الزيدي) أنه قد تصرّف في هٰذا الكتاب؛ فقال:

«ورأيت بخط السيد يحيى بن الحسين ـ وهو ابن الإمام القاسم بن محمد ـ أن صاحب الترجمة تواطأ هو وتلامذته على حذف أبواب من «مجموع زيد بن علي» وهي ما فيه ذكر الرفع، والضم، والتأمين، ونحو ذٰلك، ثم جعلوا نسخاً، وبثّوها في الناس، وهٰذا أمر عظيم، وجناية كبيرة، وفي ذٰلك دلالة على مزيد الجهل، وفرط التعصّب، وهٰذه النسخ التي بثّوها في الناس موجودة الآن؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله» انتهى.

خامساً: قد سلك الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه «الإمام زيد» (ص ٢٣٣ ـ ٢٧٥) مسلكاً غريباً في إثبات نسبة هٰذا الكتاب للإمام زيد ضارباً أقوال أئمة الجرح والتعديل عرض الحائط، مع أن فيه نقولاً في عدم صحة هٰذا الكتاب عن علماء لم نذكرهم، فاقتضى التنبيه والتنويه، والله الموفق.

والخلاصة. . . هٰذا الكتاب مكذوب ومنحول على الإمام زيد، والإسناد إليه مظلم، ورجاله غير ثقات ابتداءً من جامعه إلى الراوي له عنه.

٢٠ ـ «تعبير الرؤيا»، و«منتخب الكلام في تفسير الأحلام».

المنسوبان لابن سيرين (ت ١١٠هـ).

جاء عن ابن سيرين في التعبير عجائب، وكان له في ذلك تأييد إلهيٌّ، كما قال الذهبي في ترجمته في «السير» (٤ / ٦١٨)، و«تاريخ الإسلام» (وفيات ١٠١ ـ ١٢٠هـ، ص ٢٤٥):

وقد عُرف عنه تأويل الرؤى، وأكثر من ذلك، مما جعل ابن شُبرمة يقول: «دخلتُ على محمد بن سيرين بواسط؛ فلم أر أجبن من فتوىً منه، ولا أجرأ على رؤيا منه»[1].

وقد جمع الأخ الفاضل خالد العنبري حفظه الله تأويلاته الصحيحة الثابتة عنه في كتاب مفرد[2]، ولكن الكتاب المطبوع بعنوان «منتخب الكلام في تفسير الأحلام»، و«تعبير الرؤيا» المنسوب لابن سيرين هو على التحقيق ليس من تأليفه على الرغم من شهرته وكثرة طبعاته؛ فقد طبع الكتاب منسوباً لابن سيرين بعنوان «تعبير الرؤيا» لأول مرة في مصر سنة (١٢٨١هـ ـ ١٨٦٤م) في (٦٢ صفحة)، ثم فيها سنة (١٢٩٨هـ)، ثم سنة (١٣٠٣هـ)، ثم سنة (١٣٠٥هـ)؛ كلها عن مطبعة شرف، وسنة (١٣٠١هـ) عن مطبعة محمد مصطفى، وسنة (١٣٠٩هـ) عن المطبعة الميمنية، وسنة (١٣١٠هـ) عن المطبعة العلمية، وطبع بعد ذلك في كثير من البلدان؛ فطبع مثلاً في بغداد سنة (١٩٦١م)، وطبع له «منتخب الكلام في تفسير الأحلام» لأول مرة في بولاق سنة (١٢٨٤هـ) على هامش «تعطير الأنام» لعبدالغني النابلسي، ثم في القاهرة سنة (١٣٢٠هـ)، ثم سنة (١٣٤٧هـ)، وفي لكناو سنة (١٨٧٤م)، وفي بومبي سنة (١٢٩٦هـ ـ ١٨٧٨م)، وبعد ذلك مرات في بيروت وغيرها.

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٥ / ٢١٨ / أ)، وعنه «السير» (٤ / ٦١٤) وغيره.

(٢) انظر له «ثلاثة كتب في الرؤى والأحلام».

ومعذرة أخي القارىء على هٰذا الاستطراد، ولٰكني أريد أن أدلل من خلاله على شهرة هٰذا الكتاب، وما زالت أيدي العوام تتلقفه وألسنة الناس تبحث عنه وتطلبه، ولا سيما النساء منهم، وابن سيرين التابعي الجليل بريء منه.

ومن الجدير بالذِّكر أن «المنتخب» غير «تعبير الرؤيا»؛ فقد فرَّق بينهما الزّركلي وحكم بأنه ليس له، قال: «ينسب له كتاب «تعبير الرؤيا»، ذكره ابن النديم وهو غير «منتخب الكلام في تفسير الأحلام» المطبوع المنسوب إليه أيضاً وليس له»[1].

قلت: و«تعبير الرؤيا» ليس لابن سيرين أيضاً، وقد أعجبني المقال الأخير للأستاذ عبد العزيز الرفاعي ضمن سلسلة مقالاته التي نشرتها مجلة «المنهل» بعنوان «مطالعات عن محمد بن سيرين»، جاء في الحلقة الثامنة[2] والأخيرة منها، ما نصه:

«هل ألَّف ابن سيرين كتاباً سواء في التعبير أو في غيره؟

لقد ولد ابن سيرين في عهد أخذت فيه الأمة العربية تتحفز للتدوين المرتب، وكان الوسط العلمي في البصرة قد شرع يأخذ بأسبابه، وكان ابن سيرين من الكتاب حقاً، ولٰكن؛ هل دوّن شيئاً؟

من النتف الصغيرة التي يرويها ابن سعد في ترجمته له نعلم أن له في الكتابة قواعد وآداباً؛ فهو مثلاً في كتابة البسملة كان يكره أن يكتب الباء ثم يمدها إلى الميم حتى يكتب السين، كما روى ذٰلك محمد بن عمرو أبو سهل

---

(١) «الأعلام» (٦ / ١٥٤).

(٢) نشرت في عدد (٤٣٨)، السنة (٥١)، المجلد (٤٦)، ذو الحجة (١٤٠٥هـ)، (ص ١٦٠ - ١٦٤).

الأنصاري، كما روى محمد بن عمرو أيضاً أنه كان يكره أن يكتب: بسم الله الرحمن الرحيم لفلان. . . ويقول: اكتب بسم الله الرحمٰن الرحيم من فلان إلى فلان.

وربما أوحى تكرر رواية محمد بن عمرو عن قواعد الكتابة لدى ابن سيرين أنه كان كاتبه كما كان ابن سيرين من قبل كاتب لأنس بن مالك في فارس كما مرّ بنا.

ولٰكن هناك رواية صريحة عن ابن عون وهو صهره كما قدمنا تدل على أن ابن سيرين كان يكره أن يتخذ كتاباً؛ فقد روى أن ابن سيرين قال: إياكم والكتب؛ فإنما تاه من كان قبلكم ـ أو قال: ضل من كان قبلكم ـ بالكتب.

وروى حفيده بكار؛ فقال: «لم يكن لجدي ولا لأبي ولا لابن عون كتاب فيه تمام حديث واحد».

وفي هٰذه الرواية الأخيرة نلمح احتمال أن يكون النفي منصبّاً على الكتابة في الحديث، وينسحب ذٰلك أيضاً على الرواية الأولى؛ فالخشية من الضلالة إنما تكون في شؤون الدين، وإنه كان يعني أن الاعتماد على كتابة الحديث تهمل الحفظ، وأن إهمال الحفظ يضعف الذاكرة ويبطل الأخذ بالسند، أو يجعله ثانوياً كما آل إليه أمر الناس الآن؛ فلا تكاد تجد من يأخذ بالسند، فإن وجد؛ فهو الندرة النادرة.

ويؤيد هٰذا الرواية التي تقول: إنه كان يأذن بالكتابة إلى حين حفظ المكتوب على أن يمحى بعد ذٰلك؛ لئلا يعتمد عليه.

وهٰذه الرواية عن يحيى بن عتيق[1] أن محمد بن سيرين كان لا يرى

---

(١) وكان ثقة كما قال عنه ابن سعد (٧ / ٢٥٣).

بأساً أن يكتب الحديث، فإذا حفظه؛ محاه، ولٰكن ابن سيرين كان يتوق إلى أن يجمع شيئاً من علمه في كتاب؛ فإن صهره ابن عون يحدثنا فيقول: سمعت محمداً يقول: «لو كنت متخذاً كتاباً لاتخذت رسائل النبي ﷺ».

فهو إذن كان يود أنْ لو جمع رسائل النبي عليه الصلاة والسلام في كتاب؛ إيماناً منه بأهميتها ودلالاتها، ولٰكنه لم يفعل، ويبدو أنه ترك ذٰلك لشدة ورعه.

وتدل هٰذه الأخبار في مجموعها على أن محمد بن سيرين، لم يؤلف كتاباً لا في الحديث ولا في غيره، فإذا كان لم يجمع أحاديث رسول الله ﷺ وهي أولى بالجمع؛ فكيف بغيرها مما يروى عنه من تأليف في التعبير؟

وقد يقال: إنه لا حرج في اتخاذ كتاب في التعبير، وقد يكون الحرج في كتابة الحديث من وجهة نظر ابن سيرين، ولٰكن منهج ابن سيرين في الحياة وهو منهج الحذر والتقوى وشدة الورع تجعلني أستبعد أن يتخذ كتاباً في التعبير، ويكفي أن يكون «ما رابه شيء إلا تركه منذ نشأ».

في المصادر التي بين يدي لا أجد بين المؤلفين الأولين من يذكر أن ابن سيرين ألف كتاباً في أي علم من العلوم، ويظل الأمر كذٰلك عبر القرون الثلاثة الأولى من الهجرة لنجد أول من ذكره ضمن المؤلفين ابن النديم صاحب «الفهرست»، المتوفى سنة (٣٥٨هـ) حيث يسرد الكتب المؤلفة في تعبير الرؤيا (٤٣٩)؛ فيذكر معها كتاب «تعبير الرؤيا» لابن سيرين، يذكر هٰذه العبارة فقط؛ فلا يزيد عليها شيئاً يوثقها أو ينفيها أو يشكك فيها...

وكما نعلم؛ فإن ابن النديم كان وراقاً، وكان همه في كتابه «الفهرست» أن يسرد أسماء الكتب والمؤلفين لا أن يحقق ويدقق، ولو أنه فعل؛ لكان لكتابه حجم آخر وشأن مختلف، وإن كان قد بلغ في قصده مدى بعيداً

واضطلع بعمل جليل؛ فهو قد وضع «الفهرست» وكفى.

وكما قال كاتب مقدمة الناشر لكتاب «الفهرست» في طبعة المطبعة الرحمانية بمصر (وهو مجهول): «إن لابن النديم أسلوباً اقتصاديّاً يكره اللغو والمقدمات والإطالة... ويندفع إلى صميم الموضوع ابتداء من غير مواربة ولا تمهيد».

ومعنى هٰذا أنه وجد بين الكتب المتداولة في عصره كتاب «تعبير الرؤيا» وعليه اسم ابن سيرين فسجله بين ذٰلك الحشد الكثير الذي سرده في كتابه، ولم تكن من مهمته أن يحقق فيه أو يدقق؛ فذٰلك هدف آخر كما قلت.

ونحن لا نستغرب أن يأتي بعد ابن النديم من المفهرسين من يذكر كتاب ابن سيرين ما دام ذكره ابن النديم، وما دام الكتاب موجوداً بالفعل في خزائن الكتب، ويستوقف نظرنا بين المؤلفين القدامى ذٰلك النص الذي سبق إيراده عن ابن خلدون في «مقدمته»، حيث نجده صريحاً في نفي اضطلاع ابن سيرين بالتأليف في التعبير.

وأود هنا ذكر ما قاله ابن خلدون عن «تعبير الرؤيا» في الفصل الثاني عشر من «مقدمته» الذي عقده بعنوان «في علم تعبير الرؤيا»:

«ولم يزل هٰذا العلم متناقلاً بين السلف، وكان محمد بن سيرين فيه من أشهر العلماء، وكتب عنه في ذٰلك القوانين وتناقلها الناس لهٰذا العهد، وألف الكرماني فيه من بعده، ثم ألف المتكلمون المتأخرون وأكثروا، والمتداول بين أهل المغرب لهٰذا العهد كتب ابن أبي طالب القيرواني من علماء القيروان مثل «الممتع» وغيره، وكتاب «الإشارة» للسالمي، وهو علم مضيء بنور النبوة للمناسبة التي بينهما، كما وقع ذٰلك في «الصحيح»، والله علام الغيوب».

فها نحن نجد ابن خلدون يذكر أن السلف كان يتناقل هٰذا العلم وهو يعني التناقل الشفهي أو التناقل المسجل في غير ما تصنيف مرتب مبوب، وإن ذٰلك ظل إلى عهد ابن سيرين حيث كتبت عنه قوانين العلم ولم يقل كتب فيها أو أملاها، ثم ظلت هٰذه القوانين متداولة أيضاً ومن بعده جاء الكرماني.

وتركيب النص الخلدوني على هٰذا النحو يدل على أن ما نسب إلى ابن سيرين من تأليف في هٰذا الباب لم يكن مقبولاً لديه، ولٰكنه في الوقت نفسه لا ينفي آليَّة وضع القواعد الأساسية لفن التعبير وهي القواعد التي كتبت عنه وجرى تناقلها حتى جاء الكرماني.

وأرى أن الباحثين المحدثين الذين شككوا في نسبة كتاب «تعبير الرؤيا» أو «منتخب الكلام في تعبير الأحلام» إلى الإمام ابن سيرين، إنما تابعوا في ذٰلك ابن خلدون أو تابعوا من تابعه.

وسواء عندي أصدر هٰذا التشكيك عن المستشرقين مثل بروكلمان، أو «دائرة المعارف الإسلامية»، أو عن غيرهم كـ «معجم المطبوعات» لسركيس أو غيره.

لنتأمل ما يذكره بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (ج ١، ص ٢٥٥) من الطبعة الثانية؛ فهو بعد أن ترجم له في إيجاز شديد، وبعد أن قال: «وله اليد الطولى في تعبير الرؤيا»، وبعد أن دل على بعض مواطن ترجمته أو النقل عنه، يقول:

«نسب له كتاب في تعبير الأحلام بعنوان «الجوامع»؛ طبع بالقاهرة (١٣١٠هـ)، ذكره له البغدادي في «هدية العارفين» (٢ / ٧)، (ويوجد مختصر منه في جوتا ٢٤٢٨).

وينسب له «منتخب الكلام في تفسير الأحلام»؛ طبع في بولاق

(١٢٨٤هـ)، كما طبع على هامش كتاب «تعطير الأنام» لعبد الغني النابلسي في القاهرة (١٣٠٤هـ).

ويوجد مختصر منه بعنوان «تعبير الرؤيا»؛ طبع بالقاهرة ولكنو وبومباي.

وينسب له كتاب «الإشارة في علم العبارة» و«الإشارات في تفسير المنامات».

والمؤلف المظنون للكتاب وهو محمد بن أحمد بن قاسم السالمي يروي عن إسحاق الفراماني، المتوفى (٩٣٠ / ١٥٢٣).

وهٰكذا نجد أن بروكلمان يستعمل لفظة (نسب له) في كل ما أورده عن المؤلفات التي تعزى إليه، ولا يستعمل كلمة تدل على الجزم والتأكيد، بل هو يتحدث أيضاً عن المؤلف المظنون لأحد الكتب التي تنسب إليه.

ومعنى هٰذا أن بروكلمان يستبعد أن يكون ابن سيرين هو مؤلف أي كتاب من هٰذه الكتب التي يوضع عليها اسمه، وإن كان لا يحدثنا عن مبررات هٰذا الشك... ونجد أن عدداً من المفهرسين أو المعجميين الذين ذكروا ابن سيرين بعد بروكلمان تابعوه في استعمال لفظ (ينسب)، سواء أكانوا ممن رجعوا إلى بروكلمان أو لم يرجعوا إليه أو هم فعلوا ولكنهم لم يصرحوا، ولا أريد أن أعدد هٰؤلاء لئلا يطول البحث دونما طائل[١].

وخلاصة ما تبين لي هو أن ابن سيرين لم يؤلف في التعبير للأسباب التالية:

١ ـ أن جميع الذين ترجموا له خلال القرون الثلاثة الأولى من الهجرة لم يذكروا إطلاقاً أن لابن سيرين كتاباً في التعبير مع أنهم ذكروا براعته فيه.

---

(١) انظر: «معجم المؤلفين».

٢ ـ إن ابن سيرين رغم معرفته بالكتابة لم يكن يكتب بنفسه، وإنما كتب عنه بعض تلامذته، وإنهم إنما كانوا يقيدون المسائل لئلا تضيع بالنسيان، وإنه كان يكره كتابة الحديث؛ إلا ريثما تحفظه الذاكرة، وذٰلك حفاظاً على الرواية والسند، ولئلا يتحول الكتاب إلى مرجع بدلاً من الشيخ أو الراوي، ولم يذكر أحد من المؤرخين السابقين أنه كتب في الحديث أو غيره أو أنه أملى شيئاً في أي علم من العلوم والتقنين.

وهٰذا لا ينبغي أن يكون تلامذته أو أحدهم قد اهتموا بتعبيراته واستخلصوا منها القوانين، أو أن يكون هو ذاته قد شرح لهم بعض القواعد التي يلتمسها في التعبير؛ فتلقفوها بالتدوين، ولا مانع أن يكون ذٰلك قد تم بعلمه وإقراره، ولٰكن على أساس تقييد الفوائد العلمية لا التأليف فيها.

٣ ـ إن ابن سيرين كان شديد الورع، وكان يحمل نفسه من ورعه الشيء الكثير كما جاء في «سيرته»، وكما سبق تفصيل ذٰلك، وأغلب الظن أن يحمله ورعه هٰذا على أن لا يتحمل وضع قوانين معينة في الرؤيا، وإن كان في واقع الحال جريئاً على التعبير كما يروى عنه، ولٰكنها جرأة العالم المتمكن من فنه، وهي جرأة وقتية؛ أي أنها تتعلق بكل حالة تعرض له على حدة من حالات الرؤيا، يواجهها بما يفتح الله عليه به وفقاً للملابسات الخاصة بها، ولكنها ليست جرأة تحمل تبعة التأليف.

٤ ـ نقلت بعض المصادر نماذج من تعبيره، ولٰكنها لم تذكر إطلاقاً أنها منقولة من كتاب وضعه أو أملاه.

٥ ـ إن إلقاء أية نظرة عابرة على كتاب «تعبير المنام» المتداول في أيدي الناس منسوباً لابن سيرين، إلقاء مثل هٰذه النظرة كفيل بأن يدل على أن روح

التأليف وشواهد المؤلف ونسقه وتعبيره ليس مما تصح نسبته إلى القرن الأول الهجري؛ أي: إلى عصر ابن سيرين، أما متى خضع هٰذا الكتاب لدراسة جادة متأنية؛ فإن الدارس سيصل إلى اليقين من العصر الذي تصح نسبته إليه إن لم تكشف هٰذه الدراسة عن المؤلف الحقيقي للكتاب.

٦ ـ على أنه قد يكون أهم هٰذه الاستدلالات وأحقها بالتقديم أن ابن سيرين نفسه قال: «لو كنت متخذاً كتاباً لاتخذت رسائل النبي ﷺ».

وهٰذا تصريح واضح أنه لم يتخذ كتاباً، وأنه لو كان يريد أن يؤلف كتاباً لاتخذ كتاب النبي (ﷺ) كتاباً أي لاشتغل بجمعها وتدوينها وسرد رواياتها ونصوصها» انتهى.

ومن الجدير بالذّكر هنا أن الأخ خالداً العنبريَّ قد توصل إلى أن «منتخب الكلام» كذب على ابن سيرين، ذٰلك لأن في هٰذا الكتاب أقوالاً لبعض العلماء ممن أتوا بعده[1].

وقد كذب على كثير من العلماء أيضاً؛ فمن ذٰلك:

٢١ ـ «فتوح الشام».

كذب هٰذا الكتاب على الواقدي، وقد حذر منه بعض العلماء، وهٰذه شذرات من كلامهم:

قال الشيخ قليوبي الشافعي في «حاشيته على شرح المحلي على منهاج الطالبين»[2]: «والأولى للمعتكف الاشتغال بالعبادة، ومجالسة أهل العلم والحديث، وقراءة الرقائق والمغازي غير الموضوعة، وإلا؛ فتحرم

---

(١) انظر: «ثلاثة كتب في الرؤى والأحلام».

(٢) (٢ / ٧٧).

كـ «فتوح الشام»، و«قصص الأنبياء وحكاياتهم»، المنسوبة للواقدي».

وفي كتاب «مختصر الفوائد المكية» للسيد علوي السقاف ذكر في خاتمتها التنبيه على بعض الكتب وأحاديث وحكايات لا ينبغي الاشتغال بها نقلاً عن «المشرع الروي»: «ويمنع في المسجد ما ذكره المؤرخون من قصص الأنبياء؛ كـ «فتوح الشام» للواقدي، فإن غالبه موضوع، أو مأخوذ ممن لا يوثق به»[1].

وذكره الشيخ علوي السقاف أيضاً في آخر جزئه «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف»[2] تحت «فائدة: ذكر العلماء كتباً لا ينبغي للإنسان أن ينقل منها حديثاً إلا بعد المراجعة والتنقيب، بل بعضها يغلب فيه ذكر الأحاديث الموضوعة».

قلت: وهذا الكتاب لم تصح نسبته للواقدي[3]، وقرنه للشيخ محمد العربي التباني في «إفادة الأخيار ببراءة الأبرار» أو «تحذير العبقري من محاضرات الخضري» (١ / ٣٥) بكتب خرافية وقصص شعبية؛ فقال:

«... أشد من ضلالهم بالكتب الباطلة الخرافية الموضوعة من قبل لإفساد عقائد المسلمين وإضلالهم؛ كـ «فتوح الشام» المنسوب للواقدي، و«ذات الهمة»، و«العنترية»، و«رأس الغول»، و«ألف ليلة وليلة» وغيرها؛ فإلى الله المشتكى من هذا البلاء».

وقد ظفرتُ بكلام بديع متين، فيه بحث واستقصاء وتدليل وتمثيل خلص منه صاحبه ـ وهو الاستاذ أحمد عادل كمال حفظه الله ـ، إلى أن هذا

---

(١) بواسطة «إصلاح المساجد» للقاسمي (ص ١٥٣، ١٥٤ الهامش).

(٢) (ص ٢٩).

(٣) وكذا قال الدكتور شاكر مصطفى في «التاريخ العربي والمؤرخون» (١ / ٢٩٨).

الكتاب لقيط، وهو مكذوب على الواقدي؛ فلنسمع إليه وهو يقول:

لقد رجعنا ننظر في كتاب «فتوح الشام» المنسوب إلى الواقدي، وهو الذي يهمنا في بحثنا هذا؛ فوجدناه مليئاً بالمبالغات الظاهرة والعبارات المسجوعة على ألسنة أبطال الفتوح؛ خلافاً لأسلوب عصرهم، ولكن الواقدي[1] فيما نسب إليه يدافع عن كتابه بقوله: «والله الذي لا إله إلا هو، عالم الغيب والشهادة، ما اعتمدت في خبر هذه الفتوح إلا الصدق، وما أخذته إلا عن قاعدة الصدق؛ لأثبت فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، لأرغم بذلك أهل الرفض والخارجية عن السنة والفرض؛ إذ لولاهم بمشيئة الله عز وجل لم تكن البلاد للمسلمين، ولا انتشر علم هذا الدين؛ فلله درهم، لقد جاهدوا وصابروا وثبتوا للقاء العدو، وبذلوا جهدهم وما قصروا حتى زحزحوا الكفر عن سريره وتهيأ لمسيره، وأزالوا كسرى وقيصر والجلند بن كركي حتى علا الإسلام وظهر وذل الكفر وتقهقر، لا جرم قال الله فيهم: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ﴾».

لقد اطلعنا على ثلاث طبعات من الكتاب، الأولى لدار الجيل ببيروت وغير مثبت عليها سنة نشرها، والثانية للحلبي بمصر وبهامشه كتاب «تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين»، نشر سنة (١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م)، وبمضاهاة الطبعتين وجدناهما متطابقتين تماماً؛ فهما من أصل واحد لم يبن عنه أي من الناشرين، ولم يقدم أحد منهما ما نشر بأي تقديم، ولا ذكر شيئاً عن مصدره أو تحقيقه، ثم اطلعنا على نسخةٍ من طبع كلكتا عام (١٨٥٤م)، تحقيق المستشرق الايرلندي وليم ناسوليس W. Nassaulees، وقد جاء في تقديمه أنه اعتمد على نسختين تختلف إحداهما عن الأخرى فروقاً

---

(١) «فتوح الشام» طبعة كلكتا، تقديم المستشرق وليم ناسوليس (ص ١٨).

كبيرة جدّاً، وتمنى لو كانتا أكثر صحة مما هما عليه ولو أنهما كانتا قد كتبتا بعناية أكبر، وذكر أن النسخ الخطية لـ «فتوح الشام» قليلة، وأن في المكتبات الشرقية في أوروبا عشر نسخ حررت خمس منهما في السنوات (٧٧٣ و ٨٢٧ و ٨٦٣ و ٩٩٤ و ١٠٠٩هـ)، وقد اعتمد ناسوليس على نسخة تخص العقيد Raw linson حررت عام (٨١٥هـ)، ووصفها بأنها نسخة دمشق، وعلى نسخة ثانية تخص مولـوي محمد حسن وهو مواطن من كانبورKanpoor حررت عام (٩٥٢هـ)، ولم تكتب أيٌّ منهما بعناية، وبهما أخطاء عديدة هجائية ونحوية وصرفية، وخلط بين التذكير والتأنيث، وبهما من التناقضات ما جعله يفترض أنه كان هناك إصدارين للكتاب، وأضاف أنه أحياناً لا يجد قطاعات بأكملها من صفحة أو أكثر في إحداهما، وأن نسخة كنبور أكثر امتلاء من نسخة دمشق في جزئها الأول بينما تزيد نسخة دمشق في جزئها الأخير، وأن محرر نسخة العقيد رو لنسون عمد إلى إجراء بعض التصحيحات حتى تبدو أنها أصلية غير مقلدة، ولٰكنه لم يوفق في دقة النقل.

ويضيف المستشـرق ناسـوليس أنه لم يستطع الترجيح بين اختلاف مؤرخي الفتوح، وأنه ما لم يقم أحد بهٰذا العمل؛ فسوف يكون من المحال الـوصول إلى أي نتيجة تستحق التصديق، كما ذكر أن ما يعلمه الأوربيون بصفة عامة عن حروب المسلمين في الشام إنما تعتمد على هٰذا الكتاب، وإن صح هٰذا فإننا نأسف أشد الأسف؛ إذ إن كتاب «فتوح الشام» يقوم على أسلوب تعصبي استفزازي للمسيحيين خاصة، فهو مثلاً يكثر من ذكر استنصار الروم بالصلبان، ثم تقع هٰذه الصلبان على الأرض ويحطمها المسلمون، كما يكثر من ذكر استعاذة القساوسة الروم بالمسيح وبأمه، ويحرص على بيان أن ذٰلك لم يغنهم شيئاً أمام المسلمين المؤمنين بالله، ويفيض الكتاب في مثل تلك التحديات بين المسلمين والروم بصورة لا نجدها في أي مصدر آخر،

ولقـد وجدنا في طبعة كلكتا فقرات بأكملها لم نجدها في طبعة دار الجيل ببيروت أو طبعة الحلبي بمصر.

كنا بصدد دراسة عن الصحابي البطل ضرار بن الأزور؛ فقادتنا هٰذه الدراسة إلى شيء خطير جدير بالتسجيل فيما يتعلق بتحديد تاريخ وفاة هٰذا الصحـابي الجليل، وليس هٰذا التاريخ هو ما يعنينا هنا، ولٰكن الذي لفت نظرنا هو ما يقرره الواقدي في هٰذا الشأن، ولعل أقرب الرواة إلى الواقدي هو كاتبه محمد بن سعد صاحب كتاب «الطبقات الكبرى»، قال في ترجمته[1] عن ضرار: «قال عبد الله بن جعفر: مكث ضرار بن الأزور باليمامة مجروحاً قبل أن يرحل خالد بيوم، فمات. . . قال محمد بن عمر [يعني الواقدي]: وهٰذا أثبت عندنا من غيره».

وذكر البلاذري[2] عن الواقدي قوله: «المجمع عليه عند أصحابنا أن ضراراً قتل باليمامة».

وقال الفقيه، الحافظ[3]، المحدث، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (وذكر الواقدي)؛ قال: قاتل ضرار بن الأزور يوم اليمامة قتالاً شديداً حتى قطعت ساقاه جميعاً، فجعل يحبو على ركبتيه ويقاتل وتطؤه الخيل حتى غلبه الموت، وقيل: مكث ضرار باليمامة مجروحاً، ثم مات قبل أن يرتحل خالد بيوم، قال: وهٰذا أثبت عندي من غيره».

وقال عز الدين بن الأثير[4]: «. . . وشهد قتال مسيلمة باليمامة وأبلى

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٦ / ٢٥).

(٢) «فتوح البلدان» (٣٠٠ - ٦١٢).

(٣) «الاستيعاب في أسماء الأصحاب» (٢ / ٢٠٤).

(٤) «أسد الغابة».

فيه بلاء عظيماً حتى قطعت ساقاه جميعاً، فجعل يحبو على ركبتيه ويقاتل وتطؤه الخيل حتى غلبه الموت، قاله الواقدي».

وقال ابن حجر[1] عن ضرار: «. . . واختلف في وفاته؛ فقال الواقدي: استشهد باليمامة. . .».

ابن سعد المتوفى (٢٣٠هـ)، والبلاذري المتوفى (٢٧٩هـ)، وأبو عمر المتوفى (٤٦٣هـ)، وابن الأثير المتوفى (٦٣٥هـ)، وابن حجر المتوفى (٨٥٢هـ)؛ خمسة مصادر موثوقة تنسب إلى الواقدي تأكيده أن ضراراً استشهد باليمامة، وقد كانت معركة اليمامة ضد مسيلمة الكذاب عام (١١هـ)، في حين امتلأت صفحات هٰذا الكتاب «فتوح الشام» المنسوب إلى الواقدي ببطولات أسطورية لضرار بن الأزور الأسدي في كل معركة من معارك فتح الشام، بل وذهب إلى أبعد من هٰذا، فجعل له ذكراً في معركة القادسية، وفي فتح الجزيرة، وفي فتح مصر، وقد كانت هٰذه جميعاً بعد حروب الردة بسنوات ولم ينسب أحد من هٰؤلاء الخمسة ولا من غيرهم إلى الواقدي ما نجده الآن في هٰذا الكتاب.

أفلا يسوقنا هذا إلى الشك في صحة نسبة النسخ المطبوعة بين أيدينا اليوم من كتاب «فتوح الشام» إلى الواقدي، بل إلى القطع بانعدام هٰذه الصحة؟ إن الأمر يحتاج إلى بحث شامل (ليس هٰذا مكانه) وراء النسخ الخطية لذٰلك المصدر حيث وجدت، للتحري عن تاريخها وعن الفروق فيما بينها وعما اشتملت من تناقضات أو اتفاقات مع مرويات الواقدي المنقولة عنه في المصادر الأخرى، إنه جهد ندعوا باحثينا وجامعاتنا إلى القيام به، ويقول فتحي عثمان في كتابه «أضواء على التاريخ الإسلامي» حين عرض للواقدي:

---

(١) «الإصابة».

«له كتاب «التاريخ الكبير» وكتاب «الطبقات»، ولم يبق لنا مما يصح من كتبه إلا كتاب «المغازي»[1] . . . »، وأغفل ذكر كتاب «فتوح الشام».

لقد بحثنا فيما رجعنا إليه من مصادر عن ذكر لكتاب «فتوح الشام» للواقدي؛ فوجدنا أن محمد بن سعد في «الطبقات الكبرى»، وابن حجر في «لسان الميزان»، وابن قتيبة الدينوري في «المعارف»؛ كلٌّ قد ترجم للواقدي ترجمة مختصرة دون الإشارة إلى الكتاب ولا إلى أي من مصنفاته، ولم نعثر في «الإصابة» على إشارة إلى الكتاب، كما ذكر ابن الأثير في مقدمة «أسد الغابة» المصادر التي أخذ عنها، ولم يذكر كتاب «فتوح الشام»، ولا أي كتاب للواقدي . . . لقد ذكر في كتابه أشياء نسبها إلى الواقدي، ولٰكنه لم يبن عن مصدرها، وذكر صاحب «الاستيعاب» أن «تاريخ الواقدي» أخبره به خلف بن القاسم عن علي بن العباس عن . . . إلخ، ولم يذكر كتاب «فتوح الشام»، أما أول ذكر عثرنا عليه للكتاب؛ فهو ما ذكره ياقوت في «معجم الأدباء» في معرض تعداده لمصنفات الواقدي، ثم ذكر شمس الدين الذهبي في كتابه «دول الإسلام» من مات عام (٢٠٧هـ)؛ فقال: « . . . وقاضي بغداد محمد ابن عمر الواقدي صاحب «المغازي»»، ولم يذكر «فتوح الشام».

ما معنى أن نعثر على الذكر الوحيد لهٰذا الكتاب لدى الأولين على لسان ياقوت المتوفى (٦٢٦هـ)، ثم يختفي هٰذا الذكر من لسان ابن الأثير المتوفى (٦٣٠هـ)، والذهبي المتوفى (٧٤٨هـ) نذهب إلى أن الكتاب قد ظهر قبيل ياقوت، ونستبعد أنه كان مجهولاً لدى ابن الأثير ولدى الذهبي ولو أن علمهما به لم يثبت، وأغلب ظننا أنهما لم يذكراه رأياً منهما في عدم صحة نسبته إلى الواقدي.

---

(١) انظر عنه لزاماً: «آداب الشافعي» (٢٢٠) لابن أبي حاتم، و«السيرة النبوية الصحيحة» (١ / ٦٢) لأكرم العمري؛ ففيها تحذير من هٰذا الكتاب.

نخلص مما سبق أن «فتوح الشام» كتاب لقيط مجهول النسب، ينتسب ادعاءً إلى غير كاتبه، بصرف النظر عن توثيق الواقدي أو تكذيبه.

وفي كتاب «فتوح الشام» روايات وفيرة عن هٰذه الفتوح، أوفر مما رواه كل مصدر من المصادر الأخرى، بل لعلها أوفرها مما روته مجتمعة، وقد أسقطنا هٰذا الكتاب كلية كمرجع؛ فلم نأخذ عنه شيئاً على الإطلاق لسقوطه عندنا أمام البحث والفحص»[1].

قلت: وقد استمد صاحب «شرح ديوان الخنساء» كثيراً من هٰذا الكتاب واعتمد عليه، وصاحبه ومؤلفه مجهول غير معروف؛ فكن على حذر منه.

«فائدة مهمة»

ومن المناسب هنا ذكر فائدة نفيسة، وهي أن «خولة بنت الأزور» وقصصها البطولية مع أخيها ضرار لا وجود لها في الواقع، بل إن «خولة» لا ذكر لها البتة في كتب التراجم والسير، بل ولا في كتب اللغة والأدب؛ فهي على الراجح شخصية وهمية، وكل من يثبت عنها شيئاً؛ فإنما اعتماده على الواقدي وعلى «شرح ديوان الخنساء»، وقد علمتَ ـ أخي القارىء ـ حال هٰذين الكتابَيْن؛ فإنهما مما لا يعتمد على ما فيهما.

وقد بحث الأستاذ عبد العزيز الرفاعي هٰذه المسألة في كتاب «خولة بنت الأزور»، وخلص إلى ما توصلنا إليه، وعرَّج على كتاب «فتوح الشام»، وشكك في صحة نسبته للواقدي أيضاً معتمداً على أن أسلوب الكتاب يخالف أسلوب الواقدي المعروف، وقال عن هٰذا الكتاب بأنه أشبه بكتاب لسرد الأساطير والحكايات، وفيه تناقض وتباين في المعلومات، ثم توصل إلى أن

---

(١) «الطريق إلى دمشق» (ص ٧٧ ـ ٨٢)، وفيه (ص ٥٤٤) في مراجع الكتاب: «فتوح الشام المنسوب خطأ إلى الواقدي».

الكتاب إن كان للواقدي؛ فقد حصل فيه زيادات وتشويه[1].

ونخلص مما سبق أن هٰذا الكتاب منحول على الواقدي وهو منه بريء، والله أعلم.

٢٢ ـ **«الفقه الأكبر»**.

في صحة نسبة الكتاب للإمام أبي حنيفة رحمه الله وقفة؛ لأنه متضمّن مسائل لم يكن الخوض فيها معروفاً في عصره ولا العصر الذي سبقه، على أنّ عدداً غير قليل من مسائله يؤيِّدها ما تناثر في كتب الفقه والتراجم من نقول عن الإمام[2].

وقد نسب الكتاب الإمام الذهبي في «العلو للعلي الغفار» (ص ١٠١) إلى أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم؛ فقال: «وبلغنا عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي صاحب «الفقه الأكبر»؛ قال».

وعلق شيخنا الألباني على مقولة الذهبي في «مختصر العلو» (ص ١٣٦)، فقال: «وفي قول المؤلف: «صاحب الفقه الأكبر»: إشارة قوية إلى أن كتاب «الفقه الأكبر» ليس للإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ خلافاً لما هو مشهور عند الحنفية، وقد طبع عدة طبعات منسوباً إليه».

قلت: وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات **١٩١ ـ ٢٠٠هـ**، ص ١٥٨) في ترجمة أبي مطيع: «صاحب كتاب «الفقه الأكبر»، تفقّه بأبي حنيفة وروى عنه»، ونسبه لأبي مطيع شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»

(١) أنظر: «المجلة العربية» العدد التاسع، السنة الثالثة، (ص ١٠١) وما بعدها.

(٢) انظر: «أقاويل الثقات» (ص ٦٣ / الهامش) وتعليقنا على «أدلة معتقد أبي حنيفة» (ص ٤٢) للشيخ علي القاري.

(٥ / ٤٦ ومـا بعـدهـا)، وأبو مطيع هٰذا متكلَّم فيه كما تراه في «الميزان» (١ / ٥٧٤ ـ ٥٧٥).

ولذا؛ يتعامل كثير من العلماء مع هٰذا الكتاب من حيث النسبة لأبي حنيفة على حذر، كما تراه في «خلاصة الأثر» (٣ / ١٨٦) وغيره؛ فيقولون فيه: «المنسوب لأبي حنيفة»[1].

٢٣ ـ «الفقه الأكبر»، المكذوب على الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ).

طبعت مجلة «الأزهــر» هٰذا الكتـاب في (٧٩) صفحـة من القـطع الـوسط ووزعتـه هدية مجـانية مع عدد جمادى الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، وكتبت على غلافـه ما نصـه: «من نوادر الأصـول في علم التـوحيد «الفقه الأكبر»»، وتحت هٰذا العنوان: «تصنيف الإمام عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ)».

ثم بعد ذٰلك «إعداد محمد محمود محمد فرغلي، رئيس قسم أصول الفقه بجامعة الأزهر». وطبع قبل ذٰلك في العراق أيضاً.

قلت: والله؛ إن هٰذا الكتاب ليس من تصنيف الإمام محمد بن إدريس ولم يدر به ولم يحط علمـه بمسائله المسـتحدثة المصبوغة بعلم الكلام، وتفصيلات الأشاعرة في علم التوحيد زعموا.

فهٰذا الكتاب صنّفه أشعريٌّ جلد، ربما كان متمذهباً بمذهب الإمام الشافعي في الفقه، والأدلة على بطلان نسبة هٰذا الكتاب للإمام محمد بن إدريس الشافعي كثيرة؛ فكل فقرة من فقراته تنادي على نفسها أنها متأخرة

---

(١) وانظر حول إسناد الكتاب لأبي حنيفة: «توضيح المشتبه» (٢ / ٢٠٧) لابن ناصر الدين، والتعليق على «الإكمال» لابن ماكولا (٣ / ٢٢٣).

عنه، بريئة منه، بل هو رحمه الله تعالى بريء منها، ومن هٰذه الأدلة:

أولاً: لم ينسبه له أحدٌ ممن ترجم له، ولم ينقل أحد منه شيئاً.

ثانياً: لم يذكر ناشره ولا معده للطبع النسخ الخطية التي اعتمدها في التحقيق.

ثالثاً: أسلوب مؤلفه مغاير لأسلوب الإمام الشافعي في التصنيف.

رابعاً: ورد فيه (ص **٤٢**، **٥٢**، **٧٣**): «قال بعض أصحابنا»، و«إليه ذهب بعض أصحابنا»، وهٰذا يؤكّد أن مؤلّفه متأخّر، بل ورد فيه (ص **٥٣**) إشارة إلى تخطئة من فضَّل إبراهيم عليه السلام على نبينا محمد ﷺ، وهٰذه مسألة أثارها بعض المبتدعة في القرن العاشر الهجري، كما بيّناه في كتابنا «الإشارات إلى أسماء الرسائل المودعة في بطون المجلدات والمجلات» (رقم ٨٢٠).

خامساً: المسائل الموجودة في هٰذا الكتاب لم تكن معروفة في زمن الإمام الشافعي.

سادساً: الأحاديث الموجودة في الكتاب غير مسندة، بل فيه بعض الأحاديث الضعيفة والباطلة والموضوعة؛ ففيه (ص **٧٥**) حديث موضوع وهو «أصحابي كالنجوم...»، وفي (ص **٤٩**) حديث ضعيف جدّاً... وهكذا.

سابعاً: وقد جنح حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ / ١٢٨٧ - ١٢٨٨) إلى أنه ليس من تأليف الشافعي؛ فقال: ««الفقه الأكبر» للإمام الشافعي، وهو جيد جدّاً!! مشتمل على فصول، قرأهُ بعض أهل حلب على الشيخ زين الدين الشماع، لٰكن في نسبته إلى الشافعي شك، والظن الغالب أنه من تأليف بعض أكابر العلماء!».

وظفرتُ بعد كتابة ما تقدم بكلمة متينة للشيخ صالح المَقْبلي في كتابه الجيد «العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ» (ص ١٨٠) هذا نصها:

«ومن عجيب ما اطلعتُ عليه كتاب سماه صاحبه «الفقه الأكبر» من محض مقلّدة الأشعري، ذكر فيه غثَّ الكلامِ وسمينَه، ومن دقائقه وجلائله شيئاً كثيراً، ثم عزاه إلى الإمام الشافعي! صانه الله تعالى، ولو كان للشافعي لحلَّ من أتباعه محلَّ الإنسان من العين، وحاشا الشافعي من تلك الرذائل» انتهى.

فالخلاصة: هٰذا الكتاب مكذوب على الإمام الشافعي، ولم يقم دليل واحد على أنه له، والله أعلم.

٢٤ ـ «مسند الربيع بن حبيب الإباضي».

طبع هٰذا المسند باسم «الجامع الصحيح، مسند الإمام الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري» في مجلد واحد في أربعة أجزاء.

ومؤلّفه نكرة مجهول غير معروف، على الرغم من أنه قد سطر على غلاف هٰذا الكتاب عنه «أحد أفراد النبغاء من علماء آخر قرن البعثة»!!

ولم أعثر له على ترجمة إلا في «الأعلام» للزِّركلي (٣ / ١٤)، وهو قد أخذها من مطلع هٰذا الكتاب! ولذا؛ قال شيخنا الألباني في «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ١٨٨ ـ ط المعارف): «. . . رواه ربيعهم في «مسنده» المجهول»، وقال أيضاً في ردّه على الأستاذ عز الدين بليق عند قوله (ص ٨) في كتابه «منهاج الصالحين»: «وقد انتقيتُ أكثر الأحاديث من كتب الحديث الستة و«الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب». . .»، قال شيخنا حفظه الله: «. . . الربيع هٰذا ليس إماماً من أئمتنا، وإنما هو إمام لبعض الفرق

الإسلامية من الخوارج، وهو نكرة لا يعرف هو ولا «مسنده» عند علمائنا».

قلت: ومما ينبغي ذكره بهٰذا الصدد أمور:

الأول: جاء على غلاف المطبوع من هٰذا المسند:

«على ترتيب الشيخ، المحقق، صاحب التفسير الكبير والعدل والإنصاف والدليل والبرهان:

أبي يعقوب، يوسف بن إبراهيم الورجلاني رضوان الله عليهما».

والورجلاني هٰذا إسناده منقطع إلى مؤلف هٰذا «المسند».

الثاني: والورجلاني هٰذا رجل مغربي غير مشهور بالرواية.

الثالث: ومن ثم؛ كيف يكون ما في هٰذا الكتاب من تأليف الربيع وهو في أواخر قرن البعثة، وقد روى فيه (٣ / ٢٣): «قال: وأخبرنا بشر المريسي. . .».

الرابع: ومنه تعلم ما في قول مصححه (وهو عبد الله بن حميد السالمي) من المغالطات عندما افتتح الكتاب بتنبيهات، قال في «التنبيه الأول» (١ / ٢):

«اعلم أن هٰذا المسند الشريف أصح كتب الحديث رواية وأعلاها سنداً، وجميع رجاله مشهورون بالعلم والورع والضبط والأمانة والعدالة والصيانة، كلهم أئمة في الدين وقادة للمهتدين».

قلت: واغوثاه! لا والله؛ بل بشر المريسي[1] من أئمة الضلال،

---

(١) وقع كلامه إلى عثمان بن سعيد الدارمي الحافظ؛ فصنَّف كتاباً في الرد عليه وهو مطبوع، واسمه «الرد على بشر المريسي فيما ابتدعه من التأويل لمذهب الجهميّة».

«انسلخ من الورع والتقوى»؛ كما قال الذهبي في «السير» (١٠ / ٢٠٠).

وكثير من رجال هٰذا المسند حالهم كحال هٰذا المبتدع الضال.

والخلاصة: هٰذا المسند منحول، ومؤلّفه مجهول، ولله عاقبة الأمور.

٢٥ ـ «رسالة الإمام أحمد للإصطخري أحمد بن جعفر بن يعقوب الفارسي».

هٰذه الرسالة منحولة على الإمام أحمد بن حنبل، إمام أهل السنة رحمه الله تعالى، وقد أوردها برمتها ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١ / ٢٤ ـ ٣٦)، والدليل على ذٰلك أمران:

الأول: فيها من العبارات ما يخالف منهج السلف الصالح في الصِّفات، وفيها من التفصيلات والإثباتات ما يجعل المنصف يستبعد صدور ذٰلك من مثل هٰذا الإمام الذي نعت بأنه «تابعي جليل، تأخر به الزمن»؛ ففيها مثلاً:

«وكلم الله موسى تكليماً من فيه»! و«ناوله التوراة من يده إلى يده»! وهٰكذا.

والآخر: ما قاله الذهبي في «السير» (١١ / ٢٨٦) عقب رسالة أرسلها الإمام أحمد إلى عبيد الله بن يحيى بن خاقان؛ قال: «فهٰذه الرسالة إسنادُها كالشمس؛ فانظر إلى هٰذا النَّفَس النوراني لا كرسالة الإصطخري».

وقال في «تاريخ الإسلام» (وفيات ٢٤١ ـ ٢٥٠هـ، ص ١٣٦) عقب رسالة عبيد الله أيضاً: «قلتُ: رواةُ هذه الرسالة عن أحمد أئمة أثبات، أشهد بالله أنه أملاها على ولده، وأما غيرها من الرسائل المنسوبة إليه كرسالة الإصطخري؛ ففيها نظر، والله أعلم».

٢٦ - «رسالة الصلاة».

رسالة موضوعة على الإمام أحمد[١]، وموضوعها: ما يلزم في الصلاة من اعتدال وطمأنينة في الأركان ويتحدث فيها عن أهمية صلاة الجماعة وأحكام إقامتها على وجهها، وزعم واضعها أنه رحمه الله قد كتبها إلى إمام صلى هو وراءه؛ فأساء في صلاته، وهي مطبوعة مشهورة، وذكرها له غير واحد ممن ترجم له من المعاصرين، مثل: محمد أبو زهرة في كتابه «ابن حنبل: حياته وعصره - آراؤه وفقهه» (ص ١٩٤)، وأحمد بن عبد الجواد الدومي في كتابه «أحمد بن حنبل بين محنة الدين ومحنة الدنيا» (ص ١٨٨)، وعبد الغني الدقر في «أحمد بن حنبل إمام أهل السنة» (ص ٣٢٤). . .

وعلى الرغم من ذلك؛ فقد ذكر الذهبي في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١١ / ٢٨٧)؛ أنها مكذوبة ومنحولة عليه؛ فقال: «وكذلك رسالة المسيء في صلاته باطلة، وما ثبت عنه أصلاً وفرعاً؛ ففيه كفاية».

وقال أيضاً فيه (١١ / ٣٣٠) متعقِّباً ابن الجوزي عند سرده مصنفات الإمام أحمد عند قوله: «الرسالة في الصلاة»؛ قال: «قلتُ: هو موضوع على الإمام».

وقد تابعه على هذا الحكم وأقرّه عليه شيخنا أبو عبد الرحمن الألباني - فسح الله مدته وأمتع به - في كتابه «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ٣٣ - ط المعارف).

٢٧ - «الإمامة والسياسة».

كتاب مكذوب على ابن قتيبة رحمه الله تعالى، وعلى الرغم من ذلك؛ فهو مصدر هام عند كثير من المؤرخين المعاصرين، ويجب أن يتعامل مع

(١) انظر كتابنا: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ٥٧٦).

هٰذا الكتاب بحذر شديد؛ إذ حوى مغالطات كثيرة، ولذا؛ شكك ابن العربي من نسبة جميع ما فيه لابن قتيبة.

والأدلة على عدم صحة نسبة هٰذا الكتاب لابن قتيبة كثيرة؛ منها:

١ ـ أن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكروا هٰذا الكتاب بين ما ذكروه له، اللهم؛ إلا القاضي أبا عبد الله التوزي المعروف بابن الشباط، فقد نقل عنه في الفصل الثاني من الباب الرابع والثلاثين من كتابه «صلة السمط».

٢ ـ أن الكتاب يذكر أن مؤلفه كان بدمشق وابن قتيبة لم يخرج من بغداد إلا إلى دينور.

٣ ـ أن الكتاب يروى عن أبي ليلى، وأبو ليلى كان قاضياً بالكوفة سنة (١٤٨هـ)؛ أي: قبل مولد ابن قتيبة بخمس وستين سنة.

٤ ـ أن المؤلف نقل خبر فتح الأندلس عن امرأة شهدته، وفتح الأندلس كان قبل مولد ابن قتيبة بنحو مئة وعشرين سنة.

٥ ـ أن مؤلف الكتاب يذكر فتح موسى بن نصير لمراكش، مع أن هٰذه المدينة شيدها يوسف بن تاشفين سلطان المرابطين سنة (٤٥٥هـ) وابن قتيبة توفي سنة (٢٧٦هـ)[1].

٦ ـ إن هٰذا الكتاب مشحون بالجهل والغباوة والركة والكذب والتزوير؛ ففيه أبو العباس والسفاح شخصيتان مختلفتان، وهارون الرشيد هو الخلف المباشر للمهدي، وأنّ الرشيد أسند ولاية العهد للمأمون، وهٰذه الأخطاء يتجنبها صغار المؤرخين، فضلاً عمن هو مثل ابن قتيبة الذي قال عنه شيخ

---

(١) مقدمة محقق كتاب «المعارف» بقلم الدكتور ثروت عكاشة (ص ٥٦). وأول من شكك في صحة نسبة هٰذا الكتاب مع سرد بعض الأدلة المذكورة هو غاينفوس المجريطي في صدر كتابه عن الأندلس سنة (١٨٨١)، ثم تبعه دوزي وآخرون!

الإسلام ابن تيمية: «. . . وكان أهل المغرب يعظّمونه ويقولون: من استجاز الوقيعة فيه؛ يُتَّهم بالزّندقة، ويقولون: كل بيت ليس فيه شيء من تصنيفه لا خير فيه»[1].

٧ - إن مؤلف «الإمامة والسياسة» يروي كثيراً عن اثنين من كبار علماء مصر، وابن قتيبة لم يدخل مصر ولا أخذ من هٰذين العالمين؛ فدلّ ذٰلك على أنّ الكتاب مدسوس عليه.

وقد جزم بوضع الكتاب على ابن قتيبة غير واحد من الباحثين، من أشهرهم:

١ - محب الدين الخطيب في مقدمة كتاب ابن قتيبة «الميسر والقداح» (ص ٢٦ - ٢٧).

٢ - ثروت عكاشة في مقدمة كتاب ابن قتيبة «المعارف» (ص ٥٦).

٣ - عبد الله عُسيلان في رسالة صغيرة مطبوعة بعنوان «كتاب الإمامة والسياسية في ميزان التحقيق العلمي»، ساق فيها اثني عشر دليلاً على بطلان نسبة هٰذا الكتاب لابن قتيبة.

٤ - عبدالحليم عويس في كتابه «بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيار الداخلي» (ص ٩ - ١٠).

٥ - سيدة إسماعيل الكاشف في كتابه «مصادر التاريخ الإسلامي» (ص ٣٣).

٦ - وقد قدمت في الجامعة الأردنية كلية الآداب عام (١٩٧٨م) رسالة ماجستير عنوانها: «الإمامة والسياسة دراسة وتحقيق»، قال الباحث فيها:

---

(١) «تفسير سورة الإخلاص» (٩٥).

«وعلى ضوء هٰذه الدراسة؛فقد تبين أن ابن قتيبة الدينوري بعيد عن كتاب «الإمامة والسياسة»، وبنفس الوقت؛ فإنه لم يكن بالإمكان معرفة مؤلف الكتاب، مع تحديد فترة وفاته بحوالي أواسط القرن الثالث الهجري، وقال قبل ذٰلك في نفس الصفحة: «إن النّسخ المتوفرة من الكتاب المخطوطة منها (وهي عشر نسخ وقف عليها الباحث) والمطبوعة تنسبه إلى ابن قتيبة».

٧ ـ وقد جزم ببطلان نسبة هٰذا الكتاب لابن قتيبة أيضاً السيد أحمد صقر في مقدمة تحقيقه لـ «تأويل مشكل القرآن» (ص ٣٢)؛ فقال: «كتاب مشهور شهرة ببطلان نسبته إليه»، ثم قال بعد أن ساق بعض الأدلة الآنفة الذكر: «إنّ هٰذا وحده يدفع نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة، فضلاً عن قرائن وأدلة أخرى كلها يثبت تزوير هٰذه النسبة». وإلى هٰذا ذهب الحسيني في رسالته (ص ٧٧ و٧٨)، والجندي في كتابه عن ابن قتيبة (١٦٩ ـ ١٧٣)، وفاروق حمادة في «مصادر السيرة النبوية» (٩١)، وشاكر مصطفى في «التاريخ العربي والمؤرخون» (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)، والله الموفق.

٢٨ ـ كتاب «ما يمتحن به السني من البدعي» أو «مسائل الامتحان»، للشيخ أبي الفرج المقدسي عبد الواحد بن محمد الأنصاري (ت ٤٨٦هـ).

هٰذا الكتاب من تصنيف الإمام أبو الفرج المقدسي، ونعته الذهبي في «السير» (١٩ / ٥١) بـ «شيخ الإسلام»، وليس مرادنا من التحذير من أصل الكتاب، وإنما مما زيد فيه عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «... فقد رأيت من ذٰلك أموراً من أعظم المنكرات والكفران، وأحضر لي غير واحد من الناس من الأجزاء والكتب ما فيه من ذٰلك ما هو من الافتراء على الله وعلى رسوله، وقد وضع لتلك الأحاديث أسانيد، حتى إن منهم من عمد إلى كتاب صنفه الشيخ أبو الفرج

المقدسي فيمـا يمتحن به السني من البدعي، فجعل ذٰلك الكتاب مما أوحاه الله إلى نبيه ليلة المعراج، وأمره أن يمتحن الناس، فمن أقر به؛ فهو سني، ومن لم يقر به؛ فهو بدعي، وزادوا فيه على الشيخ أبي الفرج أشياء لم يقلها هو ولا عاقل»[1].

٢٩ ـ «درة التنزيل وغرَّة التأويل».

كتاب منحول على الخطيب الإسكافي، وهو مطبوع على أنه له وهو ليس كذٰلـك؛ إذ أحـال فيه في تفسير سورة الكـافـرون على كتاب له في التفسير، ولـم يعـرف للخطيب الإسكافي كتب في التفسير، ورجّح بعض الباحثين وهو الدكتور عمر عبد الرحمن السريسي أنه للراغب الأصبهاني، ونشـر ذٰلك في «المجلة العربية للعلوم الإسلامية» العدد الثاني والثلاثون، المجلد الثاني، خريف عام (١٩٨٨م)، (ص ٣١٦ ـ ٣٢٠)، وتكلم على ذٰلك بتفصيل في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (٣ ـ ٤)، السنـة الثـانية، صفر ـ جمادى الأولى، عام (١٣٩٩هـ) تحت عنوان «تحقيق نسبة كتاب «درة التنزيل وغرّة التأويل»».

وقد وافقه الأستاذ أحمد حسن فرحات على عدم صحة نسبة الكتاب للخـطيب الإسكـافي، ولٰكنـه رأى أنـه من تأليف قِوام السنة التيمي (أبي القاسم، إسماعيل بن محمد الأصبهاني)، وأسهب في بيان ذٰلك، وذٰلك في بحث له بعنوان: «كتاب «درة التنزيل وغرّة التأويل» لا تصح نسبته إلى الراغب الأصبهاني» نشره في مجلة «الشريعة والدراسات الإسلامية» التي تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، السنة السادسة، العدد الخامس عشر، جمادى الأولى، (١٤١٠هـ)، (ص ٢٣ ـ ٨٠).

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤ / ١٤٥).

٣٠ ـ «**الحكمة الدريّة**».

كتاب منحول على أحمد بن سليمان، قال الشيخ صالح المَقْبليّ:

«كان ينبغي تنزيهه عن نسبة هٰذا الكتاب إليه؛ لما فيه من التهافت والأباطيل، وإنْ كان يشهد لبعض أبحاثه بعض أبحاث حقائق المعرفة مع صحة نسبتها إليه»(١).

٣١ ـ «**مولد العروس**».

هٰذا الكتاب مكذوب على ابن الجوزي، وفيه كثير من الطامات والرزايا على الرغم من طبعاته الشعبيّة الكثيرة الرخيصة الثمن، وانتشار هٰذا الكتاب قديم؛ فذكر الأستاذ عبد الحميد العلوجي في «مؤلفات ابن الجوزي» (ص ٢٤٢) له أكثر من عشرة مخطوطات، وبيَّن أنه طبع في القاهرة سنة (١٩٢٧م) بعنوان «بغية العوام في شرح مولد سيد الأنام» وأنه طبع خمس مرات بعدها.

وبين يدي الآن طبعة سادسة عن مكتبة الحضارة في دمشق.

وأشار الأستاذ العلوجي إلى أن النووي قد شرحه وطبع شرحه في بولاق سنة (١٢٩٢هـ) بعنوان: «فتح الصمد العالم على مولد أبي القاسم» أو: «البلوغ الفوزي في بيان ألفاظ مولد ابن الجوزي».

قلت: وهذا الشرح ليس ليحيى بن شرف، وإنما هو لمحمد بن عمر النووي الجاوي، ألفه سنة (١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م).

وزادت الدكتورة ناجية إبراهيم في «قراءة جديدة في مؤلّفات ابن الجوزي» (ص ١٣٦ ـ ١٣٧) ست مخطوطات أخرى للكتاب؛ إلا أنها

---

(١) «العلم الشامخ» (ص ٢٣١).

ختمت كلامها على الكتاب بقولها:

«الشك واضح في نسبة هٰذه المخطوطة لابن الجوزي؛ فهو يخلو من الإسناد الذي اعتاد عليه ابن الجوزي في كتبه، كما يخلو من تعليق أو نقل ابن الجوزي لما يرد فيه من أخبار، وكل ما ورد فيه يتعلق بولادة الرسول ﷺ وأشعار مدحه، مما يدل على أن أحد العوام قد وضعه».

قلت: وكلامها صحيح لأسباب كثيرة؛ منها:

١ ـ إن نسخها كلها متأخرة جدّاً.

٢ ـ لم يذكره مترجمو ابن الجوزي ضمن مصنفاته.

٣ ـ ما ورد فيه من أشياء ساقطة مخالفة للعقيدة الإسلامية والنصوص الشرعية؛ ففي مطلعه (ص ٢): «الحمد لله الذي أبرز من غُرَّة عروس الحضرة صُبحاً مستنيراً»، وفي (ص ٢) أيضاً: «. . . وكل نبي غدا به مستجيراً. . . ونوح في الفلك به توسل، وهود في دعائه عليه عوَّل، والخليل به تشفّع، وإسماعيل به تضرَّع»، وفيه (ص ١٣): «أن الله خلقه من نوره»، وفيه (ص ١٥): «وفي الحديث الصحيح!! أن البيت الذي فيه اسم محمد وأحمد فإن الملائكة تزوره في كل يوم وليلة سبعين مرة».

قلت: بل والله إنه كذب ولم يصححه أحد، وحكم عليه ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» بالوضع، وكذا على كثير مما جاء في هٰذا الكتاب، وهٰذا يؤكد أنه مكذوب عليه[1]. (استدراك ٣).

وقد أظهر الأستاذ محمود مهدي الاستانبولي في كتابه «كتب ليست من الإسلام» (ص ٤٧ ـ ٦٠) الطامات التي في هٰذا الكتاب؛ فليراجع.

---

(١) انظر كتابنا: «الهجر في الكتاب والسنة» (ص ١٨٣ / الهامش).

٣٢ ـ «المقاصد في بيان ما يجب معرفته من الدين من العقيدة والعبادة وأصول التّصوّف» .

كتاب مطبوع عن دار الإيمان في (١٠٢) صفحة من القطع الصغير، منسوب كذباً وزوراً للإمام النووي، والأدلة على بطلان هٰذه النسبة كثيرة؛ منها[١] :

أولاً : أسلوب صاحبه يغاير أسلوب النووي .

ثانياً : فيه ما يناقض المقرر في كتب النووي الأخرى .

ثالثاً : لم ينسبه إليه إلا الزّركلي في «الأعلام» (٩ / ٨٥)، ووافقه الأستاذ الدقر في كتابه «الإمام النووي» (٦٣) .

وهٰذه النسبة لا تنهض لجعل الكتاب للنووي ؛ فبقي الأمر يحتاج إلى أدلة حتى يثبت هٰذا الكتاب له، والله أعلم .

نتيجة لشهرة الإمام النووي العلمية، وسيرته المرضيّة؛ نسب إليه بعضُ الناس من الوراقين وغيرهم مؤلّفاتٍ ليست له ليقبل طلبة العلم على شرائها، أو ليلصقوا به ما يريدون نشره، ومن ذٰلك :

٣٣ ـ «شرح مولد ابن الجوزي» .

وقد بيّنا أن هٰذه النسبة منحولة عليه تحت رقم (٣٠) من هٰذا الجزء .

٣٤ ـ «أغاليط الوسيط» .

قال الإسنوي : «نسب ابن الرفعة إليه كتاباً في «أغاليط الوسيط» يشتمل على خمسين موضعاً؛ بعضها فقهية، وبعضها حديثية، وليس هو له وإنما

---

(١) انظر كتابنا : «الردود والتعقبات» (ص ٢٠، ٢٥، / الهامش) .

لشخص حموي، وكذا قال ابن المُلقن: «الظاهر أنها ليست له»[1].

٣٥ ـ «الغاية في الفقه».

قال ابنُ المُلَقِنّ: «وعندي أنها ليست له، وإن كانت له؛ فلعلها مما صنفه في أول أمره، وسماها غيره «النهاية في الاختصار للغاية»، وجزم الإسنوي بأنها ليست له»[2].

٣٦ ـ «مختصر صحيح مسلم».

توقف ابن الملقّن في نسبته له؛ قال: «وأن مصنفه أخذ تراجمه من شرح «صحيح مسلم» له، وركّب عليها متونه وعزاه إليه»[3].

٣٧ ـ «منار الهدى في الوقف والابتداء».

ذكره الزِّرِكْلِي في «الأعلام» (٨ / ١٤٩) ضمن مؤلّفات النووي، وقال: «إنه مطبوع».

قلت: وهم الأستاذ خير الدين الزركلي رحمه الله تعالى في نسبة هٰذا الكتاب للإمام النووي ذٰلك لأن الكتاب المطبوع المعروف لدى أهل العلم إنما هو للأشموني، وقد طبع في مصر في طبعته الثانية سنة (١٣٩٣ / ١٩٧٣م)، ومعه «المقصد لتلخيص ما في «المرشد في الوقف والابتداء»» لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري. اهـ.

٣٨ ـ «غيث النفع في القراءات السبع».

لم يذكره أحد ممن ترجم للنووي؛ فلم يذكره ابن العطار ولا السخاوي

---

(١) «ترجمة النووي» للسخاوي (ص ١٥).

(٢) «ترجمة النووي» للسخاوي (ص ١٥).

(٣) «ترجمة النووي» للسخاوي (ص ١٤).

ولا السيوطي ، وإنّما ذكره البغدادي في «إيضاح المكنون» (٢ / ١٥٢)، وقال عنه في «هدية العارفين» (٢ / ٥٢٥): إنه مطبوع .

قلت: ولم يعرف للإمام النووي كتاب في القراءات، ولم نجد أحداً تابع البغدادي على نسبة هذا الكتاب للإمام النووي ، وقال: إنه مطبوع ، وهذه الكتب بين أيدينا ، فلم نعثر عليه ، ولم نجد أحداً نقل منه أو رجع إليه ، علماً بأن كتب النووي رحمه الله تعالى تنتشر وتشتهر بين طلبة العلم عند أوّل ظهورها وبروزها إلى عالم المطبوعات ، وهذه خزائن المخطوطات طافحة بنفائس الكتب ، فلم نظفر (ولو بالإشارة من خلال الفهارس) بذكر لهذا الكتاب على أنه للإمام النووي ، ولقد ظفرنا ووجدنا أن هذا الكتاب مشهور ومطبوع على أنه لولي الله علي بن محمد بن سليم النوري السفاقسي[1]، (ت ١١١٧هـ)، وقد طبع على هامش «سراج القارىء المبتدىء» لأبي القاسم علي بن عثمان العذري .

ولذا؛ نجزم بأنه منحول ومنسوب للإمام النووي ، والله تعالى أعلم .

٣٩ ـ «دعاء ختم القرآن».

هذا منسوب ومنحول على ابن تيمية رحمه الله تعالى ؛ فلم يذكره أحدٌ ممن ترجم له ، ولم يورده تلميذه الملازم له ابن القيم في «مؤلفات شيخ الإسلام» ، وكذا لم يرد له ذكر في «مجموعة مؤلفات شيخ الإسلام» التي اعتنى بجمعها وبيان مخطوطاتها الأخ الفاضل محمد بن إبراهيم الشيباني رحمه الله تعالى .

وقد عثرتُ على نصين ينفي فيهما عالمان جليلان معاصران ممن

---

(١) انظر: «معجم المؤلفين» (٧ / ٢٠١)، و «الأعلام» (٥ / ١٤).

يعرفون نفس شيخ الإسلام ـ ولهما عناية بالغة بكتبه ـ نسبة هٰذا الكتاب لشيخ الإسلام، وهما:

الأول: الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله؛ قال: «أما الدعاء المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ فلا أعلم صحة هٰذه النسبة إليه، ولٰكنها مشهورة بين مشايخنا وغيرهم، ولٰكني لم أقف على ذٰلك في شيء من كتبه»(١).

والآخر: الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله؛ قال عنه: «لم تثبت نسبته إليه، ولا يعرف من نسبه إليه»(٢).

٤٠ ـ «النصيحة الذهبية».

رسالة مكذوبة على الإمام الذهبي، فيها حطٌّ كبير على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، «والإمام الذهبي في دينه وورعه وخلقه يرتفع قدره عن مثل هٰذه الرسالة التي تنادي عباراتها على بطلانها»(٣)، ومما يؤكّد بطلانها أنها بخط خصم مُلد لابن تيمية وهو ابن قاضي شهبة، هٰذا على زعم ناشرها المقدسي بتعليقات الكوثري، وإلا؛ فالمثبت من صورة خطه في الطبعة الهندية من «طبقات الشافعية» يخالف المثبت في أولها.

وقد صنف الأخ الفاضل محمد بن إبراهيم الشيباني كتاباً أبطل فيه نسبة هٰذه النصيحة للذهبي، وبيَّن العوار الذي فيها والتناقض الواقع في عباراتها، وسماه بـ «التوضيح الجلي في الرد على النصيحة الذهبية المنحولة على الإمام الذهبي»، دراسة تحليلية لموضوع الرسالة ونسبتها وما جاء فيها من

---

(١) مجلة «البحوث الإسلامية» (٢٠ / ص ١٨٦).

(٢) «مرويات دعاء ختم القرآن» (ص ١١).

(٣) من مقدمة الشيخ بكر أبو زيد لـ «التوضيح الجلي» (ص ٧).

أغاليط وأوهام»، ومما فيه (ص ٨٥ ـ ٨٦):

«أقول: إن هٰذه النصيحة لا تصح نسبتها إلى الإمام الذهبي؛ لاعتبارات عدة:

أولاً: لم يذكرها أحد ممن اعتنى بمؤلفات الذهبي رحمه الله تعالى.

ثانياً: الذهبي تلميذ طالت ملازمته للشيخ ابن تيمية، وحتى آخر أيامه إلى وفاته رحمه الله تعالى.

ثالثاً: جميع أقوال الذهبي في كتبه المعتمدة أو أقواله المنتشرة في الثناء على ابن تيمية والحفاوة به تنكث هٰذه الرسالة وتنادي ببطلان نسبتها إليه، بل وتزويرها عليه.

رابعاً: هٰذه الرسالة بخط خصم ملد لابن تيمية رماه بسهم من القول مفزع، وهي شهادة مرفوضة شرعاً.

خامساً: حتى الساعة لم نر دليلاً من دلائل التوثيق المعتبر يُسند صحة نسبتها إليه، وهٰذا دونه خرط القتاد.

سادساً: لم نر من نسبها للذهبي رحمه الله تعالى بعد ابن قاضي شهبة إلاّ عصريه الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى، وفي الوقت الذي لم يذكر فيه مستنداً للتوثيق لا نشك أن اعتماده على هٰذه النسخة لا يتجاوز زمنه، ومن فعلات عصريه ابن قاضي شهبة ولهما التقاء في المشرب المناهض لدعوة ابن تيمية رحمه الله تعالى.

سابعاً: أما المعاصرون المثبتون لنسبتها إلى الذهبي؛ فهم بين رجل يلتقي مع ابن قاضي شهبة مذهباً ومشرباً، وآخر لم يأت بدليل، وأنى يكون القبول لقولٍ عريٍ عن الدليل؟!

ثامناً: الشدة غير اللائقة بأهل العلم ومنهم الإمام الذهبي مع شيخه الإمام ابن تيمية.

الثاني: قول المنجد إنها نقلت من خطه (الذهبي)، ولم ينكرها أحد من العلماء.

ومن هم العلماء الذين أثبتوها للذهبي غير ابن قاضي شهبة خصم مدرسة الذهبي، وغير السخاوي المتابع لعصريه ابن قاضي شهبة، وبعض المعاصرين دون تثبت ودقّة وروية ومتابعة للتاريخ؟ والتاريخ هو الحكم في كل أثر أو حديث نبوي أو رواية أو حادثة، وهل قول الخصم ـ ابن قاضي شهبة ـ إنها بخط الذهبي؛ يثبت لنا نسبة المؤلّف الذي كتبه أنه له على الإطلاق؛ فكم من عالم دست عليه، أو في كتبه دسائس كثير من مؤلفات وأقوال وأفعال هو منها بريء؟!» انتهى.

وقد بحث الأستاذ زكريا علي يوسف في مقدمة نشره لكتاب الذهبي «المهذب في اختصار السنن الكبير» (١ / ٤ ـ ٧) هٰذه الوصية وخرج إلى أنها مكذوبة، ومما قال تحت عنوان «النصيحة الذهبية مزوّرة» ما نصه:

«... أما الكتب الحديثة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري، والتي تعرضت لترجمة الإمام الذهبي؛ فقد رأينا فيها ما لا يصدقه عقل ولا يؤيده نقل.

ذٰلك أن الإمام الذهبي معروف بأنه سلفي المنهج من مدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية، ومؤلفاته السلفية كثيرة؛ منها كتابه «العلو للعلي الغفار» وقد طبع مرات في الهند ومصر والشام، وعلى ذٰلك؛ لا يمكن أن يكون لما رأيناه في الكتب الحديثة نصيب من الصحة، فقد رأينا فيها ما أسموه بالنصيحة الذهبية، وهي نصيحة موجهة من الإمام الذهبي زعموا إلى شيخ

الإسلام ابن تيمية، ينصحه فيها بالإقلاع عن خطته وعن ضلاله وإضلاله... إلخ.

عجباً! كيف تصدر هٰذه النصيحة من الإمام الذهبي لشيخه قبل موته (أي: قبل عام ٧٢٦) ولم يخبر بها أحد مع أن خصوم ابن تيمية كانوا كثرة في كل زمان ومكان إلى أنْ جاء هٰؤلاء الفقراء في الدين والورع؛ فانكشف لهم ما كان مستوراً، وعرفوا ما كان منكوراً؟!

إن ظهور هٰذه النصيحة في ذٰلك الوقت المتأخر وعلى أيدي هٰؤلاء المعروفين بالخصومة لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ يحيط هٰذه النصيحة بالشكوك والشبهات، ويجعل الرجل العاقل لا يشك في تزويرها؛ لأنه يعلم أن الخصوم لا يقبل كلامهم في خصومهم.

وهناك سبب آخر دفع هٰؤلاء الناس إلى هٰذه الفرية؛ حفاظاً على تقديرهم وتقبيل أيديهم».

ثم قال: «ولا يهولنك أننا رمينا النصيحة الذهبية بالتزوير؛ فليس الإمام الذهبي أول ولا آخر من زوروا عليه، فهٰذا الإمام ابن قتيبة زوروا عليه كتاب «الإمامة والسياسة»، وما كان هٰذا التزوير على الذهبي إلا حسداً وبغضاء للإمام ابن تيمية».

ثم قال: «بعد كتابة ما تقدم في إثبات تزوير النصيحة الذهبية أردت أن أعرف رأي الدكتور محمد رشاد سالم (وهو مدرس بالجامعة وله صلة كبرى بالإمام ابن تيمية وكتبه وتلاميذه)؛ فاتصلت به بالهاتف وقلت له: ما رأيكم في النصيحة الذهبية، وهل هناك ما يدل على صدورها من الإمام الذهبي أو العكس؟ فقال: إنها عندي وتحت يدي، ولٰكن؛ لا أستطيع إبداء الرأي فوراً. قلت له: إني في حاجة إلى رأيكم على عجل. قال: كلمني مرة أخرى

بعد عشرة أيام.

وبعد أسبوعين كلمته؛ فقال: لم أجد لها بعد البحث أصل قديم، والذين نشروها لم يقولوا لنا من أين نقلوها. قلت له: إذن هي مزورة؟ قال لي: خير لك أن تقول: إنك تشك في صحتها. قلت له: أقول: إني أشك فيها وأرجح تزويرها. قال: إن القول بتزويرها يحتاج إلى بيان أسباب مقنعة للقراء. قلت له: إن الأسباب التي قدمتها مقنعة. قال: أنت المسؤول عما تقول».

وقد عمل الأستاذ محمد حسين العقبي في آخر تحقيقه الجزء الأول (ص ٤٩١ ـ ٥٠١) من «المهذب في اختصار السنن الكبرى» على تفنيد ما في هٰذه الرسالة من اتهامات لابن تيمية، وكشف زيفها بكلام جيد؛ فارجع إليه إنْ أردت الاستزادة.

٤١ ـ «الكبائر».

للإمام الذهبي كتاب «الكبائر»، ولٰكن الطبعة المشهورة المتداولة مكذوبة عليه، وهي على التحقيق للحقي صاحب «روح البيان»؛ فقد ورد في ترجمته أنه صنّف كتاباً في «الكبائر» وحشاه كثيراً من القصص والغرائب والعجائب.

وكان الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة نشر كتاب الحقي عازياً إياه خطأً للإمام الذهبي، وانتشر هٰذا الكتاب[1] وطار أي مطار على أنه للذهبي، والحق

(١) ونقل عنه كثير من الأعلام؛ كشيخنا الألباني، والشيخ بكر أبو زيد، وغيرهما كثير، وزعم ناشره لأول مرة أن للذهبي كتابين في الكبائر: «صغرى» و«كبرى»، ولم تذكر الكتب التي ترجمت للذهبي أنه ألَّف في الكبائر كبرى وصغرى أو شرحاً ومختصراً. وأول من ذكر ذٰلك الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة؛ فقال في مقدمته لـ «الكبائر» (ص ٢): «وقد جرى الذهبي رحمه الله =

أنه ليس له، والأدلة على هٰذا كثيرة؛ منها:

أولاً: منهج صاحبه فيه يخالف منهج الإمام الذهبي، وقد بيَّن صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ) منهج الذهبي في كتبه؛ فقال:

«وأعجبني منه ما يعانيه في تصانيفه، من أنه لا يتعدى حديثاً يورده، حتى يبيّن ما فيه من ضعف متن أو ظلام إسناد أو طعن في رواته، وهٰذا لم أر غيره يراعي هٰذه الفائدة فيما يورده»[1]، وكيف لا يفعل ذٰلك كلَّه وهو القائل: «وأيُّ خيرٍ في حديث مخلوطٍ صحيحُه بواهيهِ، وأنت لا تفلّيه ولا تبحث عن ناقليه؟!»[2].

ولا يلحظ القارىءُ في كتاب «الكبائر» المتداول المطبوع المنهج الذهبي المذكور، بل يلمس فيه «نَفَسَ فقيهٍ صوفي واعظ، يجمعُ الأقوالَ والآثار كحاطب ليل»[3]، ولهٰذا؛ شكك بعضُهم في صحة نسبته للإمام الذهبي رحمه الله تعالى.

= على ذٰلك؛ فذكر في رسالته هٰذه من صحاح الأحاديث معزوّة وغير معزوّة، ومن ضعّفها ضعفاً قد لا يحتمل كتبها للعامّة، وإن كانت لا تخلو عمّا يفيد الخاصة، ثم استدرك ذٰلك؛ فكتب رسالة أخرى أصغر حجماً منها، اعتمد فيها ما صح وما قارب الصحة مع البيان، وحذف منها أكثر ما في هٰذه الرسالة الكبرى من ضعاف وحكايات؛ فجاءت على الثلث من الكبرى» انتهى.

ولم يسبقه أحد فيما أعلم في هٰذا، وستأتيك قصةُ الصغرى والكبرى بعد قليل، وطبع الكتاب طبعات عديدة بعد طبعة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة من غير مقابلة للمتن على المخطوطات.

(١) «الوافي بالوفيات» (٢ / ١٦٣).

(٢) «بيان زغل العلم والطلب» (ص ٦).

(٣) مقدمة محيي الدين مستو لـ «الكبائر» (ص ١٣).

وإنْ صحَّ هٰذا التشكيك؛ فإنه يتنزّل على الطبعة المتداولة التي وصفها ابن حجر الهيتمي بقوله:

«لم يشفِ الأوام، ولا أغنى عن ذٰلك المرام لما أنه استروح فيه استرواحاً تَجلُّ مرتبته عن مثله، وأورد فيه أحاديث وحكايات لم يَعْزُ كلاًّ منها إلى محله، مع عدم إمعان نظره في تتّبع كلام الأئمة في ذٰلك، وعدم تعويله على كلام مَنْ سبقه إلى تلك المسالك»[1]، وإلاّ؛ فإنّ للذهبيّ كتاب «الكبائر» «ذكره الصفدي، وابن شاكر، والزركشي، وابن تَغْرِي بَرْدِي، وسبط ابن حجر، والبغدادي»[2]، وكتاب الذهبي هٰذا لم يُطبع أصلُه إلاّ حديثاً بتحقيق الأستاذ محيي الدين مستو، وقد بيّن في مقدمته (ص ١٤) أن كتاب «الكبائر» المخطوط ربما وقع في يد أحد الفقهاء الوعاظ؛ فأخذ كثيراً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي استشهد بها الحافظ الذهبي على تحريم كل كبيرة، وحذف كثيراً من عزوه للأحاديث وتعليقاته القيمة، وأضاف إلى ذٰلك أحاديث ضعيفة وحكايات ومنامات وأشعار وعظية...

ولم يثبت هٰذا الشيخ اسمه ووقع الكتاب في يد مَنْ جاء بعده، فأثبت اسم الذهبي رحمه الله تعالى لاشتهار أن «الكبائر» من تأليفه، أو أن الشيخ نفسه أبقى اسم الذهبي عليه؛ ليقبله الناسُ بما فيه، ثم جاء الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة رحمه الله لينفض التراب عن هٰذا الكتاب المنحول، وليصرف أنظار العلماء والباحثين من غير قصد منه عن المخطوط الحقيقي للكبائر، بدعوى أنه اختصار جاء على الثلث من الكبائر الكبرى». انتهى.

---

(١) «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (١ / ٤).

(٢) «الذهبي ومنهجه في كتابة التاريخ الإسلامي» (ص ١٤٩)، وفيه مظانّ ذكْر كلٍّ واحد من المذكورين لكتاب «الكبائر».

وعلى الرغم من هٰذه الحسنة التي قام بها الأستاذ محيي الدين في الاعتناء بنشر أصل كتاب «الكبائر» الذي صنّفه الذهبي، خالياً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والقصص والحكايات التي تعارض مقاصد الشريعة أحياناً؛ إلا أن كتابه لم يخلُ من نقص، سيأتي التنبيهُ عليه.

وممّا يؤكد ما ذكره محققُ أصل «الكبائر» الصحيح، عدا عن منهج الذهبي في التنبيه على الخطأ والضعيف والموضوع عدَّةُ أمور؛ منها:

ثانياً: جاء في الكتاب المتداول في كبيرة «ترك الصلاة» حديث: «مَن حافظ على الصلوات المكتوبة؛ أكرمه الله تعالى بخمس كرامات، ومَن تهاون بها؛ عاقبه الله تعالى بخمس عشر عقوبة، خمس في الدنيا، وثلاثة عند الموت، وثلاث في القبر، وثلاث عند خروجه من القبر. . . إلخ»، ولم يعلّق كاتبه عليه بشيء مع أن الذهبي قال فيه في «ميزان الاعتدال» (٣ / ٦٥٣) في ترجمة محمد بن علي بن العباس البغدادي العطّار: «ركّب على أبي بكر بن زياد النيسابوري حديثاً باطلاً في تارك الصلاة».

فلو كان هٰذا الحديث في نسخة المصنِّف؛ لنبّه عليه، كيف لا وهو القائل في أهل زمانه: «فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون والله الموضوعات والأباطيل والمستحيل، في الأصول والفروع والملاحم والزهد، نسأل الله العافية.

فمَن روى ذٰلك مع علمه ببطلانه وغرَّ المؤمنين؛ فهٰذا ظالم لنفسه، جانٍ على السنن والآثار، يستتاب من ذلك، فإن أناب وأقصر، وإلّا؛ فهو فاسق، كفى به إثماً أن يحدّث بكل ما سمع، وإن هو لم يعلم؛ فَلْيتورع وليستعن بمَن يعينه على تنقية مروياته، نسأل الله العافية؛ فقد عمَّ البلاء، وشملت الغفلة، ودخل الدَّخل على المحدّثين الذين يركن إليهم المسلمون؛

فلا عتبى على الفقهاء وأهل الكلام»[1].

ثالثاً: وفي كبيرة «عقوق الوالدين» من رواية الحسين بن علي مرفوعاً: «لو علم الله شيئاً أدنى من الأُفِّ؛ لنَهَى عنه...».

وفي سنده «أصْرَم بن حَوْشَب» الذي قال المؤلِّفُ الذهبي عنه في «الميزان»: (١ / ٢٧٢): «قال يحيى فيه: كذاب خبيث، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات».

رابعاً: وفي كبيرة «ترك الصلاة» أورد حديثاً فيه حنش، حسين بن قيس، أبو علي الرحبي، وهو: «مَن جمع بين الصلاتين من غير عذر؛ فقد أتى باباً من أبواب الكبائر»، والحديث عند الحاكم في «المستدرك» (١ / ٢٧٥) وغيره، وقال عقبه الحاكم: «حنش بن قيس الرحبي يقال له أبو علي، من أهل اليمن، سكن الكوفة، ثقة...»، وتعقبه الذهبي؛ فقال في «التلخيص»: «بل ضعّفوه»[2].

هٰذه الأمور وغيرها تؤكد لنا أن الذهبي بريء من الطبعة المتداولة لـ«الكبائر»؛ لأنه يستحيل عليه أن يقف على ضعف الحديث أو على الحكاية المصنوعة، أو القول الوعظي المتكلّف ويسكت عنه، «وأمَّا الاعتذار لما وقع في «الكبائر» من تساهل بأنه باكورة[3] إنتاج الذهبي في ميدان التأليف؛ فهو افتراض مرفوض لا دليل عليه، ولم ينقل لنا أن المؤلف بعد أن اشتدّ ساعدُهُ، ونضج في علم الحديث تبرّأ من عمله السابق، أو نقد ما جاء

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢ / ٦٠١ - ٦٠٢).

(٢) وانظر آراء جهابذة الجرح والتعديل في حنش هٰذا في كتابنا «الجمع بين الصلاتين في الحضر بعذر المطر» (ص ٨١ - ٨٢).

(٣) وكان يردد هٰذا بعض أساتذتنا الأفاضل في الجامعة الأردنية.

فيه».

أمّا اعتذار الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة السابق؛ فهو اعتذار مقبول بشرط أن «يكون الضعف محتملاً يمكن أن يتقوّى، أمّا إذا كان الضعف شديداً لا يمكن جبرُه كما في الروايات السابقة، حيث بلغ القدح درجة التهمة؛ فإن الحديث في مثل هٰذه الحالة لا يمكن اعتضاده بقولِ أهلِ العلم أو عملهم بما يوافقه؛ لشدّة ضعفه وانحطاطه عن درجة الاعتبار»(١).

ونخلص ممّا تقدّم إلى أمرين:

أولهما: أن كتاب «الكبائر» المتداول المطبوع مليء بالأحاديث الضعيفة والقصص المصنوعة، والذهبي بريء منْهُ.

والآخر: إن للذهبي كتاب «الكبائر»، ولم يُطْبع أصلُه الصحيح إلّا حديثاً وبتحقيق الأستاذ محيي الدين مستو؛ إلا أن نقصاً كثيراً وقع في طبعة الأستاذ مستو، وهٰذا النقص يتمثل في عبارات قليلة غالباً، وفي بعضها حكم على بعض الأحاديث، مثل:

١ ـ سقطت كلمة «الثابت» بعد «وفي الحديث» من (ص ٨٠، س ١)، وجاءت في نسخة خطية.

٢ ـ سقط من (ص ٩٩، س ٩) بعد إيراده الحديث كلمة (جيد)، وجاءت في نسخة خطية.

وقع فيها سقط لبعض الآيات جاءت في النسخ الخطية التي اعتمدها الأُستاذ مستو في التحقيق؛ مثل:

١ ـ سقطت آية من (ص ١٣٠) وهو قوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ

(١) «الوضع في الحديث» (٢ / ٢٥٥).

لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً. . . ﴾.

٢ ـ وسقطت آية أخرى من (ص ١٣٧) وهو قوله: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنهُمْ﴾.

وكذا وقع فيها سقط لبعض الأحاديث؛ مثل:

١ ـ سقط حديثان من (ص ٦١) وهما قوله ﷺ: «من كذب علي؛ بُني له بيت في جهنّم»، وقوله ﷺ: «من يقل عني ما لم أقله؛ فليتبوأ مقعده من النار».

٢ ـ وسقط في (ص ٧٦) قوله ﷺ: «لا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال ذرة من كبر».

٣ ـ وسقط في (ص ١١٨) قوله ﷺ: «لا تلاعنوا بلعنة الله ولا بغضب الله ولا بالنار».

هٰذا عدا كلمات كثيرة وفقرات تنبني عليها بعض الأحكام؛ فسقطت في (ص ١٥١) في آخر الكبيرة السابعة والخمسون عبارة:

«إلا أن يعتقد نبوّة علي رضي الله عنه أو أنه إلٰه، فهٰذا ملعون كافر».

وفي طبعة الأستاذ مستو تصحيفات كثيرة أشرنا إليها في مقدمة طبعتنا للكتاب (ص ١٤ وما بعدها)، والشاهد من هذا كله؛ القول بأن كتاب «الكبائر» المطبوع قديماً (عدا طبعة الأستاذ مستو وطبعتنا التي فرغنا من تحقيقها[١]) مكذوب على الإمام الذهبي، وفيه شيء كثير لا يرتضيه الإمام الذهبي، وهو بريء فيه من خرافات وقصص باطلات، والله الموفق.

---

(١) وكذا طبعة مكتبة السنة، بتحقيق أبي عبد الرحمن السلفي، وهي مأخوذة مع تعديل وتحوير وتغيير وتبديل في الهوامش من طبعتنا، ثم ظهرت طبعات جديدة للكتاب.

٤٢ - «أخبار النساء».

طبع مراراً منسوباً لابن القيم، وهٰذه النسبة مكذوبة عليه ومنحولة إليه، والصواب أنه لابن الجوزي، والأدلة على ذلك كثيرة؛ منها:

أولاً: نسب هٰذا الكتاب لابن الجوزي غير واحدٍ ممن ترجم له، منهم: الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤ / ١٣٤٣)، والداودي في «طبقات المفسرين» (١ / ٢٧٢)، وقال: «إنه مجلد»، ونسبه له أيضاً حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ / ١٢)، وعرفه بقوله: «مختصر على مئة وعشرة أبواب، أوله: الحمد لله جابر الوهن...»، وذكره له أيضاً ابن حجر في «فتح الباري» (١٠ / ٥٨٦)؛ فقال: «ثم وجدت في كتاب «النساء» لأبي الفرج ابن الجوزي قد أخرج في أواخره في ترجمة أم سليم من طريق محمد بن عمرو وهو أبو سهل البصري وفيه مقال عن حفص بن عبيد الله عن أنس أن أبا طلحة زوج أم سليم كان له منها ابن يقال له: حفص، غلام قد ترعرع، فأصبح أبو طلحة (وهو صائم في بعض شغله)، فذكر قصته...».

هل كتاب «أخبار النساء» المطبوع هو من تأليف ابن الجوزي؟

قال الشيخ بكر أبو زيد: «والجزم بنسبة المطبوع إليه (أي: إلى ابن الجوزي) يحتاج إلى مزيد من التوثيق»[1].

قلت: الصحيح أن الكتاب المطبوع هو لابن الجوزي، وذٰلك لما يلي:

١ - المذكور عند ابن حجر في النقل السابق في كتاب «أحكام النساء»

---

(١) كتاب «ابن القيم؛ حياته وآثاره» (ص ١٢٥)، وكنت قد تابعته على ذٰلك في كتابنا «معجم المصنفات الواردة في «فتح الباري»» (رقم ١٣٧٦).

(ص ١٢٩، ط دار الكتب العلمية).

٢ ـ مطلع الكتاب الذي نقله حاجي خليفة هو مطلع كتاب «أحكام النساء» (ص ٣).

٣ ـ أما قول حاجي خليفة «مختصر على مئة وعشرة أبواب»؛ فالمطبوع كذلك، فالباب الأول «ذكر البلوغ وبيان حده»، ويبدأ من المطبوع بصفحة (٦) والباب الموفي عشرة ومئة «في ذكر إيمان النساء المتقدّمات في الشرف والفضل والعلم»، وهو في صفحة (١١٧) من المطبوع، وبه ينتهي الكتاب بعد أن سرد جماعة من النساء القديمات والصحابيات وجماعة من الفاضلات بعد الصحابيات المعروفات بشرفٍ أو علم أو تعبُّدٍ أو كرم.

ويتأكّد لك ذلك إذا علمت أن من هٰذا الكتاب نسخة في الظاهرية في المجموع (رقم ٩٤٠٩ عام/ق ١ ـ ١٠) وفيه النصف الآخر، ويبتدأ من الباب الخامس والستين في ثواب طاعة الزوج، وينتهي بالباب الحادي والسبعين في ذكر ما تتصنع به المرأة من قشر الوجه والوشم وغير ذلك[1].

قلت: وفي النسخة المطبوعة من هٰذا الكتاب في (ص ٧٨) «ثواب طاعة الزوج» وأمامه (رقم ٦٥)، وفيها (ص ٧١) «ذكر ما تتصنع به المرأة من قشر الوجه والوشم وغير ذلك» وأمامه رقم (٧١).

٤ ـ ويتأكّد لك ذلك إذا علمت أن في النسخة المطبوعة من «أحكام النساء» (ص ١٤٩) في آخر الكتاب ما نصه: «... فإن أحببت زيادة في أخبار النساء؛ نظرت كتابنا المسمى بـ «صفة الصفوة»[2]...».

---

(١) انظر: «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث» (ص ٣٨) لشيخنا الألباني.

(٢) ولكاتب هٰذه السطور «عناية النساء بالحديث النبوي»، وهو مطبوع.

و«صفة الصفوة» من تأليف ابن الجوزي بيقين.

٥ ـ قال ابن الجوزي: «وأما تلبيس إبليس على النساء؛ فكثير جدّاً، وقد أفردتُ كتاباً للنساء ذكرتُ فيه ما يتعلق بهن من جميع العبادات وغيرها»[١].

وكتابه هٰذا هو «أحكام النساء»، ومنه نسخ خطية كثيرة[٢]، وقد ذكر في هٰذا الكتاب (ص ٦١) في الباب الحادي والستين: «تحذير النساء من مجالس القصاص، وما تجلب من المحن وأحداث السوء، ومؤاخاة الرجال النساء ومصافحتهن، وغير ذٰلك من المنكرات»، وذكر كثيراً من الشرور التي تقع فيها النساء، وقال في نهايته: «وقد ذكرتُ في كتابي «تلبيس إبليس» طرفاً من ذٰلك».

٦ ـ ونقل منه التجاني المغربي كتابه «تحفة العروس»[٣] (ق ٥ ـ ٧، ١٨ و ٢٠ ـ ٢٢، و ٢٨ ـ ٢٩، و٣١ ـ ٣٢) ومواطن أخرى كثيرة، وهٰذه النقولات في النسخة المطبوعة من الكتاب.

لهٰذه الأمور وغيرها نجزم بأن الكتاب لابن الجوزي رحمه الله تعالى.

والمقصود من ذكره هنا أن الكتاب منحول ومنسوب كذباً وزوراً لابن القيم، وقد نبَّه على ذٰلك غير واحدٍ من المعاصرين، وقد نسبه إليه الأستاذ عبد العظيم عبد السلام شرف الدين في كتابه «ابن قيم الجوزية؛ عصره ومنهجه وآراؤه في الفقه والعقائد والتصوف» (ص ٧٥)؛ فقال: «وألف في

---

(١) «تلبيس إبليس» (ص ٤٠٠).

(٢) انظر: «مؤلفات ابن الجوزي» لعبد الحميد العلوجي (ص ٨٥، ٨٨، ١٨٦)، و«قراءة جديدة في مؤلفات ابن الجوزي» لناجية عبد الله إبراهيم (ص ٣٤، ٣٥، ٩٨).

(٣) وقد طبع حديثاً.

التاريخ «أخبار النساء»، وهو يمثّل جانباً من جوانب المجتمع»، وتبعه على ذٰلك الأستاذ محمد مسلم الغنيمي في كتابه «ابن قيم الجوزية» (ص ١١١)، بينما نجد أن غير واحد قد جزم ببطلان هٰذه النسبة؛ منهم: الشيخ محمد منير آغا الدمشقي، قال رحمه الله تعالى في كتابه «نموذج من الأعمال الخيرية» (ص ٧٨):

«كتاب أخبار النساء طبع ونسب إلى ابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١هـ)، المطبوع سنة (١٣١٩هـ) بمطبعة التقدم العلمية، وهو خطأ واضح وكذب فاضح، فإن مؤلفه الحقيقي هو ابن الجوزي المتوفى سنة (**٥٩٧هـ**)، وقد أشار المصنف إليه في كتاب «تلبيس إبليس»[٤]، وكتب هٰذا الإمام الجليل تدل على أن كتاب «أخبار النساء» هو له من أسلوبه ووضعه؛ فله من هٰذا كثير، ويبعد بأمثال ابن القيم أن ينسب له «أخبار النساء»؛ لأنه في زمنه كان مشغولاً بالمدافعة عن الكتاب والسنة ودحض اعتقاد المخربين وانتحال المبطلين، ومتى كان الإنسان كذٰلك؛ فيستحيل عادة أن يشتغل بأمثال هٰذا لأن هٰذا الكتاب فكاهي مضحك وحماسي معجب».

ومنهم الأستاذ عبد الغني بن عبد الخالق؛ إذ قال في مقدمته لـ «الطب النبوي» (صفحة ل):

«إن كتاب «أخبار النساء» المنسوب له إنما هو لابن الجوزي، قد اختصره مع تجريد أسانيده من كتاب «النساء» لأبي الفرج الأصفهاني».

وقال فيه الأستاذ أحمد عبيد في مقدمته لـ «روضة المحبين» (صفحة ق):

«لم يذكر أحد من المحققين أنه له».

ونبه على ذٰلك أيضاً الزركلي في «الأعلام» (٦ / ٢٨١) نقلاً عن

محمد منير الدمشقي في كلامه السابق.

قال الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «ابن القيم؛ حياته وآثاره» (ص ١٢٢ ـ ١٢٣) بعد أن أورد ما سبق؛ قال:

«هٰـذا ما تحصل الوقوف عليه في نفي نسبة هٰذا الكتاب لابن القيم رحمه الله تعالى وتقرير أنه لابن الجوزي رحمه الله تعالى، ولا يسعنا هنا بعد هٰذا وبعد الدراسة والفحص لمادة الكتاب إلا التقرير بأن كتاب «أخبار النساء» المذكور ليس لابن القيم؛ لأمور:

الأول: أنه بالتتبع لم يذكره أحد من المترجمين له في مسرد كتبه.

الثاني: أنه لم يشر إليه في شيء من كتبه، لا سيما كتاب «روضة المحبين» مع أن المناسبة بين الكتابين ظاهرة في شأن النساء.

الثالث: أنه لم يشر فيه إلى أحدٍ من شيوخه أو شيء من كتبه أو مباحثه جرياً على عادته.

الرابع: أن هٰذا الكتاب غريب في أسلوبه ووضعه وطريقته ومنهجه عن مسلك ابن القيم رحمه الله تعالى في البحث والتأليف وطول النفس والتقرير، بل بعيد كل البعد عن هٰذا، وإن سبيله في هٰذا لواضح معروف عند من عانى طرفاً من كتبه ورسائله؛ فإن مادة الكتاب قصص وحكايات وإفاضة في أوصاف النساء الحسان، وما جرى مجرى ذٰلك وما هو على النقيض من ذٰلك، على نهج الإخباريين والمؤرخين؛ فأين هٰذا من ملامح ابن القيم التأليفية في العرض والسياق بذكر مسائل العلم وتدوين الآراء فيها، والاستشهاد لها بالنصوص من الكتاب والسنة، وبيان وجوه الاستدلال ووفرة التفصيل والاستطراد، والبعد السحيق عن الهزل والأقاصيص كما صنع في كتابه الثمين «روضة المحبين ونزهة المشتاقين»؟!

خامساً: إن هٰذا الكتاب إخباري، يعتمد سياق الأخبار والقصص الطوال خالية من النقد والتمحيص ونفس التحديث والاستدلال، ولم نر لابن القيم مؤلفاً على هٰذا النسق والمثال. ولعله من هٰذه الأمور يتبين القارىء الخطأ في نسبة هٰذا الكتاب لابن القيم رحمه الله تعالى.

٤٣ - «الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان».

هٰذا الكتاب منحول على ابن القيم[١] على الرغم من أن اسمه عليه، منهجه يخالف ما كان ابن القيم يدعو إليه، ومع هٰذا؛ فقد نسبه له أحمد ماهر البقري في كتابه «ابن القيم؛ من آثاره العلمية» (ص ١٨١ - ١٨٣)؛ قال:

«له (أي: لابن القيم) «الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان»، وجميل في نظرنا أن يقرن القرآن بالبيان؛ فهذه حقيقة أنه لا يفهم القرآن إلا من يعرف البيان، وقد عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، وهو في حكم المخطوط ندرة تداول؛ إذ مرَّ على طبعته الأولى أكثر من نصف قرن، ولم تعد طباعتُه خلال هٰذه الفترة فيما نعلم».

قلت: وقد صورته دار الكتب العلمية أخيراً في طبعته الأولى المشار إليها سنة (١٣٢٧هـ) عن مطبعة السعادة بالقاهرة، وانتشر انتشاراً واسعاً؛ فكان هٰذا التحذير.

والأدلة على بطلان نسبة هٰذا الكتاب لابن القيم كثيرة؛ منها[٢]:

---

(١) وقد تبنّاه بعض الأشاعرة؛ فكان يدرِّسُهُ في بعض الجامعات في مادة «أساليب البيان»، نصرةً للتأويل المعروف عند الأشاعرة، ودون التفات إلى ما حققه ابن القيم في كتبه الكثيرة من تحطيمٍ لهٰذا الباطل، وهٰذا مشهور عنه.

(٢) مأخوذة من كتاب الشيخ بكر أبو زيد «ابن قيم الجوزية؛ حياته وآثاره» (ص ١٨٤ - ١٨٥).

أولاً: مغايرة أسلوب الكتاب ومنهجه للطريقة المعهودة من ابن القيم رحمه الله تعالى في عامة مؤلفاته؛ من التحقيق، والحيوية، وأساليب الترجيح والحفاوة بالسنة، ونصوص السلف؛ فالكتاب خلو من ذلك، فكله مبني على دقائق التفريع والأنواع والتقاسيم للحقيقة والمجاز بأسلوب لا يتواطأ مع أساليب ابن القيم المعهودة في منهجه التأليفي.

ثانياً: أنه يمر على جملة من الأحاديث، وهي قليلة، ويذكرها مرسلة مع ضعفها، بل وبطلان بعضها، ومنها ما يلي:

١ ـ قوله (ص ١٤٦): «ومنه في السنة قوله ﷺ: علم الأنساب علم لا ينفع وجهالة لا تضر».

وهذا ليس بحديث كما في «الإنباه على قبائل الرواة» (ص ٤٣) لابن عبد البر.

٢ ـ وقوله: وقد قال رسول الله ﷺ: «خير المال عين ساهرة لعين نائمة».

وقد بحثت عنه فلم أجده، والله أعلم.

ثالثاً: أنه قسّم فيه الكلام إلى حقيقة ومجاز، واستغرق نحو ثلث الكتاب في تقرير المجاز وبيان أقسامه وما يندرج تحت كل قسم، وهذا فيه مناقضة ظاهرة لما هو معروف من منهج ابن القيم ورأيه في المجاز؛ فإنه يرفضه ويرى المجاز في الشرع قولاً مبتدأً فاسداً، بل يرى أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز تقسيم فاسد مخترع، وأجلب على نقضه من نحو خمسين وجهاً وذلك في كتابه «الصواعق المرسلة» (٢ / ٢٤٤ وما بعدها)، وسماه طاغوتاً؛ فقال في فاتحة الكلام فيه: «كسر الطاغوت الثالث وهو المجاز»؛ فكيف مع هذا يمكن الجزم بأن هذا الكتاب «كتاب الفوائد المشوق...» هو

لابن القيم؟ هٰذا فيه بعد ظاهر وهو أمر يقوي نفي الكتاب عن ابن القيم رحمه الله تعالى، يقول الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله تعالى أيضاً:

«وقد فاتحت بعض أهل العلم في هٰذا، فقال: يمكن أنه ألفه قبل اتصاله بشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، فأبديت أن في هٰذا بعداً لأنه لو كان كذٰلك؛ لأشار إليه في معرض بحثه وقرر الرجوع عنه ونبه على ذٰلك حتى لا يغتر به كما هو دأب أهل العلم في هٰذا، وهو مقتضى الأمانة والنصيحة، وابن القيم رحمه الله تعالى في المنزلة التي جعله الله فيها من النصيحة في سبيل الله نصحاً للأمة وتوجيهاً لها، بل إن هٰذه دعوى عريضة كثيراً ما نسمعها في توهين نسبة بعض المؤلفات إليه كما حصل لهم في كتاب «الروح»، والله أعلم».

٤٤ ـ «الاستعداد ليوم الميعاد».

كتاب طبع منسوباً كذباً وزوراً للحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد مرَّ بي بيان هٰذا قديماً في مجلة «الجامعة السلفية»، ومع مرور الزمن تأكّد لي ذٰلك بأدلّة وشواهد، أقواها وأغلاها ما نقله الحافظ ابن حجر نفسه في ترجمة «إبراهيم بن محمد بن المؤيد بن حمويه الجويني صدر الدين أبو المجامع ابن سعد الدين الشافعي الصوفي» (ت ٧٢٢هـ) عن الإمام الذهبي[١] قوله: «كان حاطب ليل، جمع أحاديث ثنائيات وثلاثيات ورباعيات من الأباطيل المكذوبة»[٢].

قلت: وهٰذا وصف لكتاب «الاستعداد»، وقد أنكر الدكتور شاكر محمود عبد المنعم نسبة هٰذا الكتاب لابن حجر؛ لثلاثة أسباب هي:

---

(١) ترجمه في «معجمه المختص» (رقم ٧٣)، و«معجم الشيوخ» (رقم ١٥٦).
(٢) «الدرر الكامنة» (١ / ٦٨).

الأول: أنـه يخالف أسلوب ابن حجر في ذكر الأحاديث ومنهجه في تبيان أسانيدها ونقدها ومتونها والاختلاف فيها.

الثاني: لم يذكره مصدر معاصر لابن حجر ولا تلامذته.

الثالث: لا يوجد اسم المؤلف على المخطوط في غالب النسخ التي اطَّلع عليها[1].

وقد نبّه على بطلان نسبة هٰذا الكتاب لابن حجر الأخ جاسم الدوسري حفظه الله؛ فقال:

«ومما يحسن التنبيه عليه أن الكتاب المتداول بين الناس بعنوان «الاستعداد ليوم الميعاد»، المنسوب تأليفه إلى الحافظ؛ باطل النسبة إليه بلا شك، ومن قرأه ورأى ما فيه من الأحاديث المكذوبة الموضوعة؛ علم يقيناً أن الحافظ منه بريء.

وقد كتب الشيخ عبد الرحمٰن فاخوري حفظه الله مقالاً نشره في مجلة «الجامعة السلفية» بالهند (حج ١٠ / عدد ٣، ربيع الأول، سنة **١٣٩٨هـ**) بعنوان «أما لهٰذه الأيدي من يقطعها!!»، بيَّن فيه بياناً شافياً بطلان نسبة هٰذا الكتاب إلى الحافظ؛ فراجعه إن شئتَ الاستزادة»[2].

وقد رأيتُ بعد كتابة هٰذه الأسطر أن هٰذا الكتاب قد طبع طبعة جديدة عن دار التربية بالعراق بتحقيق عادل أبو المعاطي، دون تاريخ، في (١٤٢) صفحة من القطع الكبير.

وأثبت على غلافه أنه لابن حجر العسقلاني!! إلا أنه قد شكك في

---

(١) «ابن حجر ودراسة مصنفاته» (ص ٦٨٣).

(٢) مقدمة «معرفة الخصال المكفرة» (ص ١٨).

ذلك في تقديمه له (ص ٩ ـ ١١)؛ فذكر أنه قد واجهته في تحقيق الكتاب صعوبتان:

الأولى: نسبة الكتاب إلى العسقلاني.

الثانية: تخريج أحاديث الكتاب.

والذي يهمّنا من كلامه ما قاله في الصعوبة الأولى؛ فأفاد ما يلي:

أولاً: أن كتب التراجم التي ترجمت للعسقلاني وذكرت مصنفاته لم تذكر من بينها هذا الكتاب على الإطلاق، فلم يذكرها السخاوي تلميذ العسقلاني في «الضوء اللامع»، وكذلك الشوكاني في «البدر الطالع»، وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين»، والزِّركلي في «الأعلام».

ثانياً: رغم ذلك فإن هذا الكتاب طبع عدة مرات منسوباً إلى العسقلاني، وهذه طبعاته.

الأولى: تحت عنوان «منبهات» لابن حجر العسقلاني، عام (١٣١٢هـ) بالهند أي من حوالي (٩٥) عاماً، ومعها ترجمتها بالفارسية في (٩٦) صفحة.

الثانية: تحت عنوان «منبهات» لابن حجر العسقلاني، عام (١٣١٥هـ) باستانبول أي من حوالي (٩٢) عاماً.

الثالثة: تحت عنوان «منبهات على الاستعداد ليوم المعاد»، عام (١٩٠٤) مكتبة الشركة، قزان أي من حوالي (٨٢) عاماً.

ولكن على الصفحة الأولى توجد عبارة: «وهو على ما قيل للشيخ شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢)، وقيل لغيره، وهو الأظهر».

والعبارة الأخيرة توحي بالشك في نسبة الكتاب للعسقلاني، ويؤيد هٰذا ما قاله حاجي خليفة في «كشف الظنون» حيث نسب الكتاب «المنبهات على الاستعداد ليوم المعاد للنصح والوداد» لزين القضاة أحمد بن محمد الحجي، ثم قال:

«جمع فيه أحاديث ونصائح من الواحد إلى العشرة مثنى وثلاث ورباع أوله: الحمد لله رب العالمين... إلخ، قال: هٰذه منبهات على الاستعداد ليوم المعاد» اهـ.

ثالثاً: وتوجد لهٰذا الكتاب خمس نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية منسوبة للعلامة الشيخ أحمد بن محمد بن علي الحجري وأرقامها: (٢١م، ٣٦م، ٢١٣ مجاميع، ٣٦٠ مجاميع، ٨ م مجاميع)، ولٰكن لم يتيسر لي الاطلاع عليها، وكذٰلك هناك مخطوطة ضمن مخطوطات المدرسة الحسنية بالموصل تحت رقم (٢٧٨٢٤) منسوبة لزين القضاة أحمد بن محمد.

رابعاً: لقد حاولت الوصول إلى ترجمة أحمد بن محمد الحجري أو الحجي كما ذكر حاجي خليفة من كتابي «الأعلام»، «معجم المؤلفين»، ولٰكن كليهما لم يذكره على الإطلاق، وزاد الأمر صعوبة أن حاجي خليفة لم يذكر له تاريخ وفاة وإلا لرجعنا للكتب التي تترجم بتاريخ الوفاة، وكذٰلك لم يذكره صاحب كتاب «هدية العارفين».

ولذٰلك رأيت ـ وقد أكون مخطئاً ـ أن أنسب الكتاب إلى العسقلاني كالنسخ المطبوعة التي أشرنا إليها وأرجو أن يوفقني الله في طبعة قادمة لتلافي هٰذه النقطة. انتهى.

قلت: ولا شك في خطأ نسبة هٰذا الكتاب لابن حجر، والأمر ـ إن شاء

الله تعالى ـ ما ذكرناه آنفاً عن ابن حجر نفسه من أن مؤلفه إبراهيم بن محمد، والله أعلم.

٤٥ ـ «الرحمة في الطِّبّ والحكمة».

كتاب مملوء بالشعبذة والدَّجل، وقد فصَّلتُ ذٰلك في «كتب التنبّؤات والتنجيم والشعبذة والسحر والطلاسم»، والشاهد من ذكره هنا؛ القول بأنه مكذوب على السيوطي رحمه الله تعالى؛ فهو لم يورده في «ثبت» كتبه، ولا في «التحدث بنعمة الله»، والسيوطي رحمه الله يصان عن مثل ما فيه من أباطيل وترهات وخزعبلات[1]، وقد نسبه حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ / ٨٣٦) لمهدي بن علي بن إبراهيم الصّبنري اليمني المهجمي المقرّي (ت ٨١٥هـ).

وقال ابنُ الجَزَري في ترجمته: «. . . وطبيب حاذق، وهو مؤلف كتاب «الرحمة في الطب والحكمة». . .»[2].

٤٦ ـ «أحكام تمني الموت».

طبع في مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في المجلد الثاني بناءً على أصل خطي مكتوب عليه: «بخط الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، ولم ينسب هٰذا الكتاب للشيخ محمد بن عبد الوهاب أحد من تلاميذه أو ممن ترجموا له، فضلاً على أن أسلوب مؤلفه مغاير لأسلوب الشيخ، وأن منهج مصنفه مناقض لمنهج الشيخ؛ ففيه إثبات أشياء غيبية بأحاديث واهية وضعيفة، وفيه القول بمشروعية التلقين وقراءة القرآن على

---

(١) انظرها في المجلد الأول (ص ١٣١ ـ ١٣٣).

(٢) «غاية النهاية» (٢ / ٣١٥ ـ ٣١٦).

الأموات وغير ذٰلك مما اشتهر عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله من عدّه هٰذه الأشياء من المحدثات والبدع.

وقدطار بعضهم[1] بما وقع من خطأ نسبة هٰذا الكتاب للشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب؛ فاستلّه من مجموعة مؤلّفاته وطبعهُ على حدة، وحقَّ له أن يتمهل ويتبصَّر، وعلى فرض أنه بخط الشيخ؛ فليس من الضرورة أن يكون من تآليفه، ولذا؛ يجزم المنصف ببراءة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من هٰذا الكتاب، وقد برهن على ذٰلك الشيخ صالح الفوزان بثمانية أدلَّة فيها غنية وكفاية في كتابه «إبطال نسبة كتاب أحكام تمني الموت إلى شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب»، وهو مطبوع في (٣٢) صفحة من القطع الصغير عن دار ابن خزيمة.

وقد استدلّ به بعض من صنف في البدعة موسِّعاً إياها فكتب عبد الملك السعدي «البدعة في مفهومها الإسلامي الدقيق»[2]، وخلط فيه البدع بالسنن، ولام وعتب فيه على أئمة العصر؛ كالشيخ الألباني، وعبد العزيز بن باز، والشاهد أنه تعرض فيه (ص ١٢٤) لقراءة الفاتحة للأموات وذكر أن ذٰلك سنة، وأيّد كلامه بالنقل من هٰذا الكتاب!! والله المستعان، وعليه التُّكلان.

● ● ● ● ●

---

(١) وهو صاحب المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة.

(٢) طبع في دار الإيثار، بغداد، سنة (١٤١٣هـ)، في (١٧٦) صفحة من القطع الكبير.

نشرات مكذوبة وباطلة

ومما يلحق بالكتب المنحولة تلك النشرات المزوَّرة الباطلة التي تنتشر بين المسلمين، ويكثر السؤال عنها بين الفينة والأخرى، وبعضهم يعمل على طبعها أو نسخها أو تصويرها ظانّاً أنه يعمل الخير وينشر الحق، وما يدري هٰؤلاء ـ هدانا الله وإياهم ـ أنهم يعمقون الخرافة والدجل والكذب على رسول الله ﷺ بين الناس، ومن أشهر هٰذه النشرات:

٤٧ ـ «الوصية المكذوبة»، المنسوبة للشيخ أحمد حامل مفاتيح حرم الرسول!! ﷺ. زعموا.

ملخص ما في هٰذه الوصية التي تصل إلى الناس، وبها سلسلة من الوعود تأتي بالخير والبركات المزعومة على كاتبها إنْ نسخها ثلاثين مرَّة ووزعها على معارفه، وتنزل النكبات والمصائب عليه إنْ هو أهملها أو لم يكتبها.

وهٰذه الوصية خرافية مرت عليها عشرات من السنين، ووقع ولا يزال يقع ضحيّتها الآلاف من الناس الطيبين الذين يخدعون بسهولة، ومن العجيب أنَّ أمرها لا يقتصر على الأردن فحسب أو على قطر معين، بل إنه يوجد في مصر وفي لبنان وفي الكويت وفي الأقطار العربية الأخرى.

وهٰذه الوصية مكذوبة قطعاً، لا يختلف في ذٰلك أحد وإنما يصدّقها العوام الأميون، ولا شك أنَّ الواضع لها من العوام، وهي في ظاهرها تخدع

الشبان والسذّج من الكبار حتى يبذلوا المال في طبعها؛ طمعاً في الثواب أو الغنى أو قضاء الدَّيْن، وخوفاً مِنْ اسوداد الوجه في الدنيا أو الآخرة، أو حلول المصائب والنكبات كما ورد فيها، ولٰكن المؤمن يجب أن يكون فطناً، والنّظرة الأولى لهٰذا المنشور الخرافي المزمن تجعل الإنسان يبادر بحرقه لا بكتابته أو طبعه[1].

وقد توالت تحاذير العلماء من هٰذه الوصية؛ فكتب فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله تحذيراً طبع بأكثر من لغة، جاء فيه: «. . . ما كنتُ أظنّ أن بطلان هٰذه الوصية يروج على مَنْ له أدنى بصيرة أو فطرة سليمة، ولٰكن؛ أخبرني كثيرٌ من الإخوان أنها قد راجت على كثير من الناس وتداولوها بينهم، وصدّقها بعضهم، فمن أجل ذٰلك؛ رأيتُ أنه يتعيّن على أمثالي الكتابة عنها لبيان بطلانها، وأنها مفتراة على رسول الله ﷺ حتى لا يغترّ بها أحد، ومَنْ تأملها من ذوي العلم والإيمان أو ذوي الفطرة السليمة والعقل الصحيح؛ عرف أنها كذب وافتراء من وجوهٍ كثيرة، ولقد سألتُ بعض أقارب الشيخ أحمد المنسوبة إليه هٰذه الفرية عن هٰذه الوصية؛ فأجابني بأنها مكذوبة على الشيخ أحمد، وأنه لم يلقها أصلاً، والشيخ أحمد المذكور قد مات مِنْ مدّةٍ، ولو فرضنا أن الشيخ أحمد المذكور (أو مَنْ هو أكبر منه) زعم أنه رأى النبي ﷺ في النوم أو اليقظة، وأوصاه بهٰذه الوصية؛ لعلمنا يقيناً أنه كاذب، أو أن الذي قال له ذٰلك شيطان، وليس له الرسول ﷺ لوجوه كثيرة. . . . إلخ»[2].

وحذر منها الدكتور يوسف القرضاوي؛ فقال:

---

(١) «الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة» (ص ٧١ - ٧٢).

(٢) «التحذير من البدع» (ص ١٨)، وقد طبع تحذيره من هٰذه الوصية مفرداً بلغات كثيرة، حفظه الله ونفع به.

«. . . إنّ مَنْ يظنّ أنّ دين الإسلام (بعد أن أتمّه الله وأكمله) في حاجةٍ إلى وصية يوصي بها إنسان مجهول، يكون قد شك في هٰذا الدين وفي كماله وفي تمامه، ديننا قد تم وقد كمل، وليس في حاجة إلى وصية من الوصايا، إنّ هٰذه الوصية تحمل في طياتها دليل كذبها ودليل تزويرها؛ فصاحبها يهدّد الناس ويخوّفهم إذا لم ينشروها أن تصيبهم المصائب، وتحلّ بهم الكوارث، وأن يموت أبناؤهم، وأن تفقد أموالهم، وهٰذا ما لم يقل به إنسان، حتى في كتاب الله وفي سنة رسول الله ﷺ لم يؤمر الناس أن كل مَنْ قرأ القرآن كتبه ونشره، وأن مَنْ قرأ «صحيح البخاري» كتبه ونشره، وإلا؛ حلّت به المصائب؛ فكيف بمثل هٰذه الوصايا التخريفيّة؟! هٰذا شيء لا يمكن أن يصدّقه عقل مسلم يفهم الإسلام فهماً صحيحاً.

وتقول الوصية الزّائفة: إنّ فلاناً في البلد الفلاني نشر هٰذه الوصية؛ فرزق بعشرات الآلاف من الروبيات، هٰذا كله تخريف وتضليل للمسلمين عن الطريق الصحيح وعن اتباع السنن والأسباب التي وضع الله عليها نظام هٰذا الكون؛ فالرزق له أسبابه وله طرائقه وله سننه، أما أن يعتمد الناس على مثل هٰذه الأوهام وعلى مثل هٰذه الخرافات؛ فهٰذا تضليل وانحراف بعقلية المسلمين، إننا نربأ بالمسلمين أن يصدقوا مثل هٰذه الخرافة، وأن يظنّوا أنّ مَنْ نشر مثل هٰذه الوصية المكذوبة يختصّ بشفاعة النبي ﷺ كما قال كاتب هٰذا الكلام الباطل، فإن شفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام لأهل الكبائر من أمته، كما جاء في الأحاديث الثابتة.

نسأل الله عز وجل أن يفقه المسلمين في أمر دينهم، وأنْ يلهمهم الرشد، وأن يعصمهم من تصديق الخرافات والأوهام والأباطيل»[1].

---

(١) «فتاوى معاصرة» (١ / ١٨٧).

والعجب أخي القارىء من سرعة انتشار هٰذه الوصية بين الناس، على الرغم أن كبار العلماء قديماً وحديثاً قد حذروا منها، وبيّنوا زيغها وبطلانها؛ فقد حذر الشيخ محمد رشيد رضا (المتوفى ١٨٦٥هـ - ١٩٣٥م)، وذكر أنه كان يقف عليه عند تعلّمه الخطّ والتهجّي، وهٰذا نص كلامه[1]:

«إننا نتذكر أننا رأينا مثل هٰذه الوصية منذ كنا نتعلم الخط والتهجي إلى الآن مراراً كثيرة، وكلها معزوة كهٰذه إلى رجل اسمه الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية، والوصية مكذوبة قطعاً لا يختلف في ذٰلك أحد شم رائحة العلم والدين، وإنما يصدقها البلداء من العوام الأميين، ولا شك أن الواضع لها من العوام الذين لم يتعلموا اللغة العربية، ولذٰلك؛ وضعها بعبارة عامية سخيفة لا حاجة إلى بيان أغلاطها بالتفصيل؛ فهٰذا الأحمق المفتري ينسب هٰذا الكلام السخيف إلى أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء صلى الله عليه وآله وسلم، ويزعم أنه وجده بجانب الحجرة النبوية مكتوباً بخط أخضر، يريد أن النبي الأمي هو الذي كتبه، ثم يتجرأ بعد هٰذا على تكفير من أنكره؛ فهٰذه المعصية هي أعظم من جميع المعاصي التي يقول: إنها فشت في الأمة، وهي الكذب على الرسول عليه الصلاة والسلام وتكفير علماء أمته والعارفين بدينه، فإن كل واحد منهم يكذّب واضع هٰذه الوصية بها، وقد قال المحدثون: إن قوله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار» قد نقل بالتواتر، ولا شك أن واضع هٰذه الوصية متعمد لكذبها، ولا ندري أهناك رجل يسمى الشيخ أحمد أم لا.

أما تهاون المسلمين في دينهم وتركهم الفرائض والسنن وانهماكهم في المعاصي؛ فهو مشاهد، وآثار ذٰلك فيهم مشاهدة؛ فقد صاروا وراء جميع

---

(١) «فتاوى رشيد رضا» (١ / ٢٤٠ - ٢٤٢).

الأمم بعد أن كانوا بدينهم فوق جميع الأمم، ﴿وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لَا يُنْصَرُونَ﴾ [فصلت: ١٦]؛ إلا أن يتوبوا، ولا حاجة لمن يريد نصيحتهم بالكذب على الرسول ووضع الرؤى التي لا يجب على من رآها أن يعتمد عليها شرعاً، بل لا يجوز له ذلك إلا إذا كان ما رآه موافقاً للشرع؛ فالكتاب والسنة الثابتة بين أيدينا، وهما مملوآن بالعظات والعبر والآيات والنذر»[1].

وقد أصدرت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء تحذيراً من هذه الوصية هذا نصُّهُ:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه، وبعد:

«من الممكن عقلاً الجائز شرعاً أن يرى المسلم في منامه النبي ﷺ على هيئته وصورته التي خلقه الله عليها؛ فتكون رؤيا حقٍّ، فإن الشيطان لا يتمثل به لقوله ﷺ: «من رآني في المنام؛ فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي». رواه الإمام أحمد والبخاري من طريق أنس، ولكن قد يكذب الإنسان فيدعي زوراً أنه رأى النبي ﷺ على صورته التي خلقه الله عليها والتي نقلت إلينا نقلاً صحيحاً، وقد يرى في منامه شخصاً على غير الصفة الخلقية للنبي ﷺ، ويخيل إليه الشيطان أنه النبي ﷺ وليس به؛ فتكون الرؤيا كاذبة.

والرؤيا المنسوبة إلى الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية إن لم تصح نسبتها إليه؛ كانت مصطنعة مفتراة، وهذا هو الظاهر؛ فإنه لا يزال مدع مجهول يسمي نفسه الشيخ أحمد، ويدعي أنه رأى هذه الرؤيا، وقد توفي الشيخ أحمد خادم الحجرة من زمن طويل كما أخبر بذلك أهله وأقرب الناس إليه حينما سئلوا عن ذلك، وأنكروا نسبة هذه الرؤيا إليه، وهم ألصق الناس به وأعرفهم بحاله، وإن صحت نسبتها إليه؛ فهي إما كذب منه وافتراء على

(١) «فتاوى رشيد رضا» (١ / ٢٤١ - ٢٤٢).

النبي ﷺ، وإما أضغاث أحلام وخيال كاذب، وتلبيس من الشيطان على الرائي وليست رؤيا صادقة، والذي يدل على أنها كذب وبهتان أو خيال وزور ما اشتملت عليه مما يتنافى مع الواقع وشريعة رسول الله ﷺ.

أما منافاتها للواقع؛ فإنها لا تزال تدعى وتنشر مرات بعد وفاته، وقد أنكر أهله وألصق الناس به نسبتها إليه حينما سئلوا عن ذلك.

وأما منافاتها للشريعة الإسلامية؛ فلما اشتملت عليه من الأمور التالية:

أولاً: الإخبار فيها عن تحديد عدد من مات من هذه الأمة على غير الإسلام من الجمعة إلى الجمعة، وهذا من أمور الغيب التي لا يعلمها البشر، إنما يعلمها الله ومن يظهره عليها من رسله في حياتهم، وقد انقطعت الرسالة من البشر بوفاة النبي ﷺ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّماواتِ والأَرْضِ الغَيْبَ إِلَّا اللهُ﴾، وقال: ﴿عالِمُ الغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً. إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَداً﴾، وقال: ﴿ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ ولٰكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾.

ثانياً: إخباره عن النبي ﷺ أنه قال له: «أنا خجلان من أفعال الناس القبيحة ولم أقدر أن أقابل ربي والملائكة»؛ فإنه من الزور والأخبار المنكرة؛ لأن النبي ﷺ لا يعلم أحوال أمته بعد وفاته، بل لا يعلم منها أيام حياته في الدنيا إلا ما رآه بنفسه، أو أخبره به من اطلع عليه من الناس، أو أظهره الله عليه؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خطب النبي ﷺ؛ فقال: «إنكم محشورون إلى الله حفاة عراة غرلاً، ثم قرأ: ﴿كما بدأنا أول خلق نعيده وعداً علينا إنا كنا فاعلين﴾. . .» إلى أن قال: «ألا إنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال؛ فأقول: يا رب! أصحابي. فيقال: لا تدري ما أحدثوا

بعدك. فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد﴾. فيقال: إن هٰؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»، رواه البخاري.

وعلى تقدير أنه يعلم أحوال أمته بعد وفاته؛ فلا يلحقه بذٰلك حرج ولا يصيبه من وراء كثرة ذنوبهم ومعاصيهم إثم ولا خجل، وقد ثبت في حديث الشفاعة العظمى أن أهل الموقف كفاراً ومسلمين يستشفعون بالأنبياء واحداً بعد آخر حينما يشتد بهم هول الموقف؛ فيعتذر كل منهم عن الشفاعة لهم عند الله، ثم ينتهي أهل الموقف إلى النبي ﷺ؛ فيسألونه أن يشفع لهم عند الله فيستجيب لهم ولا يمنعه من الشفاعة لهم كثرة معاصيهم أو كفر الكافرين منهم ولا يخجل من ذٰلك، بل يذهب فيسجد تحت العرش ويحمد ربه ويثني عليه بمحامد يعلمه إياها حتى يأمره أن يرفع رأسه وأن يشفع لهم، وبعد ذٰلك ينصرفون للحساب والجزاء، ولم يمنعه شيء من ذٰلك من لقاء ربه ومقابلة الملائكة، ولم يلحقه منه عار.

ثالثاً: إخباره بالجزاء العظيم الذي يترتب على كتابة هٰذه الوصية ونقلها من محل إلى محل أو من بلد إلى بلد، وتعيين جزاء الأعمال وتحديده من الأمور الغيبية التي لا يعلمها إلا الله، وقد انقطع الوحي إلى البشر بوفاة خاتم الأنبياء عليه الصلاة والسلام؛ فادعاء العلم بذٰلك باطل، وقد ادعاه الشيخ أحمد المزعوم حيث قال في الوصية المكذوبة: «ومن يكتبها ويرسلها من بلد إلى بلد ومن محل إلى محل؛ بني له قصر في الجنة»، وقال: «ومن يكتبها وكان فقيراً؛ أغناه الله، أو كان مديناً؛ قضى الله دينه، أو كان عليه ذنب؛ غفر الله له ولوالديه»؛ فهو كاذب في ذٰلك.

وكذا إخباره عن الوعيد الشديد الذي يصيب من لم يكتبها ويرسلها

وتعيينه إياه بأنه يحرم شفاعة النبي ﷺ ويسود وجهه في الدنيا والآخرة، حيث قال فيها: «ومن لم يكتبها ويرسلها؛ حرمت عليه شفاعتي يوم القيامة»، وقال: «ومن لم يكتبها من عباد الله؛ اسود وجهه في الدنيا والآخرة»؛ فهٰذا أيضاً من الغيب الذي لا يعلم بتحديده إلا الله، فإخباره به وقد انقطع الوحي إلى البشر؛ رجم بالغيب، وكذب وزور، وكذا قوله فيها: «ومن يصدق بها؛ ينجو من عذاب النار، ومن يكذب بها؛ كفر»؛ فهذا أيضاً زور وبهتان، فإن التكذيب بالرؤيا الصادرة من غير الأنبياء لا يعد كفراً بإجماع المسلمين.

رابعاً: إن كل ما أخبر به من الوعد والوعيد على سبيل التعيين والتحديد يتضمن تشريعاً بالحث على كتابه الوصية وإبلاغها ونشرها بين الناس للعمل بها واعتقاد ما فيها رجاء المثوبة التي حددها، ويتضمن تشريع تحريم كتمانها والتفريط في إبلاغها ونشرها والتحذير من ذٰلك خشية أن يحيق بمن كتمها أو فرط في نشرها ما أخبر به من الوعيد الشديد بحرمانه من الشفاعة واسوداد وجهه.

خامساً: عدم التناسب بين ما أخبر به من الجزاء والأعمال، وهو دليل الوضع والكذب في الأخبار، إلى غير هٰذه الأمور من الأكاذيب؛ فيجب أن يحذر المسلم هٰذه الوصية المزعومة ويعمل على القضاء عليها.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم»[1].

ومن أحسن المقالات التي كتبت في التحذير من هٰذه الوصية ما نشر في مجلة «نور الإسلام» المجلد الثالث، الجزء الرابع، عدد ربيع الثاني سنة (١٣٥١هـ، ص ٢٨٩ وما بعدها) تحت عنوان «رؤيا الشيخ أحمد خادم

---

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة» (٤ / ٧٤ ـ ٧٧، فتوى رقم (٩٩٩)، وانظر منه أيضاً: (٤ / ٧٧ ـ ٨٢).

الحجرة النبويَّة»، وقدمت المجلة لتلك المقالة بقولها:

«بلي الإسلام بأشخاص يتخذون من الافتراء عليه طرقاً للتنفير منه، أو حبائل لاصطياد شيء من المال، ومن هٰذا القبيل صحيفة تشتمل على حكاية رؤيا منسوبة لشخص يسمي نفسه الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية، وقد اخترعت هٰذه الأكذوبة من مدة تزيد على أربعين سنة، ولا يزال مخترعها يتعهد بها الناس في الشرق والغرب من سنة إلى أخرى، وكثيراً ما كتب أهل العلم في تزييفها وبيان ضلالاتها، ورجاؤنا اليوم في الخطباء والوعاظ أن ينبهوا الأمة لفريتها وسخافة عقل من يتقبلها، وقد ورد إدارة المجلة مقال محرر بقلم فضيلة الأستاذ صاحب التوقيع يكشف عن جهل كاتبها وسوء قصده وعظم وزره، وإليك ما كتب الأستاذ».

ثم نشرت كلاماً للأستاذ محمود ياسين نختار منه قوله:

«لا نزال بين آونة وأخرى نسمع خبر هٰذه الرؤيا، ويسوؤنا أن يتهافت الناس على طبعها ونشرها وقراءتها وتعليقها على الجدران، رغبة في الوعد الذي وقع فيها، وهو قوله: «ومن يصدق بها؛ ينج من عذاب النار»، وقوله: «ومن قرأها ونقلها من بلد إلى بلد؛ كان رفيق النبي ﷺ في الجنة، وكانت له شفاعته يوم القيامة»، ورهبة من الوعيد الذي تضمنته، وهو قوله: «ومن كذب بها؛ كفر»، وقوله: «ومن قرأها ولم ينقلها؛ كان خصم النبي ﷺ يوم القيامة».

كنا في سنة (١٣٢١) هجرية نشرنا في الجزء السادس من المجلد الثالث من مجلة «الحقائق» ردّاً ممتعاً على هٰذه الفرية، وحذرنا الناس من الوثوق بها والاغترار بوعودها، ووقع إذ ذاك في خلدنا أنّ صاحب هٰذه النشرة سيرتدع عن إعادة نشرها، وأنّ الناس سيعرضون عنها ولا يلتفتون بعد هٰذا إليها، ولٰكن؛ خاب ما ظننا ولم نبلغ ما أملنا؛ فالكاذب لا يزال الفينة بعد

الفينـة ينشـر فريته ويذيع كذبته بين الناس، وهم لا يزالون يقبلون عليها، ويتقبلون ما فيها من ترهات وتغرير بالقبول الحسن والعناية اللازمة.

ثم إن ناشـرهـا جرياً مع الأيام قد عاد عليهـا بالتشذيب والتهذيب؛ فنقح وصحح، وحذف منها كثيراً من المفتريات التي كنا نبهنا عليها مثل قوله: «كنت[١] ليلة الجمعة في اليوم الثاني والعشرين من شهر صفر الخير سنة كذا مضطجعاً على وضوء كامل. . .» إلخ، وقوله: «استحيت (كذا) من الله عز وجل[٢] وهو يقول لي: يا محمد! لأبدلن وجوههم وأعذبهم عذاباً شديداً. فقلت: يارب! أمهلهم حتى أنذرهم وأبلغهم. . .» إلخ، وقوله: «يا أحمد[٣]! إنهم قد سلب إيمانهم من كثرة الزنى. . .» إلخ، وقوله: «يا أحمد[٤]! إن تارك

(١) كتبنا في الرد الأول على هٰذه الجملة ما نصه: «هٰذا من كذبات الرجل؛ إذ إن هاتـه الرؤيا لم تزل من سنين عديدة تأتي على هٰذا النمط، وهو أنه في ليلة الجمعة من اليوم الثاني والعشرين. . .» إلخ، ومع اختلاف السنين لم يختلف تعيين الليلة ولا الشهر؛ ليظن الجاهلون أنها قريبة العهد وحديثة الزمن.

(٢) كتبنـا في الردّ الأول على هٰذه الجملة ما ملخصه: «دعوى هٰذا الأفاك بأنه عليه الصلاة والسلام طلب إمهال أمته حتى ينذرهم ويبلغهم؛ محض كذب لأنه عليه الصلاة والسلام بلغ الناس جميع ما أمره الله تعالى بتبليغه، وقد أتم تبليغه وترك الناس على شريعة كاملة تامة واضحة، والشك في إتمام التبليغ كفر يجب التحذير من اعتقاده».

(٣) ملخص ما كتب في الرد على هٰذه الفرية أن الزنى وما بعده من المعاصي التي ذكرها مما يوجب ارتكابها العذاب في الدار الآخرة، لٰكنه لا يسلب الإيمان ولا يمحو الإسلام، خلافاً لما زعمه هٰذا الكاذب على الله ورسوله، وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم: «ما من أحد يشهد أن لا إلٰه إلا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه؛ إلا حرمه الله على النار» الحديث؛ أخرجه البخاري.

(٤) يلخص ما كتب من الرد على هٰذه الفرية بأن عامة العلماء على أن تارك الصلاة إذا مات؛ تجب الصلاة عليه، كما يسن تشييع جنازته خلافاً لما افتراه هٰذا الكذاب على الله تعالى ورسوله.

الصلاة لا تمشوا بجنازته»، وقوله: «ومن[1] اطلع عليها ولم يخبر بها الناس؛ كان وجهه مسوداً يوم القيامة . . .» إلخ، وقوله: «ومن[2] كذّب ولم يصدّق بها (يعني الوصية)؛ فهو ملعون ثم ملعون ثم ملعون . . .» إلخ، وقوله: «من بعد[3] ألف وثلاث ومئة وأربعين سنة يخرجن (كذا) النساء من بيوتهن إلى الأسواق من غير إذن أزواجهن . . .» إلخ، وقوله: «وبعد[4] ألف وثلاث مئة وخمسين ينزل من السماء مطر كبيض الدجاج، وبعد سنة (١٣٧٠) تغيب الشمس ثلاثة أيام»، وقوله: «وبعد ألف[5] وأربع مئة يظهر المسيح الدجال».

وقوله: «فما كان[6] والله والله والله وآيات الله وأمانه أنها مكتوبة بقلم

---

(١) أما هٰذه الجملة؛ فخلاصة ردنا عليها أن وعيد اسوداد الوجه يوم القيامة هو للكافرين والمكذبين، وقد جعله هٰذا المفتري لمن لم يخبر الناس بوصيته؛ فالامتناع من إخبار الناس بوصيته معناه عنده الكفر والتكذيب، عافانا الله من الكذب وحمانا من الافتراء.

(٢) قلنا في الرد على هٰذه الأكذوبة: «إن اللعنة إذا لم تجد مسلكاً؛ رجعت من حيث جاءت كما في حديث النبي ﷺ عند أحمد، وعلى هٰذا؛ فهذه اللعنات تعود على صاحبها».

(٣) يلخص ما كتبناه في الرد على هٰذه الجملة أنها مع ما فيها وما في غيرها من اللحن الذي يتنزه عنه الله تعالى ورسوله دليل واضح على كذبه؛ إذ إن النساء خرجن قبل الوقت الذي عينه بعشرات من السنين.

(٤) كتبنا في الرد على هٰذه الأكذوبة ما ملخصه: «ما ذكره من نزول المطر كبيض الدجاج وغروب الشمس محض كذب على رسول الله ﷺ؛ إذ ليس هو من أشراط الساعة التي ورد النص الصحيح بها».

(٥) كتبنا في الرد الأول على هٰذه الفرية ما ملخصه: «صح في الحديث الشريف أن خروج المسيح الدجال من أشراط الساعة، لٰكن؛ لم يصح تعيين ذٰلك في سنة مخصوصة؛ فمن أين لهٰذا الكذاب العلم بتعيين الوقت وتحديده والله تعالى يقول على لسان نبيه ﷺ: ﴿ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء﴾؟ أي؛ فالنبي ﷺ ينفي عن نفسه الكريمة علم الغيب، وهٰذا الكذاب يدعيه؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

(٦) جاء في الرد الأول على هٰذه الكذبة ما ملخصه: «من علامة الفاجر أن يحلف من =

القدرة»، وقوله: «ومن كان[1] عنده ثلاثة دراهم واستأجر بهم (كذا) وكتب هٰذه الوصية وكان مذنباً وعليه فرض صيام؛ غفرت ذنوبه ببركة هٰذه الوصية».

كل هٰذه الترهات والأكذوبات قد حذفها هٰذا المفتري الكذاب جرياً مع الأيام كما قلنا، وجاء إلينا الآن برؤيا أو وصية ملخّصة مشذّبة، ومع ذٰلك؛ لم تخل مما يجب إنكاره وفضيحة صاحبه وإشهاره بين الناس بأنه كاذب أفاك متلاعب، مجترىء على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ، القائل في الحديث الصحيح المتواتر الذي رواه الجم الكثير من الصحابة عنه ﷺ: «من كذب علي متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار»؛ أي: فليتخذ منزله منها.

وقبل الشروع في الرد على وصية هٰذا المفتري الجديدة؛ رأينا أن نتقدم إلى إخواننا (قراء مجلة «نور الإسلام الغراء») بجمل مختصرة يتعرفون منها عظيم أمر الكذب، وخصوصاً ما كان منه في حكاية المنام كهاته الرؤيا التي نحن بصدد ردها، وما كان من ذٰلك على الله تعالى وعلى رسول الله ﷺ».
ثم ذكر قبح الكذب مطلقاً، ثم قال تحت عنوان: «قبح الكذب في حكاية المنام»:

«لو أن هٰذا الرجل الذي سمى نفسه بالشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية كان ممن يخشون الله تعالى، ويعدون العدة للقائه سبحانه؛ لما حمل نفسه

= غير أن يستحلف، وهٰذا الكذاب لم يكتف بالهزء بالدين حتى عرج إلى السماء وادعى أن وصيته مكتوبة بقلم النور، نسأل الله تعالى السلامة منه ومن أمثاله؛ أهل الإفك والزور.

(١) يلخص ما كتب ردّاً على هٰذه الفرية الفاضحة بأنها مؤكدة أتم التأكيد، تلاعب هٰذا الأفاك بأحكام الدين؛ فقد سبق له أن حكم بسلب إيمان المذنب ثم جاء الآن ينفي ذنوبه، لا لأنه آمن وتاب، بل لمجرد أنه نقل هٰذه الوصية الكاذبة، ولو أن إنساناً ترك صوم يوم واحد من صيام الفرض ثم نقل جميع كتب العلم، بل نقل كتاب الله الحكيم؛ لا يكون ذٰلك مكفراً لذنبه، بل هو مسؤول ومحاسب.

أقبح أنواع الكذب، وأشدها لله تعالى سخطاً؛ حيث اعتاد أن يبني وصيته على رؤيا منامية يحكيها للناس، وهو في ذٰلك من الأفاكين الكذابين الدجالين؛ فقد صح عنه ﷺ؛ أنه قال: «إن من أعظم الفرى أن يدعى الرجل إلى غير أبيه، أو يُرِي عينه في المنام ما لم تر، أو يقول عليّ ما لم أقل»، وقال ﷺ: «من أفرى الفرى أن يرى عينه ما لم تر»».

ثم قال: «قلنا: إن وصية هٰذا الأفاك الجديدة لم تخل مما يجب إنكاره وفضيحة صاحبه؛ لئلا يشيع ضرره، وتعم بين الناس إذايته، فمن المنكرات في هٰذه الوصية الجديدة اشتمالها على أغلاط[1] يتحاشى عنها أصغر الكتاب، والشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية ينسبها للنبي ﷺ بغير حياء ولا خجل، ومع ذٰلك؛ يوجد في جهال المسلمين من يذيع أمرها، ويعلقها على الجدران، ويقرؤها لغيره رغماً عن تحذير العلماء لهم من تصديق أمثال هٰذه الخرافات وإشاعة هٰذه المخزيات.

ومنها قوله: «هٰذه وصية من عند رسول الله ﷺ عن الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية. . .» إلخ، وهو تعبير غاية في البشاعة، وأي بشاعة أفظع من أن يقال: إن الوصية من عند رسول الله ﷺ عن فلان؟! نسأل الله العافية من الخزي والحفظ من الحرمان.

ومنها قوله: «إنه رأى النبي ﷺ في يوم الجمعة يقرأ القرآن العظيم» لما فيه من التغرير والتضليل؛ إذ لا يعلم على التحقيق من هو فاعل «يقرأ»؛ أهو النبي ﷺ، أو هو الشيخ أحمد؟

---

(١) منها قوله: «مات من الجمعة إلى الجمعة تسعون ألف»، وقوله «منهم سبعون ألف على الإسلام»، وقوله: «وطلوع الشمس من الغرب لقريب»، وقوله: «ومن يصدق بها ينجو من عذاب النار» على اعتبار أن «من» شرطية كما هو الظاهر.

ومنها قوله: «يا شيخ أحمد! وصية لك ثانية غير الوصية السابقة»؛ لإيهامه أنّ هٰذه الوصية سبقتها وصية أولى وهي الثانية، مع أنه سبقها عشرات أو مئات الوصايا كما هو مشاهد لعامة الناس وخاصتهم.

ومنها قوله: «هٰذه آخر وصية لهم»؛ لأنها جملة يكررها هٰذا الرجل الكذاب في كل وصية ينشرها بين الناس، ثم لا يعتم بعد حين أن يعيد نشرها ويقول: هٰذه آخر وصية لهم.

ومنها قوله: «قال الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية الشريفة: قال عليه الصلاة والسلام: من قرأها ونقلها من بلد إلى بلد؛ كان رفيقي في الجنة، وشفاعتي له يوم القيامة، ومن قرأها ولم ينقلها؛ كان خصمي يوم القيامة»؛ لأن فيها إسناد حديث إلى النبي ﷺ كذب موضوع عليه، لا أصل له في الدين، ولا يحل نقله عنه ﷺ لأحد من المسلمين؛ فالعجب ممن يدعي أنه خادم الحجرة النبوية الشريفة؛ كيف يجرؤ هٰذه الجرأة، ويتقول على النبي ﷺ ما لم يقله وما لا يجتمع مع أحكام دينه وقواعد شريعته؟ وهٰذا وأمثاله يحملنا على أن نظن بهٰذا الرجل أنه ليس من المسلمين، بل عدو لهم متستر باسم خادم الحجرة النبوية الشريفة، يستهزىء بدينهم وبأحكام شرعهم؛ فيجعل جزاء نقل وصية من بلد إلى بلد مرافقة النبي ﷺ في الجنة واستحقاق شفاعته.

بخ بخ لهٰذا العمل العظيم الذي يستحق صاحبه عليه هٰذا العطاء العظيم، وأهون بدين يكون صاحبه خصماً للنبي ﷺ يوم القيامة لأنه قصر في نقل هٰذه الأكذوبة، ويكون طريق النجاة فيه ناشئاً عن عمل تافه كهٰذا العمل، وأين هٰذا من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾، حيث جعل الحق تعالى ثمن دخول الجنة بيع النفس والمال

في سبيله، وخادم الحجرة النبوية الشريفة جعل ثمن دخول الجنة كما تقدم قراءة وصيته ونقلها، بل زاد على ذٰلك، فأنعم على قارئها وناقلها بمرافقة النبي ﷺ في الجنة، اللهم إن هٰذا هو الخذلان المبين، والتلاعب بدينك القويم!

ومنها قوله: «ومن يصدق بها؛ ينجو (كذا) من عذاب النار، ومن كذب بها؛ كفر»؛ لأنّ هٰذا الوعيد لا يصح أن يكون إلا لكتاب الله تعالى وما علم من الدين الإسلاميّ بالضرورة؛ كأركان الإيمان والإسلام، أما غير ذٰلك مما لا يجب الإيمان به شرعاً؛ فالتكذيب به ليس كفراً، كما أن التصديق به لا ينجي من نار، ولا يمنع من عذاب، ومن هنا يعلم القارىء سخافة عقل هٰذا الرجل الذي يسمي نفسه بالشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية الشريفة، وجهله، وقلة دينه، وجرأته على الله تعالى وعلى شريعته، وأنه على ما نرجح متلاعب مستتر بهٰذا الاسم، لا يريد إلا الكيد للمسلمين وإيذاءهم، وإعلام رجال الديانات الأخرى أن المسلمين تلاشى أمرهم من الوجهة الدينية بعد أن تلاشى من الوجهة السياسية، وأن عوامهم بلغوا من الجهل إلى حد أنهم يصدقون لكل ما يقال لهم بل يصدقون بمثل هٰذه الوصية السخيفة الكاذبة، وبأن منزلتها منزلة كتاب الله تعالى ومنزلة ما يجب اعتقاده والإيمان به من الدين الإسلامي، من يصدق بها؛ ينج من عذاب النار، ومن يكذب بها؛ يكفر ويخرج من الملة!

ولست أدري من أين استمد هٰذا الأفاك هٰذه الآراء الفاترة، وكيف يجسر أن ينشر في بلاد الإسلام أمثال هٰذه المكفرات، وأعجب من هٰذا أن يجد لترهاته أنصاراً، ولكفره رواجاً، وفي ظننا أن وصيته هٰذه لو لم يكن فيها غير هٰذه الأكذوبة الأخيرة؛ لكانت شاهد عدل على فسقه ووجوب التحذير من شره، وحمل الناس على الإعراض عن نصائحه التي يزعم أنه يريد بنشرها الخير للمسلمين، وتخويف العاصين منهم ليرتدعوا ويدعوا ما هم فيه من

الـذنـوب، ولو تفكر؛ لعلم أنه بذٰلك قد خبط خبط عشواء، وترك المحجة البيضـاء، وقعد عن سلوك الطريق الواضح، وتعامى عن اقتفاء أثر السلف الصالح؛ فكان بذٰلك من الأخسرين أعمالاً، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً. إن فيما جاء في كتاب الله تعالى وفيما صح من الأخبار عن رسوله ﷺ غنية لكل صادر، وماء عذب لكل وارد؛ فليدع الأفاكون تلقف الأخبار الكاذبة والأقوال الباطلة، وليقبلوا على الأخذ بما صحَّ من الأخبار الإلٰهية وثبت من الآثار النبويّة؛ فإنّ أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي سيدنا رسول الله ﷺ.

قلت: وقد طبعت جمعية الهداية الإسلامية في سنة (١٣٥١هـ) هٰذه المقالة في كتيب صغير بعنوان «الرد على رؤيا الشيخ أحمد الكاذبة»، وكان المشـرف عليها آنذاك شيخنا محمد نسيب الرفاعي رحمه الله تعالى، وقد حذر الشيخ صالح الفوزان من هٰذه الوصية في كتابه «البيان لأخطاء بعض الكتاب» (ص ٢٢١ ـ ٢٢٧).

٤٨ ـ «عقوبة تارك الصلاة».

تظهـر هٰذه النشـرة بين الحين والحين، وتُعلَّقُ على جدران بعض المساجد، ويوزّعها بعض الغيورين على الصلاة في الناس، وبعضهم يقوم بطبعهـا أو استنسـاخهـا، ويُحمد لهٰؤلاء هٰذه الغيرة على ترك بعض الناس للصلاة، ولٰكن ما كان ينبغي لهم أن يتورَّطوا في الكذب على رسول الله ﷺ؛ فيزعم واضع هٰذا الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «من تهاون بالصلاة؛ عاقبه الله بخمس عشرة عقوبة، خمس في الدنيا، وثلاث عند الموت، وثلاث في القبر، وثلاث عند خروجه من القبر. . .».

وهٰـذا حديث باطـل[1]، ركّبـه محمد بن علي بن العباس البغدادي

(١) أخرجه الخلال في «أماليه» (رقم ٧٧)، وابن النجار في «تاريخه».

العطار على أبي بكر بن زياد النيسابوري كما قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٦٥٣)، وتبعه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٥ / ٢٩٥ ـ ٢٩٧) وقال فيه: «وهو ظاهر البطلان، من أحاديث الطرقية». وكذا في «تنزيه الشريعة» (٢ / ١١٣ ـ ١١٤). وقال الشيخ عبد العزيز بن باز في «الفتاوى» له (١ / ٩٧ ـ ط الدعوة): «ينبغي لمن وجد هذه الورقة (التي عليها الحديث المشار إليه) أن يحرقها، وينبّه من وجده يوزّعها؛ دفاعاً عن النبي ﷺ، وحماية لسنّته ﷺ من كذب الكذّابين.

وفيما ورد في القرآن العظيم والسنّة الصحيحة عن النبي ﷺ في تعظيم شأن الصلاة، والتحذير عن التهاون بها، ووعيد من فعل ذلك ما يشفي ويكفي ويغني عن كذب الكذّابين»[1].

كتب صحيحة النسبة وشكك بها بعض الناس خطأً ووهماً:

وأخيراً؛ يحسن بنا في هذا الصدد أن ننبه على كتابَيْن قد شكك بعض الناس في صحة نسبتها إلى مؤلِّفيهما، وهم مخطئون في هذا التشكيك، وواهمون في هذا الزّعم.

وقد ألَّف أحدُهم كتاباً مفرداً ذا عنوانٍ مثير؛ ليبرهن على صحّة دعواه في أحد هذين الكتابين، وهو مخطئ وواهم، ونبقى معه في هذه الجولة ـ وقد تطول ـ؛ لأنّ زعمه خطير، وينبني عليه شر مستطير، وذلك في حديثٍ عن:

٤٩ ـ «كتاب الأم»، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)

أجمع العلماء الثقات قديماً وحديثاً على أن كتاب «الأُم» من تأليف الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ولم يشذّ عن ذلك إلا من لا يؤبه بقوله.

(١) وانظر عن شبهة إيراد الذهبي له في «الكبائر» (رقم ٤١) من (كتب منحولة).

لقد ظهر في أواخر القرن الرابع الهجري من يدّعي أنَّ كتاب «الأم» ليس من تصنيف الإمام الشافعي، إنما هو من تأليف البويطي تلميذ الشافعي.

أخذه الربيع بن سليمان وزاد عليه، وأظهره وسمعه الناس منه.

ويحسن بنا أنّ نذكر قبل تفنيد هٰذا الزعم والافتراء؛ أن نبيّن مصدر تلك المقالة وأن نكشف مروّجيها.

جاء في كتاب «قوت القلوب»[1] (٤/ ١٣٥ ـ ١٣٦) لأبي طالب المكي (وهو رجل متصوف) عبارة ذكرت استطراداً في باب الأخوة، وأرى أن نذكر تلك العبارة مع طولها؛ لنبين موضعها من كلامه والغرض الذي سيقت من أجله، قال أبو طالب المكي:

«وقد كان الشافعي رضي الله عنه آخى محمد بن عبد الحكم المصري، وكان يحبه ويقربه ويقول: ما يقيمني بمصر غيره، واعتل محمد فعاده الشافعي؛ فحدثني القرشي عن الربيع؛ قال: سمعت الشافعي ينشد شعراً وقد عاد محمداً:

مرض الحبيب فعدته ... فمرضت من حذري عليه
وأتى الحبيب يعودني ... فبرئت من نظري إليه

ما شك أهل مصر أن الشافعي يفوض أمر حلقته إليه، وأنه يستخلفه بعد موته، ويأمر الناس بالحضور عنده، حتى سئل عن علته؛ فقيل له: يا أبا عبد الله! من نجلس بعدك ومن يكون صاحب الحلقة (وهم يظنون أن يشير إلى محمد)؟ فاستشرف لذلك محمد وتطاول لها، وكان جالساً عند رأسه؛

(١) انظر عنه ما سيأتي في مجموعة لاحقة ـ إن شاء الله ـ (كتب الصوفيّة).

فقال: سبحان الله! أيشك في هذا؟ أبو يعقوب البويطي. فأنكر لذلك محمد ووجد في نفسه ومال أصحابه إلى أبي يعقوب البويطي، وقد كان محمد حمل علم الشافعي ومذهبه وفارق مذهب مالك.

إن البويطي كان أزهد وأورع؛ فحمل الشافعي نصحه للدين والنصيحة للمسلمين، ولم يداهن في ذلك، بل وجه الأمر إلى أبي يعقوب وأثره؛ لأنه كان أولى، فلما قبض الشافعي رضي الله عنه انتقل محمد بن عبد الحكم من مذهبه وفارق أصحابه، ورجع إلى مذهب مالك، وروى كتب أبيه عن مالك وتفقّه فيها؛ فهو اليوم من كبار أصحاب مالك رضي الله عنه، وأخمل البويطي رحمه الله نفسه، واعتزل عن الناس بالبويطة من سواد مصر، وصنف كتاب «الأم» الذي ينسب الآن إلى الربيع بن سليمان ويعرف به، وإنما هو جمع البويطي ولم يذكر نفسه فيه، وأخرجه إلى الربيع فزاد فيه وأظهره وسمعه الناس منه، وقد كان البويطي حمل في المحنة ورفع من مصر إلى السلطان، وحبس في شأن القرآن؛ فحدثنا الربيع قال: كتب البويطي من السجن يحثني على المجالس، ويأمرني بالمواظبة على العلم والرفق بالمتعلمين والإقبال عليهم، وأن أتواضع لهم، وقال: كثيراً ما كنت أسمع الشافعي رضي الله عنه يقول:

أهين لهم نفسي لكي يكرموها ولن تكرم النفس التي لا تهينها»

فأخذ الإمام الغزالي هذا النص (كما يقول الشيخ أبو زهرة)[1] ووضعه في كتابه «إحياء علوم الدين» من غير أن يبين مصدره، وقد كان «قوت القلوب» ثاني الكتابين اللذين أخذ عنهما «الإحياء»، والأول «الرسالة» للقشيري، والنص السابق جاء في كتاب الغزالي مع اختلاف يسير[2].

---

(١) انظر كتابه: «الشافعي» (ص ١٦٠) وما بعدها.

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (ج ٢، ص ١٦٦).

لقد ساق أبو طالب المكي تلك الكلمة للاستشهاد بقصة الشافعي والبويطي وابن عبد الحكم، على أن الوفاء للآخرة لا يتقاضى الصديق أن يؤثر محبته على الدين والنصيحة لله والمسلمين، ثم استطرد؛ فذكر زهد البويطي وإيثاره الخمول بما يتفق مع النزعات في التصوف.

فهل يصح (كما يقول الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله) أن نأخذ من هٰذا الكلام أن أبا طالب يطعن في نسبة «الأم» إلى الشافعي عن طريق الربيع، وأن طعنه مقدم على توثيق غيره هٰذه النسبة وعلى تضافر العلماء عليها من أجل أن يساق كلام العالم مساق الطعن الرَّاد لأقوال العلماء يجب أن يكون قد عني بالموضوع عناية بحث وتمحيص، وأن يبين ذٰلك بأدلة من السند والمتن يرجّح بها قوله، وينقض بها ما قاله غيره، وخصوصاً إذا كان غيره كثرة متضافرة تلقى الأخلاف كلامها بالقبول، وإلا؛ ما استقر علم، ولا استقام الناس إلى حقيقة مقررة ثابتة، إذا كان مجرد ذكر عالم ما يخالف أمراً سجله التاريخ كافياً لبطلانه وإثبات نقيضه أو إثارة الغبار حوله والشك فيه.

لقد ساق أبو طالب المكي القصة للترغيب في الزهد وإيثار الله على المحبة، وللصوفية والوعاظ طريق واسع في باب الترغيب والترهيب، يسوقون فيه ضعيف الأخبار والآثار كما يسوقون مقبولها، ويستسيغون ذٰلك ولا ينفرون منه، ولذٰلك؛ كان في كتاب أبي طالب (كما كان في تابعه كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي) الأخبار الضعيفة، بل الأخبار الموضوعة، ولقد تصدى لبيان ضعف الضعيف ووضع الموضوع المخرجون لأحاديث رسول الله ﷺ، وإذا كان ذلك هو الشأن لأحاديث رسول الله ﷺ؛ فكيف يكون الشأن في أخبار غيره ممن ليس له هٰذه المكانة من الدين؟!

وإذا كان لأخبار كتب المتصوفة هٰذه المنزلة؛ فما كان لأحد أن يلتفت

إلى قصة البويطي والربيع على أنها حقيقية، أو تثير الشك حول ما هو مقرر ثابت، ولذلك؛ لم يلتفتوا إليها، ومروا عليها ولم يعيروها نظراً فاحصاً، عالمين أنها لا تقوى على الفحص والكشف، أو هي لم تسق على أنها رأي معتنق، أو خبر صادق ثابت الصدق[1].

ثم جاء بعد ذلك الدكتور زكي مبارك؛ فتلقف ما أورده الغزالي من عبارة أبي طالب المكي، ووضع كتاباً صغيراً سماه «إصلاح أشنع خطأ في تاريخ التشريع الإسلامي: كتاب «الأم» لم يؤلفه الشافعي وإنما ألفه البويطي وتصرف فيه الربيع بن سليمان».

لقد خاض الدكتور زكي مبارك غمار الجدل في هذا الموضوع من غير بينة ولا دراسة منه لكتب المتقدمين وطرق تأليفهم، ثم طرق رواية المتأخرين عنهم لما سمعوه؛ فأشبهت عليه بعض الكلمات في «الأم»، فظنها دليلاً على أن الشافعي لم يؤلف هذا الكتاب.

والحجج على نقض ما أورده الدكتور مبارك من افتراءات متوافرة في كتب الشافعي نفسها، ولو صدقت هذه الرواية كما يقول الأستاذ أحمد شاكر[2]؛ لارتفعت الثقة بكل كتب العلماء، بل لارتفعت الثقة بهؤلاء العلماء أنفسهم، وقد رووا لنا العلم والسنة بأسانيدهم الصحيحة الموثوق بها بعد أن نقد علماء الحديث سير الرواة وتراجمهم، ونفوا رواية كل من حامت حول صدقه أو عدله شبهة، والربيع المرادي من ثقات الرواة عند المحدثين، وهذه الرواية فيها تهمة له بالتلبيس والكذب، وهو أرفع قدراً وأوثق أمانة من أن نظن أنه يختلس كتاباً ألفه البويطي، ثم ينسبه لنفسه، ثم يكذب على الشافعي في

---

(١) انظر: كتاب «الشافعي» لأبي زهرة (ص ١٦٣) وما بعدها.

(٢) انظر: مقدمة «الرسالة» (ص ٩).

كل ما يروى أنه من تأليف الشافعي، بل لو صح عنه بعض هٰذا؛ كان من أكذب الوضاعين وأجرئهم على الفرية.

وحاشى لله أن يكون الربيع إلا ثقة أميناً، وقد رد مثل هٰذه الرواية أبو الحسين الرازي الحافظ محمد بن عبد الله بن جعفر، المتوفى سنة (٣٤٧هـ)، وهو والد الحافظ تمام الرازي؛ فقال: «هٰذا لا يقبل، بل البويطي كان يقول: الربيع أثبت في الشافعي مني، وقد سمع أبو زرعة الرازي كتب الشافعي كلها من الربيع قبل موت البويطي بأربع سنين»[١].

إن الدكتور زكي مبارك يرمي في مقالته السابقة أوثق رواة كتب الشافعي (الربيع بن سليمان المرادي) بالكذب على الشافعي، ثم ينتصر لرأيه ويسرف في ذٰلك، ويخونه قلمه حتى ينقل عن «الأم» نقلاً غير صحيح، ينتهي به إلى أن يرمي الشافعي نفسه بالكذب؛ فيزعم أن عبارة «أخبرنا» لا تدل على السماع في الرواية، وأن الإخبار معناه أحياناً النقل والرأي، ثم ينقل عن «الأم» أن الشافعي قال في «الأم»[٢]: «أخبرنا هشيم»، ويقول: إن الشافعي لم يلق هشيماً؛ فقد توفي هشيم في بغداد سنة (١٨٣هـ)، والشافعي إنما دخل بغداد سنة (١٩٥هـ).

وأصل هٰذا الاستدراك كما يقول الأستاذ أحمد شاكر[٣] للسراج البلقيني وهو مذكور بحاشية «الأم»، ولٰكن؛ ليس في كلام الإمام الشافعي «أخبرنا هشيم»، بل فيه «هشيم» فقط، وهٰذا يسمى عند علماء الحديث تعليقاً، وذٰلك أن يروي الرجل عمن لم يلقه من الشيوخ شيئاً؛ فيذكر اسمه فقط على تقدير

---

(١) انظر: «التهذيب» لابن حجر (ج ٣، ص ٢٤٦).

(٢) (ج ١، ص ١١٧).

(٣) انظر: مقدمة «الرسالة» (ص ١٠).

«قال»، أو يقول صريحاً: «قال فلان» وليس بهٰذا بأس، بل هو أمر معروف مشهور ولا مطعن على الراوي به، ولذٰلك؛ بين البلقيني الأمر، فإن لكلامه بقية حذفها الدكتور زكي مبارك وهي: «فلكونه لم يسمع منه يقول بالتعليق: هشيم (يعني: قال هشيم)»، ولٰكن الدكتور فاته معنى هٰذا عند علماء المصطلح؛ فحذفه، ثم زاد فيما نقل عن الشافعي كلمة «أخبرنا» ليؤيد بها رأيه الذي اندفع للاحتجاج له.

وقد ذكر السيد أحمد صقر محقق كتاب «مناقب الشافعي» للبيهقي في مقدمته للكتاب المذكور بعض الأمور التي كانت سبباً في وهم الدكتور زكي مبارك، وحافزاً له على التصريح بتلك المقالة التي تفوح منها رائحة الجهل والافتراء، لذا تتميماً للفائدة نذكر بعض ما أورده السيد صقر ذكراً للواقع، ووضعاً للأمور في نصابها، وردّاً لافتراءات المفترين، حيث قال[1]:

«وقد رجح الدكتور زكي مبارك أن «الأم» وضع بعد وفاة الشافعي؛ لأنه ليس له مقدمة، ولأنه لا تمضي فصوله على وتيرة واحدة؛ ففي أحيان كثيرة تجيء عبارة: «قال الشافعي»، وفي بعض الأحيان: «حدثنا الربيع بن سلمان؛ قال: أخبرنا الشافعي إملاء»، وفي بعضها: «سألت الشافعي؛ فقال». وتجيء في «الأم» أحياناً عبارة: «قال الشافعي كذا، فقلت له كذا»، وللربيع تعليقات كثيرة في التعقيب على كلام الشافعي.

وعرض المؤلف في باب «الوصايا» لوصية الشافعي؛ فقال: «هٰذا كتاب كتبه محمد بن إدريس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومئتين، وعنونه بعبارة: «الوصية التي صدرت من الشافعي»، وإذا تذكرنا أن الشافعي مات سنة أربع

---

(١) انظر: مقدمة «مناقب الشافعي» للبيهقي لمحققه السيد أحمد صقر (ص ٣٢ - ٤١).

ومئتين؛ عرفنا أن كتاب وصيته أثبت في الكتاب بعد وفاته.

وجـاء في كتاب «الأم» ما نصه: «أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي بمصر سنة سبع وسبعين ومئتين؛ قال: أخبرنا الشافعي»، وكلمة بمصر تدل على أن المؤلف كان مشغولاً بجمع مواد الكتاب في مكان غير مصر؛ أعني: غير العاصمة. وكلمة المكي والغزالي تعني أنه كان في بويط» .

قال السيد صقر[1]: «وقد وقع الدكتور هنا في خطأ طريف غير الخطأ الأساسي في نفي «الأم» عن الشافعي؛ فكلمة «مصر» لا يراد بها العاصمة في هٰذا النص؛ لأن ذٰلك خطأ محض، وعاصمة مصر في تلك الحقبة من الزمان كانت «الفسطاط»، ثم هي لا تدل على أن المؤلف كان مشغولاً بجمع مواد كتـابه في غير العاصمة، والمضحك حقّاً أن يقول الدكتور: وكلمة المكي والغزالي تعين أنه كان في بويط، والعبارة كما جاءت في «الأم» لا تدل على أكثر من أن راوي الكتاب عن الربيع يقول: إن الربيع حدثه بمصر في تلك السنـة، ولا مدخـل للبـويطي ولا لجمعه مواد الكتاب في هٰذا النص على الإطلاق، ورحم الله الشافعي إذ يقول: «وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه؛ لكان الإمساك أولى به، وأقرب إلى السلامة له»» .

وأما استدلاله بوجود وصية الشافعي في «الأم» على أنها أثبتت فيه بعد وفاة الشافعي؛ فغير مسلم له، وليس في النص ما يشير إليه من قريب أو بعيد.

جاء في «الأم»[2] تحت عنوان «الوصية التي صدرت من الشافعي»: «قـال الـربيع بن سليمان: هٰذا كتاب كتبه محمد بن إدريس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومئتين، وأشهد الله عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور،

---

(١) انظر: مقدمة كتاب «مناقب الشافعي» للبيهقي (ج ١، ص ٣٣).

(٢) (ج ٤، ص ٤٨).

وكفى بالله جل ثناؤه شهيداً ثم من سمعه أنه شهد أن لا إله إلا الله . . . » إلى آخر الوصية .

وأكبر الظن أن أصل الكلام : «قال الربيع بن سليمان : قال الشافعي : هٰذا كتـاب كتبه . . . . » إلخ ؛ لأن أول وصية الشافعي كلمة «هٰذا» ، ويؤيد ذٰلك ما رواه البيهقي في المناقب[1] عن الربيع ؛ أنه قال : «قرىء على محمد ابن إدريس الشافعي رحمه الله وأنا حاضر: هٰذا كتاب . . . » إلخ .

وهٰذا النص يدل على أن كتاب وصية الشافعي هو الذي قرىء عليه بحضور الربيع ، ومعلوم أن كتاب «الوصايا» الذي سجل الشافعي فيه وصيته لم يسمعه الربيع ولا غيره من الشافعي ، في حين أنه كان مكتوباً كله بخط الشافعي .

وآية ذٰلك قول الربيع كما جاء في «الأم»[2]: «كتبنا هٰذا الكتاب من نسخة الشافعي من خطه بيده، ولم نسمعه منه»، وقول المزني في مختصره بهامش «الأم»[3]: «كتاب الوصايا مما وضعه الشافعي بخطه لا أعلمه سمع منه» .

وكتاب الوصايا قد ألفه الشافعي في العام الذي توفي فيه ؛ لأنه كتب وصيته في شعبان سنة (٢٠٣هـ) ، ومات في شعبان سنة (٢٠٤هـ) ، وما الذي يمنـع عقلاً من أن يكتب الشافعي وصيته في كتابه ، حتى يقول الدكتور زكي مبارك : إنها أثبتت فيه بعد وفاة الشافعي ؛ ليثبت بذٰلك أنه ليس من تأليف الشافعي ؟

---

(١) (ج ٢ ، ص ٢٨٨) .

(٢) (ج ٤ ، ص ١٨) .

(٣) للإمام الشافعي (ج ٣، ص ١٥٩) .

ولقد كتب الشافعي كتاب صدقته كذلك في العام الذي توفي فيه.

جاء في «الأم»[1] تحت عنوان: «صدقة الشافعي»: «هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس الشافعي في صحة منه وجواز من أمره، وذلك في صفر سنة ثلاث ومئتين. . . »[2].

تلك هي أهم ما أورده الدكتور زكي مبارك من شبه والرد عليها، ويتبين لنا بعد مناقشتها أنه لا يثبت شيء منها أمام الدراسة والتمحيص، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على سطحية في البحث، وعدم ممارسة ومعرفة بكتب الأقدمين.

وممن تابع الدكتور زكي مبارك في مقالته تلك؛ الدكتور أحمد أمين حيث شكك أيضاً في نسبة كتاب «الأم» للشافعي.

قال في كتابه «ضحى الإسلام»[3]:

«وقد ثار الخلاف حديثاً في مصر؛ هل «الأم» كتاب ألفه الشافعي أو ألفه البويطي؟

وأظن أنه لو حدد موضع النزاع في دقة؛ لكان الأمر أسهل حلاً؛ فليس يستطيع أحد أن يقول: إن ما بين دفتي الكتاب الذي بين أيدينا هو من تأليف الشافعي، وأنه عكف على كتابته وتأليفه في هذا الوضع النهائي.

وأهم دليل على ذلك أن مطلع كثير من الفصول العبارة الآتية:

«أخبرنا الربيع؛ قال: قال الشافعي (وهي عبارة لا يمكن أن يكتبها

---

(١) للإمام الشافعي (ج ٦، ص ١٧٩).

(٢) انظر مقدمة كتاب «مناقب الشافعي» للبيهقي (ج ١، ص ٣٦).

(٣) للدكتور أحمد أمين (ج ٢، ص ٢٣٠).

الشافعي وهو يؤلف الكتاب)».

وفي ثنايا الكتاب نجد أخباراً بعدول الشافعي عن هٰذا الرأي، كما يجيء في سير الكلام[1]: «قال الربيع: قد رجع الشافعي عن خيار الرؤية، وقال: لا يجوز خيار الرؤية»، ومحال أن يصدر من الشافعي هٰذه العبارة وأمثالها، كما لا يستطيع أحد أن ينكر أن في «الأم» مذهب الشافعي بقوله وعبارته؛ فالظاهر أنها أمال أملاها الشافعي في حلقته كتبها عنه تلاميذه، وأدخلوا عليها تعليقات من عندهم، واختلفت روايتهم بعض الاختلاف، والذي بين أيدينا منها رواية الربيع المرادي عن الشافعي».

تلك هي الشبه التي آثارها الدكتور أحمد أمين، وهي لا تقوى على الصمود ولا تثبت للمناقشة؛ إذ إن من له أدنى إلمام بالكتب القديمة وطريقة الأقدمين في روايتها، يعلم علم اليقين (كما يقول السيد صقر[2]) أن وجود عبارة: «أخبرنا الربيع؛ قال: قال الشافعي» في أول الكتاب أو في داخله مرة أو مرات دليل ناصع على أنه من تأليف الشافعي، وأن هٰذه النسبة قد ازدادت وثاقة ومتانة برواية الربيع عن الشافعي، ثم برواية تلميذ الربيع عن الربيع... وهٰكذا إلى آخر سلسلة رواة الكتاب عن مؤلفه، وهي أوثق طريق التوثيق والتأكيد من نسبة الكتاب المروي إلى من وضعه.

وهٰذه من الحقائق الأولية والمسائل البسيطة التي لا تخفى على أبسط القراء؛ فمن العجب العجاب أن تكون سبباً للارتياب في الكتاب ودليلاً على نفيه عن مؤلفه؛ لأنه لا يمكن أن يكتبها الشافعي وهو يؤلف الكتاب.

ولو اتخذنا هٰذا الدليل الهام عند الدكتورين: زكي مبارك وأحمد أمين،

---

(١) انظر كتاب «الأم» للشافعي (ج ٣، ص ٢٣).

(٢) انظر مقدمة «مناقب الشافعي» للبيهقي (ج ١، ص ٣٧) وما بعدها.

وجعلناه معياراً في نظرنا إلى كتب العربية في القرون الأولى؛ لنفينا أكثرها عن أصحابها.

ولو نظرنا كذٰلك في ضوء هٰذا الدليل إلى سائر كتب الشافعي التي أفردها عن مجموعة «الأم»؛ لقلنا أنها ليست من مؤلفات الشافعي، ولنأخذ منها مثالاً واحداً وهو كتاب «اختلاف الحديث»[1]، وهو كتاب كتبه الشافعي وجعل له مقدمة طويلة، وقد سجل فيه أنه من تأليفه وكتابته، ومما قاله: «وقد وصفت في كتابي هٰذا المواضع التي غلط فيها بعض من عجل بالكلام قبل خبرته»، ومنها: «فحكيت ما كتبت في صدر كتابي هٰذا...».

ومنها: «وقد اختصرت من تمثيل ما يدل الكتاب على أنه نزل من الأحكام عاماً أريد به العام، وكتبته في كتاب غير هٰذا... وكتبت في هٰذا الكتاب ما نزل على الظاهر، ما دل الكتاب على أن الله أراد به الخاص...».

وإذا نظرنا في أوائل أبواب «اختلاف الحديث»؛ رأينا أكثرها قد بدىء بعبارة: «حدثنا الربيع...» وباقيها القليل قد بدىء بعبارة: «حدثنا الشافعي، أو قال الشافعي»؛ فهل ننفي هٰذا الكتاب عن الشافعي، أو نتبع سبيل العلم ونقول: أنه من تأليفه ومن رواية الربيع عنه، ونبحث عن الراوي الأول الذي قال: حدثنا الربيع لنعلم أنه (كما يقول السيد صقر)[2] أبو بكر: أحمد بن عبد الله السجستاني تلميذ الربيع؟

وما أكثر تلاميذ الربيع من أهل المشرق والمغرب، الذين شدوا رحالهم

---

(١) مثبت بهامش الجزء السابع من «الأم»، ويستغرق صفحات الهامش من (٢ - ٤٠٤).

(٢) مقدمة «مناقب الشافعي» للبيهقي (ج ١، ص ٣٩).

إلى مصر؛ ليرووا عنه كتب الشافعي الذي قال له: «أنت راوية كتبي»، وقد لبث الربيع بعد موت الشافعي ستّاً وستين سنة يدرس كتب الشافعي ويمليها على تلاميذه، ويعقب على بعض أقوال الشافعي بما يعن له أثناء الإملاء، والطلاب من حوله يكتبون كل ما يقول من قول الشافعي ومن قول نفسه في التعقيب على بعض قول الشافعي.

وهٰذا هو التفسير الصحيح لوجود: «قال الربيع» في ثنايا كتب الشافعي.

لقد كان من قدر الله لإظهار الحق في هٰذه المسألة أن البيهقي قد نقل في مناقب الشافعي عن الربيع؛ أنه قال: «إن الشافعي قد ألف بمصر كتاب «الأم» في ألفي ورقة، وهو قول عظيم يلقف ما صنع المنكرون، ويدحض أقوالهم، ويمحق باطلهم الذي جاؤوا به من عند أنفسهم بغياً بغير الحق، أو تقليداً دون حجة قاطعة، أو برهان ناهض».

قال البيهقي[1] في ذٰلك:

«قرأت في كتاب أبي الحسن العاصي رحمه الله عن الزبير بن عبد الواحد؛ قال: حدثني محمد بن سعيد؛ قال: حدثنا الفريابي (يعني: أبا سعيد)؛ قال: قال الربيع بن سليمان: أقام الشافعي هٰهنا أربع سنين؛ فأملى ألفاً وخمس مئة ورقة، وخرج كتاب «الأم» ألفي ورقة، وكتاب «السنن» وأشياء كثيرة، كلها في أربع سنين.

وما أظن المنكرين وتابعيهم بغير إحسان (كما يقول السيد صقر[2])

---

(١) انظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (ج ٢، ص ٢٤١).

(٢) انظر: مقدمة «مناقب الشافعي» للبيهقي (ج ١، ص ٤١).

يجادلون البيهقي فيما قرأ وروى، أو يمارون الربيع فيما شهد ورأى.

وأي شهادة أكبر عند العقلاء من شهادة الربيع بأن الشافعي هو الذي ألف كتاب «الأم» كله، وأنه سطره في ألفي ورقة[1]؟

٥٠ ـ «الروح».

يزعم بعض الباحثين أن هٰذا الكتاب قد ألّفه ابن أبي القيم في الشباب في أوّل اشتغاله التأليف؛ فليس له من القوّة ما لسائر كتبه[2]، ويشك بعض طلبـة العلم بصحة نسبة هٰذا الكتاب لابن القيم، ويقول بعضهم: إنه ألّفه قبل اتصاله بشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية.

وقـد عالج هٰذه المسألة الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله تعالى بكلامٍ ماتعٍ رزين؛ فقال:

«قد انتشر على ألسنة بعض طلاب العلم أن كتاب «الروح» ليس لابن القيم، أو أنه ألفه قبل اتصاله بشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

هٰذا ما تناقلته الألسن ومر على الأسماع في المجالس والمباحثات، ولم أر ذٰلك مدوناً في كتاب، ولعل شيئاً من ذٰلك قد دون، ولٰكن؛ لم يتيسر الوقوف عليه.

لهٰذا؛ فقد اندفعت إلى قراءة الكتاب من أوله إلى آخره قراءة المتأمل الفاحص؛ فتحصل لي أن هٰذه نتائج موهومة سبيلها النقض ونهايتها الرفض

---

(١) انـظر: «الإمـام الشافعي وأثره في أصول الفقه» (١ / ٢٥٥) وما بعدها لأستاذنا الدكتور حسن أبو عيد حفظه الله تعالى.

(٢) من كلام الدكتور أحمد ماهر البقري في كتابه «ابن القيم؛ من آثاره العلمية» (ص ١٦٦).

المحض، وأنها إنما انتشرت من غير دراسة ولا تحقيق، وأن من يدرس الكتاب يظفر بالنتيجتين الآتيتين:

الأولى: أن الكتاب لابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى ولا شك في هٰذا.

الثانية: أنه إنما ألفه بعد اتصاله بشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وقد رأيتُ أن أوضح التدليل على هاتين النتيجتين على ما يلي:

أولا: توثيق نسبة كتاب «الروح»[1] لابن القيم رحمه الله تعالى.

وهي تنجلي في وجوه متكاثرة؛ منها ما يلي:

١ ـ أن طائفة من كبار المترجمين له؛ كابن حجر، والسيوطي، وابن العماد، والشوكاني، وحاجي خليفة، والبغدادي، والألوسي وغيرهم ذكروا هٰذا الكتاب في مؤلفاته ولم يتعقبوه بشيء.

٢ ـ أن ابن القيم رحمه الله تعالى قد أشار إليه في كتابه «التبيان» في الباب السادس في معرض ذكره لحديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال[2]: «إذا خرجت روح المؤمن...» الحديث؛ فقال:

«وقد استوفيت الكلام على هٰذا الحديث وأمثاله في كتاب «الروح»»[3].

والمؤلف قد استوفى الكلام على هٰذا الحديث وأمثاله في «كتاب الروح» المطبوع[4].

---

(١) انظر: (ص ١٥٨).

(٢) انظر: (ص ٤٩) من كتاب «الروح».

(٣) «التبيان في أقسام القرآن» (ص ٢٨٢).

(٤) كتاب «الروح» (ص ٤١ ـ ٥٠).

٣ ـ أن هٰذا الكتاب قد شهد العلامة البقاعي تلميذ الحافظ ابن حجر أنه من تأليف ابن القيم رحمه الله تعالى؛ فإنه قد اختصره بكتاب سماه «سر الروح»[1] بنحو نصف الأصل.

٤ ـ أنه أشار في نفس الكتاب إلى كتابه الكبير في معرفة الروح والنفس[2]، وهٰذا الكتاب قد ذكره المؤلف أيضاً في كتاب «جلاء الأفهام» كما ذكر فيه أيضاً كتاب «الروح»[3].

وذكر كتابه الكبير في معرفة الروح والنفس[4] أيضاً في كتابه «مفتاح دار السعادة»[5].

٥ ـ أنه في نحو عشرة مواضع من الكتاب[6] ذكر شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، مستشهداً بأقواله وذاكراً لاختياراته على عادته المألوفة في عامة مؤلفاته.

٦ ـ كما نقل عن شيخه أبي الحجاج المزي وهو من شيوخه، وكثيراً ما يعتمده في عامة مصنفاته، لا سيما في «الفوائد الحديثية».

٧ ـ إن الناظر في أي مسألة من مسائل الكتاب البالغة إحدى وعشرين مسألة يلمح فيها نفس ابن القيم وأسلوبه وطريقته المعهودة في البحث والترجيح والاختيار، وسياق الأقوال ومناقشتها وحشر الأدلة ونقدها، وقد أفصح

---

(١) طبع سنة (١٣٢٦هـ) بمطبعة السعادة في مصر.

(٢) انظر: «كتاب الروح» (ص ٣٨).

(٣) انظر: (ص ١٨٩).

(٤) انظر: (ص ٢٨٢).

(٥) انظر: (ص ٤٩٦).

(٦) وهٰذه أرقام الصفحات (٣٤، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٦٤، ٨٣، ١٢٩، ١٤٥، ١٥٦).

عن ذلك في ثنايا المسألة الخامسة عشر؛ فقال[1]:

«فهذا ما تلخص لي من جمع أقوال الناس في مصير أرواحهم بعد الموت، ولا تظفر به مجموعاً في كتاب واحد غير هذا البتة، ونحن نذكر مأخذ هذه الأقوال وما لكل قول وما عليه وما هو الصواب من ذلك الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة على طريقتنا التي منَّ الله بها علينا وهو مرجو الإعانة والتوفيق».

وهذا الأسلوب له نظائر في كتبه وتقريراته.

ثانياً: التدليل على أنه إنما ألفه بعد اتصاله بشيخ الإسلام ابن تيمية.

والتدليل على ذلك من وجهين:

١ ـ ما تقدَّم من نقوله عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، بل إنّ في أول موضع ذكره فيه من كتابه ما يفيد أنه إنما ألّفه بعد وفاة شيخه ابن تيمية رحمه الله تعالى؛ إذ يقول (ص ٣٤):

«وقد حدثني غير واحد ممن كان غير مائل إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه رآه بعد موته وسأله عن شيء كان يشكل عليه من مسائل الفرائض وغيرها؛ فأجابه بالصواب».

٢ ـ أنه في مباحث الكتاب العقدية[2] في توحيد العبادة وفي توحيد الأسماء والصفات يقررها على المنهج السلفي الراشد الخالص من شوائب الشرك ووضر التأويل، وهذا هو الحد الفاصل بين السلف والخلف.

وقد هدى الله ابن القيم إلى ذلك بعد اتصاله بشيخ الإسلام ابن تيمية

---

(١) «الروح» (ص ٩٣).

(٢) انظر: (ص ١٥٣، ١٥٤، ٢٢١، ٢٥٤، ٢٦١).

كما أوضحه في «النونية»، والله أعلم.

فلعله من مجموع التدليل على هاتين النتيجتين يتبين للقارىء سلامة التوثيق لنسبة هٰذا الكتاب «الروح» للإمام ابن القيم، والله أعلم[1].

٥١ ـ «الجهاد»، لابن المبارك.

ومن الجدير بالذكر في هٰذا المقام: التنبيه على أن بعض الباحثين يطعن في صحة نسبة كتاب «الجهاد» لعبد الله بن المبارك! لأنه من رواية سعيد بن رحمة عنه، وقد قال ابن حبان في «الثقات» (١ / ٣٢٨) عن سعيد هٰذا ما نصُّه: «يروي عن محمد بن حمير ما لم يتابع عليه، روى عنه أهل الشام، لا يجوز الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات».

ويؤخذ من هٰذا الكلام أن الجرح في سعيد إنما هو في روايته عن محمد بن حمير خاصة، ويؤكّد ذٰلك قوله: «لا يجوز الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات»، ولم يسق له شيئاً استنكره إلا من طريقه، ولذا؛ فكتاب «الجهاد» صحيح النسبة لعبد الله بن المبارك، ولا يزال المخرجون يقولون: «رواه ابن المبارك بإسنادٍ صحيح»؛ فتنبه لهٰذا، ولا تكن من الغافلين.

٥٢ ـ «المسند» للإمام أحمد بن حنبل.

(استدراك ٤).

●●●●●

(١) «ابن قيم الجوزية؛ حياته وآثاره» (ص ١٥٨ ـ ١٦١).



كتب مسروقة



بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

العلم أمانةٌ، وتقع فيه عند أصحاب النفوس المريضة والهمم العليلة خيانة، وقرن ابن القيم رحمه الله تعالى «السراق بالأيدي» مع «السُّرَّاق بالأقلام»؛ فقال في كتابه الفذّ «إعلام الموقعين» في حيل أرباب الملاهي واللصوص:

«. . . وتحيل السُّرَّاق واللصوص على أخذ أموال الناس بالباطل، وهم أنواع لا تحصى؛ فمنهم السُّرَّاق بأيديهم، ومنهم السُّرَّاق بأقلامهم، ومنهم السُّرَّاق بأمانتهم، ومنهم السُّرَّاق بما يظهرونه من الدين والفقر والصلاح والزهد وهم في الباطن بخلافه، ومنهم السراق بمكرهم وخداعهم وغشّهم. . .»[1].

إن من ينظر في هٰذا الكلام يحسبه لكاتب حديث مقتدر يصوِّر به حالة المجتمع الإسلامي الآن، حيث كَثُر فيه السراق بأقلامهم وألسنتهم وأمانتهم وتديُّنهم الكاذب وتظاهرهم بالصلاح والزهد المفتعلين، وبصفة أخص بالخداع والمكر والغش في كل معاملة تقريباً؛ إلا من عصم ربك وقليل ما هم[2].

وموضوع «السرقة العلمية» يحتاج إلى تأصيلٍ وتفصيل؛ إذ يتوسّع فيه

---

(١) «إعلام الموقعين» (٤ / ٤٠٩).

(٢) «الحيل الفقهية في المعاملات المالية» (ص ١٧٠).

بعضهم، فيجعل من يقع في كتبه عبارات معدودات من غير عزو من باب السرقة، ويكاد لا يسلم إلا ثلة قليلة من هٰذا من الأقدمين، ونمى إليَّ أن بعضهم ـ أصلحه الله ـ قد نسب للإمام مسلم السرقة العلمية لمجرد وقوع نوع تشابه بين ما في كتبه و كتب أستاذه البخاري، نسأل الله الإنصاف وأن يجنبنا الغلو والاعتساف، وقد ظفرتُ بكلمةٍ حسنةٍ في هٰذا المضمار للعلامة صالح بن مهدي المَقْبليِّ تكشف عن جانب من جوانب هٰذا الموضوع، قال رحمه الله في بعض المصنّفين:

«يعمد الرجل إلى كتاب فيصوغه بقالب آخر حتى قد يبلغ جهده وقدرته في تغيير الصورة، وقد لا، مع عدم فائدة توجب إفراد التصنيف من الفوائد المعروفة، وربما لا يتعرض لذكر الأصل كما فعل البيضاوي في «تفسيره»، وربما يعاد صاحبه إن كان حيّاً حتى وقعت مخاصمة في ذٰلك لبعض الأكابر من علماء مصر ومثل من اختصر مطوله حين رأى غيره مد عنق المسخ إليه، وعلى الجملة؛ فمن عرف المصنفات وما اعتمد مصنفوها من الكتب المتقدمة عليها؛ رأى مما ذكرنا أمراً غريباً كثيراً عجيباً، ولقد عمد بعض أهل عصرنا إلى «مختصر المفتاح» للقزويني وشرحه للتفتازاني؛ فحولهما بصورة أخرى مسخ محض ليس هناك ما يعتد به، وما أرى هٰذا الصنيع إلا خللاً وفساداً في العقل والدين، أما العقل؛ فلأن انتفاع المنتفع وسائر فوائد التصنيف إنما يتبع إخراج تلك الفوائد من الحال الذي يقل نفعها معه إلى الحال الذي يكثر؛ كجمع الشتات، وضبط الرواة، وتفصيل المجملات، وتفسير المبهمات ونحو ذٰلك، وأيضاً حيث لا يمكن إفرادها بذيل أو نحوه، وأما إخراجها من صورة إلى صورة مثلها أو دونها؛ فلا يتبعه أثر، فهي باقية في حوزة الأول كمن غصب عيناً وغير صورتها بما لا يزيل معظم منافعها، سيما إذا أزال بعض مرافق الأول، ولو كونه قد أنس به وحفظ وخدم بتصحيح وتزييف والآخر

بحسب الصورة المتجددة وعرفوا فساد لا إصلاح كما ذكرنا في «التلخيص» و«شرحه»، وهٰذا الكتاب مبتلى بذٰلك وقل ما ترى انتفع بشيء من مختصراته كأنه لذٰلك؛ فكيف يرجى نفع ما ذكر وما أرى البيضاوي إلا من ذٰلك القبيل؟ بل الكتاب بالخصوص هو الأول إلى ما سلبه من حلية البلاغة ورونق الترصيف، غايته إن ثمت فائدة زائدة؛ فهي من فضل الأول وبره وأثره، ومع قلتها؛ لا توجب أن تكون سبباً لمحق صورةالأصل، بل يجب أن تكون بصورة الإلحاقات بحيث تكون زيادة في الأصل من استدراك وغيره؛ فهٰذا هو جزاء الإحسان بالإحسان، وذاك جزاء الإحسان بالإساءة؛ فهٰذا هو وجه كونه نقصاً في العقل، فإنه طلب الربح بما فيه خسران.

وأما كونه خللاً في الدين؛ فواضح مما ذكرنا إذ لا فائدة دينية بل مفسدة، ولانحصار فائدته في طلب القالة الدنياوية بأمر ديني وذٰلك أعظم الخسارة، وليس هٰذا من سوء الظن بالعلماء كما عساه يقول الأحمق، ولٰكن من الكلام الذي لا يخاطب به إلا من عرفه، ومن عرفه؛ لزمه الإقرار على وجه الإنكار كما فعلنا؛ إذ هٰذا دين ليس فيه مصانعة، وأما الجاهل فإن سكت؛ فجهل واحد، وإن تكلم؛ فجهلان، فلا يتقي لأنه دون مطلق الحيوان.

(حكاية) تصلح مثلاً لفعل البيضاوي ونحوه:

كان في صنعاء باشا رومي يسمى سنان قد ذكرناه في الأصل، فمر بالسوق، فرأى شيئاً من الأبنية في مرافق السوق قد بناها بعض الناس فأعجبه ذٰلك، فطلب الباني، فقال: خذ ما أنفقت في هٰذا ويكون الثواب لنا. فقال: ذٰلك إنما فعلته لله سبحانه؛ فكيف أفعل ما ذكرت؛ فقال لبعض خدمه: إن أخذ ماله والثواب لنا، وإلا؛ فاقتلوه. فأخلف الله على الرجل ماله في الدنيا بالكره منه وأجره الأخروي عند الله سبحانه، والكلام في هذا فيه نوع تقريب

والحقائق عند الله سبحانه، ولٰكن تحذير لك وإيقاظ»[1].

هٰذه هي السرقة العلمية، أما أن يعمل باحث ما على تجميع مادة علمية من مصادر عديدة ويؤالف بينها ويجمع بين أوصالها؛ فهذا هو التأليف لغةً واصطلاحاً[2]، ولكن؛ ينبغي أن ينسب كل قول لقائله، وكل فائدة لمصدرها، والتوسع في ذٰلك من عيوب التأليف فحسب.

وهنا ملاحظات جديرة بالتسجيل:

أولاً: على المصنّف أن يتأنّى؛ فإنه حينئذ ينال ما يتمنّى، وأما العجلة والاجتزاء من الكتب وتنتيفها[3]؛ فهٰذا من الآفات، ولعله في بعض الأحايين يكون من باب المكاثرة والمباهاة بكثرة تسويد الصفحات.

ثانياً: على المصنِّف أن يحسن اختيار الموضوع؛ فقد باتت المكتبة الإسلامية تعج بكثرة المصنَّفات في الموضوع الواحد، بيد أن هناك مواضيع كثيرة لم تبحث على وجه يرضي، وهٰذه الكثرة يصلح فيها قول الأبِّي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم» عند كلامه على قوله ﷺ «أو عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ بَعْدَه»:

«كان شيخنا أبو عبد الله بن عرفة يقول: إنما تدخل التواليف في ذٰلك إذا اشتملت على فائدة زائدة، وإلا؛ فذٰلك تخسير للكاغد، ونعني بالفائدة

---

(١) «العلم الشامخ في إيثار الحق على الأدباء والمشايخ» (ص ٣٥٨ - ٣٥٩).

(٢) انظر في بيان ظاهرة نقل العلماء عن بعضهم بعضاً دون عزو: «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص ٤٢٢)، ومقدمة كتاب ابن الجوزي «القرامطة» (ص ٢١ - ٢٢)، و«الكوكب الدري المتلالي» (١٣٢ - ١٣٩).

(٣) انظر لزاماً: «أخطار على المراجع العلمية لأئمة السلف» للشيخ عثمان الصَّافي، و«الرقابة على التراث» للشيخ بكر أبو زيد.

الزائدة على ما في الكتب السابقة عليه، وأما إذا لم يشتمل التأليف إلا على نقل ما في الكتب المتقدمة؛ فهو الذي قال فيه: إنه تخسير للكاغد، وهٰكذا كان يقول في مجالس التدريس، وإنه إذا لم يكن في مجلس التدريس التقاط زائدة من الشيخ؛ فلا فائدة في حضور مجلسه، بل الأولى لمن حصلت له معرفة بالاصطلاح والقدرة على فهم ما في الكتب أن ينقطع لنفسه ويلازم النظر» انتهى.

ونظم في ذٰلك أبياتاً وهي:

إذا لم يكن في مَجلس الدّرس نُكتةٌ ... بتقرير إيضاحٍ لمشكِل صورةِ
وعَزوِ غريب النقل أو حَلّ مُقفل ... أوِ إشكالٍ أبدته نتيجةُ فكرة
فدع سَعيَه وانظر لنفسك واجتهد ... ولا تتركن فالتركُ أقبحُ خَلة

انتهى[1].

قال المقري في المقصود بالتأليف:

«ورأيت بخط بعض الأكابر ما نصّه: المقصود بالتأليف سبعة: شيء لم يُسبق إليه فيؤلف، أو شيء أُلف ناقصاً فيُكمل، أو خطأ فيُصَحح، أو مُشكِلٌ فيُشرح، أو مُطَوّل فيُختصر، أو مُفترِق فيجمَع، أو منثور فيرتب.

وقد نظمها بعضهم؛ فقال:

ألا فاعلَمن أنَّ التآليف سبعةٌ ... لكلّ لَبيب في النّصيحة خالصِ
فشَرحٌ لإغلاق وتصحيحُ مُخطِىءٍ ... وإبداعُ حِبرٍ مُقدِمٍ غير ناكصِ
وترتيبُ مَنثورٍ وجمع مُفرَّقٍ ... وتقصير تطويلٍ وتَميمُ ناقصِ»[2]

---

(١) بواسطة «أزهار الرياض» للمقرِّي (٣ / ٣٣ - ٣٤).

(٢) «أزهار الرياض» (٣ / ٣٤ - ٣٥).

وقد نقل كلام المقري هٰذا أبو عبد الرحمٰن محمد بن الطيب بن محمد الفاسي الشركي الصميلي في كتابه «إضاءة الراموس على إضاءة القاموس» (٢ / ٢٨٨)، وزاد عليه ما نصه: «وعد الإمام أبو حيان في أوائل «شرح التسهيل» المسائل التي يكون لها التصنيف ثمانية، وأشار إليها في الخطبة بقوله: «فدونك أيها السائل من هٰذا الشرح كتاباً غريب المثال، قريب المنال، هبت عليه النفحات اليمانية، واجتمعت فيه المعاني الثمانية». ثم بينها بياناً شافياً، وزاد على السبعة: أو ما هو مبهم فيعين.

وقد نظمها الشرف إسماعيل بن إبراهيم بن السويهر نظماً؛ فقال:

أخا الذكاء والفطن	وُقيت أحداث الزمن
إن رمت أن تعرف ما	صنف فيه العلما
فهاكها ثمانية	من نفحة يمانية
وهي فقيد اخترع	وذو افتراق قد جمع
وناقص قد كمل	ومجمل قد فصل
ومسهب قد هذبا	ومخلط قد رتبا
ومبهم قد عينا	وخطأ قد بيّنا
خدمة عبد مقترف	عن رسمكم لم ينحرف

ثمّ إني رأيت أول من تكلم على ترتيب هٰذه المسائل وحصرها في الثمانية هو ابن حزم الظاهري رحمه الله في مصنفاته، ومنه أخذها أبو حيان وغيره، ونقلها ابن سيد الناس في أول شرحه لـ «جامع الترمذي»، رحم الله الجميع». وقال صاحب «عارضة الأَحوذي»: «ولا ينبغي لحصيفٍ أن يتصدّى إلى تصنيف أن يعدل عن غرضين: إما أن يخترع معنى، وإما أن يبتدع وضعاً ومبنى، وما سوى هٰذين الوجهين؛ فهو تسويد الورق والتحلي بحلية السرق»[1].

---

(١) بواسطة «المنثور في القواعد» للزركشي (١ / ٧٢).

وقد اتُّهم غير واحد من أفاضل العلماء بسرقة المصنفات زوراً وبهتاناً، مثل صديق حسن خان؛ فقد اتّهمه نصراني في كتابٍ له مطبوعٍ بعنوان «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» بأنه كان عاميّاً وتزوج بملكة بوهبال، فعندما اعتزَّ بالمال؛ جمع إليه العلماء، وأرسل يبتاع الكتب بخط اليد، وكلَّف العلماء بوضع المؤلَّفات ثم نسبها لنفسه، قال: «بل كان يختار الكتب القديمة العديمة الوجود وينسبها لنفسه. . . »إلى آخر هٰذا الهراء، فتآليفه ـ كما يقول الغماري في «فهرس الفهارس» (٢/١٠٥٧) ـ نَفَسُهُ فيها متَّحد وهي له، وقد بيَّنا ذٰلك بشيء من التفصيل في كتابنا «اتِّهامات لا تثبت»، يسَّر الله إتمامه بخير وعافية.

بيد أن هنالك من اشتهر من الأقدمين بالسّطو على مؤلَّفات الغير، وجعل ذٰلك مهنة له، ونمثِّل على ذٰلك بما يلي:

تصانيف يحيى بن أبي طي حميد بن ظافر بن علي بن الحسين بن علي بن محمد بن الحسن بن صالح بن علي بن سعيد بن أبي الخير الطائي أبو الفضل البخاري الحلبي.

قال ابن حجر العسقلاني: «وله تصانيف، وأخذ عن غيره، ثم ترك صناعته ولزم تعليم الأطفال في سنة سبع وتسعين إلى ما بعد الست مئة، وتشاغل بالتصنيف؛ فاتخذ رزقه منه. قال ياقوت: كان يدعي العلم بالأدب والفقه والأصول على مذهب الإمامية، وجعل التأليف حانوته ومنه قوته ومكسبه، ولٰكنه كان يقطع الطريق على تصانيف الناسْ بأخذ الكتاب الذي أتعب جامعه خاطره فيه؛ فينسخه كما هو؛ إلا أنه يقدم فيه ويؤخر، ويزيد وينقص، ويخترع له اسماً غريباً، ويكتبه كتابة فائقة لمن يشبه عليه ورزق من ذٰلك حظّاً، وذكر من تصانيفه «معادن الذهب في تاريخ حلب» كبير، و«شرح بهجة البلاغة» في ست مجلدات، و«فضائل الأئمة» في أربع مجلدات،

و «خلاصة الخلاص في آداب الخواص» في عشر مجلدات، و «الحاوي في رجال الإمامية»، و «سلك النظام في أخبار الشام». . . إلى غير ذٰلك.

قلت: ووقفت على تصانيفه وهو كثير الأوهام والسقط والتصحيف، وكان سبب ذٰلك ما ذكره ياقوت من أخذه من الصحف. قال ياقوت: لقيته سنة تسع عشرة بحلب. قلت: وتأخرت وفاته بعد ذٰلك»[1].

وقد عقد السخاويُّ فصلاً نقله من خطّ شيخه ابن حجر «فيمن أخذ تصنيف غيره فادَّعاه لنفسه وزاد فيه قليلاً ونقص منه، ولٰكن أكثره مذكور بلفظ الأصل»؛ فقال تحته:

««البحـر» للروياني؛ أخـذه من «الحـاوي» للمـاوردي، «الأحكـام السلطانية» لأبي يعلى[2]؛ أخذها من كتاب الماردي ولٰكن بناها على مذهب أحمـد، «شـرح البخـاري» لإسماعيل بن محمد التيمي[3]؛ من شرح أبي الحسن بن بطَّال، «شرح السنة» للبغوي؛ مستمد من شرحيّ الخطابي على البخاري وأبي داود، «الكلام على تراجم البخاري» للبدر بن جماعة؛ أخذه من «تراجم البخاري» لابن المنيّر، «اختصار علوم الحديث» لابن أبي الدَّم؛ أخـذه من «علوم الحديث» لابن الصلاح بحروفه وزاد فيه كثيراً، «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن صلاح» لشيخنا البُلقيني؛ كل ما زاده على ابن

---

(١) «لسان الميزان» (٦ / ٢٦٣، ٢٦٤).

(٢) انـظر: «الفتـح المبين في طبقـات الأصوليين» (٢٥٣/١) للمـراغي، و «النظم الإسـلامية نشـأتها وتطورها» لصبحي الصالح (ص ٨)، و «القاضي أبو يعلى الفـراء وكتـابه الأحكام السلطانية» لمحمد عبد القادر أبو فارس (ص ٤٩٩ وما بعدها)؛ فقد أقروا جميعاً ما قاله ابن حجر.

(٣) انظر كتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ٧٠٥).

الصـلاح مستمـد من «إصـلاح ابن الصلاح» لمغلطاي، «شرح البخاري» لشيخنـا ابن الملقن؛ جمـع النصف الأول من عدة شروح، وأمـا النصف الثاني؛ فلم يتجاوز فيه النقل من شرحي ابن بطال وابن التِّين (يعني حتى في الفروع الفقهية)، كما سمعت ذٰلك من صاحب الترجمة».

ثم قال: «وقرأت بخطه أيضاً على ذَيْل لشيخه ابن الملقن مرتبة على الحروف اشتمل على أزيد من أربع مئة نفس، ذَيَّل به على «طبقات الشافعية» المرتب على طباق ثلاثة، اشتملت على أزيد من ألف ومئتي نفس له أيضاً ما نصه:

نظرت هٰذا الكتاب من أوله إلى آخره، وقابلت التراجم جميعها على كتاب «الطبقات الوسطى» للقاضي تاج الدين السبكي؛ فوجدت الجميع إلا اليسير منقولاً منها بحروفها، والقدر اليسير الزائد لعله عشرة تراجم لا يزيد على ذٰلك.

ولقد طال تعجبي من شيخنا فيما اعتمده من ذٰلك؛ فما كان يضره لو قال في خطبة إنه التقطه من تصنيف من سبقه إليه؛ أتراه ظن أن طبقات تاج الدين تدفن معه في القبر فلا تظهر وما جوز قط أن ينقل منها نسخة أخرى؟ إن هٰذا الشيء عجيب؛ قال: ولم أقف على طبقاته التي هٰذه ذيل عليها، وأظنها ملخصة من «الطبقات الكبرى»، ومن «طبقات الإسنوي»، والعلم عند الله تعالى» انتهى.

وقال السخاوي:

«وقد وقفت على الطبقات المشار إليها بخط فقيه صاحـب الترجمـة الشيخ صدر الـدين السفطي في مجلد لطيف، والمجلد الثاني وهو بخطه أيضاً اشتمل على الذيل الذي كتب عليه شيخنا ما قدمته، وعلى طبقات القراء

وغير ذٰلك من تصانيف ابن الملقّن»[1].

وقال أيضاً: «وكذا قرأتُ بخطّه (أعني صاحب الترجمة) على «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» للزركشي ما نصه:

أصل هٰذا التصنيف للأستاذ الجليل أبي منصور عبد المحسن محمد ابن علي بن طاهر البغدادي، الفقيه، المحدث، المشهور، رأيته في مجلدة لطيفة، وجملة ما فيه من الأحاديث خمسة وعشرون حديثاً، وكان الكتاب المذكور عند القاضي برهان الدين ابن جماعة؛ فما أدري هل خفي عليه وقت تقديم هٰذا له أو أعلمه به؟ نعم لمصنف «الإجابة» حُسْنُ الترتيب والزيادات البينة، والعزو إلى التصانيف الكبار، والأول على عادة من تقدَّم، يقتصر على سوق الأحاديث بأسانيده إلى شيوخه، وجملة من أخرج ذٰلك عنه من شيوخه نحو من ثلاثين شيخاً من شيوخ بغداد ومصر وغيرهما، ولا يعزو التخريج إلى أحد، وقد نقل هٰذا المصنَّف على أبي منصور في هٰذا الكتاب؛ فعلم أنه وقف عليه، وكان ينبغي له أن ينبه على ذٰلك».

قال السخاوي: «قلت: وأبو منصور هٰذا ليس هو مصنف الأصل، بل هو شيخه، والمصنف إنما هو الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، وقد وقعت على النسخة التي أشار إليها شيخنا؛ فسبحان من لا يسهو».

وقال أيضاً: «وقرأت بخطه أيضاً على نسخة من «شرح العمدة» للبرماوي ما نصه: يقول الفقير أحمد بن علي الشافعي: إن هٰذا الكتاب مشى فيه الشيخ شمس الدين ـ عفا الله تعالى عنه ـ على شرح شيخنا الشيخ سراج الدين ابن الملقّن من أوله إلى آخره، ينتخب فوائده ويحصّل مقاصده،

(1) انظر لزاماً: مقدمة محقق «البدر المنير» (1 / 79)، وكتابنا «اتهامات لا تثبت».

وربما لم يزد فيه إلا الشيء اليسير بحيث لو تصدَّى حاذق إلى انتزاع ما زاده؛ لم يزد على كراس أو كراسين، ولو تصدى؛ لتتبع ما قدمه من شرح شيخنا من الفوائد التي تضاهي ما انتخبه؛ لكان قدر ما كتبه، ولو كان تجرد؛ لعمل نكتاً على كتاب شيخنا تحريراً واستدراكاً ونحو ذٰلك، فكان أظهر لبيان فضيلته وقوة تفننه، مع السلامة من الإغارة على كلام شيخه من غير أن ينسبه إليه؛ فليس ذٰلك من شكر العلم، والله المستعان».

وقال السخاوي: «وقرأت بخطه أيضاً «شرح البخاري» لبدر الدين العيني، أخذه من «فتح الباري» لابن حجر، ونقص منه وزاد فيه قليلاً، ولٰكن أكثره يسوقه بحروفه الورقة والورقتين وأقل وأكثر، أو يعترض عليه اعتراضات واهية.

قلت: وقد بينها صاحب «الترجمة» في مصنَّفه «انتقاض الاعتراض»[1]، رحمهم الله أجمعين.

وقرأت بخطه أيضاً في ترجمة الأديب المؤرخ الشهاب أحمد بن الحسن بن عبد الله بن طوغان الأوحدي ما نصه: اعتنى بعمل خطط القاهرة ومات عنه مسودة؛ فبيَّضه الشيخ تقي الدين المقريزي.

---

(١) وقد طبع في مجلدين بتحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي عن دار الرشد بالرياض.

وانظر في الموازنة بين شرحي ابن حجر والعيني واستفادة الثاني من الأول: «الضوء اللامع» (١٠ / ١٣٣ ـ ١٣٤)، و«الذيل على رفع الإصر» (٤٣٦)، و«التبر المسبوك» (٣٧٩)، و«كشف الظنون» (١ / ٣٦٧)، و«مقدمة إرشاد الساري» (١ / ٣٦ و٤٢ ـ ٤٣)، و«الحطة» (٢١٧)، و«الفارق بين المصنف والسارق» (٢٥)، و«المدخل إلى فتح الباري» (٥٤ وما بعدها) لسيد صقر، وكتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (١٧ ـ ٢١).

قلت: وكذا عمل في «تاريخ مصر» للقطب الحلبي، فإنه لم يبيض منه غير المحمدين وبعض الهمزة؛ فأخذ المسودة بتمامها ولخص تراجمها، ولم ينسب له فيما رأيت ولا الترجمة الواحدة»[1].

قلت: ليس مقصدي من هٰذا النقل اتِّهام أولٰئك الأعلام بالسرقة والخيانة العلمية، وإنما وددتُ أن أشير إلى ظاهرة كانت موجودة عند المصنفين الأقدمين، تحتاج إلى أقلام أمينة ومنصفة لتتكلَّم بإسهاب مراعية أموراً كثيرة؛ منها:

أولاً: التفرقة بين النتاج الفكري والقيام بعملية التجميع أو الترتيب[2] والاختصار[3].

ثانياً: التفرقة بين ما دوِّن على أنه مصنَّف، وما دون على أنه تهذيب أو مختصر، أو ما انتقي من كتاب على أنه «كناش».

ثالثاً: التفرقة بين التأليف في موضوعٍ ما وتوظيف عبارات العلماء واقتباسها ووضعها في هٰذا التأليف، وبين الإغارة على مصنَّف للغير وطمس بعض ما فيه بتغيير وتبديل أو تقديم وتأخير.

---

(١) «الجواهر والدرر» (١ / ٣١٥ - ٣١٨).

(٢) وأُمثِّل على ذٰلك بكتاب «رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر؛ فإنه ألفه على «الطبقات»، وقام تلميذه العز الحنبلي بترتيبه على الحروف، ثم وقع نظر المؤلف على هٰذا الترتيب فأجازه؛ فهو مطبوع على أنه لابن حجر، ولٰكن بترتيب تلميذه، وليس في هٰذا ضير أو عيب، ومثله «الاختصار» ما لم يزد القائم فيه على الأصل شيئاً.

(٣) فالمعاجم اللغوية وكتب التفسير وكتب شرح الحديث وكتب شرح المتون الفقهية يغلب عليها أن اللاحق ينقل من السابق، ولا سيما في المتأخرة منها، ولا ينبغي للباحثين والمطلعين في هٰذه الآونة أن يتخذوا من ذٰلك ذريعة ليتوسعوا في النقولات والاقتباسات حتى تبلغ ذٰلك عشرات الصفحات، من غير عزو ولا إشارة.

رابعاً: التفرقة بين السرقة وعيوب التصنيف والتأليف.

خامساً: مراعاة حال المصنِّف والنظر في كتبه الأخرى، وما جرى عليه العرف في التصنيف في زمانه وأوانه والتأني في إطلاق الحكم بالسرقة، ولا سيما في حقّ المشاهير المزكين الأخيار، وأمثّل على ذٰلك بما يلي:

فهٰذا ابن خالويه يتهم ابن دريد بانتحال معجم «العين» المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، وإظهاره تحت عنوان جديد هو «جمهرة العرب»؛ حتى قال:

ابن دريد بقرة	كثير الأكل والشره
قد ادَّعى من جهله	وضع كتاب «الجمهرة»

وهٰذا ياقوت الحموي يقول في «معجم الأدباء» (١٨ / ١١٣) في ترجمة العلامة اللغوي محمد بن حبيب أبي جعفر:

«قال المرزباني: وكان محمد بن حبيب يغير على كتب النَّاس فيدَّعيها ويسقط أسماءهم، فمن ذٰلك الكتاب الذي أَلَّفه إسماعيل بن أبي عبيد، واسم أبي عبيد الله معاوية، وكنيته هي الغالبة على اسمه، فلم يذكرها لئلا يُعرف، وابتدأ؛ فساق كتاب الرجل من أوله إلى آخره؛ فلم يخلطه بغيره، ولم يغير منه حرفاً ولا زاد فيه شيئاً، فلما ختمه؛ أتبع ذٰلك بذكر من لقب من الشعراء ببيت قاله.

قال[1]: وما علمت أنَّ أحداً من العلماء صنع صنيعه هٰذا ولا من

---

(١) قال ياقوت في آخر ترجمته (١٨/١١٥ ـ ١١٩) في معرض سرد كتبه: «كتاب «المحبَّر» وهو من جيِّد كتبه» مع أن الذهبي قال في «تجريد أسماء الصحابة» (٢ / ٢٤٩): «عامة ما قاله ابن حبيب من «الطبقات» لابن سعد».

قلت: ومقارنة يسيرة بينهما يظهر ذٰلك جلياً واضحاً.

استحسن أن يضع نفسه هٰذا الموضع القبيح ، وأحسب أن الذي حمله على ذٰلك أنَّ كتاب إسماعيل هٰذا لم تكثر روايته ولا اتسع في أيدي الأدباء ؛ فقدر ابن حبيب أنَّ أمره ينستر، وأنَّ إغارته عليه تميت ذكر صاحبه» .

واتهم أبو بكر محمد ابن الأنباري بسرقة كتابه «الزاهر» من كتاب «الفاخر» للمفضل بن سلمة .

واتهم لسان الدين بن الخطيب عصريه خالدبن عيسى البلوي أنَّه سرق رحلته «تاج المفرق . . . » من «البرق الشامي» الذي ألَّفه العماد الأصفهاني .

واتهم السخاوي[1] المقريزي بأنَّه سرق «خطط مصر» من خطط ألفها الأوحدي .

وكذٰلك اتهم الشيخ زكريا الأنصاري بالسرقة والانتحال[2] .

ومن رمى النَّاس بالحجارة ردوها إليه ؛ فقام السيوطي باتهام السخاوي بالسرقة والانتحال ؛ فقال في «الكاوي على تاريخ السخاوي»[3]:

«ويغير وينسب الناس إلى الإغارات، لقد رأيت له تأليفاً في قلم الأظفار؛ فإذا هو أخذ كلام «فتح الباري» بنصه وساقه بحروفه ونصه، وغالب ما ألَّفه في الحديث والأثر مسوَّدات ظفر بها في تركة الحافظ ابن حجر» .

والسيوطي نفسه لم يسلم أيضاً؛ فاتهمه السخاوي والبقاعي وغيرهما[4] .

---

(١) «الضوء اللامع» (١ / ٣٥٨) .

(٢) «الضوء اللامع» (٣ / ٢٣٦) .

(٣) ضمن «شرح مقاماته» (٢ / ٩٤٨ ـ ٩٤٩) .

(٤) بواسطة «الكوكب الدري المتلالي» (ص ١٢٨ ـ ١٢٩) .

سادساً: التفرقة بين نقل ما أصبح قواعد مقررة، أو روايات وعبارات سارت في الركبان؛ فهي حينئذ ليست ملكاً لأحدٍ، وبين ما هو مغمور غير مشهور؛ فنقله من غير عزوه لصاحبه يعد من العيوب والمثالب.

فتهمة السَّرقة عظيمة، ولا سيما في حق الصالحين والعلماء[1] فلا بُدَّ قبل إلقائها من دراسة ما يحيط بها من ملابسات ومنازعات، فإنَّ «المعاصرة أصل المنافرة»؛ ولذا؛ قرر العلماء بأنَّ كلام الأقران في بعضهم لا يسمع، كما حصل للسخاوي وعصريِّه السيوطي وغيرهما كثير، والله تعالى أعلم[2].

وقد ذمَّ العلماء غير واحدٍ ممن كان يزوِّر ويدَّعي السماع، أو يدَّعي أشياء لم تقع له، وأمثِّل على ذلك بالآتي:

- «جواهر الحكم في ملوك العرب والعجم»، لعبيد الله بن علان بن رزين بن عمر بن رزين الخزاعي، أبو الفضل الواسطي (ت ٦٢٣هـ).

قال ابن حجر: «له كتاب سماه «جواهر الحكم في ملوك العرب والعجم»؛ قال: وكان يُزوِّر الطبقة ويزوِّر خط الشيخ بخط نفسه، وكان كثير التخليط قليل الديانة»[3].

- كتاب لأحمد بن عبد الله بن هاشم، أبو العباس المعروف بالملثم.

---

(١) ومن أسوأ ما وقعت عيناني عليه ما قام به محقق «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي في تقديمه له (١ / ٩) من اتهام البيهقي بسرقة هذا الكتاب بأخذه ونسبته لنفسه!!

(٢) ولا ينس في هذا المقام ما يقع من سرقاتٍ في الرسائل العلمية، وللأستاذ عبده زايد كلمة حسنة بعنوان «ألقاب زائفة» في الإجراءات التي تحدّ من ذلك، نشرها في مجلة «الدعوة» في الرياض (عدد ٩٤٩)، وعنه الشيخ بكر أبو زيد في «تغريب الألفاظ العلمية» (ص ٥٥ ـ ٦٢).

(٣) «لسان الميزان» (٤ / ١٠٨).

قال ابن حجر: «جمع هٰذا الرجل كتاباً كبيراً بث فيه الأحوال التي اتفقت له وفيه دعاوى عريضة غالبها منامات، ويحلف على كل منها»[1].

ورحم الله القائل:

مَنِ ادَّعى العِلْمَ ولَمْ يُوصَفْ بِهِ فذاكَ قَدْ عُرِّضَ للنَّقْصِ
فالعِلْمُ مَعْروفٌ لأربابِهِ يَظْهَرُ بالنُّطْقِ وبالفَحْصِ[2]

● ● ● ● ●

---

(١) «الدرر الكامنة» (١ / ١٨٦).

(٢) «الضوء اللامع» (١ / ١٠٦).

الخاتمة

خذوا... واحذروا

هٰذه هي أهم الكتب التي فيها العقائد والأخبار، وبعضها من كتب التراث ولا غنى للباحث عنها، وهٰذه الأخبار التي فيها تختلط بعضها ببعض عند أصحابها وعند المؤرخين المنصفين... ناهيك بأصحاب الأهواء.

لقد اهتم المسلمون بتجريد الأحاديث الصحيحة من بين الأكوام والأكداس الفارغة التي تناقلتها الشفاه... فهل يقيض الله للتاريخ الإسلامي من يفعل فيه ما فعل الأسلاف في السنة المطهرة؟

إن العُدَّة جاهزة... سلاسل الإسناد تتصدر الأخبار في الكتب المؤلفة، ودراسات التراجم والطبقات تكشف عن المجهول والمعروف والمقبول والمردود، وهي تنتظر من يبذل الجهد ويتحرى الصدق.

وحتى يتم هٰذا... ويتبين المسلمون القول الفصل في كل كلمة من تاريخهم؛ فإننا نضيء إشارات للمرور فقط.

إشارات بيضاء تقول: الطريق من هنا... في إجمال وبلا تفصيل.

وإشارات حمراء تنبه على مواضع الخطر... على وجه العموم.

إن الكتب التي نضيء عندها النور الأحمر لا تخلو دراستها من مزايا ولٰكن يحتاج تناولها إلى حذر، إنها حجة على أصحابها، وربما كشفت

السطور عن المخبأ والمستور، وهي بيان لوجهة نظرهم، نستطيع منه أن نحكم على منطقهم ومنهجهم في فكرهم، وفي غير ما يمس مركز الحساسية وأهواء التأثر والتحيز، وقد تفيدنا بالكثير.

ولٰكننا نشير إلى الخطر جملة حتى يقيِّض الله لنا من ينشر تراثنا وهو مغمور بالنور. عليه من التحقيقات والتعليقات ما يشير إلى مواطن الزلل بالتحديد والتفصيل ليتسنى للناس الانتفاع من كل خير أنىٰ وجدوه[1]!

●●●●●

(١) «أضواء على التاريخ الإسلامي» لفتحي عثمان (٨٤، ٨٨).

الاستدراكات

* **استدراك (١ / ص ١٢٢):**

وممن أنكر عبد الله بن سبأ: برنارد لويس في «أصول الإسماعيليين والإسماعيلية» (ص ٨٦ ـ ٨٧) تعريب خليل جلو وجاسم الرجب، ويوليوس فلهوزن في كتابه «الخوارج والشيعة» ترجمة عبد الرحمٰن بدوي وغيرهم، وتابعهم طه حسين في «علي وبنوه» (ص ٩٨ ـ ١٠٠) و«الفتنة الكبرى»، وحامد حفني داود في «التشيع ظاهرة طبيعية في إطار الدعوة الإسلامية» (١٨)، ومحمد كامل حسين في «أدب مصر الفاطمية» (ص ٧)، وصنف مرتضى العسكري كتاباً خاصّاً بعنوان «عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى»، وكذٰلك محمد جواد مغنية اعتبرهُ البطل الأسطوري الذي اعتمد عليه كل من نسب إلى الشيعة ما ليس له به علم، وتكلم عنه جهلاً وخطأً أو نفاقاً وافتراءً في كتابه «التشيع» (١٨ ـ ١٩).

والأعجب من ذٰلك كله أن د. علي الوردي ذهب في كتابه «وعاظ السلاطين» (٢٧٤ وما بعدها) أن عبد الله بن سبأ هو نفسه عمار بن ياسر، واعتمد على أدلة أوهى من بيوت العنكبوت، وأنكره الدكتور عبد الله فياض في كتابه «تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة» (ص ٩٢ ـ ١٠٠) وهو كتاب مطعم بآراء المستشرقين، وكان المشرف عليها قسطنطيني زريق، وذهب إلى هٰذا طالب الرفاعي في كتابه «التشيع ظاهرة طبيعية في إطار الدعوة الإسلامية»

(٢٠)، وعبد العزيز الهلابي في دراسته الأخيرة التي ظهرت في «حوليات كلية الآداب الكويتية» بعنوان: «عبد الله بن سبأ: دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة»، وقد ردَّ على هٰؤلاء ـ وغيرهم ـ بأسلوب علميّ قائم على الأدلَّة والبراهيم: سلمان العودة في «عبد الله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة في صدر الإسلام»، وسعدي الهاشمي في مقاله «ابن سبأ حقيقة لا خيال» المنشور في «مجلة الجامعة الإسلامية» (العدد ٤٦، السنة ١٢، وسنة ١٤٠٠هـ، ص ١٤٢ ـ ١٦١)، وأحمد عرفات القاضي في مقاله «إنكار ابن سبأ نقش على الماء» المنشور في مجلة «الأزهر» (عدد ٥ وما بعده، السنة ٦٣، جماد الأولى، ١٤١١هـ)، ومحمد أمحزون في مقاله «عبد الله بن سبأ في ميزان البحث العلمي»، المنشور على حلقات في مجلة «البيان» (العدد ٨٠، ربيع الثاني، سنة ١٤١٥هـ).

* **استدراك (٢ / ص ٢٥٧):**

وعن الدراسات التي قامت حوله وبيان أثره في مثقفي العرب، كما صنع روكس بن زائد العزيزي في كتابه «الإمام علي: أسد الإسلام وقدّيسه» (ص ٢٠٩ ـ ٢١٠). وقد طبع «نهج البلاغة» محققاً وبين محققه الزور والبهتان وله مقدمة رائعة في ذٰلك.

وكما كذب على عليّ رضي الله عنه؛ فقد كذب على سائر أهل البيت خاصة أو أصحاب النبي ﷺ عامة؛ فها هو ابن عباس رضي الله عنه قد كذبت عليه هٰذه الكتب.

* **استدراك (٣ / ص ٣٠٤):**

وقد حذر صاحب «الروائح الزكيَّة في مولد خير البريَّة» (ص ٤٣ ـ ٤٤) من كتاب «مولد ابن الجوزي» هٰذا؛ فقال:

«ومن المفاسد التي انتشرت وأقبل على قراءتها كثير من العامة بعض الكتب التي أُلفت في المولد النبوي، وحُشيت بالأحاديث المكذوبة، والأخبار المعلولة، والغلو المذموم، والكذب على الدين؛ فيحرم رواية تلك الأكاذيب من غير تبيين أمرها، ويجب التحذير منها.

ومن أشهر هٰذه الكتب المدسوسة الكتاب المسمى «مولد العروس»، وفيه أن الله تعالى قبض قبضة من نور وجهه؛ فقال لها: كوني محمداً فكانت محمداً، وفي هٰذه العبارة نسبة الجزئية لله تعالى، وهو منزه عن الجزئية والانحلال؛ فهو لا يقبل التعدد والكثرة، ولا التجزء والانقسام، والله منزه عن ذٰلك، لا يشبه شيئاً من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1]، وحكم من يعتقد أن محمداً أو غيره جزء من الله تعالى التكفير قطعاً، قال تعالى: ﴿وجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبادِهِ جُزءاً﴾[2]، وهٰذا الكتاب ليس من تأليف ابن الجوزي رحمه الله، بل هو منسوب إليه زوراً وبهتاناً، وما في كتب ابن الجوزي من تنزيه الله عن مشابهة المخلوقين ونفي الجزئية عن الله تعالى مخالف لما في هٰذا الكتاب المفترى، بل إن ركاكة ألفاظه، وضعف تركيب عباراته ما يدل على أنه ليس من تأليف ابن الجوزي المحدث الفقيه المفسر، الذي أُعطي باعاً قويّاً في الوعظ والإرشاد؛ فكان إذا تكلم حرك القلوب، حتى إنه أسلم على يده مئة ألف أو يزيد، وذٰلك بسبب قوة وعظه، وحسن تعبيره، وفصاحة منطعه؛ فإنه كان ـ رحمه الله تعالى ـ على جانب كبير من الفصاحة وإتقان اللغة العربية، ولم ينسب إليه هٰذا الكتاب إلا المستشرق بروكلمان».

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) الزخرف: ١٥.

* **استدراك (٤ / ص ٣٦٥):**

كتب الأستاذ عبد القدوس الهاشمي الندوي كلاماً حول «مسند الإمام أحمد» نشرته إحدى المجلات الباكستانية، جاء فيه ما يلي:

««مسند الإمام أحمد بن حنبل» هو مجموعة كبيرة من الأحاديث، تضم كل ضرب من ضروب الحديث، ونسبتها إلى الإمام أحمد بن حنبل (متوفى ٢٤٠هـ) ليست صحيحة!!

نعم، إنه كتب بعض المذكرات، ولٰكنه لم يدون كتاباً اسمه «المسند»، وقد أضاف ابنه عبد الله بن أحمد بعد وفاة والده مروياته إلى مذكرات والده، ثم وصلت تلك المسودات بطريقة ما إلى رجل شرير سيىء العقيدة! اسمه (القطيعي)، زاد فيها الكثير من الموضوعات، وجعل ضخامتها ضعفين، ونشرها باسم «مسند الإمام أحمد بن حنبل» في ستة مجلدات.

ونفس تلك المجموعة تناقلتها الأيدي فيما بعده من العصور، ثم طبعت نفس المجموعة ووصلت إلى أيدينا اليوم» انتهى كلامه.

وقبل الرد على فضيلته! نحب أن نؤكد حقيقة ذكرها الحافظ شمس الدين ابن الجوزي، وهي أن الإمام أحمد شرع في جمع هٰذا «المسند»؛ فكتبه في أوراق مفردة، وفرقه في أجزاء منفردة على نحو ما تكون المسودة، وحين تقدمت به السن وخاف أن يدركه الأجل؛ جمع أهله وأسمعهم «المسند»، ومات عليه رحمه الله قبل أن ينقحه ويهذبه.

ثم إن ابنه عبد الله ألحق بـ «المسند» مجموعة من الأحاديث بروايته عن شيوخه، وبعد أن أخذ القطيعي عنه «المسند» زاد المجموعة من الأحاديث بروايته عن شيوخه وهي قليلة.

ولذٰلك؛ فإننا نرى «المسند» بلا مقدمة على خلاف ما نعرف في بقية الكتب، ونرى فيه أيضاً بعض التداخل في المسانيد، وفيه أشياء مكررة.

ونحن نرى في هٰذه الحقيقة التي سردنا مزية علمية رائعة لعبد الله بن أحمد والقطيعي . . .

فعبد الله أبقى «المسند» كما سمعه من أبيه دون تنقيح أو تصحيح، بل إنه بعد وفاة أبيه وجد مجموعة من أحاديث «المسند» لم يكن قد قرأها على أبيه؛ فأثبت ذٰلك.

وأما القطيعي؛ فقد فعل مثلما فعل شيخه عبد الله، وتلك هي أمانة العلم . . .

وعليه؛ فإنك واجد في «المسند» الأصل الذي كتبه أحمد، والزيادة التي أتى بها عبد الله، والزيادة التي جاء بها القطيعي لا خلطة ولا تداخل، بل كل متميز من الآخر.

والآن سنحاور الشيخ عبد القدوس لنكشف عما في كلمته من حيدة:

أولاً: قال فضيلته: «إنه ـ أي: الإمام أحمد ـ كتب بعض المذكرات، ولٰكنه لم يدون كتاباً اسمه «المسند»».

أقول: إن كل من ترجم سيرة الإمام أحمد رحمه الله تعالى ذكر «المسند» من بين كتبه، وما عرفنا عالماً أنكر ذٰلك.

وقد روى الحافظ ابن الجوزي بسنده عن عبد الله بن أحمد؛ قال: «قلت لأبي: لم كرهت وضع الكتب وقد عملت «المسند»؟ فقال: عملت هٰذا الكتاب إماماً، إذا اختلف الناس في سنة عن رسول الله ﷺ رجع إليه . . .».

وقال مرة لابنه عبد الله: «احتفظ بهٰذا «المسند»؛ فإنه سيكون للناس إماماً. . .».

وأما قول فضيلته بأن أحمد كتب بعض المذكرات؛ ففي غاية الغموض لأنه لم يحدد لنا تلك المذكرات، ولم يذكر لنا مضمونها، ولا ندري كيف تولدت القناعة لدى فضيلته بصحة جزء مجهول من «المسند»؟

ونحن نعلم يقيناً الطريقة التي وصل إلينا بها «المسند»؛ فهل يفصح فضيلته لنا عن الطريقة التي وصل بها إليه ذٰلك البعض من «المسند» الذي أقر بصحته؟

ثانياً: يقول فضيلته: «ثم وصلت تلك المسودات بطريقة ما إلى القطيعي»؟

وأقول: هٰذا أسلوب في البحث العلمي عجيب، ونحن نؤكد أن «المسند» وصل إلى القطيعي سماعاً من عبد الله بن أحمد بن حنبل، وعنه تلقاه العلماء كابراً عن كابر؛ فما معنى كلمة (ما) في قوله: «بطريقة ما»، وماذا تفيد غير إثارة الريبة والشك؟

ومن جهة أخرى؛ فإن قوله هٰذا يناقض ما نقلناه عنه آنفاً من اعترافه بصحة بعض «المسند»؛ فالذي يثير الشك في أصل «المسند» يجب أن يواجهه الشك في كل جزء منه، لا أن يسلم بصحة جزء مجهول ويثير الشك بالأصل، إن هٰذا لا يستقيم وقواعد البحث العلمي.

ثالثاً: يقول فضيلته عن القطيعي: «إنه رجل شرير، سيىء العقيدة. . .».

أقول: وتلك ثالثة الأثافي، بعد عشرة قرون يطلع علينا واحد من أقصى

الأرض يقول عن القطيعي كذا وكذا.

وليت فضيلتـه ذكـر لنا المصدر الأثير لديه، والذي اعتمده في نعت القطيعي بالشر وسوء العقيدة، إذن لأراحَ واستراح.

ونحن سنصفع هٰذ النعت بأقوال جهابذة العلم بالرجال عن القطيعي.

قال الحاكم: «كان شيخي وهو ثقة مأمون...»[1].

وقال الخطيب البغدادي: «لم نر أحداً امتنع عن الرواية عنه ولا ترك الاحتجاج به»[2].

وقال أبو بكر البرقاني: «كان شيخاً صالحاً...»[3]. وكذٰلك قال ابن العماد (العماد الحنبلي)[4].

وقال ابن الجوزي: «فكان كثير الحديث، ثقة»[5].

وقال الحافظ الذهبي: «هو المحدث، العالم، المفيد، الصدوق»[6].

وقال ابن كثير: «كان ثقة، كثير الحديث»[7].

فإذا كان هٰؤلاء العلماء وهم من نعرف تقى وورعاً قد قالوا عن القطيعي

---

(١) عن ابن الجزري في كتابه «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد»، المطبوع في مقدمة «المسند» للعلامة أحمد محمد شاكر عليه رحمة الله.

(٢) «تاريخ بغداد» (٤ / ٧٣ ـ ٧٤).

(٣) المرجع السابق.

(٤) «شذرات الذهب» (٣ / ٦٥).

(٥) «المنتظم» (٧ / ٩٢).

(٦) عن ابن الجزري.

(٧) «البداية والنهاية» (١١ / ٩٣).

ما قرأت؛ فمن أين جاءت له صفة الشر وسوء العقيدة التي ألحقها به فضيلة الكاتب؟

وفي الختام نقول لفضيلة الكاتب، ولغيره بأن الأمة المسلمة قد تلقت منـذ قرون كتاب «المسند» بالقبول، وأجمعت على أنه كنز من كنوز السنة المـطهرة، كتبه الإمام أحمد بن حنبل العالم السيد بين العلماء، وإن كل محاولة لإثارة الشك حوله لا تعدو الغبار الذي تذروه الرياح، ويبقى «المسند» وتبقى السنة إلى الأبد، وستتحطم على حروفها رؤوس المكابرين والمعاندين[1].

اعتذار:

أعتذر عن استخدام كلمة (الاستعماء) في هٰذه المجموعة!

ويعجبني بهٰـذا الصَّـدد ما كتبـه الشيخ السلفي الإمـام محمد بشير الإبـراهيمي ـ رحمه الله تعالى ـ في «عيون البصائر» (**٥٨٢ ـ ٥٨٣**) تحت عنوان (كلمات مظلومة) «الاستعمار»؛ قال رحمه الله تعالى:

«عجيب! وهـل الاستعمـار مظلوم؟ إنما يقول هٰذا (كولون الشمال) أصحـاب الكيمياء التي أحـالت السيد عبـداً، والدخيل أصيلاً، أما أنت؛ فتوبتك أن تحشر كلمة (مظلوم) هٰذه في الكلمات المظلومة.

هون عليك؛ فإن المـظلوم هنا هو هٰذه الكلمة العربية الجليلة التي ترجموا بها لمعنى خسيس.

---

(١) من مقال القاضي سعدي أبو حبيب بعنوان: «حول مسند الإمام أحمد بن حنبل»، منشورة في مجلة «حضارة الإسلام» (العدد ٨، ٩، سنة ٢٠، عدد شوال ـ ذو القعدة، **١٣٩٩**هـ، ص ١٤٣ ـ ١٤٦).

مادة هٰذه الكلمة هي (العمارة)، ومن مشتقاتها التعمير والعمران، وفي القرآن: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ واسْتَعْمَرَكُمْ فيها﴾؛ فأصل هٰذه الكلمة في لغتنا طيب، وفروعها طيبة، ومعناها القرآني أطيب وأطيب، ولا ننكر من استعمالاتها في ألسنة خاصتنا وعامتنا إلا «العمارة» الدرقاوية.

ولٰكن إخراجها من المعنى العربي الطيب إلى المعنى الغربي الخبيث ظلم لها؛ فاستحقت الدخول من هٰذا الباب، والإدراج تحت هٰذا العنوان.

فالذي صيّر هٰذه الكلمة بغيضة إلى النفوس، ثقيلة على الأسماع، مستوخمة في الأذواق؛ هو معناها الخارجي ـ كما يقول المنطق ـ، وهو معنى مرادف للإثم، والبغي، والخراب، والظلم، والتعدي، والفساد، والنهب، والسرقة، والشره، والقسوة، والانتهاك، والقتل، والحيوانية... إلى عشرات من مئات من هٰذه الرذائل تفسرها آثاره، وتنجلي عنها وقائعه.

وواعجباً! تضيق الأوطان على رحبها بهٰذه المجموعة، وتحملها كلمة لا تمت إلى واحد منها بنسب، وإذا كنا نسمي من يجلب هٰذه المجموعة من كبائر الإثم والفواحش إلى وطن ظالماً؛ فأظلم منه من يحشرها في كلمة شريفة من لغتنا؛ ليخدع بها ويغرّ، وليهوّن بها على الفرائس شراسة المفترس، وفظاعة الافتراس.

أما والله لو أن هٰذا الهيكل المسمى بالاستعمار كان حيواناً؛ لكان من حيوانات الأساطير بألف فم للالتهام، وألف معدة للهضم، وألف يد للخنق، وألف ظلف للدوس، وألف مخلب للفرس، وألف ناب للتمزيق، وألف لسان للكذب وتزيين هٰذه الأعمال، ولكان مع ذٰلك هائجاً باديء السوءات والمقابح على أسوأ ما نعرفه من الغرائز الحيوانية.

سموا الاستعمار تخريباً ـ إذ لا تصح كلمة استخراب في الاستعمال ـ؛

لأنــه يخــرب الأوطــان، والأديان، والعقـول، والأفكـار، ويهـدم القيم، والمقامات، والمقومات، والقوميات.

وخذوا العهد على المجامع اللغوية أن تمنع استعمال هٰذه الكلمة في هٰذا المعنى الذي لا تقوم بحمله عربة مزابل».

●●●●●

الفهارس

- فهرس الآيات الكريمة.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الكتب والمؤلفات.
- الموضوعات والمحتويات.

فهرس الآيات الكريمة

●●●●●

فهرس الأحاديث

●●●●●

فهرس الآثار

●●●●●

فهرس الأعلام

حرف الألف

حرف الباء

حرف التّاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدّال

حرف الذّال

حرف الرّاء

حرف الزّاي

حرف السين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطّاء

حرف الظاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النّون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف لام ألف

حرف الياء

●●●●●

فهرس الكتب والمؤلفات الواردة في المجموعة الأولى (المجلد الأول والثاني)[1]

(١) ما كان أمامه (*) فقد حذر منه، وما أمامه (●) فقد وقع فيه شيء ينبغي الانتباه إليه، والله الموفق.

(ت)

(ح)

(١) هم جماعة، والخطب المطبوعة المنسوبة لابن نباتة المتقدّم مكذوبة عليه، وسيأتي لذلك فريد بحث في مجموعة لاحقة، إن شاء الله تعالى.

(ز)

(س)

(ص)

(ض)

(غ)

(ف)

(ك)

(ل)

(ن)

● ● ● ● ●